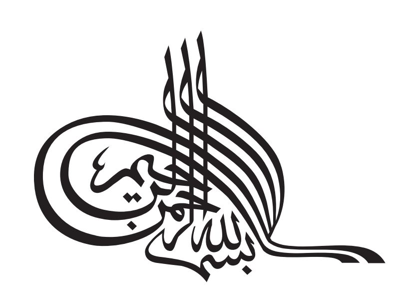
دارفـــور
الواقع الجيوسياسي
الصراع والمستقبل

الأستاذ الدكتور
أمين المشاقبـــة

الأستاذ
ميرغني أبكر الطيب





دارفـــــــــــــور

الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل

رقم التصنيف : 963.4

المؤلف ومن هو في حكمه : أمين محمد المشاقبة ،ميرغني أبكر الطيب

عنوان الكتاب : دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل

رقم الإيداع : 2011/8/3049

الواصفات : الانتخابات //البلدان العربية

بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-643-2

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ



الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+

ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

دارفـــــــــور

الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل

تأليف

أ. د. أمين المشاقبـــة

أستاذ العلوم السياسيـة

أ. ميرغني أبكر الطيب

وزارة الخارجية السودانية





المحتويات

التسلسل الزمني للأحداث السياسية بدارفور[1]

حوالي 1630: تأسيس سلطنة الفور.

- 1884: سيطرة المهدي على دارفور.
- 1898: نهاية المهدية وإعادة سلطنة الفور.
- 1916: هزيمة السلطان على دينار وضم دارفور إلى السودان.
- 1923: ضم دار المساليت إلى السودان.
- 1920-1930: إنشاء نظام "الإدارة البلدية".
- 1956: استقلال السودان.
- 1969: جعفر النميري يستولي على السلطة في السودان.
- 1971: إلغاء الإدارة البلدية.

*في 1974 قسمت دارفور،لأول مرة إلى محافظتين، شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا.

- 1976: غزو الجبهة الوطنية المتكون من الأنصار والإخوان المسلمين للسودان من ليبيا.
- في عام 1980 أُدخل نظام الحكم الإقليمي في الشمال وأصبحت دارفور إقليماً موحداً بمحافظتين وحاكم إقليم معين.
- 1982: حسين حبري يتسلم السلطة في تشاد. في الفترة 1982-1989 انفجر نزاع الفور والعرب بطابعه العنيف الدامي.
- 1984: جفاف يؤدي إلى مجاعة في دارفور.
- ابريل 1985: قلب نظام النميري وفتح الحدود بين دارفور وليبيا.
- 1986: الشيخ ابن عمر زعيم المعارضة التشادية يقيم معسكرات مسلحة في دارفور.

---

[1] فلينت، 2006، ص 197.

- 1987-1989: الحرب الأولى بين العرب والفور،وفى يونيو 1989: عمر البـشير يـستولي عـلى الـسلطة في الخرطوم.
- ديسمبر1990: إدريس ديبي يستولي على السلطة في تشاد.
- 1991: دارفور تـصبح إقلـيماً في دولـة فيدراليـة.وفى ديـسمبر1991: تغلغـل الجـيش الـشعبي لتحريـر السودان في دارفور.عملية داوود بولاد.
- 1994: تقسيم دارفور إلى ثلاثة أقاليم؛ إعادة العمل بالإدارة البلدية.
- مارس 1995: تعيين تسعة أمراء للعرب في غرب دارفور.
- 1995- 1999: النزاع بين العرب والمساليت.
- 1999: انشقاق في حزب المؤتمر الحاكم.
- مايو 2000: نشر "الكتاب الأسود" الذي يفند تهميش دارفور.
- 2001: تنظيم المعارضة المسلحة في دارفور.
- فبراير 2003 جيش تحرير السودان يعلن عن وجوده وينشر "المانيفـستو". وفى مـارس: حركـة العدالـة والمساواة تعلن عن وجودها[1].
- فى يوليو 2003بدأ هجوم الجنجويـد المـضاد، في سـبتمبر 2003: محادثـات وقـف النـار بـين الحكومـة وجيش تحرير السودان في أبشي، في تشاد[2].
- 14 مارس2003 حركة تحرير دارفور تغير أسمها إلى حركة تحرير السودان.
- 6ابريـل 2003 انعقـاد مـؤتمر المهمـشين في ألمانيـا بمـشاركة مـن المـؤتمر الـشعبي والحركـة الـشعبية ومتمردي دارفور.
- 25 ابريل 2003 هجوم التمرد على مطار الفاشر. في مايو 2003 هجمات للمتمردين على كتم، ومليط.
- 13 فبراير2004 حركة تحرير السودان تنضم للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

---

[1] فلينت،2006، ص199.

2 الصديق، 2007، ص 149.

- مارس 2004 منسق الأمم المتحدة موكيش كابيلا يسمّي دارفور "أسوأ كارثة إنسانية في العالم"، ويشبهها برواندا.
- 5 ابريل 2004 جولة المفاوضات الثانية في أنجمينا بين الحكومة وجيش تحرير السودان. وحركة العدالة والمساواة توافق على وقف النار وتجريد الجنجويد من السلاح.
- 8 ابريل 2004 اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.
- 14 ابريل 2004 السلطات التشادية تطلب من حركة العدل والمساواة مغادرة الأراضي التشادية.
- 16 ابريل 2004 الاتحاد الإفريقي ينشر مراقبين في دارفور.
- 16 ابريل 2004 سقوط القرارالخاص بإدانة السودان في لجنة حقوق الإنسان في جنيف.
- 26 ابريل 2004 وفد الجامعة العربية يزور دارفور.
- 8 مايو 2004 البشير يصدر قراراً بتكوين اللجنة المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم في دارفور.
- 28 مايو 2004 اتفاقية أديس أبابا لإنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين والأفارقة بدارفور.
- 5 يوليو 2004 بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي تزور دارفور.
- 27 يوليو 2004 الاتحاد الإفريقي يقرر زيادة عدد القوات الإفريقية في دارفور.
- 30 يوليو 2004 قرار مجلس الأمن رقم 1556 دول دارفور.
- 17 اغسطس 2004 مجلس الأمن يعقد جلسة لمناقشة تطورات الأوضاع في دارفور.
- 18 سبتمبر2004 مجلس الأمن يصدر القرار رقم 1564 حول دارفور.
- 26 سبتمبر2004 اعتداء المتمردين على معسكر كلمة للنازحين قرب نيالا ووفاة عدد من قوات الشرطة.

- 17 نوفمبر مجلس الامن يعقد جلسة نادرة له بنيروبي عن السودان وهى المرة الرابعة التي تعقد فيها مثل هذه الجلسة خارج المقر منذ خمسين عاما.
- 18 فبراير 2005 انقسام جديد في تحرير السودان.
- 3 مارس 2005 جلسة الحوار الأوروبي بالخرطوم تناقش الوضع في دارفور.
- 23 مارس 2005 مجلس الامن يصدر القرار1591 حول السودان والخاص بالعقوبات.
- 31 مارس صدور قرار مجلس الامن رقم 1593 الخاص بمحاكمة مجرمى الحرب.
- 31 مارس 2005 قوات التمرد تهاجم مدينة طويلة بشمال دارفور.
- 2 ابريل 2005 مصر تدعو لعقد قمة في شرم الشيخ لمناقشة القرار 1593.
- 19 ديسمبر 2005 انعقاد مؤتمر أبناء دارفور الجامع بالفاشر.
- 10 يناير 2006 اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي يقرالموافقة المبدئية على نقل مهمة القوات الإفريقية بدارفور إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.
- 19 مارس 2006 مؤتمر القمة العربية بالخرطوم
- 5 مايو 2006 توقيع اتفاقية سلام دارفور بين الحكومة ومجموعة منى ومجموعة د. عبد الرحمن موسى.
- 15 مايو 2006 صدور قرار مجلس الأمن 1679 والذي يطالب الأمين العام بالتحرك لإنجاح ترتيبات نقل مهمة القوات الإفريقية بدارفور إلى الأمم المتحدة بحسب رؤية الاتحاد الإفريقي وموافقته المبدئية.
- 27 يونيو 2006 جلسة مجلس الأمن والسلم الإفريقي على المستوى الوزاري في بانجول تستعرض الوضع في دارفور وتقر فرض عقوبات على غير الموقعين.
- 3 يوليو 2006 هجوم جبهة الخلاص الوطني والعدل والمساواة على حمرة الشيخ بشمال كردفان.

- 31 اغسطس 2006 صدور قرار مجلس الأمن 1706 القاضي بنشر قوات دولية في دارفورتحت الفصل السابع.
- 28 مارس 2007 القمة الخماسية بالرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين وضمت الرئيس البشير، الأمين العام للأمم المتحدة، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمين عام جامعة الدول العربية ووزيرالخارجية السعودي لبحث معالجة الأزمة بشأن برنامج حزم الدعم وتوضيح مواقف الأطراف المختلفة حولها.
- 9 ابريل 2007 الاتفاق بين حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على حزمة الدعم الثقيل بأديس أبابا.
- 8 مايو 2007 صدور إعلان مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بتعيين رودلف أدادا مبعوثاً مشتركاً للإشراف على العملية الهجين.
- 23 مايو 2007 قرار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتعيين الجنرال النيجيري مارتن لوثر أقواي قائداً لقوات العملية الهجين.
- 17 يونيو 2007 زيارة وفد مجلس الأمن الدولي للخرطوم.
- 15 يوليو 2007 اجتماع طرابلس الدولي الثاني حول قضية دارفور.
- 31 يوليو 2007 قرار مجلس الأمن الدولي 1769 حول إقرار العملية الهجين.
- 6 اغسطس 2007 اختتام لقاء أروشا للجمع بين الفصائل الرافضة لاتفاقية سلام دارفور برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- 12 اغسطس 2007 مجلس الوزراء يرحب بقرار مجلس الأمن الدولي 1769 حول العملية الهجين.
- 12 اكتوبر 2007 المؤتمر العربى لدعم الاوضاع الانسانية بدارفور.
- 9 فبراير2008 توقيع اتفاقية وضع القوات الخاصة بالبعثة المختلطة بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقى من جهة وحكومة السودان من جهة اخرى.

- 14 مارس 2008 توقيع اتفاق داكار بين الحكومة السودانية والحكومة التشادية[1].
- 10 مايو 2008 حركة العدل والمساواة تقتحم أم درمان.
- 15 يوليو 2008، مذكرة اعتقال للرئيس البشير من المحكمة الدولية.



[1] فلينت 2006، 197 والصديق 2007، 149.

المقدمة

إن أبرز ما يميز إقليم دارفور هو واقعه الجيوسياسي، إذ تقدر مساحته بخمس مساحة السودان، وتحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي إفريقيا الوسطى، فضلا عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق. والغالب على إقليم دارفور كثرة المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة حيث توجد أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة. كما يقسم الإقليم إداريا إلى ثلاث ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة. وتكثر في إقليم دارفور غابات الهشاب التي تثمر الصمغ العربي فضلا عن حقول القطن والتبغ في الجنوب الغربي من الإقليم. وتتم في بعض مناطقه زراعة القمح والذرة والدخن وغيرها. ويمتاز إقليم دارفور بثروة حيوانية كبيرة قوامها الإبل والغنم والبقر، وقد تضررت هذه الثروة عندما ضرب الجفاف الإقليم في بداية السبعينات، وفضلا عن الحيوان والزراعة فإن بالإقليم معادن وبترولا.

ويمثل إقليم دارفور نظرا لحدوده المفتوحة ولمساحته الشاسعة ولوجود قبائل عديدة لها امتدادات داخل دول إفريقية أخرى منطقة صراع مستمر، وقد تأثرت المنطقة بالصراع التشادي-التشادي والصراع التشادي-الليبي حول شريط أوزو الحدودي وبالصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى فراجت في إقليم دارفور تجارة السلاح، وتفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات.وتعتبر دارفور قاعدة تشاد الخلفية وترتبط بها كافة الصراعات التشادية الداخلية. ويشكل الإقليم نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرنكفوني (تشاد، النيجر، إفريقيا الوسطى، الكاميرون) وهي الدول التي كانت تحكمها فرنسا أثناء عهد الاستعمار، لذلك يسهل فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في الإقليم في الوقت الراهن.

عاشت دارفور لعشرات السنين في نزاعات قبلية مسلحة نشطة، أو بالأحرى هي الأنشط في السودان بحكم طبيعة الموقع الجغرافي والنشاط الاقتصادي الرعوى والتي لم يتم تسييسها ولم تصبح نزاعات وصراعات سياسية رغم استمرارها لعشرات السنوات، وعلى الأغلب كان يتم التعامل مع هذه النزاعات بمنطق الحلول القبلية. حتى الدولة السودانية نفسها تأخذ هذه الطريقة للحلول منذ بداية حكم الإنقاذ في 30 يونيو1989، لكن هذه النزاعات وبشكل مباغت خلال مراحل المفاوضات بين الحكومة السودانية وتمرد الجنوب، انقلبت إلى نزاع ذي طبيعة سياسية بدأ في العام 2000 وتصاعد في الفترة (2003-2007)حتى وصل ذروته.

كما تشكلت جماعات وحركات ترفع شعارات سياسية تصل حد إعلان العمل العسكري من أجل تحرير السودان -كما هو حال تمرد الجنوب، ثم تفاقمت الأوضاع وبعدها أخذت تتصاعد وتيرة الاتهامات بحدوث انتهاكات وإبادة جماعية، ووصف ما يجرى في دارفور بأنه أكبر كارثة عالمية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان، ووصلت حدة التصعيد من المجتمع الدولي إلى حد الدعوة إلى تدخل عسكري خارجي لوقف القتال في غرب السودان. وتطور الأمر حتى وصل إلى نشر قوات من الاتحاد الإفريقي، حيث تم تقنين الدور الإفريقي بقرار من الاجتماع العاشر لمجلس السلم والأمن الإفريقي بتاريخ 25 مايو2004م، بارسال قوة قوامها 3320 عنصرا عسكريا وشرطيا.

ومع ازدياد حدة النزاع وتفاقم الأزمة الانسانية بنزوح أكثر من مليون مواطن من ديارهم، برز اتجاه لتوسيع عدد ومهام القوات الافريقية بدارفور لتسهم إلى جانب مهمتها الأساسية، في بناء الثقة بين المواطنين بمختلف توجهاتهم و تشجيعهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية. وبناءاً على ذلك طلب مجلس السلم والأمن الأفريقى من رئيس المفوضية دراسة توسيع البعثة الافريقية بدارفور بما في ذلك تحويلها إلى قوات لحفظ السلام، وتلى ذلك صدور قرار من مجلس الأمن الدولي دعم تولي الإتحاد الافريقي لملف أزمة دارفور ودعا لتوسيع مهام وعدد القوات

الافريقية بدارفور، وبالفعل تم الاتفاق على ذلك بين الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي في الاجتماع الذي تم على مستوي الفنيين يوم 30 سبتمبر 2004م. ثم جاء توقيع اتفاقية السلام بابوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في مايو 2006. وتطورت الامور باقليم دارفور وتفاقمت حتى وصلت إلى صدور قرارالأمم المتحدة رقم 1706 فى31 أغسطس 2006، الذي استعرض الوضع في دارفور ودعا إلى إرسال قوات مسلحة إلى الاقليم على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن الوضع بالاقليم يهدد الأمن والسلم العالميين. وبالطبع رفضته الحكومة السودانية ولكنها وافقت على القرار 1769 الذى سيتم وفقا له نشر قوة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقى قوامها ستة وعشرون الفا.

ولكن ما الذى أدى إلى تفاقم الأحداث لهذه الدرجة؟ وما الذى دعى المجتمع المحلى والدولى لتصعيد الأوضاع بدرجة أصبحت عصية على الفهم والحل؟ وهل لذلك علاقة بواقع دارفور الجيوسياسي؟ وبمعنى آخر هل للموقع الجيوسياسي لدارفور من حيث ملامحها المكانية (جغرافية المنطقة وموقعها الفلكى ومسطحاتها المائية وكتل اليابسة واحتكاكاتها الحدودية) وطبيعة أراضيها وسكانها ومواردها الطبيعية وثرواتها الزراعية والحيوانية والمعدنية أي دور أو أثر في تلك المشكلة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات فإننا نحتاج إلى استعراض سريع لمعاني وتعريفات ونظريات الواقع الجيوسياسي والفرق بينها وبين الجغرافيا السياسية كما طرحها علماء مثل "دوكلاس وهارتشون وجاكسون" وغيرهم ونحاول تطبيقها على الواقع السياسي لدارفور ثم نسعى لرصد الاحداث والاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية وتحليل التفاعلات البشرية المتسارعة والاحداث العسكرية ومساعي الحلول وربطها ببعضها للخروج برؤية موضوعية تقود لفهم المشكلة وتؤدى للحل.

الإطار النظري للدراسة:

يتشكل الإطار النظري للدراسة من المفاهيم والمدارس المختلفة للجغرافية السياسية مثل مفهوم ووصف الظواهر السياسية وكذلك نظريات الصراع والتي سيتم استعراضها دون الادعاء بان كافة النظريات او المدارس ستنطبق على هذه الدراسة أوانها تسهم جميعها في تفسير أية ظاهرة من الظواهر المرتبطة بقضية دارفور المعاصرة، ولكن الأمل هو أنه من خلال عرض تلك النظريات والمدارس يمكن الاستعانة او الاستدلال او استخدام هذه النظرية او تلك او الاستهداء بهذه المدرسة او تلك لبحث المشكلة المطروحة ومعالجتها والخروج بفهم موضوعي لها ثم تطبيق ذلك الاطار لدراسة الواقع الجيوسياسي لدارفور.

وسنقوم بتطبيق مفهوم تضاريس الارض Landscape الذى يتمثل في الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان، ومفهوم المدرسة الايكولوجية بإبراز العلاقة بين الظاهرة السياسية والبيئة الجغرافية للإقليم. ومفهوم المدرسة المكانية بالتركيز على توزيع الظواهر على سطح الارض للوصول إلى الواقع الجيوسياسي لإقليم دارفور ثم معرفة أثر ذلك على المشكلة وكيفية حلها وما هو مستقبلها. (الظاهر، 1999، ص12).

و يمكن استعراض مدارس الجغرافية السياسية ومنها المدرسة الألمانية التي كان لعلمائها اليد الطولى في وضع أسس الجغرافية السياسية ومن هؤلاء كانت (1724-1804) أبو الجغرافية السياسية ومؤسس الجغرافية الحديثة ومنهم (هنريك فون تريسك) الذي نادى بتوسيع رقعة الدولة عن طريق الفتح العسكري وهو أول من استخدم مصطلح المجال الحيوي. وهناك "فردريك راتزال" الذى يعد أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة منسقة ووازن بينها و بين الدول. وقد أكد راتزال على وجود روابط قوية بين القوة القارية والقوى السياسية. وعليه فإن بداية مفهوم القوى، يقترن بآراء كل من "راتزال وكيلين وكارل هوسهوفر" ولكن هذا

المفهوم يظل شاخصاً وفاعلاً طبقاً لآراء "ماكيندر" في إبراز هذه الحقائق، وسيتم الآن استعراض آراء كل من "راتزال وردولف كيلين وكارل هوسهوفر".

كان فردريك راتزال (1844-1904) متأثراُ بنظرية (النشوء والارتقاء) وآمن بأن الدولة كائن حي، فالنمو حاجة ماسة للكائن الحي والدولة كذلك طبقاً لآرائه حتى ولو كان ذلك عن طريق القوة. وقد أكد "راتزال" على المساحة والموقع وطبيعة الحدود السياسية واعتقد أن المجال الإقليمي يؤثر في قوة الدولة كما أنه يعتمد في حجمه على هذه القوة وآمن بأن المساحة الكبيرة ضرورية لنمو الكائن الحي، ويضفي الموقع صفات مميزة على المساحة أما الحدود فهي جلد الكائن الحي. (صافى، 1999، ص21).

أما رودولف كيلين 1864- 1922 فهو جغرافي عمل استاذاً بإحدى جامعات السويد وهو صاحب الفلسفة المعروفة بأن القوة أهم من القانون وأن الضرورة لا تعرف القانون وتنبأ بأن دولاً عظمى ستنشأ في آسيا وأفريقيا وأوروبا وتنبأ بأن السيادة ستنتقل من القوى البحرية إلى القوى البرية التي ستتحكم يوماً في البحار وقد نشر كيلين كتابين أولهما عام 1917 باسم "الدولة مظهراً من مظاهر الحياة" والثاني عام 1920 بعنوان "الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي" ويرتكز هذان الكتابان على خلفية تمتد أصولها إلى الفلسفة العضوية والكثير من الآراء المتعارضة التي تظهر من كتابات راتزال وماكيندر وقد طور كيلين أبحاثه إلى ماعرف فيما بعد باسم نظرية الدولة، وقد قسم الدراسات المرتبطة بالدولة إلى:

أ- الجغرافيا والدولة.

ب- السكان والدولة.

ج- التركيب الاجتماعي للدولة.

د- الموارد الاقتصادية للدولة.

هـ-المنطقة الحكومية.

وكارل هوسهوفر (1869-1946) جغـرافي ألمـاني آمـن بـأن الحيـاة هـى للـدول الكبـيرة، أمـا الـدول الصغيرة فمصيرها الزوال. وكان مؤيداً لمبدأ مونزو في نصف الكرة الغربي وكان يعتقد أن العالم مصيره لثلاث حكومات: الولايات المتحدة في الغرب واليابان في الشرق وألمانيا في أوروبا وإفريفيا. وقد آمن بالشعار الـذي رفعه اليابانيون: "التوسع الإقليمي واختزال الضغط الـسكاني". وآمـن بـأن الدولـة كـائن حـي، واعتقـد بـأن الدولة يجب أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي وقد رأى أن الدولة هي التي يتوفر لها عـدد كبـير مـن الـسكان ومعدلات مواليد مرتفعة ووجود موائمة تامة بين السكان وتربة الوطن وتوازن بـين سـكان الحـضر وسـكان الريف. وقد نظر لحدود الدولة كالعضو المغلف للكائن الحي قابل للتغير (النمو والاضمحلال). كما أكد أن الاحتلال العسكري للمجال الأرضي ينبغي أن يكون احتلالاً كاملاً. (الظاهر، 1999،ص19).

ومن مدارس الجغرافيـة الـسياسية،المدرسة البريطانيـة: ويمثلهـا هـالفورد ماكينـدر (1861- 1947) الذى يعد من المفكرين الاستراتيجيين الخالدين. وقـد تبـوأ هـذا المركـز الفريـد لنظريتـه المعروفـة بنظريـة السويداء أو قلب العالم، ويرجع الفضل إلى رجاحة أفكاره لتكوينه الموسوعي الهـادف، فقـد درس ماكينـدر علوم الحياة والتاريخ والقانون والطوبوغرافية والاسـتراتيجية والجغرافيـة واهلتـه خلفيتـه العلميـة ليكـون دبلوماسياً متميزاً وعالماً بارعاً وجغرافياً يشار له بالبنان.

حظي ماكيندر باهتمام كبيرمن الجغرافيين والسياسيين لمحاضراته عن (الارتكـاز الجغـرافي للتـأريخ) في الجمعية الجغرافية البريطانية عام 1904. فقد أثارت هذه المحاضرة نقاشاً استمر نصف قرن مـن الـزمن وأثرت على أفكار (كيلن وهوسهوفر) بل وأثرت في الاستراتيجية الألمانيـة عـام 1904. عـاد ماكينـدر وعـرض نظريته عام 1919 في كتابه "المثل الديمقراطية والحقيقة" وكررها مرة ثالثة في عام 1943على ضوء الأحداث العالمية في الحرب العالمية الثانية وكان عمره وقتذاك 83 سنة.

ولخص ماكيندر نظريته في:

- من يتحكم بشرق أوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
- من يتحكم بالقلب يتحكم بالجزيرة (جزيرة العالم الأفروأوراسيا).
- من يتحكم بالجزيرة يتحكم بالعالم.

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية ماكيندر منها إغفاله للأوصاف التقنية المتطورة فصعوبة المحيط المتجمد الشمالي لم تعد قائمة بعد اكتشاف كاسحات الجليد والغواصات التي تسير تحت الغطاء الجليدي كما أن اكتشاف الاسلحة المتطورة والصواريخ والأسلحة النووية بالذات ما يغير من قوة السويداء. كذلك فإن التطور العقائدي قد يغير كثيراً من أبعاد الصورة التي رسمها ماكيندر. وقد رأى بعض المفكرين ومنهم مينج Ming أن ماكيندر لم يوفق حين حدد سويداء الأرض والهلالين طبقاً لمعيارالموقع بالنسبة لليابسة والماء. وأنه كان من الأجدر تحديده على أساس المعيار الحضاري لأنه أكثر ثباتاً وبالنسبة للرملاند (الهلال الأوسط) فقد قسمه مينج إلى قسمين (الهلال الأوسط القاري والهلال الأوسط البحري) واعتمدت الجانب الوظيفي أساساً للتميز بينهما وفي رأي مينج أن من يسيطر على سويداء الأرض يمكن أن يسيطر على بعض دول الأطراف بينما يرى ماكيندر أن من يسيطر عليها يسيطر على العالم كله. (العيسوى، 2003، ص23).

وهنالك مسألة أخرى وهي أن المركزية الشديدة التي تتسم بها سويداء الأرض ليست عاملاً في صالحه لأنها تصبح عرضة للهجوم جواً وهذا يعني أن سلاح الطيران يقلل كثيراً من أهمية موقعها الجغرافي.

والحقيقة أن احداثاً جديدة طرأت على دول العالم بعد سني الحرب العالمية الثانية تثير الشكوك حول آراء ماكيندر وصحة تطبيقها في عصرنا الحالي ومن الأحداث ما تشهده منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة ومثلها ما شهدته مناطق جنوب شرق آسيا وظهور الصين كقوة تحظى بمرتكزات طبيعية وبشرية تؤهلها أن تكون قوة عالمية في منطقة الهلال الداخلي وتربع الولايات

المتحدة الأمريكية على عرش السيادة العالمية كامبراطورية واحدة بعد انهيارالاتحاد السوفياتي وحلفائه بعد عام 1989 وأصبح العالم أحادي القطب. (العيسوى،2003،ص24).

وتتضمن دراسة الجغرافية السياسية ثلاثة أبعاد في الوحدة السياسية:

البعد الأول: يتمثل في الأرض وهو عنصر ثابت في الموقع والمساحة والشكل والتضاريس والمناخ والنبات والحيوان.

البعد الثاني: ويتمثل في الإنسان وهو أكثر سرعة في التغيير ويشمل النظريات والمذاهب السياسية التي تحكم علاقات الدولة الداخلية والخارجية.

والبعد الثالث: يتمثل بالبعد الزمني وذلك لأن دراسة العلاقة بين البعدين السابقين لا بد أن تكون في فترة زمنية معينة.

وحيث ان الدراسة تتناول في أحد جوانبها الصراع في دارفور فانه من الطبيعي أن يتم استعراض بعض مفاهيم ونظريات الصراع (التقليدية والكبرى) التي ينتهجها علماء السياسة والاجتماع والانثربلوجيا والجغرافيون والعلاقات الدولية الذين يبحثون الصراع على المستوى الجماعى والمؤسسات الاجتماعية والحركات السياسية والكيانات العرقية أو الدينية والدول والتحالفات والنظم الثقافية. كما لابد أن نشير إلى أن بعض الباحثين يدرس الصراع بين الدول بينما يفضل الآخرون التركيز على العوامل الشخصية والخلفية والسلوك وبعضهم يقسمون جهودهم بين الكلى والجزئي. أي أن هناك انقسام واضح بين علماء النفس والإجتماع في سعيهم لتفسير السلوك الإنسانى في حالة الصراع. فعلم النفس يعالج المسألة من زاوية فردية وينحو لتفسير المشاكل الإنسانية على انها نابعة من البناء الذاتي للفرد بينما ينظر لها علم الإجتماع من زاوية جماعية ويبدا تحليله للمشاكل الإنسانية من البنية الإجتماعية والمؤسسات ويبحث تاثير ذلك على حياة الأفراد. ويقول "إميل دوركهايم" بانه كلما فسرت الظواهرالاجتماعية مباشرة كظاهرة نفسية فردية كان ذلك أدعى إلى الإعتقاد بأن التفسيرغير صحيح. ويتزايد باطراد أعداد الباحثين

الإجتماعيين المقتنعين بصعوبة بناء نظرية دقيقة دون ربـط الأبعـاد الكليـة والجزئيـة مـع بعـضها في إطـار متماسك واحد. (دوروثى، 1985، ص20).

وعند استعراض نظريات الصراع الكبرى (نظريات الثورة) نجد أن مؤرخى القوميـات يركـزون عـلى وجود خطر في فترة التكوين لتعزيز الوعي القومي غـير أن علـماء الإجـتماع مـع إقـرارهم بظـاهرة الخطـر الجماعي فانهم يعتبرون الـصراع جـزءاً اساسـياً في وجـود الجماعـات أو هـوالأداة لتفـسير التغيـير والتقـدم الإجتماعى. ومن الفرضيات الراسخة في دراسة الصراع فرضية دوركهايم التي تقـول بوجـود علاقـة عكـسية بين الصراع الداخلي والخارجي، أى أن الصراع الداخلي يتناقص نتيجة للـصراع الخـارجي، والعكـس صـحيح. وفرضية دوركهايم هذه تعود للقرن التاسع عشر. أما في العصر الحديث فإن كلايـد كلوكـون فيفـترض الآتي: إذا أصبحت الدوافع الداخلية قوية لدرجة كافية لتهديد الأمة بتمزق داخلي فإن الأمة تسعى للحفاظ على تماسكها بإحلال عدوانيتها بحرب خارجية. ويرى أن التنفيس عن العدوانية الداخليـة تتناسـب عكـسيا مـع وجود منافذ خارجية لها، وقد اجرى روبرت مورفى دراسة على قبيلة برازيلية فلاحظ أن الحرب تمثل صـمام أمان لها، فكان يتم تفريـغ عدوانيـة الـذكور بينهـا بالاتجـاه الخـارجي. أمـا قبيلـة مونـدروكو فهـي تواجـه الإنشقاق الداخلي بسبب التوقف عن خوض الحروب، فهنـاك علاقـة بـين المركزيـة الـسياسية والإجتماعيـة ودوافـع العدوانيـة للحـرب، فـالحرب تزيـد مـن التماسـك الـداخلي (دوروثى،1985،ص226). لعـل هـذه النظريات قابلة للتطبيق على كثير من القبائل المتقاتلة الآن في إقليم دارفور، كما سنرى.

وللتعرف على الفوارق الإقتصادية والإجتماعية وعلاقتها بالصراع فلابـد مـن التعـرف عـلى منهجيـة دراسـة الـصراع مـن خـلال دراسـة ظـاهرة الثـورة. فـالملاحظ أن الاسـلحة النوويـة قللـت مـن نـشوب الصراع العسكري وتقليص الخطرالذي تواجهه الدول الحليفـة للـدول العظمـى، ولـذلك الوضـع الـسياسي الإستراتجي الحالي يحمل على التحول في طبيعة بؤرة الصراع الـسياسي الأهـم، مثـل التناقـضات الإجتماعيـة

الإقتصادية، الدوافع العدوانية نتيجة الإحباط، عدم الإتساق المعرفي الناتج عن تباين بين ما في الذهن والواقع، الإنسحاب (الانطوائية)، الغربة في النظم الاجتماعية القائمة.

لذلك فإن وسائل الاتصالات عمقت الفجوة بين الحاجات المتوقع اشباعها و بين الحاجات المشبعة فعلاً، فعندما يقارن المتلقي من خلال المشاهدات بين ما لديه وما في العالم يحدث الإضطراب. وهذا العنصر هو المسؤول عن الصراعات الداخلية وإن كان غير كاف.

في العالم الثالث قلما تتمكن عملية التطوير أو التنمية السياسية من الاستجابة لطموحات الأفراد المتزايدة في هذه المجتمعات فهذه المشكلة موجودة وتختلف حدتها في أكثر دول العالم تطورا في التصنيع، والملاحظ أن عملية التنمية لا تنتج أثارا متساوية بالنسبة للجميع. أما وسائل الإعلام فهي تعزز مقارنات ليس بين الدول الفقيرة والغنية فقط بل وفي داخل المجتمع نفسه بين ذوي الامتيازات والمحرومين سواء في البلاد المتطورة أو المتخلفة، أحيانا يعاني أصحاب الامتيازات من حالة اغتراب عن المؤسسة التي حققت لهم الثروة فيثورون عليها، والمعنى أن الصراع الداخلي في الدول الغنية والفقيرة يتأثر بانهيارالميكانيزمات التقليدية التي تحفظ للمجتمع توازنه. (دوروثى،1985،ص228).

فالثورة مفهوم قديم وأرسطو يعزو المشاعر الثورية إلى التناقض بين رغبات الفرد وواقعة المدرك، وتتبع من عدم الاتفاق على القاعدة التي تنظم المجتمع، كذلك ثوكيديوس وهوبز ولوك وميكافيللي يهتمون بالتغير الدوري في أشكال الحكومات والتدخل الأجنبي في الثورات، ودراسة الأسباب الطبيعية، والمبررات الأخلاقية والسياسية للثورة، وديناميكيتها، ودور الخيانة في التغير السياسي العنيف، وتعبئة الحكومة لطاقتها لضمان الاستقرار وقمع الانتفاضات. وقبل الثورة الفرنسية كانت الثورات في أوروبا تستهدف تغير أشخاص في حكومات ولا توجه ضد

النظام السياسي، بينما الثورات الحديثة توجه ضد النظام السياسي لتتخلص من النظم القديمة.

وإذا استبعد العامل الأيديولوجي للثورة، فإنها في العصر الحالي تتصف بمجموعة من العواطف المبنية على أفكار مثالية وشعور بأن النظام يتجه نحو تحول في قيمه وهياكله وحتى في السلوك الشخصي لأفراده، فالثوري يرسم صورة جميلة للواقع القادم محاولا تعميم هذه الصورة بين الجماهير ليدفعها إلى العمل الثوري، فهو يتحدث عن المزيد من الحرية والمساواة، والسعي نحو السلام والعدالة والكرامة، فهو يعتبر إنجاز الثورة حتمي والعقيدة الثورية تلعب دوراً في دعم استمرار النضال، وتصوير الحياة خالية من الاضطهاد مسألة كافية لتبرير المعاناة، والخوف والفوضى الحالية، والمعاناة الحالية تصنع السعادة القادمة.

فالثورة تبدأ عندما يطرح العقل شكلاً جديداً لتحقيق الحرية وهنا تصبح الروح تواقة للحرية وعدوة العقل. والثورة تموت نتيجة للتنظيم الزائد عن حده، أو الرعب أو الاضطهاد، أو العودة للوضع السابق، أو الشعور بالغربة تجاه الثقافة الجديدة. (دوروثى، 1985، ص230).

أما النظريات بعد الحرب العالمية الثانية فتربط الثورة بالفجوة في توزيع القوى السياسية والإجتماعية خاصة عندما تتسع هذه الفجوة وتصبح غير مقبولة. بعض القوى المستفيدة تحاول الإسراع في التقدم بشكل لا يتحمله النظام الاجتماعي وهنا تكون الأزمة، ومن نتائجها كما صورها كرين برينتون عام 1938 ولم تتغير للآن مايلى:

1- ازدياد عدم الرضا عند توزيع الناتج الاقتصادي.

2- ازدياد عدم الرضا عن توزيع الامتيازات والسلطات الاجتماعية والسياسية.

3- تصبح القيم التقليدية موضع تساؤل.

4- تصارع الأسطورة الإجتماعية الجديدة مع القديمة.

5- يصبح المثقفون في حالة اغتراب عن النظام.

6- ينتقل المثقفون بشكل تدريجي من نقطة النقد إلى نقطة التخلي عن الولاء السياسي للنظام.

7- تفقد النخب الحاكمة ثقتها بنفسها وبقدرتها على الحل والسيطرة على المشكلات.

8- تتشكك النخب الحاكمة في معتقداتها.

9- لا تستوعب النخب الجديدة القديمة ويؤدي ذلك للاستقطاب.

10- تشتد الدعاية ضد المؤسسات القائمة.

11- يلتحم المثقفون بصفوف الثورة ويطالبون بالتغير الجذري.

12- تضعف العناصر السياسية المعتدلة و تفقد قدرتها على التوفيق بين دعاة التغيير والذين يرفضونه.

13- تكون نقطة الانفجارعندما تصل الثورة أدوات الضبط الاجتماعي مثل الجيش والبوليس.

14- الوصول لمرحلة الانهيار وعجز الحكومة عند انضمام أدوات الضبط لصفوف الثورة.

في العقد الأخير أبدى علماء الاجتماع قناعة قليلة في النظريات القديمة التي تفسر الثورة في العالم الثالث، وخاصة حروب العصابات التي جرت عقب الحرب العالمية الثانية، غير أن الثورات متشابهة وإن اختلفت بيئتها وظروفها، فمعظم علماء الإجتماع أقروا أن الإحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي هو سبب الثورة. (دوروثى،1985،ص231).

روبرت غورأكد على ان الحرمان الناتج عن التوقعات بالمنفعة ومقارنته بمعطيات الواقع الموضوعي، و الحرمان لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يتجسد أيضا في المجالات النفسية والإجتماعية والسياسية على عكس من يحصرون ذلك بالفقر. غير أن وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت مكنمارا

خلص في خطاب له عام 1966 إلى أن العلاقة قطعية (أكيدة) بين العنف والإقتصاد، وبالتالي إمكانية نشوب العنف في الدول ذات الوضع الاقتصادي الفقير مقاسا بمستوى دخل الفرد أكثر من غيرها. وصحيح أن العوامل الإقتصادية لعبت دوراً مهما في الثورات ولكن لابد من تحليل هذه العوامل وارتباطها بأخرى سياسية وإستراتيجية وثقافية واجتماعية ونفسية. ولا يمكن حصرها في الإطار الإقتصادى البحت لأن هذا منهجا ضيقاً لتفسير الأوضاع الثورية.ولعل من أبرز من تحدث عن الصراع والثورة هما هيجل وكارل ماركس الذى ربط الثورة بالصراع الطبقى، ولكن الباحث لايرى ان الصراع الدائر الن في دارفور هو صراع طبقى.

ومن النظريات التي تهتم بتفسير الصراع تلك التي تربط الصراع بالتطور الإقطاعي والتغيير. ويرى جيمس روزنو أن هناك علاقة طردية بين سرعة معدل التطوير الإجتماعي والعنف الداخلي في المجتمع، ويرى ارنولد فيلدمان أن التغيير يسهم في احتمالات العنف بدلاً من إرضاء المتذمرين، وكثير من من الباحثين يرون أن الثورة والإحباط الإجتماعى في الدول التي تشهد حراكاً إقتصادياً وإجتماعياً أكثر من الدول الراكدة. أما مانفريد هالبر فيرى أن فلاحي الشرق الاوسط اذا أدركوا أن هناك من يحول دون التغيير في حياتهم فانها تكون قد زرعت بذور الثورة. وهنا نستطيع القول أن تبصير الناس بمشاكلهم وتنبيههم لما يعانونه يدفعهم للثورة تماماً كما فعل الكتاب الأسود الذى اصدرته بعض التيارات المعارضة بدارفور كما سيأتي ذلك لاحقا. ويرى كرين برنتون ان الثورة هى ابنة الأمل أكثر منها ابنة الياس وهناك علاقة جدلية بين الياس الاجتماعي والنفسي والامل والثورة. وتناول (دورثى، 1985، ص 243) في كتابه النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد نتيجة الصراع فقال: "اننا لابد أن ندرك أن المساعدات الخارجية كالمساعدات العسكرية والتي تكون بكمية مؤثرة قد تؤدي إلى تحديد نجاح وفشل الحرب الثورية وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول إلى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود الصراع داخليا".

وبدون أدنى شك فإن الباحث سيستند إلى هذا القول للبحث عن مدى تدخل الدول الأجنبية في قضية دارفور ودورها في تاجيج الصراع. وأضاف دورثى بأن كارل دويتش عرف هذا السياق بالحرب بالوكالة (War by proxy) فيقول " إذا كان طرفاً الصراع يعتمدان في قدراتهما الأساسية سواء البشرية او المعنوية او المالية على أية موارد اخرى أو على مصادر خارجية فإننا والحالة هذه نكون أمام حرب بالنيابة وهي (صراع دولي بين قوتين خارجيتين يدار على أرض دولة ثالثة ويختفي وراء مسائل داخلية لتلك الدولة الثالثة ويستخدم رجالها ومواردها وأراضيها لتحقيق أهداف استراتيجية " وفي هذه الحالة تكون الأطراف المحلية قد فقدت عنصر المبادرة والتحكم في الوضع الذي أصبح معقداً دولياً من حيث التخطيط الاستراتيجي والمساومات الدبلوماسية والتفاوض وصناعة القرار السياسي والعسكري. بل أن هذه الدولة التي يدور على أراضيها الصراع قد تصبح مجرد عامل تابع، وستظل كل العوامل السيكلوجية والإجتماعية لسكان تلك الدولة موضع الصراع بسمعة تلك الدول العظمى، ويؤثر ذلك على قوة الثورة وطول أمدها، ويبقى الأمر هكذا حتى تصل الدولتان إلى مأزق استراتيجى غالباً ما يكون سياسياً لا عسكرياً حيث يتم البحث عن مخرج منه. وعلى أساس هذا الإطار الذى رسمه "دورثى" سيتم النظر إلى مساعي وتدخلات الدول والمنظمات الدولية في مشكلة دارفور كما سيأتي لاحقاً.

وبناء على ما جاء أعلاه فإنه من الصعب إعطاء صفة محددة ومميزة للصراع الدائر في إقليم دارفور ويصعب تطبيق نظرية عامة محددة تفسر الظاهرة وتصدر بناء عليها أحكاما عامة تمكن من التنبؤ والسيطرة على عدم تكرار الظاهرة مستقبلاً. غير أن هذا البحث يميل وينحو إلى اتجاه الدراسات التي تأخذ بضرورة دراسة جوانب التماثل والتباين في ظاهرة الصراع، ولعلنا من خلال استعراض نظريات الصراع نتمكن من استخدام هذه النظرية أو تلك ضمنا أو صراحة للتوصل

لبحث المشكلة المطروحة، لأن في ذلك محاولة جادة لوضع نظرية عامة يمكن من خلالها تفسير الذي يجري في ذلك الإقليم والتنبؤ بمستقبله.

أما بالنسبة للإطار النظري لكيفية التعامل مع المشكلة وتسوية النزاع فقد تم الرجوع لكتاب (الخزرجى، 2005) "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات"حيث عرف النزاع على أنه الخلاف الذى ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو حادث معين أو بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية. وقد درج الفقه والتعامل على التمييز بين نوعين من المنازعات الدولية: المنازعات القانونية والمنازعات السياسية. النوع الأول يمكن أن يقع في اختصاص محكمة دولية، محكمة تحكيم أو محكمة عدل للنظر فيه طبقا لقواعد القانون الدولي. أما النوع الثاني فقد لا يصلح لأن ينظر في محكمة دولية، ولذا يمكن الرجوع بشأنه إلى طرق التسوية الأخرى كالوساطة أو التوفيق. وتبعاً لذلك فإن طريقة تسوية المنازعات تختلف بحسب كل منها. فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم أو القضاء الدوليين على قواعد القانون الوضعي، في حين أن المنازعات السياسية لا يمكن حلها إلا بطرق دبلوماسية أو سياسية يراعى فيها بالدرجة الأولى التوفيق بين مختلف المصالح المتضاربة. وقد أكدت المواثيق الدولية على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، إذ ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول الأعضاء جميعها بفض المنازعات بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل الأمن والسلم والعدل الدولى عرضة للخطر. وبالإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد بإستخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. وقد نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ الأمن والسلم العالميين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات

الإقليميــة أو غيرهــا مــن الوســائل الــسلمية التــي يقــع عليهــا اختيارهــا. (الخزرجــى، 2005، ص257).

وأشار (فالنستين، 2006، ص173) في كتابه" مدخل إلى فهم تسوية الصراعات" إلى أن هنـاك سـبعة طرق رئيسة يمكن للأطراف من خلالها أن تتعايش مع خلافاتها أو أن تحلها، وهذه الطرق عبارة عن آليـات أو إجراءات أو أشكال للتهدئة. وهي على النحو التالي:

1- تغيير الأولويات.
2- تقاسم المصادر.
3- المقايضة.
4- تقاسم السيطرة.
5- ترك السيطرة لشخص آخر.
6- العودة إلى آليات تسوية الصراع.
7- ترك الأمور إلى فترة لاحقة أو حتى إهمالها.

الفصل الأول

الواقع الجيوسياسي لدارفور

الفصل الأول

الواقع الجيوسياسي لدارفور

المبحث الأول

التعريف بالإقليم



المطلب الأول

دارفور.. الجغرافيا والتاريخ

أولاً- جغرافية دارفور:

تقع ولايات دارفور في أقصى غرب السودان حيث تمتد ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور بين خطي عرض 9-20 شمالاً وخطي طول 16-20، 27 شرقاً، وتبلغ مساحة دارفور 510 ألف كم^2 أي حوالي خمس مساحة السودان، أما مجموع سكان إقليم دارفور هو 5.561.000 نسمة حسب آخر إحصاء للسكان في العام 1993. (وحسب اخر تقدير لعدد السكان في دارفور فإن العدد يساوى 6750000 كما جاء في تقرير اللجنة القومية العليا للتنمية والسلام في دارفور) منهم 1.055.987. نسمة بولاية شمال دارفور، التى تأتي في المرتبة التاسعة من حيث تعداد سكان السودان. ومنهم 1.329.832 بولاية غرب دارفور التى تأتى في المرتبة الثامنة من حيث تعداد السكان بالسودان. ومنهم 2.152.499 نسمة بولاية جنوب دارفور التي تأتي في المرتبة الثالثة بالسودان من حيث تعداد السكان. ويشكل سكان الريف نسبة "75%" من مجموع سكان دارفور، "9%" منهم رحل و "16%" يقطنون الحضر ومدن الولاية الرئيسة. ويمتهن معظم سكان الولاية الزراعة كحرفة رئيسة. (الزاكي،2007،ص6).

أهم مدن دارفور:

دارفور مساحة كبيرة تنتشر فيها المدن والقرى، وأهم مدن دارفور هي الفاشر عاصمة الإقليم بكامله، وزالنجي وتقع في الجزء الغربي، والمناطق المحيطة بها غنية بالموارد الطبيعية نسبة لوفرة إمطارها وخصوبة أراضيها وقربها من جبل مرة وتقطنها قبائل الفور التي يعمل معظم أفرادها بالزراعة والتجارة، وهناك مدينة نيالا الواقعة في وسط الثلث الجنوبي، وهي عاصمة الجنوب ومركز هام تتجمع فيه القبائل المختلفة الأصول من العرب والأفارقة، وقد وصل خط السكة الحديد إلى

نيالا في عام 1960، وبها نشاط تجاري واسع. و من أهم مدن دارفور كذلك مليط، الجنينة، دار قمر، جبل الحلة، دار مساليت، كبكابية، كاس، أم كدادة، طويشة، الضعين، برام، تلس، رهيد البردى، عد الفرسان، منواشى، الملم، طوال، كاس، كبم، شنقل طوباى، حفرة النحاس التى تقع في جنوب دارفور. وإلى جانب هذه المدن تنتشر في دارفور القرى أو الحلل، تلك الحلل التي كانت تأتي أسماؤها من اسم القبيلة التي تقيم فيها، مثل حلة دار قمر، ودار الزغاوة، وحلل الزيادية، والبديات، الحوطية، البني حسين، الرزيقات، المحاميد... الخ، كما أخذت بعض الحلل أسماءها من أسماء الطرق المارة عليها، والجبال التي توجد فيها، ونوع الأشجار والمراعي التي تحيط بها، وأعداد الحلل في دارفور تعد بالمئات ذلك لأن هذه الحلل في معظمها محدودة المساحة والامتداد والسكان، ومساكنها في الغالب مبنية من القش، والخيام، وقليل منها الذي يبنى بالطوب، ولذلك كان من السهولة أن يقوم كل فريق- خلال حركة التمرد والثورة الحالية- بحرق قرى الفريق المعارض والمعادي له، وبناء هذه الحلل خاصة في مناطق سكني القبائل الرعوية بهذه الطرق البسيطة يرجع إلى كثرة التنقل بحثاً عن المراعي في مناطق بعيدة ولزوم فك هذه المنازل وحملها على الجمال لأماكن أخرى.(المركز السودانى للخدمات الصحفية،2008،ص5).

ثانياً- تاريخ دارفور:

بدأت سلطنات دارفور بسلطنة الداجو الذين أتوا من الشمال غرب الواحات المصرية، وعرف الداجو باسم التاجوين ولقد اقتصر نفوذ وحكم الداجو على الجزء الجنوبي الشرقي من دارفور. أعقب التنجور حكم الداجو في القرن الخامس عشر الميلادي، وتركز سلطانهم على الجزء الشمالي من دارفور ويرجح بعض المؤرخين قيام مملكتى الداجو والتنجر جنباً إلى جنب حتى القرن السادس عشر واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب. بدأ تاريخ دارفور يتضح مع التنجور وفي عهدهم اختلط العرب بالفور فظهرت طبقة (الكنجارة) ومنها خرجت أسرة (كيرا)

التي انتقل إليها الحكم من التنجور في منتصف القرن السابع عشر واستمر حتى نهاية السلطان علي دينـار في 1916م. استقر الحكم والملك في دارفور على النظام الإسلامي واشـتهرت سـلطنة دارفـور بالعـدل والأمـن فبدأت إليها هجرات عربية من الشمال والشرق والغرب فعمرت الأسواق والدروب والمشاغل ومثلت دولـة إسلامية مستقلة في شمال أفريقيا عن الخلافة العباسية. إنبسط الإسلام تحـت ظـل الكـيرا وأزدهـر في عهـد السلطان سليمان صولونق في حوالي العام 1600م ، وخلفه ابنه موسى وحكم 45 سنة (1637 –1682) الذى كان محباً للسلام وأجبر على حرب قبيلة القمر لخطورة تمردهم وعصيانهم، وأضطر أيـضاً لخـوض حـرب كبيرة على المسبعات بكردفان، ودفن بعد موته مع أبيه في طرة. خلفه أحمد أبكر الذي مثل أعظم ملك بعد دالي وسليمان صولونق، ودام حكمـه لمـدة 40 عامـاً، (1682-1722م)، ولقـد أسـس دولـة إسـلامية حقيقية جمع لها العلماء والفقهاء والمدارس والمساجد،وأدخل في نظامه الواجبات والفروض الدينية مـن صلاة وصيام.وإتخذ نظماً في الإستثمار جذبت الأجانب من المتقدمين في التجارة والعلـوم إذ ضـمن لهـم أموالهم وأملاكهم وإعفائهم من الضرائب فازدهرت الحياة المدنية وبدأت الهجرات الرئيـسية مـن برنـو وباقرمى بأعداد كبيرة من الفلاتة والعرب وأهل وادي النيل. وفي عهد السلطان أحمد أبكـر تـم إسـقاط حكم القمر، وطرد أهل وداي من دارفور، كما اشتهر بهزيمة جيش وداي الذى تجاوز الطينة وإقترب من شوبا، فسميت منطقة المعركة "كبكابية" والتى تعنـى في لغـتهم "رمـوا دروعهـم". أوصى (احمـد أبكـر) بالحكم إلى إبنـه محمـد داورا (1722ــ1732م). الـذى جـاء بعـده الـسلطان عمـر وكنيتـه "عمـر ليـل" (1732ـ1739 م). وأعقبه السلطان أبوالقاسم (1739-1752م) ومن بعده جـاء الـسلطان محمـد تـيراب (1752ـ1785م) والذى أقام في شوبا وبنـى بهـا قـصره. وبعـد وفاتـه أوصى لإسـحق تـيراب ولكـن قـادة الجيش إجتمعوا على تولية أخيه عبدالرحمن والذى عاش في شوبا ثم الطينة ثم تندلتى"الفـاشر. ولقـب الـسلطان عبـدالرحمن "الرشـيد". لمـا تـوفي الـسلطان عبـد الـرحمن الرسـيد كـان أبنـه محمـد الفـضل

صـغيراً فتـولى الحكـم نيابـة عنـه الـشيخ محمـد كـرا.(المركـز الـسودانى للخـدمات الـصحفية، 2008، ص6).

إقليم دارفور والغزو التركي:

في أيام السلطان محمد الفضل أرسل محمـد عـلي باشـا أبنـه إسـماعيل بجـيش جـرار لفـتح سـنار، وأرسل صهره الدفتردار لفتح كردفان التي كان عليها عامل سلطان دارفور المقدوم مسلم، فهزمـه الـدفتردار ولم يهب السلطان لنصرته ولكنه أرسل جيشاً بقيادة أبو لكيلك فحارب حتى قتل القائد أبو لكيلـك وانهـزم جيش السلطان في سودري وبعدها أخذ السلطان محمد الفضل في عمل التحصينات والاسـتعدادات وكـان يعمل على تأمين الصحراء الشرقية الشمالية، ولم يخف على سلطنته من الجنوب وهـي الجهـة التـي دخـل منها الزبير باشا على مملكته. ولقد توفي السلطان محمد الفضل في عام 1839م.بعد وفـاة الـسلطان محمـد الفضل تولى الحكم أبنه محمد الحسين (1839م–1874م).وخلفه السلطان إبراهيم.

بداية انهيار سلطنة دارفور:

في أواخر عام 1873 م شن أحمد شطة أحد قادة سلطنة الفور هجوماً على أحد قادة الزبير باشا في منطقة الرزيقات، وهزم القائد التركى. واستدرك بعدها عظـم قـوات الـزبير فأرسـل رسـالة يـسترضي الـزبير، ولكن جنده لم يعجبهم ذلك وغرهم انتصارهم فاندفع بحمق ليلاً نحو قوات الزبير في معركة كبـيرة أودت بحياة أحمد شطة وثمانية مـن أكـبر رجـالات دارفـور.اسـتغلت حكومـة إسـماعيل باشـا العـداء بـين الـزبير وسلطنة دارفور، فزودته بقوات نظامية ومدفع، وبدأ يناوش السلطنة. وحتى تلك اللحظات لم يقـدر أهـالي دارفور خطر الاتراك والزبير واستبعدوا فكرة الغزو، ولكن الملـك إبـراهيم كـان ذكيـاً فاجـأ الـزبير بـالحرب، واستطاع الزبير هزيمته بدرجة كبيرة فتقهقر ولكن عزمه كان قوياً بأنه إذا هاجمه الأتراك وتوغلوا في قلـب بلاده ان يقود شعبه ويحاربهم حتى يموت رجلاً وهذا ما حدث بالفعل.

ويقال إن الحاكم العام المصري في السودان قد تحرك من كردفان إلى شاكا، وتقدم في المملكة المجاورة ومعه الزبير. وبما ان الأمطار تبدأ في أغسطس وبجنوب دارفور مستنقعات كثيرة، يتعرقل المسير عبرها، فلقد استقر رأي إسماعيل باشا على الزحف على الطريق المباشر إلى الغرب للهجوم على وسط دارفور، وكان هذا أقصر طريق يمكن استخدامه حتى في موسم الأمطار لأن تربته رملية، ويمكن للجمال، ان تقطعه حتى في الخريف. ونسق الهجوم بين الزبير وإسماعيل فأمر الزبير بمغادرة شاكا في يوم واحد، وان يتقدم عن طريق الكلكلة حتى منطقة الهبانية، مروراً بدار وكلتا وهي مناطق حدودية وبعده تحرك إسماعيل باشا وتحت قيادته ثلاثة آلاف رجل وثلاثة مدافع وثلثي الجيش من الفرسان غير النظامين وكان للزبير تسعة آلاف جندي (أي ثلاثة أضعاف جيش إسماعيل).

وفي منواشي، التقى جيش الزبير والملك إبراهيم، وقتل الملك إبراهيم واخوه الأكبر أبو البشر، وفي بداية خريف 1874م دخل إسماعيل باشا مدينة الفاشر، وانسحب منها عم الملك إبراهيم إلى جبل مرة مع بقية الجيش، محاولاً تنظيم المقاومة من جديد واستقر إسماعيل بالعاصمة، بينما تقدم الزبير باشا برجاله إلى داخل الجبال التي كان سكان السهل يعتبرونها غير قابلة للاختراق، وأقام مقره الرئيسي في طرة. واضطر العم حسيب الله حاكم المنطقة إلى التسليم للحكم التركي في عام 1875م (وفترة خضوع دارفور للحكم التركي 1874م-1897م). وبذلك يكون آخر سلاطين الفور إبراهيم (1874م-1875م) والذى قتله جيش الزبير باشا في بلدة منواشي في 24 أكتوبر 1875م فدخلت بعدها سلطنة الفور في حوزة الحكم التركي سنيناً عدة.

دارفور في فترة المهدية:

إقليم دارفور نجا به الموقع فسلم زمنا غير قليل من حكم الأتراك، وفى نوفمبر 1875 سقط كآخر إقليم سودانى في الحكم التركى، لتشهد مناطقه ثورات ومحاولات عديدة للتحرير. ولما ظهر المهدى بدعوته ولجأ بعد حادثة الجزيرة أبا

إلى كردفان ليواصل ثورته الجديدة، إحتشد له الناس والأنصار من مختلف أقاليم السودان وخاصة أبناء دارفور، وكان أشهرهم خليفته عبدالله تورشين المشور بالتعايشى الذى جعله المهدى خليفته الأول، وحكم بعده السودان لأكثر من 13 عاما. وبرز قادة وأمراء من إقليم دارفور مثل خالد زقل، وهاجر عدد منهم إلى الجزيرة أبا وأمدرمان. وتواجد فروع لعدد من قبائل دارفور بأمدرمان والجزيرة أبا بوسط السودان يدلل على التواصل بين اقاليم السودان المختلفة. (اسحق، 1998، ص24).

علي دينار وإستعادة السلطنة:

إبان فترة الغزو البريطاني وبعد موقعة كرري التى هزمت فيها قوات المهدية عام 1898تمكن السلطان على دينار من التوجه إلى الفاشر وبسط حكم السلطنة من جديد، وكان يعمل على إيواء الثوار ودعم ومساندة المقاومةالشعبية المهداوية بوسط بلاد السودان وشرقه وشماله والإنجليز يناوشونه حتى إنهد آخر فصول سلطنة الفور في العام 1916 م بعد استشهاد السلطان علي دينار بجبل مرة. وشهدت العاصمة الفاشر ولأول مرة في تاريخها ضرباً قاسياً بالطائرات وهدمت أجزاء من قصر السلطان والدور والمنازل وأضطر السلطان إلى الانسحاب من الفاشر قاصداً جبل مرة. والجدير بالذكر أن السلطان على دينار كان من أبرز المشاركين في الثورة المهدية وكان أميرا بجيش الخليفة عبدالله التعايشى. وبذلك ضمت دارفور للحكم الثنائى الإنجليزى المصرى كاخر إقليم سودانى يضم له وأستمر محكوما من الحكم الثنائى حتى إستقلال السودان في العام 1956م.(تاج السر،1993،ص7).

وتكتسب دارفور – تاريخياً – بأقاليمها الثلاثة أهمية كبيرة بسبب سيطرتها على مناطق تتوفر فيها الإمكانات الزراعية والرعوية، وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة، ولوقوعها على طرق التجارة والقوافل بين الشمال والجنوب طريق درب الأربعين "الموصل إلى مصر" ووقوعها على الطرق المتجهة من الغرب إلى الشرق في مسيرة الأفراد والجماعات المتوجهة إلى الحج والأماكن المقدسة في

الحجاز أو الهاربة من السلطات الحاكمة أو الباحثة عن مصدر للعيش والرزق، والتـي تكـون غالبـاً قادمـة من غرب إفريقيا خاصة من نيجريا وتشاد (المركز السوداني للخدمات الصحفية،كتاب دارفور،2008،ص6).

تاريخيـاً اتـصلت دارفـور بالعـالم الخـارجي عـبر طـريقين أساسـيين: الأول، درب الأربعـين الـشهير بين أسيوط في مصر وكوبي التى كانت بمثابة العاصمة التجارية القديمة لـ دارفـور. وتتوسـط هـذه الطريـق محطات بين كل منها عدة أيام وهى جبل رمـلي (3 أيـام)، والخارجـة (يـوم واحـد)، وبلـوك (يـوم واحـد)، وبرسي (يـوم واحـد)، والـشب (5 أيـام)، وسـليمة (4أيـام)، وبـئر الملـح (8 أيـام)، والمـزروب (يـوم واحـد)، وأخيراً كوبي (يوم واحد). أما الثاني؛ فكان من طرابلس عن طريق جالو والكفرة إلى وايتي حيـث يتفـرع إلى فرعين، الغربي يسير إلى وداي، والـشرقي إلى دارفـور. وقـد وفـر هـذان الطريقـان اتـصال دارفـور بالـشمال ومكناهـا مـن تنـشيط التجـارة التبادليـة وأسـهما في انـسياب الأفكـار الثقافيـة والدينيـة مـن الـشمال. (www.arkamani.org)

تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبـل دخـول المـستعمرين؛ فأقيمـت المـدارس الدينيـة لتعلـيم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديـد مـن أبنـاء الإقلـيم إلى الدراسـة في الأزهـر الـشريف؛ حيـث خصص لهم "رواق دارفور" منذ تلك الفترة، كـما كانـت هنـاك نهـضة ثقافيـة وفكريـة سـاهمت في تلاحـم القبائل. ومما يذكره التاريخ عن السلطان علي دينار أنه كان يكسو الكعبـة المـشرفة سـنويا، ويـوفر الغـذاء لأعداد كبيرة من الحجاج فيما يعرف عند سكان الإقليم بـ"قـدح الـسلطان عـلي دينـار" وتنـسب لـه "أبيـار علي" الواقعة قرب المدينة المنورة". ويعرف الحوش حالياً باسم حوش على دينار لدى عامة الناس وهو مـن آخر سلاطين دارفور الذين اطبقت شهرتهم الآفاق لما تركه من اثـر طيـب في نفـوس أهـل الحجـاز باعمالـه الجليلة ومن خلال إعادته سنة ارسال المحمل وكسوة الكعبة. كما قام بحفر الابار على طول طريق الحجـاز في المدينة المنورة حتى اشتهرت باسم ابيار على ". (اسحق،1998،ص70)

المطلب الثانى

الحكم والادارة في دارفور

عرفت دارفور الحكم والإدارة منذ القرن الثاني عشر الميلادي حيث سيطرت سلطنة الداجو على أوساط دارفور وجنوبي جبل مرة، ودامت هذه المملكة أربعة قرون انتهت بنهاية القرن الرابع عشر الميلادي. وبعدها آل حكم المنطقة للتنجر الذي أسسوا مملكة كانت عاصمتها مدينة أورى شمال جبل مرة، وظلت هذه المملكة مزدهرة حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي. وكانت ممالك الداجو والتنجر قبله للهجرات العربية حيث اختلط العرب بأهالى مملكة الفور وكونت شعبة الكنجارة ومنها خرجت أسرة ليرا التي انتقل إليها الحكم في التنجور في منتصف القرن السابع عشر واستمر حتى نهاية حكم السلطان على دينار، آخر سلطنة حديثة في دارفور بعد الثورة المهدية. (اسحق، 1998، ص25).

وكان السلطان يدير مملكة الفور، وهو صاحب الأرض وله الرأي الأخير وهو الحاكم وتجري كلمته مجرى القانون، واستمر السلاطين الأوائل على هذا النمط الإداري أي نظام الحكم المطلق، وكان اي عمل تريد أن تقوم به أي فئة يبدأه السلطان أولاً كالزراعة مثلاً ولا يحق لأي شخص أن يبتديء الزراعة إلا بعد أن يبدأ السلطان. وكان الناس ينزعون العمائم في حضرة السلطان احتراما له، باعتباره مصدر الخير والخصب فهو الذي يفتح موسم الزراعة ويبذر البذور في موكب عظيم. وعند مجيء علي دينار للحكم قسم مملكة الفور إلى مقاطعات كبيرة جعل على رأس كل مقاطعة نائباً له يسمى الملك حيناً والمقدوم في غالب الأحيان وكان لكل مقدوم عدد من المساعدين يعرفون بالشراتي عند الفور وهم بمثابة الشيوخ ومنصب الشرتاي موجود حتى زماننا هذا ولكن بدون أعباء.

أما التقسيمات الداخلية للمقدومية فقد سميت "الحاكوره" في مناطق الإستقرار وسميت "الدار" في ارض الرُّحل ونادراً ما يتدخل السلطان في الشئون الداخلية

للمقـدوميات، وكـان نظـام الحكـم والإدارة أشـبه بـالحكم المحـلي الحـالي المطبـق في الـسودان، ويحكـم المقدوميات نظام إيرادات محلية محسوبة بانصبة حيث كان للـسلطان مـن المقـدوميات العـشر في قيمـة البضائع المستوردة وحصيلة المحاكم وكان نظاماً فيدرالياً في إدارة السلطنة ولكـن يبدوأنـه كـان بعيـداً عـن نظام الدولة لإرتباطه بالنظام القبلي والعشائرى. (إسحق،2006،ص35).

والإدارة في دارفور كانت أشبه باتحاد فيدرالي يجلس على رأسـه سـلطان لـه مـن الوجهـة النظريـة مطلق التصرف ولكنه كان في حقيقة الامر يمثل رمزاً لوحدة ضعيفة بسبب التكوين العنصري المتنافر للـبلاد ونزعة التفرد وحب الوطن الصغيرعند القبائل، ومركز المقاديم الاقطاعيين المتبـع، ولعلنـا واجـدون في تمـرد القبائل المستمر على أوامر السلطان خير مصدق لهذا الحكم. والسلطان عـلي دينـار كـان صـارما في حكمـه للمنطقة بسبب تجذر القبائل وأن الإدارة الأهلية هي التي كانـت تحكـم مـسار العلاقـات بيـنهما وكانـت مملكة الفور تنعم بالأمن والاستقرار حيث كانت ملاذاً آمناً للفارين من بطش حكم الممالك المجاورة، الأمـر الذي زاد من التداخل القبلي بين السكان والقبائل في الدول المجاورة (إدريس ،2006،ص20).

عندما ربطت دافور، في النهاية، بالسودان الحـديث في عـام 1916، فـإن الـسلطات الاسـتعمارية لم تدخل سوى القليل من التغييرات على نظامها الإداري القـائم. واسـتناداً إلى سياسـتها للحكـم غـير المبـاشر، قامت حكومة السودان بتأكيد دمـج القيـادات القبليـة كجـزء مـن نظـام الإدارة الأهليـة وحـراس لـلأراضي التابعة لقبائلهم، وبذلك اعترفت الحكومة بـالادارات القبليـة كواقـع ملائـم، لأنهـا كانـت تـساعده في إدارة المناطق الريفية بكفاءة وفعالية عالية. (احمد ،عبد الغفار،2006،ص52).

وبتلك الكيفية تمكن الحكم الثنائي الانجليزى المـصرى مـن إدارة إقلـيم دارفـور حتـى العـام 1956، ولعل أهم السمات التي إتسم بها هذا الحكم فيما يتصل بإقليم دارفور هـي:

أولاً: أهملت الإدارة الثنائية شئون الإقليم الإقتصادية وفي مقدمتها الزراعـة، كـما أهملـت الـشئون التعليمية والصحية فلم تهتم بإقامة مشروعات تساعد على الزراعة والرعي وتوفير مياه الـشرب، ولم تنـشئ الطرق اللازمة بل أوقفت الحكومة خط السكة الحديـد المنـشأ حـديثاً والمتجـه غربـاً عنـد مدينـة الأبـيض عاصمة إقليم كردفان، وبذلك حرمت دارفور من هذا الخط الحديدي الذي كان بإمكانـه أن يـربط دارفـور بالخرطوم، وكان التقصير واضحاً من جانب الحكومة الثنائية في تنمية الإقليم.

ثانياً: إن دارفور ظلت إقليماً منعزلاً، واتبـع الانجليـز في إدارتـه - كـما اتبعـوا ذلـك في بـاقي أنحـاء السودان–الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية، وذلك بأن تولى الإنجليز تقوية الزعامات المحلية لكي تحكـم الأقاليم والقبائل دون أن يتعرض الرجل الأبيض (الإنجليزي) لمواجهة سكان الـبلاد الأفارقـة والعـرب، ولعـل هذه السياسة قد ساعدت على ترسيخ الفكر القبلي وبالتـالي العنـصري في دارفـور والـسودان، وأصـبح لكـل قبيلة أو دار زعيم يدير شئونها ومسئول مسئولية مباشرة عنهـا أمـام مـسؤولي إدارة الحكـم الثنـائي، فكـان هناك زعيم لكل قبيلة أو دار مثل دارالمساليت، ودار زغاوة، ودار الرزيقات، ودار الهبانية... الخ، وكان دور هؤلاء الزعماء - فضلاً عن إدارة إقلـيمهم – إقنـاع أهـل القبائـل والعـشائر بقبـول حكـم الإنجليـز والإدارة الثنائى. (جهود الدولة في التنمية والخدمات،2004،ص9).

وإبان فترة الحكم الثنائي قُسمت دارفور إلى ثلاث مديريات، وتم الإبقاء على نظـام الإدارة الأهلية، والإعتراف بالقبائل ونظرائها وزعاماتها وإقرار نظامها، واتباع الملوك والزعماء. الأمـر الـذي سهل السيطرة على المنطقة وتنفيذ سياسـة المنـاطق المقفولـة أسـوة بالـسياسات التـي اتبعـت في الجنوب واضعين في الحسبان خـصوصية وإسـلامية المنطقـة. وظهـرت سـلبيات سياسـات الحكـم الثنائي بعد الاستقلال مباشرة عندما طفت على السطح المجموعات الإثنيـة ذات العـصبية القبليـة في شكل احتجاجات تفاوتت بين الحركات المـسلحة والـسياسية مثـل الانانيـا في جنـوب الـسودان

وإتحاد عام جبال النوبة وتنظيم آخر في الأنقسنا تحت مسمى إتحاد الفونج ومؤتمر البجا الذي كان يعمل سراً وكان ذلك في الحقبة الديمقراطية الأولى بعد الإستقلال مباشرة أما في دارفور فقد أُسست جبهة نهضة دارفور التي نشأت في نيالا وزالنجي ثم امتدت إلى الفاشر والجنينة. وأصبح الإقليم بعد دستور 1973م تحت مظلة الحكم اللامركزي وصار لإقليم دارفور برلمان إقليمي وكانت عاصمته الفاشر. وبعد مجيء الإنقاذ فى30 يونيو 1989م وإقرار الحكم الفيدرالى، أصبح للإقليم ثلاث ولايات هي غرب دارفور وشمال دارفور وجنوب دارفور ولكل ولاية مجلس تشريعي يجيز ترشيح الوالي وحكومة الولاية وكل المسائل والموضوعات التي تعين على تسيير وضع الولاية السياسي والإجتماعي والثقافي والتنموي بالتنسيق مع المركز في المشروعات التنموية الكبرى التي تحتاج لرأس مال كبير، وقسمت الولايات إلى محافظات تشمل عدداً من المحليات وقسمت المحليات إلى مجالس يضم كل مجلس عدداً من اللجان الشعبية بالأحياء وكان ذلك نموذجا مطبقاً في جميع ولايات السودان كنظام للحكم:



ويدار اقليم دارفور حسب التقسيم الإداري الآتي:

أ/ ولاية شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر وهي مدينة تاريخية شهدت التطور العمراني منذ تأسيسها كعاصمة لمملكة الفور ثم تدرجت تاريخياً إلى أن أصبحت عاصمة لإقليم دارفور وولاية شمال دارفور الحالية وتوجد بها رئاسة الوحدات الحكومية. وتنقسم ولاية شمال دارفور إلى أربع محافظات وهي:

1. الفاشر وتضم عشرمحليات هي الفاشر شمال، الفاشر جنوب، ريفي الفاشر، دار السلام، مليط، كورمة، المالحة، الكومة، والصياح.

2.محافظة أم كدادة وتضم ثلاث محليات هي أم كدادة، اللعيت، والطويشة.

3.محافظة كبكابية وتضم أربع محليات هي كبكابية، والسريف، سرف عمرة، وجبل سي.

4.محافظة كتم وتضم سبع محليات هي كتم، ريفي كتم، فتابرنو، أمبرو، كرنوي، الطينة والرحل. (دينار،حاتم إبراهيم،2005،ص17)

ب/وولاية غرب دارفور التى تنقسم إلى 6 محافظات و28 محلية كالآتي:

1. محافظة الجنينة وبها "5" محليات هي الجنينة، مورني، كرينك، عيش برة، ومسري.
2. محافظة زالنجي وبها (5) محليات هي زالنجي، تلج، أبطا، أزوم، ودريسة.
3. محافظة جبل مرة وبها (4) محليات هي نيرتتى، جلدو، قولو، وروكرو.
4. محافظة هبيلا وبها 3 محليات هي هبيلا وبيضة وفوربرنقا.
5. محافظة كلبس وبها 3 محليات وهي كلبس، صليعة، وسربا.
6. محافظة وادي صالح وبها 7 محليات هي قارسيلا، دليج، مكجر، ارتالا، ام دخن، ام خير وانجوكتي. (دينار،حاتم إبراهيم،2005،ص21)

ج/ ولاية جنوب دارفور وتعتبر جاذبة للسكان وذلك لتميزها بالأراضي الزراعية والمراعـي الطبيعيـة الواسعة وازدهار مدنها وتوفر الخدمات الـضرورية بهـا كـما أن التـصحر الـذي زحـف عـلى ولايتـي شـمال دارفور وكردفان ساعد على هجرة السكان إليها. تنقسم الولاية إلى سبع محافظات و43 محلية وهي كالآتي:

1. محافظة نيالا وتضم محليات: نيالا، نيالا شمال، أبو عجورة، بلبل، الملـم، شرق الجبـل، شـطاية، كاس، جنوب الجبل.
2. محافظة عد الفرسان وتضم محليات: عد الفرسان، أم لباسة، كبم، مركندي، كتيلا، انتكينا.
3. محافظة رهيد البردي وتضم محليات: رهيد البردي، طوال، أم دافوق.
4. محافظة برام وتضم محليات: تلـس، دمـسو، سرقـيلا، القـوز، الـردوم، الكلكـة، بـرام الـسنطة، الجوغانة، ودهجام، تجريبه، قريضة.
5. محافظة الضعين وتضم محليات: عسلاية، الفردوس، أبو مطارق، أبجابرة.
6. محافظة عديلة وتضم محليات: عديلة، أبو كارينكا، شمال السكة حديد.
7. محافظـة شـعيرية وتـضم محليـات شعيرية،غرأبـشي، مرشـنج، مهاجريـة، نتيقـه. (دينار،حـاتم إبراهيم ،2005،ص25).

المبحث الثاني

الواقع الجيوسياسي لدارفور

المقومات الطبيعية التي تؤثر في الدولة ووزنها السياسي متعـددة،أهمها: الملامـح المكانيـة والمظهـر الخارجى الطبيعي والموارد الطبيعيـة و البـشرية والمقومـات الاقتـصادية والتركيـب الاثنـوغرافى.وسـنتناولها بالتفصيل بالنسبة لدارفور حسب المطالب الاتية:-

المطلب الأول

الملامح المكانية **Locational Features**

الذي يتضمن كلاً من: الموقع Location وحجم الاقليم size وشكل الاقليم Shape والحدود Boarder:

الموقع:

المقصود بالموقع هو مكان ثابت على الخارطة يظهر مدى قربها من مناطق الموارد وتحقيق العمـل التجارى وصلاتها بمن يجاورها مـن أقطـار أو منـاطق جغرافيـة. ويعتـبر عامـل الموقـع ذا أهميـة بالغـة في دراسة دولة ما وكثيراً ما كان الموقع هو العنصر الأساسي في البناء الجغرافي للدولة التي تـدين لـه بوجودهـا ونجاحها ومع ذلك فإن قيمة الموقع تتغير تبعاً لتغير الظروف. يشير الموقع الجغرافي إلى الإستخدام العلمـي لكافة أشكال القوة المتاحة فيما يحقق أهدافها كالحماية من العدوان وقد يشمل نواحي اقتـصادية أو سياسـية فهـو يعـد نقطـة الارتكـاز في قـوة الـدول وتختلـف أهميتـه بتغـير الظـروف، فالدولـة أو أجزاؤها التي تكون لها أهميـة في وقـت مـا كقواعـد، أو تـتحكم في طـرق المواصـلات ومنـاطق العبور، تحتل مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية، عندما تكون الدولـة المـشرفة عـلى قـدر مـن القـوة

تساعد على التحكم في استعمال هذه المناطق، خاصة في المـرور ومـا يتبعـه مـن رسـوم عـلى البـضائع مـما يشكل كسباً للدولة. (الهيتى،2000،ص18).

أما الموقع الجيوسياسى لإقليم دارفور فهو يقع في أقصى غرب السودان ، ويمتد بين خطـي العـرض9 و20 شمالاً وخطي الطول16-20 و27 شرقاً. وتشكل حدوده الغربيـة الحـدود الـسياسية للـسودان في تلـك الجهة مع ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد. كانت منطقة دارفور تجمع بين الـسوادن الغـربي الـذي يضم الجوار الإفريقي الغربي للسودان الحالي وبين السودان الشرقي الذي يمثل الإمتداد من منطقة دارفـور إلى منطقة شرق السودان الحالية المتاخمة للحبشة (إثيوبيا وإريتريا حالياً) وكانت تلك البقعة ملتقى طـرق ودروب لبلاد الـسودان القـديم وإفريقيـا. (الـزاكى،2007،ص6). الإسـتعمار الأوروبي للقـارة الإفريقيـة رسـم الحدود بين الدول وأصبحت دارفور تابعة للحكم الإنجليزي الذي ضمها إلى الحكومة المركزيـة في الخرطـوم بعد أن خاض السلطان علي دينار حروباً شرسة ضد القوات الإنجليزية التي دخلت درافور في العـام 1916م وكان الدافع الأساسي للإنجليز من فتح دارفور هو قفل الباب أمام تمدد النفوذ الفرنـسي المحتـل مـن تـشاد إلى دارفور، وأيضاً وضع الإنجليز في حساباتهم أن تلك المنطقة مرتبطة بالثورات وخاصة الثورة المهدية التي كان أغلب جيوشها من دارفور التي كانت سبب خروجهم الأول من السودان بعد سقوط الخرطوم على يـد المهدي اي أن لبريطانية ثأر في دارفور ممثل في الثورة المهدية. كما سـعت فرنـسا لـضم دارفـور عـبر نـشاط عميلها بيرون (الطبيب الفرنسي) الذي كان يعمـل في مدرسـة الأجزجيـة في أبي زعبـل حيـث حـاول تجنيـد أحد أمراء دارفور الأمير أبومدين للثورة والعمل ضد السلطان محمد الفـضل (إدريـس،2006،ص30). كـما أن الألمان تطلعوا لحكم دارفور من خلال المساعي التي يبذلها الـسلطان عـلي دينـار أبـان الحـرب العالميـة الأولى للاسـتعانة بالدولـة العثمانيـة وحليفتهـا ألمانيـا، ولكـن انهيـار سـلطة عـلي دينـار وانهـزام ألمانيـا في تلك الحرب "الحـرب العالميـة الأولى "حـال دون ذلـك ولكـن عـاودت ألمانيـا إتـصالاتها بـدارفور في حقبـة

السبعينيات وكان ذلك عبر اتفاقية تعاون إقليم درافور وولاية سكسونيا العليا في ألمانيا وعبر البعثات والمنح الدراسية لأبناء الإقليم، كما دخلت أمريكا مؤخراً حلبة الصراع طمعاً في موارد الإقليم المختلفة (بترول، يورانيوم، نحاس) .

إن منطقة دارفور تعتبر منطقة تداخل قبلي بين ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، ومن المعلوم أن سكان دارفور مزيج من القبائل الإفريقية وقبائل البربر والقبائل الليبية والهجرات التي جاءت من جزيرة العرب وهي ذات المجموعات التي كونت بعض سكان كل من ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، وانعكس ذلك بوضوح من خلال المطلوبات الفرنسية في المنطقة المجاورة لدارفور حيث عملت فرنسا على دعم القبائل الكبيرة على الأخرى الأمر الذي أثر بشكل مباشر على الوضع في دارفور.

وليس أدل على اهمية موقع دارفور أكثر مما ذكرته جريدة الديلى تلغراف البريطانية تحت عنوان إن الأمر كله عن الموقع الإستراتيجى لدارفور إذ قالت:

"يقع السودان في الجهة المقابلة للسعودية ودول الخليج حيث يوجد قسط كبير من النفط العالمى سهل الاستخراج ،والذى سيكون متاحا لعدد من السنين القادمة. إقليم دارفور الذى يحادد كلا من ليبيا وتشاد اللذان يمتلكان مخزونا نفطيا كبيرا يقع قريبا من السواحل الغربية لإفريقيا.ومن المحتمل جداً أن يكون ضمن المواقع التي سيمر بها الخط القاري لأنابيب النفط المقترح.يشق نهر النيل السودان قبل أن يصل إإلى مصر ، وجنوب السودان لديه ثروة مائية معتبرة أيضاً.وبإبتداع البنتاجون لقيادة القوة الافريقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون قد افصحت عن رغبتها في وضع موطيء قدم استراتيجى لها في القارة الإفريقية. ومن وجهة نظر باحثين سودانيين فإن تلك القوة الامريكية ستؤثر على الاقتصاد والسياسة الإفريقية لأجيال قادمة"(.Htt://www. telegraph.co.uk ،2007)

وقد ذكرت القارديان البريطانية "إن لإقليم دارفور موقعا استراتيجيا.تحيط بها تشاد والكمرون وساحل العاج وإفريقيا الوسطى وكل أمم غرب إفريقيا حتى المحيط

الأطلسى.ذلك الموقع أصبح معتركاً للقوى التي تسعى للسيطرة على البترول الإفريقي وموادها الخام.وتلعب الولايات المتحدة الدور الأكبر في تلك المعارك. كذلك فإن النطاق الممتد من ليبيا مروراً بتشاد وإفريقيا الوسطى له دور وتأثير إستراتيجي في الصراعات بين القوى العظمى في تلك المنطقة". (The Guardian 25 July،2007).

حجم الإقليم:

يقصد بالحجم مساحة الإقليم إذ يؤكد الجغرافيون السياسيون على أهمية سعة مساحة الرقعة التى تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها ، ويعتبرون أن الرقعة قوة بذاتها حيث عبر عنها راتزال بقوله:"إن المجال الكبير يحفظ الحياة ".. والمساحة هامة للوزن النوعى من زراعة وصناعة ومناخ وتتأثر القيمة السياسية للدولة بالمساحة التى تشغلها.وليس بالضرورة أن تكون كل دولة كبيرة المساحة دولة عظمى. (الظاهر،1999،ص53).

ومن هنا فإن أهمية دارفور الإستراتيجة تبرز أيضا من خلال سعة مساحتها وكبر حجمها والذى يتجاوز نصف مليون كيلومتر مربع ، مما يعنى تنوع أمكاناته وموارده الطبيعية والبشرية وغيرها.ومما يعنى قوتها وقدرتها على التأثير السياسى في الإقليم.

شكل الإقليم:

من صالح الدولة ان تكون ذات شكل مندمج ،فالشكل مهم للدفاع فكلما كانت الدولة أقرب إلى الشكل المنتظم كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها ، وكانت النقاط التى تتعرض منها للغزو الخارجى قليلة. والشكل المناسب المطلوب للدولة هو الشكل الدائرى أو القريب من الدائرة التى تمثل العاصمة النقطة المركزية فيها.علما بأنه لا توجد دولة بشكل منتظم ولكن القياس الذى يمكن الرجوع إليه هو إيجاد النسبة بين الحدود والمساحة.(الهيتى،2000،ص35).

وبناء عليه فيمكن تقسيم دارفور من حيث الشكل إلى قسمين القسم الأعلى من خط عرض 16 حتى خط العرض 22 المتاخم لشمال تشاد وليبيا والقسم الخر اسفل ذلك. ويتميز القسم الأعلى بأنه شبه منتظم بينما القسم الأسفل غير منتظم وتكثر فيه التعرجات. ولكن ما يبدو هو شكل إقليم دارفور لم يكن له ذلك التأثير المفترض حسب أعلاه.أذ يتساوى التصعيد للأزمة في القسمين ، بل إن الصراع نشط وبشكل فعال ضد الحكومة المركزية في القسم ألاعلى المنتظم ثم إنتقل من بعد إلى المنطقة غير المنتظمة، مما يعنى أن هناك ظروفا أخرى تضافرت مع مسألة الشكل لتسهم في تصعيد الصراع.

الحدود:

تختص العلاقات المكانية بدراسة الحدود السياسية للدول وتحليل وظائفها ومدى قبولها من الدول المشتركة فيها ومشاكلها إن وجدت. ولا تخلو السياسة الدولية المعاصرة من مشاكل الحدود بين الدول والسبب هو أن الحدود لم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي كما أن رسم الحدود يخضع لتأثيرات سياسية وعسكرية خارجية حيث أن معظم حدود دول العالم الثالث رسمتها الدول الاستعمارية. إذ تسعى الدول المتصارعة إلى تعزيز حدودها لمنع التسلل ويعتقد (راتزال) أن أقوى الحدود أقصرها وأكثرها استقامة و أقوى الحدود وأفضلها هو ما قام على حسن الجوار (الظاهر،1999،ص 51).

وبناء عليه فان الحدود بين السودان وتشاد تبلغ أكثر من 1300 كيلو مترا وكل هذه الحدود في الجانب السوداني تمتد في ولاية دارفور الكبرى من شمال كتم إلى وادي صالح، وتمتد في الجانب التشادي في ثلاث محافظات هي بلتن ووادي وسلامات. والحدود بين البلدين اصطناعية وغير طبيعية خلقها الاستعمار ولم يراع فيها عدم وجود حواجز طبيعية ، وتحددت بالاتفاقية البريطانية في 14 يونيو 1898م، وبيان بول كامبون ولورد سالسبري الاضافى في 21 مارس 1899م، حيث ارتكزت الاتفاقية على خط تقسيم المياه بين نهر النيل ونهر الكونغو ثم جاءت

اتفاقية سبتمبر1919 لترسم الحدود بين البلدين ، وحددتها من التقاء مدار السرطان وخط الطول 16 شمالاً إلى خط 5 جنوباً ، ثم جاء برتكول لندن 1924 الذي لم يغير شيئا في الحدود بين البلدين. (الزين،ادم وآخرون،2003،ص153). وعلى الرغم من إن هذه الحدود قد حددت وفقاً لحدود السلطتين التاريخيتين في وادي ودارفور إلا أنها كانت سببا في حدوث بعض المضايقات للشعب الذي ينتمي إلى مجموعة عرقية واحدة، فعلى جانبي الخط توجد قرابات اثنية وتداخلات معقدة وتواصل سكاني على درجة عالية بين البلدين، ووجود جماعات وقرابات اثنية بين البلدين، وتداخل صارخ بشكل معقد يصعب بسببه التمييز بين سكان المحافظات على جانبي خط الحدود في البلدين. وبالرغم من أن الحدود السياسية بين البلدين حددت بوضوح في الاتفاقات الفرنسية البريطانية، إلا إن وضع العلامات المبينة لهذه الحدود لم ترسم إلا في منتصف التسعينيات مما كان سببا في نزاعات محلية محدودة، بل إن رسم الحدود نفسه لم يخل من بعض الإشكالات الخاضعة لمعالجة اللجان الفنية.(صديق،2006،ص63).

المطلب الثاني

المظهر الخارجي الطبيعي **Natural Landscape**

ويتضمن: التضاريس Relief و المناخ Climate:

1. التضاريس:

تعتبر التضاريس أكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشاراً وذات صلة بقوة الدولة، سواء كانت سهلاً منبسطاً أو أرضاً جبلية وعرة أو هضاباً. ويعتبر النظام الهيدروغرافي للمنطقة وثيق الصلة بطبوغرافيتها، فهو يصرف مياهها كما يوجه خطوط المواصلات والنقل فيها. وعلى هذا النحو تماماً يمكن أن ترتبط طرق التوسع والانتشار الإقليمي والإستثمار للموارد بمقدار ما يتوفر من تسهيلات تقدمها

أنواع التضاريس. و تعتبر السهول إذا توفرت فيها ظروف المناخ الملائمة، من أفضل المناطق لممارسة النشاط الاقتصادي والتقدم التقني والحضاري وتساعد على التوحد الثقافي. والدول التي فيها أراضي سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من المواد الغذائية التي تنتجها الأرض. لأن استواء السطح أمر حيوي جدا في البلاد التي تعتمد على الري، والأراضي السهلية المنبسطة أفضل بكثير للزراعة من غيرها. (الهيتى،2000،ص37).

أما الدول الجبلية أو الأجزاء الجبلية من الدول فقد كانت منذ زمن طويل ملجأ تلوذ به الشعوب التي تنشد الحماية من أولئك الذين يتسلطون عليهم من القوى الخارجية. كما قد تصبح مناطق المرتفعات التي تتوفر فيها حماية طبيعية مكاناً لقيام وحدة سياسية، حيث تتيح تضاريس المنطقة حماية طبيعية وتهيئ لها سيطرة إستراتيجية على ممرات جبلية لها أهمية من الناحية التجارية، وتساعد المناطق الجبلية في اتخاذها قواعد خصبة للقوات التي تشارك في حرب العصابات. وتؤدي كثرة الجبال وضيق مساحة السهول إلى فقر البيئة من حيث الإنتاج الزراعي. وتؤثر المناطق الجبلية في توزيع السكان وتعرقل المواصلات بين العاصمة وباقي الأقاليم وتؤثر على الانسجام السياسي الداخلي.

فالدولة التي تمتلك تنوعاً في أنواع التضاريس، تكون ذات ميزات طبيعية هامة جداً، لأن هذا يساعد على امتلاك أنواع متعددة من الصخور التي تحتوي على معادن متنوعة، ويمكنها من زراعة أنواع متعددة من المحاصيل الزراعية مما يجعلها تتمتع بالقوة وتحقق الرخاء والكفاية لسكانها. (الهيتى،2000،ص38).

وبناءاً على أعلاه فسنتعرض أدناه التضاريس بإقليم دارفور:

طبوغرافية دارفور عبارة عن تضاريس متباينة الإرتفاعات تتراوح بين 500 متر (فوق سطح البحر) في الشمال إلى حوالي 1200 متر (فوق سطح البحر) في الجنوب الغربي. وتتألف هذه التضاريس من كثبان رملية في الشمال إلى أراضي طينية نحو الجنوب والجنوب الغربي مع وجود جبال متسلسلة أو متفرقة. وتمثل

سلسلة جبل مرة البركانية معلماً طبوغرافياً بارزاً في دارفور. إذ تبلغ قمة الجبل حوالي 3000 متر (فوق سطح البحر) وتمتد سلسلة جبل مرة في الإتجاه (شمال-جنوب) حوالي 200 كلم والاتجاه العرضي (شرق-غرب) حوالي 25 كلم. ويمثل جبل مرة خطا بائناً لتقسيم المياه السطحية بين حوضي النيل في السودان وبحيرة تشاد. و من أبرز الأودية التي تنحدر نحو بحيرة تشاد هي واديّ أزوم وكجا. أما داخل السودان فتتحكم الارتفاعات والطبوغرافية الموضعية في إنسياب الأودية بعد منبعها من جبل مرة. ويلاحظ أن واديّ هور ومجرور ينبعان من أقصى الجنوب الغربي وينحدران نحو الضفة الغربية للنيل، وأثبتت الدراسات الجيولوجية والأثرية (دراسات البعثة الألمانية 1986) أنه قبل 500 سنة تقريباً كان وادي هور يتصل بالنيل ويقترنان في مدينة الدبة ويعتبر وادي هور رافداً أساسياً من روافد النيل في الماضي ولكن حالياً بسبب تراكم الرمال وموجات الجفاف المتكررة لا يتجاوز جريان وادي هور حدود ولاية شمال دارفور مع ولاية شمال كردفان. وتنحدر أودية أخرى كثيرة مثل وادي أبره وبلبل وتصب في بحر العرب مروراً ببحيرة كندي بولاية جنوب دارفور، ويتجه وادي الكوع وروافده أيضاً نحو بحر العرب عبر سهل ساق النعام بولاية شمال دارفور، ولكنه أي وادي الكوع ينتهي في دلتا رسوبية بمنطقة مهاجرية (محلية شعيرية بولاية جنوب دارفور) ليسهم كثيراً في تغذية المياه الجوفية في الرسوبيات الحديثة الضحلة في تلك المنطقة. (الزين ،ادم واخرون،2003 ،ص227).

في عام 1989م أجرى معهد الدراسات البيئية بجامعة الخرطوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة لرصد موارد إقليم دارفور Baseline Survey حيث خلصت تلك الدراسة إلى تقسيم الولاية إلى نطاقات إيوكولوجية (بيئية) لتكون مدخلاً لإستراتيجية التنمية المستدامة ولا زالت هذه الدراسة توفر الملامح الأساسية لأي تنمية في الولاية. إن الدراسة المذكورة لم تقتصر على الاهتمام بالنواحي الإيكولوجية بل شملت نوعية الحياة وأساليب الاستغلال للموارد والخدمات

والإمكانات المتوافرة للتنمية. تمكنت الدراسة من تحديد عدة نطاقات ذات سمات متشابهة نجملها في الآتي:

نطاق الصحراء (المناطق الشمالية من الولاية).ونطاق شبه الصحراء ونطاق أواسط دارفور(السهول الرملية الشرقية والطينية الغربية) ونطاق الهضبة الغربية (جبل مرة) ونطاق السهول الطينية بجنوب دارفور ثم نطاق الرقاب -التربة الطينية.

ويمكن تقسيم دارفور إلى أربع مناطق رئيسة من الناحية الطبوغرافية: المنطقة الشمالية شبه الصحراوية؛ وأرض القوز في الوسط الشرقي؛ والسهول الطينية الجنوبية، والجزء الرئيس أو المركزي لجبل مرة. (أحمد،عبد الغفار،2006، ص49).

2. المناخ:

ألقى الوضع الجغرافي لولايات دارفور الممتدة من خط عرض 9 إلى 20 شمالاً بظلاله وأثره الواضح في المناخ. فالمناخ بولاية شمال دارفور في الأجزاء الشمالية صحراوي جاف وشبه صحراوي ثم السافنا الفقيرة في جنوبها. وتمتاز الولاية بقلة الأمطار في الشمال وتوسطها في الأواسط والجنوب إذ يبلغ معدلها السنوي بين "122-400" ملم وتبلغ درجات الحرارة الدنيا في المتوسط "19.3" درجة مئوية. أما المناخ في غرب دارفور فيتدرج من شبه الصحراوي في أقصى الشمال ثم السافنا الفقيرة في الوسط إلى السافنا الغنية في الأجزاء الجنوبية منها. وتتميز مرتفعات جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط. والمناخ بولاية جنوب دارفور ولأن الولاية تقع في المنطقة المدارية فيسودها مناخ شبه صحراوي في الشمال ومناخ السافنا الفقيرة في الوسط ، تتدرج إلى السافنا الغنية جنوباً ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين 200-900 ملم ومتوسط درجة الحرارة 33.4 في أعلاها و21.2 في أدناها. (دينار،حاتم إبراهيم،2005،ص22).

المطلب الثالث

الموارد الطبيعية

تمثل الإمكانيات والموارد الطبيعية العنصر الآخر من مقومات الدولة، ويقصد بالموارد الطبيعية: المعادن والقوى المحركة والأرض التي تستغل بالزراعة كما تشمل الموارد المائية وما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية وتلك التي توجد في الغلاف الغازي. هناك علاقات واضحة بين الموارد الأولية الاقتصادية وبين القوة الوطنية باعتبار أن القوة الاقتصادية أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية وأن على كل دولة أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودها. (الظاهر، 1999،ص75). ومن الطبيعي أن تتمتع كل دولة بموارد طبيعية يرتبط بها مستقبل كيانها السياسي لأن وجود هذه الثورة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد من توضيح معنى كلمة موارد فهي في نظر علماء الجغرافيا السياسية أي شيء تمتلكه الدولة أو يُمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها. والموارد، إما أن تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قياسها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية. فالموارد إذن وظيفة ناتجة عن التفاعل بين الإنسان وبين البيئة الطبيعية. وعليه فإن الموارد في تغير مستمر وترتبط بتغير حاجات الإنسان وغاياته فالموارد وسائل تتخذ لتحقيق أهداف معينة ترتبط باحتياجات الإنسان ومتطلباته باعتبارها كنز الثروة المستغلة في منح وهبات الطبيعة. واستغلال الإنسان لها ينقلها إلى مجموعة الموارد الاقتصادية. (الظاهر،1999،ص76).

وتتضمن:

أ- الموارد المائية Water resources

تحرص الدول على تأمين مصدر مائي يسد حاجة سكانها لاستخدامه ويكفي لسد حاجة الإنتاج الصناعي ويمكن أن يكفيها لري الزراعة. ولذا، فإن الموارد المائية تعد من العناصر المهمة التي لها أثر في قوة الدولة ووزنها السياسي.ومن هنا يأتي اهتمامنا بموارد المياه بدارفور كما سنستعرض:

مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في دارفور تتأثر سلباً وإيجاباً بقدر موارد ومصادر المياه وتوزيعها الجغرافي والزماني. وتسقط الأمطار في دارفور عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف حيث تنحدر على جوانب المرتفعات في شكل متعرج، وفي اتجاهات شتى ووديان كثيرة بسبب طبيعة سطح الأرض، ومن أهم الوديان وأشهرها هناك وادي جولو، ووادي الدور، ووادي أبو سكات ووداي أبو عرديب، ووادي أبو السنط، ووادي كوبية الذي تنحدر مياهه حتى تصب في بحر العرب أحياناً في مواسم الأمطار الغزيرة (الزين،ادم وآخرون،2003، ص223). وحسب تقارير حكام عام السودان فإن نزول الأمطار في السودان ودارفور تحديدا غير منتظم. من حيث الكميات ومدة الهطول وقد تكون هناك فترات جفاف تطول وتقصر. ويؤثر ذلك بشكل مباشر في إنتاج المحاصيل. (البحيرى،2006،ص7).

ولا ترتبط الحياة في دارفور ارتباطاً مباشراً بالأمطار كمورد أول لمياه الشرب للمراعي والزراعة فقط بل تترتب عليها كل الأعمال المنزلية والصناعية البسيطة، وعمليات البناء والنشاطات الأخرى...الخ. ولما كانت كميات مياه الأمطار غير كافية وغير منتظمة بل منعدمة في فترات كثيرة خاصة في الصيف فإن مناطق شمال وغرب السودان بشكل عام بما فيها دارفور تعتمد في سد حاجاتها من المياه على تخزين المياه في الحفائر والخزانات الصغيرة للاستفادة منها في فترات ندرة الأمطار والجفاف خلال الفترة من أكتوبر إلى يونيه، وتعتمد كذلك على المياه الجوفية الموجودة تحت سطح الأرض.

وتنحصر موارد المياه في ولايات دارفور في الأمطار والجريان السطحي والمياه الجوفية. وسنتاول كل مورد على حدة:

1- الأمطار:

يتبع توزيع الأمطار الأحزمة المناخية والوضع الجغرافي لولايات دارفور. بصفة عامة. و يتدرج مدى الأمطار من خفيفة (أقل من 100 مم/ السنة) في أقصى الشمال إلى حوالي 900 مم في السنة في المناطق الجنوبية. ونسبة لغياب التأثير الطبوغرافي المفاجئ فإن توزيع الأمطار يتسق مع امتداد الأحزمة المناخية وفق الآتي:

أ. حزام الصحراء الذي ينحصر بين خطي عرض 16-20 شمالاً حيث يبلغ متوسط الهطول السنوي أقل من 100 ملم.

ب. حزام شبه الصحراء ويقع بين خطي عرض 12-16 شمالاً حيث يتراوح متوسط الهطول السنوي من 100مم إلى 250 مم.

ج. حزام السافنا الفقيرة الذي ينحصر بين خطي عرض 9-12 شمالاً حيث يتراوح متوسط الهطول السنوي بين 250 مم إلى 450 مم.

د. حزام السافنا الغنية وهو بين خطي عرض 8-9 شمالاً حيث يتراوح منسوب الهطول السنوي بين 450مم إلى 650 مم.

هـ منطقة جبل مرة حيث يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط ويفوق الهطول السنوي 850 مم.

الشهور المطيرة، كما هو الحال في معظم أنحاء السودان هي شهري أغسطس وسبتمبر حيث تهطل فيهما حوالي 50-58% من جملة الهطول السنوي. ومن واقع سجلات وقراءات الأمطار منذ الأربعينيات حتى الآن فإن حوالي 59% من سجلات الأمطار أقل من المتوسط وأن ظروف وشبح الجفاف خيما في أجزاء واسعة من درافور منذ أواخر الستينات وذلك وفق المفهوم الهايدرولوجي الصارم

الذي يعرف سنة الجفاف بتلك التي يكـون فيهـا معـدل الأمطـار أقـل مـن المتوسـط العـام. (الـزين ،أدوم وآخرون،2003،ص228).

2- الجريان السطحي (المياه السطحية)

ينشأ الجريـان الـسطحي عـبر المجـاري والمنحـدرات الطبوغرافيـة حيـنما تفـوق معـدلات الأمطـار معدلات التبخر والتسرب. وهنالك علاقة مباشرة بين الهطول السنوي (الأمطار) والجريان السطحي (حسب الدراسات الهيدرولوجية التى أجرتها شركة هنتنج 1972) فإن 26% من الهطـول الـسنوي في منطقـة جبـل مرة تنساب عبر المجاري والأودية في شكل جريان سطحي (ميـاه سـطحية) وتقـل هـذه النـسبة لتـصل إلى 3.5% بعيداً من منطقة جبل مرة. وليست هنالك إحصائيات دقيقة أو محطات رصد كافية لتقدير كميـات الجريان السطحي ولكن من واقع التقديرات ومحطات رصد الأودية التي شيدتها هيئة توفيرالميـاه الريفيـة (وظلت تعمل حتى أول الثمانينات) فقد تم رصد حوالي 1.7 مليـار مـتر مكعـب كجريـان سـطحي. ولكـن ومن حساب العلاقة بين الأمطار والجريـان الـسطحي فـإن كميـة الميـاه الـسطحية بولايـات دارفـور يمكـن تقديرها بحوالي5 مليار متر مكعب في السنة ويبلغ المستغل والمستفاد منها حالياً بواسطة الحفائر والسدود الترابية (120 حفيراً و15 سداً) في حدود 0.9 مليون متر مكعب في السنة أي أقل مـن واحـد في المائـة مـن المياه السطحية بدارفور. جل هذه المياه السطحية ينحدر نحو بحر العرب ولكن كميات كبيرة منها تـذهب هدراً وتفقد بسبب التسريب والتبخر.

3- المياه الجوفية

تواجد المياه الجوفية يتصل مباشرة بالتكوينات الجيولوجية بالإقليم وأهم أحـواض الميـاه الجوفيـة هي:

- حوض البقارة الجوفي الذي يغطي مساحات واسعة من جنوب دارفور إذ يغطي كل محليات الضعين وبرام وعديلة وجزءاً من عد الفرسان ورهيد البردي وشعيرية.
- حوض الصحراء الجوفي ويغطي منطقة الصحراء في شمال دارفور ومنطقة وادي هور حتى الحدود الليبية وهو جزء من الحجر الرملي النوبي الذي يمتد من تشاد إلى السودان وليبيا ومصر. (الزين ،ادم واخرون،2003،ص232).
- حوض أم كدادة الجوفي الذي يغطي محلية أم كدادة وأجزاء واسعة من منطقة المالحة بمحلية مليط.
- حوض ساق النعام الجوفي الذي يقع على بعد 42 كلم^2 جنوب شرق مدينة الفاشر وعلى امتداد وادي الكوع بطول 75 كلم وعرض 30 كلم.
- حوض شقراء الجوفي الذي يبعد حوالي 13 كلم غرب مدينة الفاشر ويغطي مساحة 1250 كلم^2. تستغل مياه حوض شقرا في توفير مياه الشرب لمدينة الفاشر.

هذا وفى ذات الشأن ، فقد أوردت قناة الجزيرة، إن عالمين أمريكيين من أصل مصري (هما فاروق الباز وإيمان غنيم)استخدما معلومات التقطتها أقمار صناعية كأدلة تثبت وجود بحيرة مياه ضخمة قديمة في شمالي إقليم دارفور. مما قد يسهم في إثراء مصادر المياه الجوفية في السودان. وقد فحص العالمان تلك الصور ومعلومات رادارية تمكنت من اختراق طبقة حبات الرمل الناعمة التي تغطي منطقة دارفور الصحراوية الحارة والجافة لتكشف عن المواد المدفونة، وأكدا وجود الكثير من المياه في بحيرة جوفية تحتل مساحة 19200 ميل مربع تقريبا. ويشير مداها الواسع إلى أنها وجدت منذ فترة طويلة تعود إلى الزمن الذي كانت تتساقط فيه أمطار غزيرة على الصحراء الشرقية. (قناة الجزيرة ،2007/4/11 م الساعة ، 18:52 غرينتش)

4- الاستغلال المحلي لموارد المياه بدارفور:

ماهو مستغل من موارد المياه بدارفور حوالي 31 مليون متر مكعب في السنة، حوالي 85% من هذه الكميات المنتجة تستغل لأغراض شرب الإنسان والحيوان أي فقط 15% من المياه المنتجة يستفاد منها في ري البساتين لإنتاج الخضر والفواكه خاصة في مناطق رسوبيات الوديان.

نظم ووسائل إنتاج المياه الجوفية تتمثل في محطات آبار المياه الجوفية (الدوانكي) والمضخات اليدوية والآبار العادية. أما وسائل استغلال موارد المياه السطحية فتتمثل في الحفائر والسدود الترابية. توجد حالياً حوالي 542 بئراً جوفية (دونكي) و2230 مضخة يدوية و 34 سداً و 31 حفيراً بولايات دارفور. مما يعنى أن هنالك نقصاً مريعاً في توفير كميات مياه الشرب النقية مقارنة بعدد السكان في ولايات دارفور. إذ لا يتعدى نصيب الفرد حالياً 5 لتر/ اليوم وهو ما يعادل 25% من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية واليونسيف. من واقع هذه النسبة يمكن القول بأن حوالي 75% من سكان ولايات دارفور يعتمدون على مصادر مياه غير آمنة كماً ونوعاً أو يذهبون لمسافات طويلة لجلب مياه الشرب.

النقص المريع في مياه الشرب النقية في ولايات دارفور مرده إلى الآتي:

- قلة مصادر المياه الآمنة (محطات المياه والمضخات) مقارنة بعدد السكان والثورة الحيوانية.
- قدم مصادر (مرافق المياه)، إذ أن أكثر من 60% من هذه المرافق قد تجاوزت أعمارها الافتراضية المفيدة، خاصة السدود والحفائر التي تناقصت سعاتها التصميمية إلى أقل من 50% بسبب الإطماء والهدم، علاوة إلى افتقار السدود والحفائر إلى وسائل تنقية المياه.
- كثرة الأعطال لمحطات المياه بسبب القدم والإجهاد والتشغيل لساعات طويلة وقلة قطع الغيار مع ارتفاع أسعارها.
- ضعف في الكوادر الفنية والوسائل الحركية.

- تدني ميزانيات التنمية الولائية لتشييد مرافق مياه جديدة ذات إنتاجية عالية.
- لا وجود للسياسات واللوائح والتشريعات التي تنظم استخدامات المياه وإدارة مرافقها أو عدم تفعيل مثل هذه الضوابط واللوائح إن وجدت. (الزين،ادم وآخرون،2003،ص234).

النقص الواضح في مياه الشرب له آثاره السلبية في المناحي الإجتماعية والإقتصادية بولايات دارفور. (كبر،2006،ص3).

ب-التربة **Soil**

اعتبر الكثير من الباحثين في الجغرافية السياسية ويشاركهم الاقتصاديون أن توفر التربة بنوعية جيدة وبمساحات واسعة، مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للإنبات، من أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة. لكونها ثروة متجددة لا تنضب تستطيع الدولة فيما لو أحسنت استثمارها أن توفر الغذاء لسكانها وتحقق الأمن الغذائي الذي يُعد جزءا من الأمن القومي، بل تتمكن أن تضع العديد من المحاصيل الزراعية للاستفادة منها في التصنيع، وأن تعلب جزءاً من المواد الغذائية لاستخدامها في أوقات الطوارئ. (الهيتى، 2000،ص50).

التربة بإقليم دارفور:

يتميز سطح ولاية شمال دارفور بتباين وتنوع الظواهر الطبوغرافية حيث تغطي معظم أجزاء الولاية في الشمال والوسط والشرق الأرض الصحراوية وشبه الصحراوية في هضاب ممتدة وتتخللها سلاسل جبلية بركانية تعتبر امتدادا لسلسلة جبل مرة المعروفة. تتصف تربة الولاية بالإضافة للتضاريس الجبلية الوعرة بالطبيعة الرملية والقيزان في اغلب المناطق وخاصة الشمالية وعلى أطراف الأودية المنحدرة من سفوح الجبال لتتكون أراض سهلية منبسطة ذات تربة طينية تصلح للزراعة خاصة في الجزء الجنوبي لأواسط الغرب منها. وتوجد في أقصى الشمال الواحات مثل النخيلة والحالمة والعطرون. أما ولاية غرب دارفور فتتميز

بالأراضي الرملية في شمالها والأراضي الطينية والجبلية في الأجـزاء الجنوبيـة والـشرقية والوسـطى منهـا. أمـا الشكل العام لجغرافية الولاية فترسمه مجموعة من الجبال والتلال الرملية والأراضي الزراعية.

وتكثر في الولاية الوديان مثل وادي كجا، وأزوم وباري وتلولو وتدخل في نطاق السافنا الغنيـة التـي تتميز بغطائها النباتي الجيد للرعي. ومن أشهر التـضاريس الطبيعيـة للولايـة جبـل مـرة والـذي يعتـبر مـن أخصب المناطق بالسودان.

والتربة في المنطقة الشمالية من ولاية جنوب دارفور فهي منطقة صخور أساسية وسطحها ذو تربـة طينية وتوجد في بعض الأجزاء التربة الرملية ويغطي جبل مرة الأجزاء الشمالية الغربية من الولاية. المنطقة الوسطى تتسيدها التربة الرملية مع وجود مساحات كبيرة من التربة الطينية أما المناطق الجنوبيـة فتغلـب عليها التربة الحديدية الحمراء. وتنحدر أعداد كبيرة من الأودية من مرتفعات جبل مرة وتتجه من الـشمال إلى الجنوب لتصب في بحر العـرب، ويغـذي بعـضها حـوض البقـارة الواسـع ومـن أشـهر القيـزان قوزدنفـو والمعاليا.(دينار،حاتم إبراهيم،2005، ص24).

جـ- الموارد المعدنية **mineral resources**

وفيما يتعلق بالثروة المعدنية فإن توزيعها الجغـرافي يـرتبط بـالتكوين الجيولـوجي، وتتميـز الـثروة المعدنية بأنها أكثر تركـزاً في توزيعهـا الجغـرافي عـن المـوارد الزراعيـة الواسـعة الانتـشار في العـالم. والدولـة التي تمتلك ثروات معدنية تتمتع بمميزات القوة إذا تكاملـت مـع المقومـات الجغرافيـة الأخـرى، ليوصـلها ذلك إلى مصاف الدول القوية، حيـث أن ذلـك يـؤدي إلى تطـوير اقتـصادها. وتعـد مـصادر الطاقـة القـوة المحركة التي تشمل النفط والفحم والغاز الطبيعي والكهرباء وحديثاً اليورانيوم، تعد عنصراً أساسياً يعتمـد عليها التقـدم الاقتـصادي للـدول، لأنهـا هـي التـي تـستخدم في إدارة المـصانع الحديثـة، وتحريـك وسـائل النقل، كما يعتمد عليها في التدفئة داخل المنازل والمصانع. وتحرص الدول المـستوردة للقـوى المحركـة مـن

الخارج على أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول التي تمونها. وتتوزع مصادر الطاقة وخاصة (الفحم والنفط) على عدد محدد من دول العالم، وعدم التوازن بين الدول المنتجة والدول المصدر لمصادر القوى المحركة ينتج عنه مشاكل عديدة. (الظاهر، 1999، ص73).

وما يجرى في دارفور يدخل في الإطار المذكور، السعي وراء مصادر الطاقة وبناء عليه سنعرض أدناه حقيقة وجودها في دارفور:

الثروة المعدنية بدارفور (البترول):

تمتلك دارفور ثروة معدنية هائلة، يأتي على رأس هذه الثروة البترول، وكانت عمليات استكشافه قد بدأت في السودان منذ الخمسينات ويوجد البترول في المناطق والأحواض المنخفضة التي ترجع لترسيبات العصر الطباشيري، وتتوفر كميات ضخمة من البترول في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية بما في ذلك مناطق جنوب دارفور

وجنوب كردفان وشمال بحر الغزال يقدرها البعض بأكثر من 20 بليون برميل، وكان البترول معروفاً وجوده في باطن أراضي منطقة دارفور منذ وقت مبكر، وكانت الإدارات الأمريكية ومجلس الأمن القومي، ووزارة الداخلية، ووكالة الاستخبارات على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجية التي أجريت عن دارفور في جامعة برلين بألمانيا في عقد التسعينات من القرن الماضي تحت إشراف البرفسور "كلتش" والتي تمت حول الجزء الشمالي الغربي من السودان قرب المناطق الحدودية بين السودان ومصر وتشاد، وأكدت الأبحاث على عمق الطبقات الجيولوجية في وسط السودان وبعدها في التاريخ، كما دلت دلالة ذات مصداقية عالية على أن التراكيب الجيولوجية لأراضي السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة، ويوجد البترول السوداني المكتشف حتى الآن في ولايات النيل الأزرق، وأعالي النيل، وبحر الغزال، ودارفور، وكردفان، ويعتبر إقليم دارفور واحدا من أهم مناطق وجود

البترول الخام في السودان، وتتوزع ثروة هذا الإقليم في مساحة قدرها 52 ألف كيلومتر مربع. (Azzo،2006،p153).

قالت جريدة الديلى تلغراف البريطانية الآتي في إحدى مقالاتها عن الأسباب المحتملة للصراع في دارفور وتحت عنوان: أن الأمر كله يتعلق بالبترول السوداني:

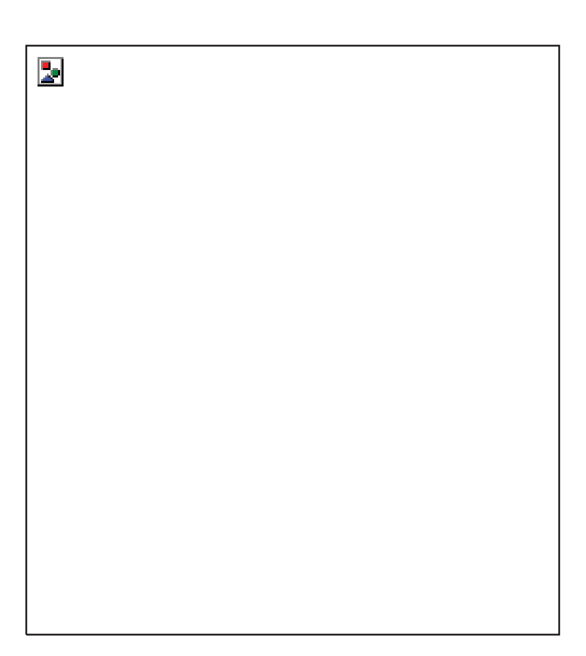
"دارفور تحديدا تجلس على بحيرة ضخمة من البترول.ولكن حقول البترول السوداني لم تستثمر ولم تستخرجه الشركات البريطانية أو الأمريكية أمثال شيفرون واكسون، وإنما استخرجته الشركات الصينية بتمويل من البنوك الصينية.حيث مولت تلك البنوك عمليات الحفر وخط الأنابيب ، ونقلت البترول السوداني إلى الوجهة التى ترغب فيها الحكومة السودانية ،مسجلة أهدافا لصالحها في القرن الواحد والعشرين التى تأمل الولايات المتحدة في السيطرة على مصادر الطاقة في الكرة الأرضية خلاله.تلك مشكلة يرى بعض المخططين الأمريكيين إنها يمكن أن تحل عبر التدخل العسكري للناتو ".

وأضافت الديلى تلغراف:"إن الأمر كله سعى وراء اليورانيوم السوداني والصمغ العربي والثروات المعدنية الأخرى.اليورانيوم مادة أساسية في صنع القنبلة النووية، والسودان يمتلك نوعية عالية الجودة منه.والصمغ العربي مادة هامة وأساسية في المركبات الصيدلانية والأغذية والمشروبات الغازية مثل البيبسي والكوكا كولا.ويصدر السودان 80% من حاجة العالم من الصمغ العربي.فعندما أصدرت الحكومة الأمريكية قرارا في العام 1997م ،يحظر التعامل التجاري مع السودان ،تمكن اللوبي الصناعي الامريكى من استثناء الصمغ العربي لضمان تدفق تلك المادة القيمة من السودان".(telegraph.co.uk، 1 December، 2007)

ومما يؤكد على حقيقة وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور هو اكتشافه بكميات كبيرة في أماكن مجاورة لدارفور في الجنوب تقوم باستغلاله في السنوات العشر الأخيرة شركات من دول جنوب شرق آسيا (الصين، الهند، ماليزيا)، ومما

يؤكد أيضاً على توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور مباشرة والذي يقوم على استغلاله الشركات الغربية التي مدت خط أنابيب ضخم لنقله إلى مناطق التصدير على المحيط الأطلنطي، وهناك شركات صينية تعمل في جنوب دارفور الآن.

والبترول في دارفور هو جزء من قصة البترول في السودان كله حسب (باسان ،2007) كما سنستعرض ادناه:



التركيبة الجيولوجية في السودان:

تعتبر التركيبة الجيولوجية في السودان من العوامل الجاذبة لشركات النفط للتنقيب عن النفط في البلاد، فهي تتكون من الصخور الرسوبية والصخور المتحولة البركانية، وذلك بفعل عامل الزمن إذ يرجع العمر الافتراضي لصخور الأساس التي تتكون فوقها الصخور الرسوبية إلى ما بين ثلاث ملايين إلى أكثر من 500 مليون سنة. ونجد أن التركيبة الجيولوجية للبلاد تتميز بالتنوع الواسع نظراً للاتساع

الجغرافي الكبير للبلاد وذلك من حيث البنيات الصخرية والتركيبة التكوينية الخاصة بها والتي نجدها تنقسم إلى:

1- الصخور الرسوبية: وتتشكل من مجموعتين مختلفتين هما رسوبيات الحجر النوبي (Nubian sand-stone) ورسوبيات أم روابة (Umm Ruaba Foration) وتحتوي هذه التكوينات على مخزون عال من المياه الجوفية والمواد الهيدروكربونية والعديد من المعادن الأخرى.

2-الصخور القاعدية: وهي تمثل 65% من سطح أراضي السودان، وتنتشر في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر ونهر النيل، وكذلك جبال النوبة، وتمتد شمالاً حتى وادي هور، بالإضافة إلى أقصى غرب السودان وجنوب السودان، وتحتوي صخور القاعدة على المكامن الرئيسية للمعادن المختلفة عموماً.

أحواض البترول في السودان:

- الأحواض الرسوبية:

تم تقسيم الأحواض الرسوبية والتي تعتبر منطقة إستراتيجية لانطلاقة اكتشاف النفط السوداني بكميات تجارية استناداً على الدراسات والبحوث التي تمت والمعلومات التي توفرت إلى عدد من المربعات ذات مساحات وحدود محددة تتفاوت فيما بينها قسمت على الشركات التي نالت حق الامتياز للتنقيب عن النفط نذكر منها ما يلي:

(1) حوض البحر الأحمر: هو أول حوض بدأت فيه عمليات التنقيب عن البترول في السودان وذلك في عام 1959م بواسطة شركة أجب AGIP الإيطالية، ولكن كانت النتائج سلبية وقتها، إلا أنه عندما منحت شركة (شيفرون) الأمريكية امتياز التنقيب في هذا الحوض في السبعينات فقد كانت النتائج إيجابية لما تتمتع به الشركة الأمريكية من إمكانات ومقدرات، ليتم اكتشاف حقلي بشائر وسواكن. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مربعات هي 13، 15، 16 (حلايب).

(2) **حوض المجلد:** الذي يمتد من أواسط غرب السودان حتى مدينة (بور) بمساحة قدرها 360 ألف كلم مربع، إذ يمتد من غرب أواسط السودان حتى بور بطول 1200 كلم. ومنحت فيه شركة شيفرون امتياز التنقيب، لتكثف من جهودها التي توجت باكتشاف أول حقل بهذا الحوض في عام 1979م، وحقل هجليج وحقل الوحدة بالإضافة إلى حقول منقا، والنار، والحر، والفولة، والثور، وجرار، ودفرة، وخيرار الطيب، وثوما. وتم تقسيمه إلى مربعات هي 1، 2، 4، 5أ، 5ب، 5ج، 6..

(3) **حوض الأبيض (جبل الأبيض):** المتاخم لمصر في الشمال الغربي وشمال السودان، ويشكل مع حوض سليمة مربع 14.

(4) **حوض جنوب وادي هور:** ويوجد داخل مربع 12أ. (دارفور)

(5) **حوض سليمة:** ويشكل مع حوض أبيض مربع 14. (بالقرب من دارفور)

(6) **حوض المردي:** المتاخم لليبيا وتشاد، ويوجد داخل مربع 12ب. (دارفور)

تاريخ التنقيب عن البترول في السودان:

كانت البدايات في الخمسينات من القرن الماضي عقب استقلال البلاد، لتبدأ مصلحة الجيولوجيا (وقتها) حملات البحث والتنقيب عن النفط في منطقة البحر الأحمر.

واستعانت بعدد من الشركات الغربية التى أجرت مسوحا جيولوجية وصورا للأقمار الصناعية. دلت نلك المسوح والصور على وجود أحواض رسوبية في غرب السودان، تقدمت شركة شيفرون للدخول في اتفاقية تسمح لها بالتنقيب في غرب وأواسط السودان. و دفعها ذلك لكي تتخلى عن منطقة البحر الأحمر. حيث دخلت في اتفاقية للاستكشاف عن البترول في حوض المجلد في منتصف السبعينيات. ورغم التقليل من أهميته حينها على أساس أنه (نفط خفيف) وغير تجاري إلا أن هذا الاكتشاف شكل دافعاً للشركات الأخرى لبذل المزيد من الجهد.

والتي كان من ضمنها شركات يونيون تكساس في منطقة حلايب ودلتا طوكر (1979-1983م) حيث حفـرت بئراً واحدة. وحازت شركة توتال الفرنسية على جزء من مربع 15 في الفترة (1979-1983) في هـضاب وتـلال البحر الأحمر، بالإضافة إلى امتداد حوض المجلد الغربية، وحفرت بئراً واحدة. (باسان، 2005، ص80).

كما باشرت شركة تكساس إيسترن (1979-1983) في مربع حلايـب وحفـرت بـئراً واحـدة. ومنحـت شركة أوشنك جزءا من المربع في (1974-1976م)، ومنحت شركة شل وشركـة بـريتيش بتروليـوم BP في عـام 1959م إذناً بالعمل لمدة خمسة أشـهر لعمليـات المـسح، وكـذلك طلبـت الحكومـة الـسودانية مـن شركـة كونتننتال العاملة في جنوب البحر الأحمر عام 1968م عمـل مـسوحات مغناطيـسية. ورخـص لـشركة صـن أويل الأمريكية (1982-1990) وفيليبس في المنطقـة الممتـدة مـن الجزيـرة وكردفـان وعطـبرة حتـى دنقـلا شمالاً، حيث حفرت 3 آبار بمربع 9 و 3 آبار بمربع 11، كما حفرت شركة شيفرون عام 1979 بئر الدندر (1) ولكنها تخلت عن الامتياز في عام 1992م.

وقد أجرت مختلف هذه الشركات مسوحا جيولوجية وجيوفيزيائية في مساحات شاسـعة، وحفـرت 95 بئراً استكشافياً، منها 46 بئراً منتجة في حقول أبو جابرة وشارف والوحدة وطلـح وهجلـيج وعـداريل، إلا أن هذه الاكتشافات لم يتبعها نشاط إنتاج بل إن شيفرون كانت ضـنينة بالمعلومـات حتـى عـلى الحكومـة السودانية.

كانت شركة شيفرون أول الـشركات العالميـة التـي دخلـت حـوض المجلـد في الـسبعينات مـن القرن الماضي، وقامت بعمليات مسح زلزالي لنحو 21 ألف كيلومتر ثنائي الأبعاد، ومن ثم حفر 32 بـئراً استكشافية. واتجهت للتنقيب عن النفط في مناطق عديدة بالبلاد. في محاولة لاكتشاف أكبر عدد من المناطق التي بها كميات كبيرة من البترول. تدعمها أرقى وأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية مـن أبحـاث جيولوجيــة وتحلـيلات وصـور وخـرائط قامــت بالتقاطهـا الأقـمار الـصناعية الأمريكيـة.

بالإضافة للمعدات والآليات الضخمة لتتوالى الاكتشافات البترولية في أعوام 1976م و1979م.

فبعد مدة لا تزيد عن الأربعة أعوام أضافت شيفرون لاتفاقيتها حوض ملوط وحوض النيل الأزرق، والتـي تعتـبر منـاطق خاليـة تمامـاً مـن المعلومـات الجيولوجيـة البـسيطة. (المركـز القـومي للإنتـاج الاعلامى،2005،ص7).

إعلان اكتشاف البترول في السودان:

ارتبط الإعلان عن اكتشاف البـترول في الـسودان بـالرئيس الـسوداني الأسـبق المـشير جعفـر نمـيري. وتعتبر شركة شيفرون صاحبة الباع الأكبر في اكتشاف النفط السوداني بمـا تـوفر لـديها مـن إمكانـات ماديـة ضخمة وكادر فني مؤهل ووسائل تكنولوجية متقدمة باعتمادها على صور الأقـمار الـصناعية الأمريكيـة في المـسوح الجيولوجيـة والجيوفيزيائيـة وبعـض المعلومـات عـن الأحـواض الرسـوبية في كينيـا بالإضـافة إلى معلومــات الإدارة الأمريكيــة والتــي أشــارت جميعهــا إلى امتــداد الحــوض الرســوبي داخــل الــسودان. (باسان،2005،ص81).

واستطاعت شركة شيفرون اكتشاف الغاز الطبيعي بالبلاد لتقـوم بتوسـعة أعمالهـا الاستكـشافية في مساحة جغرافية واسعة شملت العديد من المناطق. ويعـود لهـا الفـضل في اكتـشاف كميـات مـن البـترول تعادل 50% من الآبار المنتجة. وأثناء قيام شركة شيفرون بالتنقيـب وبمـا لهـا مـن إمكانيـات هائلـة قـررت شركة شل البريطانية الدخول معها في شراكة بنسبة 25% في عمليات التنقيب بالبلاد.

توقف استخراج النفط السوداني:

رغم توالي الاكتشافات البترولية إلا أن الحكومة السودانية في ذلك التاريخ لم تفلح في استغلال البترول السوداني تجارياً. ولعل توجه الـرئيس النمـيري الإسـلامي وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد في سـبتمبر 1983 رغـم الـرفض الغـربي شكل بداية التراجع للشركات الأجنبية العاملة في قطاع البترول بـالبلاد عـن المـضي

قدماً في هذه المسيرة. لتبدأ خطوات العد التنازلي لمغادرتها البلاد.. وفي عـام 1984 أصـدرت شركـة شـيفرون كشف حسابها عن المصروفات التي أنفقتها في البلاد والتـي بلغـت المليـار دولار أمـريكي. وفي ذات الوقـت أجاز الكونغرس الأمريكي تـشريعاً يعتـبر صرف أي مبـالغ لـشركات أمريكيـة في مـشروعات دون عائـد هـي مصروفات معفاة من الضرائب. فكان هذا التشريع منقذاً لشيفرون.

وفي ذات الوقـت قويـت شـوكة التمـرد في جنـوب الـبلاد. وفي ظـل كثـير مـن الإشـاعات والأقاويـل هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان معسكر (ربكونا) بحقل الوحـدة مـما أدى إلى مقتـل اثنـين مـن العاملين وإصابة العديدين بإصابات مختلفة بالإضافة إلى اشتعال النيران في معدات ومنـشآت الـشركة، مـما دفع شركة شيفرون الأمريكية إلى أن تتوقف عن عمليات التنقيب الجاريـة. ورغـم أن تقـديراتها كانـت أن يبدأ التصدير في عام 1986م إلا أنها أعلنت عن رغبتها في تصفية أعمالها في المنطقة بعـد أن أغلقـت بعـض المواقع والحقول بكتل خراسانية ضخمة. (فقد جرت العادة أن يتم إغلاق آبار البترول على أعماق مختلفـة بالخرسانة وذلك حفاظاً للبيئة من تسرب المواد الهايدروكربونيـة والميـاه الملوثـة والـسامة) حيـث توقفـت شيفرون تماماً عن العمل في عام 1988م مع احتفاظها باستمرارية نفاذ الاتفاقية.

واصلت حكومة الرئيس سوار الذهب التفاوض مع شركة شيفرون بشان استئناف العمل. ولكنهـا لم تتوصل معها لنتائج ايجابية وذلك بسبب ضعف تلك الحكومة وعدم استقرارها وعـدم اسـتقرار سياسـاتها. (باسان،2005،ص81).

استخراج النفط في عهد حكومة الإنقاذ:

عندما جاءت الحكومة الحالية وضعت البترول نصب أعينها. ووفقاً لاتفاقية 1988 مع شيفرون والتي التزمـت فيهـا بحفـر بـئرين كـل عـامين أو التنـازل عـن مساحة محددة من الامتياز،فمن الواضح أنها لم تف بالتزاماتها تلك. فخرجـت في العام 1990م من حقلي أبو جابرة وشارف على مساحة 60 ألف كيلومتر مربع بعد

أن قامت بـإغلاق آبارهـا بـصبات خراسـانية عـلى أعـماق مختلفـة. وفي بـدايات عهـد الإنقـاذ قـام القطـاع الاقتصادي بجمع كل الدراسات والبيانات الخاصة بملف البترول الـسوداني، محـاولاً البحـث عـن أي وسـيلة لإحياء العمل في هذا القطاع الاستراتيجي. (المركز السوداني للإنتاج الاعلامى،2005،ص7).

وكان لابد من حسم موقف شركة شيفرون الأمريكية صاحبة الامتياز في مناطق أبو جابرة وهجليـج ذات الإنتاجية العالية، وبالفعل كونت لجنة لتدرس قضايا البترول وتضع الدراسات والبدائل. فبدأت اللجنة عملها بالتفاوض مباشرة مع شركة شيفرون للعـودة للعمـل مـع التـزام الحكومـة بتـوفير الظـروف الأمنيـة المساعدة، ودار نقاش حاد حول تعريـف (الظـروف القـاهرة) التـي اعتمـدت عليهـا شـيفرون في تفـسيرها لنصوص العقد وجاء ذكر (أنغولا) التي تعمل فيها شيفرون وسط ظروف حرب طاحنـة راح ضـحيتها عـدد كبير من موظفيها ومع ذلك بقيت تعمل. وعندما لم تنجح المفاوضات مع شيفرون بعثت القيادة السياسية بالبلاد الشيخ سيد أحمد محافظ بنك السودان السابق لكل من ماليزيا وإيـران والـصين بحثـاً عـن شركـات نفطية عالمية على استعداد لمواصلة العمل في منطقة امتياز شـيفرون، فـالتقى المـسئولين وشركـات الـنفط، ولكن دون جدوى، فلا أحد يرغب في أن يصطدم مع شيفرون الأمريكية.

ولكن المعركة مع شيفرون لم تتوقف بل احتدمت قانونياً عبر مكاتب قانونية مختلفة حـول العـالم. ولم تيأس الحكومة السودانية وقامت بالضغط بصورة متواصلة على شركة شـيفرون وتعاملـت معهـا بحـزم واضح وعرضت عليها ثـلاث خيـارات للخـروج مـن موقفهـا وهـى الاسـتمرار أو انتـداب شركـات أخـرى أو الاستغناء عن خدماتها. وأمام هذا الـضغط المكثـف مـن قبـل الحكومـة الـسودانية آثـرت شركـة شـيفرون الأمريكية التنازل عن حق امتيازها في مناطق البترول السوداني. وعليه تم الاتفاق بـين الحكومـة الـسودانية وشركة شيفرون على أن يتم التنازل عن حق امتيازهـا عـلى أن يـؤول مـن بعـدها لأحـدى شركـات القطـاع الخاص بدلاً عن الحكومة السودانية. وذلك مقابل 28 مليون دولار فقط تدفع خلال ثمانية أشهر، ثم عـدل

الاتفاق لاحقاً ليخفض إلى 18 مليـون دولار تـدفع نقـدا، لتواجـه الحكومـة الـسودانية أول تحـد في مجـال النفط، وهو الاتفاق مع شركة نفط غير حكومية يؤول لها امتياز شركة شـيفرون فكـان أن تـم الاتفـاق مـع رجل الأعمال السوداني محمد عبد اللـه جار النبي -كوسيط- الذي كـان قـد سـجل شركـة (كونكـورب) في أمريكا كشركة نفطية. وبالفعل استحوذت شركة كونكـورب عـلى امتيـاز شركـة شـيفرون بالـسودان في عـام 1992م لتقوم بعدها الحكومـة الـسودانية بواسـطة بنـك الـسودان بمجهـود مكثفـة مـع البنـوك الوطنيـة وبضمانته لتوفير المبلغ (18 مليون دولار) الذي تم تحويله فوراً لحساب شركة شـيفرون بالولايـات المتحـدة الأمريكية ولتبدأ حقبة جديدة من تاريخ النفط السوداني. وحسب الاتفـاق مـع شركـة كونكـورب فقـد تـم تحويل الامتياز للحكومة السودانية. باشرت الحكومة العمل في تطوير حقول النفط في أبـو جـابرة وشـارف (بغرب السودان)وغيرها التي حفرتها شيفرون. وذلك بقـصد تحريـك الجمـود الـذي لازم عمليـات البحـث والتنقيب في ظل انصراف شركة شـيفرون. وقامـت وزارة الطاقـة والتعـدين بالتعاقـد مـع شركـة رومبـترول الرومانية لمواصلة الحفر في بئر أبو جابرة (1)، (3) وآبار شارف (3) و (4) بغرب البلاد حيث تم جلب حفار روماني للعمل على إنتاج 2000 برميل في اليوم. وقررت وزارة الطاقة استيراد مصفاة صغيرة لاستغلال حقـل أبو جابرة. وتم شراء مصفاة أمريكية صغيرة وإيصالها للسودان بعد صعوبات شديدة وتم تركيبهـا في العـام 1992م.

وفي أغسطس 1993م توجت جهود الحكومة السودانية بالاتفاق مع شركة استيت بترولـيم State Petroleum الكندية للتنقيب عن النفط، في مربعات 4، 2، 1 ورغم أنها لم تكـن مـن شركـات النفط الكبرى، إلا أنها كسرت طوق الحـصار المفـروض عـلى الـسودان سياسـياً واقتـصادياً وتقنيـاً. وكسرت حاجز التردد لدى المستثمرين الأجانب الـذين أثـاروا جـدلاً واسـعاً حـول هـذه الخطـوة المغـامرة، بالاسـتثمار في دولـة خارجـة عـن بيـت الطاعـة الأمـريكي.مـما شـكل حملـة علاقـات

عامة واسعة لأخبار النفط السوداني في الصحافة العالمية. (المركز السوداني للإنتاج الاعلامى،2005،ص21).

رأت الحكومة ضرورة مشاركة شركات كبرى جديدة في مجال التنقيب والإنتاج للعمل مع شركة استيت بتروليم وفتحت التقديم في عطاء جديد. وخلال فترة وجيزة وصلت الخرطوم اثنتا عشر شركة عالمية، أمريكية وأوروبية وآسيوية وعربية، لتبدأ مرحلة غاية في السرية. كان العطاء يحتوي على حزمة من المشاريع تتمثل في مواصلة البحث والاستكشاف وتطوير الحقول القائمة بحفر آبار جديدة، وتأهيل القديمة ووصلها بشبكة لتجميع الخام وبناء أوعية التخزين لمقابلة رفع الإنتاجية من 10 آلاف برميل/ اليوم إلى 150 ألف برميل/ اليوم في المرحلة الأولى. وكذلك بناء خط أنابيب تصدير البترول بطول 1610 كيلومتر من مواقع الإنتاج في هجليج والوحدة وحتى ميناء التصدير، بكامل محطات الضخ البالغة ست محطات بالإضافة إلى تشييد ميناء بشائر -جنوب بورتسودان- لتصدير النفط السوداني.

وتم الاتفاق بين وزارة الطاقة والتعدين على تكوين كونسورتيوم بين الشركات الفائزة بالعطاء لتكون حصصها كما يلي:

الشركة الوطنية الصينية للبترول	CNPC	%40
شركة بتروناس الماليزية	Petronas	%30
شركة ستيت بتروليوم الكندية	State Petrolum	%25
شركة سودابت السودانية	Sudapet	% 5

وتم تكوين شركة النيل الكبرى للبترول Greater Nile petroleum Operation Company لتمثل الشراكة بين مختلف شركات الكونسورتيوم. (باسان، 2005، ص93).

وقامت الحكومة السودانية بالاتفاق مع شركة النيل الكبرى للبترول بمباشرة كافة العمليات الخاصة بالتنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع وذلك وفق اتفاقية قسمة

الإنتاج بين الطرفين بحيث يكون نصيب الدولة 40% فقط، خلال الأعوام الأربع الأولى حتى يتسنى للمستثمرين استرداد ما تم إنفاقه من مبالغ طائلة على أن يرتفع نصيب الدولة تدريجياً حتى يصل إلى80% وللحكومة حق الرقابة الفنية والمالية على الشركة. وأن تمنحها بعض الامتيازات من إعفاءات ضريبية وجمركية مع الكثير من البنود التي تكفل للدولة سيطرتها وهيمنتها على قطاع النفط بالبلاد.

خط أنابيب البترول: جرى إنشاء خط أنابيب لتصدير البترول السوداني من مناطق الإنتاج في هجليلج والوحدة حتى ميناء بشائر بالبحر الأحمر بطول 1610 كيلومتر وبقطر 28 بوصة، وبتكلفة بلغت 1.2 مليار دولار أمريكي.

وبدأ البترول في التدفق لميناء بشائر حيث جرى تخزينه في خزانات سعتها تفوق المليون برميل لقدوم أول سفينة لتنقل صادرات البترول السوداني في 31 أغسطس 1999م في احتفال كبير بحضور الرئيس البشير وعدد من القادة والرؤساء الأفارقة.

تطوير وتنمية حقول النفط السوداني

تطوير وتنمية حوض المجلد: مربعات 1، 2، 4: وتعمل في هذه المربعات شركة النيل الكبرى GNPOC). وقد تم توقيع بداية هذه الشراكة بين مختلف الشركات في 1مارس1997م.

مربع C: يقع في ولاية جنوب دارفور وجزء من ولاية شمال بحر الغزال، وتم ترخيصه لعدد من الشركات – أغلبها سودانية- وقد تم حفر البئر الأولى في أوائل 2005م والتي أثبتت وجود شواهد بترولية، حيث تتواصل عمليات التنقيب والاستكشاف بمراحلها المختلفة. وتم منح الترخيص لمجموعة من الشركات.

(مربع 6) مربع الفولة: يقع شمال مربعات 1، 2، 4 بولايتي كردفان ودارفور. وهذا كان من ضمن المساحات المرخصة لشركة شيفرون الأمريكية. وتقع بئر أبو جابرة صاحبة أول اكتشاف بترولي داخل السودان في داخل هذا

المربع. وتم ترخيص المربع لصالح الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC في 22سبتمبر1995م بنسبة 95% لتسري الاتفاقية في 3 اكتوبر2002م. وتدخل معها الشركة الوطنية السودانية (سودابت) بنسبة 5% كشريك في الامتياز. وبدأ العمل يأخذ طابعاً جدياً في هذا المربع بعزيمة وإصرار الحكومة. وفي خلال الفترة 1997م-2000 تم مسح 5.112 كيلومترا مربعاً مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد، و1.288 كيلومتراً مربعاً مسحاً زلزالياً ثلاثي الأبعاد. وتم حفر نحو 56 بئراً استكشافية و 29 بئرا تطويرية في حوض "بليلة" ومنها 23 بئراً دخلت حيز الإنتاج، كما توجد في نفس الوقت محطات تجميع في حقل الفولة بسعة 120 ألف برميل في اليوم. (باسان،2005،ص110).

ويختلف النفط المكتشف بحوض الفولة من حيث النوعية عن النفط المكتشف بالحقول الأخرى، إذ يعتبر من النوعية الثقيلة فدرجته الحمضية عالية، كما أن لزوجته عالية (مما يصعب من عملية ضخه ونقله بخط الأنابيب)، وهذا النوع من الخام يمكن تصنيفه واستخراج مختلف المشتقات البترولية منه مما يحقق عائداً اقتصادياً مربحا، وحالياً فإن النفط ينتج من حقل "بليلة" بحوض الفولة، ومن المتوقع أن تدخل حقول "موقا" و "حديدة" و "شوكة" الإنتاج مع نهاية العام 2005م، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لحقل "بليلة" نحو 12 ألف برميل في 2004، ومن المتوقع أن ترتفع إلى حوالي 30 ألف برميل مع نهاية العام 2005م.

مربع 12 (دارفور): ويقع في شمال غرب السودان، وقد أكدت دراسات الجاذبية التي تمت عن وجود تراكيب وأحواض رسوبية تمتد إلى أعماق بعيدة، وقد لوحظ بأن هذه التراكيب لها نفس نمط التراكيب الصخرية الممتدة في كل من تشاد وليبيا حيث تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في تلك الحدود.

مربع 14 (الولاية الشمالية): وتقوم شركة بتروسا من جنوب أفريقيا بالتعاون مع شركة سودابت بتقييم المربع حيث تم إنجاز مسح جاذبي وأكدت نتائج الدراسات الاستكشافية التي تمت في جنوب مصر على الحدود السودانية المصرية

غرب وادي حلفا والصحراء الغربية بواسطة الشركات المصرية، أكدت على وجود تراكيب جيولوجية خازنة للبترول بصورة تجارية.

هناك معادن أخرى:

وتوجد في دارفور أيضاً معادن كثيرة ذات قيمة اقتصادية عالية يأتي في مقدمتها اليورانيوم الذي يوجد في السودان في مناطق جبال النوبة بجنوب كردفان، وفي مناطق حفرة النحاس بجنوب دارفور، وتحصل شركة Minex الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور في مساحة بلغت 48 ألف كم^2 عام 1979م، كذلك يوجد النحاس بتركيز عال في ترسيبات منطقة حفرة النحاس بدارفور، كما تتوفر في شمال الإقليم كميات من الحديد الذي تبلغ نسبة نقاء المعدن فيه من 80 إلى 90%، ويقدر الاحتياطي الموجود منه لحوالي 10 مليون طن، كذلك يوجد معدن الزنك في شمال دارفور مختلطاً مع معادن أخرى كالحديد والرصاص، ويوجد الذهب في منطقة حفرة النحاس أيضاً، وتعمل في إنتاجه شركة Ariab Mining Company Ltd.، كذلك توجد معادن أخرى في دارفور كالنيكل والحديد والبوكسيت وغيرها.(Htt://www. Telegraph.co.uk،، 1 December، 2007 .)

يقول كيث هارمون:

"يمتلك إقليم دارفور ثالث أكبر مخزون وإحتياطى للنحاس ورابع أكبر مخزون وإحتياطى من اليورانيوم في العالم.وبالإضافة للموقع الاستراتيجي والثروات البترولية التى تزخر بها دارفور فإنها تنتج ثلثي إنتاج العالم من الصمغ العربي – المادة الأهم في الكوكا والبيسبسى كولا.والإحتياطي النفطي الكبير في دارفور هو الذي يدفع لاشتعال الحروب في منطقة البحر الأحمر إلى البحيرات الكبرى في وسط إفريقيا عبر دارفور. وتعمل هناك الشركات العسكرية الخاصة إلى جانب شركات البترول والمنظمات الإنسانية. ويمثل السودان الممول الرابع للصين في ما تحتاج إليه من النفط. والشركات الأمريكية التى تمتلك وتسيطر على خط الأنابيب في تشاد ويوغندا، تسعى لإزاحة الصين بمساعدة أصدقائها أعداء السودان

في المنطقة مثل يوغندا وتشاد واثيوبيا. وعليه فان منظمة إنقاذ دارفور المقيمة في الولايات المتحدة هي التى تزحم الشعب الامريكى بمعلومات عن ما يدور في دارفور !!فهل ستكون منظمة إنقاذ دارفور وإيقاف جرائم الحرب في دارفور غطاءاً للحرب القادمة من أجل البترول والثروات المعدنية في إفريقيا. "

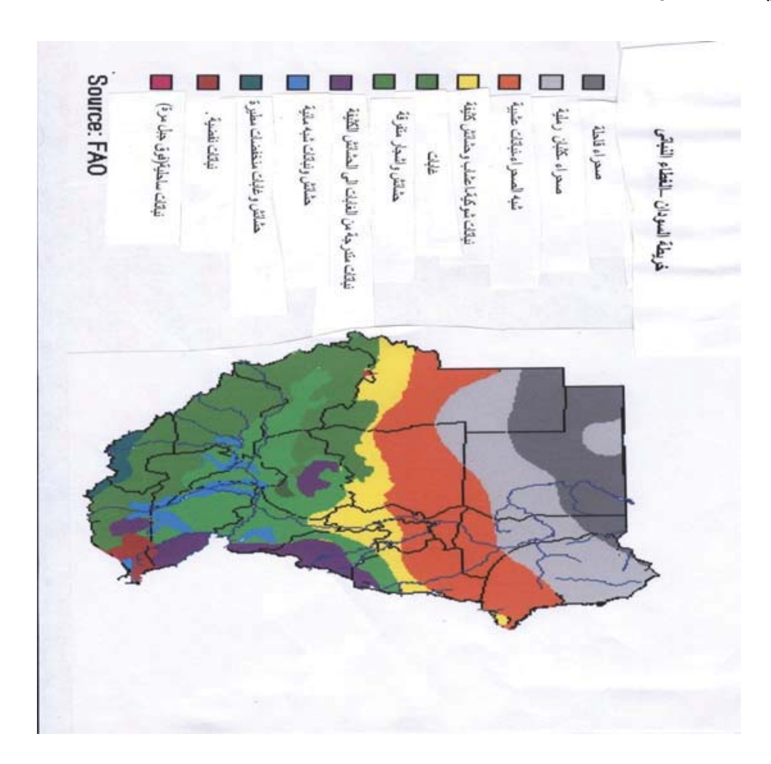
(/www.dissidentvoice.org Keith Harmon Snow / 22) August 2007).

د-النبات الطبيعي (الثروة الغابية في دارفور):

أثرت النباتات في الأزمان القديمة تأثيراً كبيراً في حياة الدول، فالغابات الكثيفة التي لم تكن قد امتدت إليها يد الإنسان، كانت درعاً يقي الجماعات والشعوب من الهجمات التي كان الأعداء يوجهونها إليها. وتكون الغابات وخاصة الغابات المتشابهة في أشجارها والتي تحوي على الأخشاب اللينة، الممون الرئيسي لاستهلاك الأخشاب في العالم (الهيتى،2000،ص56). ومن هنا يأتي الحديث عن الثروة الغابية في دارفور كإحدى مقومات الاقتصاد في دارفور:

مساحة الغابات بولاية شمال دارفور حوالي خمسة آلاف فدان ولا توجد أي غابات محمية بالولاية، إلا أن هناك خطة لحجز38 غابة. وعموماً فإن الجفاف الذي ضرب الولاية منذ الستينات قد أثر سلباً على الكثافة الغابية. أما في ولاية غرب دارفور فيسود الغطاء النباتي الكثيف والغابات الغنية بأشجار السرو والقمبيل والمهوقني، وتغطي الغابات مساحات كبيرة من أراضي الولاية تقدر ب "75%" من أراضيها وهي غابات طبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال والأشجار ذات الأوراق العريضة في الجنوب حيث تسود السافنا الغنية. وتساهم الغابات بقدر كبير من صادرات البلاد من الصمغ العربي كما يتم الاستفادة منها في حطب الوقود وفحم الحريق. وفي جنوب دارفور تغطي الغابات 48% من مساحة الولاية أي حوالي 15.7 مليون فدان وغاباتها الطبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال إلى الأشجار ذات الصفقة العريضة في الجنوب حيث تسود السافنا الغنية وتساهم

هذه الغابات في إنتاج الصمغ وزراعة السرو وألبان ومن أكثر أنواع الأشجار انتشاراً الدروب والطلح والعرديب.(دينار،2005،ص18).



هـ- الثروة الحيوانية والبرية والأسماك:

يتمتع إقليم دارفور بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية تصل إلى 30 مليون رأس موزعة على ولاياتها الثلاثة. وتزخر ولاية شمال دارفور بالثروة الحيوانية خاصة الإبل والضأن إذ يبلغ تعداد الثروة الحيوانية بتلك الولاية حوالي 12مليون رأس يمثل الضأن معظمها وتضم الولاية بخلاف ذلك الأبقار والماعز والخيول والحمير في أسواق المواشي الرئيسة في الفاشر ومليط وسرف عمرة. وتذخر ولاية غرب دارفور بثروة ضخمة من الحيوانات تشمل الأبقار والضأن والإبل والخيول والحمير وتقدر الثروة الحيوانية في الولاية بحوالي "4.5" مليون رأس من

الحيوانات تسهم بحوالي 11% في من جملة الاقتصاد القومي. أما ولاية جنوب دارفور فتزخر بثروة حيوانية كبيرة، تقدر بحوالي "14" مليون رأس تمثل الأبقار أغلبها ثم الضأن والإبل والماعز والخيول.بالولاية ثلاث بحيرات موسمية هي بحيرة كندي بمحافظة برام وبحيرة الصافية بنيالا وبحيرة كلنق بمحافظة عد الفرسان والتي توجد بها كميات مقدرة من أسماك البلبوط..(دينار،2005،ص26)

- أرض الثروات:

إذن فإن منطقة دارفور عموماً تذخر بالعديد من الموارد الطبيعية النادرة مثل خام الحديد الذي تحتل دارفور المركز الثاني في العالم من حيث الكمية إلى جانب النحاس في منطقة "حفرة النحاس" المشهورة بجنوب دارفور والغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطرون في شمال دارفور والذهب والرصاص والبوكسايت والاسمنت في مواقع مختلفة في دارفور الكبرى، كما تتميز بالثروة الحيوانية والحبوب الزيتية كالفول السوداني والسمسم والحبوب الغذائية كالذرة والدخن إضافة إلى التبغ في منطقة "شقرا" والمانجو والبرتقال في منطقتي زالنجي والجنينة ولديها مخزون استراتيجي من المياه الجوفية في الحوض النوبي. وتوفر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم يجعل من دارفور ولاية واعدة وذات مستقبل.

المطلب الرابع

المقومات البشرية والاقتصادية لدارفور

تتمتع المقومات البشرية بأهمية كبيرة من حيث التأثير في تقدير الوزن السياسي للدولة وهي تشارك كلاً من المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة. بل يمكن القول بأن المقومات البشرية تعد من أهمها، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد طبيعية لصالحهم، كما أن الدول وجدت أصلاً لخدمتهم. يضاف إلى ذلك أن الإنسان

يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك. ولذا فإن دراسة المقومات البشرية للدولة من الأمور المهمة التي لها علاقة ببنائه وتحديد مدى قوته أو ضعفه بين دول العالم و الجغرافية السياسية تمثل الإنسان في دولة هدفها تأمين الرفاهية للسكان والمحافظة عليهم من الأخطار. (الهيتى،2000،ص63).

واهم المواضيع التى يجب دراستها هي التوزيع الجغرافي للسكان والكثافة السكانية والمؤثرات التاريخية والاجتماعية وتركيب السكان والتركيب الاقتصادي للسكان من حيث العمل في الزراعة والرعي والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات.

كما لا بد من دراسة الخدمات وأوضاع السكان (تعليم – الصحة والطرق والمرافق العامة) (الظاهر،1999،ص63).

وتأسيساً على قاعدة الموارد الطبيعية وتباينها المكاني وتوزيع السكان وأنماط استخدام الأرض، فان قاعدة ونظم الإنتاج بدارفور تعكس وتشكل في مجملها الأوضاع المعيشية والحياتية للسكان وكذلك العوامل المختلفة التي تؤثر في قوى العمل والإنتاج. أي أن توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية حسب إحصاء عام 1993م تشير إلى أن غالبية سكان دارفور يعملون في القطاع الإنتاجي الأولي (زراعة – رعي – النشاط الغابي) وعلى مستوى الريف فإن 94.1% يعملون في الزراعة وأن 24.3% من سكان المدن يعملون بالزراعة (مزارعي مدن) بينما نجد أن غالبية سكان المدن يعملون في قطاع الخدمات (56%). وسنتناول تلك القطاعات بشئ من التفصيل أدناه:

- قطاع الزراعة:

تعمل كل دولة على توفير متطلبات الحياة الأساسية لشعبها وبشكل يوفر الأمن والاستقرار والتطور إلى الأحسن لذلك كان الأمن الغذائي والمتعلقات الاقتصادية بالزراعة ومنتجاتها المتنوعة تحتل المكانة الأولى في مخططات تلك الدول لاستغلال واستخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي. ولذلك تسعى الدول

جاهدة للحصول على الأمن الغذائي لمواطنيها والذي يعني تأمين الحاجات الأساسية للإنسان وعلى رأسها الغذاء، ويركز الأمن الغذائي على ثلاثة أهداف وهي ضمان إمدادات كافية من الأغذية وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار في تدفق تلك الإمدادات وحصول جميع المحتاجين عليها. وبهذا فإن نقص الغذاء يعتبر أزمة خرجت من كونها مشكلة اقتصادية واجتماعية إلى كونها مشكلة سياسية وأمنية خطيرة تتطلب بالضرورة توحيد المواقف لتأمين الغذاء وسد الفجوة الغذائية. وتسعى الدول لسد الفجوة الغذائية بواسطة تحقيق الأمن الغذائي الوقائي والذي يعني توفير مخزون احتياطي من المواد الغذائية يكون مدعاة للتأكد والاطمئنان من توافر المواد الغذائية الأساسية في الحالات الطارئة.

الزراعة وتطور نظام ملكية الأرض في دارفور:

تمثل الزراعة في دارفور النشاط الاقتصادي الثاني من حيث الأهمية تاريخياً بعد النشاط الرعوي إلا أنها كادت أن تكون في المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة، ومن وجهة نظر المؤرخ السوفيتي سيرانوف، أنه قد ساد النظام الإقطاعي في بلاد دارفور خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك راجع إلى أن النظام السياسي الذي كان سائداً في سلطنة دارفور كان يتسم بالسلطة المركزية مما يترتب عليه زيادة معدل منح الإقطاعات الكبيرة لعلية القوم.

وكان السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج أول من وضع سياسة شاملة تجاه الأرض، فقد اعتبر كل أراضي السلطنة ملكاً خاصاً له، وقام بتقسيم مناطق الريف والمحيطين به في وقته بموجب حجج أصدرها وختمها بخاتمه. فعاش المنتفعون على ريعها. كذلك قسم السلطان موسى أراضي المراعي. وخصص لكل أبن من أبناء السلاطين ولكل عين من أعيان السلطنة ، قبيلة أو مجموعة من القبائل أو القرى ، لكي يتولوا جباية ما عليها من أموال أو زكاة باعتبارها دخل خاص لهم. وقد جرى على هذا النظام جميع السلاطين الذين أتوا بعد السلطان موسى. (الحاج،تاج السر عثمان،1993،ص9). وفي عهد سلاطين

الفور سادت الملكية القبلية أو الجماعية على مساحات الأراضي المطرية الصالحة للزراعة في المنطقة التي تقطنها القبيلة وهي ما تسمى بالدار، كدار حمر ودار الكبابيش ودار عقيل ودار الرزيقات ودار المسيرية. الخ، وكانت ملكية الأرض من الناحية النظرية لسلطان دارفور، ولكن معظم القبائل كانت تملك الأرض التي تعيش عليها في الواقع بشكل جماعي أو بشكل فردي.

وسياسة إعطاء أو منح الحواكير والإقطاعات في دارفور للأمراء يجب أن تؤخذ في ضوء أنه في ظروف غياب العملية النقدية أو عدم استخدام النقود أول الأمر لم يكن هناك سبيل لمكافأة الأعوان والموالين للسلطان إلا عن طريق منحهم اقطاعات من الأراضي لكي يستفيدوا من إنتاجها أو دخلها كبديل عن المرتبات التي كان يجب أن تدفعها السلطنة لهم نقداً. وتنقسم إقطاعات السلاطين إلى نوعين (النوع الأول) نوع يعطى لشخص يزرعه ويستفيد من إنتاجه في معيشته مباشرة وهذا النوع كان غالباً ما يخصص لطبقة العلماء والفقراء أي (فقهاء الدين). وكان هذا النوع يمنح في شكل قطع صغيرة وهو ما كان يوصف عادة بأنه ملك أو هبة أو صدقة. وكان الحائز على الأرض يزرعها بواسطة مزارعين إذا لم يمكنه زراعتها بنفسه، وقد يستعين بجيرانه أو يجبرهم على العمل في مزرعته باستخدام قوته أو نفوذه أو مكانته الدينية إذا ما كان من الفقهاء.(النوع الثاني) هو الحاكورة "وهي قطعة أرض كبيرة قد تمتد لعدة أميال، وكانت تمنح كحكر لقبيلة أو لزعيم قبيلة أو سكان قرية واحدة أو لعدة قرى وقد تعطى بشكل جماعي أو فردي للانتفاع بها. وكان مزارعوا الأرض يتحملون ثلاثة أنواع من الالتزامات المادية أولها الزكاة الشرعية وتدفع للحكام أو لرجال الدين، وثانيها مال يدفع لزعماء القبائل أو عند القرى والمدن وثالثها التزام مادي من العوائد التي يقدمها المزارعون حسب الأعراف السائدة.

ولم يتغير شكل الإقطاع في سلطنة الفور بمجيء الحكم التركي إلى السودان عام 1820م، ولا بدخول هذا الحكم إلى دارفور عام 1874م، ولا حتى بمجيء حكم

الدولة المهدية ابتداء من عام 1885م إلا بالقدر الذي يسمح بتنظيم جمع الـضرائب والعـشور. وبعـد ضم وإدارة الإقليم عن طريق الحكومة الثنائية اعترفـت هـذه الحكومـة بـالواقع المـوروث، وبحقـوق المواطنين في حيازة أو ملكية الأرض وزراعتها أو الرعي فيهـا. ولمـا صـدر قـانون تـسوية الأراضي لـسنة 1925م، وبعض القوانين التي أعقبته أصبحت الأراضي البور والصحراوية والغابات ملكاً للحكومة حتى يقدم دليل غير ذلك، كأن يؤكد أصحاب الأراضي أحقيتهم في ملكيتها أو حيازتها، وهنا يتم إثبات هـذه الملكية وتسجيلها باسمهم.(البحيرى،2003،ص73). وهناك أراض لم يستطع احد إثبات ملكيته لها ومع ذلك استمر بعض الأفراد والجماعات والقبائل في استغلالها على المشاع في الرعي والزراعة والإقامة. ولما تمت عمليات المسح والتسجيل للأراضي الزراعية في مناطق متعددة من الـسودان عـام 1971م لم تـتم هذه العمليات في إقليم دارفور، وكان يوجد في هذا الإقليم حوالي 26حـاكورة (اقطاعـاً) مقـسمة عـلى القبائل التي تحوز هـذه الحـواكير أو الاقطاعـات مـن الأراضي الزراعيـة أو الرعويـة وغيرهـا. واحـترام الملكية أمر موروث ومقدر من قبل جميع سكان إقليم دارفور، فلم يكن جائزا التعـدي عـلى الأرض أو بيعها أو هبتها أو التنازل عنها. وكان ينبغي على الجهات الادرايـة مراعـاة ملكيـة الأرض وعـدم تغيـير حيازتها خاصة أن عمليات الرعـي والـصيد والاحتطـاب كانـت مـشاعاً للجميـع. ومـن ناحيـة الإقامـة والسكن لا توجد مـشكلة بالنـسبة لأبنـاء دارفـور، أمـا إذا كـان الـشخص أجنبيـاً أو وافـداً مـن خـارج السودان فلا يحق له الإقامة إلا بعد اخذ موافقة شيخ القرية أو الحـاكم المحـلي المـسمى الـشرتاي أو العمدة (الحاج،تاج السر عثمان،1993،ص12).

وتبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة والتـى زرعـت فعـلا في العـام 2005 بولايـات دارفـور هـى 7911348 فـدانا منهـا 4123491 فـداناً بولايـة جنـوب دارفـور و2634489 فـدانا بولايـة شـمال دارفـور و1153368 فدانا بولاية غرب دارفور (المركز القومي للإنتاج الاعلامي، الخرطوم، 2005، ص73).

وتتركز الزراعة في إقليم دارفور بشكل عام في ثلاثة مناطق هي:

1-جبل مرة: ومعظم القبائل التي تمارس الزراعة فيه تنتمي لأصول افريقية مثل قبائل الفور والمساليت وبعض الزغاوة والتاما، والمراريت، والميما، والبرتي، والتنجر، وهذه القبائل لها حواكير أو اقطاعات، وتتميز منطقة جبل مرة بوفرة المياه والثراء الواضح، وكثرة السكان وتزرع فيها محاصيل مختلفة مثل الشعير والدخن. والذرة والقمح والسمسم والقرع العسلي والقطن والبصل والفول السوداني كما توجد فيها أشجار النخيل والعنب والرمان.

2- منطقة جنوب دارفور: لعل من أكثر القبائل التي تقبل على الزراعة في هذه المنطقة هي الرزيقات والتعايشة وبني هلبة والهبانية، وتزرع فيها محاصيل السمسم والخيار والقرع العسلي والبطيخ والقطن إضافة إلى الخضروات والفواكه والكركديه. والصمغ العربي التي تشتهر بزراعته قبائل شرق نيالا كالبرقد والداجو والبرنو.

3- المنطقة الشرقية: وهي عبارة عن أراض رملية تقوم فيها زراعة الدخن والذرة كما تزرع فيها مساحات صغيرة بالسمسم والخيار والقرع والبطيخ والقطن.

وتوجد في أقاليم دارفور أيضاً محاصيل أخرى مثل اللوبيا والثوم والفلفل والقثار والباذنجان والملوخية والبامية والحلبة والكمون والكسبرة. ويسهم إقليم دارفور بحوالي 45% من صادرات السودان – بدون الصادرات البترولية- منها 22% من صادرات السمسم، و15% من صادرات الماشية واللحوم، و5% من صادرات الصمغ العربي، 9% من صادرات الكركديه وحب البطيخ.

والجدير بالذكر أن التغيرات المناخية ومشاكل الجفاف والزحف الصحراوي منذ بدايات الثمانينات أجبرت جماعات من سكان دارفور على الانتقال من مهنة الرعي إلى الرعي والزراعة معاً كحرفتين متساندين. وتوافقت نظم الأسر والقبائل على تقسيم الواجبات بحيث يخصص صغار السن للرعي والترحال مع الإبل والأغنام والأبقار، بينما يبقى كبار السن في القرى والدمر والمزارع ليعملوا في

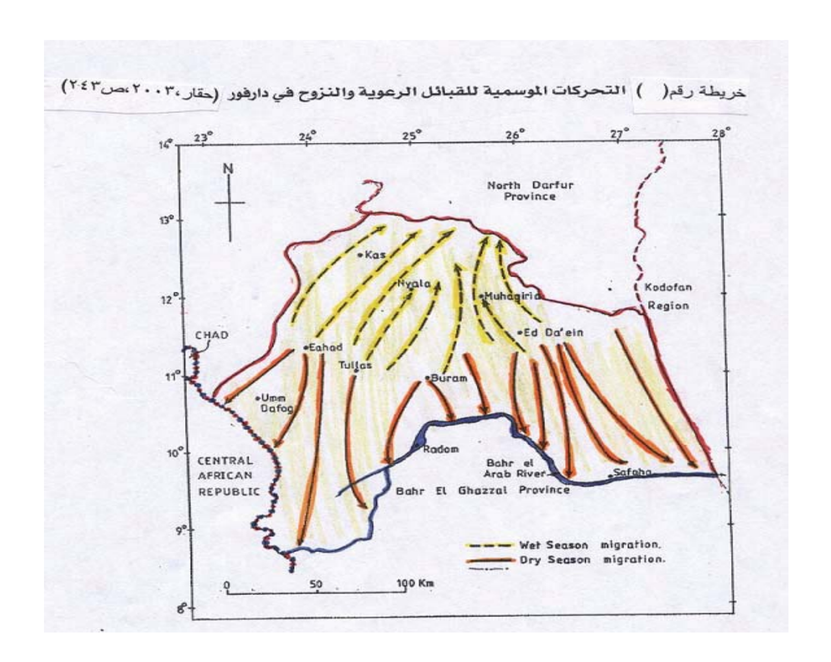
زراعـــة الـــدخن والـــذرة لتـــوفير مئونـــة العـــام مـــن الخبـــز والطعـــام. (البحـــيرى، 2006، ص76).

- قطاع الرعي:

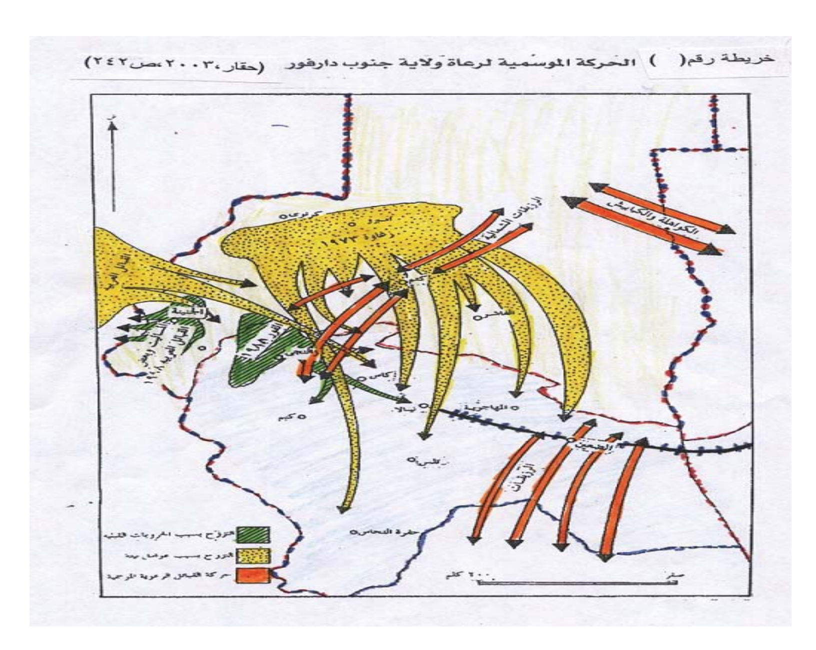
يعتبر الرعي المتنقل نشاطاً حديثاً نسبياً في دارفور مـن الناحيـة التاريخيـة، إذ ازدهـر مـع موجـات الهجرات المختلفة التي وفدت إلى الإقليم من الـشمال والغـرب. فقـد جـاء الزغـاوة مـن منطقـة الـصحراء الليبية، وهم الآن من أكبر القبائل الرعوية في الإقليم ويسكنون في المنطقة الهامشية الفاصلة بـين الـصحراء الكبرى في الشمال والسافنا الفقيرة في الوسط. ويقوم الزغاوة بتربيـة أنـواع مختلفـة مـن الحيوانـات (إبـل، وأبقار، وضان، وماعز). وبالرغم من أنهم شبه مستقرين ولهم ثقافة زراعيـة لا بـأس بهـا إلا أن اعـتمادهم الأكبر أصبح على الرعي. وذلك لشح الأمطار وندرتها. الأمر الذي يجعل الزراعة مغامرة إقتصادية كبرى مـن الـصعب التنبـؤ بنتائجهـا. ويـشبه الميـدوب (الـذين يـسكنون في المنطقـة الـشمالية الـشرقية) الزغـاوة في أنشطتهم الإقتصادية التقليدية. (الحاج، تاج السر عثمان، 1993، ص13).

ويعيش في شمال دارفـور مجموعـة مـن القبائـل ذات الأصـول العربيـة التـي تحـترف الرعـي ويعرف أكبر هذه المجموعات باسم "الرزيقات الشمالية" وهم رعاة إبل متنقلـون ويجوبـون المنطقـة الواقعة بين شمال دارفور وغربهـا سـعياً وراء المـاء والكـلأ ولا يـزال هـؤلاء يحملـون صـفات المجتمـع البدوي التقليدي المعروفة في جميع أنحاء الوطن العربي. ويعتبر الزيادية أيضاً من رعاة الإبل في شمال دارفور. وهناك مجموعة أخرى من القبائل الرعوية من ذوي الأصول العربية التـي وفـدت إلى دارفـور من جهة الغرب (أو من جهة الـشمال عـلى حـد قـول الـبعض) وهـي الرزيقـات والمعاليـا والتعايـشة والهبانية وبني هلبة، وكلها من رعاة البقر (لذلك يعرفون بالبقارة) الذين يقطنون الجزء الجنوبي مـن الإقليم حيث يمارسون الترحال الموسمي أيضاً. ويشمل مصطلح البقارة كذلك قسماً من الفلاتـة الـذين يعيشون في منطقة تلس بجنوب دارفور. ومما يجـدر ذكـره أن القبائـل العربيـة الوافـدة قـد نجحـت

كثيراً في التكيف مع البيئة الجديدة وهو ما يبدو بوضوح في التمازج العرقي والثقافي مع العناصر الإفريقيـة في الإقليم.



خريطة رقم( ) التحركات الموسمية للقبائل الرعوية والنزوح في دارفور (حقار،٢٠٠٣،ص٢٤٣)


خريطة رقم( ) الحركة الموسمية لرعاة ولاية جنوب دارفور (حقار،٢٠٠٣،ص٢٤٢)



جـ- القطاع المختلط بين الزراعة والرعي:

إن تقسيم سكان إقليم دارفور إلى مزارعين ورعاة يجب ألا يؤخذ بحرفيته إذ أن معظم السكان يجمعون ما بين الزراعة والرعي إلى الدرجة التي يمكن وصف النشاط الاقتصادي في هذه الحالة بأنه "مختلط"؛ وتبقى الحقيقة الأساسية وهي أن هذا التصنيف مبني على النشاط الغالب في منطقة معينة أو وسط مجموعة معينة. على أن ما يستحق الذكر في هذا المقام هو العلاقة التكاملية ما بين الزراعة والرعي. ففي جنوب دارفور مثلاً يتم تبادل المنتجات الزراعية بين مجموعات الفور والبقارة. إذ أن البقارة في دورتهم الرعوية يتجهون إلى مناطق الفور في فصل الحصاد حيث يمكن لحيواناتهم أن تتغذى من بقايا القصب والحشائش الجافة وسط المزارع. ومن الأمثلة لهذا الشكل من أشكال التكامل ما كان يتم بين البرتي

والزيادية والتنجر والزغاوة في شمال دارفور. إذ كان الزيادية والزغاوة يحصلون على الذرة من البرتي والتنجر. وينطبق نفس الشيء على علاقة التنجر برعاة الإبل من القبائل العربية في شمال دارفور(الماهرية والمحاميد وأولاد راشد والعريقات والعطيفات). (الزين، ادم وآخرون، 2003، ص175).

وثمة نقطة أخرى جديرة بالملاحظة – فيما يتعلق بالزراعة والرعي معاً – وهي أن المزارعين الناجحين يجنحون إلى شراء الحيوانات ليقوموا بتربيتها بأنفسهم أو ليودعوها لدى من تربطهم بهم علاقة جيدة من الرعاة المتنقلين.

د- قطاع الصناعة:

تعتبر الصناعة والقدرة على إنتاج مواد صناعية جيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السياسية والإقتصادية والعسكرية حيث أن سهولة الحصول على المواد الخام وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين أو تصدير الفائض منها يعتبر قوة إقتصادية وإجتماعية في حد ذاتها، لأن الصناعة من أهم الركائز الأساسية لقوة أي دولة في العالم. كما أن وجود الصناعة المتطورة برهاناً أكيداً على قوة الدولة وتطورها في مسيرة حياتها ومن ثم خروجها من عالم الدول النامية إلى عالم الدول المتطورة القوية.

إن الصناعة في الدولة تعطيها مزايا عديدة ومهمة. منها احتواء نسبة معينة من الأيدي العاملة وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وإقامة المصانع واستغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية. لأن تطوراً كهذا يحقق مستوى معيشياً عالياً وقدرة شرائية قد تقود إلى كفاية إنتاجية عالية تغطي احتياجات المواطنين ويسهم الفائض في التجارة الخارجية. حيث يعتبر هذان المظهران من مظاهر قوة الدولة واستقلاليتها وهيبتها الاقتصادية. وفي ضوء ذلك نجد الدول النامية تحاول جاهدة إلى تمتين اقتصادها الصناعي فهي بعملها هذا تحرر سيادتها من التخلف والتبعية لان الاقتصاد الزراعي لوحده لا يمكن الإعتماد عليه كلياً في بناء قوة الدولة. (الهيتى، 2000، ص112).

وعن النشاط الصناعي بدارفور فهنالك قطاع كبير للصناعات اليدوية مثلت إضافة للإنتاج ومشاركة في العملية الإقتصادية ومساهمة في زيادة دخل الإفراد والجماعات. ولكن الصناعة بدارفور تعتبر شعبية تقليدية بسيطة، عدا بعض الصناعات الحديثة كمعاصر الزيوت وصناعة الحلويات والشعيرية والصابون... الخ وهذه الصناعات الحديثة شكلت مساهمة معتبرة في التركيب الاقتصادي لمجتمع دارفور. فقد غطت حيزاً واسعاً واستفادت منها اغلب القبائل. (حقار، 2003،ص14).

إن الصناعات اليدوية ذات فوائد اقتصادية هامة فضلاً عن وظيفتها الاجتماعية التي تساعد وتساهم وتستخدم في المناسبات الاجتماعية في الأفراح والأتراح والنكبات التي تحل بالمجتمعات، كالحروب والكوارث الطبيعية. ومن أميز الصناعات بدارفور صناعة تحضير الأدوية النباتية والاستشفاء بالعلاج البلدي الطبيعي وتطبيب الجراح ووقف نزيفها بالعلاج البلدي ومعالجة جرحى الحروب الأهلية بدارفور خاصة جبر الكسور العضوية.

ولو تناولنا الصناعة حسب الولايات فإنه لا توجد صناعة بالشكل المعروف في ولاية شمال دارفور مقارنة بالولايات المتقدمة، غير أن هناك بعض معاصر الزيوت في الفاشر والضعين وبعض ورش الحرفيين وبعض المنتجات التراثية التي تنتشر في أرجاء الولاية، ولكن بالولاية العديد من المناطق السياحية مثل قصر السلطان على دينار كما توجد في مناطق كبكابية آثار قديمة منها مبنى مسجد السلطان تيراب سلطان الفور، فضلاً عن المناطق الأثرية، جريد السبيل وعين فرح ومنطقة سيلي. (دينار،حاتم إبراهيم،2005،ص18). أما ولاية غرب دارفور فتشتهر بالصناعات الصغيرة مثل صناعة الأحذية والآلات الزراعية اليدوية بالإضافة لوجود معاصر للزيوت وصناعة الأثاثات المنزلية. ويغلب على القطاع الصناعي بولاية جنوب دارفور الصناعات التحويلية. وتمثل الصناعات الغذائية 68% من الصناعات وتليها الورش الهندسية 13% وصناعة النسيج.حيث يوجد

مصنع ضخم للنسيج بنيالا حاضرة الولاية. كما تذخر الولاية بإمكانات سياحية هائلة لم تستغل بعد والتي تتمثل في المناطق الطبيعية بمرتفعات جبل مرة حيث التلال الجبلية الخضراء التي ترتفع آلاف الأمتار فوق سطح البحر والشلالات المتدفقة طوال العام كما تقع بالجزء الجنوبي الغربي من الولاية حظيرة الردوم السياحية القومية التي تستوعب غابات السافنا الغنية وتوجد بها العديد من الحيوانات البرية.(دينار،2005حاتم إبراهيم،،ص23).

هـ- قطاع التجارة:

تعتبر التجارة من الفعاليات التي تؤثر بشكل كبير في عملية بناء قوة الدولة السياسية لأنها تحدد أو تبني نوعاً من العلاقات الإيجابية ذات المردود بينه وبين دول العالم وهذا يؤثر في بنائه الاجتماعي والاقتصادي. علماً بأن دولاً كثيرة تحاول إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس إلا أن تعقد الحياة يضطر دول العالم إلى الاعتماد على بعضها البعض في تبادل السلع والمنتجات الزراعية والمصنعة. كما أن العوامل والظواهر الجغرافية لها دور كبير في عملية التبادل التجاري لأن المنتجات الاستهلاكية وغيرها تنتج تبعاً لتواجد مواردها الخام وكثرتها وكذلك الظروف المناخية المواتية والتربة وغيرها.

وفي دارفور تعتبر التجارة هي إحدى الأنشطة الهامة التى يمارسها المواطنون هناك. خاصة في الفصول التى تعقب فصل الخريف، حيث ينتهي الحصاد. وطوال فترة انتظارهم للخريف التالي يمارسون التجارة. وتمثل المنتجات الزراعية والمحاصيل هي أهم البضائع التى يتاجرون فيها. ولكن هناك أيضا البضائع الأخرى التى تأتى من المركز ومن خارج البلاد. ويغلب على تجار إقليم دارفور التجارة التوزيعية (القطاعي) بينما يتولى تجارة الجملة أولئك القادمون من الولايات الأخرى خارج دارفور. ولكن تمكن قطاع كبير من التجار من كافة القبائل من ولوج التجارة الحدودية بين دارفور ودول الجوار. كانت أبرزها التجارة بين ليبيا، حيث امتلأت الأسواق المحلية بالبضائع الليبية وتجاوزتها إلى أسواق الولايات

الأخرى. ولكن بعد صدور قرار الحكومة المركزية بتعديل الحدود الولائية وتحويل نقطة الجمارك الرئيسية من مدينة مليط إلى دنقلا بالولاية الشمالية، تأثرت التجارة بين ليبيا ودارفور. ومن هنا يمكن فهم إصرار الحركات المسلحة بضرورة العودة إلى حدود عام 1956م. وتاريخيا ومنذ دخول الإسلام كانت لدارفور صلات تجارية بولايات السودان الأخرى بل بالعالم الخارجي. حيث عرفها الفراعنة حينما زارها القائد الفرعوني "حركوف" وعرفها الرومان عن طريق الواحات التي تصل مصر بدارفور. كما نشط العرب المسلمون التجارة بين مصر ودارفور منذ دخول الإسلام لمصر. ولدارفور علاقاتها مع الكنغو ويوغندا وساحل إفريقيا الشرقي وجنوب إفريقيا. وكان تجار هذه البلدان يحملون الذهب وخلافه قاصدين شمال إفريقيا مروراً بدارفور.

من أشهر السلع التجارية في أسواق دارفور المنتجات الزراعية والبستانية (الموالح والخضر والفاكهة) والصمغ العربي والأبنوس والنحاس والجلود والماشية. كما إن المواشي المعدة للتصدير تساق لسوق النهود غرب كردفان. حيث كانت تستورد دارفور الماشية من الأبقار والإبل لسوق المواشي الرئيس بالفاشر من دار سلا ودار برقو (شاد) وتتم مقايضتها لتجار دارفور بالبضائع التي ترد إليها من النيل وعن طريق درب الأربعين. ويستورد التجار إلى دارفور من أم درمان الزراق والحرير والجوخ والخرز والعطور المختلفة والبن والسكر والشاي. وسلع سوق دارفور من الناتج المحلي أهمها الذرة – الدخن- التمباك أو التبغ- عسل النحل – الأرز – البصل والبطيخ...الخ. كذلك درجت الدولة بدارفور على فرض ضرائب على السلع المذكورة وحددت بنسبة الخمس على كل المنتجات الزراعية عدا الذرة الشامية وثمار النباتات الطبيعية (النبق – اللالوب – القضيم... الخ) أما التبغ والشطة تدفع ضريبتها نقداً من قيمتها بالنقود فيؤخذ ما يعادل خمس المبلغ من القيمة الكلية للمحصول، كما تحرر الدولة رخص تبين سداد الضريبة المستحقة يبرزها التاجر عند الطلب. (الحاج،تاج السر عثمان،ص22).

أما من حيث العلاقات التجارية الخارجية فقد كانت لدارفور علاقات متميزة بمصر وتركيا والحجاز ودول شمال إفريقيا (ليبيا – تونس) وبدولة وداي بتشاد. وقد صدرت دارفور لهذه الدول سن الفيل وريش النعام وقرن الخرتيت والإبل والرقيق والصمغ العربي والنحاس والعطرون والجلود والأقداح الخشبية والطباق والعسل والسمن والبقوليات واللحوم المجففة وكانت اللحوم المجففة تعرف في الأسواق الليبية (بالقديد الفوراوي) وهو مشهور ولا زال حتى اليوم حيث يقوم بإعداده كبار السن من الليبيين. وهي عبارة عن تجفيف اللحم بالملح والبهار ليظل صالحاً للأكل لفترات طويلة. أما أهم السلع الواردة إلى دارفور فقد كانت تشمل الأنسجة القطنية، الدبلان، الصوف، الحرير، المرجان، السوميت، الخرز، العطور، السروج، السيوف، البنادق، الذخيرة، الكتب. بسبب التعليم والتطور البشري عقب الاستقلال مارس عدد كبير من سكان دارفور التجارة والتي ازدهرت في كل المدن الكبرى بالإقليم. ويستخلص من العرض السابق للنشاط التجاري بدارفور من قبل الاستقلال الوطني بان الحركة التجارية على المستوى الداخلي والخارجي مثلت عاملاً ايجابياً للإفراد بزيادة إرباحهم ومكاسبهم كتجارة. وعلى صعيد الإقليم فقد نما وازدهر اقتصاديا وكذلك مثلت التجارة أهم عناصر بناء الصلات لدارفور بالعالم الإسلامي ومنحت التاجر المسلم حرية الحركة والتجوال والإقامة والتملك، مما أدى إلى تمكين الإسلام والثقافة الإسلامية. (حقار،2003،ص137).

و-قطاع الخدمات (التعليم والصحة والطرق بدارفور):

التعليم:

ينتشر التعليم في ولاية شمال دارفور رغم المصاعب التي تواجهه. حيث تعد ولاية شمال دارفور من أكثر الولايات التي تعاني من شح الموارد المستثمرة. مما انعكس سلباً على التعليم ولكن مع ذلك يوجد بالولاية عدد من الخلاوي ورياض الأطفال "للتعليم ما قبل المدرسي" وفي مرحلة الأساس. بالولاية حوالي (820) مدرسة تتوزع في كافة أرجاء الولاية وتضم (155.125) من التلاميذ كما توجد

(58) مدرسة للرحل و"70" مدرسة ثانوية تضم "19.322" من الطلاب وهناك جامعة واحـدة بالولايـة هـي جامعة الفاشر كما توجد "8" مدارس فنية فوق الثانوية.

وتعتبر ولاية غرب دارفـور مـن الولايـات المتـأخرة في مجـال التعلـيم فترتفـع نـسبة الأميـة خاصـة في المناطق الريفية حيث تصل إلى 67%. وترتفع خاصـة بـين النـساء في الريـف. وبالولايـة 476 مدرسـة للأسـاس يدرس فيها 81.767 تلميـذاً، كـما توجـد "53" مدرسـة للرحـل وهـي تـستوعب 2906 تلميـذاً كـما توجـد 29 مدرسة ثانوية تضم 5885 من الطلاب. وهو معـدل ضـعيف إذا مـا تمـت مقارنتـه بـسكان الولايـة. وبالولايـة جامعة في مدينة زالنجي. يميز ولاية غرب دارفور انتشار دراسة القران الكريم حيث بلغ عدد الخلاوي بالولايـة نحو "733" خلوة ويوجد بها حوالي 1527 مسجداً وينتشر بها عدد كبير مـن الـدعاة وهنالـك حـوالي 141 داراً للمؤمنات. (دينار،2005،ص21). أما في ولايـة جنـوب دارفـور فترتفـع نـسبة الأميـة لتـصل إلى معـدل "52"% وتنتشر إلخلاوي لأكثر من1066 خلوة وبالإضافة إلى 1029 مدرسة للنازحين و 75 مدرسة ثانوية تـضم 19707 طالاب وخمس مدارس صناعية وثلاث تجارية كما توجد بها جامعة نيالا بكليتي البيطرة والتربية.

الصحة:

هنالك ثمانية مستشفيات في المدن الرئيسة بولاية شـمال دارفـور، كـما يوجـد خمـسة عـشر مركـزاً صحياً وعدد من الشفخانات وتنتشر المستشفيات البيطرية. (دينار،2005،ص18). وتعتبر ولاية غرب دارفور أيضاً فقيرة من ناحية الخدمات الصحية إذا ما قورنت بالولايات الشمالية عموماً. حيـث أن بالولايـة أربعـة مستشفيات فقط وخمسة مراكز صحية في كل من الجنينة وجبل مرة وقارسـيلا. والولايـة فقـيرة أيـضاً مـن ناحية خدمات الكهرباء والمياه والتي توجد فقط في مدينتي الجنينة وزالنجي. ويوجد بولاية جنوب دارفور مستشفى تعليمي واحد و"6" مستشفيات ريفية موزعة في كاس والضعين وعد الفرسان وبرام و"36" مركـزاً صحياً. (دينار،2005، ص24).

الطرق:

وترتبط أجزاء ولاية شمال دارفور بطرق وعرة غير معبدة. عدا طريق الفاشر كبكابية وهو طريق معبد بردمية. وطريق الفاشر- نيالا معبد بالردمية الترابية المتهالكة. هذه الطرق سالكة في كل المواسم أما بقية الطرق الرئيسة فهي وعرة تعترضها الخيران والقيزان الرملية الصعبة. أما ولاية غرب دارفور في مجال الطرق فلا توجد بها طرق مسفلتة سوى الطريق الذي يربط زالنجي بكاس ثم نيالا وهناك مهابط أرضية للطائرات في مدينتي الجنينة وزالنجي. وتعاني ولاية جنوب دارفورمن قلة عدد الطرق المعبدة إذ توجد داخل الولاية حوالي "125" كلم فقط مسفلتاً بين نيالاً، كاس وزالنجى وطريق ترابي آخر عبارة عن "113" كلم يربط نيالا، كاس، زالنجي، أما بقية الطرق فكلها موسمية. يصعب استخدامها أثناء فصل الخريف. ويوجد بنيالا حاضرة الولاية مطار حديث وفق مواصفات عالمية بمدرج طوله 3 آلاف متر ومزود بكل وسائل الملاحة الجوية يساهم في نقل صادرات الولاية ودارفور عامة من الماشية خاصة بعد إنشاء مسلخ الولاية لخارج السودان. ومما لا شك فيه أنه بعد عرض الإمكانات الاقتصادية الهائلة لإقليم دارفور ليس غريباً أن يكون مطمعاً للقوى الرأسمالية الغربية التي ساهمت في تضخيم أزمة دارفور وجعلت منها قضية تشغل الرأي العام الدولي، بل وتدفع تلك القوى الأمم المتحدة إلى التهديد بفرض عقوبات على السودان كمدخل للسيطرة على الثروات المتوفرة فيه خاصة في دارفور والجنوب. وقد اتهمت الحكومة السودانية دولاً أجنبية بالسعي للتدخل في دارفور ودعم المتمردين فيه بهدف السيطرة على ثروات هذا الإقليم وغيره من باقي إنحاء السودان.

المبحث الثالث

التركيب الإثنوغرافى لدارفور



للتركيب الأثنوغرافي أهمية كبير في الوزن السياسي للدولة، وقصد به دراسة حالة الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية. إذ أن بعض الدول يتكون سكانها من قومية واحدة وبعضها الآخر من قوميتين أو أكثر. ويتناول دراسة هذا الموضوع كل ما يتعلق بهذا التكوين وله أثر في قوة الدولة ومنها القومية والجنس والدين. أما الجنس فاصطلاح علمي، يمكن إطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الأخرى. (صافي، 1999، ص198).

المطلب الأول

الأجناس والقبائل

عند استعراضنا للتركيبة الاثنية في دارفور نجد أن النقطة الأكثر تأثيرا في الصراع الدائر الآن في دارفور هي أن السكان ينقسمون بشكل أساسي إلى قسمين كبيرين:

القسم الأول ويضم القبائل العربية والقسم الثاني ويضم القبائل غير العربية والإفريقية:

وأهمية الإشارة إلى هذا التقسيم تنبع من انعكاسها بشكل مباشر على طبيعة الصراع وآلياته، وأيضا آفاق تطوره، فالحركات المقاتلة تنتمي قياداتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبيلتي الفور والزغاوة الإفريقية، بينما تنتمي ميلشيات "الجنجويد" التي ارتبط اسمها بأعمال النهب المسلح إلى القبائل العربية إذ يوجد في دارفور ما بين 80-154 قبيلة والسبب في الإختلاف حول عدد القبائل يعود للاختلاف في عملية التصنيف إذ أن بعض القبائل هي أفخاذ وبطون لأخرى. (www.arkamani.org).

القسم الأول: القبائل العربية في الإقليم

تؤكد الدراسات التاريخية والواقع الحياتي أن قبائل البقارة هي من أقوى القبائل العربية في السودان وأغناها، وأكثرها نزوعاً إلى الحرب، وهي تنتشر في إقليمي دارفور وكردفان ويهمنا هنا القسم الموجود منها في دارفور. ولقد يسرت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عليه الصدام الشديد مع العناصر الإفريقية الفوراوية. والواقع أن حياة قبائل البقارة سواء المنتشرة منها في كردفان أو دارفور تجعل الصدام مع غيرها أمراً لا مفر منه، لأن البقارة – تاريخياً – في فصل الجفاف كانوا ينزحون بماشيتهم نحو الجنوب حيث يختلطون بالقبائل الإفريقية هناك ويقضون فصلاً طويلاً من المصايف. وفيه

يصيدون الفيلة وغيرها. وكانوا في السابق يسترقون الزنوج ويخطفون ماشيتهم. والبقارة عادة يتحركون نحو الشمال في فصل الخريف حين يبدأ نزول المطر هرباً بقطعانهم من المستنقعات التي ينتشر فيها الناموس وذبابة التسي تسي التي تقتل الماشية. ويتجهون نحو الأراضي المتوسطة المطر في الشمال. ولما كانت الأراضي الزراعية ملكاً للقبائل الإفريقية المزارعة والمستقرة في سلطنة دارفور كان على البقارة أن يؤدوا ضريبة عن إقامتهم أو مرورهم للرعي في هذه الجهات زمن الأمطار. ولما كانت قبائل البقارة غير مستعدة لدفع هذه الضرائب رغم تعدي قطعانها على مزارع القبائل المستقرة، لذلك كان التصادم لا مفر منه. (البحيرى،2006، ص33).

والكثرة الغالبة من قبائل البقارة استقرت في أوطانها الحالية منذ وقت طويل في غرب السودان ووادي في تشاد. وقد أتت بعض تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر. والقليل منها جاء من أقصى شمال غرب إفريقيا حيث هاجروا إلى فزان في ليبيا وإلى تونس ثم نزلوا إلى السودان من شمال دارفور واختلطوا بالقبائل العربية هناك.

القسم الثاني:القبائل غير العربية والإفريقية

يمكن تقسيم القبائل غير العربية في دارفور إلى المجموعات الآتية:

أولاً: مجموعات مصدرها إقليم تبستى وما يجاوره من مناطق، خاصة البلاد التي تقع إلى الغرب منه في أواسط الصحراء الكبرى، وتشتمل على مجموعات قبائل الزغاوة في جنوب دارفور وإلى الشمال منها توجد البديات ثم القرعان. وتمتد مناطق انتشار تلك المجموعات حتى المنحدرات الشمالية لجبل مرة.

ثانياً: مجموعة تشتمل على قبائل ذات أصول نوبية وأهمها الميدوب والتنجور. والميدوب هو اسم جبل يقع في الركن الشمالي الشرقي من دارفور على بعد 400 ميل من مدينة الخرطوم و350 ميلاً جنوب غرب بلده الدبه. وعرف سكان هذا الجبل باسمه،ويرجع جماعة الميدوب إلى أًصل نوبي.ويتكلمون لغة تشبه

لغة النوبيين المقيمين على النيل الأمر الـذي يـرجح هجـرتهم مـن بـلاد النوبـة الـشمالية إلى منطقـة جبـل ميدوب. ليس هناك حد فاصل بين القسمين بل هناك تمازج مستمر بـين المجمـوعتين. و لقـد أدى اسـتمرار عملية التمازج بين الشعوب والقبائل إلى انعدام صفاء دم أي شعب أو أمـة أو قبيلـة. والواقـع أن إخـتلاف الشعوب في طريقة التفكير وفي الثقافة والعادات والتقاليد ليس مرده إختلاف الجنس وإنما مرجعه اختلاف الظـروف الاقتـصادية الاجتماعيـة والثقافيـة والبعـد التـاريخي والموقـع الجغـرافي لكـل شـعب (البحيرى،2006،ص31).

ولا توجد في السودان أي سلالات ثابتة ونقية رغم الإدعاءات بتلك الفكرة. والواقع هو أن العروبـة تمتزج بالإفريقية في الأقاليم الشمالية وغيرها من بلاد السودان امتزاجاً تاماً بحيث يـستحيل التمييـز بيـنهما نظرياً فيشعر السكان أنهم عرب وأفارقة في آن واحد. ومن منطلق هذه الآراء والمقدمات تأتي دراسـتنا عـن القبائل في دارفور بهدف تبيان أوجه الالتقاء داخـل هـذه القبائـل، ومظـاهر تحللهـا إلى مـستويات قرابيـة أصغر خلال تتبعنا الفعلي لاختلاطها. ولا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقـي والثقـافي مثـل دارفور فعشرات القبائل والشعوب ذات الأصـول العربيـة والإفريقيـة تعـيش وتتـداخل في بـوادي وأريـاف ومدن هذا الإقليم (مكاوى، 2003، ص36).

المطلب الثاني

المجموعات الاثنية وقبائل دارفور

تعيش في دارفور ثلاث مجموعات رئيسة: قبائل مستقرة، وأخرى بدوية وشـبه بدويـة ذات أصـول غير عربية، وثالثة بدوية ذات أصول عربية. وتمثل دارفور كنزاً لغوياً غنياً إذ توجد بها 14 لغـة أهمهـا لغـة الفور والزغاوة والمساليت والداجو والفلاتة. وعشرات الـلـهجات:

1- المجموعات الاثنية ذات النمط الحياتي المستقر:

الفور: وهي مجموعة اثنية تعيش على طول سلسلة جبل مرة، وهو إقليمهم العرقي ومعقل سلالتهم، ويتمددون غرباً حتى وادي أزوم ووادي باري. لازالت إشكالية أصول الفور مطروحة للنقاش. تتميز لغة الفور تماماً عن اللغة العربية، وهى غنية بالمفردات اللغوية ولها نظام معقد في التراكيب اللغوية والقواعد. (www.arkamani.org-).. يمارس الفور زراعة الذرة السكرية في الأرض المنخفضة في نهاية مايو ويقومون بحصادهما في نوفمبر وديسمبر. تشكل الذرة السكرية والدخن(الذرة الرفيعة) الغذاء الأساسي، مع أنهم يفضلون الذرة لكونها تعطي محصولاً وفيراً مقارنة بالدخن. كذلك يزرع الفور الذرة الشامية في أوائل موسم هطول الأمطار في الأراضي الحجرية الفقيرة غير البعيدة من الأكواخ ويقومون بتسميد التربة بروث الحيوانات. تحصد الذرة الشامية في يوليو وأغسطس، وتستخدم محصولاً أساسياً في حال نفاذ الذرة السكرية. أما المحاصيل المطرية الأخرى فهي الفول السوداني والفلفل والسمسم والبطيخ والقرع والطماطم. فوق كل ذلك تستخدم مياه وادي أزوم المنتظمة لزراعة المحاصيل الشتوية التى تحتاج إلى الري. فهناك مساحات صغيرة تزرع بالبصل في كل قرية. كما أن فور تلال جبل مرة مشهورون بأنهم من أكثر الكادحين الزراعيين في دارفور. وتزرع كل محاصيلهم على المصاطب التى تغطي جوانب التلال إلى ارتفاع ثلاثة ألف قدم. وتعتمد الزراعة هنا على الأمطار. لكنه وعلى مسافة قريبة توجد المياه الدائمة في الكثير من الوديان الجبلية حيث من الممكن أن تنمو المحاصيل بنظام الري في المصاطب الصغيرة والمصممة بدرجة تقنية عالية. هكذا يمكن زراعة محصولين أحدهما في الصيف محصولاً مطرياً، والآخر في الشتاء إذ يبذر في ديسمبر/ يناير ويحصد في أبريل محصولاً مروياً. وتزرع خضروات مثل البامية والبطاطا كمحصولات مروية. تتم زراعة القطن في كل مناطق الفور وذلك للاستهلاك المنزلي، ويزرع مطرياً ويترك لمدة عام أوعامين أو أكثر دون أن يكون هناك

موسم خاص لجمعه. انه يجمع بشكل متقطع طوال العام. وتملك كل قرية محلجها الخشبي ونولها. ويحتفظ الفور بأعداد كبيرة من الماعز والماشية والضان. كما أن الأبقار ذات السنام والسلالة الأفريقية تعد ذات قيمة كبيرة لألبانها وكثروة للعروس. أما الضان والأغنام فهي ذات قيمة نقدية قليلة ويتم بيع جلودها للدباغين كما يتم أكلها في المناسبات الخاصة.

تعيش نساء الفور حياة غير مقيدة ويشكلن جزءاً نشطاً من الجماعة مع الرجال، وتمتلك المرأة قطعة أرضها الخاصة، مع أنه عادة ما تكون أقل من قطعة الرجل. الفور كلهم مسلمون، ولكل قرية مسجدها وإمامها وفقيهها. هناك نوع من الإسلام الشعبي المتميز بالإبقاء على بعض المعتقدات القديمة الموروثة من أزمان ما قبل الإسلام، بخاصة المتعلقة باحتفالات إسقاط المطر. (الحاج،تاج السر عثمان،1993،ص56).

المساليت: يقع الإقليم العرقي للمساليت في الحد الأقصى الغربي لدارفور. وتقوم غالبية قرى المساليت على الأرض المرتفعة على بعد كيلو متر ونصف الكيلو من الأودية، ويقوم السكان بتربية الماشية والضان ولا يقتنون الإبل. المحصول الثابت هو الدخن، بينما تتم زراعة البصل على ضفاف الأودية الكبيرة. يوجد الحديد في كل أنحاء إقليم المساليت العرقي (دار مساليت) ويُصنع محلياً. يدعون بشكل روتيني لأنفسهم نسباً عربياً حجازياً، ويقولون بأن لغتهم المميزة تم اكتسابها من السكان الأصليين حيث استقر نهائياً العرب المترحلون. لكن من الناحية الأنثروبولوجية فإن السحنة الزنجوية هي الغالبة عند المساليت مع أثر طفيف من الدم العربي الذي تم اكتسابه عن طريق التزاوج مع العرب الذين عاشوا بينهم بأعداد قليلة خاصة في الشمال.(حقار،2003،ص129).

الداجو والتنجر: أما التنجور فقد جاءوا من تونس واخترقوا بلاد تشاد ووداى حتى وصلوا إلى دارفور. وبعد قدومهم اختلطوا بالسكان الأصليين من الداجو – والداجو في رأى بعض الباحثين – أساساً عبارة عن جماعات قدمت من منطقة

الواحات المصرية. هاتان المجموعتان الاثنتان توجدان الآن في دارفور. كان الداجو تقليدياً هم أول سلالة حاكمة في دارفور، ويعيشون الآن على التلال الواقعة شمال شرق وجنوب شرق نيالا (كلمة نيالا في لغة الداجو تعني ثرثرة). يشتغل الداجو بالزراعة وتربية الماشية، وتعيش مجموعة منهم في دار سيلا إلى الجنوب الغربي من دار مساليت. كانت دار سيلا طوال عهد السلطان على دينار محل نزاع على الحدود بين دارفور ووداي. أما التنجر فهناك فرضية تقليدية تقول بأنهم حلوا محل الداجو بوصفهم سلالة متفوقة في دارفور. يعيش التنجر في مجموعة صغيرة حول كتم شمالي دارفور ويتحدثون اللغة العربية فقط. (المركز السوداني للخدمات الصحفية ،كتاب دارفور،ص7).

أما البرتي: فهم من أهم قبائل المنطقة الشرقية لدارفور، ويتمركزون حول منطقة مليط. وهم من أصول مختلطة، وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي في شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم. وهناك مجموعة البرقو والبرنو والمراريت تزامنوا في الهجرة ويتشابهون في بعض السمات والخواص خاصة المرفولوجية والثقافية.

وهناك مجموعة القبائل الغربية – غير العربية – وترجع أصولها إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا، ومن أقاليم تشاد وتشتمل على عناصر الهوسا والميمة والتكارنة وغيرها، من العناصر التي هاجرت إلى دارفور قادمة من أقصى جنوب الصحراء الكبرى من السودان الغربي الممتد حتى المحيط الأطلنطي حيث بلاد نيجيريا وغانا ومالي وتشاد، وهم من العناصر الفولانية المنتشرة في أقاليم السافانا في نيجيريا الشمالية، وهم من القبائل الحامية المختلطة بالدماء العربية، وقد ساعدت قبائل الفولاني على نشر الإسلام في غربي إفريقيا، وكثير منهم كانوا يتوجهون إلى بلاد الحجاز لزيارة الأماكن المقدسة، ولكنهم كانوا يتمهلون أحياناً لعام أو بعض عام فيشتغلون في أراضي السودان بما فيه دارفور قبل الذهاب للحج أو بعد عودتهم من زيارة الأماكن المقدسة. (البحيرى،2006،ص44).

2-المجموعات الاثنية ذات النمط الحياتي البدوي وشبه البدوي:

الزغاوة: أكبر المجموعات الاثنية التى تعيش في شمال غرب دارفور، وتنتشر من الحدود الغربية إلى الشرق حتى حوالي خط طول 25ْ. يتميزون اثنياً عن العرب وتشير الدراسات الأنثروبولوجية إلى أنهم ذو علاقة بالتبو وقد تكون لهم صلة بالمجموعة البربرية الليبية. لغة الزغاوة متفرعة من لغة التبو. الزغاوة بدو يربون الإبل والضان والماعز مع القليل من الأبقار رغم أن إقليمهم الحجري لا يناسب الإبل مثل ما هو حال أرض القوز إلى الشمال منهم. حتى قدوم الاستعمار الثنائي الإنجليزي المصري اشتهر الزغاوة بوصفهم سعاة من أجل الجمال. حتى اليوم فإنهم يعدون من أشرس المجموعات الاثنية الدارفورية.

البديات: تعيش هذه المجموعة الاثنية في أقصى شمال دارفور في صحراء إقليم " عنيدي" الذى كان يعرف حتى وقت قريب بأفريقيا الاستوائية الفرنسية على الحدود الشمالية الغربية للسودان، لكنهم ينتشرون حتى الركن الشمالي الغربي للسودان. وقد اعتادوا الإغارة مباشرة عبر الصحارى الشمالية للسودان حتى المناطق النهرية لدنقلا.

الميدوب: تعد جبال الميدوب الواقعة شمال شرقي دارفور معزولة تماماً، إذ يوجد إلى الشمال صحراء تاما وعلى المرء أن يسافر غرباً وشرقاً أربعة أو خمسة أيام فوق سهل ممتد لا يوجد به سوى أعشاب قليلة وشجيرات منخفضة قبل أن يجد المياه بشكل دائم في إقليم الكبابيش أو الزغاوة على التوالي. وإلى الجنوب فإن أقرب آبار البرتي تقع على مسافة مسيرة يوم ونصف، وأقرب مكان من كل الجهات يتم الوصول إليه عبر سهل لا أشجار فيه. هكذا عبر قرون كان الاتصال الوحيد بين الميدوب والعالم الخارجي يتم من خلال الزيارات المتقطعة للكبابيش الرعاة أو الزغاوة الذين يأتون لشراء الملح الذي يستخرج من المنخفض الواقع في الركن الجنوبي الغربي والبالغة مساحته ميلاً وعمقه 300 قدم، والذي يحتوي على الملح الحجري (العطرون) على عمق غير كبير من السطح. وكذلك من قوافل الملح

الآتية من دارفور والتي تتوقف للحصول على الماء في رحلة العودة من واحة العطرون الواقعة شمالاً. أما بالنسبة للميدوب أنفسهم فهناك مصادر لا تنضب من مياه الآبار والينابيع في الوديان العميقة التى تتدفق نحو السهل، ولهذا السبب يتم بناء القرى على المنحدرات الدنيا للتلال أو على السهل الواقع حول تلك التلال. يحتفظ الميدوب بشكل أساسي بقطعان الضان والأغنام مع بعض الأبقار والإبل، وهم مجموعات شبه بدوية لأنهم يقيمون المخيم في التلال طبقاً لأحوال المرعى، ويذهب معظمهم في موسم الأمطار مع قطعانهم إلى المناطق غير المسكونة في الشرق حتى وادي الملك الذي يزوره الكبابيش أيضاً. (المركز السودانى للخدمات الصحفية، كتاب دارفور،ص8).

3-المجموعات الاثنية ذات النمط الحياتي المعتمد على رعي الإبل:

الزيادية: ويعدون إلى حد بعيد أكبر المجموعات وأضخمها التى تقتني الإبل في دارفور، وينتمون إلى مجموعة قبائل فزارة التى ترعى الإبل، وأشقاء قبيلة دار حامد في كردفان. كانوا يشكلون قوة كبيرة على عهد الاستعمار التركي المصري، لكنهم اضعفوا في أيام الثورة المهدية، مع ذلك كانوا يحتلون في عهد السلطان على دينار مساحة واسعة في شمال شرق دارفور بين الميدوب والبرتي. يقوم الزيادية في شهور الصيف بسقي إبلهم من الآبار ويرعون داخل نصف قطر تبلغ مساحته خمسين ميلاً من مصدر الماء، كما تقام الخيام داخل نصف قطر مساحته خمسين ميلاً من مصدر الماء أيضاً. حالما تظهر السحب الممطرة يتحرك الزيادية جنوباً على أمل الحصول على مرعى في العشب الأخضر الذي نما على الأمطار المبكرة. ولا يتحرك الزيادية إلى أبعد من حوالي خط العرض 13° خوفاً من ذبابة التسي تسي.

4- المجموعات المستقرة ذات الأصول العربية:

بني فضل: كان بنو فضل في أيام الحكومة التركية- المصرية قبيلة قوية جداً في دارفور، وعاشت في مثلث شرقي دارفور، رأسه في الطويشة وقاعدته الفاشر - جبل الحلة. ومع أنهم فقدوا الكثير من مكانتهم خلال المهدية- فإنهم وجدوا بالتالي أن حكم على دينار لا يحتمل. وفي عام 1904 هاجر حوالي ثلثهم إلى كردفان واستقروا في الشرق من النهود أما الباقون فقد سكنوا في منطقة صغيرة وسط دارفور عند الحدود الغربية لكردفان.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E19A3A7F

المسيرية: للمسيرية قرابة لصيقة بقبيلة الحمر التى تقطن جنوبي كردفان. ومع ذلك فإنهم في دارفور- رغم أنهم قبيلة مستقرة- فإنهم خلافاً لأبناء عمومتهم في كردفان يحتلون منطقة صغيرة بين البرقد والداجو شمال شرق نيالا.

المعاليا: تعد المعاليا ذات قرابة مع قبيلة دار حامد في كردفان. وقد قسمت باستمرار بين دارفور وكردفان. عاشت أغلبية القبيلة قبل المهدية في دارفور، ولكن في عهد المهدية بدأ التحرك المنتظم للقبيلة إلى داخل كردفان- وكانت في عهد على دينار أولى ضحايا هجماته- وزادت سرعة الهجرة إلى كردفان ولكنها مع نهاية عهد على دينار بدأت في العودة مجدداً إلى وطنها القديم في دارفور الذي يحده الرزيقات في الشمال الغربي.

البدو رعاة البقر: تعرف القبائل البدوية التى تقتني الأبقار في السودان بشكل جماعي بـ البقارة. وقد استعملت الكلمة للقبائل البدوية وشبه البدوية التى تعيش ما بين خطي العرض 13 و 10 وتمتد من الأبيض حتى بحيرة تشاد. ويوجد في دارفور أربع قبائل رئيسة:

الرزيقات: وهم أشهر قبائل البقارة وأغناها وأقواها. يحتلون منطقة تبلغ مساحتها 12 ألف ميل مربع شمال شرق دارفور، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الماهرية في الشرق والشمال؛ والنوابية في الغرب؛ والمحاميد في الشمال. يتكون إقليمهم في معظمه من الشجيرات الكثيفة عدا ما يتم تنظيفه لزراعة الدخن.

الهبانية: تعيش هذه القبيلة في دارفور وكردفان إلى الغرب من الرزيقات في منطقة تبلغ ثلث منطقة الرزيقات وهم أقل بداوة من البقارة، ويزرعون دخناً أقل من الرزيقات ويعتمدون بشكل كبير على الأرز البري، وتنقسم القبيلة إلى فرعين رئيسين: النارة والسوت.

التعايشة: ما زال التعايشة يعيشون غرباً إلى مسافة أبعد من الهبانية الذين لهم معهم علاقة نسب قوية، ويحتلون الركن الجنوبي الغربي لدارفور- والقسمان الرئيسان هما قلادة واريك- وكانت قبيلة التعايشة في أيام الخليفة عبد الله من أقوى القبائل في السودان وأخطرها. وتم إقناع الآلاف منهم أو إجبارهم للارتحال إلى امدرمان حيث وفروا الدعامة الأساسية لنظامه. وبعد دخول القوات الاستعمارية البريطانية- المصرية وهزيمة الثوار المهدويين، وبرغم عودة العديد منهم إلى موطنهم فإنهم لم يستردوا أبداً ما كان لهم من سلطة سابقة إذ بقيت دارهم ذات كثافة سكانية قليلة.

بني هلبة: يعيش بنو هلبة شمال التعايشة. وكانوا في أزمان الحكومة الاستعمارية التركية- المصرية من أكبر القبائل وأغناها، إلا أن القسم الأعظم منهم دمر في المهدية، كما تعرضوا فيما بعد وبشكل مستمر لاضطهاد على دينار مما جعل أعداداً كبيرة منهم تهاجر إلى ديار الرزيقات وسيلا وحمر، وبالرغم من أنهم بقارة، فإنهم يمتلكون بدرجة أقل الإبل والضأن.

ويمكن فهم هجرات البقارة عن طريق طبيعة ديارهم، إذ أن ديارهم مكونة من سلاسل تلال رملية متناثرة هنا وهناك بأحواض ذات أرضية مغطاة بطمي صلب. والرعي في ديارهم أفضل من الأرض الطينية أو القوز اللتين تقعان إلى الشمال، إذ أن تلك الأعشاب توفر الملح الذي تحتاجه حيواناتهم، كما أنها جيدة كعلف جاف. وهكذا فإن الهجرة تتألف من التحرك بعيداً عن الدار عندما يضطرهم شح الماء والمرعى والعودة إليهما حالما يتوفر ذلك. وتنتشر القبائل على طول بحر العرب أو في إقليم أرض الحديد الواقعة خلفه. ويعودون إلى الديار في بداية

الأمطار. ومع نمو العشب وتوفر المياه في البرك تتحسن صحة الحيوانات. ويتم الاحتفاظ بالماشية هنـاك إلى أن يجبرهم تكاثر الذباب والحشرات الناتجة من المياه الراكدة على التحرك شمالاً للرعـي في القـوز. وخـلال الفترة التى يمضونها في الديار يقومون بزراعة الحبـوب عـلى قمـم الـتلال في رعايـة النـساء العجـائز عنـدما يذهب الرجال مع حيواناتهم شمالاً. وعند انتهاء موسم الأمطار تعاد القطعان إلى الديار، وتشرب من المياه الموجودة في البرك وترعى العشب الجيد المتوفر، وعندما تجف البرك ينتهـي الرعـي حـول الـديار وتبـدأ رحلة عجلى نحو المرعي الشتوي. وتوجد هذه المراعي بالنسبة لمعظم القبائـل في الحـزام الواقـع شـمال بحر العرب، ولكن هناك اختلافات، فالرزيقات يذهبون إلى ما وراء النهر إلى بحـر الغـزال حتـى يـصلوا إلى منطقة ذبابة التسي تسي. ويقـضى بنـو هلبـة الـشتاء عـلى طـوال الوديـان الغربيـة لـدارفور خاصـة وادي أزوم، بينما يعبر العديد من التعايشة الحدود إلى داخل إقليم دار سيلا. والفـترة التـى تمـضيها في الشمال صعبة بالنسبة للبقارة لأن الأعشاب الموجودة لا توفر علفاً جيداً للماشية، ويصبح الحصول على المرعى والمياه صعباً بشكل مضطرد، كما تصبح سـقاية الماشـية مـرة كـل يـومين. ويأخـذ فريـق البقـارة الـشكل البيـضاوي ويـتم الاحتفـاظ بالماشـية في الوسـط وتحـاط بالزريبـة لحمايتهـا مـن الحيوانـات المتوحشة.كل الأكـواخ ذات سـقف مـستدير وأرضـيتها بيـضاوية الـشكل وتبنـى عـادة في الـصيف مـن القش أما في موسم الشتاء فتبنـى مـن سـعف النخيـل عـلى هيئـة حـصر مرفوعـة عـلى شُـعب ويملـك الرجل وزوجته في العادة حوالي العـشرين بقـرة. ويعـد مـن الأغنيـاء مـن يملـك أكـثر مـن مائـة بقـرة.

وإلى لجنوب من مناطق انتشار عرب البقارة نجد قبائل افريقية أخرى هي قبائل الفرتيـت وهـي مـن القبائل الزنجية الوثنية التي تسكن في أقصى جنوب دارفور وشمال غـرب بحـر الغـزال وفي إقلـيم وداى في تشاد. ويرى المؤرخون أن الفرتيـت كـانوا مـن سـكان جبـل مـرة الأصـليين ثـم أزاحهـم الـداجوا ثـم التنجور والعرب عن موطنهم الأصلي نحو الجنوب. والفرتيت قبائل شـتى منهـا فـروع: رونجـه وبنـدلا

وموطنها الأصلي هو بحر الغزال، وقد هاجروا منه إلى دارفور منذ زمن بعيد حيث كان يمنحهم سلطان دارفور أرضاً ينزلون بها.

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03b.shtml

المطلب الثالث

الاختلاط القبلي والثقافي في دارفور

الواقع أن القبائل التي يقال عنها قبائل دارفور غير العربية تأثرت من ناحية النسب بالدماء العربية واختلطت بها وتأثرت بلغتها، واختلطت الألفاظ والتراكيب والمصطلحات العربية بغيرها، وأصبحت اللغة والثقافة العربية هي السائدة باعتبارها لغة القرآن الكريم خاصة في مجتمع يدين كله بالدين الإسلامي سواء كانت قبائله من عناصر افريقية أو عناصرعربية وقوقازية. وتختلط في إقليم دارفور كل القبائل اختلاطاً كبيراً حتى أنه لا يوجد خطوط كاملة التحديد في التمايز بين القبائل بعضها البعض. وما التوزيع السابق للقبائل سوى توزيع نظري فقط لزوم الدراسة والبحث. وفي أزمة دارفور الحالية نجد أنه من الصعوبة أن نفرق بين قبيلة عربية وأخرى غير عربية مشتركة في الصراع.

(www.aljazeera.net/NR/exeres/)

الاستقطاب السياسي لقبائل الإقليم:

إن كلاً من الحزبين الكبيرين، حزب الأمة والحزب الاتحاد الديمقراطي ظلاً يغريان ويساومان زعماء القبائل الإفريقية الكبرى كالفور والزغاوة والبرتي والمساليت، والقبائل العربية كالرزيقات والمعاليا والتعايشة والهبانبة ..الخ، للوقوف معهما في الانتخابات لقاء وعود بعض أبنائها بمناصب سياسة إذا ما فاز أي حزب منهما في الانتخابات وكلف بتشكيل الحكومة.

وكانت قبائل وبيوت أو أسر معينة هي التي تفوز في انتخابات المجالس التشريعية والبرلمانية في السودان، وغالباً ما كانت هذه الأسر هي أسرة زعيم

القبيلة أو شيخها. وقد راهن حزب الأمة في جميع الانتخابات البرلمانيـة عـلى كـسب زعـماء وشـيوخ قبائـل وبيوت معينة في إقليم دارفور الذي يسكنه مسلمون بـسطاء دخـل معظمهـم الإسـلام عـن طريـق الطـرق الصوفية، ولديهم تراث انبهاري بالمهدي وأسرته وحزب الأمة الذي سيطر على معظم الـدوائر الانتخابيـة في مناطق دارفور من سنة 1948 وحتى سنة 1986.(المركز السوداني للخدمات الصحفية،ص103).

وفي ظل هذا الاسـتقطاب الـسياسي للقبائـل والإدارات الأهليـة وتحويلهـا مـن كيانـات ومؤسـسات اجتماعية متعايـشة إلى كيانـات سياسـية متنافـسة عـلى الـسلطة محليـاً ومركزيـاً تحولـت الـصراعات مـن صراعات مهنية وإنتاجية إلى صراعات عرقية وسياسية، وأصبحت القبيلة عنصراً أساسياً في مكونات الـشراكة في الحكم، ودخلت الموازنات القبلية في توزيع المناصب الدستورية التنفيذية، وأصبح الطـامحون في العمـل السياسي بكل مناطق التخلف –ودارفور على وجه الخصوص – أكثر تشبثاً بقبائلهم وأعراقهم حتى يتمكنـوا من الوصول إلى المناصب من خلال انتماءاتهم القبلية وبذلك تقلص دور منظمات المجتمع المدني المتجـاوزة للقبليات، وعادت دارفور مرة ثانية إلى الوراء تحكمها مواريث القبيلة والعصبية التي تجاوزتها المجتمعـات المتمدينة.

الدين الإسلامي والتركيب الحضاري لإقليم دارفور:

لقد ظل الدين هو العامل الحاسم في سلوك أهالي وقبائل دارفور،الملاحظ أنه لما كان سكان هذا الإقلـيم مناصرين لقيام الدولة المهدية منذ محمد أحمد المهدي فقد ظلـوا يـدينون بـالولاء للمهـديين – رغـم مطالبـات سلاطينهم بحكم الإقليم- حتى بعد زوال حكم المهدية، ففي عهد الحكم الثنائي كانـت أعـداد كبـيرة مـن قبائـل تشاد ونيجيريا وكذلك بعض قبائل دارفور تسعى لزيارتهم في مزارعهم بـالجزيرة ابـا وتـشترك في جنـي محـصول القطن الخاص بهم، وتحصل على بعض الأموال التي قد تعينها في العودة إلى دارفور، وفي أواخـر الحكـم الثنـائي، وإبان ظهور الأحزاب السياسية كان إقليم دارفور مجـالاً للنـشاط الـسياسي لحـزب الأمـة بزعامـة عبـد الـرحمن

المهدي، وكان معظم المرشحين للمجالس النيابية ينضوون تحت لواء حزب الأمة حتى بعد استقلال السودان عام 1956، وذهبت كثير من الوعود - بخدمة أهالي دارفور وتقديم المشروعات والمدارس لهم وتحسين أحوالهم – سدى دون أن تتحقق، فظل هذا الإقليم مهملاً، وكأنه ليس جزءاً من عملية تطوير بلاد السودان. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite.

المبحث الرابع

قضية وتطور الصراع بدارفور

ضرب الجفاف والتصحر أجزاء واسعة من الإقليم عـام 1984م –1985م، واتجهـت جحافـل الرعـاة لمناطق كبكابية وجبل مرة ووادي صالح ونشبت النزاعات والصراعات بين الرعاة والمـزراعين. وانطـوى عـلى هذا الصراع تبلور وسفور الوجه الإثني والقبلي للتنافس حول المراعى وذلك لطبيعة الرعاة وانحدراهم مـن مجموعات عربية والمزراعين أغلبهم من القرويين المنحدرين من قبائل يتم تصنيفها على أنها زنجيـة. وتبعـاً لذلك تكونت مليشيات لقبائل الفور في جبل مرة ومليشيات للقبائل العربية. يـرى عـثمان كـبر والى شـمال دارفور انه من الصعب تحديد تاريخ معين لبداية الأزمة في مجملها ولكن بـواكير وبـدايات الأزمـة الحاليـة كانت في العام 2000م بحوادث قرى بوتكيه ومايلو في تخوم جبـل مـرة الـشمالية وحادثـة بـئر طويـل وأم قرجى قرجى في دار زغاوة بالإضافة لحادثتي أم حراز وشوبا في العام 2002م والتي بسببها تم تكـوين آليـة بسط الأمن في دارفور في 2002/5/13م. وظلت الصراعات تتكرر باستمرار بإقليم دارفور وقد شهدت الفـترة من 1966م وحتى العام 2002م صراعات فاقت الخمسة وعشرين صراعا، لكنها ظلـت جميعهـا في متنـاول يد الحكومة المحلية ومجتمع وقيادات دارفور التـى أوجـدت ومارسـت الجوديـة التـى عرفـت بهـا. وهـى الصلح الاهلى. (كبر ،عثمان محمد يوسف،2006/10/13).

وفي عام 2001م تشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها سـبعة عـشر مـن الـشباب يقودهم المحامي عبد الواحد محمد نور الذي تـم إطـلاق سراحـه مـن الاعتقـال التحفظـي جـراء قيامـه بتوزيع منشورات باسم القوي الديمقراطية الثورية تـدعوا لإثـارة النعـرات القبليـة والعنـصرية. وأبلغـت السلطات الأمنية المحامي عبد الواحد محمد نوربخطورة إقدامه عـلى تـدريب الـشباب في جـنح الظـلام، فانتقل من زالنجـي حيـث موطنـه الأصـلي لمنطقـة مرتجلـو بجبـل مـرة. وتـم افتتـاح معـسكر تـدريبي

لنحو (120) من عناصر الفور بزعم تكوين مجموعة عسكرية هدفها حماية المزارعين من هجمات الرعاة البدو من القبائل العربية. وبدأت الحركة نشاطها تحت اسم جبهة تحرير دارفور في عام 2002 م وذلك بعد قيام مجموعة أخرى من الشباب بالتمرد على السلطة في منطقة كارنوي وأم برو بولاية شمال دارفورمن أبناء قبائل الزغاوة والميدوب والزغاوة البديات وكانت بقيادة عبد الله أبكر أول أمين عام لحركة تحرير السودان وهو الذى وقع إتفاقية أبشى ولكنه لقى مصرعه بعد ذلك فخلفه منى أركو مناوى.

جمعت منطقة كارنوي والطينة مجموعات قبلية متناقضة الأهداف والمنطلقات لتقع حادثة نزاع في فبراير 2001 م بين بطن من قبيلة الزغاوة وبطن من قبيلة أولاد زيد العربية، وقتل في المواجهة القبلية عدد من أبناء الزغاوة، وحسبما تقتضي الأعراف المحلية كان من المفترض انعقاد مؤتمر للتصالح القبلي تدفع بموجبه الديات لأن الجناة لم يتم القبض عليهم. واتهمت القيادات الشبابية في المنطقة كارنوي وأم برو ومنطقة عين فرح القيادة الأهلية للزغاوة دار قلا بالتواطؤ في حسم القضية، وبدأ التمرد على الإدارة الأهلية لقبيلة الزغاوة، وبدأت أول مظاهر التمرد من خلال معسكر تدريبي لنحو (48) من الشباب متزامناً مع معسكر آخر في منطقة جبل مرة، وهاجمت مجموعة الشباب رئاسة محافظة كرنوي وتم الاستيلاء على ممتلكات رسمية للدولة. (المركز السودانى للخدمات الصحفية، 2008، ص29).

هناك خيط رفيع يجمع بين عناصر التمرد المتمركزة في جبل مرة وتلك المتواجدة في مناطق كارنوي وأمبرو بشمال دارفور. فالمجموعتان دوافع تمردهما على الدولة التفاعلات الداخلية. فالمجموعة الأولى في جبل مرة رفعت لواء تحرير دارفور بينما المجموعة الأخرى في دار زغاوة رفضت التسويف والمماطلة في دفع ديات لقتلى القبيلة في نزاع حول المرعى مع قبيلة أولاد زيد ذات الأصول العربية. في يناير 2002 م توجه وفد يضم سبعة عشر من العسكريين المتمردين من مناطق

كارنوي إلى جبل مرة بغرض التنسيق ، وعند وصول المجموعة تم الاحتفاء بهم، وشرحوا مهمتهم في تدريب عناصر الفور لحماية القرى والمزارع من هجمات المليشيات العربية. وتم افتتاح معسكر تدريبي في منطقة قولو بقوة قدرها (215) من الفور تقوم بتدريبهم العناصر الوافدة من شمال دارفور. وقامت لجنة برلمانية برئاسة الفريق حسين عبد الله جبريل رئيس لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطني بإعداد تقرير للمجلس الوطني قدم في الاسبوع الثاني من فبراير 2002 م وكشف التقرير لأول مرة عن وجود مجموعات تتدرب على السلاح في منطقة جبل مرة وشمال دارفور. وطالب التقرير باتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون وقوع تمرد في المنطقة الحصينة وذكر التقرير أن طائرة صغيرة من طراز سيسنا أخذت تجوب منطقة أعالى جبل مرة. وشوهدت آخر مرة تهبط في أعلى الجبل، وأن ضابطاً من الحركة الشعبية يدعى حسن رمضان من أبناء جبال النوبة أخذ يتولى شؤون التنسيق بين الحركة الشعبية وحركة تحرير دارفور.

وبدأت السلطات الحكومية في ولايتي شمال وغرب دارفور إجراء اتصالات بالمسلحين عن طريق أبناء المنطقة، وذلك لتفادي المواجهات العسكرية التي تؤدي لتفاقم الأزمة، فأوفدت حكومة غرب دارفورثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي إلا أن المسلحين القوا القبض عليهم ووضعوهم قيد الاعتقال.وأدت سوءالمعاملة التي عومل بها أعضاء المجلس التشريعي بغرب دارفور لنشوء مشكلة بين الزغاوة والفور، عاد على أثرها المسلحون من شمال دارفور لمناطقهم ولكنهم تحصنوا بمنطقة عين سيرو وعين فرح. (المركز السودانى للخدمات الصحفية، 2008، ص29).

وقد بدأ النشاط الفعلي المؤثر لهؤلاء المتمردين بحادث الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاث، وقطع الطريق بين نيالا وزالنحي. وظهرت وقتها منشورات "جيش تحرير السودان"، وحاول رئيس آلية حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان – الذي تنازل له الرئيس السوداني عمر البشير عن جميع صلاحياته

الرئاسية – معالجة القضية عن طريق التفاوض الذي امتد لعدة أيام ووافق المتمردون من أبناء الزغاوة والمسلحون من أبناء الفور على الخروج من جبل مرة إلى قراهم وإخلاء الجبل في نوفمبر 2002. (كبر ،عثمان محمد يوسف،2006/10/13).

غير أن المسلحين عادوا إلى الجبل مرة ثانية بعد شهر واحد، وقاموا بالاعتداء على- ليس فقط السكان- بل وأيضاً على قوات الأمن في عدة مناطق. وسعى والى غرب دارفور للتفاوض مع هؤلاء المسلحين وأرسل إليهم وفداً من القيادات السياسية من أبناء جبل مرة، فقام المتمردون بأسر أفراد الوفد، وانتشرت بعد ذلك حوادث التمرد والقتل في شمال دارفور حول مناطق "وادي سيرة"، و"كرنوى"، و"دار زغاوة"، وعمت حالات النهب والسلب وسرقة الحيوانات وقطع الطرق تحت تهديد السلاح ولذلك كونت بعض القبائل ميليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها وأملاكها المعرضة للخطر بعد انفلات حالة الأمن.

ومع استمرار ظروف الجفاف استمرت الأزمات وانشغلت الحكومة في مفاوضاتها مع الجنوبيين ولم تتدخل لحل مشكلات نقص المياه وندرة المواد الغذائية فوقعت الاعتداءات الواسعة في دارفور في مارس عام 2003 مما أسفر عنه مقتل 7000 شخص وإحراق حوالي 300 قرية، ودخل الصراع بين المتمردين من جانب والقبائل العربية من البدو الرحل من جانب آخر في مرحلة شديدة العنف، وجاءت هجمات المتمردين – الذين دعمتهم قوى خارجية وأمدتهم بالسلاح – غاية في القوة حتى أحرجت الحكومة السودانية رغم دعم جماعات الجنجويد المسلحة للموقف الحكومي. وقامت الميلشيات المسلحة لقبائل الفور والزغاوة – التي قادت عناصرها القوة المسلحة لـ"جيش تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة، واحتلت قواتها مطار الفاشر، ودمرت 7 طائرات عسكرية تابعة لقوات الحكومة السودانية، وذبحت عشرات الضباط والجنود ورجال الشرطة. ولم يكن من الممكن عمل تسويات وعقد اتفاقيات سلمية هذه المرة فالأمر كان أكبر من ذلك بكثير.

وأحست الحكومة بخطورة الموقف، وتبين لها أن أمر السيطرة على إقليم دارفور قد يفلت من يديها. فقامت بضرب المتمردين ومليشياتهم ضرباً عنيفاً باستخدام أشد أنواع الأسلحة من الطيران والمدفعية. فعمت الفوضى وزاد الدمار في أنحاء دارفور. وبذلك أصبحت الحكومة طرفا مشاركاً في النزاع. واتهمت جماعات المتمردين من قبائل المساليت والفور والزغاوة الحكومة بمعاداتها والوقوف بقوة لصالح القبائل العربية ضدها. وعلى كل حال فإن القوات العسكرية الحكومية قامت في ديسمبر 2003 بسند من قوات الدفاع الشعبي النظامي بإخلاء المتمردين من كثير من المناطق بدارفور. ولدى افتقاد المواطن العادي للشعور بالأمن والاطمئنان بسبب الانفلات الأمنى ووقوع الصدام المسلح في كل مكان بعد أن سحبت الحكومة قوات الشرطة من القرى والمدن، وزادت المعاناة الإنسانية نتيجة لما وقع من تدمير في البنية الأساسية وسرقة الأموال ودفن آبار المياه، وغيرها من الانتهاكات غير القانونية وغير الإنسانية حدثت الهجرات والنزوح (رسلان،2006،ص211).

وعلى الرغم من قدم الصراع القبلي على الموارد في إقليم دارفور إلا أن الأحداث الأخيرة التي نشبت في العام 2003 تختلف عن سابقاتها في عدد من النقاط. حيث اتخذ الصراع الحالي شكلاً عنصرياً عرقياً واتضحت فيه رغبة احد الطرفين في إبادة الطرف الأخر وتهديد وجوده كلية. فقد صار التقسيم واضحا في الإقليم بين العرب والأفارقة بحيث يجب إن يكون كل الإطراف إما في صف حركات التمرد أو في صف الميليشيا الموالية للحكومة. ولم تعد هناك أية فرصة للحياد أو اختيار مناطق وسطى بين الاثنين.

وأصبح الصراع في دارفور يضم كلا من الحكومة وميليشيا الجنجويد الموالية لها من جهة وجيش حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من الجهة الأخرى. وقد كانت قوات الحركتين المعارضتين تعتمدان في بداية تكونهما على ثلاث قبائل هي الزغاوة والفور والمساليت. غيران الحركة المعارضة اجتذبت إليها فيما بعد أعضاء من القبائل الأخرى. (رسلان،2006،ص211).

هذا وقد تكون جيش تحرير السودان في فبراير 2003 تحت اسم جبهة تحرير السودان. وبعد سيطرة الجبهة على مدينة قولو غيرت اسمها إلى جيش تحرير السودان. وقد كان على رأس مطالب الحركة آنذاك التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ووقف ميليشيا القبائل العربية ونصيب عادل في الحكومة المركزية. غير أن حكومة الخرطوم رفضت الاستجابة لمطالبها بالتفاوض في تلك الإثناء. وفي ابريل 2003 شن جيش تحرير السودان هجوماً مفاجئاً على مدينة الفاشرعاصمة شمال دارفور وقامت بتدمير عدد من طائرات الحكومة ومروحياتها الرابضة في المطار ونهب الأسلحة. بعد ذلك مباشرة تمكنت المعارضة المسلحة من فرض سيطرتها على مدينة مليط ثاني أكبر مدن شمال دارفور حيث إستولي المعارضون على أسلحة ومؤن تخص الحكومة. في مايو 2003 أقالت الحكومة السودانية وإلى شمال وغرب دارفور وعدد من المسئولين وكثفت من التواجد الأمنى في المنطقة. (المركز السودانى للخدمات الصحفية،2008،ص16).

في يوليو 2003 شنت الحكومة هجمات ضد جيش تحرير السودان في أم برو والطينة وكرنوى شمال السودان رداً على هجمات جيش التحرير في الفاشر ومليط. وقد تضمن رد الحكومة استخدام القنابل من المروحيات وكذلك الهجوم بالاسلحة الثقيلة والدبابات. وظهرت ميليشيا الجنجويد في تلك الإثناء وإن لم تكن بنفس الكثافة التي تلت ذلك في وقت لاحق من 2003 في شمال وغرب دارفور. هذا وقد دفعت تفجيرات الحكومة في شمال دارفور ألاف المدنيين إلى الهرب إلى تشاد ليصل عدد الفارين إلى هناك في أغسطس 2003 إلى أكثر من 650.000 لاجئ سوداني.

في سبتمبر 2003 تم توقيع اتفاق ابشي بين الحكومة والمعارضين في عاصمة الإقليم الشرقى بتشاد وكان من أهم بنود الاتفاق وقف اطلاق النار إلا أنه باء بالفشل، وهو المصير الذي واجه غيره من المحاولات الداخلية لحل الأزمة. هذا ولم تقبل حركة العدل والمساواة التوقيع على اتفاق ابشي واستمرت في نزاعها مع

ميليشيا الجنجويد أثناء إعلان وقف اطلاق النار. وتتكون الحركة التي انبثقت هـى الأخـرى عـام 2003 في غالبيتها من أفراد قبيلة الزغاوة. ويقال أن للحركة أجنـدة سياسـية أقـوى مـن جـيش التحريـر الـذي يملـك بدوره القوة العسكرية الاكبر. كما وسعت الحركة قواتها بالاعتماد على عدد كبير من أعـضاء جـيش تحريـر السودان الذين لم يشعروا بالرضا إزاء إتفاق ابشي. غير أن الحركتين المعارضتين أظهرتا التنسيق والتعـاون في الانشطة فيما يبدو وكأنها خطوات نحو الاندماج.

بعد فشل إتفاق وقـف اطـلاق النـار شـن الـرئيس الـسوداني عمـر البـشير هجومـاً عـلى جماعـات المعارضة داعياً بضرورة وضع حـد لهـم. وفي ينـاير 2004 قامـت الحكومـة بـالهجوم الأعنـف ضـد المنـاطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في شمال دارفور. وقامت ميليشيا الجنجويد بهجمات على قرى ومدن غـرب دارفور مخلفة اعداد كبيرة من النازحين الفارين من قراهم. وفي شهر فبراير 2004 أعلـن الـرئيس الـسوداني النصر وصرح بأن الحرب قد انتهت وأن اللاجئين يمكنهم العودة بسلام إلى قراهم ومدنهم. على الـرغم مـن استمرار النزاع المسلح بين قوات الحكومة والمعارضة حتى الآن.

الفصل الثاني

أثر الواقع الجيوسياسي على الأطراف المحلية

ودورها في الصراع

الفصل الثاني

أثر الواقع الجيوسياسي على الأطراف المحلية

ودورها في الصراع

بعد استعراض الواقع الجيوسياسي لدارفور في الفصل السابق ،سنرى في هذا الفصل كيف تأثرت الأطراف المحلية المعنية بالصراع بذلك الواقع وكيف دفعها ذلك التأثر للعب الدور الذي لعبته. وهي القبائل والحكومة والحركات المسلحة والأحزاب السياسية السودانية المختلفة.

المبحث الأول

القبائل و الصراع القبلي

المطلب الأول

الصراع الاثنى

مرت على إقليم دارفور الكثير من التطورات والتداخلات التي أثرت على ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، خصوصاً مع توطن قبائل من الرحل من غير سكان الإقليم نتيجة للتقسيم الجغرافي لإفريقيا الذي لم يراع الكثير من الظروف. ونظراً للمساحة الشاسعة للإقليم وصعوبة اتصال الحكومات المركزية في الخرطوم مع تلك الإطراف فقد انتشر السلاح في الإقليم وتفاقمت النزاعات القبلية حول المياه والمراعي التي تطورت إلى الحروب والصراعات المسلحة. (رسلان، 2006، ص210).

إن هذا الإقليم عرف طوال تاريخه الصراعات القبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه. ساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية، وسيادة ثقافة الفروسية. لكن هذه الصراعات كانت محدودة ويتم تسويتها من خلال الأطر والأعراف المحلية. إلا أن هذه الأوضاع تغيرت نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد في السبعينيات والثمانينيات والتي تربطها مع دارفور العوامل القبلية عبر الحدود المفتوحة. حيث كانت دارفور مسرحاً ومعبراً للسلاح بين الخصماء والجهات الداعمة لها. بل إن التداخل القبلي في المناطق الحدودية وعدم وجود موانع طبيعية للفصل بين البطون السودانية وغيرها شجع العديد من القبائل الحدودية المشتركة على العبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة المعينة والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى. وتتميز نزاعات فترة ما قبل منتصف الثمانينات أنها كانت منخفضة الحدَّة ومحلية في قضاياها وأطرافها ومتقطعة في تكرارها. وكان من النادر تورط

أكثر من طرفين في النـزاع الواحـد. مثـل نزاعـات الزغـاوة والمهريـة في 1968، المهريـة والرزيقـات في 1968، الرزيقات والمسيرية في 72-1974 وبني هلبة والماهرية في 1975- 1977.

وليس هناك سجل شامل لكل أحداث الاحتراب القبلي السابقة، ولكن في أحدث دراسة قام بها أحد طلاب الدراسات بمعهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، وجد أن هذه المؤتمرات قـد بلـغ عـددها 39 مـؤتمراً للفترة (1924- 2003)، كما تبين من الجدول رقم (1).

جدول (1)

مؤتمرات الصلح الاثنى والقبلى خلال الفترة من 1924- 2003

م	العام	مسمى المؤتمر	إطراف النزاع	المسببات
1	1924	الرزيقات الدينكا	الرزيقات الدينكا	الموارد الطبيعية
5	1968	الفاشر	المعاليا والرزيقات	التبعية الإدارية
6	1974	الفاشر	الزغازة والبرقد	موارد وقيادة سياسية
7	1975	سفاها	الرزيقات والدينكا	موارد ، ثار
8	1976	الفاشر	الزيادية والميدوب	موارد
9	1976	نيالا	الماهرية – بني هلبة	موارد
10	1980	نيالا	الماهرية – بني هلبة	موارد
11	1980	نيالا	تعايشة- سلامات	تبعية إدارية
12	1980	الدلنج	المسيرية (كردفان) الزيقات (دارفور)	الموارد
13	1981	بابنوسة	الرزيقات- الدينكا	الموارد
14	1982	نيالا	تعايشة- سلامات	الموارد
15	1982	مليط	قبائل شمال كردفان- قبائل شمال دارفور	الموارد
16	1984	نيالا	المسيرية (كردفان) الزيقات (دارفور)	الموارد
17	1984	أم كدادة	شمال كردفان- شمال دارفور	الموارد

م	العام	مسمى المؤتمر	إطراف النزاع	المسببات
18	1987	مليط الثاني	شمال كردفان- شمال دارفور	موارد
19	1987	نيالا	الفلاته- القمر- المراريت	حدود إدارية
20	1989	كبكابية	الفور- الزغاوة	الموارد
21	1989	الفاشر	الفور- العرب	الموارد المعاداة الثأرية
22	1989	كبكابية	البديات- الزغاوة	الزعامة
23	1990	الفاشر	القمر- الزغاوة	الموارد
24	1990	الجنينة	القمر- الزغاوة	الموارد
25	1990	نيالا	القمر- البرقو	الموارد
26	1991	نيالا	القمر- التعايشة	الحدود
27	1991	الضعين	الزغاوة- المعاليا	موارد+القيادة
28	1991	الفاشر	الزغاوة- الميما- البرقد	موارد+القيادة
29	1991	كبكابية	الزغاوة- بني حسين	موارد
30	1991	نيالا	الزغاوة- البرقد	مارد والقيادية
31	1991	نيالا	الفور- الترجم	تبعية إدارية
32	1994	كتم	الزغاوة- الرزيقات	حواكير
33	1996	الجنينة	المساليت- العرب	الموارد والحواكير
34	1997	الفاشر	شمال كردفان- شمال دارفور	الماوارد المعاداة الثارية
35	1997	الضعين	الرزيقات- الزغاوة	القيادة
36	1999	الجنينة	المساليت- العرب	الموارد والمعاداة الثارية
37	2000	الفاشر	الميدوب- البرتي	الموارد- الحدود
38	2003	نيالا	الرزيقات- المعاليا	التبعية الإدارية المعاداة الثارية
39	2003	كاس	الفور- العرب	المعاداة الثارية

المصدر: (الزين آدم وآخرون، 2003، ص 22).

ولو أنا أسقطنا المؤتمرات التى أقيمت للصراعات من الفـترة 1924حتـى العـام 1968 لطـول الفـترة ،لبقيت لنا 35 مؤتمرات يمكن تصنيفها حسب سبب الصراع (مع ملاحظة تتعدد الأسباب لبعض الصراعات) إلى الآتى:

أخرى	الحدود	تبعية إدارية	الثأر	قيادة سياسية	الموارد
2	3	5	5	6	26
%4.3	%6.4	%10.6	%10.6	%12.8	%55.3

ويلاحظ أن أغلب الصراعات بسبب الموارد تليها القيادة السياسة ثم التبعية الإدارية والحدود.

ومن خلال مؤتمرات الصلح، يمكن الاستدلال على نوع الاحتراب القبلي. ويلاحظ على مؤتمرات الصلح إنها نمطية لا تكاد تتميز في تشكيلها ولا في مقرراتها. كما أنها لا تفرق بين الاحتراب العرقي والقبلي. فالعرق أو الاثنية هي تجمع بشرى يشترك إفراده في بعض المقومات الطبيعية كوحدة الأصل والثقافة واللغة والدين والتاريخ وغيرها بينما القبيلة هي جماعة من الناس ترتبط مع بعضها البعض عن طريق الانحدار من سلف مشترك وتنتظم حول بنية موروثة من المرتبات الاجتماعية. وهي مجتمع خالي من التمايز وتمارس اقتصاداً إعاشيا بدائيا وتتمتع باستقلال محلى. والاثنية اشمل من القبيلة وتضم عددا من القبائل. (مكاوى ،2003،ص3).

ولكن منذ منتصف الثمانينات ظلت المناوشات العرضية الصغيرة تتسع في حدَّتها وتكرارها حتى تطورت إلى حرب شاملة. ففي العام 1988-1989 اتسع نطاق الصدام المسلح بين قبائل العرب من جهة وبين أبناء الفور بحيث انغمست تلك الإطراف في كافة مناطق دارفور في الصراع بشكل كامل ومستمر. وبذلك يختلف هذا النزاع عن النزاعات السابقة من حيث حدتها وشموليتها واستمراريتها. ولقد أدت ظروف الصراع الجديد بين القبائل غير العربية خاصة الفور والمساليت المزارعين من جهة و بين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب، التي عز عليها المرعى وضاق بها الترحال من جهة أخرى، إلى تراكم إحساس لدى العقل البدوي العربي في دارفور بأنه غير مرغوب فيه وأنه لن يكون له نصيب في مشيخة أو

سلطة، ومطلوب منه أن يخرج من دارفور. بينما تراكم لدى مجموعـة مـن القبائـل غـير العربيـة (الزرقـة) اعتقاد مواز أن هناك خطة مدبرة لاستئصاله، حتى اعتقد أحمد إبـراهيم دريـج والي دارفـور الأسـبق وهـو من الزرقة – وغيره الكثيرون من قادة الزرقة أن هناك تحالفاً يضم القبائل العربية هدفه استئـصال الزرقـة من العناصر الإفريقية في دارفور، وأن من الواجب على القبائل غير العربية الحفاظ عـلى وجودهـا بـالقوة. (احمد،عبد الغفار،2006،ص65).

وتورطت القبائل في موجة حرب دموية غير مـسبوقة، وفقـدت أرواح آلاف البـشر، حيـث أحرقـت قرى ودمرت بكاملها، وغنمـت الممتلكـات ونهبـت. وتطـورت هـذه الحـرب في جـولتين: الأولى: كانـت بـين الزغاوة ورعـاة الإبـل في منطقـة الـشمال الأقـصى شـبه الـصحراوية (قبائـل المهريـة، المحاميـد، العريقـات، العطيفات، وأولاد رشيد). والجولة الثانية: شملت مجتمعات الفور الزراعية المستقرة حول منطقة كبكابيـة وسهول جبل مرة الشرقية في مواجهة تحـالف عـريض يـضم عمليـاً كـل البـدو العـرب عـلى طـول حـدود ايكولوجية متميزة. ومنذ ذلك الوقت ورغم جهـود بـذلتها أربـع حكومـات متعاقبـة ظـل الـصراع محتـدما وظلت الحرب مستمرة دون توقف (احمد ،عبد الغفار،2006،ص66).

القبائل والصراع بسبب قضايا الثأر:

بصرف النظر عن الدافع الأساسي للصراع (موارد أو سياسة) فإن مجرد حدوث الاحـتراب- لا سيما الذي يتسبب في القتل- يقود تلقائياً إلى الانتقام.و هذا الانتقام يكـون عمـلاً جماعيـاً في أغلـب الأحيـان بـسبب العـصبية القبليـة. الانتقـام المتبـادل المتطـاول يقـود إلى سـيادة التـوتر الاجتماعي بين المجموعات والى العداء المتبادل فيكفي أي سبب عارض لإشعال نـار الحـرب بـين المجموعات (مثل كلمة مسيئة أو فعل يفهم على أنه مسيء أو تعدي طـرف عـلى حـق الطـرف الآخر يكفي لإشعال نار الحرب بينهم). حالـة التـوتر الإجتماعـي تـسود اليـوم بـين المجموعـات

العرقية والقبلية في دارفور (العرب والفور، العرب والمساليت، الرزيقات والمعاليا، الهبانية وأبو درق وغيرها). (المركز السوداني للخدمات الصحفية،2008،ص20).

المطلب الثاني

الصراع حول الموارد

تميز نزاع ما بعد 1985 باندفاع البدو، بصورة قوية ومنظمة للاستحواذ على أراض في منطقة جبل مرة الوسطى. وبينما كانت النزاعات السابقة عفوية غير مرتبة وتفتقد الحدَّة والاستمرارية، فإن هذا النزاع الجديد يتميز بالحدَّة العالية والمستمرة. حيث كان زحف البدو من المناطق المقفرة إلى داخل المناطق الوسطى الغنية. فالتقلبات المناخية أو البيئية أضعفت طاقة الأرض الاستيعابية وبسببه تعرض إقليم دارفور والجزء الشمالي منه على وجه الخصوص، إلى موجة الجفاف المعروفة بجفاف الساحل الإفريقي إبتداءاً من أوائل السبعينات مروراً بالثمانينات لا سيما في منتصفها. مما أدى لأن يفقد سكان الحزام شبه الصحراوي ثروتهم الزراعية والحيوانية غير المتجولة. وصار الحزام غير قادر على تلبية حاجة النشاط الزراعي والرعوي. وكان نتيجة ذلك نزوح القبائل التي كانت تمتهن الزراعة خاصة قبيلة الزغاوة إلى سائر بقاع الإقليم والوطن عامة. في داخل الإقليم فإن هذا النزوح الجماعي تركز في الحزام الرملي من منطقة الفاشر شمالاً إلى حزام السافنا الغنية جنوباً. وكان هذا النزوح غير المنظم سبباً في الاحتراب بين النازحين والمستقرين على طول هذا الحزام لرغبة النازحين في حصولهم على حقوق المواطنة في استخدام الأرض وتبوء المواقع القيادية ووقوف أهل الديار في وجه تلك الرغبة. من جانب آخر فإن هذا التقلب في الظروف البيئية والمناخية هو مسئول كذلك عن تغيير مربي الإبل لنمط تنقلهم الموسمي بين الشمال والجنوب. إذ صاروا الآن أكثر ميلاً للبقاء لأطول الفترات في منطقة جبل مرة وما جاورها مما زاد من حدة الصراع بينهم والمزارعين في هذه المنطقة. كذلك في منطقة دار

المساليت.هذا الزحف كان هو السبب الذي فجر هـذا النـزاع المتواصـل. وكـان يمثـل صراع الـسكان الـذين ضربهم الجفاف من اجل الاستيلاء على واحات خضراء وبين سكان تلك المناطق الزراعية المستقرة. وقد كان صراعاً يتركز بشكل رئيسي حول السيطرة على قاعدة موارد مزدهرة مقارنة بمنطقـة مقفـرة. وبهـذا المعنـى فهو يمثل نموذجاً تقليدياً للصراع الايكولوجي.

أما العامل الإقتصادي فهو المحرك الأساسي للأحـداث والوقـائع في كـل زمـان ومكـان. وتـأتي أحـوال دارفور الاقتصادية على رأس مسببات أزمة الإقليم. وإذا كانت الزراعة والرعي يشكلان أهم نواحي النـشاط الاقتصادي هناك فإن ندرة المحاصيل الزراعية الغذائية كانت السبب الرئيس في قيـام النـزاع في دارفـور. ولا تتوفر في دارفور مشاريع تنموية زراعيـة أو صـناعية بـالمعنى المعـروف للتنميـة رغـم كـثرة مـوارد الإقلـيم الطبيعية واتساع مساحته. ولعل مما يساعد على تفاقم أزمة دارفور ازديـاد معـدل النمـو الـسكاني بـشكل سريع في العقدين الأخيرين مع عدم وجود إمكانات مادية تكفل معيشة كل هؤلاء السكان خاصـة في ظـل استمرار القوانين القبليـة الموروثـة التـي أعطـت كـل قبيلـة حـاكورة أو إقطاعيـة محـددة لاسـتغلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير أو الإقتطاعـات القائمـة منـذ أيـام سـلاطين الفـور بـشكل يتناسـب مـع تطـور الظـروف الإقتـصادية القائمـة سـواء في مجـال الزراعـة أوالرعـي أو الإسـكان أو الإقامـة. (محمـد،الزين ادم والطيب وادى،1998،ص234).

والصراع حول الموارد الطبيعية سببه في الأساس ثبات أو تناقص الموارد الطبيعية (مـاء، كلأ، أرض زراعية الخ) في مقابل ازدياد مضطرد لمستخدمي هذه الموارد (الحيـوان والإنـسان). وهو يفسر لماذا كان الرعاة المتجولون، الباحثون عن الماء والكلأ لأنعامهم طرفاً في (80%) من حالات الاحتراب القبلي (الجدول رقم 1). ويفسر كذلك لماذا كـان النـازحون مـن الـشمال إلى الجنوب في أعقـاب جفـاف الـسبعينات والثمانينـات مـن القـرن المـاضي –لا سـيما مجموعـة الزغاوة- طرفاً في النزاع مع المستقرين في طول الحزام الرملي الممتد من الفاشر شمالاً إلى خط

السكة حديد جنوباً (الخرطة رقم 2). بل يفسر الصراع المحتدم، المتنامي بين الرعاة المتجولين والمزارعين المستقرين حول جبل مرَة ومنطقة الجنينة. إن صراع الموارد هو المسئول عن القتال الدامي بين مجموعة الماهرية (مربي الجمال من شمال دارفور) ومجموعة (بني هلبة المستقرين في جنوب دارفور) وكلا المجموعتين أصولها عربية. كذلك فإن صراع الموارد هو الذي يفسر الاحتراب المتكرر بين الكبابيش من شمال كردفان والزيادية من شمال دارفور، وكلا المجموعتين عربية في الأصل أيضاً. وقد أدت عوامل مختلفة إلى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والرعوية في دارفور منها أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل الموسمية كما لم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحل قبل وصول القبائل المترحلة إلى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم. وتم هجر الرعاة لمسارات الأعوام السابقة خاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة إلى أن الإداريين لم يعودوا يحددوا تاريخاً مناسباً لحركة الرعاة أو يخططوا مراحيل جديدة لمسيرة قطعانهم في حين بدأ اجتيازها لأراضي المزارعين مما يجعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول إلى الوديان بغض النظر عن اكتمال عملية حصاد المحاصيل من عدمه مما أدى لزيادة حالات التعدي والصدام المباشر بين الرعاة والمزارعين (حقار،2003،ص168).

وفي مقدمة العوامل التي أدت إلى انفجار الصراع بين المزارعين والرعاة أيضاً إعاقة مسارات الرعاة الرحل أثناء ترحالهم من الشمال إلى الجنوب من قبل المزارعين وذلك بإنشاء البعض من قبائل الفور والمساليت والبرتى زرائب الهواء، وهي زرائب وهمية يقيمها السكان بقصد إبعاد مواشي الرعاة وحصرها في أضيق نطاق. وعند تعدى الحيوانات الرعوية على هذه الزرائب يجب أن يدفع أصحابها تعويضات مالية ضخمة. وقد درج بعض المزارعين على حرق المراعي لمسافات شاسعة لإبعاد الرحل عن مزارعهم وقراهم مما حرم الرعاة من توفر المراعي لقطعانهم.

ومن أسباب النزاع بين أصحاب مهنتي الرعي والزراعة التعدي المتعمد من قبل الرعاة على الأراضي المجاورة للترحال وإقامة المزارع العشوائية من قبل المزارعين حتى على مناطق مـرور المراحيـل. والمزارعـون يتهافتون باستمرار على البحث عن أرض بكر لزراعتها. ولدى المـزارعين اعتقـاد بـأن الأرض التـي يمـر عليهـا الرعاة إنما هي أرض خاصة بهم بدليل أنها تسمى بأسمائهم مثل دار مساليت أو دار زغـاوة. ولـذلك لا بـد للرعاة الذين يمرون عليها من دفع رسوم مقابل مرورهم وهـذا يتنـاقض مـع نظـام الدولـة الحديثـة الـذي يسمح بحرية المرور والحركة والامتلاك.والواقـع أن زيـادة الرقعـة الزراعيـة في دارفـور عـلى حـساب أراضي المراعي واتساع المراحيل في ظروف الجفاف والتصحر كانت سـبباً هامـاً مـن أسـباب النـزاع. ومـما زاد مـن حجم النزاعات دائماً أن بعض المزارعين يبالغون في تقييم خـسائرهم نتيجـة لتعـديات مـواشي الرعـاة عـلى مزارعهم. (حقار،2003،ص170).

المطلب الثالث

الصراع السياسي والاداري

- إلغاء الإدارة الأهلية:

كان إلغاء الإدارة الأهلية سبباً آخر من أسباب تفاقم مشكلة دارفور، حيث ظـل لـزعماء القبائـل دور هام وأساسي ليس فقط في إدارة الأقاليم والمنـاطق، بـل وفي حـل المـشاكل التـي تنـشا بـين القبائـل أو الأفـراد عـن طريـق مجلـس الكبـار أو مجـالس الأجاويـد. وقـد بـدأت الـدعوة لإلغـاء الإدارة الأهليـة في أكتوبر1964 وهي دعوة تبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لـبعض منـاطق الـسودان ومنها دارفور. وعندما جاءت حكومة نميري في مايو من العام 1969 تبنت الدعوات السابقة لحل الإدارة الأهليـة مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دارفور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم. كما حـرم القبائـل مـن دور هـؤلاء في تـسيير النظـام الإداري. وقـام الـرئيس النمـيري بإصـدار قـانون الإدارة المحليـة للأقـاليم فـانفرط

عقد الأمن في إقليم دارفور لأن الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة، إضافة إلى عدم وجود قوات جيش – إلا للضرورة القصوى – لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية. وفي وسط هذا الفراغ الأمني كان من الطبيعي أن يحل السلاح الشخصي والصراع القبلي والعنف محل القانون. ولسوء الحظ فإن عقد الثمانينات الذي جاء عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عمه الجفاف والمجاعة مما أدى إلى مزيد من التنافس والصراع حول الموارد المحدودة. وفي وسط هذه الظروف كانت دارفور تحتاج إلى إدارة قوية من حيث الإمكانات الأمنية والمؤسسات الحكومية حتى تستطيع التعامل مع مشاكل الإقليم ليس فقط الإدارية وإنما أيضا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وهذا لم يكن متوفراً خلال هذه الفترة بالنسبة لإمكانات دارفور ولا بالنسبة لإمكانات السودان عموما ولعل مما زاد الامتعاض لدى بعض قبائل دارفور إنه في عام 1994 عندما أعيد تنظيم الإقليم إدارياً تم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل المساليت والفور بمثابة تجاهل أو تقويض لدورها التاريخي القيادي في الإقليم الذي تشكل قطاعاً كبيراً من سكانه. (البحيرى،2006،ص89).

وكان للتناول الإعلامي الغربي لأحداث الصدام في دارفور وإرجاع أسباب الأزمة إلى مشكلة العنصرية باعتبار أنه صراع عنصري بين العرب والأفارقة، والتركيز على أن الحكومة السودانية أخذت جانب العرب ضد القبائل الإفريقية، كان له الأثر الأكبر في التصعيد. في حين يؤكد قادة حركة تحرير السودان في دارفور أن ما وقع في الإقليم من أحداث ليس سوى صراع على الموارد والثروات الطبيعية بين قبائل متباينة الجذور والمنابع، ويرفضون ما تردد عن أن سبب الأزمة هو تفرقة الحكومة في معاناتها بين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة ومنح امتيازات للعرب دون الأفارقة. ولكنهم يؤكدون أيضا أن الحكومة دعمت بعض القبائل العربية وأدخلتها في الصراع إلى جانبها –ويقصدون الجنجويد.

- الصراع على المواقع القيادية:

يتجلى الاقتتال بصورة واضحة بين مجموعة القبائل الوافدة أو المرتحلة والمجموعات المستقرة بسبب الرغبة في السيطرة على المواقع القيادية المحلية. المجموعات الوافدة، ولاسيما مجموعة الزغاوة الذين نزحوا بإعداد كبيرة إلى ديار المجموعات الأخرى، تريد أن تشكل لها تنظيماً إدارياً موازياً لتنظيم المجموعات المستضيفة (إدارة أهلية). كما تريد أن تنافس أهل الديار في الصعود إلى المواقع التمثيلية المجلسية محلياً وإقليمياً وقومياً. وأهل الديار يقاومون كلا المسعيين مما يخلق توتراً بينهم قد يفضي إلى الاحتراب. مثل توتر العلاقة بين الزغاوة والرزيقات في عام 1987م واحترابهم الدامي في عام 1996م مردهما بالدرجة الأولى لهذا النوع من الصراع.

نظام الحكم الإقليمي الذي شرع للسودان في عام1980 هو الذي نقل الاستقطاب العرقي إلى شمال دارفور وغرب دارفور واقترن بالاقتتال بين المجموعة العربية من جانب ومجموعة الفور ثم مجموعة المساليت من جانب آخر. بعد التوحد الإقليمي في وجه المركز والترحيب المنقطع بتعيين أحمد إبراهيم دريج حاكماً للإقليم سرعان ما التفت طلاب المواقع القيادية إلى التنافس داخل الإقليم لتبوء المواقع القيادية فيه لا سيما منصب حاكم الإقليم، وبالتالي المواقع الوزارية ثم المواقع القيادية في الجهاز التشريعي (مجلس الشعب الإقليمي). ولأن الجهاز التنفيذي (حاكم الإقليم ووزراءه) يكون بطبيعة الحال المهيمن على الموارد المادية والخدمية، فقد كان تركيز طلاب المواقع القيادية على منصب حاكم الإقليم في المقام الأول. إذ برزت ثلاث مجموعات عرقية راغبة في المنصب: العرب، الزغاوة، الفور. وكانت المجموعة العربية أكثرها حرصاً على تبوؤ الموقع. اجتمع نفر منهم وتواثقوا على الحيلولة دون تجديد القيادة لدريج في دور الانتخاب (1982م) باعتباره فوراوياً. سجلوا تواثقهم في أشرطة "كاسيت" ووزعت على نطاق واسع بين ذوي الأصول العربية في سائر بقاع الإقليم فكان ذلك إعلاناً للتمايز العرقي

الذي عندما تدلى للإتباع، وهم على درجة عالية من الأمية الأبجدية، أحيا عندهم الاستعلاء العرقي وما يشبه الجاهلية. (عبد الرحمن،2007،ص37).

بدأ هذا الإحساس بالانتماء العرقي في ظل الأنظمة السلطوية، الراغبة في المشاركة السياسية، عبر الدوائر الانتخابية (المجلسية). وشهد السودان تجربة الحكم السلطوي ثلاث مرات (1958-1964، 1969-1985،1989 –2007). التجربة الأولى (1958- 1964) لم تأبه بالمشاركة الشعبية في السلطة. واستندت إلى التعيينات في أغلب الأحيان، فلم تحفز طلاب المناصب على استنفار إتباعهم لخوض الانتخابات إلا نادراً. أما التجربتان (1969-1985،1989 -2007) فقد عمدتا إلى الحكم عن طريق المشاركة الشعبية. إذ أوجدت المجالس أو المواقع القيادية وأتاحت للناس فرصة المنافسة لنيلها ولكن في ذات الوقت منعتهم حرية التنظيم وحرية التعبير (شأن كل الأنظمة السلطوية). كان على الراغبين في تبوؤ المواقع القيادية الانخراط في التنظيم السياسي الواحد (1969-1985م) أو حزب الحكومة المهيمن (1989-2007م). ويبدو جلياً أن الانخراط في التنظيم الواحد أو الغالب بحد ذاته لا يقود إلى الفوز إذ يتساوى المرشحون في الانتماء للتنظيم. فكان لا بد من اللجوء إلى القبيلة أو العرق أو الجهوية لنيل أصوات الناخبين. وفي بلد كالسودان لا يزال عرقياً فإن السلطوية تقود بالضرورة إلى إزكاء القبلية والعرقية والجهوية. (حقار،2003،ص181).

- مشكلة التبعية الإدارية:

المظهر الأخر للصراع يتصل بالتبعية الإدارية. فلعوامل متصلة بتكوين الإدارات الأهلية، وجدت بعض مجموعات الأقلية، أنها تتبع إدارياً لمجموعات الأكثرية. بعض مجموعات الأقلية تسعى جاهدة للتخلص من هذه التبعية بينما مجموعات الأكثرية تسعى لإبقاء الوضع الإداري على ما هو عليه. فيتطور النزاع في بعض الأحيان إلى الاحتراب (مثال ذلك احتراب المعاليا – الرزيقات، التعايشة- السلامات، الهبانية- أبو درق، الفور- الترجم...الخ). وفي عام 1974 قرر المركز

إعادة تقسيم المديريات فصار إقليم دارفور مديريتين: شمال دارفور و(عاصمتها الفاشر) وجنوب دارفور و(عاصمتها نيالا). في مديرية جنوب دارفور تمثل المجموعة العربية (البقارة) حجماً سكانياً مقدراً. أراد طلاب المواقع القيادية المنتمين للمجموعة العربية استثمار هذا الظرف المواتي فاستحدثوا الاستقطاب العربي بتسمية سكان المديرية (عرب وزرقة وتعنى ذوى الأصول السوداء الإفريقية) حدث هذا رغم أن التصاهر والتوالد كما سبقت الإشارة كادا يزيلان الفروق في سحنات المواطنين وثقافاتهم في هذه المديرية خاصة. ولكن ادعاء الأصل العربي ظل حياً في نفوس مجموعات كبيرة من أفراد القبائل مما مكن السياسيين من استغلاله للكسب السياسي. ولكن انقسام مواطني جنوب دارفور إلى عرب وزرقة لم يتحول إلى صراع سياسي عنيف في بادئ الأمر. كان التقسيم يجمع المؤيدين تحت الرايتين على وجه العموم ولكن في كثير من الأحيان تنقسم العرقية الواحدة نفسها إلى مجموعات متنافسة كثيراً ما تنسق مع مجموعات من العرقيات الأخرى لتحقيق الفوز في المواقع القيادية. ولكن حدثت تطورات متلاحقة نقلت الاستقطاب العرقي خارج حدود مديرية جنوب دارفور فكان ذلك إعلاناً لميلاد الاحتراب العرقي الدامي الذي شهده ولا زال يشهده إقليم دارفور. (محمد،ادم الزين والطيب وادى،1998،ص99).

في واقع الأمر، فإن الوضع في شمال دارفور بالنسبة للمجموعة العربية يختلف عنه في جنوب دارفور لمجموعة اعتبارات: أولاً: في جنوب دارفور للمجموعات العربية (البقارة) ديارها التي يعترف بها الآخرون، وهم الذين يستضيفون فيها الآخرين، ثانياً: ديار البقارة التي تقع في حزام السافنا، الشاسع الواسع، الغني بالموارد وغير المتأثر كثيراً بجفاف الساحل الإفريقي الذي ضرب شمال الإقليم. ثالثاً: كما سبقت الإشارة فإن الكثرة الغالبة من البقارة لا تكاد تميز أشكالهم أو ألوانهم عن أشكال أو ألوان المجموعات ذات الأصول غير العربية. أما في شمال دارفور فإن المجموعة العربية من (مربي الإبل) ليست لهم ديار محددة

تاريخياً (حواكير). وتكاد سحناتهم تميزهم عن غيرهم، فهم ولا سيما البدو منهم لا زالوا غير ميالين إلى المصاهرة مع غيرهم. البدو منهم يتبعون أسلوب الرعي المتنقل فيمضون فترات من فصول السنة في ديار القبائل الأخرى. في بادئ الأمر كانت طاقة الأرض كافية لمقابلة حاجة الحيوان (وكان محدود العدد) وحاجة المزارع (وكان محدود العدد كذلك). أما وقد تزايد تعداد الحيوان فوق طاقة الأرض الاستيعادية، صارت الموارد الطبيعية تتقاصر باضطراد عن تلبية حاجة الإنسان والحيوان. فوجد مربو الإبل أن وجودهم غير مرغوب فيه في ديار معظم القبائل بما في ذلك ديار المجموعات العربية (مثال بني هلبة ومثال الهبانية). توقف مربو الإبل عن تنقلهم التقليدي الذي كان يأخذهم جنوباً إلى حدود الأقاليم الجنوبية الغربية (إفريقيا الوسطى) والجنوبية (مشارف بحر الغزال) بسبب الحروبات الدائرة هناك. (محمد،ادم الزين والطيب وادى،1998،ص100).

- مشكلات الملكية وحيازة الأرض:

وقوع بعض المتغيرات البيئية التي أدت إلى نزوح بعض القبائل الكبرى من ديارها التقليدية للاستقرار في ديار قبائل أخرى أو في المدن الكبرى مما أدى إلى تغيير التشكيلة السكانية واختلال النظام القبلي القديم وطرح مفاهيم حديثة كالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات على أساس حقوق المواطنة وغيرها – قد ألقى بظلاله على مسرح الأحداث في منطقة دارفور، ولما كانت معظم القبائل التي تملك الحواكير ليس لها مصلحة في إجراء أي تغيير في الأوضاع الموروثة حفاظاً على ما تستحوذ عليه من أراضٍ وحواكير، لذلك فهي ضد أي محاولة لانتزاع أراضيها بحجة الحداثة أو إقامة مشاريع زراعية، وتطالب بعدم المساس بالنظم والأعراف التقليدية حفاظاً على مصالحها.أدى هذا المناخ إلى نشوب الصراعات المسلحة وظهور الاتجاهات العنصرية في السنوات الأخيرة بين المزارعين من أصحاب الأراضي والرعاة، وبين ملاك الأراضي أو الحائزين لها من جانب

والراغبين في التملك أو الحيازة من جانب آخر. (الحاج،تاج السر عثمان،1993، ص34).

- مشاكل ترسيم الحدود القبلية:

أما النوع التالي من الصراع ذي الطابع السياسي فيتصل بترسيم الحدود أو إعـادة ترسـيمها. في كثـير من الأحيان فإن الحدود الإدارية تتطابق مع التواجد القبلي وتقوم الحكومات المركزيـة والإقليميـة بإصـدار تشريعات تؤثر على هذه الحدود دمجاً أو تفريعاً فتخلق توتراً اجتماعياً مبعثه خدش السيادة القبلية. وقد يقود هذا التوتر إلى الاحتراب (مثال ذلك الاحتراب بين القمـر والفلاتـة في جنـوب دارفـور). (حقـار، 2003، ص163).

المطلب الرابع

انتشار السلاح

تمتد حدود إقليم دارفور بغرب السودان لمسافة طويلة وتشترك مع ثلاث دول هي ليبيـا وتـشاد وإفريقيا الوسطى. ورغم أن هذه الحـدود طويلـة بدرجـة ملحوظـة فـلا توجـد عليهـا حراسـات أمنيـة كافية. وكانت هذه الحدود قد رسمها الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدى إلى تقسيم القبائل مـع دول الجوار. فأصبح جزء من هذه في دارفور وجزء آخـر منهـا موجـود في هـذه الـدول. وقـد سـاعدت هـذه الأوضاع على سهولة الانتقال على جـانبي الحـدود مـن دولـة إلى أخـرى. والجـدير بالـذكر أن الحكومـة الثنائية عندما أعادت ضم دارفور إلى حكومة الخرطوم عام 1916 لم تنزع السلاح من يد القبائل في هذا الإقليم النائي، فاستمر وجود جماعات مسلحة دون وجـود رقابـة أمنيـة علـيهم مـما خلـق دائمـاً جـواً مـن الصراع والقتال في هذه المنطقـة منـذ وقـت مبكـر. (محمـد ،الـزين ادم والطيـب وادى،1998 ، ص 134). وأهل دارفور متميزون عن كل المجتمعات السودانية في ضرورة حمل الرجـل الـدارفوري للـسلاح – بمـا في

ذلك العصا – كلما أراد الخـروج مـن بيتـه، ولهـذه الظـاهرة علاقـة بظـروف المجتمـع البـدوي في دارفـور وبالخلفية التاريخية للمنطقة المليئة بالحروب والغارات بين القبائل والمليئة بالحملات التأديبية التي كانت تقوم بها جيوش السلاطين في الماضي لتأديب القبائـل التـي تـشق عـصا الطاعـة. فحمـل الرجـل الـدارفوري للسلاح ما هو إلا تأكيد لرجولته وشهامته وإمكانية دفاعه عن نفسه وعن من حوله.

وهناك روايـة تؤكـد أن أول دخـول للـسلاح الحـديث بـشكل مكثـف في دارفـور جـاء في منتـصف السبعينات عندما كانت الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضـد حكومـة مـايو بزعامـة جعفر نميري. والتى كانت تعد رجالها لانتفاضة يوليو 1976 حيث خزنت الـسلاح لهـذا الغـرض في دارفـور. فلما جرى الحوار فيما بعد بين الجبهة الوطنية ونظام نميري حول المـصالحة وتنازلـت الجبهـة عـن الـسلاح لجيش الحكومة وذهب الجيش للاستيلاء عليه وجد أن كميات كبيرة منه قـد تـسربت لأهـالي دارفـور. ثـم هرب عدد من قوات الجبهة ومعهم سلاحهم إلى شمال دارفور. قدر عـددهم ب 300 رجـل وكـان اغلـبهم ممن لا مهنة له. ومثلت تلك المجموعات أولى بذور نشأة عصابات النهـب المـسلح والـسرقات المنظمـة في دارفور. أدى النهب المسلح بصورة أساسية لتأجيج نيران الفتنة في الإقليم، فكلما تمت عمليـة مـن عمليـات النهب تقوم القبيلة المنكوبة بتقفى أثر الجناة الذين يتبعون لقبيلة أخرى مما يجعل قبيلة الجناة تتمـسك بمواقف أبنائها وتصر على حمايتهم مما يحدث الاحتكاك وتقع المزيد مـن أعـمال النهـب المـسلح والـصراع والحروب بين القبائل. (فلينت، واليكسى دى وال،2006،ص81).

ومما ساعد على انتشار السلاح في الإقليم قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور في أواخر السبعينات للاستقواء بها في صراعهـا مـع تـشاد حـول شريـط "أوزو" الحـدودي، ومـما زاد مـن كميـة السلاح المتدفق إلى الإقليم أيضاً تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى ودخـول معظمـه إلى دارفـور حيث كان كثير من أفراده من قبائل سودانية. والواقع أنه نتيجة لهذا الوضع أصـبح لـدى الكثـير مـن

مواطني دارفور إحساس بان الحكومة حتى وإن حاولت أن توفر الحماية لهـم ولممتلكـاتهم مـن مرتـادي الإجرام وعصابات النهب المسلح فإنها لن تستطيع لأن السلاح الذي تحوذه هذه العصابات أكثر تطوراً مـما في أيدي الشرطة والقوات الحكومية في كثير من الأحوال. ودفع هذا الشعور الـسكان للتـسابق في الحـصول على السلاح الحديث لحماية أنفسهم وأن الإقليم صار قبلة لتجار السلاح الـذين يقومـون بتهريـب أحـدث أنواع الأسلحة إليه مثل الكلاشنكوف، وجيم فور، والمدافع الرشاشة الثقيلة، وأر بي جـي، والقنابـل اليدويـة، والمنقستو، والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات، والقرنوف (فلينت، واليكسى دى وال ،2006،ص82).

ويرى البعض أن عدد قطع السلاح الموجودة في الإقليم عنـد بـدء الـصراع المـسلح عـام2001 تبلـغ نصف مليون قطعة سلاح. ويقدر الأستاذ دفع اللـه الحاج يوسف رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور أن عدد قطع السلاح الموجودة في الإقليم في الوقت الحالي تبلغ مليون قطعة سلاح. وقال أن كـل قبيلة دارفورية مسلحة تسليحاً حديثاً خاصة أن معظم أبناء الإقليم خدموا في القوات المـسلحة الـسودانية ولديهم الخبرة الكافية لاستخدام السلاح. وواضح أن تكوين ميليشيات عسكرية لدى كثير من قبائل دارفور جاء نتيجة الانفلات الأمنى وانعكاساً لتكرار عمليات النهب والسلب المـسلح مـن قبـل مجموعـات مرتزقـة مسلحة.

يعتبر إقليم دارفور اليوم سوقاً رائجة للاتجار في الـسلاح. وإدخـال الـسلاح بكميـات كبـيرة لهـذه المنطقـة الملتهبـة بالعديـد مـن الـصراعات الداخليـة (لمواجهـة حركـة التمـرد الجنوبيـة) وبالصراعات الخارجية (القتال في تشاد وأفريقيا الوسطى) أدى لمزيـد مـن رواج تجـارة الـسلاح في المنطقة. وتسليح المليشيات العربيـة مـن المـسيرية والرزيقـات منـذ عـام 1986م مـن قبـل حكومـة الصادق المهدي "بهدف مواجهة تمدد حركة جون قرنق"، واستمرار التسليح في عهـد الـرئيس البـشير لمواجهة التمرد في جنوب السودان قد ساهم أيضا بصورة كبيرة في انفلات الأمن في دارفـور. وتمكنـت

مجموعات من أفراد القبائل من حيازة السلاح الناري، وبعضها فتاك ومتقدم حتى على تلك المتوفرة لأجهزة الدولة، المنوط بها حراسة السلام الاجتماعي.

أثبتت الدراسات أن حيازة السلاح بحد ذاتها تغري باستخدامه فضلاً عن توافر العوامل الموضوعية لاستخدامه (الإغارة على الآخرين أو الدفاع عن المجموعة في حالات الإغارة). توافر السلاح وسهولة الحصول عليه له تبعات متعددة. أولاً: شجع بعض الأفراد على استخدامه كوسيلة لكسب العيش (النهب المسلح). و شجع القبائل (ولا سيما تلك التي بينها والآخرين التوتر الاجتماعي الموروث والعداء الثأري) على تسوية حساباتها. شكلت هذه القبائل والأعراق المليشيات القبلية والعرقية للاعتداء على الآخرين أو للدفاع عن النفس. ثانياً: حاملو السلاح خرجوا عن الخضوع لأجهزة المجتمع الأهلي والحكومي (إدارة أهلية وشرطة) لأن أسلحتهم أقوى وتدريبهم على استخدام السلاح أكثر تقدماً. (البحيرى،2006، ص97). بعض هؤلاء الخارجين قامت الدولة نفسها بمدهم بالسلاح وتدريبهم على استخدامه وذلك عبر برامج الخدمة الوطنية الإلزامية أو الدفاع الشعبي. والخروج عن الضبط الاجتماعي يعبر عنه حملة السلاح بعبارة "بندقيتي هي حكومتي.

المبحث الثاني

الحكومة ودورها في الصراع

المطلب الأول

السياسات المركزية

أ-نقص التنمية وسوء توزيع الموارد والقيم:

قيام مجموعة من المسلحين بحمل السلاح في وجه الدولة ظاهرة جديدة لا تتجاوز الخمسة أعوام، مما حدا ببعض المراقبين -في البداية - إلى النظر إليه كحدث معزول يمكن التعامل معه على هذا الأساس وعلى أنها مجموعات من قطاع الطرق والنهب المسلح. ولكن الأحداث المتسارعة بداية بما عرف بحركة (جبل مرة وكرنوي) التي بدأت قبلية أو عرقية، سرعان ما نقلت الحدث إلى صراع مسلح بين المركز والإقليم. ورغم أن الحركة قد بدأت في شكل احتجاج محدود على عدم قيام الدولة بما فيه الكفاية من واجبها لحماية أموال وأرواح المزارعين من غارات البدو عليهم، إلا أنها سرعان ما وسعت دائرتها وتحولت إلى الصراع الإقليمي - المركزي، المتمثل في إحساس قطاع عريض من أهل دارفور بأن نصيبهم من الثروة والسلطة القومية ليس عادلاً. (المركزالسوداني للخدمات الصحفية، 2004، ص110).

ظهر هذا الإحساس الجمعي بالتخلف النسبي للإقليم لأول مرة وبشكل علني في أعقاب انتفاضة أكتوبر 1964 حينما تم تكوين ما عرف بجبهة نهضة دارفور تحت قيادة أحمد إبراهيم دريج. استفاد دريج شخصياً من عمله بمصلحة الإحصاء لفترة زمنية سبقت الانتفاضة مما جعله ملماً بإحصاءات توزيع الثروة القومية (مشاريع تنموية وخدمية) على أقاليم السودان المختلفة. وعندما كان يقارن بين نصيب الإقليم والأقاليم الأخرى في هذا التوزيع يكاد يجعل قلوب المستمعين إليه من

أهل دارفور تنفطر من هول المفارقة. وعندما شرع المركز لنظام الحكم الإقليمي في شمال السودان عام 1980، كان المركز قد قرر في بادئ الأمر دمج إقليم دارفور في إقليم كردفان المجاور له. ولكن أجبر أهل دارفور المركز على التخلي عن هذا القرار. ثم قرر المركز بعد ذلك الإبقاء على الإقليم قائماً بذاته ولكن تحت إدارة السيد الطيب المرضي الذي ينتمي إلى إقليم كردفان المجاور لهم. ورغم اعتراف عدد مقدر من المنصفين من أهل دارفور بفضل للسيد الطيب المرضي على دارفور في فترة حكمه السابقة لعام 1980 إلا أنهم رفضوا هذا التعيين الجديد رفضاً قطعياً ، ليس نكراناً لجمائل السيد الطيب المرضي ولكن استمساكاً بإحساس الانتماء في مقابل المركز والأقاليم الأخرى. عبر أهل الإقليم عن هذا الرفض بما عرف بانتفاضة دارفور والتي في أعقابها تم تعيين السيد أحمد إبراهيم دريج حاكماً مكلفاً للإقليم. لم يشهد الإقليم في تاريخه الحديث تظاهرة شعبية كبيرة في حجمها مثل تظاهرة الاحتفاء التي قوبل بها الحاكم المكلف التى تبين أنها لم تكن لشخص احمد إبراهيم دريج بقدر ما كانت تجسيداً لمبدأ أن يحكم الإقليم بواسطة أبنائه. (http://www.sudanile.com/news24.html).

هذا الانحياز لابن الإقليم ليكون حاكماً تجلى مرة أخرى في اختيار الولاة للولايات الثلاث التي استحدثت في منتصف التسعينات. فقد قام رئيس الجمهورية بترشيح ثلاثة من أبناء السودان، ليكون واحد منهم والياً على الولاية. بدون استثناء فإن الناخبين في كل ولاية اختاروا "ابن الإقليم" ليكون والياً عليهم!. ومرة أخرى تجسد فيها روح الانتماء للإقليم، رغم تقسيمه إلى ولايات، في مؤتمر بسط الأمن الشامل في نيالا في عام (1997م) ، فلقد برز في المؤتمر مطلب تعيين أحد أبناء الإقليم ليكون نائباً لرئيس الجمهورية ، وضرورة تكوين مجلس تنسيقي للإقليم أسوة بما هو قائم بالنسبة لجنوب السودان. ولما لم ينل إجماع المؤتمرين استعيض عنه بمطلب مراعاة المركز لعدالة توزيع السلطة والثروة لينال الإقليم نصيبه العادل منهما. ومرة أخرى ظهر إجماع أهل دارفور على انتمائهم الإقليمي وإحساسهم بالتخلف النسبي في المؤتمر التفاكري الذي عقد بمدينة الفاشر في أعقاب تطور أحداث جبل مرة وكرنوي. فلم يفوت أبناء الإقليم الفرصة، رغم انتماء غالبيتهم لنظام الحكم القائم، لتذكير المركز بأنهم مجمعون في إحساسهم

بالتخلف النسبي للإقليم وبضرورة تسريع النـشاط التنمـوي فيـه إذا كـان للمركـز أن يطمـئن عـلى سـيادة السلام في دارفور. مخاطبة حملة السلاح لمشاعر الانتماء والوفاء والإحساس بعدم العدالـة في توزيـع الـثروة والسلطة (الغبن التنموي) جعل من الصعوبة بمكان خلق التعاطف مع مناداة الدولة باعتبار حملة الـسلاح "عصابات نهب مسلح" أو مجموعة من "قطاع الطرق" متمردة خارجة عـن القـانون يتعـين التعامـل معهـا على هذا الأساس. لم يتبن المؤتمرون في الفاشر هذا الطرح بل نادوا بالحوار مـع حملـة الـسلاح للوصـول إلى حل للمشكل. (http://www.sudanile.com/news.24)

ب- تأزيم الوضع القبلي:

الحكومات الوطنية بمختلف اتجاهاتها وأزمانها لم تخل من تهمـة إحـداث الأثـر الـسلبي عـلى الوضع القبلي في دارفور. حدث ذلـك عـن طريـق تـسييس الكيانـات القبليـة ولا سـيما عـلى مـستوى قيادتها الإدارية (الإدارة الأهلية) وعن طريق عدم ربط التعليم النظامي بإيجاد فرص العمل المناسب. وأخطأت حكومات الأحزاب الكبيرة في السماح لرجال الإدارة الأهلية ليس فقط ليعلنـوا تبعيـتهم لهـا، بل ليستقطبوا إتباعهم لعضوية تلك الأحزاب وأخطأت الحكومة الحاليـة (1989- 2008م) في تـسييس جهاز الإدارة الأهلية بأكملـه ليكـون الإداري الأهـلي مـسئولاً لـيس عـن حفـظ الأمـن والنظـام داخـل مجموعته والمجموعات الأخرى، بل عن قيادة التغيير الذي أتت حكومة الإنقاذ الـوطني مـن أجلـه في عام 1989م. نتيجـة هـذا التـسييس المتـصل للكيانـات القبليـة والاثنيـة تلاشـت ممـسكات التعـايش السلمي بينها بعد أن عـصفت بهـا اعتبـارات الـولاء والمكافـأة أو العقـاب. (محمـد احمد،خالـد عبـد اللـه،2007، ص5،sudanjem.com).

والحكومات المركزية جميعها حرمت الإقليم من الأنشطة التنموية التي توفر فرص العمل التي تستوعب الفاقد التربوي. إذ أن تخرج ارتال من طلاب المدارس الذين لا يجدون في الإقليم فرص العمل التي تناسب مؤهلاتهم، واحد من عوامل التوتر في العلاقات الاجتماعية. فلجأ بعضهم إلى السلب والنهب كأقصر الطرق إلى جمع المال. كما لجأ بعضهم الآخر لأن يجعل العمل السياسي مهنة للكسب. ولما كان النظام الحاكم لا يتيح لهم حرية التعبير والتنظيم خارج إطار الحكم،فقد انخرط هؤلاء في عضوية الحزب الحاكم. ولكن ذلك الانتماء ليس سوى مجرد غطاء. فهم في الحقيقة والواقع أكثر انتماء للقبيلة والعرق والجهوية. هؤلاء القادة المحليون، الذين نالوا قدراً من التعليم واستقروا وسط ذويهم في القرى والبوادي، يطلق عليهم البعض مصطلح "أنصاف متعلمين ". فنظموا قبائلهم بما لديهم من علم وبصروها بحقوقها ونبهوها إلى ضرورة انتزاع تلك الحقوق وأن تأخذ مواقعها المفترضة في الإدارة والسياسة. وصارت القبائل والأعراق تتسابق للسيطرة على المؤسسات القيادية وعلى الوحدات الإدارية المحلية والولائية.وخلق ذلك نوعا من التنافس الحاد.

وجدير بالذكر أن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956، قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دارفور مثل مشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام،ومشروع الغزالة جاوزت، وهيئة تنمية غرب السافنا، ومشاريع تنموية أخرى في كبكابية وكتم وأم عجاجة. إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاث خالية من أي مشروع تنموي، كما أن دارفور لم تنشئ فيها الدولة إلا مصنعاً واحداً وهو مصنع نسيج نيالاً المتوقف عن العمل الآن. وكان من الممكن للحكومة إنشاء مصانع لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في جنوب الإقليم مما كان يساهم في نقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة والواقع أن دارفور في وسط هذه الظروف الصعبة لم يعد يتوفر فيها للشباب إلا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ وصناعة

المراكيب (الأحذية البلدية) وصناعة البروش والعناقريب (سرير للنوم)..الخ، مما دفع الكثيرين إلى هجرة الإقليم (الكتاب الأسود،2000،ص3).

جـ- السياسات التعليمية والبطالة:

لما كانت دارفور منطقة طرفية وبعيدة عن وسط السودان ولما كانت فترات خضوعها للحكومة المركزية في الخرطوم أقل من غيرها من بقاع السودان بأكثر من 70 عاماً، ولما كانت قد تعرضت للإهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية والوطنية من بعد الاستقلال وحتى الآن، فإنه ليس غريباً أن تصبح جميع نواحي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافية. وفي أحيان كثيرة غير موجودة بالمرة. وإذا كان التعليم عموما مترد في دارفور فإن تعليم المرأة هناك غارق في التردي.وحيث أن مستوى تعليم المرأة في أي مجتمع يظهر جانباً هاماً من جوانب التقدم والثقافة فإن تعليم البنات كان أمراً مرفوضاً في دارفور وفى السودان كله. والخلوة أو المدرسة الأولية كانت مكاناً للرجال فقط منذ ما قبل القرن التاسع عشر واستمرنفس الوضع خلال حكم الدولة المهدية 1885- 1889. ويرصد تقرير حاكم عام السودان لعام 1939- 1941 أن أول مدرسة تم افتتاحها للبنات في مديرية دارفور كان في عام 1939، وكان عدد التلاميذ فيها 120 تلميذة. وجدير بالتنويه هنا أن عملية تنقل الرعاة بمواشيهم وبرفقتهم أبنائهم بنين وبنات كانت – ولا زالت – عائقاً كبيراً في تحقيق السياسات التعليمية التي سعت حكومات البلاد في بعض الأحيان لتنفيذها. فكان الرعاة يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس – لحاجتهم إليهم خلال الترحال والرعي– مما ساعد على زيادة نسبة الأمية بينهم، وذلك في جو القصور الدائم في الخطط الحكومية الخاصة ببرامج الخدمات التعليمية للمناطق البعيدة خاصة في دارفور. (احمد ،عبد الغفار.2006، ص161).

وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين أدارت الدولة سياسة تعليمية طموحة سعت من خلالها لتوفير التعليم العالي فقامت بفتح الجامعات بالذات في

العاصمة وبعض المدن الكبرى لكل الراغبين فيه من كافة أنحاء البلاد. بيـد أن هـذه الجامعـات لـن يقتـصر دورها على تخريج الأعداد الفعلية التي تحتاجها البلاد لسوق العمل بل على العكس من ذلك زادت أعـداد خريجيها من الجامعات خاصة من الذين تخصـصوا في الدراسـات الإنـسانية والنظريـة دون أن تتـوفر لهـم فرص العمل لانشغال الحكومة عن إقامة مشروعات تنموية في إقليم دارفور ومعظـم أنحـاء الـسودان. وفي هذا المناخ أصبحت دارفور أهـم الركـائز الأساسـية للعمالـة المؤهلـة ومـصدراً للرجـال المجنـدين في جـيش السودان في وقت اشتدت فيه الحرب مع الجنوب. وقد مثلت الهجرة إلى البلاد العربية خاصـة ليبيـا منفـذاً هاماً لجزء من فائض الأيدي العاملة في دارفور. وفي هذا المنـاخ بـدأت الاتهامـات والـشكوك حـول محابـاة الحكومة لجماعات دون أخرى في منح فرص العمل والتوظيف، وأصبح شباب الخريجين الـذين رحلـوا مـن دارفور إلى الخرطوم وغيرها مصدر قلق للدولة لأنهم لم يندمجوا في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فـرص العمل بعد أن رحلوا إليه. فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ الذي يمكـن أن يحتمـوا فيه. ولما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتـدة مع البطالة فكان لهم الدور الفاعل في تنشيط الحرب والصراع في دارفور. (احمد،عبد الغفار،162).

المطلب الثاني

عزلة الإقليم وصعوبة الموصلات

يوضح التاريخ السياسي أن إقليم دارفور ظل معزولاً عـن أقـاليم الـسودان الأخـرى لا سـيما في الوسط والشمال، ولذلك أصبح أكثر ارتباطا بالمجتمعات والـدول المتاخمـة لـه سـواء داخـل جمهوريـة السودان مثل كردفان وبحر الغزال أو خارجـه مثـل تـشاد وليبيـا ومـصر الأمـر الـذي أحـدث تـداخلاً اجتماعياً وسكانياً بين دارفور وسكان تلك المناطق مما عزل الإقليم نسبياً عن أقاليم الـسودان الأخـرى

خاصة في مثلث الوسط. ومما زاد من عزلة دارفور عن كل التطورات الاقتصادية والاجتماعيـة الكـبرى التـي جرت في بقية أنحاء السودان هو عدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان، وعدم توفر وسائل المواصلات السهلة. وتاريخياً عندما أقامت حكومة الإدارة الثنائية خطوط السكك الحديديـة في بلاد السودان أوقفت الخط المتجه غرباً عند مدينة الأبيض عاصمة كردفان. لكي يأتي بالصمغ العـربي الـلازم للصناعة البريطانية. ولم يصل هذا الخط إلى مدينة الفاشر عاصمة إقلـيم دارفـور. وحتـى عنـدما جـرى مـد هذا الخط خلال الحكم الوطني عام 1960 إلى ما بعد مدينة الأبيض توجه نحو الجنوب الغـربي إلى مدينـة الضعين ونيالا دون أن يمر على الفاشر– وظل الأمر هكذا حتى الآن - والإقليم بولاياتـه الـثلاث لا يوجـد بـه سوى طريق واحد مسفلت يربط بين نيالا وكاس وزالنجى. أما طريق الإنقاذ الغربي– والذي يعتـبره الـبعض من أسباب النزاع – فلا زال متعثرا. كذلك لا تتوفر في دارفور خطوط حديثة للتليفون والتلغراف تربط هـذا الإقليم ربطاً سريعاً بعاصمة السودان وأقاليمه أو بالعـالم الخـارجي. وقـد أعاقـت كـل هـذه الظـروف أيـة تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجالات التجارة والتسويق و التنمية، مما عمق من أسباب الخلاف بين دارفور والخرطوم (الكتاب الأسود،2000،ص3).

طريق الإنقاذ الغربي:

وحيث أن الطريق الذي يربط إقليم دارفور بالمركز والمعروف بطريق الإنقـاذ الغـربي مـن الأهميـة والخطورة بحيث يعزو الكثيرون مشكلات وصراعات الإقليم لعدم انجازه، بـل يـربط الكثـيرون بـين تخلـف الإقليم وغياب هذا الطريق، فإننا سنتناوله بشئ من التفصيل حتى نلقى عليه الضوء ونبـين الـسبب لعـدم تمامه حتى الان:-

في الثمانينات من القرن الماضي بـدأت تعلـو الأصـوات بـضرورة ربـط غـرب السودان كله بالشبكة القوميـة للطـرق. وشـجع المطـالبون بإنـشاء هـذا الطريـق الصعوبات التي واجهت نقـل الإغاثـة مـن الميـنـاء وأواسـط الـسودان إلى الأصـقاع

الغربيـة حيـث امتـدت المجاعـة وتفاقمـت حـدتها ومـات النـاس والحيوانـات جوعـاً. (الـزين، ادم وآخرون،2003،ص258). فبدأت هيئة المعونة الأمريكية التي كان لها القدح المعلى في الإغاثة آنذاك بدراسة إمكانية إنشاء طريق رئيسي بمستوى جيد لربط الأبيض والنهود وأم كدادة بالفاشر والضعين ونيالا وزالنجي بالجنينية. وكان يمكن البدء في تنفيذ المشروع إلا أن الظروف السياسية التي طرأت على البلاد منـذ 1983م وحتى نهاية نظام مايو في إبريل 1985م ولقصر الفترة الانتقالية 1985-1989م ولغيرها من الظروف لم يبدأ التنفيذ. ولكن في نهاية العام 1989 اتخذت الحكومة قراراً بالشروع في هذا الطريق بدأً بالقطـاع (الفـاشر – أم كدادة) خصوصاً أن مواطني دارفور قـد جمعـوا تبرعـات بلغـت 120 مليـون جنيهـاً ووعـدت الحكومـة المركزية على لسان الرئيس عمر حسن أحمد البشير بأنها ستضاعف أي مبلـغ يجمـع مـن خـلال التبرعـات. وبدأ العمل في يناير 1990م من الفاشر صوب أم كدادة وكونـت لجنـة فنيـة عامـة سـميت اللجنـة الفنيـة لطريــق الإنقــاذ الغــربي تابعــة لــوزير الأشــغال العامــة آنــذاك.(محمدااحمد،خالــد عبــد اللـــه، www.sudanjem.com/2005).

وتم تحديد مسار هذا الطريق فصار:

1. الأبيض – النهود 206 كم.
2. النهود – أم كدادة 224كم.
3. أم كدادة – الفاشر 167كم.
4. الفاشر – نيالا 250كم (زيادة عرض الطريق وتقوية الكباري).
5. نيالا – زالنجي 167كم (وهو موجود أصلاً ويحتاج إلى إعادة تأهيل).
6. زالنجـي – الجنينـة 170كـم (مـع تـشييد 5 كبـاري). (محمدااحمد،خالـد عبـد اللـــه، ww.sudanjem.com/2005).

كان التمويل حتى أكتوبر 1995م محدداً ويعتمد على التبرعـات مـن مـواطني دارفور وما تخصصه وزارة المالية الاتحاديـة مـن الأمـوال مـن الميزانيـة العامـة وهـي ضعيفة جداً وبلغت جملتها في الفـترة مـن نـوفمبر1990 وحتـى أكتـوبر 1995م 650

مليون جنيهاً وظفت في الدراسات والتصميمات الهندسية والباقي تمثل في شراء معدات وآليات إضافة إلى مصروفات التسيير. ولم يتم في هذه الفترة سوى10% من الخطة لضعف التمويل. و لم تسر الأمور كما كان ينبغي لها وحدثت تجاوزات وأخطاء واتهامات شكل على إثرها وزير الطرق والاتصالات آنذاك لجنة للتحقيق في نوفمبر 1999 باعتبار انه حدثت مخالفات عدة، مالية وفنية وقانونية.

وثارت ضجة كبيرة بسبب المخالفات التى صاحبت طريق الإنقاذ الغربي وتم استدعاء وزير الأشغال من المجلس الوطني وشكلت لجنة تحقيق رفعت توصياتها. ولو تم الأخذ بتوصيات تلك اللجنة لاكتمل هذا الطريق أو شارف على الانتهاء الآن.وتمت بعض الانجازات الطفيفة هنا وهناك في هذا القطاع أو ذاك ولكن الإخفاقات أكبر بكثير ولابد من أن يعطى هذا الطريق اهتماماً أكثر لأن فوائده للبلاد كبيرة جداً ومخطئ من يعتقد أن هذا الطريق هو لغرب السودان فالطرق ووسائط النقل الأخرى هامة جدا لعمليات التنمية. (الزين، ادم وآخرون،2003،ص265).

المطلب الثالث

تجاهل الحكومة للأزمة أول الأمر

استهانت الحكومة بحركة التمرد أول الأمر واعتبرتها عملية خارجة عن القانون وانشغلت بمشاكل حربها وصراعها وتفاوضها مع الجنوب. ووصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق، وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً، ولم تشرك في حلها في البداية القوى السياسية السودانية وأصحاب المشكلة أنفسهم. ولما أوشكت المفاوضات في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإنتهاء- حيث سيتحقق لأهالي الجنوب بموجبها كيان ذاتي وإمكانات اقتصادية معتبرة، ونصيب في الثروة والسلطة - تطلع زعماء حركات التمرد في دارفور والمسلحين منهم إلى إحراج الحكومة وإرغامها على الدخول في محادثات مماثلة للحصول على نفس الميزات التي سيحصل عليها

الجنوبيـون، وإسـماع صـوتهم وشـكواهم للعـالم حتـى يتعـاطف مـع قـضيتهم. (الكتـاب الأسـود. 2000، ص7).

إن ما وقع من انشقاق للحزب الحاكم إلى حزبين هما حـزب المـؤتمر الـوطني الـذي اسـتمر حـاكماً للسودان بزعامة عمر البشير، وحزب المؤتمر الشعبي بزعامـة حـسن الـترابي- قـد سـاعد عـلى تـأزم الوضـع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة، ذلك لأن معظم القيادات الشابة وبعـض زعـماء القبائـل في الإقلـيم كانوا أساساَ من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الـترابي. ولـذلك يرجـع الـبعض زيـادة تـأزم مشكلة دارفور إلى تأثير الترابي على جماعات التمرد حيث كان على علاقة مبـاشرة مـع بعـض عناصرهـا، ولا شك أن لذلك صلة بعملية اعتقاله وبعض أتباعـه لعـدة شـهور. ولقـد اسـتفحل الـصراع في الإقلـيم بـشكل متزامن مع فترة سجن الترابي الذي يقال أنه سعي عـن طريـق رجالـه لتـأزيم الموقـف في دارفـور وتـشجيع المتمردين هناك لإحراج حكومة البـشير. وخـلال الثمانينـات مـن القـرن المـاضي أهملـت زراعـة المحاصـيل المخصصة للتصدير وأفرزت السياسات الاقتـصادية الخاطئـة، والتوزيـع غـير العـادل للـثروة والـدخل فئـات وشرائح اجتماعية استفادت من ظروف البلاد الصعبة، وأصبح هناك تناسب طردي بين زيـادة معـدل الـثراء السريع لشرائح الغنى من جانب وزيادة التهميش والإفقار لأعداد غفيرة مـن المـواطنين مـن جانـب لآخـر، وانقسم المجتمع بين الأقاليم الغنية والأقاليم الفقيرة، وبين الذين يملكـون المـال والـسلطة والـذين افتقـدوا الثروة واستبعدوا من السلطة والأنشطة الاقتصادية. (البيان الإماراتية،2001/4/14،www.albyan.co. ae).

المبحث الثالث

الحركات المسلحة طبيعة تكوينها ودورها في تأجيج الصراع

المطلب الاول

الإحتجاج السياسي وإرهاصات التمرد

الفكرة السائدة لدى الكثير من السودانيين في الغرب والشرق هى أن الشماليين قد هيمنوا على السلطة في السودان بعد الاستقلال عام 1956 فجميع المناصب الكبرى تولاها الشماليون، والمناصب الرئاسية والوزارات السيادية بالسودان لم يتقلدها "دارفوري أو بيجاوي أو أحد من الجزيرة"، ويرى البعض أن الأحزاب التقليدية الشمالية هي أساس البلاء لأزمات السودان المتتالية، فهي تنادي بالديمقراطية بينما نجدها في الأصل لا تمارس العمل الديمقراطي حتى في شئونها الحزبية. ولما كانت الأحزاب السياسية التي تولت سلطة البلاد التنفيذية قد أهملت مصالح الشعب وانشغلت بمصالحها وبالصراعات الحزبية خاصة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي كمنابر سياسية وبين طائفتي الختمية والأنصار كطوائف دينية، فإن أطرافا أخرى في أنحاء البلاد قد شهدت قيام حركات وتنظيمات احتجاج سياسي على نطاق واسع. ومن هذه التنظيمات "جبهة نهضة دارفور" التي كان قيامها في مدينتي نيالا وزالنجي، ثم امتدت للفاشر والجنينة، وكان من قيادات الحركة عمر أبكر، و د.علي حسن تاج الدين، ود.علي الحاج محمد، وجاء تكوين جبهة نهضة دارفور على اثر استئثار الأحزاب التقليدية خاصة حزب الأمة بالدوائر الجغرافية بدارفور علما بأن الفائزين بتلك الدوائر لم يكونوا من أبناء الإقليم وإنما من خارجه. وكانت مطالب جبهة نهضة دارفور تنحصر في ضرورة تمثيل دارفور بنواب من داخل الإقليم، والتزام النواب بالسعي لتحقيق التنمية في المنطقة، ونشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية، وإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، واعتبار

الولاء لدارفور أولاً قبل أي اعتبار آخر. وقد برز في هـذا الوقـت احمـد إبـراهيم دريـج كقيـادي سـياسي في منطقة جبل مرة حيث نادى باعتبار جبهة نهـضة دارفـور حزبـاً سياسـياً، وخـاض بهـا الانتخابـات في العـام 1965م ودخل للبرلمان، وهناك انضم لحزب الأمة. وقد انضم د. على الحاج لحركة الإخوان المسلمين، وتمـت استمالة د. على حسن تاج الدين لحزب الأمة، وضعف دور الجبهة في دارفور خاصة بعد رفض معظم رموز الإدارة الأهلية من القبائل العربية الانـضمام إليهـا (فلينـت، جـولى والكـسى د وال ،2006،ص80). وفي عـام 1968 نشأ في مدينـة نيـالا تنظـيم سرى باسـم حركـة "سـونى" التـي كـان قوامهـا المتقاعـدون مـن القـوات الحكومية، وقد دعم الحزب الشيوعي هذا التنظيم الذي انحصر وسـط قبائـل الفـور والمـساليت والتنجـر. وأصدر التنظيم بياناً في يناير 1969 جاء فيه "أن محافظات دارفور يقـل حظهـا في التنميـة بـسبب سـيطرة الشماليين على الحياة الاقتصادية واستغلالهم للبسطاء. ويضيف البيان الـذي نـشر في صـحيفة الـرأي العـام "إن الثورة على الأوضاع الراهنة تتطلب وحدة الفور والمساليت والتنجر لقطع الطريق أمـام انتهازيـة الجلابة (الشماليين) التي هي جزء من الرأسمالية، ويعتبر تنظيم حركة سوني" أول تنظيم يدعو صراحة إلى حمل السلاح على غرار حركة "الانانيا" بجنوب السودان، وفي وقت لاحـق التحقـت بعـض قيـادات حركة سوني ببعض الأحزاب السياسية خاصة الحزب الشيوعي، بينما بقى جزء منها مستقلاً بأطروحاته حتـى انقـلاب 25 مـايو 1969 بقيـادة جعفـر نمـيري. (sudanese media centre،2004،p65). في النـصف الأول من الثمانينات انطلقت أول تظاهرة في مدينة الفاشر ضد سياسات الاتحاد الاشـتراكي والحكومـة، وكان قوامها طلاب مدرسة الفاشر الثانوية. وقد وزع المتظاهرون منشورات تدعو لتضامن أهل دارفور من أجل نيل حقوقهم. ولا بد من الإشارة هنا لنظرية الثورة التى ظهرت بعد الحـرب العالميـة الثانيـة التـى ربطـت الثـورة بـالفجوة في توزيـع القـوى الـسياسية والإجتماعيـة خاصـة عنـدما تتـسع هـذه

الفجوة وتصبح غير مقبولة فتكون الأزمة ومن نتائجها كما أوردها كرين برينتون عام 1938 ولم تتغير للآن مايلى:

ازدياد عدم الرضا عند توزيع الناتج الاقتصادي. ازدياد عدم الرضا عند توزيع الامتيازات والسلطات الاجتماعية والسياسية. تصبح القيم التقليدية موضع تساؤل. (دوروثى،1985،ص230).

فعندما وصلت ثورة الإنقاذ للسلطة 1989 كانت دارفور تعيش أوضاعا متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية، ولأول مرة في تاريخ دارفور السياسي تنضم عناصر دارفورية إلى مجلس قيادة الثورة في البلاد وهم التجانى ادم الطاهر ومحمد الأمين خليفة. وكذلك تم تعيين بعضهم كوزراء في الحكومة المركزية مثل د. علي الحاج محمد الذي عمل وزيراً للاستثمار، والمهندس آدم الطاهر الذي عمل وزيراً في الإقليم الأوسط، كذلك عين اللواء أبو القاسم إبراهيم محمد حاكماً على دارفور. والواقع أن معظم أهالي دارفور ساندوا ثورة الإنقاذ ذات الاتجاه الإسلامي لأنهم وجدوا فيها ضالتهم للتخلص من معاناة عزلتهم ورغبة منهم في إعادة أمجاد الإسلام، واستفاد قادة الإنقاذ من موقف أهالي دارفور باعتبارهم فئة قوية قادرة على التضحية من أجل الإسلام خاصة في حروب الجنوب.

ومع ذلك شهد الإقليم قيام ثورة عسكرية مسلحة ضد الحكومة يقودها المهندس داؤود يحيى بولاد، وكان بولاد رئيسا لإتحاد طلاب جامعة الخرطوم عندما كان طالباً فيها وانضم للاتجاه الإسلامي، وعندما نجحت ثورة الإنقاذ 1989 اعتبر أن وجوده خارج منظومة الوزارة بمثابة عدم اعتراف بدوره، وان من تسلموا القيادة السياسية من أبناء دارفور لا يمثلون ثقلاً قبلياً مثله، ولهذا أعلن انضمامه للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق. وأجرى بولاد اتصالات بأبناء دارفور بالداخل والخارج يحثهم على الثورة، وكون خلية دارفور المسلحة، وبادر بتكوين حملة عسكرية للسيطرة على إقليم دارفور بالتنسيق مع الحركة الشعبية في

الجنوب على أن تبدأ الحملـة مـن إقليـم بحـر الغـزال ثـم تتجـه نحـو جبـل مـرة،ولكن القـوات المـسلحة الحكومية مستعينة بمن عرفوا حينها بالفرسان من قبيلة بني هلبة العربية ،استطاعوا التصدي له. وهزمـت قواته التي كانت تؤيدها قوات الحركة الشعبية ولقي بولاد مـصرعه، وبالقـضاء عـلى حملـة بـولاد نجحـت حكومة الإقليم في بـسط الأمـن في ربوعـه، وبـدأت في جمـع الـسلاح طوعـاً مـن الأهـالي sudanese media centre،2004،(p85).

المطلب الثاني

الحركات والمليشيات المسلحة

ظهرت في درافور حركات تمـرد تعـبر عـن مـصالح المتـضررين مـن قبائـل المـزارعين الـذين تكـررت عمليات تعدى قطعان الرعاة عليهم ومن الأفـراد والجماعـات التـي كانـت تحـس بالتجاهـل والظلـم مـن جانب الحكومة، أو حتى من القبائل العربية التي أثرت فيها عوامل الجفاف والتصحر،وأهم هذه الحركات هي:

أ-حركة تحرير السودان:

بدأت تلك الحركة تحت اسم "جبهة تحرير دارفور"، وهذا ما ظهـر في بيانهـا الأول، ثـم عـادت الحركة لتعدل اسمها في بيانها الثاني إلى "حركة تحرير السودان" والاحـتمال الأكـثر قبـولاً لهـذا التغيـير أنهـا أرادت اسماً يجنبها شبهة النوايا الانفصالية عن الحكومة المركزية، ويجعل مطالبهـا أكـثر قبـولا لـدى الـرأي العام في الداخل ولدى الجهات الخارجية التي تعول على الحصول على الدعم منها. وتـأثروا باسـم "الحركـة الشعبية لتحرير السودان" في جنوب السودان بزعامـة جـون قرنـق. وللحركـة جنـاح عـسكري هـو "جـيش تحرير السودان". وكانت عضوية الحركة في البداية لأبناء قبيلة الفور ثم انضم إليها أبناء القبائل الدارفورية الأخـرى. وزعـيم حركـة تحريـر الـسودان هـو المحـامي عبـد الواحـد محمـد نـور. ويتـولى منـصب الأمـين

العام للحركة منى أركو وهو من قبيلة الزغاوة واشتهر كقائد ميداني له علاقات وثيقة بالنظام الاريترى، وكان قد سبقه في منصب الأمين العام القائد عبد اللـه أبكر الذي قتل في احد المعارك مع الحكومة. ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني أو التشادي (الدومة،2006، ص74).

وبداية نشاط الحركة يرجع لعام 2001 عندما تشكلت أول خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها 17 من الشباب يقودهم ويدربهم المحامي عبد الواحد محمد نور الذي تم إطلاق سراحه من الاعتقال التحفظي جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو لإثارة النعرات القبلية والعنصرية. وأبلغت السلطات الأمنية عبد الواحد نور بخطورة إقدامه على تدريب الشباب في جنح الظلام، فانتقل من زالنجي موطنه الأصلي إلى منطقة "مرتجلو" بجبل مرة. وينتمي نور منذ دراسته للقانون للتيار اليساري، وكان عضواً في الحزب الشيوعي السوداني. وحركة تحرير السودان بقيادة نور هي التنظيم الأكثر نشاطا والذي تنسب له معظم العمليات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد الميلشيات التي كونتها بعض العناصر العربية وتتحدث البيانات السياسية لحركه تحرير السودان عن التهميش الذي تعرض له إقليم دارفور واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة، وانعدام الخدمات الأساسية فيه، كما تنتقد هيمنة ما تسميه بالوسط النيلي على أقدار السودان، وتنادي بحكم ذاتي موسع، وإعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتقول بأن الاضطهاد الوحشي والتطهير العرقي المدعوم من قبل النظم الحاكمة في الخرطوم ترك سكان دارفور بدون أي خيار سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة. والملحوظة الأساسية هنا هي أن حركه تحرير السودان تتشابه إلى حد كبير مع "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يقودها جون قرنق، سواء في الاسم المعلن لها أو تقسيم الأدوار بين جناح سياسي وآخر عسكري أو في المطالب المرفوعة والخطاب السياسي الذي تتخذه جسرا لتحقيق أهدافها. (Crisis group, 2004, p2)

ب- حركة العدل والمساواة:

أسس هذه الحركة خليل إبراهيم الذي يعمل كطبيب وهو ينتمي لقبيلة الزغاوة. وكان عضواً بارزاً في حزب الحكومة "المؤتمر الوطني"، ووزيراً ولائياً للصحة لفترة طويلة في عهد حكومة الإنقاذ. وكان قيادياً في الجبهة القومية الإسلامية. ويعد خليل إبراهيم من القيادات التي أسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في جنوب البلاد، وقاد حملة عسكرية للتصدي للغزو الأوغندي لمناطق فرجوك. كما تولى مهمة التصدي لقوات داؤود بولاد الذي قاد تمرداً مسلحاً ضد الحكومة في دارفور. وتشدد في التصدي لحملته بوصفه خارجاً عن القانون. وكان خليل من المقربين لحسن الترابي. وبعد إعفائه من منصبه كوزير في عام 1998 ثم إبتعاثه للدراسة في هولندا لمدة عام، إلا أن خليل أثناء وجوده في هولندا توثقت العلاقة بينه وبين شريف حرير ذات الاتجاه العلماني والمتعصب للعناصر الإفريقية. فالتقت أفكارهما. وقد اصدر خليل إبراهيم قبل تأسيس الحركة مؤلفاً بعنوان "الكتاب الأسود عام 1999 تم توزيعه سراً ولم يكن يحمل اسم مؤلفه، ويحتوي هذا الكتاب على تقويم عرقي للوظائف والمناصب العليا في السودان حيث بين أن العناصر الشمالية هي التي تسيطر على البلاد. وان أبناء اغلب المناطق الأخرى القيادية في الحكومة المركزية يشغلها موظفون شماليون .وفي ظروف الأزمة القائمة في دارفور أعلن خليل إبراهيم في مارس 2003 تأسيس حركة العدل والمساواة التي أصدرت بيانها الأول من لندن باللغة الإنجليزية. وبدا حريصا على إبعاد نفسه وحركته بقدر كاف عن حزب المؤتمر الشعبي ذي التوجه الاسلامى الاصولى.ومعظم مقاتلي الحركة من قبيلة الزغاوة. (Crisisgroup،6/10/2005p4).

تدعو حركة العدل والمساواة لخلق سودان ديمقراطي جديد وتنادى بقيام تحالف من المناطق المهشمة ضد الحكومة المركزية. ولم يدع زعيم الحركة خليل إبراهيم لأية مواقف انفصالية عن الحكومة السودانية المركزية. وفي هذا المعنى يقول: "إن أهم أهداف حركتنا لحمل السلاح هو الخوف من تمزق البلد. ونحن ضد

انفصال أي جزء من السودان، نحن لا نريد سلطنة في دارفور لأننا نعيش في عصر الكتل الكبيرة ." ومن قيادات تنظيم العدل والمساواة أبو بكر حامد، و بارود صندل، ورئيس اتحاد طلاب جامعة النيلين الأسبق أحمد حسين الذي منح بعثة لنيل الماجستير من لندن على حساب الحكومة السودانية ولكنه آثرالإنضمام لحركة العدل والمساواة. ويؤكد خليل إبراهيم على وجود تنسيق بينه وبين الحركة الشعبية بزعامة جون قرنق على الرغم من إنه ينفى وجود تنسيق بين حركته وحزب شريف حرير الفيدرالي الذي هو أقرب إليه جغرافياً وسياسياً. كذلك يؤكد محمد عبد الشافع مدير مكتب خليل إبراهيم والذي كان وثيق الصلة به لعدة سنوات على أن علاقة خليل كانت قوية جداً بالحركة الإسلامية وبحسن الترابي. ورغم النفي المتكرر لحزب المؤتمر الشعبي– بزعامة الترابي- لعلاقته بأحداث دارفور إلا أن هناك مؤشرات من جهات متعددة تدل على وجود علاقة بين حزب المؤتمر الشعبي وزعيمه وبين حركة خليل إبراهيم وإن كان من الصعب تحديد الحدود القصوى والدنيا لهذه العلاقة. وللحركة دور عسكري وسياسي كبير في إدارة الصراع في الإقليم. (البحيرى، 2006، ص).

جـ- التحالف الفيدرالي:

يتزعم التحالف الفيدرالي أحمد إبراهيم دريج الذي كان والياً على دارفور من قبل إبان حكومة مايو باعتباره أحد أبناء دارفور، وقد حدثت اختلافات بين دريج والرئيس جعفر نميري بسبب اتصال دريج بجهات خارجية (في مقاطعة سكسونيا الألمانية) دون الرجوع للحكومة المركزية، ومثلت الخلافات بين دريج ونميري واحدة من حلقات الصراع العنيف بين المركز وإقليم دارفور حيث ترك دريج وظيفته الرسمية كحاكم للإقليم وذهب للخارج لتكوين تيار سياسي مناوئ للخرطوم، وإبراهيم دريج ينتمي لقبيلة الفور وهو مقيم بلندن حالياً.

ويعمل الباحث الانثروبولوجي شريف حرير نائباً لرئيس التحالف الفيدرالي وهو الأكثر نشاطاً، وكان من القيادات المؤثرة في رابطة طلاب دارفور بالجامعات

والمعاهد العليا، وهو ذو توجهات علمانية وكان ناشطاً في تنظيمات القوى الديمقراطية المناهضة لحركة مايو، وانتمى للمدرسة التي كانت تدعو للأفريقانية، غير أن شريف حرير ينظر للأفريقانية من أبعادها الاثنية أكثر من نظرته لأبعادها الثقافية أو الفكرية، وسنحت لشريف حرير فرصة الدراسة في النرويج – التي تعد ميداناً لنشاط يهود العالم تجاه دول العالم الثالث والعالم الإسلامي ومن بينه السودان– حيث التحق هناك بمعهد لدراسات السودان الذي تم تأسيسه بواسطة ضابط متقاعد في الجيش الإسرائيلي، وبعد حلول عقد التسعينات وقفت قوى كثيرة من وراء شريف حرير الذي يملك ثروة مالية ضخمة ويحظى بنفوذ واسع في النرويج. وبنشوب أزمة دارفور تولى حرير مهمة تسويق الحركات الدارفورية المتمردة في الأوساط الأوروبية وتقديمها للمنظمات الطوعية الأجنبية وتوفير الدعم المالي لها، وتشير المعلومات إلى أن قوى دولية كثيرة تسعى لإسناد القيادة السياسية لشريف حرير كمعبر عن كل فصائل المعارضة في دارفور (p5،6/10/2005،Brussels،no32Nairbi،Africa briefing،Crisisgroup).

د-خلافات الحركات المسلحة وانشقاقاتها:

قامت حركة تحرير السودان على أساس قبلي وتشكلت في بداياتها على أساس أسماء بعض القبائل مثل الفور والمساليت والزغاوة. هذه التشكيلة ليست الفكرة الأساسية لزعيم الحركة عبد الواحد محمد نور نسبة لنظرته القومية لمشكلة دارفور ولكن لظرف ما فرض نفسه في ذالك الوقت. فيما بعد وخاصة بعد وفاة القائد عبد الله أبكر وتسليم مني اركوى مناوى مكانه بدأ الطابع القبلي يسيطر على أجهزة الحركة وبطريقة منهجية وخاصة بعد أن تم نقل العمليات من جبل مرة إلى مناطق شمال دارفور منطقة نفوذ أهله. ورويدا رويدا بدأ عدم الثقة عند إتخاذ القرارات وبدأت مجموعة مني اركو تدعي بأنها هي الكادر العسكري الوحيد الذي يسيطر على زمام الأمور والبقية ليس لهم أي دور في أجهزة الحركة. هذا المفهوم العسكري، العصبي والقبلي غير في منهجية الحركة وظهرت ما يعرف بمجموعة

الرئاسة بقيادة عبد الواحد ومجموعة الأمين العام بقيادة مني اركو. هذا الانقسام في قيادة الحركة أدى إلى شلل إداري وتنظيمي وعسكري في جسم حركة تحرير السودان، وهنا تصعب ممارسة الديمقراطية التنظيمية ككتلة وجسم حركي متجانس ويصعب عليها الجلوس تحت الطاولة لتدارك التدابير الهامة واختيار القوي الأمين بصورة جماعية باعتماد الكفاءة والقدرة والدراية والانفتاح السياسي والعرقي ، ويصعب الفصل في اختيار أجهزة الحركة.فإنشقت حركة تحرير السودان وانقسمت إلى جناحي منى اركو مناوى وجناح عبد الواحد محمد نور للأسباب التالية:

أولاً- تأثير النفوذ القبلي لدى بعض القيادة العسكرية التي إتجهت صوب الشمال.

ثانياً- بروز الأجندة القبلية داخل المعسكر السياسي والعسكري.

ثالثاً- توزيع المناصب على أساس التوازن القبلي مما سبب الخلل في إتخاذ القرارات المصيرية للحركة.

رابعاً- تهميش العنصر الأخر من تركيبة دارفور (القبائل العربية) في بداية تكوين أجهزة الحركة مما أفقد الثقة في منفيستو الحركة تجاه قضية دارفور. هذا التهميش سمح للحكومة من خلق قوات بالوكالة وجعل الصراع كأنه صراع بين أهل دار فور بعضهم البعض.

خامساً- المجاملات في اختيار قيادات الحركة وأتى معظمهم متخفياً بأجندته الخاصة.

سادساً- تعتقد مجموعة مني اركو أنها هي القوة الضاربة على الأرض مما جعلها تصاب بجنون العظمة على حساب المجموعات ذات الثقل السكاني والشعبي في دارفور. وجاء مؤتمر حسكنيتة الذي صنع الشلل الحقيقي لانقسامات حركة تحرير السودان وفقدان القيادة الجماعية.

ثم انقسم جناح عبد الواحد محمد نور للأسباب الآتية:

ضعف المؤسسية التنظيمية لأجهزة الحركة خاصة بعد أن وقع جناح مني الاتفاقية الناقصة وعدم قيام المؤتمر العام لدراسة الوضع والحلول والمقترحات الثورية الموحدة بعد الاتفاقية- الضغط الدولي الإقليمي والمحلي والتهديد الذي واجه الحركة بعد رفضها للاتفاقية- بعد الجناح السياسي عن القيادات الميدانية لفترت طويلة- ظهور أصحاب مصالح شخصية داخل أجهزة الحركة- الضعف الإعلامي للحركة لشرح رؤاها بعد الاتفاقية دولياً ومحلياً واكتفت بالصمت لفترة طويلة والبقاء في اسمرا-الصراع المحموم حول رئاسة الحركة. ولم يسلم جناح مني أركو من الانقسامات والانشقاقات بعد توقيعه للاتفاقية وذلك للاتي:

(Crisisgroup,6/10/2005,p2)

أولاً- سيطرة النفوذ القبلي داخل مؤسسات الحركة.

ثانياً-العصبية العسكرية في فكر الحركة التنظيمي والقيادي.

ثالثاً- سباق الصراع على كراسي السلطة.

رابعاً- تهميش الأطراف الأخرى باعتباره الجناح الأقوى في الميدان.

خامساً-الضغط الدولي الذي مورس على مني اركو للتوقيع على اتفاقية ابوجا ومحاصرته دون أن يشاور غالبية القيادة.

سادساً- الرفض القاطع لاتفاقية أبوجا من قبل غالبية الأطراف الأخرى.

سابعاً: خلافات مني اركو وبعض القيادات الميدانية حول اتفاقية أبوجا.

تداخلت هذه العوامل مع بعضها وأدت إلى انقسامات حادة وشلل في جسم حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وتحولت إلى فصائل متصارعة في ما بينها ونذكر من تلك الفصائل الآتي:

(crisisgroup،Africa briefing،no32Nairbi،Brussels،6/10/2005،p3).

1- جناح عبد الواحد ويعد الفصيل الرئيس في جسم حركة تحرير السودان.

2- جناح مني اركو الذى أعلن انفصاله بعد مؤتمر حسكنيتة.

3- مجموعة أل 19 وانشقت عن عبد الواحد بعد إعلان الأخير فك الارتباط مع المجموعة الثورية لغرب السودان.ورئيسها هو خميس عبد اللـه ومعه آدم بخيت الذي يسيطر على أحد الفصائل ومعهم جارالنبى ومرجان الذين يسيطران على فصيل أخر.

4- مجموعة الإرادة الحرة التى انشقت عن عبد الواحد بعد رفضه التوقيع على الاتفاقية. ورئيسها البروفسور عبد الرحمن موسى. وقع على اتفاقية ابوجا والآن هو وزير دولة برئاسة مجلس الوزراء.

5- جناح السلام (الجبهة الديمقراطية للتنمية والسلام في دارفور) انشقت عن عبد الواحد في اللحظات الأخيرة وأثناء الضغط الدولي على عبد الواحد وإعطائه مهلة إضافية في ابوجا للتوقيع برئاسة المهندس إبراهيم محمود مادبو.

6- مجموعة القيادات الميدانية برئاسة احمد عبد الشافع توبا، انشقت عن عبد الواحد.

7- مجموعة أبو القاسم إمام الحاج انشقت عن عبد الواحد بعد صفقة تمت بينه والحكومة في نيالا. وهو ألان وإلي لولاية غرب دارفور.

8- حركة تحرير السودان جناح الوحدة برئاسة صلاح بوب و محجوب حسين.

9- حركة العدل والمساواة برئاسة خليل إبراهيم وهو الفصيل الأقوى حالياً سياسياً وعسكرياً. وانشقت للآتي:-

10- حركة العدل والمساواة السودانية (جناح إدريس أزرق).

11- الجبهة الشعبية الديمقراطية.

12- جبهة الخلاص الوطني وهو تجمع يتكون من حركة العدل والمساواة، التحالف الفيدرالي، مجموعة الـ19 وتشكل في يونيو 2006 كإتحاد

عـسكري قـام بـبعض العمليـات العـسكرية المـشتركة إلا أنـه لم يحقـق أي انـسجام سـياسي. (SudaneseOnline.com محمد هارون/دارفورى).

13- الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، القادة: جبريل عبد الكريم باري، خليل عبد اللـه انفـصلت عن حركة العدل والمساواة في مارس 2004.

14- قوّات الجبهة الديمقراطية الثورية / قوات الدفاع الشعبي القادة: صلاح محمـد عبـد الـرحمن موسى (المعروف أيضاً بأبو صرة) وياسين يوسف وهى حركة من المتمردين "العرب".

15-التحالف الفدرالي السوداني القادة: أحمد دريـج، شريـف حريـر.وانـسحب شريـف حريـر مـن التحالف الفدرالي السوداني ليصبح عضواً في جيش تحرير السودان.

هـ- جماعات الجنجويد:

الجنجويد مصطلح تناولته جميع الصحف السودانية والعالمية مع إنـدلاع مـشكلة دارفـور وكانـت الحكومة السودانية قد لجأت خلال حربها ضد متمردي الجنوب إلى تسليح القبائل العربية في دارفور لصد هجمات الحركة الشعبية بزعامة جون قرنق. وكونت ميليشيات الدفاع الشعبي التابعة للحكومة السودانية ،والتي مثلت الأساس لمليشيا الجنجويد.

يرى البعض أن كلمة جنجويد تعنى" جن على جواد" بيـنما يـرى الـبعض الآخـر إنهـا تعنـى "الرجل الـذي يركـب جـواداً ويحمـل المـدفع الرشـاش جـيم ثلاثـة" وهـو سـلاح معـروف في غـرب السودان. بيـنما يـربط فريـق ثالـث كلمـة الجنجويـد بـصعلوك مـن عـرب دارفـور يـدعى "حامـد جنجويت" مارس الحرابة ضد القرى الإفريقية في ثمانينـات القـرن التاسـع عـشر فأدخـل الرعـب في قلوب السكان فأطلقوا اسمه على هذه المليشيا، ومهما تعددت تفسير اللفظ فإن له معنىً مـشتركاً بينها جميعاً وهو أن الجنجويد مجموعة مسلحة من قطاع الطرق المنحرفة الذين يقومون بالسلب والنهـب والقتـل وتـدمير القـرى وترويـع الـسكان الآمنـين، ويحمـل أكـثر مـن طـرف – خاصـة

الإعلام الغربي- الجنجويد مسئولية اختلال الأمن في الإقليم. (فلينت، 2006، ص87).

ومن المتواتر ذكره عن جذور نشأة الجنجويد أنها جماعة غير منظمة لا تنتمي إلى أعـراق محـددة. وكان قد ظهر في دارفور عام 1987 تحالف موسع يشمل كل القبائـل العربيـة أطلـق عليـه اسـم "التجمـع العربي".وتشكلت مليشيا الجنجويد عندما أخذ الـصراع منحـى شـاملاً ومـستمرا و تـتهم عـلى إنهـا الـذراع العسكري للقبائل العربية في دارفور،وهو أمر دأبت القبائل العربية على نفيه. ويربط بعض المراقبين نـشأة الجنجويد أيضاً بظروف الحرب التشادية في الثمانينات حيث واجه الرئيس التـشادي الحـالي إدريـس ديبـي خصمه حسين حبرى فجند كل طرف منهما بعض الميليشيات من أبناء القبائـل العربيـة القاطنـة في دارفـور وشرق تشاد فأفرزت بعضها ميليشيا الجنجويد. (فلينت، 2006،ص87)

ويقـال أن عـدد الجنجويـد صـغير جـداً لا يتعـدى بـضعة آلاف ولكـنهم مـسلحون تـسليحا جيـداً بالرشاشات ويركبون الخيول والجمال، ويقال أيضاً أن هدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردها من بيوتها وإجبارها على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة التي يسيطرون عليها وتركها للقبائـل المترحلـة ذات الأصول العربية، والسبب في هذا هو حدوث الجفاف والتصحر وقلة المياه والمراعي في دارفـور بـشكل واضح.

وتنفى الحكومة بصفة دائمة أية علاقة لهـا تربطهـا بالجنجويـد. كـما أن الحكومـة تؤكـد أنهـا غـير مسئولة عن تسليحهم وأن هجمات الحركة الـشعبية بقيـادة جـون قرنـق خـلال التـسعينات عـلى منـاطق جنوب دارفور كانت سبباً رئيسياً في تسليح بعض القبائل هناك لحماية مصالحها، مما مهد لوجود جماعات الجنجويد - بـل وحتـى جماعتـي التمـرد المـسلحة في دارفـور - حيـث وجـدوا الـسلاح جـاهزاً في أيـديهم لاستخدامه في أي صراع أو صدام.(فلينت ،2006،ص88).

ومع ما يبدو من استقطاب اثني واسع في النزاع الجـاري علينـا أن نـشير إلى نقطتـين تتعلقـان بتورط المجموعات العربية فيه وتبيين مدى ارتباطها بالجنجويد. فمن الملاحظ أن رعاة الإبل في شـمال دارفور هي الأكثر إرتباطاً بظاهرة الجنجويد، إضافة إلى عدد قليل من مجموعات عربيـة شـبه رعويـة صغيرة تسكن في منطقة جبل مرة. وأكثر مـن ذلـك أن معظـم المجموعـات العربيـة التـي تورطـت في الحرب الأهلية الجارية، لا تملك إدارة خاصة بها. عكـس حـال المجموعـات العربيـة الأخـرى المعروفـة كقبائل البنى هلبة والرزيقات والهبانية التى لديها أراض حـسب التنظـيم التقليـدي لملكيـة الأرض في الأقاليم.ويرى الباحث أن المهم ليس كيف جاءت تسمية الجنجويد ولكن المهـم أنهـم جماعـة تمـارس القتل والحرق والإرهاب ضد القبائل المستقرة وتقع عـلى الدولـة مـسئولية لجمهـا وإيقافهـا وحمايـة المتضررين من عملياتها.

وبعد العرض السابق لحركات التمرد في الإقليم يتضح أن ما يحدث في دارفور تقوم بـه مجموعـات متعددة بعضها ذو طابع قبلي تنتهي أجندته في حدود جغرافية دارفور والبعض الآخـر يتمـدد حتـى يـصل إلى الخرطوم وكل السودان. وأن من أسباب تمرد البعض ولجوءه إلى جبل مرة هو شعوره بـالتهميش داخـل الحكومات المركزية المتعـددة والمتعاقبـة لعـشرات الـسنوات. ومـن الواضـح أن حركـات التمـرد في دارفـور بالتنسيق مع متمردي شرق السودان ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيـادة قرنـق عملـت – وهـم يشكلون مجموعة من المهمشين– على إنشاء طوق دائري يعتمد على تجميع الأطراف المهمشة للقضاء على السيطرة المركزية للخرطوم.

ومن المسلم به أن الصراع الدائر في دارفور ضد الحكومة وعناصر موالية لها ليس صراعاً دينياً عـلى الإطلاق. فأهل دارفور كلهم مسلمون على المذهب المالكي ومعظمهم يتبع التيجانية والمهدية باعتبارها من أهم الطـرق الـصوفية. والقـول بـأن حركـة تحريـر الـسودان – حركـة التمـرد الرئيـسية في دارفـور – هـي

تجمع الزرقة (ذوى الأصول الإفريقية) من أجل تحقيق مطالب دارفور التنموية والخدمية والسياسية، وأن الجنجويد هو تجمع العرب ضد مطالبة الزرقة بحقوقهم في التنمية والخدمات المشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح على الإطلاق لأن حركة تحرير السودان ليست ذلك المعين الواسع الذي يستوعب جميع القبائل غير العربية فهناك أكثر من 30 قبيلة غير عربية خارج هذه الحركة من بينها قبائل رئيسية لها ارتباط قوى بالأرض وتاريخ مشهود عبر مئات السنين مثل البرتي والداجو والقمر، كما أن الجنجويد كذلك ما هي إلا مجموعة متفلتة من قبائلها بالرغم من جريان الدم العربي في عروقهم إلا أنهم لا يمثلون الرأي والاتجاه العام للقبائل العربية.

و- القوى والأحزاب السياسية السودانية:

أخفقت الأحزاب والقوى السياسية السودانية التى حكمت السودان منذ الاستقلال من خلال التجارب الديمقراطية الثلاث (1958-1964-1986) في تسيير مقاليد الحكم والإدارة، كما عجزت عن إنزال برامجها الانتخابية على ارض الواقع. وقد تجلى ذلك واضحا خلال فترة الديمقراطية الثالثة حيث ظهرت الكثير من الممارسات الخاطئة والتي ألقت بظلالها السالبة على الأوضاع بدارفور، وخلقت وضعاً اجتماعياً مريراً عاشه مواطنو الإقليم. ومن أجل الفوز في الانتخابات البرلمانية ظل الحزبان الكبيران (الأمة والاتحادي) يغريان ويساومان زعماء القبائل الكبرى كالفور والمساليت والزغاوة والقبائل العربية للوقوف معها في الانتخابات لقاء وعود بتعيين بعض أبنائها في مناصب دستورية إذا ما فازت في الانتخابات. (البارودى، 2005، ص16).

وعبر سلسلة من الأحداث المثيرة استطاعت الأحزاب السياسية أن تؤطر العمل السياسي في دارفور على أساس الانتماء القبلي. وهناك اتهامات ومزاعم بان هذه الأحزاب كانت تقف وراء الاحتراب القبلي بين الفور والجماعات العربية في أواخر عقد الثمانينات في القرن الماضي. حيث أن كلاً منهم يؤازر حليفه التقليدي

ويمده بالمال والسلاح لتحقيق الانتصار الكاسح على الخصم. مما أطال عمر الحرب وكلف المزيد من الخسائر في الأنفس والأموال. ونتج عن تلك الممارسات وبرز لسطح الحياة السياسية عدد من مجموعات الضغط التى سعت كل منها للوصول لغاياتها وتحقيق مأربها على حساب تفكيك النسيج الاجتماعي في دارفور والذي ظل متماسكا طوال عقود طويلة. أي أن للأحزاب دور وتأثير سلبي على الأوضاع في دارفور في السابق وكذلك الوضع الحالي ،حدث ذلك على الرغم من أن المفترض في الأحزاب أنها جماعات لتجميع المصالح وليس تفريق الناس وسبب فشلها هو إختلافها في الرؤى وإصرارها على الوصول للسلطة بكافة وسائل الإستقطاب. (المركز السوداني للخدمات الصحفية م،2004،ص 103.).

يعتبر مؤتمر اسمرا للقوى السياسية المعارضة الذي انعقد في العام 2006 معلماً بارزاً للوقوف على موقفها من الأزمة.إذ وجدت زعامة تلك القوى ذات القاعدة الشعبية الواسعة ممثلة في الحزب الإتحادي الديموقراطي بزعامة الميرغني نفسها أمام محاور جوهرية عديدة تحدد موقفها مما يجري ممثلاً في: (SudaneseOnline.comمحمد هارون/دارفورى).

1- علاقتها بالغرب وما يفرضه ذلك من تسويغ لتحركاته ونواياه أو على الأقل الإغضاء عنها.

2- علاقاتها بالحركة الشعبية لتحرير السودان وتعويلها عليها في موطئ قدم مستقبلي بالحكم ورأى الأولى المعلن تجاه الأحداث.

3- معارضتها للحكم وعدم ادخار أي جهد للكيد له وإضعافه إن لم يكن إسقاطه تماماً،وعدم ممانعتها لأي ثمن يدفع تجاه ذلك،مع الوضع في الاعتبار ضعف مفاهيم المصالح القومية العليا والأمن القومي لتلك المعارضة.

ورغم إعلانه لموقفين هامين تمثلاً في رفضه وصف ما يجري في دارفور بأنه تطهير عرقي وتحفظه على التدخل الأجنبي ،إلا أن موقف جل قطاعات

المعارضة الداخلية والخارجية تميزت بالبراغماتية والانتهازية السياسية إذ أنها لم تكن تنظر بعين الغبطة لما يجري في نيفاشا وابوجا طالما أنهما يصبان في نظرها في مصلحة الحكم القائم بغض النظر عن إسقاطاته الإستراتيجية على الدولة السودانية وعلى الإقليم ولولا روابطها مع الحركة الشعبية ،وحرصها على تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة لرفضت الاتفاقات علنا وناهضتهما من أول يوم. (SudaneseOnline.com محمد هارون/دارفورى).

ز- موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان:

أعلن جون قرنق في السابع عشر من يونيو من العام 2003 م دعم الحركة الشعبية لمتمردي دارفور رغم نفيه أية علاقة لهم بحركته. وأصر على تأكيد ذلك الإعلان خلال خطابة في توقيع بروتكولات السلام الست خلال مايو 2004 م في نيفاشا.

وعقب توقيع اتفاق نيروبي الذي تعاهد فيه الطرفان وهما الحكومة والحركة الشعبية، على حماية ذلك المكسب، وفيما كانت الحكومة السودانية تبشر بقرب حلول السلام ليفرح أهل السودان عامة، وتهدئ روع كثير من القطاعات الجنوبية المتشككة في قرنق وفي تطلعاته نحو الانفراد بالجنوب، إذا بقائد الحركة الشعبية يشرع في تصعيد لهجته الحادة تجاه ما يجري في دارفور متهما الحكومة بأنها تفعل في دارفور ما كانت تفعله في الجنوب، بل أنها كانت في الجنوب تجند مليشيات جنوبية ضد حركته لكنها في دارفور تجند قبائل بأكملها ضد قبائل أخرى. وأضاف بأنه لن يسمح عندما يكون في الحكومة باستمرار محاربة الحكومة لشعبها. جاء كل ذلك خلال التحاقه باجتماعات التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا وخلال ذات الفترة ترددت الأنباء أن جون قرنق عقد عدة اجتماعات مع قيادات حركتي التمرد بدارفور.ولاحظ المراقبون عقب تلك اللقاءات حدة نبرة الحركات المسلحة واستقوائها بالحركة الشعبية (المركز الاعلامى السوداني،2004 ،ص143).

ح- حزب المؤتمر الشعبي:

تتهم الحكومة حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي بأنه أحد الأطراف المحرضة على الفتنة، وأنه يخطط لها ويقودها من خلال العديد من قياداته الحزبية التي تنتمي أصولها إلى غرب السودان، وقد ألقي القبض بالفعل على العديد منهم عدة مرات (كان اخرها فى12مايو 2008 عندما إقتحمت قوات العدل والمساواة مدينة أم درمان). ومن ناحيته نفى حسن الترابي هذه المقولات. وإن كان قد أعلن في الوقت نفسه عن تأييده لمطالب دارفور بعد أن فقد سيطرته على جهاز الدولة، وهو يسعى الآن لاستخدام صراع دارفور كأداة لخلخة نظام الإنقاذ الذي سيطر عليه خصومه الحاليون الذين كانوا تلاميذه في السابق، وهو يفعل ذلك تحت دعاوى الحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة التي تسيطر على طرحه الجديد الذي يحاول من خلاله أن يخفض من نبرته الأيدلوجية في ظل المناهضة الغربية والأفريقية للحركات الإسلامية. وفي الوقت نفسه فإن مثل هذا الخطاب قد يجلب له الدعم والتعاطف، ويبعده عن العداوات فمظلته الجديدة هي الدعوة إلى تبني مطالب المهمشين (DAVID HOILE،2005،p1).

وهكذا فمن الواضح أن ما يحدث في دارفور تقوم به مجموعات متعددة، بعضها ذو طابع قبلي تنتهي أجندته في حدود جغرافية دارفور، والبعض الآخر يتمدد حتى يصل إلى الخرطوم وكل السودان. ومن الواضح أيضا أن المجموعات القائدة للعمليات العسكرية ما زالت في مرحلة تذويب الخلافات العسكرية والسياسية وإن كانت تلتقي مع بعضها البعض، وأيضا مع الحركة الشعبية التي يقودها قرنق في مسعى مشترك –هو محاولة إنشاء حزام أو طوق دائري يعتمد على تجميع الأطراف للقضاء على مركزية الوسط السوداني. وعلى الرغم من أن حركتي "تحرير السودان" و"العدالة والمساواة" قد قامتا ببعض المعالجات التوضيحية أو التصحيحية لنفي صفة القبلية أو الإثنية عنهما إلا أنهما يدركان أنهما لا يمكن النظر إليهما خارج سياق الصراع القبلي في دارفور.

الفصل الثالث

أثر الواقع الجيوسياسى

على الأطراف الخارجية ودورها

في الصراع

الفصل الثالث

أثر الواقع الجيوسياسى على الأطراف الخارجية

ودورها في الصراع

المبحث الأول

الأطراف الإقليمية

المطلب الأول

دول الجوار (مصر ،ليبيا، ،تشاد، إريتريا،إفريقيا الوسطى ، نيجريا)

أصبحت إفريقيا بما فيها السودان –ممثلاً في بؤرة دارفور- ساحة هامة لحرب أمريكا ضد الإرهاب، حيث صارت المنطقة مستهدفة من قبل المجموعات الإرهابية باعتبارها هدفاً سهلاً في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة لمقاومته. وتضع أمريكا في حسبانها تفجيرات كينيا وتنزانيا. وتعتقد أن 25% من المنفذين لعمليات انتحارية في العراق من إفريقيا، لذلك كان لا بد لها من إيجاد موطئ قدم في المنطقة. وبتطور الأحداث المتلاحقة عالمياً بدأ اهتمام الدول العظمى والمسيطرة على العالم يتجه نحو إفريقيا وكان السودان على رأس قائمة الأولويات في أجندة أمريكا وحلفائها لأنه بدأ في رسم طريقه ووضع معالم سيره. فبعد أن فشلت في ممارسة الضغوط والتي كانت في شكل حظر اقتصادي ودبلوماسي، وعندما انتهت الحكومة من مشكلة الجنوب بتوقيعها لاتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تحولت المسالة مباشرة إلى غرب البلاد وفتحت جبهة دارفور وتم تدويلها والترويج لأزماتها. (احمد، احسان مهدى،2007، ص67). وكانت إحدى وسائل إيذاء السودان عبر دارفور هي دول جواره. وكانت قوة الهجمة والاهتمام الإقليمي بقضية دارفور بقدر أهميتها الجيوسياسي. تلك الأهمية التى

أثرت على دول الجوار ودعتها للبحث لها عن موطئ قدم في دارفور. ولكي نتناول مدى تأثر دول الجوار السوداني بواقع دارفور الجيوسياسي نورد ما أبداه هنرى كيسنجر في مؤلفه (هل أمريكا بحاجة لسياسة خارجية) الذي صدر له في العام 2000 في معرض تناوله للقارة الأفريقية من مقارنة مفادها أن المألوف في أعراف الدولة أن يجيء الحس القومي سابقا للحدود الجغرافية للدول وذلك هو السائد في كل قارات العالم عدا إفريقيا التي تمثل خروجاً على ذلك المألوف من حيث أن الحدود الجغرافية للدول صنعت قبل تشكيل الحس القومي. (الطويل، 2006،ص212).

تشير تلك المقولة بوضوح لحداثة عهد الدولة القومية في أفريقيا واختلاف ظروف نشأتها عن ظروف نشأة الدولة القومية في أوروبا. وقد يظهر ذلك جلياً من خلال ترسيم حدود دول أفريقيا التي اضطلع بها المستعمر دون أن يكون لأهل تلك الدول دور في العملية مما نتج عنه عدم نضج الدولة القومية في إفريقيا. مع استثناء نسبي لدول الشمال الأفريقي. وفي إفريقيا فإن النزاعات وأشكال التمرد على الحكومات تكاد تمثل بالنسبة لأي مراقب سمة ملازمة لسائر دول القارة. والسودان ولترامي أطرافه وحساسية وضعه الجيوبولوتيكي الذي جعله في تقاطع حاد مع كثير من قوى الضغط العالمي، ورغم أنه يمثل واحداً من الأقطار الأفريقية الأكثر تماسكاً، إلا أنه ليس استثناء من كافة دول المنطقة.فقد ظل مستغرقا في حرب بين جنوبه وشماله لمدى نصف قرن، ثم هاهو ذا يرزح في معضلة دارفور. (المركز السوداني للخدمات الصحفية،ص142).

ونظراً لموقعه الجيوسياسى ولأنه بلد أفريقي مجاور لكثير من الدول الأفريقية فقد كان من الطبيعي أن تؤثر أحداث دارفور والسودان على تلك الدول الأفريقية المجاورة. وأن تؤثر بالمقابل تلك الدول على مجريات الأحداث في دارفور. ولسوف نعرض في الصفحات التالية لمواقف بعض الدول الأفريقية في هذا الصدد منطلقين من حقيقة أن الدول الأفريقية عموما لم تكن متحمسة للتورط في قضية

دارفور وكانت في البداية غير راغبة في الانسياق وراء التوجهات الغربية تجاه تطورات القضية. وذلك لسببين الأول يتمثل في علاقاتها المتنامية بالسودان وان أي عدم استقرار يصيبه قد يصيب كثيرا من دول القارة ، والثاني خوفها إذا ما سوغت الدعاوي الغربية اليوم فقد يحدث لها ذات الشئ في يوم ما. وتأسيسا على هذه الحقيقة نتناول مواقف تلك الدول:

1- مصر وقضية دارفور:

علاقة مصر بالسودان علاقة قوية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وارتباط مصر بالسودان ارتباط لا خيار فيه بالنسبة للبلدين وهو في الواقع ارتباط الجوار والبشر والثقافة والجغرافيا والنيل. وتتوثق العلاقات المصرية السودانية أكثر في الظروف الصعبة التي يمر بها السودان في السنوات الأخيرة – ما بين الحرب والصراع في الجنوب ثم عقد اتفاق للسلام بين الجنوب والشمال، وظروف الصراع في إقليم دارفور – ويبدو الدور المصري مبنياً على الاعتبارات الآتية:

أولاً: أن مصر بلد إفريقي، والسودان هو مدخلها إلى قلب القارة الإفريقية، وعلاقات مصر بالسودان ترجع إلى ما قبل العصر الفرعوني، وهناك امتداد وتداخل كبير للقبائل السودانية في مصر، والقبائل المصرية في السودان حول نهر النيل- قبائل النوبة – وعلى سواحل البحر الأحمر، قبائل البجا. وعن طريق درب الأربعين جاءت المنتجات والجمال السودانية إلى مصر، وتحركت القبائل من مصر إلى السودان فرادى وجماعات.

ثانياً: مما لاشك فيه أن نهر النيل مصدر الحياة والنماء بالنسبة للبلدين فقد ربط بين مصالحهما رباطاً قوياً. (جاويش،1985،ص27).

ثالثاً: الواقع أن المنطقة العربية الإفريقية بما فيها مصر والسودان والساحل العربي على البحرين المتوسط والأحمر مستهدفة وترتب القوى الغربية- والأمريكية بالذات – لفصل الجانب العربي (إفريقيا شمال الصحراء) مما يسمح بتدخل القوى الخارجية التي تلعب ارتيريا وإسرائيل و الدول الأخرى دوراً في

خلقها لمواجهة الدور المصري في إفريقيا وفي السودان لأن مصر داعم للسودان وطريق لسكانه نحـو البحـر المتوسط. ولأن السودان بعد استراتيجي لمصر والمـصالح بيـنهما وثيقـة ومتعـددة. ومـصر صـاحبة مـصلحة أساسية وإستراتيجية لدفع العمل المشترك بـين البلـدين في مـشرعات التكامـل. وقـد دعـا بعـض المـسئولين السودانيين إلى قيام هجرة مصرية خاصة مـن الـشباب إلى الـسودان للإقامـة والإنتـاج والاسـتثمار هنـاك و ضرورة إقامة مشروعات سودانية مصرية مشتركة زراعية وصناعية تعود بالنفع على سكان البلدين وتـصنع التنمية في وادي النيل وإفريقيا بدلاً من أن يأتي الأجانب من الـدول الغربيـة ويـستغلوا الأراضي الـسودانية ويستخدموا المصريين والسودانيين كطاقة منتجة في بدايات العصور الحديثـة ولكـن بطريقـة تتناسـب مـع عصر العولمة – في مشرعاتهم التي يستخدمون فيها رؤوس أموالهم وخبراءهـم، ويلتهمون خـيرات الـسودان وثرواته.(الطويل ،2006،ص214).

رابعاً: إذا كانت الإستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا تريد أن تحيط بالسودان ومنـابع النيـل لتقلـيص وإضعاف الميزة الإستراتيجية لمصر– ذات الدور التاريخي في تحرير دول القارة – في إفريقيا، وإذا كانت قـد طرأت على العلاقات السودانية المصرية فترة من الفتـور خـلال بعـض سـنوات التـسعينات حيـث اتخـذت الأحزاب السودانية من أسمرة مقراً لها بدلاً من القاهرة فقد شاهدت فترة أواخر التسعينات وأوائـل القـرن الحادي والعشرين تطوراً كبيراً في علاقات البلدين السياسية والاقتـصادية عـلى جميـع المـستويات الـشعبية والحزبية والحكومية.

خامساً: نتيجة لعودة العلاقات الطبيعية بين مصر والسودان في هذه الفترة التاريخيـة الحرجـة زاد الدور المصري في السودان وتحظى مصر حالياً بالثقـة بـين الكثـير مـن القـوى الـسودانية وممـثلي التجمـع السوداني المعارض خاصة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والحركـة الـشعبية لتحريـر الـسودان، وتـسعى مصر سعياً حثيثاً بين القوى المتـصارعة في غـرب الـسودان بعـد انتهـاء توقيـع اتفـاق الـسلام مـع الجنـوب لإقناعها بالجلوس لمائدة الحوار.

سادساً: وإذا كانت مصر وليبيا لم تنجحا في تمرير المبادرة المصرية الليبية التي كانت من أجل حل مشكلة كل السودان– مما ابعد مصر عن مفاوضات مشاكوس ونيفاشا بكينيا وبرز أثر القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإيجاد وشركائها – فإن مصر لن تسمح هذه المرة بأن تتم صفقات سياسية من وراء ظهرها ولن تسمح بتهميش دورها في السودان لأن ذلك سيكون على حساب مصالحها الإستراتيجية المباشرة إقليمياً واقتصادياً.

سابعاً: وحسبما يرى مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية السودان الأسبق فإن القضية السودانية لا زالت تحتاج إلى عمل سياسي واسع فيما يتصل بدول الجوار لذلك فإن دور مصر أساسي في هذا المضمار.

والواقع أن الحفاظ على وحدة السودان حفاظ على كيان مصر ذاتها وعلى بعدها الاستراتيجي خاصة وأن مؤسسات ومشروعات التكامل بين مصر والسودان تسير سيراً سريعاً نحو تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة ونافعة للبلدين. ولذلك يأتي الاهتمام المصري بالسودان وبالتالي بمشكلة دارفور على هذا المستوى الكبير. (جاويش،1985،ص33).

2- ليبيا:

يعود تدخل الرئيس القذافي في السودان إلى بداية السبعينات، ولكنه اتخذ اتجاهات مختلفة وأحيانا متناقضة. فقد كانت التدخلات الليبية والمصرية المباشرة حاسمة في إفشال انقلاب 19 يوليو 1971 الذي قاده الحزب الشيوعي ضد حكومة القوميين العرب بقيادة الرئيس نميري. إذ تسبب قرار القذافي بأن يعترض طائرة مدنية ويعتقل اثنين من قادة الانقلاب في طريق عودتهما من لندن في سقوط النظام الذي عاش لفترة قصيرة. وفي رد الفعل أعدمت حكومة نميري بسرعة عدة أعضاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، الذي كان يعتبر آنذاك أكبر الأحزاب الشيوعية وأحسنها تنظيما في أفريقيا والشرق الأوسط، وأودع في السجن آلاف الأعضاء. وحُظر الحزب الشيوعي لمدة أربع عشرة سنة ولم يستعد كامل

قوته أبدا. وبعد ذلك بقليل تدهورت العلاقات بين القذافي والنميري حول سرعة توحيد الدولتين.(crisis group،october،p15).

وفي أوائل الثمانينات كانت سياسة القذافي- مدفوعة بعدائه نحو حكومة النميري- استخدم دارفور كقاعدة انطلاق لتدخله في الحروب الأهلية التشادية. أولا لتقديم الدعم اللوجستي والعسكري إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحربها في الجنوب. وثانيا لتقديم الدعم إلى "التجمع العربي" الذي كان جزءا من الجهود المبكرة لمساعدة السكان ذوي الأصول العربية على الاستيلاء على السلطة في وسط وغرب أفريقيا جنوب الصحراء. كان القذافي يسعى إلى توسيع "الحزام العربي" باستخدام ما عرف بالفيلق الإسلامي، وهو قوة مسلحة متعددة الجنسيات تتخذ من دارفور قاعدة لها، بقيادة الشيخ التشادى إبن عمر، وتتكون من العمال المهاجرين والرعاة الرحل من غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك جماعات المعارضة التشادية، وهي بصفة رئيسية قبائل عربية همشتها ترتيبات انجمينا لتقاسم السلطة. وأثارت إيديولوجية الحزام العربي بصورة متزايدة ظهور إيديولوجية موازية هي "الحزام الأفريقي" (الحزام الزنجي أو حزام الزرقة) بين القبائل المستقرة في دارفور، وخاصة الفور، الذين هدد معيشتهم انتشار عدم الاستقرار التشادي. وكان حجر الزاوية في تحقيق حلم القذافى ذاك هو عبرالسيطرة على تشاد، بداية من شريط اوزو في شمال البلاد. فقاد مغامرات عسكرية متتالية في تشاد، من 1987 حتى 1989.(دى وال،ألكسى، www.kefya.org)،2004.

واستخدمت الفصائل التشادية التي تدعمها ليبيا منطقة دارفور كقاعدة خلفية لها تتزود منها بالمحاصيل والماشية. مما جعل منها ارض محتملة لمعارك بين الجيش التشادى المدعوم من فرنسا من جهة والمتمردين التشاديين المدعومين من ليبيا من جهة أخرى. من هنا جاءت الكثير من الأسلحة لدارفور ووصلت إلى أيدى القبائل الدارفورية. كانت صيغة القذافي في هذه الحرب صيغة توسعية،إذ كان يجمع العرب السواحيليين والطوارق الساخطين، ويسلحهم، ويحولهم إلى كتائب

إسلامية تخدم كرأس حربة لهجومه، من بين هذه الكتائب كان العرب من غرب السودان حيث أن الكثير منهم من أتباع طائفة الأنصار المهدية، الذين اجبروا على الحياة في المنفى إبان حكم النميري عام1970، فاستقبلهم القذافى وأقام لهم معسكرات تدريب عرفت فيما بعد بمعسكرات الجبهة الوطنية. تلك الجبهة التى قامت بمحاولة انقلابية فاشلة ضد نظام النميرى في سبتمبر1975.(دى وال،ألكسى، www.kefya.org,2004)

خلقت تلك العملية أزمة كبيرة بين النظامين في السودان وليبيا ،وتركت أثارا بالغة على الوضع السياسي والاجتماعي في دارفور. وعقب الانتخابات السودانية في عام 1986 التي نُسب فيها فوز الصادق المهدي جزئيا إلى الدعم المالي المقدم من القذافي، سمحت الخرطوم لليبيين بتجنيد عرب دارفور للحرب في تشاد وتغاضت عن الاحتلال الفعلي لأجزاء من دارفور. وكانت إمدادات الأسلحة الليبية إلى القبائل العربية التشادية والسودانية عبر الحدود التي يسهل التسلل منها من الأسباب الأساسية للصراع الحالي في دارفور، لأن هجرة العرب التشاديين إلى شمال وغرب دارفور أدت إلى قتال فتاك بصورة متزايدة بين الرعاة والمزارعين وبين العرب والرعاة الزغاوة.(crisis group, October, p15)

وربما تكون الهزيمة المهينة التي مني بها فيلق القذافي الإسلامي في تشاد في النصف الأول من سنة 1987 قد ألهمت التجمع العربي للاستيلاء على دارفور ثم بقية السودان من قبل السكان ذوي الأصول العربية. ووفرت إيديولوجية "الحزام العربي" الدعم لوجود جماعات المعارضة العربية التشادية في دارفور التي بمساعدة أبناء جلدتها السودانيين شنت هجمات بأسلوب حرب العصابات في شرق تشاد. وبالرغم من أن الزغاوة التشاديين كانوا جزءا من التحالف الذين أتى بحسين هبري إلى السلطة في انجمينا فإن تهميشهم من جانب القرعان (قبيلة تشادية منها الرئيس السابق حسين هبرى) المهيمنين قد أفسد علاقاتهم مع النظام وجعل التقارب مع ليبيا ممكنا. وذلك هو الوقت الذي نشأت فيه العلاقات مع القيادة الزغاوية المستقبلية

لجـيش تحريـر الـسودان وحركـة العـدل والمـساواة، حيـث اضـطلع الزغـاوة الـسودانيون والتـشاديون على السواء بدور أساسي في استبدال حـسين هـبري بـدبي في 1990 في انقـلاب مـدعوم سريـا مـن طـرابلس والخرطوم. وكان الفور الذين يمثلون الأهداف الرئيسية للتجمع العربي في السودان يميلون بدلاً من ذلك إلى التحالف مع الحكومة التشادية خلال الثمانينات فكانوا ينظـرون إلى ليبيـا بتـشكك عميـق. (حقـار، 2003، ص190).

وهذا التاريخ يفسر لماذا كانت محاولات القذافي الأخيرة للتوسـط في أزمـة دارفـور مقبولـة عمومـا لدى زعيمي الزغاوة، مني أركو مناوى وخليل إبراهيم، على نحو أفضل من قبول عنـاصر الفـور والمـساليت بقيادة عبد الواحد وخميس. وعقد القذافي جولتي مشاورات لجميع أبنـاء دارفـور في أكتـوبر 2004 وينـاير 2005، بهدف توفير منبر لأبناء دارفور البارزين للبحث عـن حلـول دائمـة والمـساعدة عـلى إصـلاح النـسيج الاجتماعـي للإقلـيم. وكانـت تلـك المـشاورات ذات أهميـة أساسـية في عمليـة تنـسيق البرنـامج الـسياسي للمعارضة المسلحة وتيسير فهمها بشكل أوسع لدى زعماء دارفور داخل السودان. ومـما يثـير الفـزع لـدى الخرطوم أن هذه المناقشات ساعدت أيضا على بناء توافق آراء على برنامج مشترك بين قاعدة شعبية أوسـع في دارفور وكانت أساسية لظهور منبر دارفور المذكور أعلاه.

وكانت جولة مايو للمشاورات في ليبيا بـين كـل أبنـاء دارفـور أقـل نجاحـا بـسبب رفـض الخرطـوم السماح لقادة دارفور السياسيين في العاصمة الـسودانية بالحـضور. وهنـاك أيـضا خـوف متزايـد بـين أبنـاء دارفور من أن خطة ليبيا الحقيقية هي حمل الحركات المتمردة على رفض دور المحكمـة الجنائيـة الدوليـة وتثبيط التدخل الغربي في دارفور.

إن نفـــوذ ليبيـــا عـــلى بعـــض العنـــاصر الرئيـــسية في فـــصيل منـــي مـــن حركـــة تحرير السودان وفي حركـة العـدل وعلاقاتهـا بعـدد مـن أعـضاء منـبر دارفـور ومـا يبـدو لديها من قدرة مالية لا تستنفد عوامل تجعلها طرفـا فـاعلا هامـا. ويعتقـد العديـد مـن

المراقبين أن القذافي يدفعه بصفة أساسية الخوف من التدخل الدولي في فنائه الخلفي،حيث أعلن بصورة متكررة معارضته لإحالة القضايا السودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتدخل حلف الناتو وغيره من القوات الغربية في دارفور. وعلاقاته مع السودان خليط من الأشياء: فهو يعترف بالخرطوم بوصفها حليفا مفضلا، بينما يحاول احتواء آثار سياساتها المتهمة بأنها تزعزع الاستقرار في المنطقة. وربما يكون هناك اتجاهان يعملان في القيادة الليبية، أحدهما يدفعه اختصاصيو السياسة الخارجية وهو أكثر محاباة للخرطوم باسم التضامن العربي، والآخر تمليه الدوائر الأمنية وهو أكثر انشغالا بالأخطار التي تشكلها سياسات الخرطوم على بقاء السودان والاستقرار الأمني.

مقابلات المجموعة الدولية، مايو-يونيو2005 مع القذافي الذي بذل في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة لتحسين علاقاته مع الغرب، قد خفف من نبرة القومية العربية العالية في خطاباته سابقا ويسعى إلى القبول الدولي بوصفه صانعا للسلام في أفريقيا، ومستعدا لتقديم تنازلات للأغراض الإنسانية مقابل التزام غربي بعدم التدخل المباشر في دارفور. (الدومة،2006،ص121).

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت إمكانيات دارفور المعدنية وثرواته البترولية لها دور في مشاركة القذافي واهتمامه، حيث يقال بأن ليبيا تخشى يكون أن يكون تطوير حقول النفط بشمال دارفور سيكون على حساب مخزونها. إلا أن آخرين يرون أن ذلك يبدو غير محتمل بالنظر إلى ثروة ليبيا النفطية الكبيرة. ويعيش العديد من أبناء دارفور في ليبيا في أغلب الأحيان كعمال غير شرعيين في قطاع النفط بالإضافة إلى الزغاوة من سكان ليبيا الأصليين على حافة الصحراء الجنوبية الشرقية (تذهب التقديرات لعدد العمال المهاجرين من دارفور في ليبيا إلى (000،500 شخص). ومن الراجح أن تكون السيطرة على العمال المهاجرين عنصرا في إستراتيجية التفاوض الليبية، لأن التهديد بإعادة العمال إلى السودان

يمكـن أن يكـون عامـل مـساومة بـين ليبيـا والخرطـوم والمتمـردين والمجتمـع الـدولي كـذلك..(دى وال، ألكسى، www.kefya.org,2004)

غير أن تدخلات القذافي الأخيرة يصعب فهمها. وقد بدأت القصص تدور عن دفع مبالغ مالية كبيرة لخليل إبراهيم ومني أركو وعبد الواحد نورعقب اجتماع يناير 2005. وكان يتردد بـصورة واسـعة في دوائـر أبناء دارفور أن القذافي أعطى ملايين الدولارات لخليل ومني ومبلغـا أقـل بكثـير لعبـد الواحـد. وقـد مـرت الطائرة التي أقلت وفد حركة تحرير السودان لمحادثات أبوجـا في يونيـو-يوليـو عـن طريـق طـرابلس مـن أسمرا، وذهب أغلبية وفد جيش تحرير السودان وحركة العدل مباشرة إلى هناك بعد تلك الجولة. ويحاول القذافى دائماً إعطاء الانطباع بأنه يسيطر على المتمردين. وفي يوليو ظهرت مرة أخرى قصص عن دفع مبـالغ ضخمة لحركة العدل وجيش تحرير السودان مقابل الموافقة عـلى اقـتراح ليبـي. غـير أن المتمـردين رفـضوا التوقيع على مشروع الاقتراح الذي قدمته ليبيا.

ورغم أن سياسة القذافي بخصوص دارفور معقـدة وغامـضة، فإنـه وفـر لأبنـاء دارفـور، داخـل السودان وخارجه، فرصا لا تقدر بثمن للاجتماع معا. غير أن دعمـه المـالي لفـرادى فـصائل التمـرد زاد بصورة غير مقصودة انقاساماتها. وجهوده للتوسط خارج محادثات الاتحاد الأفريقي الرسمية في أبوجـا يجب أن تراقب بدقة وأن تدمج بشكل أفضل في العملية الدبلوماسية الأوسع للتفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية. ولكن تطورت الأحداث وتخلت ليبيا عن أحلامها تلـك وتحولـت إلى عـضو فاعـل ضـمن البـاحثين عـن حـل لقـضية دارفـور. و يبـدو أنهـا اتخـذت مـن أزمـة دارفـور مـدخلا جديـداً لمحو الصورة التي علقت حول دورها في تأجيج الصراعات الأفريقيـة إبـان الحـرب البـاردة، فاسـتغلت أزمة دارفور لتواصل عمليات التطبـع مـع واشـنطن، فـسمحت لقوافـل الإغاثـة الأمريكيـة بـالمرورعبر أراضيها. وقادت ليبيا تحركاً إقليمياً لمحاولة حل الأزمة سلمياً ولكنها رفـضت أي وجـود عـسكري غـير أفريقي في الإقليم. كـما قـال عبـد الـرحمن شـلقم أمـين الاتـصال الخـارجي والتعـاون الـدولي الليبـي

في حواره مع مندوب جريدة الأهرام في 12 أغسطس 2004 " إن مشكلة دارفور تؤثر على كثير من دول الجوار ومنها الجماهيرية العربية الليبية، وأي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها. وأضاف أنه لو تقرر إرسال قوات أجنبية إلى هناك فسوف تشكل كارثة تستعصي على الحل، وسيأتي إسلاميون أصوليون من كل أرجاء العالم بهدف الجهاد مع أهالي دافور. وستصبح دارفور أفغانستان أو عراق آخر. ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الإتحاد الأفريقي والدور العربي حتى لا تعطى ذريعة للآخرين للتدخل".

(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec132)

وقد أبدت ليبيا استعدادها للمشاركة في تكوين قوات مراقبة أفريقية وحاولت من جانب آخر كبح جماح إريتريا حتى تتوقف عن دعم متمردي دارفور، وسمحت بانسياب المعونات الإنسانية من البحر المتوسط براً عن طريق الأراضي الليبية حتى مخيمات اللاجئين في تشاد. وفضلا عن ذلك فقد كان لها دور هام في إغاثة النازحين من دارفور و مساعدتهم. وحاولت أيضاً لعب دور على صعيد توحيد مواقف حركات التمرد وإقناعها بالتمسك بالسلام وبوقف إطلاق النار. وظلت لبعض الوقت بمثابة همزة الوصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد. وهى تحتضن الحركات المسلحة على اختلاف توجهاتها ويقيم بعضهم بطرابلس ولديهم مكاتبهم المستقلة.

واستضافت الجماهيرية الليبية قمة خماسية في مدينة سرت لحل أزمة دارفور، ضمت كلاً من رؤساء السودان ونيجريا ومصر وتشاد وليبيا في أكتوبر 2004أسفرت عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية أفريقية صرفة، ودعوة حركتي التمرد هناك إلى التوقيع على البرتوكول الإنساني وتفويض الزعيم الليبي معمر القذافي للقيام باتصالات مع زعماء المعارضة في الإقليم للمساعدة في تضييق الهوة بين كل الأطراف من أجل التوصل إلى حل نهائي للأزمة. ثم استضافت أيضاً مؤتمر القمة السباعية في مدينة طرابلس

في 16 مايو 2005 في إطار محاولات الاتحاد الأفريقي والدول المجاورة للسودان للبحث عن حل لأزمة دارفور، كما استضافت عدة لقاءات ومؤتمرات أخرى بشأن دارفور. (البحيرى، 2006، 213).

3- جمهورية تشاد:

من المعلوم أن العلاقات السودانية التشادية ظلت متوترة ومتصاعدة منذ بداية الثمانينات وتمركزت الأسباب في عدم الاستقرار السياسي في كل من تشاد والسودان ففي تشاد ظلت الحروب الأهلية بين أبناء الشمال من أجل الاستيلاء والانفراد بسدة الحكم بعد أن حسمت المنطقة الشمالية المسلمة أمر القيادة من جنوب البلاد الذي تمثلت قيادتها في الرئيس تمبلباي وفليكس مالوم (عبيد،2001،ص141).فلقد أصبح الصراع المسلح بين أبناء قبائل شمال تشاد شيئاً عادياً، وأصبحت الحدود الغربية للسودان البوابة والمصدر لعمليات الثوار ضد الأنظمة الحاكمة في انجمينا. وكانت نتائجها بروز المعارضة المسلحة في دارفور والتي استفادت من الحركات المسلحة التشادية وأساليب الثوارالتشاديين واستغلال الحدود الطويلة بين الدولتين عنصراً جيداً للعمليات العسكرية لفصائل دارفور. وعلي الجانب التشادي فإن حكم الرئيس دبي ونظامه يعتبر أطول الأنظمة عمراً وتواجداً بين الحكومات السابقة وأن المعارضة المسلحة ضد النظام النشادي لم تتمكن من حسم المعركة النهائية لمصلحتها في دورات كثيرة. فقد استوعب نظام دبي ثغرات الأنظمة السابقة وتفهم دور السودان في تغيير الحكومات التشادية فتوجهت نحو بناء علاقات ومصالح مع النظام السودانى وأمسكت بخيوط الاستقرار والسلام في درافور ووظفت حملات المجتمع الدولي ضد السودان لمصلحتها وتحسين صورتها في إفريقيا والعالم. إن المواجهة الحالية في الحدود بين الدولتين تعتبر من أكثر المواجهات عنفاً فقد وصلت إلى إعلان الحرب والإتهامات بالاختراقات العسكرية للحدود الشئ الذي ينبئ بتطورات كارثية ما لم تدرك الدولتان السودان وتشاد أن الحرب والتوتر بينهما

لـن تكـون في مـصلحة أي مـن الطـرفين وأن المـشاكل الداخليـة في كـل مـن الـدولتين وبإبعادهـا الدوليـة ستنعكس سلبا عليهما معا.(عثمان،2003،ص26).

فلتشاد دور كبير ومباشر في مشكلة دارفور و ما جرى ويجري في دارفور لـه تأثيراتـه الـسلبية عـلى الأمن القومي التشادي ، ولتجاور جمهورية تشاد لإقلـيم دارفـور، ووجـود قبائـل مـشتركة بيـنهما، وإنـتماء الرئيس دبّي لذات القبائل السودانية التشادية التي ينتمي إليها قطاع كبير مـن المتمـردين، ونـزوح عـشرات الآلاف من سكانه إلى الأراضي التشادية ، فإن تشاد دخلت في أزمة الإقليم مـن أوسـع الأبـواب. ولـذلك بـلا شك تأثيراته السالبة على الأمن القومي التشادي. فلقد هدد الـصراع في دارفـور منـذ بدايتـه نظـام إدريـس دبّي. فأولا: كانت هناك تكلفة استضافة مئـات الألـوف مـن اللاجئـين وخطـر انتـشار القتـال، الـذي أثارتـه هجمات الجنجويد – بعضهم من العـرب التـشاديين – عـبر الحـدود ليحـدث مـشاكل مماثلـة بـين العـرب والأفارقة. وزاد مـن ذلـك الخطـر أن قبـضة دبّي المتـشددة عـلى الـسلطة أثـارت معارضـة قويـة للحكومـة ومؤيديها الزغاوة. ثانيا ؛ الصراع يتواجه فيه الزغاوة قبيلة دبي مع الحكومة السودانية التى دبرت لصعوده للسلطة (crisis group, October, p18)

دفعت التهديدات المباشرة النظام إلى أن يحاول في البداية الاسـتجابة لمطالـب الخرطـوم بـأي ثمـن. مما دفعها للعب دور ايجابى فقامت بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين مفوضة من قبل الاتحاد الأفريقي من أغسطس إلى ديسمبر 2003. غير أن وقـف إطـلاق النـار الـذي تـم التوصـل إليـه بوساطتها في سـبتمبر 2003 لم يـفِ بـأي طلـب مـن مطالـب المتمـردين الـسياسية، وكانـت الحكومـة ومليشياتها وحركة العدل (وهي ليست طرفا في الاتفـاق) وعنـاصر جـيش تحريـر الـسودان مـن غـير الزغاوة، تنتهكه بشكل روتيني. ثم استضافت العاصمة التشادية إنجامينا، ومدينة "إبشي" المفاوضـات التي أدت إلى عقد اتفاق وقف إطلاق النار الثانى في أبريل 2004. وبذلك اعتبرت تشاد والرئيس دبي هـو الوسيط الأساسي في عمليات السلام بـين الحكومـة الـسودانية والمتمـردين. منطلقـا مـن أن التوصـل لأي

حل سلمي لمشكلة دارفور ستكون تشاد من أول المستفيدين منه (البحيرى،2006، ص214).

وعمل دبي على أربعة خطوط لاحتواء الصراع وتقليل أثره: أولاً، التوسط بين الحكومة السودانية والمتمردين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار. وثانياً: زيادة أمن الحدود بما في ذلك الاستعانة بالقوات الفرنسية للحد من تدفق الأسلحة إلى دارفور. ثالثا، نشر مسؤولين في شرق تشاد لتهدئة التوتر. ورابعاً: التدخل في السياسة الداخلية للتمرد بالتواطؤ مع الدوائر الاستخبارية في الخرطوم وبصورة مستقلة. واحتوت سياسته الأخطار المباشرة ولكن محاولات إرضاء الزغاوة والخرطوم على السواء كانت إشكالية كبيرة وهى شبه مستحيلة.

ويمكن فهم الدور التشادي في إطار الأبعاد الآتية:

أن الحكومتين السودانية والتشادية لديهما علاقات متعددة، واتفاقات مشتركة لضبط مشكلات الحدود وتنظيم عمليات التنقل ومنع تهريب السلاح بينهما، وكان دبّي يخشى أيضا من رد فعل الخرطوم بسبب الروابط القوية بين الزغاوة السودانيين والتشاديين. إذ أن المعروف أنه كان لزغاوة دارفور دور أساسي في حملة دبي لإسقاط الرئيس السابق حسين هبري. وقد استُوعب العديد من الزغاوة السودانيين الذين قاتلوا من أجل دبي في جهازه الأمني. وفي بداية التمرد، كان السودان يتصور أن المتمردين يستفيدون من دعم الزغاوة عبر الحدود خاصة أبناء القبيلة في الأجهزة العسكرية والأمنية. وضغط على دبّي ليمنع الدعم الرسمي للمتمردين ويقضي على تسرب الأفراد وتهريب الأسلحة عبر الحدود. وعندما اكتسب التمرد زخما في أوائل 2003، ذهب وزير الداخلية آنذاك، عبد الرحيم محمد حسين، إلى انجمينا ليحث المسؤولين التشاديين على إغلاق الحدود أمام المتمردين والعمل بشكل أوثق مع الخرطوم. وبعد ذلك بقليل قام دبّي برد الزيارة. وبحلول أبريل 2003 أرسل 800 جندي ليقاتلوا في دارفور إلى جانب الجيش السوداني.

كان للتحالف الصعب بين أنجمينا و الخرطوم عواقب سيئة على إدريس دبي. فهو تحت ضغط هائل من الزغاوة التشاديين- خاصة الذين يعملون في الجيش- الذين يشعرون بأنه سيضحي بأعضاء من جماعته العرقية ذاتها لينال رضا السودانيين. وحذر الضباط الزغاوة الجنود التشاديين الذين أرسلوا لقتال جيش تحرير السودان من أن يهاجموهم وهددوا دبّي بالانتقام إذا ما تحركوا ضد متمردي دارفور. وتحدى العديد من الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية الرئيس دبّي ودعموا المتمردين. ثم جاءت المحاولة الانقلابية ضد الرئيس دبى في 16 مايو 2004من قبل المتمردين التشاديين الذين تعتقد الحكومة التشادية أنها مدعومة من الخرطوم ،مما دفع بعض عناصر الجيش التشادي لدعم المتمردين في حركتى جيش تحرير السودان والعدل والمساواة لوجستيا وتسليحياً وربما المشاركة معهم في المعارك. (ادريس، 2006وص82).

وفي مقابل العلاقات الودية الظاهرة بين الحكومتين السودانية والتشادية فإن تقارير منظمات دولية ومنها المجموعة الدولية للأزمات تتهم تشاد بلعب دور خفي وسري في دعم متمردي دارفور لخلق حالة من توزان القوى بين المتمردين وحكومة السودان مع العلم أن اضطراب الأحوال في إقليم دارفور يؤدي إلى عدم الاستقرار في تشاد نفسها .

وفي أبريل 2005 احتجت تشاد رسميا لدى الخرطوم على دعم حوالي 3000 من المتمردين التشاديين بالقرب من الحدود وهددت بالانسحاب من الوساطة. غير أن الخرطوم قامت سريعا بإرضاء دبي وتجنبت نشوب أزمة فأرسلت فريقا إلى انجمينا وسمحت لتشاد باعتقال قلة من زعماء التمرد الذين يشكلون تهديدا بشكل خاص ويتخذون من دارفور قاعدة لهم ومع ذلك لا تزال تلك العناصر في دارفور. وهناك زعم بأن الحكومة السودانية فتحت لهم معكسرات تدريب في أم تاجوك وأماكن أخرى في غرب دارفور. والرسالة الواضحة لكلا الطرفين هي، إذا دعمتم متمردينا، سندعم متمرديكم.

4-أريتريا:

كانت العلاقات مع السودان متوترة منذ شكوى أريتريا في عام 1994 إلى مجلس الأمن الدولي من دعم الخرطوم للجهاد الإسلامي الأريتري، وهى جماعة متطرفة مصممة على استبدال نظام الرئيس أسياس أفورقي بدولة إسلامية. ورداً على ذلك استضافت أريتريا التجمع الوطني المعارض الذي يمثل مظلة المعارضة السودانية في مبنى السفارة السودانية السابقة في أسمرا، وسمحت لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي بإقامة معسكرات للتجنيد والتدريب على طول الحدود. وأعطت مقاتلي التجمع الوطني أسلحة ودعما لوجستيا. وفي 1997/1996 بدأت تدعم إنشاء الجناح المسلح للتحالف الفدرالي الديمقراطي السوداني بقيادة الحاكم الأسبق دريج وشريف حرير حيث كان التحالف الفدرالي وقتها عضوا في التجمع الوطني الديمقراطي. وأدى اندلاع حرب الحدود بين إثيوبيا وأريتريا في عام 1998 بالدولتين إلى السعي إلى الحصول على دعم السودان أو على الأقل حياده. واستغلت الخرطوم الفرصة لتضغط على الاثنتين لخفض دعمهما لمعارضتها المسلحة.إذ كانت إثيوبيا تسمح للحركة الشعبية بإمدادات قواتها في جنوب النيل الأزرق من أراضيها. (البرازى،2002،ص271).

ونتيجة لطلب السودان ذاك من إريتريا، نقل متمردو شرق السودان وحلفاؤهم من الحركة الشعبية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي معسكراتهم إلى داخل السودان. وأعقبت ذلك حرب استنزاف بقيام المتمردين بعمليات كر وفر. وأدت محادثات السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية في سنة 2002 إلى تهدئة الجبهة الشرقية فيما عدا مناوشات متفرقة، حيث أن جميع عناصر التجمع الوطني خفضت أنشطتها العسكرية.غير أن صراع دارفور جاء بتوترات جديدة إلى الشرق. إذ انضمت حركة تحرير السودان إلى التجمع الوطني الديمقراطي وأنشأت قاعدة لها في أسمرا، وأقامت كلا من حركتي دارفور المسلحتين تحالفات مع الجماعات المتمردة في شرق السودان.

وعقب اتفاق اللحظة الأخيرة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي في يونيو2006، الذي مكن الأخير من المشاركة في مفوضية مراجعة الدستور الوطني في السودان- وهو جزء أساسي من اتفاق السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية – شنت الجبهة الشرقية هجمات صحبتها دعاية كبيرة على أهداف حكومية في الشرق لإظهار قوتها، ووجدت تلك الهجمات تغطية إعلامية دولية كبيرة بفضل الآلة السياسية لحركة العدل والمساواة. واتهم السودان أريتريا بالتصعيد العسكري، مما زاد الريبة بين البلدين. ومنذ منتصف 2004 ظلت أريتريا تقدم دعما سريا – جوازات سفر وكميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة – لمتمردي دارفور، وذلك هو السبب في أن منّي أركو وعبد الواحد محمد نور يقيمان بعض الوقت في أسمرا وظل خليل إبراهيم زائرا مألوفا لاسمرا. وحاولت أريتريا أيضا، بدون نجاح، التوسط بين فصيلي جيش تحرير السودان، ففي جولة يونيو-يوليو 2005 لمفاوضات أبوجا، ضغط جيش تحرير السودان من أجل إدخال أريتريا في فريق وساطة الاتحاد الأفريقي إعترافا بجميلها. ولكن وفد الخرطوم رفض، الأمر الذي أدى – بجانب الخلاف على دور تشاد – إلى تأخير بداية المحادثات.وتم التوصل أخيرا إلى حل توافقي، مكّن الأريتريين من المشاركة في الجلسات العامة ولكن ليس بوصفهم وسطاء رسميين. (ايلوس ،2004، ص53).

وبالرغم من أن إريتريا لا تمتلك حدوداً مع دارفور، وأن مجاورتها للسودان هي من ناحية الشرق فقط إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم وأيدت كل القوى المعارضة لها، واستقبلتها في أراضيها ودعمت حركتي العدل والمساواة، وتحريرالسودان خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض. وتحاول إريتريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق عدة أهداف من ضمنها تخفيف حدة الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المكون من اليمن وأثيوبيا والسودان عليها وذلك من خلال اختراقها للسودان وإحداث القلق فيه وتخفيف الضغوط التي تفرضها القوات الحكومية السودانية على

منطقة الشرق خاصة. وتتطلع إريتريا لجعل هذه المنطقة الشرقية ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم. كما أن هناك أطماعاً إريترية في الأراضي الزراعية في منطقة البجا بشرق السودان. ثم إن إريتريا تلعب دوراً آخرا لحساب بعض القوى الخارجية كالولايات المتحدة وإسرائيل ومن هنا كانت مساعداتها للمتمردين بالسلاح والعمل على تصعيد الموقف في دارفور. وتؤكد حكومة الخرطوم على أن إريتريا تدعم متمردي دارفور بالسلاح والمال سراً وتعمل أيضا كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل. وقد اتهم وزير الخارجية السوداني بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي وبعض القوى الصهيونية بالوقوف وراء إريتريا ودفعها لدعم المتمردين وإثارة المشاكل مع حكومة السودان، ولوح وزير خارجية السودان لنظام الحكم في أسمرا أنه يوجد على أرض السودان نصف مليون مواطن إريتري ويمكن للسودان لو أراد تجنيد وتدريب وتسليح 10 آلاف منهم لاسقاط نظام الحكم فيها وليتمكنوا من الاستيلاء على اسمرا. وجرت محاولات وساطة ليبية ومصرية لعمل مصالحة بين إريتريا والسودان إلا أن هذه المصالحة لم تنجح. وقد سلمت الحكومة السودانية شكوى رسمية بإتهاماتها ضد الحكومة الاريترية للامين العام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن وممارسته التي وصفها بأنها غير مسئوله وتهدف إلى زعزعة استقرار السودان وإجهاض العملية السلمية من خلال دعم جماعات التمرد في دارفور وشرق السودان. (www.islamonline.net).

وتريد أريتريا أن تظل ذات أهمية في تقرير مستقبل جارتها السياسي. وتريد أن ترى تغيرا في السلطة في الخرطوم بأن يتسلمها حلفاؤها في التجمع الوطني الديمقراطي وسقوط خصمها المؤتمر الوطنى. ومن المرجح أن تستمر في دعم حركات التمرد في دارفور وشرق السودان حتى يمكن التوصل إلى حل سياسي شامل.

5- أفريقيا الوسطى:

تنظر جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المناطق المجاورة لحدودها على إعتبار أنها عمقاً استراتيجياً لها ويجب أن تكون هذه المناطق مستقرة وآمنة من أية محاولات للسيطرة عليها سواء من قبل المتمردين أو من قبل أية قوى أجنبية. كذلك تخشى أفريقيا الوسطى ونظامها الحاكم أن تستغل بعض قوى المعارضة لها أزمة دارفور في القيام بانقلاب أو تمرد ضدها نظراً للارتباطات القبلية بين تشاد ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولذلك فإن من مصلحتها حل أزمة دارفور سلمياً ومنع التدخلات الدولية فيها ولتحقيق ذلك تحركت على مستويين:

أ- توثيق العلاقة مع جاراتها السودان وتشاد لضبط الحدود .

ب- تأييد التحركات الإقليمية لحل أزمة دارفور سلمياً حيث صدرت تعليقات من مسئولين من وزارة الخارجية لأفريقيا الوسطى تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار لحل الأزمة مثل تشاد وغيرها .

6- جمهورية نيجيريا:

على الرغم من عدم وجود حدود بين السودان ونيجريا إلا أن الأخيرة حرصت على لعب دور فعال في أزمة دارفور انطلاقاً من عدة أمور أولها أن التدخل الدولي في هذه المشكلة قد يؤدي إلى عدم الإستقرار في منطقتي وسط وغرب أفريقيا مما يؤثر على الدورالنيجيري. ثم إن نيجيريا عرفت على غرار السودان الحرب الأهلية والتمرد والإنقلابات العسكرية ولها خبرة في القضاء على محاولة انفصال إقليم بيافرا بقوة السلاح عام1967. وكان للرئيس النيجيري السابق أوباسنجو دور أساسي في إخمادها عندما ضابطا في الجيش.إن ذلك وغيره قد أهل أبوجا للعب دور هام في أزمة دارفور خاصة أنها كانت قد لعبت من قبل دوراً في التوسط بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان (المركز السوداني للخدمات الصحفية،2004،ص147).

وترتكز رؤية نيجيريا في أزمة دارفور على رفض التدخل الخارجي والتعويل على دور الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة من خلال إرسال مراقبين لوقف إطلاق النار، وقد أصر أوباسنجو رئيس نيجيريا بصفته الرئيس انذاك للاتحاد الأفريقي على توسيع صلاحيات القوة الأفريقية لتشمل حماية المدنيين، ورغم رفض السودان لتوسيع مهام القوة الأفريقية إلا أن الرئيس السوداني عمر البشير تراجع عن رفضه هذا بعد تحذيرات من نيجيريا لأن أبوجا كانت ترى أنه لا بديل لقبول قوات أفريقية لحفظ السلام.

المطلب الثانى

الاتحاد الأفريقي وقضية دارفور

شكلت أزمة دارفور اختبارا عملياً لقدرة الاتحاد الأفريقي- الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية- في معالجة الصراعات الأفريقية ولا سيما عقب التطورات الجذرية التي طرأت على مفاهيم وآليات هذا الإتحاد في التعامل مع القضايا والصراعات الدائرة في القارة. ونجح هذا الاتحاد في جعل دوره متقدما على غيره من الأدوار في شئون وقضايا القارة. وتضمنت آليات عمل الاتحاد حقه في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء في حالة ارتكاب جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الاتحاد تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية، ولذلك فإنه دخل بكل ثقله في مشكلة دارفور مما أدى إلى تقليل دور بعض القوى الدولية الكبرى حتى ولو مرحلياً. (المركز السودانى للخدمات الصحفية،ص147). ووجدت الدول الأفريقية ضالتها في الاتحاد الأقريقي الذي استشعر بالفعل ثقة عضويته وتعويلها عليه حتى تجئ المواقف جماعية وليست فردية ومثل هذا السياق وقف أمام مطامع كبيرة تسعى لاستغلال المشكلة. ووضع الاتحاد الأفريقي أمام إختبار فعلي لإبراز قدراته الفعلية ومدى ما يمكن أن يؤديه للقارة. (احمد، احسان مهدى، ص61).

وخلال العامين الأخيرين كان الاتحاد الأفريقي هو صاحب الـدورالمحوري في التعامـل المباشر مـع أزمة دارفور باعتباره المنظمة الإقليمية المعنية بقضايا الأمن والسلم والاستقرار في أفريقيا، وقد أخذت هذه الأزمة اهتماماً مكثفا في قمة الإتحاد الأفريقي الدورية المنعقدة في يوليو 2004 في أديـس أبابـا مـن جانـب الأعضاء، وكان الموضوع الرئيسي في اجتماعات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، وتمحور الاتجاه الرئيـسي للاتحاد بخصوص أزمة دارفور حول أولوية الحل الأفريقي، ومـع ذلـك فقـد دعـا الاتحـاد المجتمـع الـدولي ممثلا في الأمم المتحدة والمنظمات الدوليـة والقـوى الكـبرى وبالـذات الولايـات المتحـدة والإتحـاد الأوروبي للمشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور والمـساعدة في الوصـول إلى تـسوية سياسـية لها، ومن المؤكد أن الاتحاد الأفريقي الحـديث الإنـشاء والتكـوين وذا الإمكانـات المحـدودة والـذي يحـاول قيادة قارة تعتبر بجميع المقاييس أقل قارات العالم تقدماً لن يستطيع بين يـوم وليلـة أن يقـرر كـل شـؤون وقضايا القارة الأفريقية –كما يفعل الاتحاد الاوربى. (كانى،2002،ص67).

ومع أن الاتحاد الأفريقي لم يكن قد بلور بعد موقفاً محدداً بخصوص أزمة دارفـور في المراحـل الأولى من تطورها في أواخر عام 2003 إلا أنه اصبح موجوداً في المباحثات الأولية التي جـرت في أوائـل أبريل 2004 في العاصمة التشادية إنجامينـا والتـي ركـزت عـلى وقـف إطـلاق النـار ووقـف عمليـات القصف الجوي من جانب قوات الحكومة الـسودانية والمحافظـة عـلى الأوضـاع الإنـسانية في الإقلـيم. وكـان ألفـا عمـر كونـارى رئـيس مجلـس الـسلم والأمـن التـابع للاتحـاد الأفريقـي متواجـداً في هـذه المباحثات. وطرح ممثلو الاتحاد الافريقي موضوع أرسال قوات لحماية مراقبي وقـف إطـلاق النـار في دارفور. ووافقت الحكومة السودانية على ذلك بعد تردد ثم ابدى الاتحاد الأفريقى اسـتعداده لزيـادة مرافبى وقف اطلاق النار.

ولكن الاتحاد الأفريقـي في خطـوة تاليـة ونتيجـة لتـدهور الأوضـاع في دارفـور اقترح تحويل مهمة القوة الأفريقية من قوة حماية المراقبين لوقـف إطـلاق النـار إلى

قوة لحفظ السلام مع زيادة أعدادها وكانت تلك وجهة نظرالامم المتحدة ولكن الحكومة السودانية رفضت هذا الاقتراح. إلا أن الاتحاد ممثلا في رئيسه حذر السودان بان عليه أن يختار ما بين قبول "الضغط الافريقي الودود" أو توقع "ضغوط من خارج أفريقيا قد تكون غير ودودة، وكان رد السودان هو الرفض ولكنها وافقت في خطوة لاحقة. (احمد، محمود حسن، 2006، ص10).

وقد نشر الاتحاد الأفريقي ما يزيد قليلاً عن 200 جندي في دارفور أول الامر في إطار حماية وتعزيز مهمة المراقبين الأفارقة وكان مخططاً أن تبلغ القوة الأفريقية المرسلة لحفظ السلام من جانب الاتحاد الأفريقي إلى دارفور حتى أواخر عام 2004 حوالي 3500 جندي. وكان انتشار هذه القوة بطيئاً، ولم يكن البطء عائداً إلى نقص التمويل بل كان التمويل المالي لنشر هذه القوة متوفراً بالكامل، وإنما كان البطئ والتأخير راجعاً لعدم الانتهاء من إنشاء الثكنات العسكرية اللازمة والتي كان يقوم ببنائها المقاولون الأمريكيون. وجدير بالذكر أن كل من مصر ونيجيريا ورواندا وغيرها من دول أفريقية أخرى قد اشتركت ببعض الوحدات العسكرية في هذه القوة.

وهكذا دخل الاتحاد الأفريقي بثقله في مشكلة دارفور سواء عن طريق تبنيه لمفاوضات السلام في أديس أبابا وفي أبوجا، أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة الأفريقية المصغرة، أو في تصديه للقيام بتشكيل قوة عسكرية تابعة له لمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم. وقد دعم مجلس الأمن دور الاتحاد الأفريقي في هذه الأزمة.

وقد أبدى السودان تجاوباً واضحاً مع مواقف الاتحاد الافريقى وتقدم له بخمس مقترحات لمعالجة الأوضاع بدارفور تتمثل في إرسال مزيد من المراقبين الأفارقة، وتجميع قوات المتمردين خارج أماكن تجمع المدنيين، وتسهيل عملية نزع سلاح المليشيات الخارجة عن القانون مع تسريع عودة النازحين واللاجئين إلى

قراهم، والتأكيد على أهمية الحل السياسي للمـشكلة، ورفـض أى تـدخل أجنبـي وأشـار إلى تـشكيل لجنـة لتقصى الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم.

وشكلت مؤتمرات الاتحاد الأفريقي وقراراته وحواراته مع الحكومة السودانية نقلـة نوعيـة ودفعـة كبيرة لاستكمال مفاوضات دارفور التي أصبحت تجري تحت مسؤلية وتنظيم هـذا الاتحـاد الـذي قررعقـد مفاوضات جديدة بين حكومة السودان وحركتي التمرد في يوليو 2004 إلا أن معارضة ممثلي حركتي التمرد لوجهات النظر الحكومية قد أعاق إمكانية الاسـتفادة مـن هـذه الجولـة. وفي 13 أغـسطس 2004 عقـدت جولة أخرى من المباحثات في العاصمة النيجيرية ابوجا تحت إشراف رئـيس الاتحـاد، وفي 17 أكتـوبر 2004 عقد الإتحاد الأفريقي مؤتمره الخماسي المصغر في الجماهيرية الليبية برئاسة العقيد القذافي بحـضور رؤسـاء الاتحاد الأفريقي، ومصر، وتشاد، والسودان بهدف التوصل لحـل لمـشكلة دارفـور. (احمـد محمـود حـسن، 2006، ص14).

وبرعاية الاتحاد الأفريقي تم عقد الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا في الفـترة مـا بـين 21 أكتـوبر و10 نوفمبر 2004 حيث قدم الاتحاد فيها اقتراحـاً للاسـتفادة مـن تجربـة مفاوضـات نيفاشـا في كينيـا بـين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في الجنوب لإيجاد مخرج لمشكلة دارفـور. وفي 16 مـايو 2005 بـدأت في العاصمة الليبية طرابلس أعمال القمة الأفريقيـة المـصغرة الثانيـة في الجماهيريـة الليبيـة حـول مـشكلة دارفور والعمل على استئناف المفاوضـات بـين ممـثلي الحكومـة الـسودانية وممـثلي حركتـي التمـرد، وقـد استؤنفت المفاوضات بالفعل في أوائل يوليو 2005 بحضور كبير الوسطاء الأفارقة سـالم أحمـد سـالم ورئـيس الاتحاد الأفريقي حيث أمكن التوصل إلى توقيع مباديء من شأنه أن يفتح الباب أمام حل سـلمي للـصراع. (الدومة،2006،ص122).

بدأ الاتحاد الافريقى بالتعامل مع الجانـب الإنـساني مـن الأزمـة بإصـدار قـرار يدعو لوقف القتال بين جميع الأطراف وذلك قبل أن يوفد فريقاً من المراقبين لوقـف

إطلاق النار. ثم أصدر قراراً بإيفاد قوة عسكرية لتوفيرالحماية للمـراقبين وقـرارا بزيـادة عـدد هـذه القـوة وتوسيع عملها ليشمل حماية المدنيين وحفظ السلام في الإقليم. وكان هدف الاتحاد من وراء تلك السلـسلة من الإجراءات هو التعامل بسرعة مع الجانب الإنساني للمشكلة. وتجدر الإشـارة إلى أن الحركـات المـسلحة بدارفور كانت تعبر عن كثير من عدم الرضا تجاه قيادة الاتحـاد الأفريقـي لاحتـواء الأزمـة ومـن ثـم وضـع الحلول المستدامة لها بل ولقد ظهر جلياً أنهم كانوا يفضلون دوراً أكبر للاتحاد الأوروبي والولايـات المتحـدة والأمم المتحدة واضعين في الاعتبار إمكانية أن تجد من هؤلاء إذناً أكثر إصغاءً من الاتحـاد الأفريقـي حيـث أن الثاني متهم لديهم بإنحيازه للحكومة السودانية. ولكن رغم ذلك تمكن الاتحاد الأفريقي مـن أن يـسجل حضوراً فاعلاً منذ بداية التفاوض حول وقف إطلاق النارمروراً بتعهده بمراقبة ذلك الوقف ثم رعايته لكافة المفاوضات بما فيها تلك التى تمت بالوساطة التشادية.

المطلب الثالث

الدور العربي في ازمة دارفور

بعد تفاقم الحرب الأهلية بين جنوب السودان وشماله، وظهور المـسألة الـسودانية عـلى سـطح الأحداث العالمية تم طرح المبادرة العربيـة (المـصرية- الليبيـة) التـي تـضمنت تـصوراً عـن كيفيـة حـل مشكلات السودان السياسية بما فيها مشكلة الجنوب، إلا أنها لم يؤخذ بهذا. وذلـك لأن القـوى الأجنبيـة وعلى رأسها الولايات المتحدة عملت على استبعاد الدور العربي من الفعل الـسياسي للمـشكلة، وأعطـت الفرصة لمبادرة دول الإيجاد" بمساندة شركاء الإيجاد وعـلى رأسـها الولايـات المتحـدة ذاتهـا، والـسبب في الأخذ بهذه المبادرة هو أنها تضمنت حق تقرير المصير لجنوب السودان وباعتبار أن المبادرة مـن وضـع دول أفريقية. ومن المعروف ان هناك اتجاهـاً غربيـاً لعـزل الـدول العربيـة عـن الـدول الأفريقيـة بنـاءاً على التصورالغربي الـذي يفـرق بـين افريقيـا شـمال الـصحراء-خاصـة الـبلاد العربيـة- وافريقيـا جنـوب

الصحراء. ورغم ذلك فإن من الطبيعي أن يوجد اهتمام عربي بمشكلة دارفور خاصة بعد تأزمها، وعدم السماح بتكرار خطأ ترك الحكومة السودانية وحدها في مواجهة صعبة- كما حدث في مفاوضات مشاكوس ونيفاشا- وسط ضغوط امريكية وغربية، وتدخل اجنبي واضح في شئون السودان. والواقع أن الدورالعربي الاسلامي مطلوب لإعادة كفة التوازن مع التواجد الاجنبي المكثف في دارفور عبر عشرات المنظمات الإغاثية والتبشيرية ذات الصلة الواضحة بأجهزة المخابرات الغربية. ولعدم ترك الساحة خالية للغرب على حساب مصالح العرب والسودانيين على السواء. ومن جانبه بادر الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بتكليف رئيس بعثة الجامعة لدى الاتحاذ الافريقي لتمثيل الجامعة في اجتماعات أديس أبابا التي كانت تناقش مشكلة دارفور بحضور ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية. ولما لم يصل المتفاوضون إلى اتفاق اجتمع مجلس جامعة الدول العربية لمناقشة المشكلة في اغسطس 2004، ودعى مجلس الأمن والمجتمع الدولي لإتاحة فرصة زمنية مناسبة للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها بالسعي لحل أزمة دارفور. ولكن ذلك لم يمنع من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1556. ذلك القرار الذي هدد السودان بفرض عقوبات عليه إذا لم تحل ازمة الإقليم في غضون شهر واحد. واعتبرت الجامعة إن إصدار قرار يهدد بفرض عقوبات على السودان يعكس إزدواجية المعايير لدى بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إزاء قضايا المنطقة وكان الاجدى عمل اللازم لتقديم المساعدات الإنسانية له.(سمير،حسنى وزيد الصبان،2006، ص157).

وبحث وزراء الخارجية العرب بمقر جامعة الدول العربية في النصف الأول من أغسطس 2004 الوضع في دارفور، وتناقشوا في كيفية حل الأزمة سياسياً ومساعدة السودان في الخروج من مأزقه خلال المهلة المحددة لقطع الطريق أمام أي مخطط أو رغبة في التدخل الأجنبي في هذا الإقليم. وشكلت الجامعة لجنة لمساندة السودان على المستوى الدولي برئاسة تونس وعضوية مصر وموريتانيا

والجزائر والسودان. وأثنى السودان على موقف الدول العربية الرافض لأي تلويح بتدخل عسكري في السودان أو فرض عقوبات عليه. ودعى الدول العربية والمنظمات الدولية والأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي والصحي واللوجستي للمتضررين في دارفور. ومن جانبه قرر مجلس وزراء الخارجية العرب تقديم الدعم الممكن لإستعادة الأمن والاستقرار في الإقليم مع دعوة المنظمات الأهلية العربية لتقديم المساعدات له. فتوجهت الطائرات العربية إلى دارفور. وقام اتحاد الأطباء العرب بتقديم المساعدات الإغاثية وكون لجنة لدعم المعيشة اللازمة لمواطنى دارفور. كما قررت هيئة الإغاثة التابعة للمجلس الإسلامي للدعوة والإغاثة بإنشاء مكتب لها بالخرطوم لتنسيق جهود الإغاثة المقدمة لدارفور مع تقديم دعم مادي قيمته خمسة ملايين دولار كمساعدات للإقليم. (ادريس،2006،ص36).

وخلال زيارته لدافور واشتراكه في عملية مصالحة بعض القبائل الدارفورية المتصارعة أكد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية. أنه لمس أن هناك تقدماً واضحاً في الوضع الإنساني والخدمي في إقليم دارفور، وأن أحوال الإقليم وصلت لمرحلة من الهدوء لم تكن موجودة من قبل. وفى 30 أكتوبر 2007 إنعقد المؤتمر العربى لدعم الاوضاع الانسانية في دارفور، تنفيذاً لقرار قمة الرياض رقم 379 (2007) برئاسة جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية وتحت رعاية جامعة الدول العربية وبمشاركة وزارية من الدول العربية والمنظمات وصناديق ومؤسسات التمويل والإستثمار ومنظمات المجتمع المدنى العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وبحضور ممثلين عن المنظات الدولية والاقليمية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في السودان. وخرج المؤتمر بعدة قرارا وتوصيات تدعو الى حشد مزيد من الموارد والمساهمات العربية لمواصلة معالجة الاوضاع الانسانية في دارفور والإعداد لمرحلة إزالة آثار الحرب وإعادة الإعمار والبناء. وتقدم المشاركون في المؤتمر بمساهمات والتزامات مالية بلغت مائتين وخمسين مليون دولاراً. على أن تصرف تلك المبالغ على محاور إيواء العائدين وإعادة توطينهم

والمياه والصحة والتنمية الزراعية والتعليم والطاقة والتدريب المهنى. وتشكلت آلية تضم الجامعة العربية لمتابعة تنفيذ تلك التعهدات. (البيان الختامى للمؤتمر،اكتوبر2007).

أهمية الدور العربى في حل مشكلة دارفور:

رغم ما بدا من اهتمام من الدول العربية والاسلامية بقضية دارفور إلا ان حجم الإهتمام العالمي بالمشكلة كان أكبرا. يظهرذلك جليا من عدد الوفود العالمية التي زارت دارفور في 2004. إذ بلغ 61 وفداً في مقابل 18 وفداً على المستوى الأفريقي والعربي والإسلامي –حتى آخر 2004- وعلى مستوى الشخصيات فإن دول الغرب أرسلت إلى الأقليم شخصيات بارزة يأتي على رأسها كولن باول وزير الخارجية الأمريكي ووزراء خارجية سويسرا وفرنسا وبريطانيا، ثم رئيس وزراء بريطانيا، ووزاء بلجيكا، وغيرهم من مديري المنظمات والسفراء المعتمدين في حين كانت الشخصيات العربية والإسلامية التي زارت دارفور تتمثل في وزير الخارجية المصري، وأمين عام جامعة الدول العربية، ورئيس اتحاد الأطباء العرب، ورئيس اتحاد المحامين العرب،وآخرين من مديري المنظمات والجمعيات، وهم بلا شك شخصيات أقل حيثية مقارنة بالوفود الغربية.و جزء كبير من الدور العربي جاء خلال الجامعة العربية، حتى أن الدور العربي على صعيد المساعدات الإنسانية والمنظمات الطوعية كان محدوداً. (ادريس،2006،ص37).

تأتى أهمية الدور العربى لأنهم الوسيط الوحيد المقبول عند الطرفين.ولكن ترى الحركات المتمردة بأن العرب لا يقفون موقفا محايدا من القضية فهم يتبنون دائما جانب الحكومة ويتمسكون به دون الإستماع للجانب الاخر.

ويرى بعض المراقبين أن الحكومة السودانية خلال الفترة الماضية حجمت- وبنجاح - محاولات صياغة موقف عربي متوازن إزاء ماجري في دارفور واعتبرت ان ضرورات مواجهة الاستهداف الدولي للسودان لابد ان تنكر حجم التجاوزات التي تسببت في مآس انسانية. وهذا الوضع أوجد حالة من الاستقطاب

الحـاد بـين الموقـف الحكـومي وموقـف الفـصائل المـسلحة والـذي دفـع بـالامور نحـو التـصعيد ولـيس التهدئة.(حسنى ،سمير وزيد الصبان،2006،ص150).

ان الجهود الاقليمية العربية لم تملك رؤية استراتيجية إزاء ادراك حجم المهددات المترتبة علي وجود صراع مسلح في دارفور والتأثيرات السلبية لاتساعه وتم حصر في اطار محاولـة مـساندة الدولـة الوطنيـة في السودان خشية التفتت وذلك من دون التعامل مع المعطيـات التـي فجـرت الـصراع المـسلح بـشكل مـواز فتأخر التفاعل مع الحركات المسلحة، واصبحت الاطراف الدولية لاعبا اساسـيا في الـتحكم بمـسارات الازمـة دون تحجيم معقول من الجانب العربي. اما علي الصعيد الدولي فان الجهـود العربيـة كانـت موسـمية ورد فعل لقرارات مجلس الامن المتوالية فقد تلاحظ ان القمـم العربيـة المتعلقـة بالازمـة في دارفـور بـدءا مـن يوليو2004 كانت غالبا موازية لتـصعيد الـضغوط ازاء الـسودان في مجلـس الامـن وتنعقـد قبيـل او عقـب صدور القرارات الدولية وكانت هذه القمم غالبا ما تفرز لجان متابعة لم تنجح في بلورة تحـرك عـربي يملـك آليات تستطيع تحجيم الصراع - كما لعب التنافس الإقليمـي العـربي حـول الادوار في ازمـة دارفـور دورا في عدم تفعيل القمم العربية الافريقية بهـذا الـشأن، فقـد تلاحـظ الاعـلان عـن عقـد قمـم بـشأن دارفـور في القاهرة لم تنعقد، وقمم في طرابلس لم يحـضرها المـصريون عـلي مـستوي عـال، ودور إريـتري حـصل عـلي تحفظـات مــن عــدة اطــراف، إضــافة الي فاعليــة ســعودية حــصلت عــلي انتقــادات ليبيــة وهكــذا. .(http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B4300910)

ويمكن رصد ايضا غياب الفاعلية العربية فيما يتعلـق بالتعـاطي مـع الاتحـاد الافريقـي عـلي صـعيد التمويـل او التأهيـل اللوجـستي رغـم وجـود قـرار مـن قمـة الخرطـوم العربيـة مـارس2006 بهذا الشأن وربما كان التبـاطؤ رضـوخا لـضغوطات خارجيـة لم تأخـذ بعـين الاعتبـار طبيعـة الاجنـدة الدولية في افريقيا عامة ودارفور خاصة.والـدور الليبـي في دارفـور رغـم مجهوداتـه المقـدرة قـد عـاني احيانا من عدم وضوح الرؤية، وربما تقديرات سياسية لاتملك صفة الثبات مـما أوجـد مـشكلات عـلي

الارض وساهم ضمن جهود اخري في انقسامات تشكل الآن تحديات مهمة امام الوصول الي حل سياسي مؤسس علي موقف تفاوضي واضح للحركات المسلحة.

أما التعامل مع الازمة الانسانية في دارفور قد واجه مشكلات متعلقة بتوظيف هذه الازمة علي الصعيد الدولي، فأهمل العرب الشق الانساني من ازمة دارفور واعتبروها من الذرائع الغربية المتعددة والمغرضة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك علي شاكلة اسلحة الدمار الشامل في العراق. من هنا يمكن فهم التباطؤ في التمويل العربي لشبكات العمل الانساني التي تكونت حديثا في دارفور.كما ساهم ضعف منظمات المجتمع المدني العربية المنتجة تحت مظلة اوضاع سياسية عربية شمولية في الاغلب عدم تأهل هذه المنظمات للتعامل مع ما يجري في دارفور، سواء علي صعيد الفاعلية او امتلاك الخبرات المطلوبة للتعامل مع الاوضاع الساخنة في دارفور. وقد انتج هذا الوضع إجمالا غيابا عربيا واضحا في دعم ومساندة السكان بدارفور وكان له انعكاس سلبي في امرين:

- إدانة الموقف الاخلاقي العربي علي الصعيد الدارفوري والدولي.
- اعتبار ان هذا الغياب تعبير عن دعم عربي للحكومة في تجاوزاتها، وليس ناتجا عن ضعف خبرات وقدرات هذه المنظمات في التعامل مع أوضاع معقدة في مناطق الصراع المسلح.

والسؤال هو هل مازالت هناك فرصة للعمل العربي في دارفور بعد الموافقة علي دخول القوات الاممية؟

إن الفرصة مازالت ماثلة، وتجدر الإشارة هنا الي قرار مجلس النواب الامريكي في ابريل2007 الذي يدعو الي دور عربي لإنهاء الصراع في دارفور ووقف ما اعتبروه إبادة جماعية.ورغم ما قد ينطوى عليه مثل ذلك القرار إلا أن قدرا من الفاعلية والحركة الدءوبة وفق رؤية عربية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية السودانية يمكن ان يدفع في عملية الاستقرار السياسي بدارفور ضمن حزمة

مصاحبة.وربما يكون من الضرورى إمتلاك رؤية إستراتيجية واليات لتحجيم التوتر ودفع الحل السلمى إذ أن من الواضح

ان السياسات الراهنة لا تمتلك هذه الرؤية. والسعي نحو بلورة رؤية موحدة أو في اقل تقدير تملك تفاهمات الحدود الدنيا فيما يتعلق بمسارات حل الازمة في دارفور، خصوصا في هذه المرحلة المفضية الي احتمالات حل سياسي من المطلوب ان يكون متوازنا حتي يساهم في عملية الاستقرار السياسي علي المدي الطويل. اضافة للدفع بقوات عربية وافريقية كبيرة في وقت مناسب في اطار القوة الاممية، وهي القوات الاقرب الي الواقع الاجتماعي في دارفور.(كما ان بناء خطاب سياسي واعلامي عربي يتبني حلا سياسيا عادلا في دارفور يعترف بالمأساة الانسانية وبأوضاع التهميش السياسي والاقتصادي للاطراف في السودان هو أمر يساهم في الدفع نحو الحفاظ علي النسيج الاجتماعي للدول الافريقية بعامة والسودان بخاصة، وهو النسيج الذي تشكل فيه الديانة الاسلامية والثقافة العربية في دول الساحل الافريقية مكونا رئيسيا للهوية الافريقية.(امانى الطويل2007 _http://www.cihrs.org/darfur/Darfur_studies).

وبطبيعة الحال يلعب العالم العربي دورا مهما في دعم الخطط المشتركة للاتحاد الافريقي والامم المتحدة في توحيد المبادرات الاقليمية الساعية الي بلورة موقف تفاوضي للفصائل المسلحة تساهم في انجاز حل سياسي. كما ان تبني تمويل عمليات عودة النازحين الي مواطنهم الاصلية وعمليات بناء القري وتوفير البيئة المناسبة لبدء الانشطة الإنتاجية مع ضمان تدفق المساعدات الانسانية لمدة مناسبة كلها آليات سوف تدفع الارادة القبلية في دارفور نحو اتخاذ قرارات عودة النازحين

وذلك اضافة للعمل علي تأهيل منظمات المجتمع المدني العربية للدفع بها للعمل الانساني في دارفور، والاستقرار في الاقليم علي شاكلة الهلال الاحمر في الدول العربية او غيره من المنظمات. وتبدو هناك ايضا ضرورة تفعيل السياسات العربية في افريقيا جنوب الصحراء تحت مظلة قومية لا قطرية تقوم بمجهود

اقتصادي يسعي الي الدفع بالاستثمارات ومقاومة الامراض الخطيرة كالإيدز وغيره، كلها مجهودات ستـشكل بيئة مناسبة لدور عربي في ازمة دارفور، خصوصا ان وجود القوات الأممية في دارفـور مـسألة قـد يـستغرق انجازها عاما كاملا. وفي الاخير فان المجتمع المدني السوداني مدعو الي ان يتحرك بفاعلية لطريـق ثالـث بـين الحكومة والمعارضة للضغط نحو مصالحة وطنية تساهم في دفع الحـل الـسياسي بـدارفور بـشروط محليـة قدر الطاقة، وعدم الاعتماد فقط علي آلية الانتخابات، ذلك ان الوقت يدركنا وتقديم الرؤي المـستقلة عـن الاجندات السياسية الضيقة بات امرا ملحا.

(اماني الطويل2007 _http://www.cihrs.org/darfur/Darfur_studies).

المبحث الثاني

الاطراف الدولية

المطلب الاول

الأطماع الدولية في دارفور

تعددت الدول الأجنبية التي تدخلت في مشكلة دارفور وأصبح لها دور في الأحداث الدائرة فيه ودور في تحديد إتجاهات المنظمات العالمية وهيئة الأمم المتحدة. وبالطبع فقد تدخلت كل جهة أو دولة بحجة معينة ولأهداف محددة ظاهرة أو خفية. وتردد بعض الدول الغربية خاصة الأوروبية أن جنوب السودان وإقليم دارفور يمكنهما أن يشكلا دولة ذات إمكانات إقتصادية وبترولية عظيمة ويكونا شريطا أو دولة حاجزة بعيداً عن الشرق الأوسط والمنطقة العربية المضطربة. وقد جاء على لسان الصادق المهدي في 27 يوليو2003 أن هناك توجها غربياً للتدخل في شئون السودان تحت ضغط جماعات حقوق الإنسان ومنظمات الاغاثة التبشيرية الأوروبية". وأشار الصادق إلى أن هناك العديد من البلدان الأوروبية مثل هولندا وألمانيا والنرويج صارت تعتبر قضية دارفور قضية داخلية في مناقشات برلماناتها لأن الكنائس والمنظمات التطوعية التي تهتم بالإغاثة هناك تؤثر على الرأي العام الداخلي. (الطويل،2006،ص212).

إن تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما كان له أثر سلبي أدى إلى تفاقم الأزمة وانتقالها من أزمة محلية إلى مشكلة إقليمية ودولية. بل إن القوى الغربية قد اعتبرت هذه الأزمة أسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وضخم الإعلام الغربي المشكلة وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحه وتبرر تدخله في غياب الإعلام الوطني والعربي خاصة التلفزيون السوداني عن كثير من مناطق هذا البلد الكبير. وزار

وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان السودان ودارفور. وقد جاءت الزيارتان بفارق يوم واحد ووقفا على أحوال النازحين. بل إن كوفي عنان قد زار المعسكرات في تشاد واجتمع بالقيادة بالسودان وزارا دارفور. وكانت المؤتمرات الصحافية التي عقداها في الخرطوم أميل إلى الاعتدال رغم استبطانها للتهديد وتطوير المشكلة و تدويلها. إلا أنهما عند عودتهما نزعا نحو تحميل الحكومة مسئولية ما يجري ومطالبتها بالسيطرة على مليشيات الجنجويد ونزع أسلحتها وفتح الأبواب أمام منظمات الإغاثة الدولية. وكانت صيغ المطالبة للحكومة السودانية تجمع بين التجريم والتهديد في آن واحد. (شافعى،2006، ص180).

وسنتناول أدناه الدول الأكثر تدخلا في شأن السودان ودارفور:

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

كشف تقرير "ولفوفيتز" أن أهداف الإستراتيجية الأمريكية للمرحلة القادمة هي المحافظة على موقع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة كبرى وحيدة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ولكي يتحقق ذلك الهدف فإن التقرير يطلب من السياسة الخارجية الأمريكية بناء قوة عسكرية كافية لردع أية دولة أو مجموعة دول تتحدى السيطرة الأمريكية. ولهذا كان لابد من وجود عسكري أمريكي ملموس في كل النقاط الإستراتيجية في العالم. وبالطبع فإن السودان يدخل في إطار تلك النقاط الإستراتيجية. وتأتي السياسة الأمريكية تجاه السودان في سياق السياسة الأمريكية تجاه العالم، التي ترتبط بالأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية والأمريكية المشتركة التي تتبناها الولايات المتحدة عبر اللوبي الصهيوني ومجموعات الضغط داخل الكونغرس.

ومنذ أحداث سبتمبر2001 حتى العام 2004م بُنيت السياسة الأمريكية تجاه السودان على محورين، أولهما: عملية السلام بين الشمال والجنوب، وثانيهما: التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب. ومن خلال هاجس الإرهاب هذا جاء الاهتمام

الأمريكي بدارفور، لأنها منطقة تماس مع دول يمكن أن تكـون معقـلا للإسـلاميين لوعـورة مناطقهـا وانتـشار الصبغة الإسلامية التي تتسم بها وارتفاع درجة التدين عامة لدى شعوب تلـك الـدول. وهـي أيـضاً منطقـة تختلف عن كل المناطق الأخرى حيث أنها كانت ملتقى العلماء الإسلاميين ونقطة عبور هامة جداً للممالك الإسلامية القديمة للحجاز. بالإضافة لارتباط دارفور القوي بالعالم الإسلامي القديم. وعمومـاً وفـرت أحـداث الحادي عشر مـن سـبتمبر الغطـاء الـشرعي لتـسريع خطـوات تنفيـذ المـشاريع الأمريكيـة الإسـتراتيجية في المنطقة. (المركز القومي للإنتاج الاعلامى،2004، ص150).

لقد لاحظ المراقبون أن جل التعليقات الأمريكية الـسياسية والإعلاميـة عـلى الأحـداث في الـسودان قبيل العام 2003 ذات طابع إيجابي مقارنة بموقفها المألوف من السودان منـذ مطلـع التـسعينيات. غـير أن بوادر توجهات أخرى بدأت تبرز على السطح. ففي حديث لصحيفة الأيام السودانية صرح القائم بـالأعمال الأمريكي غيرهارد غالوشي إن مشكلة النزاع في ولايات دارفور في غرب السودان تقف حجر عثرة أمام تطبيع العلاقات بين الخرطوم وواشنطن. وفي حوار مع صحيفة الرأي العام السودانية ادعـى غـالوشى أن الطريقـة التي تعالج بها الحكومة النزاع لا تشجع واشنطن على تطبيع العلاقات مـع الخرطـوم إشـارة إلى العمليـات العسكرية ودعم الخرطوم للمليشيات التابعة لها المعروفة باسم الجنجويد الذين دأبوا على إحـراق القـرى ومهاجمة المدنيين ومضى غالوشي قائلاً إن هذه الأعمال لا تدل عـلى أن تحـسناً قـد طـرأ في مجـال حقـوق الإنسان.

كل ذلك يـأتي بـالتزامن مـع تزايـد تنـاول وكـالتي BBC ورويـترز لأحـداث دارفـور بكثـير مـن المبالغات مع الإستزادة في نشر الصور المؤثرة على الرأي العام العالمي. وحتى تكتمل الـصورة وبتـاريخ 4 مارس 2004م أعلن رئيس المفوضية العليـا لـشؤون اللاجئـين لـصحيفة البيـان الإماراتيـة أن فظـائع ترتكب في إقليم دارفور وقد جاء تصريح رويترز عقب زيارته لمخيم اللاجئين السودانيين في تـشاد. وفي

العشرين من ذات الشهر أطلق موكيش كابيلا المنسق العام للأمم المتحدة في السودان تصريحه الشهير لموقع Horn of Africa الذي وصف خلاله الوضع في دارفور بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم حالياً. ثم أتبع ذلك تصريحا ل BBC جاء فيه أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي ومضى قائلاً إن القتال بين المليشيات العربية المدعومة من قبل الحكومة والجماعات المحلية تتميز بسياسة الأرض المحروقة والاغتصاب بصورة منظمة ودعا إلى تدخل دولي من أجل إحلال وقف إطلاق النار وأضاف: "هذا تطهير عرقي... هذه أسوأ أزمة إنسانية ولا أعرف لماذا لايفعل العالم شيئاً حيالها". لقد تبارت من بعد ذلك المنظمات ووكالات الأنباء والصحف العربية والسياسيون في إيراد التصريح وراء التصريح، والخبر إثر الخبر، والتقرير إثر التقرير مع قواسم مشتركة لا يكاد يخلو منها نص مكتوب أو مسموع أو مشاهد مرئية. (المليشيات العربية المدعومة من الحكومة)... (حرق القرى و الاغتصاب)... (تهجير المسلمين الأفارقة من أراضيهم).. (قصف الحكومة للقرى بالطائرات)... (العرب ضد الأفارقة).. (الاغتصاب المنظم).. (الجنجويد)...(حرق القرى). (مجلس الإعلام الخارجي،2004،ص7).

أما أخطر المؤشرات في هذا الصدد وأكثرها تأثيرا فهو ذلك التصريح الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة قبل زيارته للسودان وجاء فيه أن ما يحدث في دارفور أسوأ مما شهدته رواندا. لقد مثّل ذلك التصريح زاداً للعديد من وكالات الأنباء والصحف وخلفية نسترجعها على نحو يومي لعدة أسابيع. كما أنه أضفى شرعية للتناول الغربي للقضية. وفى24 أبريل 2004م اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قرارا حول الأزمة الإنسانية في دارفور لم يوجه إدانة للحكومة السودانية واكتفى بدعوة الحكومة إلى القضاء على المليشيات التي تقاتل في دارفور رغم جهود الولايات المتحدة التي كانت تطالب بموقف أكثر حزماً. وعلى الفور أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش رفضها للقرار وعبرت في بيان لها عن

صـدمتها لعـدم توصـل الإتحـاد الأوروبي لاتفـاق للتـصدي لمثـل هـذه الأعـمال. (مجلـس الإعـلام الخارجي،2004،ص8).

تستهدف السياسة الأمريكية في السودان تغيير طبيعة النظام من الداخل بحيث تضمن سيطرة عنصر إفريقي علماني بدلاً من سيطرة العناصر العربية والإسلامية وذلك لن يتم إلا من خلال التعاون ضد الإرهاب وضمان استمرار السودان في الابتعاد عن الحركات الإسلامية مما يعني إحداث تغيير نوعي للسياسة السودانية الداخلية والخارجية وبالتالي تغيير نمط الحكم في السودان تدريجياً. فكان تحريك ودعم الحركات المسلحة ودفعها قدما للدخول في مفاوضات مع الحكومة على أن ترافق تلك المفاوضات قرارات دولية ضاغطة لإضعاف موقف الحكومة التفاوضي وإجبارها على تقديم تنازلات لتسوية تلك القضايا. وظهر ذلك جلياً في التركيز على قضية دارفور وتسريع تدويلها وإيصالها لمجلس الأمن. كذلك استغلت الولايات المتحدة قضية درافور لاستهداف رموز حكومة السودان وسعت بشكل حثيث لتصفية الحسابات مع رموز الحكومة، فقام بعض أعضاء الكونغرس بالضغط على الحكومة الأمريكية لمحاسبة المسئولين بالسودان بدعوى دعمهم الإرهاب، كما قدم أحد نواب الكونغرس مشروع القرار رقم 403 الذي يدعو إلى محاسبة المسئولين عما يحدث في دارفور من تطهير عرقي وإبادة جماعية. وأخيراً تم تأطير هذه المحاولات في قانون سلام السودان، الذي أجازه الكونغرس في أكتوبر 2004م. والذي طالب بأن تسعى الولايات المتحدة لمحاسبة المسئولين عن جرائم في دارفور من خلال مجلس الأمن.

ومع بداية ولاية جورج بوش الثانية التي تزامنت مع توقيع اتفاقية السلام أجريت تعديلات داخل وزارة الخارجية الأمريكية. وتحت الضغوط المتزايدة من جماعات الضغط المعادية للسودان داخل الكونغرس وخارجه تم تكليف روبرت زوليك نائب وزير الخارجية بمتابعة قضية دارفور والسودان بشكل عام مما أكسب

قضية دارفور مزيداً من الزخم الإعلامي الموجه ضد السودان. (الدومة، 2005، ص45).

ويمكن تحديد الأسباب والدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة بالتدخل في قضية دارفور وتصعيدها بالشكل الذي ظهرت به بما يلي:

أولاً- السودان جزء من مخطط أمريكا للسيطرة على العالم:

التدخل الأمريكي في شئون السودان ودارفور يأتي في إطار المخطط الأمريكي للسيطرة على قلب العالم، إلا أن التدخل الأمريكي المكثف في عامي 2004/ 2005 في دارفور والسودان هدفه في السياق العام – أيضاً – التغطية على ما يحدث من جانب الولايات المتحدة في العراق وفلسطين، حتى يبدو وكأن ما تفعله الولايات المتحدة وإسرائيل لا يختلف عما يفعله العرب في دارفور وجنوب السودان، بل أن الفعل العربي هو الأشد عنفاً لدرجة أنه يتطلب تدخل مجلس الأمن الدولي والقوى العالمية. ولقد عملت الولايات المتحدة على تسليط الضوء على أزمة دارفور بعد تضخيمها والإيحاء بأن العنف الدموي جزء لا يتجزأ من شخصية العرب الشرقيين وأنه من الصعب التعامل معهم إلا بلغة القوة التي يفهمونها بدليل الإبادة الجماعية التي يمارسونها حتى ضد أهلهم من المسلمين الأفارقة. (باسيفتش،2002،ص187).

ثانياً- السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم:

إن المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية – وللدول الأوروبية التي سارت على دربها خاصة في العقدين الأخيرين هو السيطرة على مناطق توفر مصادر الطاقة (البترول واليورانيوم). ويرى السياسيون ورجال الاقتصاد الأمريكيون أن البترول واليورانيوم والأراضي الزراعية البكر ومصادر المياه الضخمة في وسط إفريقيا لم يتم استغلالها بعد، وأن قارة إفريقيا هي الرهان والبديل الراجح على المدى القصير والمتوسط من وجهة نظر مخططي السياسة الأمريكية لأنها لا تشكل

احتياطي هام لمصادر الطاقة فحسب بل ستكون الاحتياطي الاستراتيجي المضمون للموارد الطبيعية التي تحتاج إليها الأجيال الأمريكية القادمة لأن على الأمريكيين أن يتوقعوا ويحسبوا حسابات للمفاجآت والمشاكل التي يمكن أن تأتي من أي مكان في العالم مما يؤدي إلى نقص الموارد والطاقة التي هي المحرك لقاطرة الإنتاج والتفوق الأمريكي.

وانتهجت الإدارة الأمريكية سياسة ترتكز على حق تقرير المصير لجنوب السودان لأن الجنوب لو انفصل عن الشمال – في ظل علاقات الولايات المتحدة المتينة معه – تستطيع أمريكا أن تستخلص لنفسها نصيباً طيباً من بتروله. وشركات البترول الأمريكية وفي مقدمتها شركة شفرون تعرف خلال عملها في السودان في ثمانينات القرن العشرين أن السودان يحتوي على بحيرة بترولية واسعة تعتبر من اكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم. وكان الاستغلال الأمريكي لبترول السودان غير متاح – خلال استعار الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال في الثمانينات والتسعينات – وربما غير ملح في هذه الفترة لأن السوق الأمريكية كانت مشبعة بالبترول ولم تكن معدلات الاستهلاك الأمريكي منه قد بلغت ما وصلت إليه اليوم ولذلك اعتبر بترول السودان مخزوناً احتياطياً للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل وكبديل لها ربما عن بترول الخليج وإيران إذا حدثت مواقف غير متوقعة هناك. وإذا كانت شركات البترول العاملة في السودان حالياً هي شركات صينية وهندية وماليزية، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور– إضافة إلى تداخلها في أزمة جنوب السودان – يفتح الباب أمام شركات بترولها العملاقة الفرصة لاستغلال الموارد النفطية الضخمة هناك.(باسيفتش،2002، ص147).

ثالثاً- إيجاد حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة:

إن التصعيد الأمريكي لقضية دارفور يمثل جزءاً من الاهتمام الواسع الذي تبديه الإدارة الأمريكية بشؤون السودان، ويتكامل ذلك التصعيد مع الاهتمام الكبير

الذي منحته الولايات المتحدة لمشكلة الجنوب لإعادة صياغة أوضاع السودان كلها على أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية في المقام الأول، وتقضي على نظام الإنقاذ الحاكم -لأنه لم يتماشى مع توجهات السياسة في البيت الأبيض- وتتوافق هذه السياسة أيضاً مع الرغبة في تغليب الوجه الإفريقي للسودان على حساب الوجه العربي له والحفاظ على حالة سودانية تضمن استغلال السودان اقتصادياً من قبل الشركات الأمريكية، وتجزئته من الداخل إلى كيانات متعددة تربطها علاقات كونفيدرالية هشة تتيح لواشنطن التدخل وإدارتها عن طريق موظفي الخارجية الأمريكية مع ربط السودان بالقرن الإفريقي وشرق إفريقيا بدلاً من ارتباطه بالشمال العربي خاصة مصر. أي أن ذلك التصعيد وتلك السياسة تقع ضمن أهدافها تطويق مصر من الجنوب والتنافس مع فرنسا على مناطق النفوذ في قلب القارة السمراء ومنطقة البحيرات العظمى (مهاجر،2006،ص2).

رابعاً- أثر معركة الانتخابات الأمريكية عل مشكلة دارفور:

إن زيادة تأزم مشكلة دارفور يرجع فيما يرجع إلى السياسة الأمريكية التي تم انتهاجها قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية في النصف الثاني من عام 2004، ولقد أراد جون كيرى المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية أثناء حملته الانتخابية أن يظهر عيوب إدارة جورج بوش وسلبياتها إزاء ما يحدث في دارفور، فندد كيرى بسوء الأوضاع في الإقليم، وقال في لقاء له مع عدد من البرلمانيين والسياسيين من ذوي الأصول الإفريقية في واشنطن – رغبة منه في كسبهم إلى جانبه في معركة الرئاسة الأمريكية -لقد "دقت ساعة الحقيقة للولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي اللذان يجب عليهما التحرك فوراً لوقف الإبادة والقتل الجماعي في دارفور". وكرد على دعاية جون كيرى قام بوش بالعمل على استمالة الأمريكيين السود الذين يمثلون 13% من تعداد السكان هناك للتصويت لصالحه عن طريق الظهور بمظهر المدافع عن حقوقهم في العالم. وقام الكونجرس بالتصويت على مشروع قرار يطالب بمعاقبة الحكومة السودانية بسبب ما أسماه اضطهاد السود من القبائل الإفريقية في

دارفور – من قبل غيرهم من القبائل العربية – وقد جاء هذا القرار قبل 100 يوم من إجراء الانتخابات الأمريكية.وطالبت الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على السودان في مجلس الأمن. واجتمع بوش بأعضاء منظمة "ناشيونال أربن ليج" للسود الأمريكيين حيث أثير مرة أخرى موضوع دارفور، فكرر بوش اتهامه للحكومة السودانية بدعم مقاتلي الجنجويد العرب الذين يقاتلون القبائل الإفريقية، واختار بوش هذا التوقيت لإثارة القضية لكي يتشتت انتباه السود الأمريكيين عما يحدث في العراق ولهم كثير من الأبناء مجندون في الجيش الأمريكي هناك. وجدير بالذكر أن90% من الناخبين السود لم يعطوه أصواتهم في الانتخابات الرئاسية السابقة. وكان بوش يخشى من أن غالبية الناخبين الأمريكيين من أصل إفريقي كانوا متجهين لإعطاء أصواتهم لجون كيرى مرشح الحزب الديمقراطي لذلك رأى القائمون على حملته الانتخابية أن تبنى قضية دارفور وفرض عقوبات على حكومة السودان فرصة لتحسين علاقته مع الزنوج الأمريكيين ومع اللوبي المؤثر على أعضاء الكونجرس من الأصول الإفريقية.(مهاجر،2006،ص3).

خامساً- الإهتمام بالسودان في إطار الاهتمام بإفريقيا:

برز الاهتمام الأمريكي بأفريقيا بشكل بارز خلال فترة دورتي كلنتون الرئاستين (1992-2000م) وفي هذه الفترة ظهر في أمريكا مصطلح القرن الأفريقي الكبير الذي يضم إقليمي البحيرات الكبرى ودول القرن الإفريقي والنظر إليه كمنطقه تحتوي على قدر كبير من الموارد الحيوية. والسيطرة على ذلك الإقليم تمكن السياسة الأمريكية من التمدد والسيطرة على مناطق إنتاج النفط الأفريقي وعلى خليج غينيا على الساحل الغربي للمحيط الأطلسي. إضافة إلى وضع يدها وسيطرتها علي قطاع واسع من الموارد الحيوية في إفريقيا جنوب الصحراء. ولتحقيق ذلك كان لابد من الوجود للقوة العسكرية الأمريكية في مناطق إنتاج الثروات لتأمينها وضمان تدفقها عبر المواصلات البحرية للسوق الأمريكي. ولهذا الاعتبار فقد تراوح الوجود العسكري الأمريكي في الدول الأفريقية ثم انتقل إلى

وجود عسكري في مناطق الساحل الغربي والشرقي لأفريقيا منـتقلاً في محطتـه الأخـيرة إلى تأسـيس قيـادة أمريكية خاصة وقاصرة علي الفضاء الأفريقي مثل القيادة المركزية والقيادة الأوربية وقيادة آسـيا والمحـيط الهادي وفيما يبدو أن تشكيل هذه القيادة الخاصة بأفريقيا يهدف بشكل أساسي إلى تأمين المـوارد وضـمان تدفقها إلى الولايات المتحدة ومناهضة أنظمة الحكـم التـي تعـادي المـصالح الأمريكيـة إضـافة إلى مقاومـة ومحاربة ما تسميه السياسة الأمريكية بالإرهاب الدولي ضد القاعدة. (ابو العينين، 2006، ص3).

2- موقف اللوبي المسيحي اليميني من قضية دارفور:

وجد اللوبي المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة مشكلة دارفور فرصة طيبة للتأثير عـلى إتباعـه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية على ما سواها من قـيم مـن خـلال الاهـتمام بمـشكلات العنـاصر السوداء في دارفور. ومحاولة محو الذكريات التاريخية السيئة وما وقع من انتهاكات واسعة من قبل هـؤلاء المسيحيين ضد العناصر الملونة من الهنـود الحمـر أصـحاب الأرض الأصـليين في الولايـات الأمريكيـة بحيـث تصبح مثل هذه الذكريات المؤسفة في طي النسيان، هذا بالإضافة إلى أن اليمـين المـسيحي داخـل الولايـات المتحدة ظل يقدم دعمه ومساندته منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جـون قرنـق، وقام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان. وكانت تصورات اليمين المسيحي عـلى الـدوام تتمثـل في الأمل في رؤية الجنوبيين المسيحيين في السودان وهم يتخلصون من السيطرة العربيـة الإسـلامية في الـشمال ويقومون ببناء دولة مستقلة في الجنوب،وعلى نفس النهج عمل اليمين المسيحي عـلى زيـادة الجـراح التـي وقعت في دارفور وتعميقها من خلال التهويل الإعلامي وتصوير ما حـدث في هـذا الإقلـيم عـلى أنـه إبـادة جماعية منظمة واغتصاب عنصري ممنهج للنساء . (الضمور،2004،ص304).

كانت أول الإشارات ذات الدلالات الموحية لـذلك تمثلـت في مـذكرة المحـافظين الجدد إلى الرئيس بيل كلينتون في يناير 1998م والتي اشـتملت عـلى مطالـب أبرزهـا

ضرورة العمل على بناء الإمبراطورية الأمريكية الكونية وإعادة هيكلة وإخضاع منظمة الأمم المتحدة والعمل على التأكيد علي عدم الاعتراف بالمنظمات المدنية المتعددة الأطراف والاتفاقات الدولية باعتبارها قيداً للسياسة الخارجية الأمريكية علي تصفية وإسقاط ستة من أنظمة الحكم العربية الإسلامية من ضمنها نظام الحكم في السودان والسعي إلى طمس الهوية العربية الإسلامية وثقافتها وإخضاع مكوناتها للأمركة والتذويب إضافة إلى أحكام السيطرة على الثروة النفطية العربية وحماية وتأمين إسرائيل واعتماد سياسة الحرب الإستباقية كأيدلوجية عسكرية للسياسة الخارجية الأمريكية. (مهاجر،2006،ص1).

كانت الملامح البارزة في إنفاذ تلك الإستراتيجية في السودان تتجسد في العناصر الآتية:

أولاً- احتواء نظام الحكم الإسلامي في السودان من الداخل لأجل إسقاطه بعد أن فشلت محاولات احتواءه من الخارج في ظل إدارة الرئيس كلنتون.

ثانياً- استثمار حالات الوهن والضعف الساكنة في التركيبة الإجتماعية والإنسانية لشمال السودان العربي المسلم لضرب أسفل جدارها بإثارة الفتن وتغذية الصراعات ووضع العربي المسلم في مواجهة الإفريقي المسلم وتعميق مكونات الأزمة التاريخية في علاقات شمال السودان وجنوبه.

ثالثاً- إعادة هيكلة وترتيب الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية لصالح مشروع السودان الجديد القائم على مرتكزي الأفرقة والتنصير وإضعاف دور المكون العربي الإسلامي في الثقافة والمجتمع والسلطة في السودان برفع شعارات مناهضة "الجلابة وهم القادمون من شمال السودان "و مصطلح الجنجويد.

رابعاً- التحكم والسيطرة علي موارد السودان البكر التي لم تمسها يد الاستثمار والتوظيف التنموي الراشد والمنظور إليها باعتبارها واحدة من أكبر الثروات الخام في العالم الثالث "زراعية وغابية، ومائية ومعدنية ونفطية...الخ ".

خامساً- ولتلك التقديرات كان التحالف الأمريكي الأوروبي وسنده الإفريقي وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء حاضراً في تسوية نيفاشا التي أوقفت الحرب بين الشمال والجنوب وأعطت الجنوب ثقلاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بأعلى من وزنة وحجمه.

سادساً- تواصل إنفاذ إستراتيجية ضرب أسفل جدار السودان وخاصة جداره العربي الإسلامي بعد اتفاقية نيفاشا بتفجير الأوضاع في إقليم دارفور عام 2003م وتأزيم الأوضاع في شرق السودان واستخدام أريتريا كواجهة في إحداث ذلك التأزيم لشد أعصاب وموارد وقدرات الدولة وإهدار طاقاتها البشرية والاقتصادية، خاصة بعد دخول عائدات النفط في دورة الاقتصادي الوطني. (محمود ،جميل مصعب،2005،ص58).

سابعاً- إقليم دارفور يزخر بالثروات والموارد ومن ضمن الثروات الكامنة في دارفور يأتي النفط واليورانيوم والنحاس والثروة الحيوانية في الصدارة ولهذا تأسست الإستراتيجية الأمريكية والأوربية على فصل الإقليم من السودان بتأسيس كيان مستقل مع العمل على بناء أنبوب لنقل بترول الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي الذي موله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات لنقل خام دارفور وتشاد إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلسي.

ثامناً- ربط واقع الأزمة الراهنة في دارفور بعجز النخبة الوطنية المدنية والعسكرية التي آل إليها زمام الأمر في السودان في إحداث تغييرات هيكلية جذرية تهدف إلى إزالة واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي المتوطن في الإقليم وتؤسس لقاعدة راسخة للتنمية الشاملة ومما فاقم من حدة تلك الأزمة وتعقيدها أكثر وتحويلها إلى حالة صراعية بين قبائل الرعاة والمزارعين ازدياد حدة التنافس علي موارد طبيعية محدودة أصلاً ساهمت موجات الجفاف والتصحر في اقتطاع مساحات مقدرة من مصادر إنتاجها. (مهاجر،2006،ص1).

تاسعاً- ظلت السياسات الغربية المستهدفة للسودان توظف جيرانه مـن الأفارقـة كـأدوات لتـأزيم وتفجير الأوضاع في الـسودان وظلـت تلـك الـسياسات سـائدة طيلـة حقبتـي كلينتـون في الإدارة الأمريكيـة وفُعلت بشكل مركزي لدي وصول المحافظين الجدد واليمين الديني الأصولي للحكم الأمريكي في عام 2000م حيث تحولت سياسة احتواء السودان مـن الخـارج إلى احتوائـه مـن الـداخل.عنـدما انفجـرت الأوضـاع في دارفور في أعقاب توقيـع اتفاقيـة الـسلام كانـت قـوات الاتحـاد الإفريقـي المعـززة بالتمويـل وبـالتجهيزات الغربيـة في مقـام الخيـار المـرحلي لقـوات التحـالف الأطلـسي في دارفـور في مراقبـة وحفـظ الاسـتقرار في دارفور.(محمود،جميل مصعب،2005،ص50).

3- إسرائيل واللوبي الصهيوني ومشكلة دارفور:

تـرتبط تحركـات إسرائيـل في أفريقيـا بأبعـاد سياسـتها الخارجيـة. وتوضـح الدراسـات العلميـة أن الخريطة الديموغرافية للبنية الصهيونية تضم نسبة كبـيرة مـن المهـاجرين اليهـود ذوي الأصـول الأفريقيـة. وتشكل نسبة المنحدرين من أصول أفريقية 15-17% من سكان إسرائيل. وقد تشكلت هذه النـسبة خـلال الفترة الممتدة بين عامي 1948-1967.

وقد بدأت العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيـا في النمـو في الخمـسينات. إلا أن النـشاط الـصهيوني في إفريقيا قد انحسر بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. بل قطعت كثير من الـدول الإفريقيـة علاقاتهـا بالكيان الصهيوني بعد حرب عام 1967. ولكن استأنفت إسرائيل نشاطها في إفريقيا على نطـاق واسـع بعـد معاهدة كامب ديفيد. والواقع أن المخططات الإسرائيلية تجاه إفريقيا تمثل تهديـداً للأمـن القـومي العـربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل لدعم علاقتها بالدول الإفريقية خاصـة تلـك التـي لها حدود مشتركة مع دول عربية بغية الالتفاف حـول الأمـة العربيـة والـسودان ومـصر بالـذات في شـكل حزام يمتد من اثيوبيا وارتيريـا مـروراً بكينيـا وتنزانيـا وروانـدا وبورنـدى مـما يهـدد منـابع النيـل وبالتـالي

المصالح المصرية والسودانية. وتسعى إسرائيل من خلال دورها المتنامي في إفريقيا إلى إضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية وكسب الرأي العام في القارة السمراء إلى جانبها خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي لدول القارة ويفقدهم بالتالي الثقل ألتصويتي لهذه الدول المؤيدة لهم في المنظمات الدولية. (ادريس،2006،ص91).

ولذلك أرادات إسرائيل من خلال تسليط الضوء على قضية دارفور إعادة أجواء الحديث عن الإبادة الجماعية (الهلوكست) التي تورط فيها الأوربيون وخصوصاً الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ومحاولة ابتزازهم معنوياً وإعلامياً من أجل أن يصمتوا عما يجرى في العراق وفلسطين. وكان للدور اليهودي في الولايات المتحدة وأوروبا الإسهام الأكبر في تنفيذ تلك السياسة الإسرائيلية. فقد كتب الكاتب اليهودي بيتر أيغروس في تقرير له بوكالة جويش تلغرافك بتاريخ 2004/7/8م وتحت عنوان (السودان يصبح موضوعا ً يهودياً) ليقرر أن الجماعات اليهودية ضاعفت جهودها خلال الأسابيع الأخيرة لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في السودان وهى تحاول أن تضع العنف في السودان في واجهة الأجندة الجماهيرية ويرى أن لا مانع من التركيز على مشاكل الآخرين. ويضيف أن المجلس اليهودي بواشنطن استضاف حملة لرفض عمليات القتل في السودان. وجمد متحف الهولوكوست الأمريكي كل أنشطته لمدة نصف ساعة في يونيو 2004 للفت الانتباه لما يجري في السودان. ويعلن الكاتب أن التحالف اليهودي لدرء الكوارث المكون من 45 جماعة يهودية ويجمع كل ألوان الطيف السياسي و الديني وضع صندوقاً بريدياً خاصا ً لجمع التبرعات لأولئك المتضررين من هجمات العرب المدعومين من الحكومة أطلق عليه صندوق التحالف اليهودي لإغاثة السودان.

وأصدر معرض الهولوكوست الأمريكي أول إنذار لطوارئ الإبادة الجماعية للمرة الأولى في تاريخه. وهى المرة الأولى التي يطرق خلالها المعرض ناقوس

خطر الإبادة الجماعية منذ قيامه وأن المتحف رعى برنامجاً تحت مسمى شواهد العنف على ما يحدث في دارفور، ورغم ذلك فإن مدير المتحف يعتقد أن رد فعلهم هذا ليس بالقوة الكافية المطلوبة، وأن المطلوب هو استمرار تصعيد الجهود. ويخلص إلى أن ما يحدث هو إبادة جماعية، ثم يطالب الولايات المتحدة و الأمم المتحدة أن تتحرك فورا لإيقاف المجزرة التى تقوم بها المليشيات المسلحة و معاقبة المسئولين عنها. مشيراً إلى ما قررته منظمة هيومن رايتس ووتش بأنها تملك أدلة مادية على ضلوع مسئولين في الإبادة الجماعية. وتلك الأدلة تكشف أن نشاطات تلك المليشيات لا يتم التغاضي عنها و حسب و لكنها مدعومة بواسطة مسئولين حكوميين في السودان. (المركز السوداني للخدمات الصحفية،2004،ص154).

حاولت وسائل الإعلام الغربية وفي مقدمتها الأمريكية ومنظمة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الغرب جعل قضية دارفور صورة موازية أو مقابلة لما ارتكبته القوات الأمريكية من بشاعات في أفغانستان والعراق وفي سجن أبوغريب وأيضاً لما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي من عنف ودموية في الأراضي الفلسطينية مستدعية بذلك الصورة السلبية للعربي المسلم التي تشوهت بالطبع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الذهن الغربي حتى لا يصبح الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان مقصوراً على الإحتلالين الأمريكي والإسرائيلي وحدهما، وتصوير أن العرب هم جماعات الجنجويد التي تعتدي على العناصر الإفريقية في دارفور. ومن اللافت للنظر أن الكيان الصهيوني لأول مرة يدخل على المكشوف في أزمة عربية افريقية شرق أوسطية – هي دارفور والسودان – حيث طالبت إحدى الجهات الصهيونية إحياء ذكرى المحرقة المزعومة التي تتمنى إسرائيل حسب زعمها ألا تتكرر، وطالبت إسرائيل زعماء العالم باتخاذ رد فعل فوري ومعاقبة مرتكبي الجرائم في دارفور.

ولعبت إسرائيل واليهود دوراً كبيراً في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتردين في هذا الإقليم.حيث عقدت 53 منظمة يهودية ندوة بعنوان "دارفور

دروس وعبر الإبادة الجماعية"، بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادات، تحدث فيها "نيل فرانجراس" مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في فيينا حيث ادعى أن الأحداث في دارفور تمثل أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم"، وبادر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية إلى تنظيم مظاهرة احتجاجية صاخبة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية واشنطن كان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والإبادة في دارفور بغرب السودان. كذلك قامت مجموعة ائتلاف اليهود (تضم 45 جماعة) بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد بسبب ما أسمته العنف المنظم ضدهم والتي تشنه مجموعات عربية مسلمة مدعومة من قبل الحكومة السودانية. وفي تورط واضح للوبي الصهيوني في دعم حركات التمرد في دارفور أعلن المنبر اليهودي وحقوق الإنسان تبنيه لحملة جمع التبرعات لصالح حركات التمرد في هذا الإقليم.(الضمور،2004،ص310). وقد نشر موقع "بي بي سي" على الإنترنت خبراً يفيد بنجاح حملة دارفور على الإنترنت والتي تدعو لجمع التبرعات لما أسمتهم "ضحايا دارفور" حيث تمكنت الحملة الصهيونية من جمع ما يفوق المليون جنيه إسترليني في وقت قصير للغاية. وذكر الموقع أن العديد من التبرعات قد تدفقت بعد ثوان من إذاعة "مناشدة" من مشاهير يهود لتسليط الضوء على ما أسموه "مأساة السودانيين الأفارقة الذين أرغموا على مغادرة منازلهم بواسطة الحكومة السودانية والميلشيات العربية. وتؤكد قيادات من حركتي التمرد في دارفور أن بعضا منهم يزور إسرائيل بشكل منتظم. وقد أعلن عبد الواحد محمد نور رئيس حركة تحرير السودان عبر قناة الجزيرة للملأ بأنه أفتتح مكتبا لحركته بإسرائيل. وبسبب الاهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة ودول أوروبا بتوزيع منشورات على أعضائها قائلة بأن "قضية دارفور تعتبر قضية يهودية إسرائيلية". وقد اتهم والي شمال دارفور عثمان كبر إسرائيل بالوقوف وراء الحملات العسكرية والإعلامية والسياسية الموجهة ضد بلاده، وقال: إن الأحداث المأسوية الجارية في

دارفور وغيرها من المناطق السودانية تتم بتمويل مباشر من إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الأفريقية بهدف تمزيق وحدة السودان. كما اتهم مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة السودانية في مفاوضات أبوجا، خلال زيارته لشمال درافور، إسرائيل بدعم المتمردين عن طريق إريتريا في إطار مخططها للتآمر على السودان. (dissidentvoice.org/2007/11.).

والواقع أن النظام السياسي الإريتري يلعب دوراً واضحا في دارفور من خلال دعمه للفصائل المتمردة، وعمله كحلقة وصل بين قيادات بعض حركات التمرد وإسرائيل. وقد دقت إحدى الوقائع المحددة ناقوس الخطر حين أعلن 7 أفراد من أعضاء المكتب السياسي لحزب "التحالف الفيدرالي السوداني" انشقاقهم عن التحالف احتجاجاً على مشاركة شريف حرير نائب رئيس الحزب في لقاءات-تمت بترتيب إريتري- جمعت بين مجموعة من مسلحي دارفور ومسئولين إسرائيليين وهو اللقاء الذي استضافته إحدى السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب أفريقيا وكشف عنه الصادق هارون المتحدث باسم المجموعة المنشقة عن اللقاء والذي انتهى بحصول جيش تحرير السودان على التمويل الذي قدمته إسرائيل عبر الحكومة الاريترية. وهناك اتهامات رسمية من جانب الحكومة السودانية لإسرائيل بتقديم أسلحة ودعم مادي للمناهضين لها في إقليم دارفور. وتنفي إسرائيل ذلك بالطبع. وبحسب تقارير بلجيكية أن قادة عسكريين إسرائيليين يدربون سراً بعض قوات التمرد في دارفور منذ سنوات، ويضعون لها خطط المواجهة العسكرية مع جماعات الجنجويد، ويلقنونهم دروساً في حرب العصابات بل إن بعض الخطط ترمي إلى ضرب الخرطوم نفسها من خلال تدريب أجنحة من المتمردين على حروب المدن والمناطق السكنية.(http://www.dissidentvoice.org/2007/11).

ولقد وجدت إسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي، فقد ذكرت صحيفة أردنية أن أجهزة مخابرات عربية وهي في الحقيقة المخابرات الأردنية اكتشفت أن هناك شبكة لتهريب الأسلحة الإسرائيلية إلى دارفور

وأن هذه الأجهزة قد اعتقلت شخصين على ذمة القضية يحملان جوازات سفر إسرائيلية. وواحد منهم يعمل بصورة مباشرة مع "داني بانوك" – الابن الأصغر لمدير سابق كان عمله يتصل بالمخابرات الإسرائيلية، وكان أحد المستشارين في حكومة إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق- وهذا الشخص أدلى بمعلومات مؤكدة تفيد بتورط "شيمون ناور" وهو صاحب شركة استيراد وتصدير إسرائيلية في تهريب أسلحة إلى إقليم دارفور السوداني. وذكرت الأجهزة المخابراتية العربية أن المذهل في اعترافات المتهمين أنهما قد أرشدا بالفعل عن صاحب الأسلحة ويدعى "أموس جولان" وهو يدير مصنعاً للأسلحة في تل أبيب وله مكتب استشاري. كما أن المتهمين قد ساعدا بعض الأفراد من حركات التمرد في دارفور لتلقي التدريبات العسكرية في إسرائيل بصفة رسمية. ومع ذلك يقول وزير الخارجية الإسرائيلي سيفان شالوم – بطريقة دبلوماسية – أن إسرائيل تواصل مساعيها لمساعدة الجهود الدولية المتعلقة بالمأساة الإنسانية بدارفور وأن أمة إسرائيل التي كانت لها معاناة عظيمة في الماضي لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء الآلام التي تعصف بالآخرين في دارفور. وقد ساهمت إسرائيل في وضع خطة سياسية لتحالف المعارضة في دارفور تمت صياغتها في وزارة الخارجية الإسرائيلية ونقلت للولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حركات تمرد دارفور وهذه هي سياسة شد الأطراف الساعية إلى تقسيم السودان لدويلات صغيرة والتي تحقق أهدافاً أمريكية إسرائيلية مشتركة باعتبار أن السودان دولة يمكن أن تمثل تهديداً محتملاً في المحيط العربي والإسلامي والإفريقي. والواقع أن ذلك وغيره يجعلنا نقرر بما لا يدع مجالاً للشك أن لإسرائيل واليهود دوراً غير محدود في مشكلة دارفور سواء في تعقيد وتضخيم المشكلة أو في تدويلها أو في دعم المتمردين مادياً، وسياسياً وإعلاميا وقد وضع اللوبي الصهيوني إستراتيجية محددة تجاه السودان ودفع بها للأمم المتحدة ومنظماتها للحصول على نتائج سريعة تحتاجها إسرائيل قبل غيرها.

.(http://www.dissidentvoice.org/2007/11)

4- بريطانيا:

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية الأكثر اهتماما بقضايا السودان من منطلق أنها كانت صاحبة أوسع المستعمرات في أفريقيا كلها. ولأنها كانت الدولة المستعمرة للسودان والعارفة بجميع شئونه والمستغلة لإمكاناته عن طريق نظام حكم اتبعته وأسمته الحكم الثنائي لم يكن لمصر –باعتبارها الدولة الثانية في الحكم الثنائي- دور كبير فيه. ولأن إنجلترا ليست العارفة فقط بالمشكلات التي قامت في السودان بين جنوبه وشماله وبين الأفارقة وغيرهم من العناصر العربية بل كانت المبدعة لهذه المشكلات والصانعة لها. ولأن بريطانيا أيضا تسير كيفما تسير السياسة الأمريكية خاصة في عهد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق الذي لا يخالف وجهة النظر الأمريكية حول أي موقف أو مشكلة سياسية. ولأنها تطمع كما تطمع الولايات المتحدة وغيرها في الحصول على نصيبها من الثورة البترولية السودانية المنتظرة. لكل ذلك وغيره جاء رد الفعل البريطاني تجاه أحداث دارفور قريب من الموقف الأمريكي شديداً وعنيفاً. فقد ذكرهلاري بن وزيرالتنمية الدولية البريطاني أن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم. ولقد اعترفت جريدة الجارديان البريطانية بحقيقة الأهداف البريطانية حين أكدت أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري للسودان، وقالت أن توني بلير استخدم الضرورة الأخلاقية كذريعة في كل مرة يشن فيها حرباً. في إشارة إلى اشتراك بريطانيا في غزو أفغانستان والعراق دون موافقة قطاع كبير من الجماهير البريطانية ومن الجمعيات الأهلية والمؤسسات الشعبية في بريطانيا.

وانسجاماً مع السياسة البريطانية المتشددة، أول الأمر كما فعلت الولايات المتحدة خلال سنتي 2003-2004، وقتما كان الصدام بين المتمردين والقوات الحكومية في دارفور على أشده أعلنت بريطانيا وأستراليا وقتها، استعدادهما لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور لضمان وصول المساعدات الإنسانية لآلاف النازحين من الإقليم إلى تشاد وجنوب دارفور. وجاء هذا الإعلان عندما

لوحت الولايات المتحدة بالرغبـة في إرسـال قـوات أمريكيـة إلى هنـاك. وكـان رد الفعـل في الـسودان قويـاً فقامت المظاهرات المنددة بأي تدخل أجنبي وأعلنت حكومة السودان والمؤسسات الـشعبية أنهـا ضـد أي تدخل أجنبي. (الضمور،200،ص312).

ولما وجدت بريطانيا أن التدخل العسكري في دارفور غير مقبول – سودانياً ولا مصرياً ولا أفريقيـاً ولا عربيا ولا عالميا، خاصة مع تراجع الموقف الأمريكي المتشدد من المشكلة وقتها- خففت من الحدة التـي بدت في رد فعلها أول الأمر من الأزمة. فبحث المبعوث البريطاني للسلام في السودان الآن جولتي مع النائب الأول لرئيس جمهورية السودان الخطوات التي تتبعها الحكومة لمحاولة تطبيع الأوضـاع في دارفـور مؤكـداً على ضرورة تحقيق السلام في هذا الإقليم رغـم انتهاكـات المتمـردين المتكـررة لوقـف إطـلاق النـار. وأشـاد جولتي بتعاون حكومة السودان مع هيئة الأمم المتحـدة والمجتمـع الـدولي. وتلـك نغمـة جديـدة لم تكـن معهودة من جانب بريطانيا. ولما جاء موعد تجديد قرار مجلس الأمن بخصوص دارفور في أواخر أغـسطس 2004 كانت نية الولايات المتحدة أن يصدر المجلس قرارا بفرض عقوبات على السودان – ولما أبدت الـصين رفضها لقرار بهذا المضمون وأعلنت أنها سوف تستخدم حق الفيتـو إذا عـرض هـذا القـرار للتـصويت مـن مجلس الأمن- أعلنت الخارجية البريطانية أنها متضامنة مع الموقف الـذي يحبـذه غالبيـة أعـضاء المجلـس وهو معارضة فرض حظر على تصدير البترول أو التهديد بفرض عقوبات قاسـية عـلى الحكومـة الـسودانية حال فشلها في تهدئة العنف في إقليم دارفـور وفـق الموعـد النهـائي الـذي حـدده المجلـس بـآخر أغـسطس 2004. وهذا الموقف المختلف في اتجاه السياسة الأمريكية في المشكلة سببه عدم رغبة حكومة بريطانيـا في تكرار السيناريو الذي حدث في العراق حين دخلت الولايات المتحـدة وبريطانيـا الحـرب هنـاك دون تأييـد دولي أو موافقة من مجلس الأمن.

وفي زيارتـه للـسودان صرح جـاك سـترو وزيـر الخارجيـة البريطـاني أن حكومـة السودان تسعى لتلبية قرارات الأمم المتحدة لإنهاء الصراع وأنها أحـرزت تقـدماً فـيما

يتعلق بالإغاثة الإنسانية وتوفير الأمن وأن معسكرات اللاجئين تبدو آمنه. وأكد ستروأن بريطانيا ليس لديها نية في إرسال قوات مسلحة إلى دارفور.

ولما كان السودان دولة تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا قام توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بزيارته- كأول مسئول بريطاني كبير يزور السودان منذ الاستقلال عام 1956- وتقابل مع رئيس الجمهورية حيث أكدا التزامهما الكامل بالدور الأفريقي ومساهمته في علاج الوضع في دارفور والتزامهما بالحل السلمي للمشكلة عن طريق التفاوض.

وعبرت الحكومة السودانية عن رغبتها في استئناف المفاوضات مع ممثلي حركتي التمرد في أبوجا عاصمة نيجيريا في وجود الاتحاد الأفريقي ورئيسه "أباسانجو" كما وافقت على حضور قوات ممثلة للاتحاد إلى دارفور لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ومجيء قوات أفريقية لحمايتها وتأمين مرورالمساعدات الإنسانية وحراسة معسكرات اللاجئين. وفي 18-19 نوفمبر 2004 وزعت بريطانيا على الدول الأعضاء بمجلس الأمن مسودة مشروع قرار يتم عرضه على الجلسة المنعقدة في هذا الوقت يدعو إلى العمل على إنهاء أكبر حرب أهلية شهدتها أفريقيا في جنوب السودان واتخاذ إجراءات فورية ضد أي تطرف يحدث في دارفور ووقف إطلاق النار من أجل حماية المدنيين ونزع أسلحة المليشيات ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف والتشديد على ضرورة إحراز تقدم في محادثات السلام المتعثرة بين الحكومة ومتمردي دارفور التي تجري في أبوجا. وهو من المشروعات التي لاقت قبولاً لدى أعضاء مجلس الأمن (المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2008،ص61).

5- فرنسا:

الموقف الفرنسي من مشكلة دارفور ينطلق من زاوية أن فرنسا كانت تحتل دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور محل النزاع. والأمر يهمها بالطبع لأن لها مصالح اقتصادية في تشاد.ولذلك زار وزير الخارجية الفرنسي

ميشال بارنييه دارفور والتقى بوالي شمال دارفور عـثمان يوسـف كـبر وبحـث معـه أوضـاع الإقلـيم وأزمـة اللاجئين وعمليات الإغاثة الإنسانية. ثم التقـى في الخرطـوم بـالرئيس الـسوداني عمـر البـشير وأجـرى معـه مباحثات حول الأوضاع في غرب السودان وعملية التفاوض الجارية بين الحكومة والمتمردين. ودعا إلى حـل المشكلة دون تدخل قوى خارجيـة. ويقـصد الـوزير الفرنـسي مـن عـدم تـدخل قـوى خارجيـة في المـشكلة استبعاد الدور الأمريكي الذي يزاحم المصالح الفرنسية في هذه المنطقة وخاصة في تـشاد. وقـد حـدد وزيـر الخارجية الفرنسي موقف بلاده من أزمة دارفور في مقـال لـه في جريـدة الأهـرام في 12 أغـسطس 2004 في الآتي: (المركز السودانى للخدمات الصحفية، 2008 ص62).

أن يتم تسوية مشكلة دارفور عن طريق الاتحاد الأفريقي، مع تشجيع التحاور بين جميع الأطـراف المرتبطة بالنزاع لأن السلام في السودان لن يحدث إلا بمشاركة السودانيين جميعهم، أي السلطات الحكومية والقوى السياسية المعارضة والفصائل المتمردة. وحدد بارنيه موقف بلاده في النقاط التالية:

أولاً- ضرورة احترام التعهدات التي تم اتخاذها، فالمجموعة الدولية حشدت جهوداً طائلة سياسـية ومالية لتسوية الأزمة. ولذلك فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات من قبـل الحكومـة الـسودانية بنـزع سـلاح المليشيات وتوقيف نشاطاتها وتقديم المتورطين في أعمال العنف للمحاكمة. كذلك فإنه يجب عـلى حركـات التمرد في دارفور احترام وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات التسوية السلمية .

ثانياً- لابد من تنفيذ سياسة تأخذ الواقع الميداني في الحسبان وتخفف التوتر وتشجع على استكمال المحادثات التي يقوم بها "يان برونك" الممثل الخاص للأمين العام للأمـم المتحـدة كـوفي أنـان للعمـل عـلى التفاهم بين الفرقاء.

ثالثا- يتعين على الاتحاد الأفريقي والمجموعة الدولية إلى جانبه إقامة جهاز مراقبة ملائم من أجـل السهر على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، مما يتطلب زيـادة عـدد القـوات المتوقـع وجودهـا في دارفـور للاضطلاع بدور حفظ السلام بالإقليم.

وانطلقت فرنسا في موقفها ذاك من ظروف تدفق اللاجئين إلى تشاد ومن تهديد الولايات المتحدة بالتدخل. مما قد يشير إلى تغير الوضع الإقليمي في دارفور وما حولها وهي مناطق علاقات ومصالح مع فرنسا ومجموعة الدول الفرانكفونية المرتبطة بها لذا تدخلت فرنسا في مشكلة دارفور لحماية مصالحها في المنطقة ولإبعاد الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي.

وربما تكون السياسة الفرنسية في هذا الشأن مبنية على نجاح أو عدم نجاح الولايات المتحدة في دارفور حيث اتجهت فرنسا نحو المهادنة تجاه سياسات الولايات المتحدة في دارفور واضعة في الحساب أنها في حال نجاح الولايات المتحدة في دارفور تكون قد حافظت على مصالحها وإذا فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور تكون هي بمنأى عن هذا الفشل حتى لا تخسر نفوذها في المنطقة. (ادريس،2006،ص20).

وعندما لوحت الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في إقليم دارفور – سواء عن طريق قوات ممثلة للأمم المتحدة أو بتحالف من خارج الأمم المتحدة مثلما وقع في العراق- أنزلت فرنسا بعضا من قواتها على الحدود ما بين تشاد والسودان بحجة حماية قوافل إغاثة المنكوبين. وهذا يعكس الصراع الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة للتواجد والسيطرة على موارد هذه المنطقة. ثم كانت فرنسا وراء قرار مجلس الأمن رقم 1593 الذي يقضي بإحالة مرتكبي الجرائم وأعمال العنف في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.والحقيقة أن هدف فرنسا من وراء محاكمة المتورطين في ارتكاب أعمال عنف في دارفور عن طريق المحكمة الجنائية الدولية هو إيجاد باب آخر لتواجدها بثقل ملحوظ في الأزمة باعتبارها بلد الديمقراطيات وحقوق الإنسان المؤثرة في المؤسسات والمحاكم الدولية إن لم يكن هذا معناه توزيع الأدوار بين القوى الغربية .

6- ألمانيا:

كان لألمانيا دور في أحداث أزمة إقليم دارفور، فقد استضافت معظم رموز التمرد فيه بلا استثناء. وأصبحت في وقت من الأوقات مركزاً لحركتهم ومنطلقاً لنشاطهم –خاصة أن بعضهم متزوج من ألمانيات. وهذا ينطبق تماماً على كل قادة الحركتين المتمردتين الكبيرتين لأن ألمانيا منحتهم الغطاء السياسي والإعلامي. وتستضيف ألمانيا بالفعل أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة بكل دول أوربا الأخرى. واستضافت ألمانيا في مدينة هنتجن مؤتمر ما يسمى بإتحاد المهمشين حيث أدار هذا المؤتمر أحمد موسى علي من أبناء مدينة الطينة في دارفور وهو يحمل الجنسية الألمانية. ولعل الذي يدفع ألمانيا لدعم المتمردين مالياً وإعلاميا أنه توجد لألمانيا مصالح وتطلعات في السودان أهمها الاستفادة من البترول المكتشف حديثا وبكميات مبشرة بجنوب وغرب البلاد (المركز السوداني للخدمات الصحفية،2004، ص153). وعندما تم وضع خطة عمل بشأن حل مشكلة دارفور بين الحكومة السودانية والسكرتير العام للأمم المتحدة أشاد يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني آنذاك بخطة العمل هذه. وخلال زيارة فيشر للسودان أكد لوزير الخارجية السوداني ضرورة نزع سلاح مليشيات الجنجويد. ومن جانبه أبلغ وزير الخارجية السوداني نظيره الألماني أن ألمانيا تأوي العديد من قيادات حركتي التمرد في دارفور المسئولين عن الخروق التي ينفذها المتمردون بعد اتفاق انجامينا لوقف إطلاق النار. وأن على ألمانيا ألا تمد المتمردين بالمال الذي يساعدهم على الاستمرار في تمردهم. وطلب الوزير السوداني من فيشر أن تطلب ألمانيا من قيادات التمرد المقيمين فيها أن يكفوا عن مخططاتهم العسكرية في دارفور وأن يحترموا وقف إطلاق النار. ولما بدأت مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في شهر أغسطس2004أكدت الخارجية الألمانية دعمها لخطوات الإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن أزمة دارفور. وأعلنت أنها مع دول الاتحاد الأوربي لن تسمح ببلقنة إقليم دارفور. وإنها مع وحدة الأراضي السودانية.

وعندما تكررت عمليات انتهاك وقف إطلاق النار من جانب المتمردين والقوات الموالية للحكومة طالبت وزيرة الدولة للشئون الخارجية كرستين مولر بإنشاء لجنة تقصي حقائق دولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وفي تطور آخر وافق البرلمان الألماني على إرسال فرقة عسكرية ألمانية إذا لزم الأمر إلى الإقليم لتقديم الدعم للقوات العسكرية الأفريقية التي تراقب وقف إطلاق النار هناك. ولكن ذلك لم يتم إذ تولى الاتحاد الأفريقي عملية مراقبة الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور وإجراء المفاوضات المرتبطة به.(البحيرى،2006،ص251).

لقد كان اللافت للنظر أن تمثل ألمانيا محورا جوهريا ليس في الدعم المعنوي والمادي للمتمردين وحسب ولكن حتى في تشديد نبرتها التجريمية والتهديدية للحكومة السودانية. بل إن الموقف الألماني يمثل الأكثر قوةً في المجموعة الأوروبية حتى بالنسبة لبريطانيا. و رغم الإنكار الواضح لوزير خارجية ألمانيا خلال مؤتمره الصحافي الذي عقده خلال زيارته للخرطوم لدعمهم لحركتي التمرد وتبريره لذلك بأن لألمانيا قوانينها التي تمنح حق اللجوء السياسي إلا أن كثيراً من المؤشرات تؤكد أن دور ألمانيا غامض و مشبوه في ذات الوقت. ومازال بحاجة إلى تفسير لكنه على أي حال ينبئ عن مثابرة ألمانية لإيجاد موطئ قدم في الإقليم و يكفي في هذا الصدد الإشارة أن منظمة ألمانية ولوقت قريب كانت تنفذ مشروعاً لتوطين النخيل بمنطقة كتم خلال منتصف السبعينات. وذلك أمر مثير للدهشة والتساؤل.

7- إيطاليا:

أما ايطاليا فقد أوكل لها الناحية الدينية لإقصاء الإسلام من المنطقة وذلك لجذورها التاريخية الممتزجة بأبعاد دينية وإستراتيجية مثلت ولا تزال الكاثوليكية المحور الرئيسي الذي تدور عليه الأحداث عبر تاريخ العلاقة بين البلدين، وشكلت الخرطوم القاعدة التي انطلقت منها أنشطة الكاثوليك الطليان جنوباً وغرباً وبرزت

جوبا والأبيض كقواعد أساسية للكاثوليك وفي الغرب وصلت حتى جبال النوبة ودارفور وشرق تـشاد وتعيـد تلك الممهدات المواقف الايطالية القديمة تجاه السودان.

لذلك لم يكن غريباً أن تأتي مبادرة منظمة الفاتيكان (Paxchristi) في مارس2003م بعد ندوة ميلانـو عن السلام في السودان والوضع في دارفور تحت عنوان (أي سلام للسودان. الكلمـة للمجتمـع المـدني) وقـد شاركت في تلك الندوة وجوه بارزة في السودان وايطاليا. وتبنت بعض المنظمات الايطالية مسألة التبـشير في دارفور وبدأ الحديث عن التطهير العرقي تارة وتارة أخرى عن الإبـادة الجماعيـة وغيرهـا مـن الـتهم التـي تقود للعنصرية والسعي لتثبيت مفهوم أن هذا زنجـي وهـذا عـربي وظهـر عـلى الـسطح مـصطلح العـرب والزرقة. وأن العرب يمارسون ويحاولون إبادة الزرقة لتغيير الخريطة في دارفـور وتـأتي كـل تلـك الافـتراءات بهدف زرع الفتنة بين المسلمين في دارفور من هذا الباب وهذا هدف استراتيجي تكاملت فيه كـل حلقـات التآمر ضد الإسلام في السودان عامة وفي دارفور خاصة. كما أن إعادة الخريطة السكانية تهـدف إلى تحويـل الصراع في دارفور إلى صراع إقليمي ذي طابع قبلي تتورط فيه دول تضم كتلـة إسـلامية واسـعة الانتـشار في تشاد والنيجر ونيجيريا بهدف إبعاد الإسلام السياسي عن الحياة الاجتماعية وأن يكون الإسـلام مجـرد وهـم شخصي لا علاقة له بالدولة.

8- كندا:

هي إحدى دول شركاء الإيجاد –وهي مجموعة الدول الأجنبية التـي شـاركت في عمليـات الوساطة في اتفاقات نيفاشا لتحقيق السلام بين شـمال الـسودان وجنوبـه وسـاهمت في نجاحهـا- وكانت كندا مع الصين وماليزيا قد كونوا شركة لاستخراج البترول في السودان إلا أنها باعت نصيبها في تلك الشركة إلى الهند بسبب الضغط الأمـريكي عليهـا. أي أنهـا موجـودة في الـشأن الـسوداني مـن قبل. ولما تصاعدت مـشكلة دارفـور اتهـم وزيـر خارجيـة كنـدا "بـل جرهـام" الحكومـة الـسودانية بارتكـاب جـرائم حـرب ضـد الإنـسانية وطلـب مـن مجلـس الأمـن اتخـاذ إجـراءات أكـثر فاعليـة

ضدها. وكندا ضمن الدول التي قدمت المساعدات للسودان ، ففي 13 مايو 2005 أعلن رئيس وزرائها "بول مارتن" أن بلاده قررت تقديم مبلغ 170 مليون دولار خلال العامين التاليين للمساعدة في إحلال السلام في السودان. وقال مارتن أن بلاده سوف ترسل 100 خبير عسكري مع مروحيات وطائرات نقل لدعم قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور. (البحيرى،2006،ص252).

9- اليابان:

أما اليابان فقد اقتصر دورها بالنسبة لمشكلة دارفورعلى تقديم المساعدات المالية لخدمة اللاجئين السودانيين الذين تأثروا بالنزاعات التي وقعت في الإقليم بين المتمردين من جانب والجنجويد والقوات الحكومية من جانب آخر. وعلى كل حال فإن اليابان لا بد أن تتبع نفس التوجهات الأمريكية حتى ولو لم تكن راضية عنها لعلمها بأن الولايات المتحدة هي المسيطرة على مناطق إنتاج الطاقة في العالم وأي اختلاف ياباني أمريكي يؤثر تأثيراً خطيراً على وصول وتدفق البترول إلى اليابان التي لا تستطيع مصانعها الاستغناء عنه حتى ولو لوقت محدود. (البحيرى،2006، ص253).

10-الصين:

أما بالنسبة لدور الصين في أزمة دارفور فقد انطلق من موقف أساسه الحفاظ على مصالح الصين في السودان. حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك. وهناك صراع بين الولايات المتحدة والصين في السودان مسرحه دارفور.ولذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الأفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان. وطبقا لهذه الإستراتيجية لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها ضرراً بليغاً. ونشير التقارير إلى أن الشراكة بين الصين والسودان في مجال النفط ربما ترتفع

بإنتاج السودان منه عام 2007 إلى 800 ألف برميل في اليوم. وهو ما يوازى إنتاج دولة خليجية مثـل قطـر. ويتوقع مراقبون أن النذر اليسير من نفط السودان هو المكتشف حالياً وأن احتياطات النفط الـسوداني قـد تكون مذهلة. (P2،2007،and others،Stephen،Morrison).

في الاول من ابريل 2005م وجه مسئولون كبار في نظام الإنقاذ انتقادات شديدة لجمهوريـة الـصين الشعبية والسبب أن الصين الشعبية كانت ضمن أربع دول امتنعت عن التـصويت بالنـسبة لقـرار مجلـس الأمن رقم (1593) القـاضي بإحالـة المـشتبه بهـم بارتكـاب فظـائع ضـد الإنـسانية في دارفـور إلى المحكمـة الدولية. وقد صدر هذا القرار موطأ له بقرار اللجنة الدولية للتحقيـق في جـرائم الحـرب في دارفـور. وكـان التصويت على القرار المذكور في 31 مارس 2005م. وصدر القرار (1593) بموافقة 11 عضو وامتناع 4 أعضاء عن التـصويت هـي الـصين والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والجزائـر والبرازيـل. ويبـدو أن انتقـاد المـسئول السوداني الرفيع للصين لم يكن انتقاداً غاضباً أملته ظروف صدور القرار فحسب بل رسالة متعمدة للجانـب الصيني. (الدومة،2005،ص149).

كما علق إسماعيل الحاج موسى وهو برلماني سوداني على قـرار مجلـس الأمـن رقـم (1593م) قـائلاً: "إن الصين التي لديها مصالح نفطية في السودان قد تتضرر مع توقيع عقوبـات دوليـة عـلى الـسودان مثـل دول أخرى. وحقيقة هي لم تفعل شيئاً سوى الامتناع عن التـصويت بعـد أن ظلـت لأسـابيع طويلـة تهـدد باستخدام حق النقض ولكنها لم تستخدمه كما توقعنا" وأضـاف: إن الامتنـاع عـن التـصويت في مثـل هـذه الحالة وبكل المقاييس موقف ضعيف ومتخاذل (صحيفة الصحافة ،14 ابريل 2005م)

بينما وجه مسئولون سابقون وأعضاء نشطون في نظام الإنقاذ انتقادات مماثلـة للصين بسبب موقفها من قرار مجلس الأمن الأخـير حـول دارفـور وعـدم اسـتخدامها لحق النقض. وهكذا فإن قيادات الحكومة كانوا يتوقعون ويطمعون في اتخـاذ الـصين

حق النقض لإجهاض القرار. والسؤال المحوري هو لماذا لم تستخدم الصين حق النقض في مواجهة القرار الدولي؟

وسبب عدم استخدام الصين لحق النقض ضد القرار 1593 والذي تلاه هو أن الصين لا تستخدم هذا الحق إلا في قضايا تمس أمنها الوطني مسا مباشرا. كقضايا وحدة ترابها (تايوان أو هونغ كونج) أو عند التدخل في شئونها الداخلية (مثل قضايا حقوق الإنسان)وتميل الصين دائما إلى المساومات والحلول الوسطى مع أعضاء مجلس الأمن.مع العلم بان مصالحها مع الغرب لا تقارن مع مصالحها مع السودان إلى جانب أنها دولة لها مسئولية أخلاقية في الدفاع عن السلم والأمن العالميين وحل النزاعات، ويصعب عليها التغاضي عن القتل والحرق الدائر في دارفور. أو السماح باتهامها من المجتمع الدولي بأنها تعيق المساعي الدولية لحل مشكلة دارفور ومحاكمة المخطئين (الدومة،2006،ص151).

تابعت الصين كغيرها من الدول المعنية موضوع تطورات الوضع في دارفور، وفي البداية التزمت الحياد على عكس وجهة النظر الرسمية للحكومة السودانية حول النزاع. كما التزمت معظم أجهزة الإعلام الصينية بهذا الموقف لبعض الوقت ولكن سرعان ما وجد الإعلام الصيني والحكومة الصينية نفسها جزءاً من الأزمة وذلك عند ما اختطف مسلحون في إقليم دارفور مهندسين لشركة صينية تعمل في مجال حفر الآبار في منطقة تبعد 80 كلم من مدينة برام في غرب السودان (جنوب دارفور)، كان ذلك في 13 مارس 2004م. (الدومة، 2006، ص150).

إن التغطية الإعلامية الصينية الكثيفة التي صاحبت اختطاف وإطلاق سراح المهندسين قد جذبت أنظار المؤسسات الإعلامية الصينية وربما المسئولين الصينيين للأزمة في دارفور. ومنذ ذلك الوقت أخذت الأزمة في دارفور تحظى بتغطية إعلامية كثيفة. وتبنت أجهزة الإعلام الصينية وجهات نظر متوازنة حول النزاع.

بدت الصين أكثر اهتماما بالأزمة في دارفـور، حيـث أدلى المتحـدث الرسـمي باسـم وزارة الخارجيـة الصينية بعدة تصريحات وعبرت الصين عن مسؤوليتها في مناسبات وتواريخ مختلفة عن موقفها من الأزمـة ونقل رأيها للمسئولين السودانيين الذين يزورون العاصمة بكين. وأرسلت مبعوثيها مرتين للسودان في الآونة الأخيرة للتباحث مع المسئولين السودانيين حول سبل تدارك وحل الأزمة التي كانـت آخرهـا زيـارة مـساعد وزير الخارجية الـصيني LU CUO ZENG مبعوثـا خاصـا للـرئيس الـصيني للـسودان في أغـسطس 2004م لعرض وجهة نظر بلاده حول الوضع في دارفور. ويتلخص الموقف الصيني حول أزمة دارفور في الأتي:

- الحكومة الصينية تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في دارفور وتطلـب مـن الحكومـة السودانية بذل جهود إضافية لوضع حد للازمة ومعاقبة الجماعات المنفلتة.
- على الحكومة السودانية أن تبذل مزيدا من الجهود لحل النزاع سلمياً.
- تولى الحكومة- الصينية – اهتماماً بالغاً للوضـع هنـاك، وتـدعم جهـود الأمـم المتحـدة والاتحـاد الإفريقي والجامعة العربية لحل النزاع في أقرب وقت ممكن.
- على كل أطراف النزاع العمل على وقف تدهور الأوضاع الـسياسية، والتوصـل إلى حلـول سـلمية مقبولة.
- تعارض الصين أي عقوبـات اقتـصادية عـلى الـسودان وتعـارض مـن حيـث المبـدأ سياسـة فـرض العقوبات الاقتصادية عند حل النزاعات الدولية، وإنهـا لا تريـد أن تتـضرر مـصالحها النفطيـة في السودان.
- وافقت الصين على القرار(1556)بعد تعديله.
- أرسلت الصين إشارات واضحة بأنها قد تؤيد أي ضغوط إقليمية أو دوليـة عـلى نظـام الإنقـاذ لا تتضمن عقوبات نفطية،إذا لم تظهر الحكومة السودانية أرادة حقيقية لحل مشاكل البلاد.

- منذ ديسمبر 2004 بدأت الصين تشدد لهجتها قليلا ضد الحكومة السودانية حيث دعت الصين (عند زيارة وزير الطاقة عوض الجاز لها في ديسمبر 2004م) السودان إلى حل مشاكله الداخلية وتحسين الأداء الاقتصادي والأمن الاجتماعي بأسرع وقت ممكن (الدومة،2006،ص151).

*عبرت الصين عن قلقها حيال تردى الأوضاع الإنسانية في دارفور ، وطالبت بمحاسبة الجماعات المنفلتة وأرسلت موفدها عدة مرات لتستشعر الحكومة السودانية بخطورة الموقف إذا لم يحدث تقدم. وأشار باحثون صينيون أن بلادهم أوفت باستحقاقاتها تجاه السودان وان المسئولين الصينيين اجتهدوا في نصح القادة السودانيين بضرورة وقف عمليات القتل وضبط الجماعات المنفلتة. ودون ذلك لا تستطيع الصين الوقوف أمام إرادة المجتمع الدولي. لأنها تعتقد أن هناك جرائم حرب ارتكبت في دارفور يجب معاقبة مرتكبيها.

المطلب الثاني

المنظمات الأجنبية والسيطرة على معسكرات اللاجئين

الحديث عن دور المنظمات التطوعية الميداني لا يمكن أن يتم دون الإشارة إلى البعد الإنساني والتنموي. فهناك دور إنساني حقيقي تمارسه الكثير من المنظمات والأفراد العاملين فيها لأهداف وأغراض إنسانية بحتة. خاصة وان الظروف الإنسانية أحياناً وتحديداً في بدايات حدوث الكوارث لا يمكن لأصحاب القلوب الرحيمة أن يتخطوها، ولا مجال إلا للإنسانية الخالصة. ولكن هناك إمكانية لتحقيق أهداف أخرى استخبارية ثقافية وغيرها. وفي ظروف التنمية المحدودة كالموجودة في دارفور فهناك قابلية لتحقيق الأدوار الأخرى وذلك ما يثير المخاوف.(اندرسون.دراسات إستراتيجية،2007،ص58).

يتمثل العون الإنساني في توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان والتي تتمثل في الأمن والحماية ثم المأوى والغذاء والكساء والدواء. ولكن ما أن ظهر مفهوم

حقوق الإنسان والأمن الإنساني بعباءته الجديدة حتى اتخذت قضية الحماية والخدمات البعد الحقيقي وحوكمت الدول والأفراد والمنظمات تحت مسمى الشرعية الدولية وانتهت إلى انتهاك سيادة الدولة وتلاشي الحدود.

وبسبب النزاع في دارفور وتضاعف الأضرار وبسبب البعد الجغرافي عن الخرطوم وضعف البنية التحتية للأجهزة المختلفة في دارفور، ظهر بعض القصور في توفير الخدمات الإنسانية في بداية الصراع بسبب عنصر المفاجأة لأهل دارفور والمركز. فأنشئت المعسكرات في البداية داخل المدن تقديراً لدور المجتمع في خدمة النازحين واستيعاباً للأقارب لدى أقاربهم. ومنذ بداية الصراع قامت مفوضية العون الإنساني بدورها في إنشاء ومتابعة وتقوية المفوضيات الولائية بولايات دارفور ودعمتها بموظفين مدربين وذلك لحصر الاحتياج وتوفيره عبر المفوضية. وكانت استجابة المجتمع السوداني عالية. وأسهمت حكومات ولائية ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات وأفراد خيرين فأنشئت الجسور الجوية وحركت أساطيل النقل الحديدي والبري. وتم إنشاء مخزن إقليمي للولايات الثلاث بنيالا وكان في تقدير المفوضية إنها تستطيع أن تستوعب الآثار الإنسانية المحدودة والتي نجمت عن النزاع خلال العام 2003م. (اندرسون.دراسات استراتيجية،2007،ص59).

ولكن ألان بدارفور الكبرى ما يزيد عن مائتين وخمسين منظمة أجنبية تتدافع للعمل بدارفور. بدأ هذا التدافع نحو دارفور في العام 2003م وبلغ مداه في نهاية 2005م ومازال التواجد الكثيف لها حتى يومنا هذا. وبالإضافة للمنظمات الأجنبية هناك وكالات الأمم المتحدة المنتشرة في دارفور.وذلك للعلاقة الوثيقة ميدانياً واعتماد الأمم المتحدة في التنفيذ على المنظمات الدولية فقط لدرجة يصعب معها الفصل بينها لدى المواطن العادي بالرغم من الفروق المتعلقة بالعلاقة مع الدولة المستفيدة حسب مواثيق الأمم المتحدة والعلاقات مع الدول المانحة. فبالنسبة لوكالات الأمم المتحدة فقد عرفت دارفور اليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي WFP ومنظمة الأغذية والزراعة FAO وممثل منسق المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة

OCHA فقط. واليوم يزيد عدد وكالات الأمم المتحدة عن عشر وكالات منتشرة في كل أنحاء دارفور الكبرى ناهيك عن الاتحاد الإفريقي. (اندرسون.دراسات إستراتيجية،2007،ص60).

هذه المنظمات منشؤها في أمريكا وبريطانيا وألمانيا وايرلندا وايطاليا والكويت والسعودية وتركيا وماليزيا. وكانت هنالك مساهمات لفترات زمنية محددة من الأردن ومصر والإمارات والبحرين. وظهر ضعف الوجود العربي الإسلامي وإن سجلت المنظمات الماليزية والتركية سبقاً يعتبر الأول من نوعه في تاريخ السودان ولعل هذا دلالة على أثر الدين وتطور العلاقات الاقتصادية بين السودان وتركيا وماليزيا كما شكل الهلال الأحمر السعودي وجوداً في أكثر من موقع. (اندرسون. دراسات إستراتيجية،2007،ص61).

والزائر لمعسكرات النازحين في دارفور وتشاد يلاحظ من الوهلة الأولى حجم التواجد الكبير للمنظمات الأجنبية وسيطرتها الواضحة على معظم الأنشطة والخدمات داخل هذه المعسكرات. خاصة وأن هذه المنظمات ذات إمكانات مادية وبشرية هائلة. ونورد أدناه الإحصائيات التالية التى تبرز دور هذه المنظمات الطوعية:- (المركز القومي للإنتاج الاعلامى،2004،ص149).

جملة سكان دارفور هو 6750000 نسمة عدد المتأثرين منهم 2100000 مواطناً. عدد النازحين بالمعسكرات داخل السودان 650000 نازحاً. عدد المتاثرين بقراهم 1450000عدد اللاجئين بالدول المجاورة 200000 لاجئ. عدد المعسكرات 38 معسكراً. عدد المنظمات في العام 2003 هو 23 منظمة وارتفع في العام 2007 إلى 258 منظمة. وبلغ عدد العاملين فيها 9000 موظفاً في العام 2003 وارتفع العدد إلى 15500 موظفاً في العام 2007. منهم 2100 أجنبيا.ولدى هذه المنظمات 3000 وسيلة حركة ونقل و4000 وسيلة اتصال. ورصدت خلال عامي 2006 وأغسطس 2007 عدد 4492 رحلة طيران لدارفور. وبشِان الدعم الغذائي للمتأثرين في العام 2007 فقد كان الدعم الحكومي هو الأكبر إذ بلغ 500 طن من

الأغذية عبر المخزون الاستراتيجي (تكونت من الـذرة والـسكر والزيـوت وغيرهـا). بيـنما بلـغ دعـم برنـامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة 240 طنا من مواد مختلفة.كما بلغت مساهمة اللجنة الدولية للـصليب الأحمر 322.75 طناً. وقد بلغ تمويل الخطة المشتركة ب 581،394 مليـون دولار. شـملت عمليـات البنيـات الأساسية والتنمية والتنـسيق والتعلـيم والأمـن الغـذائي والـصحة والتعلـيم ونـزع الألغـام وحمايـة حقـوق الإنسان وتوفير المياه والصرف الصحي وغيرها. وبالنسبة للدعم العربي فقـد قـدمت الـصناديق والمـنظمات العربية مساهمات عينية تمثلت في مواد غذائية ومـواد إيـواء. والتزمـت في المـؤتمر العـربي لـدعم الأوضـاع الإنسانية الذي تم في أكتوبر 2007 بتقديم 250 مليون دولار لإعادة الأعمار. أما الصين فقـد قـدمت منحـة على ثلاثة مراحل، بلت 80 مليون يوان صيني وشملت مدخلات الميـاه والـصحة والتعلـيم والـصحة. (وزارة الخارجية،أكتوبر2007). ودعمت الحكومة السودانية برنامج العودة الطوعيـة للمـواطنين مـن المعـسكرات إلى قراهم في العام بمبلغ 13 مليون جنيه أي ما يعادل 5،6 مليـون دولار، وظفـت في تـوفير مـواد غذائيـة لكل عائد ومواد إيواء وتكاليف ترحيل ومصروفات إدارية. ونجحت الحكومة في إعادة 359436 مواطنا.

ويعلق الأستاذ دفع الـلـه الحاج يوسف رئيس لجنة تقصى الحقائق السودانية على دور هذه المنظمات بقوله "إنها تقدم خدمات إنسانية وطبيـة وتـستفيد مـن أي كارثـة تقـع في أي منطقة من العالم لأنها تجمع ملايين الدولارات وتوظف آلاف العاملين وتؤثر على الاتجاه العـام للمواطنين". ولقد حاولت هذه المنظمات ترسيخ مفاهيم سالبة ضد كل ما هو عـربي ومـسلم. وقبول كل ما هو أجنبي (خواجة). بل وتحذر من التعامـل مـع الكـوادر الوطنيـة بحجـة أنهـا تابعة للحكومة الـسودانية والجماعـات الموالـيـة لهـا. وتقـوم تلـك المـنظمات الأجنبيـة بـبعض الأنشطة مثل عقد الندوات والقيام بالزيـارات وعمـل الاسـتبيانات بهـدف خلـق بلبلـة داخـل المعسكرات وتأكيد المفاهيم التي تخدم أهدافها. والخطير في الأمر أن الدعاية والإعلام العالميين

يحصلان على ما يلزمها من معلومات من خلال هذه المنظمات التي دائما تؤكد على انتهاك حقوق الإنسان في دارفور. (المركز القومي للإنتاج الإعلامي،2004، ص149).

مثلت المنظمات الأجنبية الطوعية منها والتابعة للأمم المتحدة واحدة من أخطر الأدوات التي اعتمدت عليها الحملات الإعلامية المنظمة. وكان واضحاً أن ثمة تنظيم تدقيق يربط كل ذلك من خلال توحيد المصطلحات وتوحيد الروايات وما تؤكده كثير من الشواهد على أن إفادات اللاجئين والنازحين كانت تجيء متطابقة تطابقاً يجعلها تمثل تلقيناً مباشراً تلقاه هؤلاء من موظفي ومندوبي هذه المنظمات وهم ينتحون جانباً بالصحافيين الغربيين حتى إذا أقترب منهم صحافيى سودانيً توقفوا عن السياق كما أن غالب موظفي المنظمات يبدون زهداً واضحاً في الحديث للصحف و الوكالات المحلية.(المركز السوداني للخدمات الصحفية،ص 154).

لهذا الوجود الكثيف والمفاجئ لهذه المنظمات الدولية بثقافتها المختلفة وإمكاناتها المادية أثره في مجموعات بشرية في ظروف إنسانية طارئة وفي ظل مناخ استقطاب سياسي عالمي. ولهذه المنظمات رغبة في إطالة أمد الوضع الحالي لأسباب تتعلق بصناعة العون الإنساني والتي يعيش عليها الكثيرون. مع ملاحظة أن نسبة الصرف الإداري في هذه المنظمات تفوق إل 40% إلى 60% من الميزانيات المصدقة. ومع ملاحظة ارتفاع الصرف وتكلفة السفر بالجو ليس فقط لمواد الإغاثة وإنما لأغراض الرفاهية. وملاحظة الصرف الإضافي على الأمن شاملاً الأجهزة والموظفين الأمنيين ووسائل الاتصال الحديثة المكلفة بحيث لا يبقى ما يكفى للمستفيد النهائي.

وتكفي الإشارة إلى ظهور أعراض مرض الاعتماد على الغير والانهزام والإشارة إلى الأثر الاقتصادي الذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار بالنسبة لغير المتضررين المباشرين. وهذا له دلالات اجتماعية خطيرة على أهل المنطقة. إضافة إلى الآثار الاجتماعية المعلومة بالضرورة للعيش في معسكرات تختلط بها الأعراق

والأجناس لمجموعات بشرية تعودت أن تعيش نقيه ومثالية. ولعل أخطر هذه الآثار الاجتماعية هو ظاهرة الاغتصاب بالرغم من ما شابها من غرض سياسي ولكن وجود حالة واحدة كافية لدق ناقوس الخطر. كما أن فقراء المدن لم يسلموا من أن يرثوا ممارسات اجتماعية خاطئة هي تحلقهم حول المعسكرات وإدعاؤهم النزوح كذباً للحصول على المساعدات وهنالك أمثلة عديدة. (اندرسون.دراسات استراتيجية،2007،ص 61).

ويمكن رصد بعض تجاوزات هذه المنظمات وأعمالها الخفية أدناه:

1. نشر تقارير وبيانات ملفقة عن الأوضاع.
2. عدم الالتزام بالقانون واللوائح والاختصاص.
3. العمل في مجالات غير مصدق لها بالعمل فيها وممارسة أنشطة تتنافى مع العمل الطوعي والإنساني.
4. الاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لطوارئ دارفور لخارج دارفور.
5. استغلال تسهيلات الإجراءات الهجرية من (دخول وإقامة) لعاملين خارج دارفور وإدخال أفراد غير عاملين في المنظمات لتنفيذ مهام غير إنسانية.
6. تخزين الغذاء والدواء حتى يتلف ثم يتم التخلص منه دون إخطار المفوضية.
7. عدم التقيد بمنفستو رحلات طيران الأمم المتحدة وتغير المنفستو في معظم الرحلات مما يسهل سفر أفراد لم تكتمل إجراءات الإذن لهم.
8. قيام بعض المنظمات بدور سيادي في إطار إدارة بعض المعسكرات وصل حد منع وزير الدولة حضور اجتماع بين النازحين ومنسق العون الإنساني بالأمم المتحدة بالمعسكر.

9. استعداد المجتمع الدولي وخلق سيناريوهات إدانة وتحديد عقوبات لحكومة السودان (القيام بتصوير سيناريو تمثيلي (مفبرك) للشروع في الاغتصاب، أبطاله من أبناء وبنات دارفور المأجورين).

10. عدم استخدام المقاييس والمعايير الصحية الوطنية والدولية في تحديد انتشار الأمراض والوصول إلى نتائج علمية ونشرها.

11. عمل البحوث والمسوحات والدراسات الميدانية بغير إذن السلطات ومشاركتها ونشر النتائج (المفبركة).

12. الطيران المنخفض فوق المواقع العسكرية السودانية.

13. دعم المجموعات المتمردة. (اندرسون. دراسات إستراتيجية، 2007، ص 62).

من الملاحظات الغريبة في واقع المنظمات في دارفور دور السفارات ومؤسسات الأمم المتحدة في المحاماة والمدافعة السريعة عن المنظمات وذلك من خلال:

1- تداعي وتدافع سفارات الدول الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) ومعهما سفيراً الوحدة الأوروبية وهولندا.فمثلا في مساء ذات اليوم الذي صدرت فيه قرارات وزارة الشئون الإنسانية بشأن إيقاف منظمتي اوكسفام وإنقاذ الطفولة البريطانية استجابت كافة السفارات الغربية للحدث. ولأن المنظمتين بريطانيتان فإن الأمر كان سيكون في مكانه إذا كان الاهتمام من السفير البريطاني فقط.والمستغرب أكثر أن هذه المنظمات هي غير حكومية.ولكن جاء رد السفير البريطاني على سؤال بذاك الشأن(أنها منظمات غير حكومية ولكنها مصدر إزعاج حتى لحكومتنا ولدينا تحفظات كثيرة بشأنها كحكومة داخل بريطانيا بالرغم من أن الحكومة البريطانية هي الممول الرئيسي لها ولذلك نحن

نـسأل عنهـا ونـدافع عنهـا لنـضمن سـلامة الاسـتفادة مـن مواردنـا). (اندرسـون. دراسـات إستراتيجية،2007،ص62).

2- وبسبب سهولة الاتصالات وموافقـة الحكومـة عـلى تـسهيلها فـإن أي حـدث في معـسكر مـا في إحدى ولايات دارفور مهما كان بسيطاً يتم تبليغه مباشرة لنيويورك التي لا تملك إلا أن تنـشره وبالطريقة التي تراها. ومن أمثلة ذلك أن بعض صغار مسئولي إحدى المـنظمات النرويجيـة لا يتمالكون إذا حدثت مشادة بينهم وبين الجهات المسئولة على مستوى المعـسكر إلا أن يبلغـوا يان ايقلاند (منسق المساعدات الإنسانية في الأمـم المتحـدة) مبـاشرة وكـان مـن الممكـن جـداً حسب الهرم الإداري أن يعرض الأمر على إدارة المعسكر فالمفوضـية المحليـة فـالوزارة المعنيـة بالولاية ثم وزارة الشئون الإنسانية ثم الأمم المتحدة بالخرطوم أو عـلى الأقـل رئاسـة المنظمـة بالنرويج! قبل نيويورك هذا إن لم تستشر رئاسة المنظمة في السودان.

3- وأهم الأسباب في ذلك السلوك هو التقييم السياسي والدبلوماسي السوداني لكثير مـن هـذه الأحداث والذي كثيراً ما يجنح إلى عدم التصعيد وتسوية الأمور ودياً. ويكفي مثـالاً لـذلك أن منظمة أطباء بلا حدود الهولندية تم تقديمها للمحكمـة الجنائيـة وهـذا أمـر مـشروع ولكن التدخل السياسي أوقف إجراءات المحاكمة، وبالمقابل فإن إحدى المنظمات الدوليـة السودانية المنشاة ولها سمعة طيبة قدمت للمحاكمة بأمريكا وثبتت براءتها ولكن الحكم استؤنف ثم صدر الحكم الجديد كـما تريـد الــ F. B. I. (اندرسـون. دراسـات اسـتراتيجية، 2007، ص63).

هناك بعض الأخطاء التي تحدث من طرف الأجهـزة الحكوميـة المتعلقـة بتـسهيل الخـدمات التـي تمكن المنظمات من أداء مهامها منها مثلاً:

1. كثرة الأجهزة المعنية بالشأن الإنساني وضعف تنسيقها واتفاقها على الإجراءات يكون سبباً في تأخير المعاملات هذا وقد تم مؤخراً معالجة الأمر أولاً بممارسة نظام الإجراءات السريعة والتسجيل المؤقت للعمل الانساني في دارفور والذي بادرت به الدولة بتوجيه الرئيس في ابريل 2004م تم توثيقه من خلال الاتفاق الذي عقد مع كوفي عنان في يونيو 2004م ليصبح إضافة أخرى إلى تجربة السودان في إثراء التجارب الإنسانية الإدارية على مستوى العالم وقد سبق ذلك شريان الحياة ولعل هذه مناسبة طيبة للمقارنة بين شريان الحياة في فترته الزمنية بما يحدث في دارفور. والمعالجة الأخيرة تتمثل في إعلان النافذة الموحدة لخدمات المنظمات وقد بدأت العمل في أكتوبر 2006م.
2. تصرفات بعض الأفراد والمسئولين الميدانيين بما يخالف المواثيق المركزية والاتفاقيات الدولية التي تدخل فيها الحكومة وقد يكون ذلك بسبب ضعف وسائل الاتصال وضعف اللغة الانجليزية لدى الكثير من الميدانيين. (اندرسون.دراسات استراتيجية،2007،ص64).

لا يمكن للمراقب أن يضيف جديداً على عداء كثير من المنظمات للسودان طوال الخمسة عشر عاماً المنصرمة. وفي مثل هذا الظرف فقد وجدت هذه المنظمات وعلى رأسها هيومان رايتس ووتش وأمنستي انترناشيونال وحتى بعض المنظمات التي عرفت بإعتدال نسبي كمنظمة أطباء بلا حدود، وجدت ضالتها فيما يجري مستفيدة من الضوء الأخضر الذي منحته إياها الأمم المتحدة. ممثلة في تصريحات أمينها العام وجل العاملين في الأمم المتحدة ومنظماتها. وكل ذلك تحت غطاء التصريحات المعادية التي يطلقها السياسيون الغربيون. كما وأن جل هذه الكيانات أصبحت تأخذ وتعطي وتتبادل الطرق على ذات الاتهامات لتجريم السودان. وما بين تصريحات السياسيين وتقارير المنظمات والمقابلات التي تستضيفها وسائل الإعلام تبلور ذلك التشويش العالمي للقضية. ووجد أصدقاء

السودان من المسلمين والعرب والدوائر الأخرى وجدوا أنفسهم مغلولي الفعل إزاء الطرق اليومي على ذات الاتهامات وبذات المصطلحات التي تتدفق عبر مختلف القنوات والوسائل الإعلامية. (المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2004، ص154).

وكانت أهداف الحملة المعادية هي:

- منح الغطاء اللازم والتبرير الوافي لكثير من القوى المعادية للسودان وتمهيد الطريق أمامها لمفاقمة الضغوط للتدخل العسكري الدولي.
- إعداد الرأي العام العالمي لأسوأ السيناريوهات تجاه ما يمكن أن يحدث للسودان بما في ذلك التدخل العسكري وبما هو اقل منه مثل الحصار الاقتصادي وخلافه من أنواع العقوبات.
- تفكيك الرؤى الكلية للمشروع الحضاري الذي هو المشروع السوداني.
- تشتيت الانتباه تجاه الإخفاق الأمريكي البريطاني في غزو العراق وفي ما شهده سجن أبو غريب والتي ربما لم يشهدها العالم في تاريخه الحديث.
- أما الهدف الأكثر عمقاً استراتيجياً فهو ذلك المتعلق بحرب الموارد وعلى رأسها النفط وفي هذا المنحنى فإن التقارير تشير إلى أن أمريكا تسعى أولاً لمصادر جديدة للنفط وتعول على منطقة غرب أفريقيا، كما أنها تسعى لإيجاد مسارات جديدة تتفادى الممرات المائية الحالية الممثلة في الخليج العربي وقناة السويس والبحر الأحمر والأبيض المتوسط بحسبان أنها ممرات غير آمنة على المدى الطويل. وتؤكد بعض التقارير أن التفكير الأمريكي يتجه لإنشاء خطوط تعبر الغرب الأفريقي نحو سواحل غرب أفريقيا الأكثر أماناً أولاً والأبعد من المخاطر، سيما وإن مشاكل أفريقيا وإن تعقدت تظل أيسر بالنسبة لأمريكا والغرب من مشاكل منطقة الشرق. (المركز السوداني للخدمات الصحفية،2004،ص154).

ونختم هذا المبحث بالإشارة إلى كيف تنطبق بعض نظريات الصراع على ما يجرى في دارفـور: فقـد تنـاول (دورثى، 1985، ص 243) في كتابـه النظريـات المتـضاربة في العلاقـات الدوليـة، العوامـل الداخليـة والخارجية التـي تحـدد نتيجـة الـصراع فقـال: "اننـا لابـد أن نـدرك أن المـساعدات الخارجيـة كالمـساعدات العسكرية والتي تكون بكمية مؤثرة قد تؤدي إلى تحديد نجاح وفشل الحرب الثورية وبالتالي فإن ما يبـدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلى قد يتحول إلى صراع دولي علني او خفي وبالتالي لا يعـود الـصراع داخليـا". وقد ورد في الداراسة أن الصراع بـدأ داخليـا ومحـدودا وصـغيرا ولكنـه تطـور إلى صراع بـين إقلـيم دارفـور والحكومة المركزية ثم دخلت الأطراف الخارجية في الصراع فيما يمكن أن يشار إليـه بـالحرب بالوكالـة (War by proxy) كما عرفها كارل دويتش الـذى يقـول " إذا كـان طرفـاً الـصراع يعتمـدان في قـدراتهما الأساسية سواء البشرية او المعنوية او المالية على أية موارد اخرى أو على مصادر خارجية فإننا والحالة هذه نكون أمـام حـرب بالنيابـة وهـي (صراع دولي بـين قـوتين خـارجيتين يـدارعلى أرض دولـة ثالثـة ويختفي وراء مسائل داخلية لتلك الدولة الثالثة ويستخدم رجالها ومواردها وأراضيها لتحقيق أهداف استراتيجية " وفي هذه الحالة تكون الأطراف المحلية قد فقدت عنصر المبادرة والتحكم في الوضع الذي أصبح معقداً دولياً مـن حيـث التخطـيط الاسـتراتيجي والمـساومات الدبلوماسـية والتفـاوض وصـناعة القرار السياسي والعسكري. بل أن هذه الدولة التي يدور على أراضيها الصراع قد تـصبح مجـرد عامـل تابع، وستظل كل العوامل السيكلوجية والإجتماعية لسكان تلك الدولـة موضـع الـصراع بـسمعة تلـك الدول العظمى، ويؤثر ذلك على قوة الثورة وطول أمدها، ويبقى الأمر هكذا حتى تـصل الـدولتان إلى مأزق استراتيجى غالباً ما يكون سياسياً لا عسكرياً حيث يتم البحث عن مخرج منه. فاليوم كـل دولـة من الدول الخارجية المرتبطة بقضية دارفور تتبنى حركة من حركـات التمـرد وتـسيطر عليهـا سـيطرة تامة وتتحكم في كافة تحركاتها سواء كانت نحو الحرب أو نحو الـسلام.وخـير مثـال لـذلك هـو حركـة

تحرير السودان جناح عبد الواحد الذى يقيم في باريس ولا ينكر علاقته المباشرة بإسرائيـل ، ويـرفض بحـدة كل مساعى الحوار فيما يبدو أنه الموقف الإسرائيلى الصهيونى الذى لا يريد نهاية سريعة لمشكلة دارفور.

المبحث الثالث

مجلس الأمن وقضية دارفور

صرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان في ابريل عام 2004 بتصريحات اتهم فيها الحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها بارتكاب أعمال الإبادة جماعية والتطهير العرقي في ولايات دارفور الثلاث. وقد أحدث هذا التصريح انزعاجاً كبيراً لحكومة السودان. وفسرت الحكومة السودانية سر هذه التصريحات إلى شعور الأمين العام بعقدة الذنب لعدم تحرك الأمم المتحدة وهو على رأسها تحركاً مناسباً إزاء مجازر رواندا بوسط إفريقيا. وحتى لا يوجه إليه النقد بمناسبة ذكرى مرور4 سنوات على هذه المجازر. كما أرجعت الحكومة تصريحاته إلى نقص المعلومات لديه عما حدث حقيقة في دارفور. ولذلك قام بعض ممثلي وزارة الخارجية السودانية وبعض ممثلي السفارتين الأمريكية والفرنسية بالخرطوم وممثلون عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومندوبون لوكالات الإنباء والصليب الأحمر الدولي بزيارة لإقليم دارفور ومروا على معسكرات النازحين والقرى المدمرة. وفتحوا حوارات ومناقشات مع المتأثرين بالأحداث.

وقام كوفي أنان بزيارة لإقليم دارفور في 29يونيو 2004، ثم زار مدينة الخرطوم وتقابل مع مسؤولي الحكومة السودانية حيث صدر بيات مشترك جاء فيه:

1- تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء القيود على العمل الإنساني والسماح لحركة شاحنات وطائرات المساعدات الإنسانية بالمرور إلى دارفور.
2- التأكيد على أن الأفراد والمجموعات المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة عادلة.
3- نشر قوات حكومية في معسكرات النازحين وفي مناطق الهجمات المحتملة.

4- التأكيد على عدم وجود أية ميليشيات مسلحة في المناطق المحيطة بمعسكرات النازحين.

5- استئناف المحادثات السلمية في دارفور للوصول إلى تسوية شاملة بين أطراف الصراع. (احمد ،محمود حسن،2004،ص13).

وفي نيويورك وبعد مشاورات واتصالات وإعادة صياغة صدر قرار مجلس الأمن رقم 1556 في 30 يوليو 2004، بشأن أزمة دارفور. وقد وجه القرار تحذيراً لحكومة الخرطوم وطلب منها ضرورة إنهاء العنف في الإقليم المنكوب خلال مهلة30 يوماً فقط. وإلا ستواجه الحكومة بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تف بالتزاماتها. وهدد المجلس بأنه سوف يتخذ تدابير أخرى ضد الحكومة السودانية إذا لم تنفذ القرار الموجه إليها. ورغم عدم رضا الحكومة السودانية عن القرار فقد تعهدت بتطبيقه. وفي واشنطن اعتبرت السفارة السودانية أن قرار مجلس الأمن جاء متعجلاً بسبب ضغوط الكونغرس الأمريكي. وبهدف إنهاء الحرب الأهلية المستمرة بين شمال وجنوب السودان لأكثر من 20 عاماً بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية الممثلة للجنوب قام مجلس الأمن بعقد جلسة نادرة في العاصمة الكينية نيروبي في 17 نوفمبر 2004. وتعد هذه الجلسة هي الرابعة من نوعها التي يعقدها مجلس الأمن الدولي خارج مقره في نيويورك خلال أكثر من 50عاماً برئاسة المندوب الأمريكي في مجلس الأمن "جون دانفورث".(الفادنى،2005،ص58).

وكان أعضاء مجلس الأمن قد عرضوا قبيل مغادرتهم نيويورك مشروع قرار يدعو إلى التوصل لاتفاق سلام شامل في السودان يهدف إلى إقامة سودان موحد بطريقة سلمية تساعد على ازدهاره. وتشير بعض فقرات المشروع إلى الصراع في دارفور. وتؤكد على الضغوط التي ينوي مجلس الأمن ممارستها على الخرطوم لحملها على تسوية النزاع في دارفور بطريقة سلمية. وقد أجرى يان برونك مبعوث الأمم المتحدة لدى الخرطوم مباحثات مع السيد عمرو موسى الأمين

العام للجامعة العربية أطلعه خلالها على الأوضاع في السودان ودارفور في ضوء نتائج اجتماع مجلس الأمن في نيروبي وتطورات الوضع داخل الإقليم.

وكان السكرتير العام للأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن في نيروبي قد أشار إلى مسألة فرض عقوبات على السودان من جديد. وفي 29 مارس 2005 وافق مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي الذي صدر تحت رقم 1591 والذي يقضى بفرض عقوبات محددة على الأفراد والمسئولين عن ارتكاب الفظائع في حق المدنيين في دارفور. وتتضمن العقوبات - التي يبدأ تنفيذها إذا لم تف الحكومة السودانية بالتزاماتها خلال الفترة المحددة لها – فرض حظر على سفر المتهمين بارتكاب فظائع في دارفور وتجميد أموالهم ومنع حكومة الخرطوم من إرسال طائرات عسكرية إلى إقليم دارفور. وضرورة إخطار حكومة السودان لمجلس الأمن قبل إرسال أية معدات عسكرية إلى الإقليم. وجاءت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية 12 صوتاً مع امتناع 3 دول عن التصويت هي روسيا والصين والجزائر. (الفادنى،2005،ص71).

لقد جاءت القرارات الدولية الأخيرة بشأن السودان والتي وصلت إلى 9 قرارات في أقل من عشرة أشهر – بلغت ذروتها بالقرار 1593 الذي صدر يوم 31 مارس 2005– وأصبح السودان في مواجهة جميع الاحتمالات ولا أحد يعرف على وجه التحديد أي مسار ستسلكه الأحداث بعد صدور هذا القرار الذي يقضى بمحاكمة المتهمين بالتورط في جرائم حرب بدارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية بعد أن سلم كوفي انان الأمين العام للأمم المتحدة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية قائمة أعدتها لجنة من المنظمة الدولية تضم 51 اسماً من أولئك المتورطين بينهم مسئولين حكوميين وقادة للتمرد. (الفادنى،2005،ص83). ومع ذلك فقد كان لإصرار بعض الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر وجنوب أفريقيا على ضرورة احترام حق الاتحاد الأفريقي في إدارة الأزمة من ناحية ورفض بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمبدأ فرض عقوبات على السودان من ناحية أخرى دور

أساسي في الإبقاء على ملف القضية داخل المسرح الأفريقي حتى آخر عام 2004. (الفادنى ،2005، ص84).

ومع ازدياد حدة النزاع وتفاقم الأزمة الإنسانية بنزوح أكثر من مليون مواطن من ديارهم، برز اتجاه لتوسيع عدد ومهام القوات الإفريقية بدارفور لتسهم إلي جانب مهمتها الأساسية، في بناء الثقة بين المواطنين بمختلف توجهاتهم وتشجيعهم علي العودة إلي مناطقهم الأصلية. وبناءاً علي ذلك طلب مجلس السلم والأمن من رئيس المفوضية، دراسة توسيع البعثة الإفريقية بدارفور بما في ذلك تحويلها إلي قوات لحفظ السلام. وتلي ذلك صدور قرار من مجلس الأمن الدولي دعم تولي الاتحاد الإفريقي لملف أزمة دارفور ودعا لتوسيع مهام وعدد القوات الإفريقية بدارفور. وبالفعل تم الاتفاق علي ذلك بين الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي في الاجتماع الذي تم علي مستوي الفنيين يوم 30 سبتمبر 2004م. ثم جاء توقيع اتفاقية السلام بابوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في مايو 2006.وتطورت الأمور بإقليم دارفور وتفاقمت حتى وصلت إلى صدور قرار الأمم المتحدة رقم 1706 في 31 أغسطس 2006، الذي استعرض الوضع في دارفور ودعا إلى إرسال قوات مسلحة إلى الإقليم على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن الوضع بالإقليم يهدد الأمن والسلم العالميين، ومن أهم ما نص عليه:

1- توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة والقوات التابعة لها "أنميس" (المشكلة في مارس 2005 طبقا لاتفاق السلام الشامل في جنوب السودان الموقع في نيفاشا، يناير 2005) لتشمل دارفور، ووضع خطة وجدول زمني لانتقال ولاية الاتحاد الإفريقي على عملية السلام في دارفور إلى القوات الدولية في موعد نهائي لا يتجاوز 2006/12/31، وعلى أن تنشر عناصر معينة من القوات قبل 2006/10/1.

2- تعزيز قوات الأمم المتحدة في السودان بعـدد يـصل إلى 13300 مـن العـسكريين و 3300 مـن الشرطة المدنية لتنتشر في دارفور، وإبقاء العدد قيد الاستعراض في ضوء الحالة في الميدان.

3- تشمل ولاية البعثة وقواتها في دارفور المهام التالية:

أ – رصد وتحقيق انتهاكات اتفاقية السلام في دارفور (اتفـاق أبوجـا بنيجيريـا) ووقـف إطـلاق النار (اتفاق أنجمينا بتشاد)، ورصد تحركات الجماعات المـسلمة والحفـاظ عـلى المنـاطق الحاجزة ومنزوعة السلاح طبقا لاتفاق السلام الموقع في أبوجـا بـين الحكومـة الـسودانية وواحدة فقط من فصائل التمرد حتى الآن.

ب- نزع سلاح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع.

جـ- العودة الطوعية للاجئين والمشردين وحماية حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في دارفور.

د– إعادة هيكلة الشرطة في الإقليم وتوفير سيادة القانون.

هـ– رصد التحركات علي الحـدود و معالجـة القـضايا الأمينـة الإقليميـة مـع جمهوريـة تـشاد وأفريقيا الوسطى.

4- يعتبر القرار الوضع في السودان كله، ولـيس دارفـور وحـدها، مهـددا للأمـن والـسلم الـدوليين ويصدر طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة وينص على:

- الإذن للقوات باستعمال جميع الوسائل لحماية أفراد ومعدات ومرافق بعثة الأمـم المتحـدة وحرية حركة أفرادها ولحماية العاملين في المجال الإنساني من الهيئات والمنظمات الحقوقية والإغاثة وغيرها الأهلية والحكومية.
- منع الجماعات المسلحة بالقوة من تعطيل تنفيذ اتفاق السلام في دارفور.
- مصادرة وجمع الأسلحة وأي أعتده تتصل بها.

- حماية المدنيين المعرضين للعنف.

5- يطلب القرار موافقة حكومة "الوحدة الوطنية" السودانية، أي موافقة طرفي الحكومة المركزية الاتحادية المشكلة بعد اتفاق نيفاشا، حتى يضع عقبة دستورية أمام رفض الحكومة السودانية للقرار ودخول القوات الدولية لدارفور.

وبالطبع رفضته الحكومة السودانية ولكنها وافقت على القرار 1769 الذي سيتم وفقا له نشر قوة مختلطة من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي قوامها ستة وعشرون الفا. (احمد،محمود حسن،2006،ص14).

ونرصد أدناه قرارات الأمم المتحدة في شأن دارفور وكيف تعاملت الحكومة السودانية معها(الفادنى،2005،ص95).

1- قرار 1547 في يوم 2004/6/11م والخاص بفريق متقدم يمثل بعثة سياسية خاصة بالجوانب الأمنية في اتفاق السلام.

2- قرار 1556 في يوم 2004/6/30م. عقوبات نزع سلاح الجنجويد في قضية دارفور.

3- قرار 1564 في يوم 2004/9/19م. تهديد بعقوبات نفطية إذا فشل السودان في حل مشكلة دارفور.

4- قرار 1574 في يوم 2004/11/19م. دراسة إجراءات ملائمة إذا لم يف السودان بتعهداته مع وعد بمساعده دولية بمجرد التوقيع على السلام بالجنوب ودعا لوقف فوري للعنف بدارفور.

5- قرار 1585 في يوم 2005/3/10م. تحديد أسبوع لمهمة البعثة التحضيرية للأمم المتحدة في السودان.

6- قرار 1588 في يوم 2005/3/17م. مدد للبعثة مرة أخرى بعد خلافات حول القوات الدولية، محاكمة مجرمي دارفور.

7- قرار 1590في يوم 2005/3/24م. إرسال قوة من عشرة إلف جندي للسودان لدعم السلام.

8- قرار 1591 في يوم 2005/3/29م. فرض عقوبات بحظر السفر وتجميد الأرصدة – حظر طيران في دارفور إضافة إلى حظر الأسلحة.

9- قرار 1593 في يوم 2005/4/1م. محاكمة المتهمين في قضية دارفور بالمحكمة الجنائية الدولية (الفادنى،2005،ص 95).

جهود الحكومة السودانية في التعاطي مع ومواجهة قرارات مجلس الأمن الدولي:

واجه السودان في حقبة التسعينات من القرن المنصرم تضييقا وحصاراً دولياً قادته الولايات المتحدة وصل حد ضرب مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بحري ولعبت الدبلوماسية السودانية دوراً عظيما للخروج من هذا الوضع المتأزم فأثمرت الجهود الدبلوماسية عن رفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على السودان بدعوي رعايته الإرهاب منذ 1996م. وقد صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 372 لسنة 2001م والذي تم بمقتضاه رفع العقوبات المفروضة على السودان واستعاد السودان وضعه الطبيعي في الأمم المتحدة وتمت زيارة الأمين العام الأمم المتحدة إلى السودان في يوليو 2002م. (http://www.aawsat.com/details)

لقد تمكن السودان من هزيمة هذه القرارات وإسقاط بعضها واحتواء البعض الآخر والتخفيف من حدة قرارات جائرة مغزاها تعريض سيادة البلاد ووحدتها وتمزيقها والإضرار بمصالحها. وقد استخدم السودان في ذلك سياسات حكيمة داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الداخلي تبنت الحكومة سياسات تامين الأمة السودانية ورعاية مصالحها. واستخدمت هذه الدوائر وسائل غير مشروعة ولا أخلاقية في معاداتها للبلاد. فاستصدرت عدة قرارات لمحاصرة البلاد سياسياً واقتصادياً ووأد المشروع الوطني السوداني في مهده.داخلياً جابهت الحكومة ذلك بتوحيد الجبهة الداخلية وتحقيق الإجماع والوفاق الوطني ولم الشمل السوداني فكانت مؤتمرات

الحوار المتعددة حول قضايا السلام والوحدة الوطنية والوفاق الوطني والتنمية والعلاقات الخارجية باشتراك مختلف القوى السياسية وألوان ومشارب الطيف السياسي للوصول إلى رؤية موحده. (http://www.aawsat.com/details)

وفي سبيل الانعتاق من التبعية للغير واستقلال القرار الوطني السوداني اختطت ثورة الإنقاذ الوطني منذ مجيئها إلى سدة الحكم في البلاد نهجا استقلاليا يرفع شعارات الاعتماد على الذات وحرية القرار وسارت خطوات في سبيل تنزيل هذه الشعارات إلى أرض الواقع. ففي غرة يناير 1991م تم إعلان تثبيت العمل بقوانين الشريعة الإسلامية والذي يوافق اليوم الوطني والاحتفال بذكرى استقلال السودان. ركز رئيس مجلس قيادة الثورة حينها الفريق عمر حسن أحمد البشير في خطابه وفي رمزية دالة على الربط بين الاستقلال والقانون الإسلامي حيث اعتبر الحدث هو الاستقلال الحقيقي للسودان. هنا اتضح جليا سعي السودان لجعل استقلاله عميقا وذا مضمون بعيد.

لما كانت مشكلة الجنوب هي المدخل إلى التدخل الأجنبي في السودان فقد اتجهت ثورة الإنقاذ الوطني وبمجرد اعتلائها سدة الحكم إلى تحقيق السلام في السودان وانطلقت للتفاوض مع الجيش الشعبي لتحرير السودان مع إعداد العدة للمواجهة المسلحة والحسم العسكري في حال عدم الوصول إلى الصلح.ومنذ عام 1989م بذلت حكومة السودان جهودا متطورة وجولات متعددة للالتقاء والاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكادت هذه الجهود أن تثمر لولا التدخلات الأمريكية التي أعادت الوضع إلى نقطة البداية في العام 1992م حيث اشتد أوار المعارك في الجنوب وأكرهت الحركة على التخلي عما استحوذت عليه من مواقع إلا القليل النائي وفقدت الكثير من قواتها ومقدراتها. ولقد برز التدخل الأمريكي السافر في شواهد ومواقف عديدة بدأت منذ العام 1990م ولكنه أسفر عن نفسه في العام 1992م. وتجلى في الأسلحة والإمداد العسكري والغذائي. ورغم ذلك واصلت الحكومة السودانية بحثها عن السلام في كل مكان وزمان إلى إن كللت مجهودها

بنجاح بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا والتي وضعت حدا للاحتراب الداخلي بين أبناء الوطن الواحد. (www..aawsat.com/details)

لقد حققت الحكومة نجاحات معقولة في موضوع السلام حيث تبنت برنامجا للسلام من الداخل وقادت جولات التفاوض مع الفصائل المنشقة من حركة التمرد في جنوب السودان. وبذلك أغلقت الحكومة بابا للتدخل الأجنبي في البلاد ودحضت الاتهامات التي كانت تلاحق الحكومة السودانية جراء هذه الحرب.

وفي مجال التنمية والأعمار والبنى الأساسية نجحت الحكومة السودانية في الاهتمام بالريف السوداني لإزالة الفوارق التنموية بينها وبين المراكز الحضرية وللقضاء على الشعور بالتهميش ومحاربة التخلف. فكانت هناك مشاريع عملاقة في مجالات الزراعة والصناعة وخاصة قطاع النفط والمعادن وتشييد الطرق والجسور والمهابط في كل أنحاء السودان فحرصت على إيصال الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصحة والتعليم لمختلف أنحاء السودان وعملت على تضييق هذه الفوارق التنموية بين أقاليم السودان المختلفة فكان لها أنجاز مشهود في ذلك مقارنة بما تم في الأنظمة السابقة.(الفادنى،2005،ص101)

إن علاقة السودان بالأمم المتحدة لا تقوم على موازين القسط والعدالة فالأمم المتحدة تتعامل مع السودان بالمعيار المزدوج ورغم أن السودان أبدى استعدادا واضحا للتعامل مع قرارات الأمم المتحدة بل وسعى إلى تطبيقها فعليا إلا أن الأمم المتحدة ظلت عند مواقفها الثابتة مناصبة العداء للسودان وبإصدار الأحكام والتهم الجائرة في حقه. وما سلسلة القرارات التي صدرت من الأمم المتحدة الأخير إلا دليلاً وبرهانا على ذلك. ورغم كل هذا الاستهداف إلا إن الحكومة السودانية تعاملت معها بحكمة وموضوعية وعقلانية ونجحت في احتوائها وإسقاط بعضها وإبطال مفعول البعض الآخر وفي كسر طوق العزلة التي حاولت فرضها على السودان. (الفادنى،2005،ص101)

ونخلص للقول في ختام هذا الفصل بأن السياسات الغربية المستهدفة للسودان ظلت توظف جيرانه من الأفارقة كأدوات لتأزيم وتفجير الأوضاع في السودان وظلت تلك السياسات سائدة طيلة حقبتي كلتنون في الإدارة الأمريكية وفُعلت بشكل مركزي لدي وصول المحافظين الجدد واليمين الديني الأصولي للحكم الأمريكي في عام 2000م. حيث تحولت سياسة احتواء السودان من الخارج إلى احتواءه من الداخل. فعندما انفجرت الأوضاع في دارفور في أعقاب توقيع اتفاقية السلام كانت قوات الاتحاد الإفريقي المعززة بالتمويل وبالتجهيزات الغربية في مقام الخيار المرحلي لقوات التحالف الأطلسي في دارفور في مراقبة وحفظ الاستقرار في دارفور وذلك لاعتبارات وأسباب متعددة أبرزها الخوف من تفاعلات وتداعيات احتلال العراق وأفغانستان والضغط على سوريا ولبنان وعلى قوى المقاومة الفلسطينية وتيارات المقاومة في لبنان.

وبهذا الشكل تأسس التحالف المناهض للسودان والمعادي لوحدته وهويته وثقافته من الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي والقطاع الأغلب من دول الاتحاد الإفريقي وقد تجلي دور الاتحاد الإفريقي في إطار ذلك التدبير مع الولايات المتحدة وأوربا في انتزاع حق السودان في رئاسة دورة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في الخرطوم يناير2006وكذلك في توصية مجلس الأمن والسلم الإفريقي في اجتماعه رقم 45 في يناير 2006م على مستوى المندوبين الدائمين واجتماعه رقم 46 في مارس 2006م على مستوى وزراء الخارجية بتفويض وتخويل ولايته في مراقبة حفظ السلام في دارفور والإشراف على مفاوضات أبوجا والتي جاءت بتكليف من حكومة السودان إلى الأمم المتحدة وذلك بدا منً 2000/10/1م بدعوى عدم وجود موارد مالية تعزز من استمرارية دور قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور.

يؤخذ في الحسبان أن مخطط نقل ولاية الأمم المتحدة على الأوضاع في دارفور جاءت بتنسيق كامل بين الإدارة الأمريكية وقيادة الاتحاد الإفريقي وبإسناد من الاتحاد الأوروبي تحت لافتة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وكما رأينا في الفصل الثاني فإن دارفور تعتبر من أكثر المناطق التي تزخر بثروات تعدينية كالماس- الذهب -اليورانيوم- الحديد- الكوبالت- النحاس وبالرغم من أن تلك المعادن لم تستخرج إلا أن الدلائل تشير إلى توفرها بالإقليم بالإضافة للبترول ومساقط المياه ولاسيما منطقة جبل مرة وأيضا توجد بالمناطق الجنوبية غابات وأعشاب. ومن واقع البحوث والدراسات فإن منطقة إفريقيا عامة والسودان وما جاوره خاصة يتوقع أن تصبح أكبر مصدر للنفط خلال المرحلة القادمة مما يضع أهمية إفريقيا جنبا إلى جنب مع الشرق الأوسط في تامين إمداد النفط للولايات المتحدة. وقد ارتفع موقع السودان دولياً بعد استخراج النفط وكانت الولايات المتحدة تريد ادخار هذا الموقع لأوقات الأزمات والأجيال الأمريكية القادمة وليس موضوع شيفرن ببعيد عن الأذهان والدليل على ذلك أن الشركات التي أرادت أن تنقب عن البترول في السودان وجدت آبار البترول مغلقة بالخرسانة. ولكن الشركات الآسيوية وخاصة ماليزيا والصين استخرجت البترول السوداني مما سبب قلقاً بالغا للولايات المتحدة. ويعتبر خط بترول السودان من هجليج إلى بورتسودان اكبر سهم تصوبه الدول الآسيوية لسياسات وأطماع الولايات المتحدة الأمريكية في شرق إفريقيا. (ادريس، 2006، ص25).

وأصبح التنافس الدولي على النفط السوداني يقلق الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل تعاظم الاستثمارات الآسيوية في القارة وخاصة الصين حيث تستورد الصين 28% من حاجتها في النفط من القارة الأفريقية مقابل 15% للولايات المتحدة. وهذا ما زاد أطماع الولايات المتحدة والغرب في القارة والسودان خاصة وان السودان هو منطقة الربط بين آسيا وإفريقيا فكانت دارفور المتاخمة لتشاد والتي استخرجت البترول وبدأ تصديره عبر خط تشاد الكاميرون واحتمال ربطه

بخط السودان من هجليج إلى تشاد. الأمر الذي صعد من أهمية دارفور لـدى القـوى الغربيـة الطامعـة في المنطقة واعتبرت الولايات المتحدة انتشار الفقر والبطالـة والإحبـاط وعـدم المـشاركة الـسياسية في أوسـاط الشباب الإفريقي أهم مداخلها للشعوب لضمان إيجاد أنظمة حليفة لها هناك، لذلك سعت لاستخدام كـل نفوها الدولي وقوة تأثيرها وتحكمها في المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدوليـة لـضمان تحقيـق هـذا الهدف.

أصبح النفط الإفريقي محط أنظار العالم وخاصة الغرب نسبة لقـرب المـسافة للولايـات المتحـدة الأمريكية والدول الأوروبية عبر الأطلنطي، وتعتبر إفريقيا في نظر تلك الـدول هـي البـديل الجـاهز لمنطقـة الشرق الأوسط التي وصفت بأنها منطقة مثقلة بمشاكل متنوعة ومتجددة كـما أنهـا أيـضا مـسرح محاربـة الإرهاب وميدان معركة الغرب، ولكن منطقة إفريقيا آمنة ليس بها صراعات عميقة كما في الشرق الأوسط، وتعتبر بعض صراعات افريقية أثنية وقبلية يمكن تجاوزها. (ادريس،2006،ص26).

وهناك دراسات غربية أوضحت أن إفريقيا التي تشارك بنسبة 12% من إنتاج العالم مـن الـنفط سيكون بمقدورها إنتاج 30% من الكمية التي ينتجها العالم بحلول عام 2010م وقد ركز الغرب على دارفور لأسباب منها إحكام السيطرة الأمريكية على المنطقة التي تنافسها فيها دول مثـل فرنـسا صـاحبة النفـوذ في المنطقة المجاورة وأيضا الصين التي دخلت المنطقة لاستخراج البترول في المنطقة ويـرى المراقبـون أن الـصين عام 2025م سوف تتفوق على الولايات المتحدة في استغلال الطاقـة وان الهنـد في طريقهـا للحـاق بالـصين. وهنا ظهر الصراع الخفي بين الولايات المتحدة والصين وبدأت بعض الدوائر الأمريكيـة تتعامـل مـع الـصين باعتبارها مهددا للأمن القومي الأمريكي.

إذن فإن الأطماع الأجنبية في ثروات دارفور البترولية والمعدنية والمواد الأخرى كانت سبباً رئيسياً للصراع في دارفور وهذه الدول الأجنبية تسعى إلى توسيع نفوذها في أفريقيا استراتيجياً والسيطرة على مناطق النفط الجديدة هناك. وبالتالي يمكننا القول إن واقع دارفور الجيوسياسي هو الذي دفع القوى الدولية لهذا الاهتمام الكبير به والتورط الظاهر في صراعاته.

الفصل الرابع

تصورات وفرص الحل

ومستقبل الإقليم

الفصل الرابع

تصورات وفرص الحل ومستقبل الإقليم

المبحث الأول

تصورات وفرص الحل

لقد تم استعراض الواقع الجيوسياسي لإقليم دارفور حيث تم الوقوف على الملامح المكانية والمظهر الخارجي الطبيعي والموارد الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية والتركيب الاثنوغرافى للإقليم. واتضح مدى تأثير ذلك الواقع الجيوسياسي وقوة جذبه لأطراف الصراع المختلفة – سواء كانت الأطراف المحلية المتمثلة في الحكومة المركزية والقبائل والحركات المسلحة والأحزاب السياسية أو الأطراف الإقليمية المتمثلة في دول الجوار والمنظمات الإقليمية كالإتحاد الافريقى والجامعة العربية ثم الأطراف الدولية المتمثلة في الدول الغربية ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبرز الدور الذي قام ويقوم به كل طرف من تلك الأطراف في تأجيج الصراع الدائر في الإقليم وتعقيده، مع العلم بأنه ليس بالضرورة أن يكون تأثير تلك الأطراف متساويا في القوة والمدى ، إذ أن من بين تلك الأطراف من كان تأثيره عميقا وقويا مقارنة بتأثير أطراف أخرى مشتركة في الصراع.وفى هذا الفصل سنحاول تلمس المخارج والطرق والرؤى التي قد تؤدي إلى حل لمشكلة دارفور وإيقاف تداعياتها السالبة على مواطني الإقليم والسودان والعالم أجمع. وهنا يمكن الإستهداء بما جاء به فالنستين في كتابه (فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات،2006، ص173) الذى أشار إلى سبعة طرق رئيسية تمكن الأطراف من خلالها التعايش مع خلافاتها. وهى عبارة عن اليات أو إجراءات أو أشكال للتهدئة:وهى تغيير اولويات، تقسم المصادر (الثروة)،تقاسم السيطرة(السلطة،ترك السيطرة لشخص اخر (الامم المتحدة والاتحاد الافريقى في

العملية الهجين) ،العودة لاليات تسوية الصراع –الحوار والمفاوضات-ترك الامور لفترة لاحقة-وهذه ولو أنها حدثت بالفعل فيما نراه من جمود في العملية إلا أنها ليست بالشئ الإيجابى إذ لا بد من التحرك السريع لحل المشكلة.

وتتحدد الرؤية لآفاق الخروج من قضية دارفور بمحاور حسبما سبق استعراضه في الفصول السابقة كالآتي: أ/ التعامل مع قضايا الصراع المحلية ب/ قضايا التنمية والمشاركة السياسية ج/ مستقبل الإقليم والسلام في دارفور.

المطلب الأول

التعامل مع قضايا الصراع المحلية

أولاً- إيقاف الاقتتال والصراع القبلي:

إن ما يجري في دارفور الآن من صراع قبلي هو عودة إلى ثقافة العنف التي سادت في الفترات السابقة لعام 1916. وكان أساس الصراع في الفترات السابقة سياسياً بالدرجة الأولى ، يتصل بالغلب والغنم بين القبائل والعشائر. أما أساس الصراع الآن فهو الموارد الطبيعية المتناقصة في مقابل حاجة الإنسان والحيوان المتزايدة. وقد وصل النزاع في دارفور إلى مرحلة المواجهة، حيث تظل إمكانية اللجوء للعنف حاضرة على الدوام من قبل كافة الأطراف المعنية. يتضح ذلك في استمرار المواجهات العنيفة بشكل متواصل ومنتظم. (احمد،عبد الغفار،2006، ص112). وكذلك يتضح من خلال استمرار الحاجة إلى الاستقطاب العرقي في الإقليم (عربي/ غير عربي) لحشد التأييد للكسب السياسي سواء لوظيفة حاكم الإقليم أو لعضوية المجالس النيابية. وبالتالي فان الصراع الناجم عن تلك الأسباب يمكن تجاوزها بالعودة إلى بناء مفهوم المواطنة للدولة والولاء لها وليس للانتماءات الضيقة والعودة إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية بحيث تتنافس الأحزاب، وليس الأعراق أو القبائل للفوز بالمواقع القيادية. فالحزب يجمع في عضويته العربي وغير العربي ويقرر الحزب من يقدمه للمنافسة ويقف من ورائه ليفوز بصرف

النظر عن قبيلته. فالتجربة في السودان أثبتت أن السودانيين كانوا قادرين على الدوام على إدارة انتخابات حرة ونزيهة وتكاد تكون خالية من مظاهر العنف. كما أثبتت أن المتنافسين وأتباعهم على درجة عالية من الاستعداد لقبول نتائج الانتخابات واللجوء إلى القضاء، وليس العنف لفض النزاع في حالات الطعن.أما بالنسبة لمشكلة تناقص الموارد الطبيعية أمام حاجة الإنسان والحيوان المتزايدة فإن الإقليم بحاجة لمشاريع تنموية تنقل الإنسان من الاقتصاد المعيشي التقليدي إلى اقتصاد السوق وتضع في الاعتبار المعادلة المختلة بين طاقة الأرض الاستيعابية وحاجة الإنسان والحيوان، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً. (محمود، 2006، ص161).

وقد لوحظ عند بروز أي صراع بين أي من قبائل الإقليم أن مؤتمراً للصلح ينعقد لإيقاف النزاع. ولكن ظاهرة عقد مؤتمرات الصلح لأكثر من مرة بين نفس أطراف النزاع تشير إلى ضرورة إعادة النظر في مؤتمرات الصلح وفاعليتها كآلية لفض النزاع وإيقاف صراعات القبائل. هناك ملاحظات عامة حول هذه المؤتمرات من حيث كفايتها وكفاءتها. فأول ما يعاب عليها هو نمطيتها. وإذا صنفنا مسببات الاحتراب نجد أنها تتراوح من صراع حول الموارد إلى الصراع حول التبعية الإدارية إلى النزاع حول الحدود إلى الصراع حول القيادة والثأر.والغالب في هذه المؤتمرات هي حشد (الأجاويد وهم الوسطاء من القبائل الأخرى) وممثلي أجهزة الدولة للضغط على أطراف النزاع لإبرام الصلح بينهم. دون معالجة جذور المشكلة (مثلا تناقص الطاقة الاستيعابية للأرض ومواردها في مقابل التزايد المضطرد للمجموعات البشرية والحيوانية المتنافسة على الموارد). بدلاً عن ذلك يفترض المؤتمرون إن العلة تكمن في: (1) العداء القديم (2) ضعف هيبة الدولة (3) غياب أو ضعف الإدارة الأهلية (4) استفزاز طرف للطرف الآخر (5) اعتداء هذا الطرف على حقوق ذلك الطرف أو منع هذا الطرف الآخر من حقوقه أو احتياجاته. وبالتالي فإن توصيات المؤتمرات مثلا تأتى نمطية كالاتىً(الزين،ادم وآخرون،2003،ص42).

1. جلب الإخاء والمحنة بين المتحاربين وتذكيرهم بما درج عليه آباؤهم وأجدادهم من التعايش السلمي وترويج ثقافة السلام بين المتحاربين.
2. إظهار هيبة الدولة بمختلف الوسائل.
3. التأكيد على دور الإدارة الأهلية في حفظ الأمن الاجتماعي رغم دراية المؤتمرين أن السلطات المركزية استبدلت ذلك الدور بالدور السياسي. ورغم درايتهم أن زعماء الإدارة الأهلية لا يستطيعون ترويض مسلحين يتحدون أجهزة الدولة الحديثة.
4. إيقاف الأعمال الاستفزازية بين المجموعات.
5. في حالة كون الرعاة طرفاً في النزاع، تكون التوصية بمنع إغلاق المسارات وإيقاف "زرائب الهواء –وهى الزرائب الوهمية" من جانب، ومن جانب آخر تحديد زمان دخول الحيوان في الأرض الزراعية وخروجه منها.
6. محاولة التوفيق بين حيازة القبيلة للأرض (الحاكورة)، وبالتالي الأولوية في استخدام مواردها، وبين حاجة الوافدين إلى ذات المورد.

ولأن المؤتمرات لا تتصدى لمشكلة الاختلال المتزايد لطاقة الأرض الاستيعابية في مقابل حاجة الإنسان والحيوان، ولا تتصدى لضرورة استبدال سبل كسب العيش بالنسبة إلى الكثرة الغالبة من أهل الريف (وهي الرعي المتنقل من جانب والزراعة المتسعة من جانب آخر)، فإن أقصى ما تحققه مؤتمرات الصلح هو التأجيل للأزمة ريثما تنفجر من جديد. فالحاجة إذن تدعو إلى تجاوز حالة الاحتراب في دارفور وليس إلى تسكين الأزمة مؤقتاً أو تهدئة الأوضاع. بمعنى الابتعاد عن الأبعاد العملية والتركيز على منطلقات عامة لا تقدم ولا تؤخر. (الزين، ادم وآخرون،2003،ص43).

ثانياً- حل مشكلة الرعاة المتجولين من القبائل العربية:

مجموعـة العـرب الرحـل ممـن يعرفـون بالرزيقـات الـشمالية (المحاميـد، الماهريـة، العريقـات، العطيفات، الزبلات، الشطية) جذورهم ضاربة في أعماق تاريخ الإقليم.ولأن الدولة لم تقم بما فيـه الكفايـة لحل مشكلتهم كرعاة متجولين، اعتمدوا على ذاتهـم لتـوفير حاجـاتهم وحاجـات ماشـيتهم ولـو كـان ذلـك باستخدام السلاح ضد القبائل التي تعتـصم بـالحواكير. وسـالت الـدماء مـن المـستقرين والنـازحين وأصـبح العداء الانتقامي يتفاقم عبر الزمن. صـحيح أن المـسئولين في أجهـزة الدولـة قـد قـاموا بمحـاولات للتـصدي لمشكلة "الأبالة" أو رعاة الإبل مرتين على الأقل. المرة الأولى بعقد مؤتمر لاسـتقرار الرحـل في الفـاشر في عـام 1980م والمرة الثانية بتجميعهم في منطقة رهيد الجنيق للبحث عن حلول لمشكلاتهم. حيث تمخض مـؤتمر الفاشر عن قرارات في غاية الأهمية منها: (1) توفير المياه بمناطق "الـدمر-وهـى المنـاطق التـى يـستقر بهـا الرحل مؤقتا " للاستقرار الجزئي على اقل تقدير (2) ضرورة تغير العلاقة الاجتماعية بين الرعاة والحيوان إلى علاقة اقتصادية ليكون الاهتمام بنوع الحيوان وقيمته المادية لا بكـثرة عـدده (3) الاسـتعداد لقبـول فكـرة المزارع الرعوية التي تجمع بين الزراعة وتربية الماشية في ذات الرقعة الأرضية. وبلغت تكلفة ذلك المشروع في ذلك الحين حوالي خمسة وأربعين مليون جنيه سـوداني (مائـة وثلاثـين مليـون دولار تقريبـاً) تكفـل بهـا الشيخ زايد بن سلطان. ولكن صراعـات القبائـل عـصفت بالمـشروع وظلـت الأرض غـير مـستثمرة إلى الآن. وظل الرحل في اقتتال متزايد مع أهل الدار إلى الآن. ثم عقد مؤتمر آخر للرحل في منطقـة الجنيـق عـام 1992م. ومرة أخرى عصفت النزاعات القبلية بالمشروع. وفي العام 1993م أقيمـت ورشـة عمـل هـدفها العـام تقـديم الخـدامات المتجولـة ولا سـيما خدمـة التعلـيم لأبنـاء الرحـل. (الـزين ،ادم وآخـرون، 2003،ص55). إذن فإن إنشاء مزارع كبيرة لتربية الماشية كان أحد المـشاريع المـشهورة في خطـط تنميـة قطاع الثروة الحيوانية. وتطوير مثل هذه المزارع يفـترض قـدرة النظـام الايكولـوجي المحـلي عـلى تلبيـة

حاجات قطعان الماشية طوال العام بحكم حصرها في منطقة محددة. وفي كل الأحوال فإن محدودية الإمكانات الطبيعية لتلبية احتياجات هذه القطعان بشكل دائم قد أدت إلى إفشال عدد كبير من هذه المشاريع أو إلى الاعتماد على مدخلات إضافية يتم توفيرها عن طريق الاستيراد من خارج السودان أو من الأقاليم الأخرى بتكلفة عالية.(احمد ،عبد الغفار2006،ص113).

حاولت بعض الجهود الحكومية تحويل حقوق ملكية موارد الرعي للدولة بزعم تقليل النزاعات حول مثل هذه الموارد. وفى الغالب ينتج عن ذلك إرباك وعدم استقرار أكبر واخطر. فحفر آبار عميقة مثلاً في مناطق جافة قد يفتحها للرعي. وبالفعل تحولت هذه الآبار إلى مورد مفتوح وجذبت مهاجرين جددا رفضوا الالتزام بالتقاليد القديمة الخاصة بنظم الملكية العامة التقليدية. بينما كان نقص المياه قبل حفر الآبار يحول دون تدهور أراضي الرعي وإهلاكها. واستخدام المياه كان يخضع للسيطرة الاجتماعية. ومع توفر الآبار أصبح الرعي يستمر لفترة طويلة في المناطق المجاورة لها. وفي الوقت نفسه ازداد حجم القطعان بحكم توفر المياه وانخفاض تكلفة إدارتها. وأدى كل ذلك إلى اتساع الضغط على المراعي في مناطق الآبار مما قد يعنى الاحتكاك أيضا.وبالتالي وحلا لتلك المشكلة فعلى الدولة توسيع الفكرة ونشر اكبر عدد ممكن من الآبار والحفائر على أوسع نطاق ممكن من المراعى الجافة. هناك تركيز أيضا على تكامل إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية كسياسة زراعية أفضل .ومن جهة أخرى ظلت مشاريع التنمية في غرب السودان تعمل على تشجيع استخدام الحيوانات في حرث الأرض وذلك من خلال دعم المزارعين في شراء ثيران السحب والمحاريث وغيرها. ولكن استخدام المحاريث ظل محدوداً بشكل عام إذا استثنينا مناطق معينة لزراعة الفول السوداني في جنوب دارفور. (احمد،عبد الغفار،2006،ص116).

وفي المستوى الإقليمي الأوسع تطرح البيئة الإقليمية عددا من الخيارات لتكامل الإنتاج الزراعي والحيواني، في حدود تكامل تقليدي يقوم على التبادل

الاقتصادي. فهناك ظاهرة واسعة الانتشار تتمثل في قيام المزارعين بإيداع ماشيتهم لدى الرعاة. وذلك على أساس المشاركة في الإنتاج. فالرعاة يرعون ماشية المزارعين مقابل نسبة من الإنتاج.وبالتحديد في العجول و/ أو اللبن. والرعاة يستفيدون من توسيع مدخولهم وتحقيق أرباح إضافية. بينما يستفيد المزارعون من تنويع أصولهم ومصادرهم. وهناك نوع آخر من التكامل وهى ممارسة تعرف بـ(الطَلَق) حيث يسمح المزارعون للرعاة برعي الحشائش وما تبقى من زراعتهم بعد الحصاد، وذلك مقابل تسميد الأرض بروث الماشية. وهكذا يمكن أن يستفيد الطرفان من بعضهما البعض. (احمد،عبد الغفار،2006،ص117). ويمكن كذلك الاستهداء بتجارب بعض الدول الأخرى مثل منطقة الشام حيث قام الحاكم الإنجليزي كلوب بإعادة توزيع الأراضي على العشائر في المرحلة الأولى ثم تلتها مرحلة أخرى بتوزيعها داخل العشيرة الواحدة. ساعد ذلك في فتح المجال لإعادة النظر في نظام الملكية وإعادة التوطين وبناء مدن وقرى جديدة يعمل ساكنوها بالمزارع المختلطة (زراعة ورعى) فقد تساهم مساهمة فعالة في حل المشكلة. (مشاقبة، مقابلة، 2008)

ثالثاً- حل مشكلة المزارعين:

المزارعون الذين يقطنون مناطق النزاع (حول جبل مرة وحول الجنينة) تسود بينهم ثقافة السلام ولكن قد يضطرهم الظرف لأن يتبنوا ثقافة الحرب فيدخل الإقليم في حروب عرقية متطاولة. ولو أن الجهات المسئولة وضعت خارطة استثمارية للإقليم فإن تلك الخارطة سوف تحدد بصفة قاطعة ما هي أنسب المناطق لتربية الإبل وأي المناطق مثالية للإنتاج الزراعي وأيها الأنسب لتربية الماشية (الأبقار. ولا يمكن أن يكون الإنسان مزارعا ومحارباً في آن واحد. فعلى الدولة أن تحمي المزارعين من غارات البدو عليهم. وكانت قبائل الفور وبقية القبائل التى تمتهن الزراعة على استعداد للنزول من الجبل والعودة من المعسكرات ومعاودة الإنتاج الزراعي لو أنها حصلت على هذا المطلب (الحماية والتأمين). عدم تلبية

هذا المطلب في الوقت المناسب هو الذي ساعد على تطور الأزمة إلى صراع بين المواطن والدولة. المزارعون في الإقليم ليسو بحاجة فقط لحماية الدولة بل إلى مساعدة الدولة لهم لتغيير نمط الزراعة التقليدية(الزراعة المطرية واستخدام الآلات البدائية) واستخدام الزراعة الآلية والري الدائم. الزراعة التقليدية هي التي تضطر المزارعين إلى التوسع الأفقي في الأرض لفقدان الأرض لخصوبتها وبالتالي لقلة العائد من الجهد الزراعي في ذات الرقعة الأرضية.

رابعاً- حل مشكلة الأراضي والملكية:

إن مشكلة الأرض في دارفور سواء أكانت أرضاً زراعية أو مراع أو مبان أو أراض بور مشكلة عميقة الجذور. وإذا ما أريد لها الحل فلا بد من التراضي الاجتماعي وإتباع العادات والتقاليد والأعراف الموروثة الضاربة بجذورها في ثقافة شعب دارفور قدر الإمكان جنباً إلى جانب مع تطبيق العدالة واحترام تقسيم الحواكير.وفي هذا المجال لا بد من احترام سلطة الإدارة الأهلية وإعادة هيبتها كما كانت سابقاً خاصة في عملية تحديد وتوزيع الحواكير والدارات في نطاق أعراف مجتمع الإقليم. (البحيرى،2006،ص292). ونيران الفتن والمشاكل في دارفور لن تخمد ما لم تعالج من جذورها وخصوصاً في الأمور المتعلقة بالأرض وملكيتها بمعنى أن الوضع يحتاج إلى سياسة جديدة من الدولة لإعادة توزيع وتقسيم الأراضي على الأسس المجتمعية القائمة دون إثارة الحساسيات القبلية في هذا الشأن بل إشراكها في تلك العملية وإقناعها بأن التحول من نمط البداوة كأسلوب حياة إلى نمط شبه البداوة بتبني تجربة العديد من الدول التى اعتمدت تجربة توزيع الاراضى لتعزيز الزراعة المختلطة هو الأنسب للاستقرار وحل المشكلة. (مشاقبة، مقابلة ،2008).

إن نظام "الحواكير" السائد في إقليم دارفور يجعل مربي الإبل المتجولين محرومين من حاكورة خاصة بهم. ولأن الموارد في السابق كانت كافية وكان تبادل المنافع بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين مشهوداً وقد خلق تكاملاً اقتصادياً

في ما بينهم ولا زال الطرفان يذكرانه إلا أنه الآن برزت مشكلة الرعاة المتجولين وقد ضاقت ارض الإقليم بالسكان والأنعام واستمسك كل أهل "حاكورة" بحاكورتهم. وعلى الدولة التعامل مع تلك المشكلة حتى لا تتركهم ينزعون حقهم بأيديهم.

ولتحقيق التعايش بين المجموعات القبلية الزراعية والرعوية لا بد من:

أ- تنمية وتطوير القطاع الزراعي التقليدي بالطرق العلمية من تحسين للبذور وإخصاب للأرض لزيادة الإنتاجية رأسياً، والعمل على تنمية المراعي خلال حفر الآبار في مسارات الرحل من الرعاة حتى يتم تجنب الاحتكاك بين الرعاة والمزارعين.

ب-إدخال نظم الرعي الحديثة من خلال خطة إستراتيجية تعمل على توطين واستقرار الرحل وتوفير احتياجاتهم في مناطقهم.

ج- ضرورة تخطيط الممرات وتحديد مساراتها وتحديد مسارات بعلامات محددة ووضع خريطة واضحة للمسارات في ولايات دارفور الثلاث بواسطة رجال السلطات المحلية والإدارات الأهلية مع عدم إنشاء القرى أو المزارع في مناطق المراحيل والممرات، وإخطار المزارعين بمواعيد وصول المراحيل والقطعان الرعوية حتى يتمكنوا من إتمام عمليات حصاد محاصيلهم.

د- تحديد مواعيد ثابتة لمرور القبائل الرعوية الراحلة، وربط وقت مرورهم بأوقات سقوط الأمطار لكي يتزامن ذلك مع تنظيم عمليات الزراعة والحصاد.

هـ- معاقبة كل من يقوم بحرق المراعي أو يعتدي على حفائر وأماكن تجمع المياه أو ردمها بغرض إبعاد الرعاة.

و- ولتحقيق ذلك لا بد من استعادة وتنمية الثقافة المحلية في التعايش وفض المنازعات واستخدام الموروثات التي تنظم العلاقة بين القبائل وأصحاب

الحـواكير والعنـاصر الوافـدة مـع تأكيـد حـق المواطنـة لكـل سـوداني. (البحـيرى، 2006، ص 293).

خامساً- مراجعة قرارات وسياسات مركزية عمقت الأزمة:

اتخذت الحكومة المركزية مجموعة من القرارات والسياسات ساهمت في تعميق الأزمة في دارفـور، وعليها إعادة النظر في هذه القرارات. ومن أهم السياسات المركزية التي فاقمت الأزمة في دارفـور هـي: 1- تـسييس القبائـل والأعـراق. 2- تمكـين رجـال القبائـل مـن حيـازة الـسلاح النـاري. 3- تبـديل دور الإدارة العشائرية (الأهلية) ليكون سياسياً بعد أن كان إدارياً. 4- عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعـي. ولابـد من الآتي:

أ- التخلي عن تسييس القبائل:

لم تخف الحكومة المركزية أنها اتخذت مـن الكيانـات القبليـة والعرقيـة أطـرا للعمـل الـسياسي في محاولة منها على ما يبدو للانفراد بالتأييد القبلي والعرقي في مناطق نفوذ الأحزاب التقليدية. فقرنت مـنح الوظائف القيادية بالوفاء القبلي أو العرقي. وسمحت بتكوين مجالس شورى للقبائل والعشائر اتضح فـيما بعد أن بعضها كان ضالعاً في استنفار القبائل للاحـتراب. وتخلـت الدولـة عـن الحيـاد المفـترض في أي دولـة قومية لتكون حكماً في فض النـزاع بـين المـواطنين. لم تتحـول الدولـة فقـط لتكـون طرفـاً في نـزاع القبائـل والعشائر بل تحالفت صراحة مع بعض الكيانات لتحـارب تلـك الكيانـات نيابـة عنهـا. فتحولـت الكيانـات الإقليمية إلى مجموعات صـديقة للدولـة وأخـرى معاديـة لهـا.و أكـثرت مـن الوحـدات الإداريـة الخدميـة (المجالس المحلية) مما نـتج عنـه الاسـتقطاب القـبلي للـسيطرة عـلى هـذه الوحـدات. (حـسين،عبد اللــه خالد،ص26.sudanjem.com).

من نتائج هذا التسييس القبلي والعرقي ما نـشهده في إقلـيم دارفـور اليـوم من صراع واقتتال. والدولة بحاجة إلى قرار شجاع تتخلى به عـن اتخـاذ القبيلـة أو

العرق كياناً للولاء السياسي وبالتالي أهلاً للمكافأة السياسية. وهي بحاجة كذلك إلى التحول الحقيقي إلى التعددية السياسية. إن السير في درب الحزب الواحد أو الحزب الحاكم لا ينتج عنه إلا ديمومة المحورية القبلية والعرقية والجهوية. فبعد أن يتساوي الناس في انتمائهم للحزب الواحد أو الحزب الحاكم لا يبقى لهم إلا تنشيط الفوارق القبلية والعرقية والجهوية للفوز بالمواقع القيادية و تكون نتيجته التوتر الاجتماعي الذي يفضي إلى الاحتراب الجماعي والعداء الانتقامي.

ب- تجريد رجال القبائل من السلاح:

غضت الدولة الطرف عن ظاهرة انتشار السلاح في أيدي رجال القبائل منذ استفحال الحرب الأهلية في الجارة تشاد. وعمدت إلى تدريب قبائل التماس على استخدام السلاح ومدتهم به ليكونوا مناصرين لها في حربها ضد الحركة الشعبية في جنوب البلاد. ولما كان لهذه القبائل أجندتها الخاصة فإن نشاطها القتالي توجه إلى أهل الإقليم أكثر منه إلى حركة التمرد وتشكلت الميليشيات التي تعرف (بالجنجويد) التي تحسب على المجموعة العربية وتتبرأ منها غالبية القبائل العربية الكبيرة. وهى التي نشرت الرعب حول مناطق الفور و المسئولة عن الأزمة العرقية التي تطورت فيما بعد إلى أزمة المسلحين الذين اعتصموا بجبل مرة وتحولوا إلى حاملي سلاح ضد الدولة. وعلى الدولة أن تعود إلى حيادها فتنفرد هي بحيازة السلاح لحفظ الأمن والنظام داخل الإقليم. وهي بحاجة إلى قرار آخر شجاع تنزع به السلاح من جميع أفراد القبائل والعشائر. وإلا فإن مصداقيتها في القول بأنها تعمل على استتباب الأمن في الإقليم ستبدو مهزوزة. فحيازة الأفراد للسلاح تغريهم باستخدامه و تغريهم بالخروج ليس فقط على إمرة الإدارة العشائرية بل على هيبة الدولة نفسها. ويتعين على المؤتمر الجامع المقترح لأبناء الإقليم أن يكون واحداً من أجندته الاتفاق على خلو إقليمهم من أسلحة الدمار التي يحوزها رجال القبائل وحل المليشيات المسلحة وإلغائها. (حسين،عبد الله خالد،ص26sudanjem.com.).

جـ- الإقرار بمبدأ التعددية الثقافية:

لا بد من العمل على إصدار ميثاق للتعددية الثقافية يخاطب إشكاليات التباين الاثني والثقافي بصورة جادة ويشخص الواقع ويقترح الخطوات العملية لتجاوز تلك الإشكاليات مع ضرورة النظر إلى التباين الاثني من زواياه الثقافية والاجتماعية المختلفة، والنأى به عن التسييس والاهتمام بالقبيلة كرباط وواقع اجتماعيين وكوعاء ثقافي يحيي الخصوصيات المحلية ويسعى للذوبان الطوعي والاندماج في الكيانات الوطنية. كذلك يجب تفعيل دور المؤسسات الشعبية التراثية التي يمكنها العمل على دمج القبائل وبث الإخاء الروحي بين أفرادها. ووضع الخطوات العملية المدروسة لتأسيس توافق اجتماعي وثقافي لاستيعاب أهل دارفور في مناطق النزوح والشتات التي شملت كل مناطق السودان لا سيما العاصمة القومية وذلك لتفادي جعل وجودهم في تلك المناطق على هامش الحياة. وينبغي العمل على نشر قيم الوحدة القومية وتأكيد حقيقة أن التنوع الاجتماعي والثقافي هو مصدر غنى وقوة، وإبراز نقاط الوحدة والالتقاء بين السودانيين وتشجيع التعبير عن الخصوصية الثقافية والتراثية في إطار المنظور الوحدوي.(عبد الرحمن،زين العابدين صالح ،2000).

د- التخلي عن تسييس الإدارة الأهلية:

عندما نجحت الإدارة الأهلية في الماضي في حفظ الأمن والنظام داخل القبائل وبينها والقبائل الأخرى، كانت تتمتع بالسند المركزي والقبلي في آن واحد. ولكنها فقدت السند المركزي بفضل السياسات المركزية ذات الدافع السياسي قصير النظر الذي أراد توظيف الإدارة الأهلية لتحقيق الكسب السياسي وليس للقيام بدورها المعهود في حفظ الأمن والنظام. وفقدت سندها المحلي بين أتباعها بسبب حيازة أفراد القبائل للسلاح. ولإعادة الفاعلية للإدارة الأهلية لابد من اتخاذ قرارات تتمثل في: حيادية الإدارة الأهلية وتحديد وظيفتها وحصرها في الجانب الإداري وحفظ الأمن وعدم الزج بها في أتون السياسة.

سادساً- وقف إطلاق النار وتسهيل العمل الإنساني:

المدخل العملي لحل الأزمة يقوم على الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار ولحمامات الدم التي تراق في إقليم دارفور. والعمل على إعادة حالة الوئام بين الأهالي وتوفير مناخ التصالح والتراضي الاجتماعي بين جميع القبائل والسكان.ونشر فكرة أن الدين الإسلامي نفسه يرفض قتل المسلم لأخيه المسلم وأن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً. ومنع التعديات من جانب كل الأطراف وإعادة المشردين من اللاجئين والنازحين ورفع كافة المظالم والأضرار التي لحقت بهم.والعمل على مضاعفة الجهد لرفع المعاناة عن المواطنين وإزالة شبح الحرب وتحقيق الأمن والسلام وإعادة تأهيل القرى المدمرة. ومساعدة المحتاجين في معسكرات النازحين وإعادتهم إلى محال إقامة قبائلهم وقراهم. وإجراء تحقيق شامل وعادل ومحاسبة المسئولين عن ذلك الحرق والقتل والدمار وإزالة الغبن وإزالة الآثار النفسية التي ترتبت على ما حدث في دارفور. وهذه مقدمة لصيانة النسيج الاجتماعي لسكان الإقليم. ويجب الاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية لحماية المدنيين، ودعم هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية كالشرطة والجيش وإحلالها محل أية ميليشيات مسلحة أخرى في الإقليم. وعلى الجانب الآخر فإن على الحكومة السودانية أن تقوم بدور أكبر فاعلية في مسألة إغاثة سكان دارفور بالتنسيق مع المنظمات الطوعية السودانية، كما يجب التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى إذا كانت تسعى بالفعل لحل الأزمة. (محمود،يوليو2006،ص159). وهذا الطرح يحتاج لحكومة مركزية قوية ذات سند شعبي قوى حتى تستطيع الوقوف أمام أطماع القوى الدولية المتربصة.

المطلب الثاني

الحكومة المركزية وقضية التنمية والمشاركة في السلطة

تبدأ الخطوة الأولى لحل مشكلة دارفور من اعتراف للحكومة السودانية أولاً وقبل كل شيء أن لأهل الإقليم قضية منذ القرن التاسع عشر على الأقل. وأن قضيتهم تتمثل في عدم التفات الحكومات السودانية المتوالية لعملية التنمية وعدم الاهتمام بإقامة المشرعات في هذا الإقليم.وحسبما تشير نظرية المدخلات والمخرجات، فإن قدرات وسياسات الحكومة تجاه قضايا البلاد عامة وقضية دارفور خاصة تتسم بالضعف وعدم المواكبة. فهناك ضعف واضح في القدرة الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية، مما ولد الغبن والإحساس بالظلم والتهميش لديهم. ساعد ذلك على إيجاد حالة الصراع حول الأرض والثروة وبروز التباين العرقي والقبلي بين السكان. (الموند ،وجى بنجهام ،1998،ص188). ولعل أول خطوة في اتجاه معالجة التباين النسبي في التنمية بين أقاليم السودان هو الاعتراف أولاً بوجود هذا التباين ومعرفة مداه ثم من بعد ذلك العمل على تقريب الشقة بين أقاليم السودان المختلفة بتسريع خطى التنمية في الأقاليم.وقد وقع التهميش لإقليم دارفور ومن فيه رغم الثقل السكاني له ورغم دوره الملموس في النضال الوطني والدفاع عن وحدة السودان القومية ورغم المشاركة بقسط كبير في الاقتصاد الوطني. إن هذا الموقف المتناقض جعل سكان دارفور يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية، فهم يعانون من الجهل والفقر والحرمان والظلم الاجتماعي. مما يؤكد على أن قضية دارفور تستحق الاهتمام والسعي الجاد من جانب الحكومة السودانية لمعالجتها معالجة واقعية في إطار تنمية حقيقية للإقليم مع الحفاظ على وحدة السودان القومية. إن التصدي لمسألة قسمة الثروة والسلطة هو مفتاح الحل للمشكلة. (إبراهيم، يس الحاج عابدين، 2005، ص79).

وقيام بعض المواطنين في الإقليم مؤخرا بإشهار السلاح في وجه الدولة والتمرد عليها جعل الاهتمام يتمركز على هذه الظاهرة الفريدة. واختلف الرأي بين المنادين بالهزيمة العسكرية لحملة السلاح وسحق "التمرد" وبين الداعين للتفاوض معهم. ولكن الإحساس بالغبن السياسي والتنموي لا يعالج بالجدل أو التهديد وإنما بتغيير الواقع الذي يفضي إلى هذا الشعور. ولأن مواطني دارفور عدليون في ثقافتهم، مثل رصفائهم في سائر بقاع السودان، فهم يرددون أن التساوي في الظلم بين كافة الأقاليم نوع من العدل. أما الامتناع عن إظهار التباين الرقمي في أنصبة الإقليم من السلطة والثروة فهو الذي يؤدي إلى المزيد من التوتر وعدم الثقة بين الإقليم والمركز. وبقاء الوضع على ما هو عليه هو الذي يعطى الفرصة للمتمردين. (صالح،2000،ص91). ولابد من الآتي إذا أريد لمشكلة دارفور الحل:

أولاً- الحل السياسي لمشكلة دارفور:

- بالنسبة للمحور السياسي، فإن مشكلة دارفور جزء من مشكلة السودان كله. ولكي تنجح الحكومة السودانية في تجاوز مشكلات البلاد ومنع تفككها أو صوملتها (نسبة إلى الصومال) عليها إشراك جميع أهل السودان وقواه الحية وأحزابه الشمالية والجنوبية في الداخل والخارج في تحمل المسئولية لتحديد شكل سودان المستقبل وصياغة دستور جديد للبلاد يفتح المجال أمام تحديثه وجعله بلدا ديمقراطيا فيدراليا قوميا.وأن توزع الحقوق والواجبات والسلطات والثروات بين جميع أقاليم السودان وجميع المواطنين بشكل يتسم بالعدالة. وأن تقوم فيه دولة قانون ومؤسسات لا تميز بين طوائف على أساس اللون أو الدين، وتسقط من حساباتها العرق والقبلية.

- وبالنسبة لحل مشكلة دارفور فيلزم الأخذ بالرؤية القومية التي يراها الشعب السوداني بجميع فئاته وطوائفه عن طريق التفاوض السلمي بين الحكومة وحاملي السلاح في الإقليم مباشرة في أي مكان يتفقان عليه مع وجود الاتحاد الإفريقي كوسيط مثلاً. وأن تتم المفاوضات بشروط توفر الثقة والأمان. وبقومية

شاملة تشارك فيها إلى جانب الحكومة والمتمردين كل القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المـدني في السودان. وقد اقترح البعض تكوين منبر قومي جامع – يـضم ممثلـين عـن الأحـزاب والقـوى الـسياسية وزعماء القبائل وشخصيات من دارفور– تتوفر له الحرية الكاملة في العمل على معالجة قضية دارفور بكـل أبعادها مع ممثلي الحكومة. (دى مابيور،2000،ص122).

- وطبيعي أن يكون السودان الموحد هدفاً لجميـع الـسودانيين وألا تمهـد اتفاقيـات الـسلام بـين الشمال والجنوب وبين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور – بما فيها من بنود حول الـسلطة والـثروة – لاتجاه تقسيم السودان.

- وحيث أن موضوع عدالة تقاسم الـسلطة هـو احـد الموضـوعات المـسببة للـصراع فـلا بـد مـن التمثيل المتوازن في المناصب الحكومية لكافة أقاليم السودان. ومـن الـضروري تأسـيس الحكـم في الأقـاليم السودانية المختلفة على أساس الحرية والمساواة والعدل والشورى. ونبذ كل أشـكال التعـصب والـشمولية. وأن تكون حقوق المواطنة هي الأساس في جميع الحقوق والواجبات والمسئوليات السياسية.

- على الأحزاب السياسية كحزب الأمـة وحـزب المـؤتمر الـشعبي مـثلاً والـسلطات الحاكمـة عـدم تسييس الكيانات القبلية الاجتماعية وعدم استخدام لعبة التوازنات القبلية في العمل الـسياسي وفي التعيـين أو الترشيح للمناصب البرلمانية والتنفيذية. (عبد الحليم،2000،ص57).

- وإذا ما كان نظام الحكومة المركزية ديمقراطياً ومحايـداً ومنـصباً عـلى المـصلحة القوميـة، فمـن الطبيعي أن يتم اختيار حكام الولايات ومنها دارفور بالطبع على أسـاس الكفـاءة والالتـزام القـومي ولـيس على أساس القبيلة أو العنصر أو الجهة وقد يكون حاكم دارفور من بين أبنائها العارفين بمشاكلها وظروفهـا. (حاكم،2000، ص66).

ثانياً- التنمية المستدامة أساس حل مشكلة دارفور:

إن الأسلوب الأمثل للتعامل مع المشاكل البيئية التى واجهت إقليم دارفور وللحفاظ على الموارد الطبيعية هو إتباع أسلوب التنمية المستدامة. هذا الأسلوب يأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي والاجتماعي والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية ويرتكز على تقييم الموارد المتاحة التى تشمل الموارد الطبيعية وإمكاناتها كما تشمل أيضاً التقنية المتوفرة ومدى ملائمتها للبيئة والإرث الحضاري للمجتمع. ومن ثم الشروع في عملية التنمية وفقا لإستراتيجية تنموية واضحة يمكن تلخيص مؤشراتها العامة على النحو التالي:

أً- توجيه المزيد من الموارد المالية المتاحة والاستثمارات لتنمية دارفور.

ب- تطبيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتعدد المكونات عند انتقاء المشروعات حيث تشمل مكونات هذه المشاريع الخدمات الزراعية والخدمات الاجتماعية وتنمية الثروة الحيوانية والطرق الزراعية.(صالح،2000،ص103)

ج- التأكد من استدامة المشروعات بعد اكتمال فترتها الإنشائية وذلك عن طريق الآتي:

1- وضع فترة انتقالية لمدة عام بعد اكتمال الفترة الإنشائية لتنفيذ مكونات المشروع والتأكد من توفير المناخ الملائم لاستدامته.

2- الاستدامة المالية بإتباع مبدأ استرداد التكلفة للخدمات ذات الطبيعة التجارية مثل توفير المدخلات الزراعية وغيرها مع إفساح المجال للقطاع الخاص لتقديم تلك الخدمات. وذلك بفتح حسابات خاصة لمكونات المشروعات ذات الطبيعة الإيرادية للتأكد من عدم استغلال هذه الإيرادات لأغراض أخرى غير تلك المخصصة لها.واستمرار الدولة في تحمل تكلفة الخدمات غير القابلة للتجزئة، مثل الإرشاد والبحوث وغيرها. وذلك بتخصيص اعتمادات لتمكين الوحدات المناط بها تقديم هذه المهام في

مواصــلة تقــديمها بكفــاءة عاليــة وربــط المؤســسات القاعديــة بعــد تكوينهــا بالنظــام المصرفي.

3- الاستدامة المؤسسية بإشراك المجتمعات المستفيدة في المراحل المختلفة لإعداد المشروعات وإنشاء المؤسسات القاعدية لتنميتها وتوفير الدعم اللازم لها. والمحافظة على أصول وكوادر المشروعات، وعدم تشتيتها بين الوحدات الحكومية الأخرى التي ليس لها صلة بأعمال وأهداف المشروع.واتباع نظام الاتفاقيات بين إدارات المشاريع والوحدات الحكومية المتعاونة لتشمل البرامج المتفق عليها ومساهمة كل جهة في ذلك بحيث لا تستخدم هذه الموارد لأغراض أخرى غير أغراض المشروع.

د- إدخال نظام الري في المناطق الزراعية المطرية بصورة مكثفة لتخفيف الآثار المترتبة على موجات الجفاف والتصحر مع اتباع نظام الاتفاقيات بين الوحدات الحكومية والمستفيدين من إنشاءات السدود والخزانات والآبار الجوفية والسطحية بما يضمن الحد من التضارب في مثل هذه الاستثمارات والمحافظة على استخدامها.

هـ- الاستفادة من الميزات النسبية للمناطق المختلفة بدارفور عند تقييم وإعداد المشروعات مع مراعاة مبدً التخصصية في هذا المجال.

و- السعي لتحقيق المزيد من الربط بدارفور مع بقية أقاليم السودان خاصة في النقل البري والجوي والربط الكهربائي.

ز- التركيز على برامج التوعية وتحقيق التآلف والسلام للحد من الخلافات العرقية بين مواطني دارفور.

ح-إيلاء شريحة الرعاة الرحل أهمية قصوى عند إعداد المشروعات والتأكيد على أحقيتهم في الاستفادة من المشروعات القائمة. (الزين،ادم وآخرون، 2003، ص68).

ثالثاً- إستراتيجية للاستغلال الأمثل لموارد المياه وتنميتها:

لا بد أن توضع إستراتيجية لاستغلال وتنمية موارد المياه ترتكز على السياسات والمبادئ الأساسية التالية:

- التكامل بين موردي المياه السطحية والجوفية والاستغلال الأمثل لهما وتكاملهما مع الموارد الطبيعية الأخرى من أجل التوازن البيئي.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة في المياه وبناء السدود على الأودية الكثيرة والمنتشرة بدارفور.
- الماء معرض للتلوث والنضوب زماناً ومكاناً وبالتالي لا بد من المحافظة عليه ومراعاة حقوق أجيال المستقبل.
- جميع المواطنين بولايات دارفور الكبرى لهم حقوق متساوية في الاستفادة من موارد المياه المتاحة مع وضع اللوائح التي تنظم ذلك.
- لا بد أن يبنى استغلال موارد المياه على دراسات فنية وقاعدة معلوماتية راسخة عن كميات وتوزيع المياه بولايات دارفور.

ويمكن على سبيل المثال الاستفادة من موارد المياه المتاحة بولايات دارفور في تحقيق الآتي: (كبر،اكتوبر2006ص6).

أولاً- تحقيق التنمية الاجتماعية.

لان توفير مياه الشرب للإنسان له دور أساسي في تحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية. وذلك بتوفير مياه الشرب النقية التي تفي باحتياجات الإنسان والمجتمعات السكانية في الريف والحضر. والتركيز على توفير المياه في مناطق الإنتاج الزراعي وأن تمتد خدمات توفير المياه إلى المناطق النائية والفقيرة والتي لا تحظى بخدمات تعليمية وصحية بسبب انعدام الماء. مما قد يتطلب حفر الآبار الجوفية وآبار المضخات اليدوية في مناطق تواجد المياه الجوفية. وتوفير المياه بواسطة السدود والحفائر في المناطق الأخرى التي تنعدم فيها المياه الجوفية.

ثانياً- تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

أ- بتأسيس وتنفيذ مشاريع الزراعة الآلية. تعتبر منطقة أم عجاجة بمحلية الضعين وأبو فاما بمحلية برام والسهول الطينية بمنطقة جبل مرة أراضي واعدة لتأسيس مشاريع الزراعة الآلية وإنتاج المحاصيل التي تفوق حاجة ولايات دارفور وبالتالي يمكن تصديرها إلى خارج الإقليم. (صالح، 2000، ص103).

ب- استغلال مياه الجريان السطحي التي تغمر أراضي واسعة من بوطة (منخفض) الراية وبحيرة كندي بمحلية برام بولاية جنوب دارفور في إنتاج الأرز وقصب السكر، إذ تركد المياه السطحية في شكل مستنقعات في هذه المناطق لفترات طويلة قبل نضوبها بسبب التبخر أو انحدارها ببطء نحو بحر العرب. وهنالك مناطق واعدة من حيث نوعية التربة وتوفر المياه الجوفية الضحلة، يمكن الاستفادة منها في تأسيس مشاريع رائدة من شأنها أن تحقق الأمن الغذائي والتوازن البيئي والحد من هجرات السكان. بتطبيق تقنيات الطاقة البديلة (الطواحين الهوائية) في استخراج المياه بتكلفة.

ج- يمكن التكامل بين المياه الجوفية والسطحية في إنتاج محاصيل زراعية متعددة وذات إنتاجية عالية جداً كما أثبتت تجارب الأبحاث الزراعية وصيانة التربة بوزارة الزراعة. أما المياه الجوفية في الرسوبيات الحديثة الضحلة (رسوبيات الوديان) بما أنها مياه متجددة يمكن أن يستفاد منها في الإنتاج البستاني في المناطق المناسبة لذلك في ولايات دارفور.

ثالثاً- تحقيق الأمن والسلام.

مصادر المياه كثيراً ما تكون بؤراً للنزاع والصراع القبلي خاصة بين الرعاة والمزارعين وعليه يمكن استغلال موارد المياه لتحقيق السلام وحفظ الأمن ويمكن تحقيق ذلك بالآتي:

أ- إنشاء مرافـق للميـاه (ابـار/ حفـائر) في مواقـع متباعـدة عـلى طـول مـسارات الرحـل المعروفـة وذلك بعد دراستها وتحديدها. حتى يتمكن الرحل من الإقامـة بماشـيتهم أطـول فـترة ممكنـة بحيث يتمكن المزارعون في جنوب الإقليم من حـصاد مـزارعهم وبالتـالي يمكـن تفـادي تعـدي الرعـاة عـلى المـزارع قبـل حـصادها. مثـل هـذا العمـل مـن شـأنه أن يـساعد عـلى الاسـتقرار التدريجي للرحل والحد من ترحالهم جنوباً الأمر الذي يمكن من تقديم الخدمات الاجتماعيـة لهم ومن جمع الجبايـات وضرائـب القطعـان وتفـادي الاحتكاكـات مـع القبائـل في الولايـات الجنوبية.

ب-تواجد المياه الجوفية الضحلة بحـوضي الـصحراء الجـوفي في شـمال دارفـور عـلاوة عـلى الأراضي (الصحراوية) والبيئة المناخية الملائمة لتربية الإبل والضأن تساعد كثـيراً في إنـشاء وقيـام مـزارع ومشاريع رعوية خاصة بالنسبة لرعاة الإبل. من شأن هذه المـزارع الرعويـة أن تنـتج الأعـلاف وتوفر مياه الشرب المستدامة الأمر الذي سوف يسهم ويساعد كثيراً في استقرار الرحل (الإبالة) ويمكن من تقديم الخدمات الاجتماعية وبالتالي يحد من ظاهرة الرعي المتنقل الذي يفضي إلى الاحتراب بين الرعاة والمزارعين.

وخاتمة القول أن مشاريع التنمية الزراعية، بشقيها الحيواني والنباتي، لا تتوافر لها الجـدوى إلا بتوافر البنيات الأساسية.وفي مقدمتها شبكة من الطرق المعبدة لا سيما تلك التي تغذي الطرق الرئيسة وفي مقدمتها كذلك تـوفير الطاقـة والمـاء الـصالح لاسـتخدام الإنـسان والحيـوان والنبـات والماكينات. ولا شك أن التنمية المكثفة بهذا الحجم تفوق قدرات أهـل الإقلـيم كـما أنهـا لا تمثـل جاذباً لاستثمار القطاع الخـاص في المراحـل الأولى عـلى أقـل تقـدير. لا بـد إذاً مـن سـعي الدولـة لتحمـل مـسئولية إحـداث هـذا التحـول التنمـوي في الإقلـيم. والآخـذ في الاعتبـار أنـه أيـاً كـان

حجم الإنفاق التنموي فهو أقل من الإنفاق على الأمن. وإيقاف نزيف الدم الذي يجري في الإقليم الآن.(مهدى،2002،ص159).

على الحكومة مع إدارة إقليم دارفور تفصيل تلك الاستراتيجيات بوضع برنامج تنموي متكامل لتطوير الإقليم يتم تنفيذه عبر آلية متخصصة (مفوضية تنمية دارفور) يكون لها مصادر مالية مناسبة من خلال ثروة الإقليم مع الاستفادة من أية موارد خارجية يمكنها الاشتراك في تنفيذ مشرعات الخدمات الأساسية والبنية التحتية من طرق ومواصلات وكهرباء وإقامة مشاريع زراعية وصناعية وحيوانية وبترولية ومعدنية. وعلى الحكومة أن تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة لبلاد السودان وتسد الفجوة التنموية بين الأقاليم المختلفة خاصة في مناطق الجنوب والغرب والشرق.(مهدى،2002،ص160).

والواقع أن مقترح إقامة صندوق لتنمية دارفور على نسق صندوق تنمية جنوب السودان يتم تمويله من ميزانية السودان القومية ومن الدول العربية والبلاد الأجنبية أمر في غاية الأهمية وسوف يؤكد على وحدة السودان القومية مع التركيز في عمليات التنمية على المناطق المتأثرة بالحروب والدمار.

وفي هذا الإطار يلزم استكمال طريق الإنقاذ الغربي الذي كانت الحكومة السودانية تقوم بتنفيذه لربط دارفور بإقليم ومدن السودان الأخرى خاصة العاصمة المركزية. وإنشاء مراكز للبحوث العلمية والزراعية والصناعية والمعدنية والسكانية والاجتماعية لكي تساعد في عملية تنمية الإقليم.وعلى الحكومة السودانية وإدارة الإقليم دارفور إتباع سياسة تعليمية جديدة توفر المدارس الأولية والثانوية مع التركيز على المدارس الفنية والهندسية، وإقامة الجامعات والمعاهد العليا وإرسال البعثات العلمية التي تخدم المصلحة الإقليمية والقومية، مع ربط السياسة التعليمية ككل بمتطلبات سوق العمل والتنمية في البلاد.

ومن الضروري تطوير مفاهيم المجتمع المدني بما فيه من جمعيات تنموية لكي تسهم في بناء إقليم دارفور وتنميته كجزء من تنمية كل السودان بحيث يتم

استيعاب جميع التشكيلات الأهليـة والقبليـة والطائفيـة حتـى يكـون للمجتمـع المـدني بمؤسـساته دور في تخفيف حدة الصراعات الداخلية. ولأبناء الإقليم المستنيرين دور تاريخي وأخلاقـي يتعـين أن يلعبـوه وهـو أن يـضعوا مـصلحة الإقلـيم ومـستقبله الواعـد فـوق الاعتبـارات القبليـة والإثنيـة.(عبـد الرحمن،حـسين حامد،2007،ص72).

المبحث الثانى

مستقبل السلام في إقليم دارفور

المطلب الاول

مساعى السلام

أولاً- دعم عملية المفاوضات:

على السودان حكومة وشعباً مسؤولية حل مشكلة دارفور وقفل هـذا الملـف كـما تـم قفـل ملـف الجنوب، على أن يتم كل ذلك في إطار تفاوض سلمي يكرس وحدة السودان القومية ولكي يتحقق ذلك على أهل السودان جميعهم أولاً وقبل كل شيء الدعوة للنقاش غير المتعصب في إطـار التنـوع الـديني والعرقـي والثقافي ليسود روح التسامح والإخاء بين أبناء الوطن الواحد، مع سد الطريق أمام تدخل القوى الخارجيـة. كذلك يجب على الحكومة السودانية إعطاء ضمانات حقيقية في الدستور وفي بنية النظام السياسي والإداري للسودان تمنع من انتقاص قدر أي شخص عـلى أسـاس دينـي أو عرقـي وتمنـع أيـضاً مـن اسـتخدام الـدين أوالعرق لتحقيق ميزات خاصة للأفراد أو المجموعات المنضوية تحته. ومن المؤكد أن خـروج الـسودان مـن أزماته وحل مشاكله سوف يؤدي إلى التفرغ لتعبئة كـل الجهـود لإيجـاد سـودان واحـد قـوى وقـادر عـلى النهوض والتطور والصمود أمام محـاولات اسـتغلال ثرواتـه العظيمـة خاصـة البترولـية مـن جانـب القـوى لخارجية المتربصة به. (الزاكى،2007،ص16).

فالمطلوب مـن المجتمـع الـدولي والاقليمـى المتمثلـة في الإتحـاد الإفريقـى والجامعـة العربيـة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة دعم عمليّة المفاوضات وعمل كل ما يلزم لقيامهـا ونجاحهـا ويتعـيّن على المفاوضات المستجدة أن تتعلّم من المفاوضات التي أدّت إلى التوقيع عـلى إتفاقيّـة الـسلام الـشامل بـين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. حيـث نجحـت الايقـاد نتيجـة شراكـة ناجحـة بـين دول الهيئـة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أي محور فريق الوساطة والأسرة الدوليّة المعـروفين بـشركاء الايقـاد بما فيها الدول المانحة. نجحت تلك المفوضـات لأن فريـق الوسـاطة كـان يتـضمن مفاوضـين محترفـين بقيـادة الجنرال سومبيو من كينيا وحظيت بدعم مجموعة اتصال تضم الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، الـنرويج وإيطاليا. وتفاعلت جهات أخرى من خلال مجموعة الاتـصال بـدل المـشاركة المبـاشرة. فباسـتطاعة عمليّـة متجددة في دارفور أن تفيد من تلك التجربة. ويتعيّن على مجموعة الاتـصال أن تـدعم المبعـوثين الخاصـين للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وممارسة الضغوط على الفرقاء بحـسب مقتـضيات الوسـطاء وتوجيهـاتهم والعمل كعازل بين الوساطة وسـائر الفرقـاء الـدوليين. كـما يجـب أن تـشمل دولاً إقليميّـة لهـا نفـوذ عـلى المتمردين مثل تشاد، إريتريا، ليبيا وأخرى لها سلطة عـلى حـزب المـؤتمر الـوطني كالـصين وجامعـة الدولـة العربيّة. والدول المانحة التي يُمكنها أن تُمارس ضغطاً على الطرفين وأن تمنح العمليّة دعماً ماديـاً كالولايـات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج، فرنسا والاتحاد الأوروبي. ولا بدّ أن تتدخل فرنسا التي لم تُـشارك بـشكل كبير حتّى اليوم فتمارس ضغوطاً عـلى تـشاد وأن توظـف قوّاتهـا المـسلّحة الموجـودة في تـشاد وجمهوريّـة إفريقيا الوسطى في سبيل وقف إطلاق النار. ولابد من الإشارة هنـا إلى ذلـك الإتفـاق الـذى تـم توقيعـه في دكار حيث قالت (البى بى سى ،http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news(2008/3/14 :/-

"وقع الرئيسان السوداني عمر البشير والتشادي ادريس دبي في العاصـمة الـسنغالية داكـار على اتفاق للسلام يهدف الى وضع نهاية لخمس سنوات من الاعمال العدائية بين بلـديهما.ويـنص الاتفاق الجديد الذي وقعه الرئيسان على هامش القمة الاسلامية المنعقدة في داكـار عـلى تفعيـل الاتفاقات التي كـان قـد توصـلا اليهـا في المـاضي.الا أن الإتفاقـات الخمـسة الـسابقة التـي ابرمهـا الطرفان أخفقـت في مـصالحتهما مـع بعـضهما، ولـذا فـإن القليلـين يتوقعـون إن يـنجح الإتفـاق الجديد فيما فشل فيـه سـابقوه.يـذكر أن الطـرفين طالمـا اتهـما أحـدهما الآخـر بـدعم الحركـات

المتمردة التي تعمل لتقويض حكومتيهما.وكانت تشاد قد اتهمت السودان بإرسال أرتالا من المتمردين التشاديين المسلحين تسليحا ثقيلا عبر الحدود قبل ساعات فقط من التوقيع على الاتفاق الأخير.وقد تعهد الطرفان بموجب الاتفاق الجديد، الذي أطلق عليه اسم اتفاق داكار والذي جاء نتيجة وساطة قام بها الرئيس السنغالي عبد اللـه واد، بتنفيذ بنود الاتفاقات السابقة المنهارة. ويدعو الاتفاق إلى تشكيل مجموعة مراقبة تتكون من وزراء خارجية عدد من الدول الإفريقية تجتمع شهريا للتحقق من عدم وقوع أية انتهاكات.وجاء في ديباجة الاتفاق أن الزعيمين السوداني والتشادي اتفقا على "الحد من نشاطات المجموعات المسلحة ومنع استخدام أراضي البلدين لغرض زعزعة استقرار البلد الآخر."وكان السودان قد نفى في وقت سابق الاتهامات التشادية بأنه أرسل قوة من المتمردين عبر الحدود إلى الأراضي التشادية، قائلا إن الادعاءات التشادية "محض هراء."، حيث يصر المتمردون التشاديون على أن نشاطاتهم محصورة داخل الأراضي التشادية بينما قالت قوة حفظ السلام الأوروبية المنتشرة في المنطقة الحدودية بين البلدين إنها لم تلحظ أي تحرك مريب.وكانت الإذاعة الحكومية التشادية قد أعلنت عن أن "عدة ارتال من المتمردين المسلحين تسليحا ثقيلا" قد اجتازت الحدود قادمة من السودان بالقرب من بلدة آدري.إلا أن التحالف الوطني التشادي المتمرد نفى أن يكون مقاتلوه قد اجتازوا الحدود.وكانت حكومة الرئيس التشادي إدريس دبي قد أجهضت في فبراير2008 محاولة انقلابية قام بها المتمردون.وقد اتخذت الحكومة التشادية سلسلة من الإجراءات الهادفة لمنع المتمردين من القيام بهجمات جديدة بما فيها حفر خندق يحيط بالعاصمة انجامينا وقطع الأشجار التي قد يستخدمها المهاجمون للتخفي.وكانت الحكومة التشادية قد تمكنت بصعوبة من دحر المتمردين بعد معارك استمرت يومين.وكان الهجوم قد وقع قبل نشر قوة حفظ السلام الأوروبية المكلفة بمهمة حماية اللاجئين من إقليم دارفور السوداني في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى".

أخيراً يجب أن تستخلص الوساطة العبرة من أخطاء أبوجا وأن تتفادى التعويل على المواعيد الاصطناعيّة فتقيمها تكتيكاً تفاوضياً. وسوف تكون هناك حاجة إلى وقف إطلاق نار كما إلى تدابير أخرى لبناء الثقة. ولكي تُكلل المحادثات بالنجاح، لا بدّ من تخصيص مزيد من الوقت لاستحداث بيئة ثقة بين الأطراف المعنيّة كما حصل بين الحركة الشعبيّة لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل.(البحيرى،2006،ص286).

ومن جانب آخر يجب على المجتمع الاقليمى والدولي تقديم دعم تقني وفني للمساعدة في عملية التفاوض والوصول إلى اتفاق سلام. ووضع خطة احتياجات عاجلة ومتوسطة وطويلة المدى لإقليم دارفور. وتنظيم اجتماعا للمانحين لتقديم مساعدات لعملية إعادة الإعمار والتوطين والإيفاء بما تم الالتزام به.

ويجب أن يسعى السودان الآن إلى تمتين العلاقات مع جيرانه من البلدان الإفريقية على أن تكون العلاقة الجديدة مبنية على أساس تحقيق المصالح الاقتصادية والمنافع المشتركة. (الزاكى،2007،ص16).

ولقد تعرض السودان في الشهور الأخيرة لمزيد من الضغوط والمشكلات عملت وتعمل على تعويق محاولاته الجادة لتحقيق التوحد القومي وتنفيذ برنامجه التنموي وإنهاء الأزمة المعقدة في دارفور. وأهم هذه المشكلات هي:

أولاً: مشكلة الخلاف الذي وقع مع تشاد، حيث ادعت تشاد أن السودان قد تعدى على حدوده. وأن حكومة الخرطوم تدعم المعارضين لنظام انجامينا. حتى وصل الأمر إلى حد إعلان تشاد الحرب على السودان.وتدخل في الأمر بعض القوى العربية (كمصر – وليبيا – والجامعة العربية..الخ) لمحاولة معالجة هذا التصدع غير المبرر أو المناسب بين السودان وتشاد، خاصة أن الخرطوم ليس بقدرتها أن تتحمل المزيد من المشكلات.

ثانياً: مشكلة تخلى الاتحاد الإفريقي الذي كان مسئولاً عن استقرار الوضع في دارفور وعن منع أية تعديات من جانب المتردين أو من جانب القوات الحكومية

عن تلك المسئولية لأنه غير قادر على الإنفاق على قواته الموجودة هناك لشهور طويلة متوالية لأن الاتحاد منذ الإنشاء كانت ميزانيته محدودة.وهنا استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف – مؤيدة من جانب بعض الدول الغربية، ومن جانب قوى وحركات التمرد داخل دارفور – لكي تحول مسئولية إقرار الأمن في دارفور إلى قوات دولية من قبل الأمم المتحدة بهدف إيجاد المزيد من الوسائل والطرق لاختراق الإقليم وإيجاد موضع لها هناك لكي تسيطر على القلب الإفريقي وما فيه من بترول ويورانيوم. (الساعورى، 2007، ص28).

ثانياً- توحيد الحركات المسلحة:

أن حل مشكلة دارفور لا يتم إلا عبر الحوار والمفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة. ولكن قبل الانطلاق في محادثات جديدة، يتعيّن على المجموعات المسلحة غير الموقّعة على الاتفاقية أن تتوحد أو توحد رؤاها. وعليها المحاولة لتوحيد قيادتها المفاوضة مع الحكومة. ولتحقيق ذلك فقد تحركت قوى دولية وإقليمية متعددة ساعية لتوحيد تلك الحركات و تركّزت غالبيّة الجهود على جيش تحرير السودان الذي انقسم قادته بين قادة سياسيين وقادة ميدانيين. وتقتضي الخطوة الأولى عقد مؤتمر للقادة الميدانيين لتوحيدهم ووقف المواجهات بينهم. ثم عقد مؤتمر جامع للسياسيين والميدانيين معاً. سعت الأسرة الدوليّة إلى اقتراح عقد مؤتمر للقادة الميدانيين في أم راي بشمال دارفور. وحضر المؤتمر بعض السياسيين ورفض آخرون أمثال عبد الواحد نور الذي يخشى من نتائج مثل هذه المؤتمرات. إذ أنها من المحتمل أن تقرر تغيير قيادته بشخص آخر. وأكثر ما يخشاه هو فقدان السلطة لأنه يعني بأنّ قيادته المتقلّبة في السنوات الأربعة المنصرمة ستؤدي على الأرجح إلى قلب الموازين في حال انعقد مؤتمر من هذا النوع ولم ينجح ذلك المؤتمر. وسعت الأطراف الدولية أيضا لتقريب الرؤى بين حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور وجبهة الخلاص ولكنها لم تنجح. وزاد الآمر تعقيداً تصعيد الحكومة عملياتها العسكرية في وحول المواقع

المقترحة لعقد تلك المؤتمرات. ولكن حزب المؤتمر الوطني الحاكم أعطى تعهدا بالسماح للمـؤتمر بالانعقـاد. ورغم أن انعقاده قد لا يكون في صالحه إلا أنه من المحتمل أن يأتي بعنـاصر جديـدة قـادرة عـلى التفـاهم وقابلة به. (sudaneseOnline.com،محمد هارون/دارفورى).

يتضح بأنّ الحركات المسلحة تفتقر إلى التنظيم والقيادة. ولا بدّ من إقامة توازن بين منحها مزيدا مـن الوقت لتنظيم صفوفها وترك الأمور تنجرف إلى ما لا تُحمد عُقباه. لا بدّ من ممارسة مزيد من الضغوط عليهـا من خلال هيئات إقليميّة ودولية لكي ترتب صفوفها. يتعيّن عـلى الاتحـاد الإفريقـي والأمـم المتحـدة أن تقنعـا عبد الواحد بالعودة إلى دارفور إذا أراد أن يبقى على رأس جيش تحرير السودان. وقد يـشمل هـذا إشراكـه في طاولة المفاوضات إلى جانب أي شخـصيّةٍ أخـرى يختارهـا جـيش تحريـر الـسودان. ولكـن إذا تـسرّعت الأسرة الدوليّة في التحرّك، فقد تُكرر الخطأ الذي ارتكبه الاتحاد الإفريقي عنـدما رفـض تأجيـل مـؤتمر أبوجـا وإتاحـة وقت أكبر لمؤتمر مني ميناوي في حسكنيتة في أكتوبر 2005 مـما مـنح عبـد الواحـد محمـد نـور حجـةً بعـدم الحضور ومهّد لأن يكون مؤتمر حسكنيتة مؤتمراً أحاديّاً وسّع الهوّة بين عبد الواحـد ومنـي مينـاوي. ولا زالـت عواقب هذا القرار جليّةً إلى اليوم. (sudaneseOnline.com،محمد هارون/ دارفورى).

ثالثاً- رؤية الحركات المسلحة لعملية التفاوض:

للأهمية نستعرض أدناه رؤى بعـض الحركـات المـسلحة لإعطـاء فكـرة عنهـا ومعرفـة مـدى إمكانية الاستهداء بها واعتمادها مـن كافـة الأطـراف.وفى هـذا الإطـار فقـد تقـدمت حركـة العـدل والمساواة بمقترحها لتحقيق السلام إذ تبدى استعدادها التام للحـل الـسلمي مـن خـلال الـدخول في مفاوضات جادة ومسئولة تفضي إلى سلام عادل وشامل يتجاوز كافـة سـلبيات ونـواقص أبوجـا. وان يتم تحديد أطراف التفاوض بين الحكومة السودانية من جهة وحركتي العـدل والمـساواة الـسودانية وحركة تحرير السودان من الجهة الأخـرى وكـذلك الحركـات الـصغيرة المنقـسمة الأخـرى. وأن يـتم

التشاور مع أهل دارفـور عـلى أوسـع نطـاق وفي كـل مراحـل التفـاوض عـبر كيانـاتهم الإثنيـة والتنظيميـة والقطاعية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في الإقليم (جلال الدين،2007/6/12،sudanjem.com).

وترى أن تمنح حركة تحرير السودان (الموقعة على اتفاقية ابوجـا) فـترة 60 يومـا لتوفيـق أوضـاعها والتوصل إلى صيغة تساعدها على الدخول في العملية الـسلمية برؤيـة مـشتركة ووفـد مـشترك، وإلا سـوف تضطر حركة العدل والمساواة السودانية للدخول في إجراءات العملية السلمية ببرنامج مستقل.

وترى الحركة أن تتم المفاوضات تحت الوساطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقـي عـلى أن يكون دور المنظمة الأممية أصيلاً و ليس ثانوياً. وأن تتاح الفرصة لـدول الجـوار والإقلـيم للمـساهمة في العملية السلمية، بالإضـافة إلي المجتمـع حيـث يتوقـع مـساهمتها في العمليـة الـسلمية بـصفة "مجموعـة أصدقاء سلام دارفور ."(جلال الدين،2007/6/12،sudanjem.com).

ترى الحركة أن يكون مقر المفاوضات بدارفور إن كان الحضور الإقليمي و الدولي متيسراً. ولكـن إذا تعذر عقد جلسات التفـاوض في دارفـور فـيمكن النظـر إلى أي مـن دول الجـوار أو غانـا ،فرنـسا ،سويـسرا، جنوب إفريقيا علي الترتيب كخيارات بديلة دون قفل الباب أمام أية خيارات أخرى تراها الأطراف مناسـبة. وأن يبدأ التفاوض باتفاق إطاري يتفق فيه الأطراف على كافة القضايا الخلافية الرئيسة على وجـه الإجـمال، على أن يتم تفصيلها خلال فترة زمنية محددة يتفق عليها الأطراف، بحيث لا يتجاوز ذلك مدة ثلاثـة أشـهر يتمّ فيها معالجة أمر فصيل مني اركو مناوي وموقعه في اتفاقية السلام الشاملة الجديدة.

ولأجل إزالة كافة العقبات التي تعيق عملية التفاوض ترى الحركة الأتي:

- ضرورة تنسيق كافة المبادرات من قبل دول الجـوار والخاصـة بتوحيـد فصائل حركة تحرير السودان أولا وتقديم رؤية مشتركة بـين الحـركتين الرئيسيتين في المفاوضات ثانيـا. عـلى أن يـتم ذلـك مـن خـلال برنـامج

المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة كمشروع لبلورة رؤية مشتركة لبدء عملية التفاوض (جلال الدين،sudanjem.com،2006/6/12).

- تجاوز شرط إتخاذ اتفاقية أبوجا كأساس للسلام الشامل في المحادثات القادمة (وهو الشرط الذي تصر عليه الحكومة السودانية) وعلى المجتمع الدولي عدم الإصرار على اعتماد ما اعترف بفشلها بنفسه.
- ضرورة الاعتراف بحقوق أهل دارفور كافة وحقهم في المشاركة الحقيقية في السلطة والثروة في البلاد على أساس ثقلهم السكاني وهذا معيار عادل يعطي أهل الأقاليم الأخرى أيضا حقوقهم دون غمط. ومن الضروري لتحقيق العدالة عدم ربط تلك الحقوق بأي ظروف طارئة أو استثنائية حدثت في السودان خلال الفترة السابقة كأرضية لرفض إعطاء أهل دارفور وبقية أقاليم السودان حقوقهم كاملة غير منقوصة.
- إن المدخل السليم لحل هذه القضية هو إنشاء مستوى رابع للحكم في الإقليم هي حكومة إقليم دارفور التي تتمتع بسلطات تنفيذية و تشريعية وقضائية واسعة وحقيقية مصحوبة بالموارد اللازمة التي تعينها على أداء مهامها. كما يجب أن تكون لها الولاية على كامل الإقليم حتى تتمكن من إعادة بناء الإقليم بشحذ همم كافة سكانه و حسن استخدام الموارد المتاحة وفق الأولويات التي يجمع عليها أهل الإقليم.
- ضرورة إعطاء أولوية لمعالجة أوضاع النازحين واللاجئين وترتيب أوضاعهم وفق بنود واضحة تؤمن حقوقهم الأساسية وتضمن سلامتهم وعودتهم الطوعية إلي مناطقهم الأصلية، وتضمن تعويضهم، وتنمية مناطقهم ((جلال الدين،sudanjem.com،2007/6/12).
- بجانب رؤية حركة العدل والمساواة هناك رؤى أخرى لتنظيمات وجهات ذات صلة بالمشكلة نورد أدناه بعضا من الرؤى التي تكمل أو تضيف إلى ما تراه حركة العدل.

ويمكن أن تسهم في حل المشكلة:

ترى هيئة جمع الصف الوطني (وهى هيئة تـشكلت برئاسـة الـرئيس الأسـبق سـوار الـذهب وعضوية مجموعة مـن القيـادات الـسودانية للإسـهام في حـل مـشاكل الـسودان ومـن بينهـا مـشكلة دارفور) أن ما يتمخض عن أي اتفاق يجب أن يعرض على أهل دارفور لضمان دعمهم لهـا مـن خـلال حوار وتشاور دارفوري دارفوري. والذي حددت اتفاقية ابوجا شكله وكيفيـة تكوينـه وعـدد عـضويته وأن يكون تحت إشراف ووساطة الاتحـاد الافريقـى. حيـث يمثـل الحـوار الـدارفوري آليـة لحشد التأييد لذلك الاتفاق وتنفيـذه وذلـك عـن طريـق نـشره والتعريـف بـه. ولا يعنـى ذلـك فـتح مفاوضات إضافية بشأن الاتفاق وإنمـا المقـصود هـو تعميـق هـذا الاتفـاق لمجابهـة تحـديات الـسلم المحلية وقضايا المصالحة. ومناقشة وإيجاد توافـق جماعـي حـول القـضايا الأساسـية العالقـة الخاصـة بسكان دارفور وأسباب النزاع وانعدام الأمن وإعادة بناء النـسيج الاجتماعـي وبنـاء مـستقبل مـشترك للجميع. (هيئة جمع الصف الوطني،مايو2007).

ويرى (احمد،عبد الغفار،2006) أنه لابد من التأكيد على أهمية اتفاقية السلام الشامل (برتوكـولات نيفاشا) كإطار لحل النزاعات في الشمال ودارفور. وكذلك التأكيد عـلى أن مبـادئ تقـسيم الـسلطة والـثروة، والحكم الراشد، والشفافية وغيرها تصلح تماماً لحل مـشكلة دارفـور. و تنفيـذ إعـلان المبـادئ، الموقـع بـين الطرفين في أبوجا، يحتل أولوية عليا.

ضرورة استمرار المفاوضات من اجل الحل السلمي ومن الضروري مشاركة كافة الأطراف في عمليـة السلام بهدف ضمان ثبات واستمرار أي اتفاقية يمكن التوصـل إليهـا. وفي هـذا الإتجـاه هنـاك حاجـة لبنـاء قدرات المشاركين في المفاوضات وتدريبهم بهدف ضـمان الكفـاءة في عـرض قـضاياهم. وتمثـيلهم في اللجـان المركزيــة المــسئولة عــن تخــصيص المــوارد وفى كافــة المواقــع القياديــة الحكوميــة.(احمــد ،عبــد الغفار،2006،ص168).

هناك مشكلة تمييز الذين حملوا السلاح ضد الحكومة على حساب الذين اختاروا الوسائل السلمية للعمل السياسي. أي أن الذين يتحدثون باسم دارفور هم الذين حملوا السلاح مع العلم أنهم لا يمثلون كل أهل دارفور. وبالتالي فإن نتائج المفاوضات لابد أن تعكس مصالح وتطلعات كل أهل دارفور بمختلف انتماءاتهم الاثنية وولاء اتهم السياسية. وهذا التوجه سيقود بالتأكيد إلى استدامة السلام، لأنه توجه عملي يجد قبولاً واسعاً. ويتطلب ذلك العمل بشكل جاد على استنطاق مختلف المصالح ووجهات النظر وتوصيل آرائهم للأطراف المتفاوضة وأن تكون جهات الوساطة على علم بها. (احمد،عبد الغفار،2006،ص170).

رابعاً- دور الإعلام السوداني في حل القضية:

يجب العمل على توجيه الإعلام الوطني لبناء الثقة وتكريس الوحدة القومية ونشر ثقافة السلام في دارفور تلك الثقافة التي تؤدي إلى سيادة مفاهيم المساواة والحريات العامة والديمقراطية والعمل بشفافية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج الوطني لكل كيانات ومجتمعات السودان سواء في الوسط أو الأطراف. ومن الضروري تنمية وجود الوسائل الإعلامية والتلفزيون وتوفير ما يلزم من الأجهزة للمواطنين خاصة في الحلل أو القرى النائية وتقوية أجهزة الإرسال لإشاعة مفاهيم السلام والتعايش بين المجموعات السكانية للسودان ونبذ ثقافة الاختلاف والحرب والعنف وبث الوعي في أهمية السلام والتعايش. ولابد من حث المؤسسات الأكاديمية والتربوية والمنابر السياسية والإعلامية على التعرف على الواقع الاجتماعي والثقافي على وجهه الصحيح حتى لا تأتي التأثيرات السلبية من الخارج فتزعزع المفاهيم السائدة.(عبد الرحمن،2000،ص121).

خامسا: اتفاق ابوجا ومستقبله:

جاء اتفاق سلام دارفور نتاجاً لمفاوضات مكثفة بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان تحت قيادة كل من عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم. وتوصلت

الأطراف للاتفاق بفضل وساطة الاتحاد الإفريقي وجهوده التي استمرت لسبع دورات من المباحثات الداخلية بشأن الصراع في دارفور. وقد عقدت الدورة السابعة والأخيرة في أبوجا بنيجيريا حيث تم التوصل لاتفاق. ووقع عليه فصيل واحد من الفصائل الرئيسية هو فصيل منى اركو مناوى مع الحكومة السودانية في يوم 5 مايو2006، وعرف ذلك الاتفاق باتفاق ابوجا. ويغطي أربعة مواضيع أساسية هي: اقتسام السلطة، واقتسام الثروة، والترتيبات الأمنية، والحوار الدارفوري – الدارفوري والتشاور. (الدومة، 2006، ص192).

الفصل الخاص باقتسام السلطة ويتمثل بالنقاط التالية:

1. إنشاء سلطة دارفور الإقليمية لتنفيذ اتفاق سلام دارفور.
2. إجراء استفتاء خلال أربعة سنوات (2010) للتقرير بأن تكون دارفور إقليماً واحداً، أو تظل كما هي عليه في الوقت الراهن بولاياتها الثلاث.
3. إنشاء وظيفة "كبير مساعدي الرئيس" ليكون الشخص الرابع في السلطة، بحيث تقوم الحركات باختياره.
4. يتقلد ممثلو الحركات مناصب بمجلس الوزراء والمجلس الوطني والحكومات الولائية.
5. التمثيل العادل للدارفوريين في الخدمة المدنية والمؤسسات التعليمية.
6. يتوجب أن تشمل المقترحات الخاصة بتقاسم السلطة على أحكام شمولية لإعادة تعمير وتنمية دارفور، بما في ذلك النصيب العادل في الدخل القومي. وينص اتفاق سلام دارفور على إنشاء الصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور،والذي تموله الحكومة المركزية والمانحون الدوليون وكذا آليات المساعدات المجتمعية.

يعتبر القسم الخاص بالأمن هو الأكثر تعقيداً في الوثيقة، ويتناول الجزء الأول وقف إطلاق النار الشامل والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل تمتد عبر خمسة

أشهر تقوم الأطراف خلالها بفك الارتباط لقواتها العسكرية وإعادة نشرها والسيطرة على أسلحتها. وخلال هذه المرحلة يتم إنشاء مناطق عسكرية مجردة من السلاح حول معسكرات النازحين وعلى طرق الإمدادات الإنسانية، بالإضافة إلى السيطرة على الجنجويد والميليشيات المسلحة الأخرى.

أما الحوار الدارفوري – الدارفوري فهو مؤتمر يرأسه الاتحاد الإفريقي يلتقي عبره ممثلو المجموعات الدارفورية من كافة أنحاء دارفور لمناقشة مستقبلهم المشترك ونشر اتفاق سلام دارفور ودعمه، وكذلك معالجة العديد من القضايا التي تختص بالصراع المحلي والمصالحة. ويقوم الاتحاد الإفريقي بتنظيم ورعاية الحوار لضمان استقلاليته.

اتفقت الأطراف على إعادة حدود دارفور إلى الحدود المعترف بها منذ 1 يناير 1956، وعلى إنشاء لجنة فنية لترسيم الحدود الشمالية.

وبشان تقاسم الثروة: فإن المبادئ الأساسية لقسمة الثروة تنص على التأكيد على التنمية العادلة والمستدامة والمشاركة الكاملة للمرأة، واحترام الحقوق العرفية أو التقليدية المتعلقة بالأرض ويشمل ذلك الحواكير ومشاركة أهل دارفور في التنمية الوطنية. وفيما يلي أهم المواضيع التي تتناولها النصوص المتعلقة بقسمة الثروة:

الموضوع الأول: يتعلق بحجم الأموال التي يجب تحويلها من الحكومة المركزية إلى الولايات عن طريق مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد التي نص الدستور الوطني الانتقالي على إنشائها غير أنها لم تكتمل بعد. ولوضع حد لهذا التأخير يقترح اتفاق سلام دارفور تعيين لجنة خبراء تكلف بوضع صيغة من شأنها أن تتيح الحكومة أموال من صندوق الإيراد القومي للولايات.(الدومة،2006،ص195).

والموضوع الثاني: يتناول صندوق دارفور لإعادة الاعمار والتنمية وفي هذا الإطار تساهم حكومة السودان بمبلغ 300 مليون دولار في عام 2006 وبما لا يقل عن مبلغ 200 مليون دولار للسنة الواحدة في خلال السنتين 2007 و 2008. كما

يتناول الاتفاق على ملكية واستغلال الموارد الطبيعية، لاسيما الأراضي. فقد أنـشأت مفوضـية أراضي دارفـور للفصل في مطالب الذين نزعت منهم أراضيهم طيلة فترة الصراع في دارفور. أما في المجال الإنساني فقد نـص الاتفاق على ما يلي:

أولاً: عودة وإعادة تـوطين اللاجئـين والنـازحين وذلـك بـالنص عـلى النـواحي الأمنيـة والمـساعدات العاجلة اللازمة لعودتهم. ولذلك الغرض تنشأ لجنة إعادة تأهيل وإعادة التوطين في دارفور. تقوم هذه اللجنة بإنشاء "لجان الدعاوي الخاصة بالملكية"، لمعالجة كافة المنازعات المتعلقة بالملكية واستعادة الممتلكات.

ثانياً: موضوع التعويضات الفردية لضحايا الصراع، نص الاتفـاق عـلى إنـشاء مفوضـية التعويـضات لتقديم تعويضات مالية وعينية للأفراد والمجتمـع بكاملـه. ويجـوز مـنح الأفـراد تعويـضات نقدية بصورة مؤقتة، قبل إجراء تحقيق كامل في القضية.

ثالثـاً: التزمـت الحكومـة بـدفع مبلـغ 30 مليـون دولار أمـريكي كمـساهمة أوليـة في صـندوق التعويضات.

وبشان الترتيبات الأمنية يمنح الاتفاق صلاحيات إضافية إلى لجنة وقف إطلاق النار التابعة للإتحـاد الافريقى واللجنة المشتركة مع الأمم المتحدة. ويقع ضمن صلاحيات هاتين اللجنتين تحديـد المـسئولين عـن خرق وقف إطلاق النار واتخاذ إجراء ضدهم.

وفي ضوء اتفاق وقف إطلاق النار تمتنع الأطراف عن القيام بالأنشطة التالية:

1. كافة أنواع الاعتداءات ضد أفراد ومواقع الطرف الآخر.
2. كافة الاعتداءات والتحرش والاختطاف والترويع وإيذاء المدنيين.
3. القيام بأيـة أعـمال مـن شـأنها عرقلـة أو تـأخير عمليـة المـساعدة الإنـسانية وتـوفير الحمايـة للمدنيين.

4. وضع أية قيود على حرية وسلامة حركة الوكالات الإنسانية وسلاسة حركتها.

5. أي عمل من أعمال العنف الموجه ضد النوع أو الجنس.

6. فرض أية قيود على حرية تنقل الأفراد والسلع.

7. شن أية هجمات ضد عاملي ومنشآت بعثة الاتحاد الإفريقي واحتجاز معداتها.

8. القيام بأنشطة تعرقل جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

9. أية محاولة من جانب أي طرف لتمويه معداته أو عامليه أو أنشطته، بغرض نسبها إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ووكالات الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أو إلى أية منظمة أخرى.

10. تحليق أية طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دارفور.

11. أية محاولة لإعادة انتشار القوات والمعدات العسكرية الخاصة بأي طرف من الأطراف خارج المواقع الخاصة به أو نشر قوات عسكرية إضافية من جانب حكومة السودان في دارفور دون موافقة لجنة وقف إطلاق النار.

12. عملية تجنيد قوات عسكرية في دارفور من جانب أي طرف من الأطراف.

13. أي تجنيد للأطفال أو الفتيات الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة من جانب أي طرف من الأطراف.

14. جميع الحملات الدعائية العدائية والتحريض على العمل العسكري. (الدومة، 2006، ص197).

ونص الاتفاق على توفير قدر أكبر من الحماية لمعسكرات النازحين ونزع السلاح من المناطق المحيطة بها. وتتحمل بعثة الاتحاد الإفريقي مسئولية مراقبة الأنشطة وتسيير الدوريات في المناطق المذكورة. ويتم تكوين قوات شرطة المجتمع وتعمل على توفير السلامة للنازحين بصفة مؤقتة إلى حين عودة الاستقرار للمنطقة. كما تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي بنزع السلاح من طرق الإمدادات الإنسانية ومراقبتها. (حسنى، سمير وزيد الصبان، 2006، ص151).

تعتبر البنود التي تناولت فك الاشتباك وإعادة النشر وحظر السلاح (القسم الأول من الترتيبات الأمنية) من صميم اتفاق وقف إطلاق النار. وستقوم القوات المسلحة السودانية والحركات باتخاذ بعض الخطوات خلال خمسة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق.

ويحتوي اتفاق سلام دارفور على بنود مفصلة لضبط الجنجويد ونزع سلاحهم. وألزمت الحكومة بوضع خطة لنزع سلاح الجنجويد في غضون 37 يوماً، وعليها أيضاً ضبط الجنجويد والمليشيات المسلحة الأخرى فوراً وضمان احترامهم لاتفاق وقف إطلاق النار وعدم ممارسة أي نشاطٍ لهم في المناطق التي يسكنها المدنيون أو المواقع التي يتوجب على الحركات أن تعيد فيها نشر قواتها. ومن ثم، يجب نزع كل الأسلحة الثقيلة منهم كما يجب نزع سلاح كل المجموعات التي تخرق اتفاق وقف إطلاق النار وتسريحها وعدم إعادة تشكيلها. (مجموعة الأزمات الدولية،2002،ص21).

وعالج الاتفاق أيضاً موضوع المجموعات المسلحة الأخرى التي لم توقع عليه، والتي يتم التعامل معها من منظور غير عسكري يشمل التفاوض والطرق السلمية لفض الصراع. أما في حال التعامل مع المجموعات التي لم تخضع لاتفاق وقف إطلاق النار، فإن اللجنة المشتركة قد توصي باتخاذ وتنفيذ إجراء حازمة ضدها. وسيتم نزع سلاح المقاتلين الخوارج بواسطة الحكومة والحركات وفق اتفاق طرابلس الموقع بين الحكومة وتشاد. وسيتم فور الانتهاء من عملية فك الاشتباك

تقديم الدعم اللوجستي غير العسكري للحركات للتأكد من حصول مقاتلي الحركات على الغذاء والمأوى والعون الطبي إضافة إلى الضروريات الأخرى.

يعتبر القسم الثاني من الترتيبات الأمنية هو المسألة طويلة المدى في الصورة النهائية للوضع الأمني في دارفور والتي يجب أن تنفذ على مراحل في مدة قوامها ثلاثون شهراً تبدأ بإكمال الوقف الشامل لإطلاق النار (بعد خمسة أشهر). إذ يتعين أن يدمج المقاتلون من الحركات في القوات المسلحة والخدمات الأمنية الأخرى. ويبلغ عدد المقاتلين الذين يجب دمجهم في الجيش حوالي 4000 محارب سابق، و1000 في المؤسسات الأمنية الأخرى، و3000 آخرين يتم توفير برامج دعم وتعليم خاصة لهم. والركن الآخر هو جمع قوات الحركات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لهؤلاء المقاتلين السابقين الذين يجب أن يدمجوا في الجيش والخدمات الأمنية.

يتعلق المكون الأخير بإصلاح بعض المؤسسات الأمنية المختارة في دارفور خاصة تلك التي تم توسيعها أثناء الحرب كأفرع شبيهة بالجيش تشمل قوات الدفاع الشعبي، استخبارات الحدود والشرطة ومراعاة خاصة للشرطة الشعبية وشرطة البدو، إضافة إلى قوات الشعب المسلحة التي ستشملها المراجعة أيضاً. كما يجب بجانب هذه الخطوات بناء قدرات الشرطة المدنية حتى تصبح آلية لتنفيذ القانون في دارفور. وأخيراً يجب إنشاء آلية لضبط السلاح المحمول داخل المجتمع للتمكن من إنشاء استقرار طويل المدى.

أما عن الحوار الدارفورى-الدارفورى فيتعين أن يوافق الاتحاد الإفريقي عليه بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ويهدف الحوار الدارفوري – الدارفوري والتشاور إلى تعزيز المصالحة وتقديم الدعم والسند الجماهيري الواسع لعملية السلام في دارفور وذلك من خلال طرح القضايا المتعلقة بالصراع في تلك المنطقة. حيث يتم إنشاء لجنة تحضيرية للحوار الدارفوري – الدارفوري والتشاور تتكون من ممثلي الأحزاب وممثلي منظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل والاتحاد

الإفريقي وممثلي المجتمع الدولي. وسوف تقوم اللجنة التحضيرية باختيار شخصية افريقية بارزة لرئاسة الحوار الدارفوري – الدارفوري والتشاور على أن يعاونه/ يعاونها فريق من كبار مواطني دارفور. ومن المتوقع أن تتراوح نسبة المشاركة بين 800-1000 مفوض، يتم اختيار60% منهم لتمثيل المجتمع والقبائل في دارفور، واختيار40% منهم على أساس عضويتهم كمجموعات مشاركة مثل الأحزاب السياسية واتحادات التجارة، والشباب، والنساء وأصحاب العمل والمجتمع المدني.

لن يتسنى للحوار الدارفوري– الدارفوري والتشاور أن يعيد التفاوض بشأن اتفاق سلام دارفور ولكنه سيتطرق لاستضافة اجتماع يتناول القضايا السياسية المحلية والقضايا المتعلقة بالصراع في دارفور. ومن ضمن القضايا المطروحة سيتم النظر في القضايا التالية: المصالحة بين القبائل والمجتمعات والقضايا المتعلقة بالأرض والماء والموارد الطبيعية ومواقع طرق المهاجرين الرحل والقضايا المتعلقة بالأمن البشري والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وضبط الأسلحة الصغيرة مع ضمان تناول قضايا الفوارق السياسية والنظر فيها من خلال عمليات سياسية وليس عن طريق العنف إضافة إلى وضع وسلطات الإدارة الأهلية.

وبشأن تنفيذ الاتفاقية فسيتم دمج اتفاق سلام دارفور في الدستور الانتقالي. إضافة إلى تشكيل لجنة تقييم دارفور، التي تضم ممثلين لكل الأحزاب والاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين، لمراجعة جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ اتفاق سلام دارفور.

وتعليقا على اتفاقية أبوجا فإن معظم سكان دارفور ينظرون إلى اتفاقية سلام دارفور على أنها صفقة غير مربحة. لأنهم يرون أنها تركت الحكومة المحليّة رهن حزب المؤتمر الوطني وأبرمت صفقةً غيرعادلة لتشارك السلطة تشمل الفصائل الثوريّة دون سواها. إضافة إلى ذلك أنها لم تمنح الحوار الدارفوري الدارفوري إلاّ فرصة القيام بتوصيات. رغم الترحيب بجهد توسيع نطاق المشاركة فمن غير

المرجّح أن ينجح الحوار الدارفوري الدارفوري بشكله الحالي ولن يفلح بتعزيز نطاق تطبيق اتفاقية سلام دارفور. من جانب آخر يؤمن العديد من الأفراد إلى جانب منظمات المجتمع المدني في أنّ الحوار هو السبيل الوحيد لإيجاد حلّ دائم ولكنّهم لا يثقون بالحوار الدارفوري الدارفوري في الظرف الحالي. وانطلاق الحوار بصورة متعجلة يفيد حزب المؤتمر الوطني وسيؤدى ذلك لإحداث مزيد من الفُرقة أكثر منه لإقامة حوار ضروري من أجل السلام والمصالحة. (حسنى،سمير وزيد الصبان، 2006، ص150).

في الأشهر الأولى بعد التوقيع على اتفاقية سلام دارفور، اتضح بأن هناك قصورا واضحا في ثلاثة جوانب من الاتفاقية هي: مسالة تعويض المتضررين والتشارك في السلطة ونزع سلاح الجنجويد. وتبقى المجالات المذكورة أبرز المجالات التي تقتضي المعالجة ولابدّ من إعادة هيكلة الاتفاقية لاسيّما من ناحية تشارك السلطة. إذ يصر فصيل عبد الواحد أن تقر الحكومة بالتعويض الفردي للمتضررين وتنزع سلاح الجنجويد واتخاذ قرار بإعادة الولايات الثلاثة إلى إقليم واحد كما كان في السابق. وذلك قبل الدخول معها في أية مفاوضات. وتطلب حركة العدالة والمساواة حوالي 600 مليون دولار وعبد الواحد حوالي مليارى دولار كتعويض بينما التزمت الحكومة بوضع ثلاثين مليون دولار رفعته لاحقا إلى مائة مليون دولار في صندوق التعويضات. ويجب طرح هذا الموضوع للمعالجة بمساعدة المانحين والإشراف المستمر على التزام الحكومة. (حسنى،سمير وزيد الصبان، ص156).

تُشكّل إعادة المتمردين غير الموقعين إلى طاولة الحوار والمفاوضات أكثر المهام صعوبة على المدى القصير وستقتضي ضغطاً دولياً منسّقاً ومتكاملاً. مع العلم بأن حزب المؤتمر الوطني يبدى استعداده للتعاطي مع الأطراف غير الموقّعة على الاتفاقية ولكنّه يُصرّ على أن تكون المفاوضات في إطار اتفاقية أبوجا التي لا حاجة إلى مراجعتها بالكامل. ويُفضّل الحزب الاتفاق على بروتوكولاّت تضاف

له.ولعلّ تشارك السلطة سيكون أكثر المواضيع صعوبةً باعتبار أنّ اتفاقية سلام دارفـور لا تعالجها بالـشكل المناسب وتتيح لحزب المؤتمر الوطني إبقاء سيطرته على هيكليّات حكومـة دارفـور إذ تمـنح المتمـردين 12 مقعداً فقط من أصل 450 في الجمعيّة الوطنيّة وبعض الحقائب الوزاريّـة. وكـان المـبرر الأوّل لإعـمال مثـل هذه الشروط الضعيفة ألاّ تؤثر اتفاقية سلام دارفور في توازن السلطة الذي تقيمه اتفاقية الـسلام الـشامل. وكان يتعيّن على حركـات دارفـور أن تنـال المقاعـد ألاثنـي عـشر التـي تمنحهـا اتفاقيـة الـسلام الـشامل إلى المعارضة الشماليّة إضافة إلى المقاعد التي يتنازل عنها المؤتمر الوطني والحركة الشعبيّة لتحرير السودان.

أمّا الحجّة الأخرى لصفقة المتمردين الضعيفة فهي أنّهم لم يفوزوا في الحرب. ولكن من الواضـح أن حزب المؤتمر الوطني لم يفز هو الآخر، وعليه يتعيّن على الطرفين التفاوض. وعلى فريـق الوسـاطة أن يُفهـم الطرفين بأنّ الحلّ يقتضي مزيداً من التنازل والقبول بمشاركة الاخر في الـسلطة. وإلاّ فباسـتطاعة المتمـردين أن يرفعوا صوتهم للمطالبة بأن تصبح دارفور منطقـةً مـستقلّةً وهـو مـا تؤيـده معظـم أحـزاب المعارضـة السياسيّة وأن يُطالبوا الحزب الحاكم ببذل مزيد من الجهود. (مجموعة الأزمات الدولية،2002،ص23).

من الناحية الأمنيّة، هناك تحدى نزع سلاح الجنجويد ولابد من وضع خطّة واقعيّـة لنـزع الـسلاح وإيجاد وسيلةٍ لكي تفي الحكومة بالوعد الذي قطعتـه سـتّ مـرّات بنـزع سـلاح الجنجويـد. ويتعـيّن عـلى منظمة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً في مساعدة الاتحاد الإفريقي على مراقبة هذا الوعد وتطبيقه وهـو مـا لم تتمكن بعثة الإتّحاد الإفريقي إلى دارفور من الاضطلاع به بموجب اتفاقية سلام دارفور.

تـستمر الأطـراف غـير الموقّعـة عـلى الاتفاقيـة وأحـزاب المعارضـة في المطالبـة بتحويل دارفور ثـلاثي الأجـزاء إلى منطقـةٍ إداريـةٍ واحـدة.بيـنما تطـرح اتفاقيـة سـلام دارفور احتمال عقد استفتاء حول هـذا الموضـوع عـام 2010 ولكـن في حـال لم تكـن الانتخابـات ممكنـة في دارفـور عـام 2009 يجـب عـلى فريـق الوسـاطة أن ينظـر في

احتمال إنشاء حكومة شموليّة مناطقيّة انتقاليّة تشبه نموذج حكومة جنوب السودان وتدير دارفور إلى حين عقد الانتخابات. (حسنى، سمير وزيد الصبان، 2006، ص156).

وخاتمة للقول فإن اتفاقية سلام دارفور الموقّعة في 5 مايو من العام 2006 فشلت في تحقيق السلام. فأدت عوضاً عن ذلك إلى تفاقم حدة النزاع في المنطقة. كما أدت إلى مزيد من الانقسامات في حركات التمرد. وترك عدم تطبيق اتفاقية سلام دارفور فراغاً سياسياً. وعمد المتمردون غير الموقعين على الاتفاقية إلى إرسال إشارات مختلطة أوحت في بعض الأحيان بالمطالبة بإعادة طرح اتفاقية سلام دارفور بالكامل على بساط البحث، استناداً إلى إعلان المبادئ الذي أُقِّر في تموز/يوليو العام 2005 ووقّعت عليه الأطراف كافة، فيما أقرت في أحيان أخرى بأن اتفاقية سلام دارفور تنطوي على عناصر قيّمة. أما الأطراف الموقّعة على اتفاقية سلام دارفور- تحديداً حكومة الخرطوم وفصيل مني مناوي في جيش تحرير السودان- فعارضت بشدة إعادة طرح الاتفاقية على بساط البحث. وقد شجعت الحكومة قادة المتمردين على التخلي عن الأطراف غير الموقعة وتوقيع بروتوكولات تلزمهم باتفاقية سلام دارفور. كذلك حض فصيل مني مناوي على تطبيق اتفاقية سلام دارفور في محاولة لإحكام قبضته على المناصب التي مُنحت له بموجب تدابير تشارك السلطة المنصوص عليها في اتفاقية سلام دارفور. علما بأنه لا يُمكن توقّع سوى التغيير القليل ميدانياً لان الأطراف لا تبدى استعداداً كافيا لأي تغيير في حساباتها. أضف إلى ذلك تزايد عدد اللاعبين المحليين والإقليميين المتورطين في الأزمة، الأمر الذي يضفي تعقيدات على محاولات التوفيق بين الأطراف لإجراء محادثات إضافية. (مجموعة الأزمات الدولية،2002،ص24).

فتعدد المبادرات يحث المتمردين والحكومة السودانية على التشبّث بمواقفهما، فيما يبدو أن الطرفين يلعبان على المستوى الدولي ضد بعضهما البعض. وفي حين تراجعت وتيرة القتال المباشر، تدهور الوضع الأمني في دارفور منذ توقيع اتفاقية

سلام دارفور. وفيما يعتمد كلّ من المتمردين والحكومة إستراتيجية عسكرية، يدفع المدنيون الثمن. أما المتمردون غير الموقعين على الاتفاقية، فقد تعزز موقفهم بفضل تغير الوضع على الحدود السودانية التشادية مستفيدين من توتر الأجواء بين البلدين. فضلاً عن ذلك، تصاعدت وتيرة العنف بين القبائل. فقد شرعت القبائل العربية تستخدم الأسلحة التي حصلت عليها ضد بعضها البعض، سيّما وأن الخلافات على الأراضي والمراعي باتت حامية الوطيس بشكل متزايد. وتتفاقم بشكل مستمر ليحصد حياة المئات كما حدث من صدامات بين قبائل الترجم والابالة (رعاة الإبل) والرزيقات الشمالية (بقّارة) والهبانية والفلاتة. وفي ساحة المعركة التي تزداد تعقيداً، تستمر معاناة المدنيين والمعنيين بمساعدتهم. وقد ارتفع عدد الأشخاص النازحين داخلياً الذين جرى إحصاؤهم في يناير من العام 2007 بما يزيد عن 250 ألف شخصاً. فيما يجد المعنيون بأعمال الإغاثة صعوبةً أكبر في الوصول إلى هؤلاء النازحين وغيرهم من المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة. (مجموعة الأزمات الدولية،2002،ص24).

رصد أداء حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ اتفاق سلام دارفور:

سير تنفيذ اتفاقية سلام دارفور (اتفاقية أبوجا) (الصديق،2007،ص159).

لا تزال جهود حكومة الوحدة الوطنية مستمرة في تنفيذ أحكام اتفاقية سلام دارفور على الرغم من استمرار معارضة بعض المجموعات المسلحة التي لم توقع عليها. وقد بلغ مستوي التنفيذ مرحلة متقدمة مع ملاحظة استعداد حكومة الوحدة الوطنية والأطراف الموقعة على اتفاقية سلام دارفور على استيعاب المعارضين حال نجاح ضمهم للاتفاقية. وقد تبلور الانجاز في تنفيذ الاتفاقية في المحاور المختلفة فيما يلي:

المراسيم والقرارات الجمهورية:

في إطار تنفيذ اتفاقية سلام دارفور أصدر رئيس الجمهورية 23 مرسوماً جمهورياً تناولت في مجملها ما يلي:

أنشاء السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور.تشكيل لجنة مختصة لترسيم الحدود. إنشاء لجنة تعويضات المتضررين من الحرب في دارفور. إنشاء صندوق التعويضات لمتضرري الحرب بدارفور. إنشاء لجنة إعادة التأهيل والتوطين في دارفور. إنشاء صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية. تفويض السلطة الإقليمية لدارفور صلاحيات تنفيذ اتفاقية سلام دارفور. تعيين رئيس السلطة الانتقالية بدارفور عضوا بالمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي. إسقاط ما تبقى من عقوبة على المحكوم عليهم بدارفور. إعفاء أبناء دارفور من الرسوم الدراسية ورسوم التعليم العالي وتمكينهم من الاستفادة من الترتيبات الخاصة بتخصيص 50% من فرص القبول بجامعات دارفور و15% في الجامعات القومية بالخرطوم لمدة 10 سنوات. تعيين كبير مساعدي رئيس الجمهورية ووزير دولة بمجلس الوزراء الاتحادي ضمن المقاعد المخصصة للحركات بدارفور وتعيين وزير ولائي بولاية الخرطوم، وتعيين رئيس صندوق لإعادة الإعمار والتنمية. تعيين رئيس مفوضية أراضي دارفور.

في مجال قسمة الثروة:

في أطار عمل لجنة أعادة الإعمار والتنمية، وفي أطار تقدير احتياجات دارفور في أسرع وقت ممكن فقد تم الآتي:

- تم الاتفاق على الإسراع بتكوين بعثة تقدير الاحتياجات وتكوين المجموعة الإشرافية المحورية (ccg) التي عقدت اجتماعها الأول بكامل عضويتها في هولندا في الفترة 20-2006/6/22م، وقد تبع ذلك عدد من الخطوات من ضمنها عقد ورشة تحديد احتياجات دارفور في 2006/6/30م، كما تم بالفعل قيام فرق تحديد الاحتياجات بزيارة حوالي 20 موقعاً لتحديد

الاحتياجات حيث يجري تحليل المعلومات تمهيداً لإعداد التقرير والتوصيات.

- تم التنسيق مع ممثل الاتحاد الإفريقي على اعتبار2006/6/1م يوم البداية لتنفيذ الاتفاق بعد التمديدات التي تمت بواسطة مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي وقد تبع ذلك إصدار توجيهات لقيادة المنطقة العسكرية الغربية بوقف العدائيات مع فصيل منى اركو بتاريخ 6/مايو/2006م.
- تم تشكيل اللجان المكلفة بإنفاذ الترتيبات الأمنية الخاصة بالاتفاق في مايو 2006م وهي لجنتان:لجنة برئاسة وزير الدفاع ولجنة برئاسة هيئة العمليات المشتركة.
- تم تنسيب الضباط المراقبين العسكريين الجدد لمقابلة الآليات الجديدة في لجنة وقف إطلاق النار في مايو 2006م.
- تم إعداد الخطة المتعلقة بأعمال الشرطة في المناطق العازلة والمناطق المنزوعة من السلاح ومعسكرات النازحين في يونيو 2006م.
- تم تعيين اللجان لمراقبة فريق تحديد المواقع على الأرض بالولايات الثلاث في يونيو2006م.
- تم تجهيز وإعداد خطة نزع السلاح الجنجويد/ المليشيات المسلحة وتسليمها للممثل المقيم للاتحاد الإفريقي بالخرطوم بتاريخ 6/مايو/2006م
- تم إعداد خطة إعادة افتتاح المنطقة العسكرية الغربية خلال المراحل المختلفة (تم تقديمها للجنة وقف إطلاق النار بعد مراجعتها وفقاً لخطة إطلاق النار المتعلقة بتحديد المناطق العازلة والمناطق منزوعة السلاح ومناطق إعادة الانفتاح).
- تم إعداد خطة سحب القوات المسلحة من المناطق التي ستشكل المناطق العازلة.

- تم بالتنسيق مع الحركات بإنشاء غرفة معلومات مشتركة لإنفاذ الاتفاق ودعم المجموعة بالمعينات الإدارية اعتبارا من أول يونيو 2006م.
- الشروع الفعلي في نزع السلاح الجنجويد (الخارجين عن القانون) وتسلم أسلحتهم وذلك في منقطة كاس (جنوب دارفور) بتاريخ 23يونيو 2006م.
- تم تشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة والحركات للتخطيط لتنفيذ دمج عناصر الحركات في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- بدأت إجراءات تحييد الجننجويد/ المليشيات المسلحة، بافتتاح المفوضية القومية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في الجنينة يوم 8 يوليو 2006م.
- إنشاء لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في 15 يوليو 2006م وذلك حسبما نص عليه اتفاق سلام دارفور.
- تشكيل لجنة أصلاح المؤسسات الأمنية يوم 2006/8/1م.
- إعداد خطة دمج المقاتلين والإعداد لتشكيل الشرطة المجتمعية.
- تجميع قوات الحركات وأسلحتها الثقيلة في مواقع مختارة. (الصديق، 2007،ص16)

في المجال الإنساني:

تم عقد العديد من الاجتماعات بين اللجنة الأمنية وممثلي الحركات الموقعة على السلام وتم التوصل لما يلي:

أ. تحديد خارطة لطرق الإغاثة وتامين الطرق لإيصال الإغاثة.

ب. تحديد خارطة مسبقة للمناطق التي لا تشملها الإغاثة الدولية.

ج. التنسيق مع لجان أمن الولايات وقيادة المنطقة الغربية وتكوين لجان فرعية تشرف عليها لجنة أمن الولاية لتنفيذ برنامج الإغاثة.

د. التنسيق مع الاتحاد الإفريقي واللجان الأمنية الأخرى (لجنة وقف إطلاق النار) وممثلي الحركات.

ه. الاهتمام بالإعلام المحلي والقومي والعالمي للنشاط القائم.

و. الزيارات الميدانية من قبل اللجنة التي تم تكوينها بواسطة غرفة إنفاذ اتفاق سلام دارفور للإشراف على تنفيذ البرنامج.

ز. المساهمة في إعادة الحياة المدنية إلى طبيعتها خاصة في الأماكن المستقرة والتي توجد بهدف خدمات إغاثة مستمرة.

ح. من جانب آخر تتواصل اجتماعات اللجان الأمنية المشتركة والتعاون مع الاتحاد الإفريقي في سبيل تنفيذ الاتفاق حسبما تجدده الاتفاقية.

ط-أن تعاون الحكومة في المجال الإنساني واعتمادها المسار السريع أدى إلى تحسين الأوضاع الإنسانية.

وقد أفادت منظمة الصحة العالمية أن الأوضاع الغذائية في المعسكرات أفضل بكثير من الدول التي تشهد أوضاعا مماثلة. علاوة على أن تزايد الفصائل المنظمة إلى السلام أسهم في زيادة الاستقرار في الأوضاع الأمنية في المعسكرات وتعزيز الوضع الإنساني كما أن الحكومة ظلت تكرر مطالبتها الاتحاد الإفريقي والأطراف الدولية الأخرى في الإسراع بتكوين الوحدة المشتركة لتيسير ومراقبة العمل الإنساني وفقا لما نصت علية اتفاقية أبوجا.

إمداد قوات الحركات الموقعة على سلام دارفور (بالإمدادات غير العسكرية)

رغم أن اتفاقية ابوجا تلزم الإتحاد الإفريقي المجتمع الدولي بتوفير الإمداد للحركات الموقعة على السلام في كافة النواحي غير العسكرية، فان الحكومة وشعوراً منها بالواجب الوطني وحرصا على إنقاذ السلام وتعميقا للثقة قررت تقديم دعم غير عسكري لعناصر الحركات المسلحة في معسكراتهم والإسهام الجاد في توفير الاحتياجات الإنسانية، وقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تسمي لجنة الإمداد وقد تم بالفعل توفير الدعم بصورة فاعلة وبحجم كبير.

أنشطة وانجازات مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في إطار سلام دارفور:

قامت المفوضية بالعديد من الأنشطة التعريفية بالاتفاق في إطار مسؤوليتها في التعريف ببرامج مفوضية شمال السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وقد اشتملت الأنشطة على لقاءات تعريفية ومشاركات وزيارات ومحاورات وورش عمل و(سيمنارات) ومؤتمرات صحفية ولقاءات دبلوماسية وسياسية وتقارير يومية وأسبوعية وشهرية وتقارير فنية متخصصة وشاركت في كافة مجالات النشاط.

تم تنفيذ ورش عمل وتدريب عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج (DDR) ونشر ثقافة السلام تنفيذاً لاتفاقية أبوجا مع الإدارة الأهلية بالولايات الثلاث ومنظمات المجتمع المدني. ويمثل إسهام المفوضية عنصراً مهماً في إنجاح سلام دارفور ويجد من الحكومة الاهتمام والدعم خاصة وانه يتوافق بصورة كاملة مع اتفاقية أبوجا وستجري متابعته. (الصديق،2007،ص164).

الواقع أن جدول تطبيق اتفاقية سلام دارفور طموح للغاية ويشمل أحكاماً تهدف إلى تعزيز تشارك السلطة والثروات وتحسين مستوى الأمن بالنسبة إلى سكان دارفور ككل، وإلى الأشخاص النازحين داخلياً على وجه الخصوص. لكن التطبيق الفعلي تقدّم بشكل متقطع وغير منتظم. فالاتفاقية تشوبها عيوب جدية خطيرة أبرزها أن فصيلاً واحداً فقط من المتمردين وقّع عليها، فيما جنّدت الفصائل غير الموقعة طاقاتها لتعزيز قدراتها العسكرية. أما حزب المؤتمر الوطني فيبدو مصمماً على تطبيق الأحكام التي تخدم مصالحه الكبرى فقط ويتجاهل متطلبات الأمن الأساسية مثل نزع سلاح الجنجويد. كما يفتقر الاتحاد الإفريقي وبعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور إلى المقدرة على إنجاز المهام الموكلة إليهما.حتى عندما تحولت المهمة للأمم المتحدة غرقت في الكثير من البيروقراطية وعجزت عن توفير المطلوب منها في الوقت المناسب. كما أن المدنيين بمعظمهم لا يبدون أي حماس يُذكر تجاه اتفاقية سلام دارفور بل يعبّرون في بعض الأحيان عن موقف عدائي

منها. وبالتالي فإن الحديث عن عدم تطبيق الاتفاقية لا يفاجئ أحدا. إذ لم يطبق منها سوى تعيين المتمردين في مناصب رفيعة فاقدة أساساً للنفوذ.

ولكي تنجح أية عملية تفاوضية فإن على الأسرة الدوليّة بذل المزيد من الجهد وتكثيف تحركها قبل عقد أية محادثات جديدة. وفي غياب التزام مماثل ستستمر الأزمة وستكون لها تبعات وخيمة تتخطّى دارفور وتجرف معها اتفاقية السلام الشامل فتُعيد إحياء النزاع الدامي في الجنوب وتبثّ سموم للاستقرار في الدول المجاورة. .(محمود، احمد إبراهيم http://acpss.ahram.org..).

سادساً- مستقبل القرار رقم 1769:

يعتبر صدور قرار مجلس الأمن رقم1769 في31 يوليو 2007 بشأن دارفور تحولا بالغ الأهمية أسهم في إنهاء الخلاف المحتدم علي مدي حوالي سنة كاملة بشأن طبيعة قوات حفظ السلام في دارفور ومضمون التفويض المحدد الممنوح لها والمهام المكلفة بها والمدى الزمني لعملها. بحيث وضع هذا القرار كافة الترتيبات الخاصة بعملية مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فيما يمثل الأساس لتطبيق المرحلة الثالثة والأخيرة في تنفيذ اتفاق الحزم الثلاث الخاصة بنشر قوات حفظ السلام في دارفور. ويمثل القرار بديلا عن القرار1706 الذي رفضته الحكومة السودانية بشدة، لما تضمنه من انتهاكات جسيمة لسيادته. ولم تتم الإشارة في القرار1769 بأي شكل من الأشكال إلي القرار1706. مما يعني عدم اعتباره واحدا من الأطر المرجعية التي يستند إليها القرار الجديد.(محمود ،احمد إبراهيم http://acpss.ahram.org..)

ومن أبرز الدلالات التي يعكسها صدور القرار1769 أنه عكس تحولا في منهجية الأطراف الرئيسية في التعامل مع أزمة دارفور حيث قبلت الحكومة السودانية تنفيذ عملية أفريقية_ دولية مختلطة في دارفور بعدما كانت هذه المسألة مرفوضة تماما من جانبها. كما قبلت الأطراف الغربية التخلي عن فكرة نقل ولاية عملية التدخل في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة كما تخلت عن

سياسة فرض العقوبات على الحكومة السودانية. وقبلت تلك الأطراف بمبدأ التشاور الكامل مـع الحكومـة السودانية في صياغة القرار الجديد مع الأخذ في الاعتبار تحفظات السودان على المسودة الأولية لهذا القرار بحيث أمكن الوصول- عقب ثلاث صياغات ـ إلى صيغة توافقية مقبولة لهذا القرار.

وأدت التحولات إلى وجود اختلافات جوهرية فيما بين القرارين(1706) و(1769) فيما يتعلق بأغلب القضايا الرئيسية لعملية حفظ السلام في دارفور. يتمثل الفارق الرئيسي والأكثر أهمية فيما بين القرارين في الاختلاف في طبيعة البعثة الموكلة بالتدخل في إقليم دارفور. فالقرار1706 كان قد أسند ولاية التدخل بالكامل إلى الأمم المتحدة عبر توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي كانت عملياتها وولايتها تقتصر على جنوب السودان. بحيث تمتد أيضا إلى دارفور مع استبعاد دور الاتحاد الأفريقي في الإقليم ، في حين أن القرار1769 منح ولاية التدخل إلى عملية مختلطة(هجين) بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. (محمود ، احمد إبراهيم http://acpss.ahram.org..)

الفارق الرئيسي الآخر يتمثل في الاختلاف الشديد بشأن طبيعة المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان. ففي القرار1706 كان هناك توسيعا شديد في المهام الموكلة التي كان يفترض قيام بعثة الأمم المتحدة في السودان بها.إذ تضمنت المهام إعادة هيكلة مرفق الشرطة وإقامة جهاز قضائي مستقل، مما كان يعطي صلاحيات واسعة للبعثة في حين أن القرار1769 لم يشر إلي هذه المهام. كما أنه يحصر الاستناد إلي الفصل السابع في أمور محددة تتعلق بحماية الأفراد والتسهيلات والمنشآت والمعدات الخاصة بالبعثة وحماية المدنيين، بدون الإضرار بمسئولية الحكومة السودانية. ويتميز القرار1769 أيضاً بتوضيح إمكانية إنهاء عملية البعثة المختلطة في دارفور في حالة حدوث تحسن في الوضع هناك بصورة ملموسة. وبموجب التوصيات المقدمة من أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي. ويمثل ذلك استجابة لطلب الحكومة السودانية بحيث يكون المدى

الزمني لولاية البعثة محددا وهو الأمر الذي لم يكن وارداً في القرار1706. وأخيراً فإن هناك اختلافا ملموسا في حجم القوة التي تتألف منها البعثة، حيث كان القرار1706 قد حدد القوة بحوالي23 ألف فرد تقريبا مع إبقاء هذا الحجم قيد الاستعراض المنتظم، في حين أن القرار1769 زاد بصورة ملموسة من حجم القوة بحيث وصل إجمالي عددها إلي قرابة26 ألف فرد مما يجعلها الأكبر على الإطلاق من بين مهام حفظ السلام في العالم، وبتكلفة أكثر من مليارى دولار في العام الأول لها. (محمود، احمد إبراهيم http://acpss.ahram.org..)

وهناك العديد من التعقيدات المحيطة بالقرار1769 والتي تتراوح ما بين وجود اختلاف في التفسير بشأن طبيعة مهام القوة المختلطة في دارفور ووجود قدر من التباعد في المواقف بشأن بعض القضايا. بالإضافة إلي بعض المخاوف المثارة من التداعيات التي يمكن أن تنجم عن تنفيذ هذا القرار. وفي مقدمة هذا الاختلاف حول تفسير مهام القوة المختلطة بين الحكومة السودانية والأطراف الغربية. حيث ترى الأطراف الغربية أن مهام هذه القوة هي حماية المدنيين بينما تصر الحكومة السودانية علي أنها صاحبة المسئولية المطلقة في هذا الصدد. والمشكلة أن نص القرار يتيح لكل طرف أن يحصل علي أسانيد لموقفه. فالحكومة تصر علي أن نص القرار واضح بشأن مسئوليتها عن حماية المدنيين بينما يشير مسئولون غربيون كبار إلي أن قوات البعثة لن تحتاج إلي موافقة حكومة الخرطوم فيما يتعلق بحماية المدنيين لأن قائد القوة لديه تفويض باتخاذ القرار علي الأرض.

ومشكلة أخرى تتعلق بالموقف الأمريكي المتحفظ على مضمون القرار1769 إذ لم تكن إدارة الرئيس بوش راضية عن التعديلات التي أدخلت على مسودة القرار والتي كانت تمثل تجاوبا مع المطالب السودانية وأدت إلى تخفيف لهجة القرار كثيرا. مما دعا الإدارة الأمريكية للإعراب عن خيبة أملها إزاء هذه التعديلات. بل وأتجه بعض كبار المسئولين الأمريكيين إلى التهديد بأن السودان سوف يواجه عقوبات فردية وجماعية إذا لم يحترم القرار وهو ما يثير مخاوف من إمكانية أن

تتجه إدارة بوش للمبالغة في رد الفعل إزاء ما قد تعتبره انتهاكا أوعدم احترام للقرار من جانب الحكومة السودانية. وبالإضافة إلى ما سبق هناك تعقيدات أخرى ترتبط بمخاوف وتحفظات مثارة حول القرار. فمسئولو الحكومة يتخوفون من إمكانية أن تسعى الدول الغربية إلى تعديل التفويض الممنوح للقوة المختلطة بما يتيح لها توسيع مهامها إلي مجالات لم يكن منصوصا عليها في القرار1769 بل وإمكانية العودة إلى القرار1706. كما أن هناك تحفظات تطرحها الحركات المسلحة - برغم ترحيبها بالقرار - بشأن إغفال القرار الإشارة إلي مسألتي نزع سلاح الجنجويد والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بمحاكمة المتهمين المتورطين بجرائم الحرب في دارفور.

وبتاريخ 9فبراير 2008 تم التوقيع على اتفاقية وضع القوات الخاصة بالبعثة المختلطة بين الأمم المتحدة والإتحاد الافريقي من جانب وحكومة السودان من جانب آخر. وهي تؤطر العلاقة بين تلك الجهات الموقعة وتضع الضوابط القانونية للتعامل بين طرفيها وتحدد الحصانات والامتيازات الخاصة بالبعثة، كما تناول الاتفاق الوسائل المستخدمة في الاتصال ووسائل النقل والسفر والشئون الإدارية والخدمات المختلفة وتعيين العمالة المحلية وغير ذلك من المسائل التفصيلية.(اتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقى وحكومة السودان،9فبراير2008).

وعلى الرغم من أن القرار1769 لم يتعامل مع العملية السياسية لتسوية أزمة دارفور وإنما يتعامل فقط مع ترتيبات نشر قوات حفظ السلام في الإقليم، فإن صدور القرار ثم تنفيذه وتطبيقه بالفعل يمكن أن يفيد بصورة غير مباشرة في دفع العملية السياسية المجمدة من زاويتين، حيث أن نشر القوات الدولية ـ الأفريقية سوف يساعد على تحسين الوضع الأمني والإنساني في دارفور، مما سوف يزيل أحد أهم أسباب تعطيل الجهود السياسية. وذلك سوف يلبي مطالب الحركات المسلحة، التي ترفض المشاركة في الجهود السياسية قبل توفير الحماية للمدنيين. علاوة على أن صدور هذا القرار يعكس زيادة ملموسة في الاهتمام الدولي بأزمة

دارفور مما يمكن أن يعطي مزيدا من قوة الدفع لاستئناف جهود التسوية. وجملة القول هنا إن الاهتمام الدولي ربما كان كفيلاً بإقناع كل الأطراف الدارفورية بدخول المفاوضات، وبالتالي فإن القرار1769 يحمل آفاقا واسعة لدفع عملية التسوية في دارفور لاسيما في ظل نشوء روح توافقية جديدة بين الأطراف الغربية والحكومة السودانية بشأن التعامل مع أزمة دارفور. إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك بعض التحديات التي تحيط بتنفيذ هذا القرارعلاوة على التعقيدات التي تحيط باستئناف مفاوضات التسوية ككل، الأمر الذي يتطلب قدراً أكبر من الجدية والدأب في تسوية الأزمة، مع أهمية تنشيط الدور العربي فيها لإنهاء المعاناة الإنسانية لسكان دارفور ولمنع مواصلة استغلال هذه الأزمة من جانب أطراف دولية وإقليمية للضغط على السودان وإبقائه مستنزفا في صراعاته الداخلية. (إدريس ،كامل،2007، sudaneseonline.com).

المطلب الثانى

مستقبل إقليم دارفور

يرى الباحث أنه أمام المصالح المتضاربة للأطراف المختلفة المتناقضة في دارفور، محلية وإقليمية ودولية فإن مستقبل الإقليم يبدو غامضا وغير محدد المعالم. فهل ستعود دارفور آمنة مستقرة كسيرتها الأولى تتعاون فيها كافة مكونات المجتمع وتتداخل و تتفاعل مع بعضها البعض ويتم إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي انفرط أم سيبقى الجرح غير مندمل ويستمر التشظى والشتات ويتعمق الصراع. وحيث أننا استعرضنا الواقع الجيوسياسي للإقليم ورأينا كيف أنه اثر على كافة أطراف الصراع، وإن كان بدرجات متفاوتة، فإن ذلك الواقع نفسه هو الذي سيحكم مستقبل دارفور.فالقبائل مدفوعة بحب السيطرة والاستحواذ على المواقع الجغرافية الأكثر تأثيرا وإستراتيجية والأكثر أهمية من حيث وفرة مواردها ومقوماتها الاقتصادية، ومدفوعة أيضاً بعصبيتها الاثنية والقومية ،سوف لن تتنازل ببساطة دون شعورها

بأنها حققت قدرا معقولا من المكاسب. وفى ظل تمسك كل طرف بحقوقه الافتراضية وعدم الاستعداد لتقديم التنازلات اللازمة من جميع الأطراف فان الحل يبدو مستبعداً. خاصة وان الغبن في نفوس جميع اهالى دارفور أصبح عميقا ومن الصعب أن يتناسى الناس ما فقدوه من أرواح وأموال وأراضى ويقبلوا بالتعايش وكأن شيئا لم يكن.

وبالنظر إلى الأطراف الإقليمية والدولية وأهدافها الظاهرة والمستترة في إقليم دارفور لوجدنا أن المعضلة أكثر تعقيدا وصعوبة في الحل.ولن تقبل تلك الجهات بحل يبعدها عن تحقيق أهدافها. وستصر على تضمين ما يبقيها حاضرة في اى حل مستقبلي لمشكلة دارفور، سواء من خلال تمثيل الفصائل التابعة لها أو من خلال تواجدها كجهة مراقبة أو مشرفة أو مستثمرة أو غير ذلك من الوسائل التي تتيح لها التغلغل. وبالنسبة للدول الغربية فإن وجود الأمم المتحدة من خلال اتفاق القوة المختلطة مع الإتحاد الإفريقى يعتبر معبراً هاماً لها وتستطيع تمرير أجنداتها بشكل أو بأخر وتحقق تواجدها وهدفها إن عاجلاً أم آجلاً. ولذلك ليس من المتوقع نهاية قريبة لمهمة تلك القوات رغم النص على إمكانية انتهاء مهمتها. بل المتوقع أن تمتد مهامها بقرارات جديدة من مجلس الأمن فتشمل نقاطاً عجزت عن الوصول إليها في القرارات السابقة بحيث إما أن تصل إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو تكون قريبة منه. وعندها تكون أكثر مقدرة على بسط سيطرتها على الأوضاع السياسية في المنطقة والإقليم. ولكن الأمم المتحدة تعانى حالياً من تعثر كبير في مهمتها، إذ أن هناك عجزاً كبيراً في تمويل مهمتها البالغة مليار وسبعمائة مليون دولار في العام الواحد. وهناك عدم توفر للآليات الضرورية مثل المروحيات والطائرات وهناك تردد من الجهات التي التزمت بتقديم الجنود في إرسال تلك القوات إلا للمناطق شبه الآمنة لأنها لا ترغب في الاصطدام بأي من الأطراف المتصارعة. كما وان هناك عدم تعاون ملحوظ من الأطراف المتصارعة في الحكومة وحركات التمرد.

ولعل أهم الممسكين بزمام الأمور في الوقت الراهن ويتوقف عليها الكثير من مفاتيح الحل هي الحكومة السودانية. فقبل أن تتمكن الأمم المتحدة، عليها القيام بخطوات ايجابية تخترق الجمود تجاه الحل السياسي. فلو تمكنت الحكومة من التوصل مع الحركات المتمردة إلى الحل السياسي فإنها ستقطع الطريق أمام كافة المخططات الأجنبية الساعية لاستثمار قضية دارفور من اجل مصالحها الذاتية. ويمكن للحكومة إحداث مثل ذلك الاختراق إذا تعاملت بإيجابية وتفهم لمطالب الحركات الرافضة لاتفاق ابوجا. وأرى أن في مقدورها أن تستجيب لها دون أن يؤثر ذلك في تماسكها.فلو أنها قررت إقامة مستوى رابع للحكم في إقليم دارفور بمعنى إقامة حكومة للإقليم بأجزائه الثلاثة والقبول بمبدأ التعويض للمتضررين والسعي الجاد للجم وإيقاف الجنجويد فإنها تكون قد قطعت الطريق أمام الحركات المسلحة وألغت أي مبرر لهم لعدم الجلوس إلى مائدة المفاوضات والوصول لتسوية سياسية دائمة. وذلك الأمر متوقع حدوثه من الحكومة المركزية في أي وقت لأنها ستصل من خلال مراجعاتها لمواقفها الخاصة ومن خلال التوصيات التي تتقدم بها لجان المصالحة ورأب الصدع الكثيرة والتي تملأ الساحة السياسية السودانية، والتي تجمع كلها على ضرورة الحل السياسي العاجل مهما كلف من ثمن وتنازلات. وبناء عليه فمن المحتمل جداً أن يعود إقليم دارفور كإقليم موحد بحكومة اتحادية تابعة للمركز وحكومات ولائية تابعة لها. ولكن إذا استمرت المشكلة دون حل لفترة أطول فإنها ستخرج من ايدى الجميع وعندها سيكون الحل المتاح هو تقرير المصير أو الانفصال. ورغم عدم طرح موضوع تقرير المصير من أي من حركتي العدل والمساواة أو تحرير السودان وهما الحركتان الأكثر وجوداً وتأثيراً، إلا أنه يلوح أحيان به كنوع من التهديد والتخويف من خطورة التعنت والتصلب في المواقف. ولكن في نهاية عام 2007 طرحه ادريس ابراهيم ازرق رئيس الفصيل المنشق عن العدل والمساواة باعتباره هو الحل النهائي لمشكلة دارفور. حيث قال في بيانه الذي أصدره بعنوان "تقرير المصير الحل الوحيد لدارفور: "إن جميع التجارب التي

عاشتها دارفور في إطار السودان المعاصر لتحقيق النماء والاستقرار على جميع المستويات بدءاً من المستوي الفرد العادي الي المحليات والولايات والإقليم قد باءت بالفشل. فلم يبق لأهل دارفور إلا خيار تقرير المصير والبحث عن صيغة تحقق له النماء وتصون كرامته. وإن الصيغة الفضلى والوحيدة لأهل دارفور للخروج من مآسيهم ومعاناتهم وتخلفهم هي إقامة دولتهم المستقلة. ولدارفور جميع مقومات الدولة وقد كانت دولة مستقلة لها كينونتها وعملتها ومنظومتها التشريعية وعلاقاتها الخارجية، فقد كانت دارفور دولة قبل أقل من تسعين سنة بل وان بعض أجزائها مثل دار مساليت لم يمض على إلحاقه بالسودان النيلي أكثر من 74 سنة فلا يزال هنالك أشخاص عاصروا دولة دارفور وكونفدرالياتها المستقلة على قيد الحياة. إنها لفترة قصيرة في عمر الشعوب مع العلم أن الحق لا يسقط بتقادم الزمن. وتتلخص أهم المقومات التي ترشح دارفور للعودة إلي كينونته التاريخية وإقامة دولته المستقلة في المحاور الآتية: التاريخ المشترك والمقاومة المستمرة والأرض والموقع والموارد والقدرات الكامنة" (ازرق، ادريس ابراهيم،ttp://www.sudanjem.info/petition).

الخاتمة

افترضت الدراسة أولا: إن الواقع الجيوسياسي لإقليم دارفور هـو الـسبب الـرئيس في إبـراز وتفـاقم المشكلة. وثانيا: أن القوى الداخلية (محلية وحكومة مركزية) والقوى الخارجية الإقليمية والدولية ساهمت في تعميق الأزمة وساهمت في تضييق فرص الحل.

ووفقاً للإطار النظري للدراسة فقد تم تناول الواقع الجيوسياسي لدارفور وتم إبراز الملامـح المكانيـة للإقليم ومنها اتضح كيف أن موقـع دارفـور عـلى الخارطـة الـسياسية لإفريقيـا وللعـالم ، مـؤثر مـن حيـث محاذاته للعديد من دول المنطقـة والإقلـيم ووقوعـه عـلى الممـر المفـترض للأنبـوب العـالمي للـنفط الـذي سيخترق وسط إفريقيا من الصومال وإثيوبيا مروراً بجنوب السودان ودارفور وتشاد إلى الكاميرون فالمحيط الاطلسى. ومن حيث كبر حجمه وتنوع تضاريـسه ومناخـه ومخزونـه المـائي وكـثرة مـصادرمياهه مـن ميـاه جوفية وسطحية ومياه أمطار فإن دارفور تعتبر من أغنى مناطق العالم، في وقت تقل فيه مساحات الاراضى الخصبة بفعل الإهلاك والتطورات المناخية والبيئية المختلفـة الناتجـة عـن تـدهور الأغلفـة الجويـة (ثقـب الأوزون) وتتعـرض فيـه كميـات الميـاه الـضرورية لحيـاة الإنـسان إلى النـدرة والنـضوب.ويـشير الواقـع الجيوسياسي لإقليم دارفور أيضا إلى وفرة الغطاء النباتي وتنوعه من نباتات صحراوية إلى شـوكية في منـاطق السافنا الفقيرة التي تنتج بعضها مادة الصمغ العربي الهامة للصناعات الدوائية والأحبار والأصباغ ومثبتـات الألوان والتي دعت أهميتها –بل أجبرت –الحكومـة الأمريكيـة إلى اسـتثنائها مـن قـرار الحظـر الـذى فرضته على المنتجات السودانية. ذلك لآن السودان هو المنتج الأول له في العـالم ودارفـور هـي المنـتج الأول له في السودان. ثم يتدرج الغطاء النباتي جنوبا حتى يصل إلى نباتـات الـسافنا الغنيـة والغابـات الكثيفـة مـن أشـجارالمهوقنى والتيـك والابنـوس المنتجـة للأخـشاب الـصلبة. ولكـن أهـم مـورد مـن

موارد دارفور الطبيعية هو البترول الذي وقفت الدراسة على وجوده ووفرته حسب الدراسات والاستكشافات التي أجرتها الجهات المتخصصة المحلية والعالمية. وما يفوق البترول أهمية هو عنصراليورانيوم مما يعطى إقليم دارفور وضعية خاصة لساسة العالم.

إذن فإقليم دارفور تتوفر فيه عدد من الموارد الهامة التي تتصارع عليها الجهات المختلفة، المياه والمعادن الحساسة والتي قد تتطور إلى حروب بينها حيث يذهب بعض المراقبين إلى أن الحروب القادمة ستكون على المياه. والمعارك التي تدور الآن في العراق وأفغانستان هي على البترول والطاقة. وبالتالي فإن واقع دارفور الجيوسياسي جعلها أرضا لصراعات الدول ومحطاً لأنظار القوى العظمى ومضمارا لمعركتها بين بعضها البعض.

وعند استعراض البحث للواقع الجيوسياسي لإقليم دارفور تم التعرض للتركيب الأثنوغرافي للسكان وللمقومات البشرية لهم. ووضح أنهم منقسمون في أصولهم بين العروبة والزنوجة علما بأن جميعهم مسلمون وسحنتهم واحدة و داكنة ولا تكاد تتميز أية فئة منهم بلون أو عرق ولكنهم ينتمون لعدد كبير من القبائل والعشائر. وثبت أنهم متداخلون متزاوجون منسجمون مع بعضهم البعض في السابق. وتاريخياً كانت تحدث بين تلك القبائل بعض الاحتكاكات أثناء قيامها بأنشطتها اليومية سواء كانت زراعة أو رعى، ولكنها تعودت على علاجها محليا عبر وسائل تعارفت عليها مهما كانت الخسائر. ولكن في الآونة الأخيرة ولتطور الحياة وتعقيداتها الجديدة مثل زيادة عدد السكان وعدد الحيوان واتساع دائرة الجفاف والتصحر وزيادة متطلبات الحياة باختراق المدنية والعلم لحياة الرعاة والمزارعين، ولدخول السياسة في تعاملات المواطنين والقبائل وتبصيرهم بما يلحق بهم من ضيم وظلم من الحكومات المركزية ولضعف التنمية والتطوير، لكل ذلك تطورت الأوضاع وتعقدت وأصبحت الاحتكاكات عميقة وتحولت إلى حروب دائمة لا تجدي معها المصالحات القبلية المحدودة لأنها تعدت القبائل لتصل إلى الحكومة المركزية.

أثر الواقع الجيوسياسي لدارفور على القبائل، فتصارع محترفو الرعي مع محترفي الزراعة، وتصارعت القبائل أيضا على ملكية الأراضي وحدود الحواكير ثم تصارعوا على القيادة والريادة فنشأت بينهم الثارات والأضغان الدفينة. وأثر الواقع الجيوسياسي على الحركات المسلحة فأنشأها ذلك الواقع تحت حجج ومسوغات متعددة. إذ بدأت الحركات رافعة شعار حماية الأهل والعشيرة في الإطار الإثنوغرافي للمنطقة ثم وسعته إلى شعارات سياسية مطالبة بالتنمية ورفع ظلم الحكومة المركزية عن الإقليم. وعندما تمادت وتجاوزت الشعار إلى التخريب فاقتحمت وقتلت وأحرقت المطارات وغيرها، تصدت لها الحكومة المركزية وأعتبرتهم خارجين عن القانون. ولكن المتمردين كانوا من القوة بحيث لم تتمكن الحكومة من كسر شوكتهم هكذا ببساطة، فاستهدت الحكومة بتجاربها السابقة واستنجدت ببعض الموالين لها من القبائل، تلك القبائل تلقفت دعوة الحكومة لها متأثرة بما فرضه عليها واقع دارفور الجيوسياسي وأرادت تعديل وضعيتها وخدمة أجندتها الخاصة. أي أن الحكومة وما عرفت بالجنجويد دخلتا معركة دارفور ولكلتيهما أهدافها الخاصة منها. وذلك ما يفسر الدمار والحرق العشوائي لقرى ومناطق بعيدة مئات الأميال عن مناطق الصراع المباشر بين الحكومة والحركات المسلحة حيث تضرر أناس لم يشتركوا في أي من المعارك.

والواقع الجيوسياسي لدارفور أيضاً جذب اهتمام الأحزاب السياسية السودانية. فدارفور كثيفة السكان وواسعة المساحة مما جعلها مركزا للثقل النيابي في كافة البرلمانات السودانية منذ الاستقلال عام 1956. ويسعى كل حزب من الأحزاب للحصول على أكبر عدد من دوائرها الكثيرة، مما جعل الصراع الحزبي فيها قويا والاستقطاب السياسي للقبائل ظاهرا للعيان حيث يقود التنافس الحزبي في ظاهره إلى التنافس القبلي ويزيد من حدة الاحتقان والصراع. ورغم إلغاء حكومة الإنقاذ للحزبية واعتمادها للمؤتمر الوطني كحزب وحيد في البلاد إلا أن ذلك لم ينه صراع القبائل السياسي ولم يكسبها ولاءها الكامل. فسعت لتغير الواقع لصالحها

بتعديل الدوائر الجغرافية وتسمية قيادات جديدة بإمارات خصما من دارات معروفة بتبعيتها لقبائل معينة مما أوقع الحكومة في المحظور وهو السعي لتغيير الواقع الجيوسياسي بدون تدرج. وجعلها طرفاً في النزاع بين القبائل.

لم يقف النزاع والصراع عند حد القبائل والحكومة المركزية بل تعدتهما بتدخل الدول الإقليمية كتشاد وإريتريا وليبيا التي ثبت أن لها دوراً كبيراً وواضحاً من خلال دعمها وتسليحها وتبنيها لحركات التمرد التي تحولت أجندتها فجأة من أجندة مطلبيه محلية محدودة إلى أجندة سياسية شاملة لكل السودان وتسعى لإسقاط نظام الحكم في الخرطوم. جاء تدخل كل دولة من دول المنطقة في دارفور بدافع معين ولكن كل الدوافع ترتبط بشكل أو بآخر بالواقع الجيوسياسي. فدارفور تمثل لليبيا معبرا لفيلقها العربي الإسلامي إلى تشاد ودول المنطقة. كما تمثل منافساً محتملاً في المخزون النفطي الذي قد يؤثر على إنتاجها في حالة استثمار بترول دارفور، ولذلك فإن ليبيا تفضل أن لا تكون بعيدة عن الذي يجرى في دارفور خاصة مع تواجد كثيف لمواطني دارفور مقيمين معها أو لوجود قبائل مشتركة بينهما. فبسبب تلك الحقائق أمسكت ليبيا بخيوط كثيرة من ملف دارفور وهي ترعى بشكل علني العديد من حركات التمرد فتفتح لها المكاتب وتيسر لها الإقامة والتنقل بين دول العالم وتقدم لها الدعم المادي والمعنوي. وتأثر تشاد بواقع دارفور الجيوسياسي لا يحتاج إلى برهان، فهناك التداخل القبلي والارتباط الإقتصادى والتجاري المتبادل بين البلدين والحدود المفتوحة التي توجد على جانبيها معارضتا البلدين المسلحتين، حيث تتهم كل منهما الآخر بدعمهما. أما بالنسبة لمصر وأريتريا فإنهما لا تجاوران دارفور ولكنهما متأثرتان بواقعها الجيوسياسي تأثراً غير مباشر. فمصر يهمها استقرار السودان، وحالياً يرتبط ذلك الاستقرار بدارفور. أما إريتريا فتتهم السودان بدعم معارضيها الإسلاميين والتدخل في شئونها الداخلية فوجدت في قضية دارفور الفرصة لمعاملته بالمثل.

ولكن السؤال هو كيف يؤثر الواقع الجيوسياسي على اللوبي الصهيوني حتى يقف من قضية دارفـور هذا الموقـف المتـشدد؟ إذ المعـروف أن دولـة الكيـان الـصهيوني لا تتـدخل مبـاشرة وبـصورة معلنـة في اى موضوع من مواضيع الدول العربية والإسلامية الداخلية. فهي قد تكون مهتمـة بقـضايا الأقليـات في بعـض الدول العربية مثل الأكراد في العراق أو الأقباط في مصر أو البربر في المغرب أو المسيحيين الافارقة في جنوب السودان. وقد تقدم لهم الدعم بطريقة سرية. أما أن تتبنى قضية دارفور وتعتبرها إحدى قـضاياها وتعلـن ذلك على الملأ فهو الامر المستغرب. والجواب هـو أن قـضية دارفـور تخـدم التطلعـات الأسرائيليـة في عـدة مناحى منها أهمية موقع دارفور الجيوسياسي. فهى تقع ضـمن الحـزام الزنجـي جنـوب الـصحراء المحـاذي للمنطقة العربية. وتسعى إسرائيل على الدوام لمحاصرة المـد العـربى الإسـلامى جنـوب الـصحراء، فلـو أنهـا إستغلت قضية دارفور وأبرزتها على أنها تمثل ظلم العرب وإضطهادهم للأفارقـة لتمكنـت مـن زرع الفتنـة والغبن في نفوس المواطنين هناك وجعلتهم يمتنعون ويرفضون الانتماء للأمة العربية ويفضلون الإبتعاد عنها والإنتماء لإفريقيا الزنجية. وهذا هو الذى حدث بالفعل، فـساكنو المعـسكرات الان لا يـستجيبون لأى زائـر من الدول العربية ويفضلون التعامل فقط مع من يأتيهم من الدول الغربية أو الدول غير العربية. وبـذلك يكون الكيان الصهيوني قد خلق بؤرة معادية للوجود العربي وليس بالضرورة موالية له في منطقة واسعة في قلب أفريقيا.

أما دخول الولايات المتحدة في قضية دارفور فبسبب واقعه الجيوسياسي. فجانب إهتمامها بالبترول الموجود فيه فهى تحرص على السيطرة على مادة اليورانيـوم الـذى ثبـت وجـوده وتريـد التأكد من أنه لا يقع في أيد أخرى معادية لها لعلمها بأن دارفور إقليم عربي مسلم يتعـاطف مـع كافة القضايا العربية والإسلامية مما قد يسهل على الجهات التى تصفها أمريكا بالإرهابية أو قوى الشر وضع يدها على هذه المادة الخطيرة والحصول عليها وتهديـد امنهـا القـومي. ومـن مـستوى

التصعيد الإعلامي الغربي لقضية دارفور ومحاولة تصويرها على أنها قضية تطهير عرقي تقوم بـه الحكومـة ومليشياتها العربية للعنصر الإفريقي، وأنها قضية إبادة جماعية وعدم الإستعداد لقبـول أيـة رؤى مغـايرة، بل عدم الإستعداد لدعم أية حلول عملية سريعة للمشكلة يـشير بوضـوح إلى أن الغـرب بقيـادة الولايـات المتحدة تسعى لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة دارفور. وأنها ليست على استعداد للمساهمة في أية حلول تبعدها عن تحقيق موقع مؤثر في دارفور. فالغرب هو الذى يسر للحركات المـسلحة إيـصال قـضية دارفـور لمجلس الأمن في وقت قياسى مقارنة بقضية الجنوب التى إستمرت لمدى أكثر من خمسين عاماً وعجزت عن دخوله. وهي التي إستضافت قيادات الحركات وإحتـضنتها وسـيطرت عليهـا وأصـبحت تـتحكم في حركتهـا قرباً أو بعداً من مساعي السلام التى تجري هنا وهناك. لأن المراقبين يرون أنه ليست لشخص كعبد الواحد محمد نور أية قدرة أو إمكانية تؤهله للوقوف أمام كافة دعوات الحـوار إذا لم تكـن خلفـه جهـات غربيـة قوية كالولايات المتحدة وبريطانيا واللوبي الصهيوني والمسيحي على السواء.

تتصارع الان في منطقة دارفور ومـا حولهـا عـدد كبـير مـن دول العـالم الكـبرى منهـا الولايـات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وألمانيـا. فـالواقع الجيوسـياسى يـشير إلى وجـود البـترول في المنطقـة الممتدة من غرب السودان إلى جنوب تشاد إلى الكميرون. وتنافس تلك الدول للسيطرة عليه جعل من تلك المنطقة ذات أهمية قـصوى. ولكـن تـأثرت دارفـور بـذلك الإهـتمام الـدولي المتزايـد ذى الأبعـاد المتناقضة المتعارضة، وكان عليها أن تدفع ثمـن اسـتطالة أمـد الحـرب المـستعرة فيهـا بـسبب صـعوبة إجماع الأطراف الدولية على تصور موحد للحل. فبينما تسعى الـصين لحـل المـشكلة في إطـار حكومـة الإنقاذ الوطني تتجه السياسة الامريكية البريطانية للحل الذى يضغط على الحكومة السودانية بحيث يضعف موقفها وربما سـقوطها وتغييرهـا. ذلـك لآن الإدارة الأمريكيـة تـرى أنهـا تعاونـت مـع الـصين ومكنتها من البترول السوداني الذى يعـود الفـضل فيـه لهـا، فـضلاً عـن انهـا تتهمهـا برعايـة الإرهـاب

والأصولية العالمية. أما التنافس الفرنسي البريطاني للسيطرة المنطقة والتأثير على مجريات الامور فيها فهو تاريخي. فمنذ أيام إمبراطوريتها العظمى فإن بريطانيا ترى أن دارفور والسودان هما ملك لها بينما ما زالت فرنسا متواجدة عمليا وعسكرياً في تشاد في محازاة ولايات دارفور الثلاث. والدولتان ليستا بعيدتين عن الصراع في دارفور ولكل منهما رؤيته وأجندته الخاصة ولذلك فهما تستضيفان عددا من قيادات الحركات المسلحة ولديهما متابعاتهما اليومية للاحداث الجارية دارفور.

وعند بروز المشكلة وتأزم الوضع في دارفور تحركت المبادرات المحلية والعالمية في إتجاهين:إتجاه سياسي وآخر إنساني. إذ سعت الحكومة السودانية لإحتواء المشكلة وإيقاف الإقتتال مستخدمة كافة أشكال القوة والحوار والإجراءات الإدارية وغيرها. وسعت المنظمات الإقليمية الممثلة في الإتحاد الأفريقي والجامعة العربية والدولية الممثلة في الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لجمع الفرقاء ومحاولة التوصل لحلول. وفى الإتجاه الإنساني باشرت وكالات ومنظمات الإغاثة عملها في إيواءً وإغاثة اللآجئين والنازحين. وهنا من خلال مساعي تلك الأطراف المتعدد تعقد الحل أكثر مما سهل. فلكل طرف ومنظمة أجندته ومواقفه ، خاصة تلك المنظمات الدولية التي هي مجرد مراة عاكسة لأجندات القوى العظمى المسيطرة عليها. فكانت الأمم المتحدة ومجلس أمنها والإتحاد الأوربي تنحو منحى تصعيدياً وتدويلياً للمشكلة وتبحث عن الحل الذى يتيح لها الوجود العسكري المسيطر في أراضيى دارفور. لذلك كانت توجهات قراراتها كلها تجريمية عقابية للحكومة السودانية وتميل لسلب سيادتها عن إقليم دارفور، مما جعل من تلك القرارات صعبة القبول وعقيمة ولم تؤد إلى أى حل سريع للمشكلة. ومن جانبها فقد وجدت منظمات الإغاثة الدولية موطئ قدم لهم وفرصة للمتاجرة بالقضية الإنسانية لمواطنى دارفور، وأصبح من مصلحتها إطالة أمد المشكلة وتوجيهها بإتجاه يبقيها لتقديم خدماتها لاطول فترة ممكنة.

أما وقد إتضحت معالم القضية بالنسبة لأهالي دارفور والسودان. ووضح لها بما لا يدع مجالا للشك ان مصالح الدول الأجنبية بسبب واقع دارفور الجيوسياسي هى التى تحركها تجاه القضية فتسهم في تصعييدها وتصعيب حلها، فإن عليهم تحمل مسئوليتهم وإتخاذ ما يلزم من مواقف مرة وصعبة وتقديم التنازلات الضرورية لتفويت الفرصة لتلك القوى. فعلى حركات التمرد أولا: تغليب مصلحة أهلهم وإقليمهم فوق مصالحهم الشخصية وإيقاف عمليات التشرذم والبحث عن الزعامة والقيادة. وعليهم توحيد رؤاهم وتمكين الأكفاء منهم لتولي زمام الامر نيابة عنهم وعن بقية أهالى دارفور، بعيدا عن القبلية والجهوية التى إتضح أنها ساهمت بما يكفى في التدمير والحرق. وعلى قبائل دارفور أخذ العبرة مما حدث وإيقاف الإندفاع نحو القبلية المؤذية إذ أن لديهم تاريخاً عريقاً ورغبة وطنية عارمة وقيماً دينية راسخة في التعايش وقبول بعضهم للاخر وتناسى ماسى الإقتتال والدمار الذى حدث، والسعى بجدية للإنطلاق من جديد.

وعلى الحكومة المركزية يقع الدور الأكبر – كما يرى الباحث- فهى أهم الممسكين بزمام الامور في الوقت الراهن ويتوقف عليها الكثير من مفاتيح الحل لمشكلة دارفور. وعليها القيام بخطوات ايجابية تخترق الجمود تجاه الحل السياسي. فلو تمكنت الحكومة من التوصل مع الحركات المتمردة الى الحل السياسي فانها ستقطع الطريق امام كافة المخططات الاجنبية الساعية لاستثمار قضية دارفور من أجل مصالحها الذاتية. ويمكن للحكومة احداث مثل ذلك الاختراق إذا تعاملت بإيجابية وتفهم لمطالب الحركات الرافضة لاتفاق ابوجا. والحكومة في مقدورها ان تستجيب لها دون أن يؤثر ذلك في تماسكها. وذلك بموافقتها على إقامة مستوى رابع للحكم في أقليم دارفور و قبولها بمبدأ التعويض الفردى للمتضررين والسعي الجاد للجم وايقاف الجنجويد. وبذلك تكون قد قطعت الطريق امام الحركات المسلحة والغت أى مبرر لها لعدم الجلوس إلى مائدة المفاوضات والوصول لتسوية سياسية دائمة. والوصول لإتفاق سياسي مع الحركات المسلحة لا يعني إقفال ملف دارفور،

بل على الحكومة معالجة جذور المشكلة والقيام بخطوات عملية نحـو موضـوع التنميـة وتطـوير المنطقـة وحل مشاكل الرعاة والمزارعين وغير ذلك مما يجب عليها القيام به. فلو أنهـا فعلـت ذلـك فـسيبقى أقلـيم دارفور كإقليم موحد بحكومـة إتحاديـة تابعـة للمركـز وحكومـات ولائيـة تابعـة لهـا. ولكـن إذا اسـتمرت المشكلة دون حل لفترة أطول فإنها ستخرج من ايدى الجميع وسيتجاوز الآمر مجرد وجـود قـوات مـشتركة إلى تدخل دولي، وعندها سيكون الحل المتاح هو تقرير المصير أو الانفصال.

إذن فإن كل طرف من الاطراف الفاعلة في العملية السياسية الجاريـة في دارفـور سـواء كانـت محلية، إقليمية أو دولية قد اندفعت إلى المعركة بتأثير مباشر من واقع دارفور الجيوسـياسى. فلجميـع الاطراف مصالح محددة ارادت خدمتها. وسعت للاستئثار بميزة من المميزات التى تتفـرد بهـا دارفـور. فمن تلك الاطراف من أراد الاستحواذ على اراضيها الزراعية أو مياهها أو مراعيها أو ثرواتها الحيوانيـة. ومنهـا مـن أراد الاسـتحواذ عـلى معـدن مـن معادنهـا النفيـسة كـالبترول او اليورانيـوم او الحديـد او النحاس. ومن الاطراف من أراد السيطرة السياسية على كامل دارفور حتى يتحكم في المنطقة والإقلـيم كله. ولكثرة اللاعبين وتضارب مصالحهم ولإستحالة التوفيق بـين تلـك المـصالح فقـد تعقـدت المـشكلة واصبحت عصية على الحل. ذلك لأن أيا من تلك الأطراف لا يرغـب في الإنـسحاب وتقـديم التنـازلات. وبدون تقديم تلك التنازلات فإن حل المشكلة سيغدو مستحيلاً. وهكذا فقـد تأكـدت صـحة فرضـيتى الدراسة:إن الواقع الجيوسياسى لاقليم دارفور هو السبب الرئيس في ابراز وتفاقم المـشكلة. وأن القـوى الداخلية (محلية وحكومة مركزيـة) والقـوى الخارجيـة الاقليميـة والدوليـة قـد سـاهمت في تعميـق الأزمة وساهمت في تضييق فرص الحل.

وأن البحث قد أجاب بوضوح على أسئلة الدراسة مبرزا الواقـع الجيوسـياسى لدارفور من حيث توضيحه للملامح المكانية والمظهر الخارجي والموارد والمقومـات الطبيعيــة والإقتــصادية للإقلــيم، وتــأثير ذلــك الواقــع عــلى مختلــف الجهــات

المحلية والإقليمية والدولية. ومبيناً اسباب الصراع الدائر هناك وسبب تأخر استجابة الحكومة وتلكؤها في معالجة المشكلة قبل إستفحالها. كما وأن البحث قد أبرز أطماع الدول الأجنبية في الإستحواذ على الموارد التى تزخر بها دارفور من بترول ومعادن ثمينة.

أ- الاستنتاجات:

توصلت الدراسة للاستنتاجات التالية:

اولاً- في المستوى المحلى:

- إن لدارفور أهمية أستراتيجية، فهى ملتقى طرق ودروب لبلاد السودان القديم وإفريقيا، وتجمع بين السودان الغربى (دول إفريقيا الغربية) والشرقى (دول إفريقيا الشرقية). وهى متعددة النطاقات الإيكولوجية المتدرجة من نطاق الصحراء إلى شبه الصحراء إلى الهضاب فالسهول الرملية والطينية ثم المرتفعات التى أشهرها جبل مرة. وتتغطى معظم دارفور بالغابات التى تسهم بقدر كبير في صادرات السودان من الصمغ العربى. ويتدرج فيها الغطاء النباتى من الاشجار الشوكية والاعشاب إلى الغطاء الكثيف الغنى بأشجار السرو والبان والقمبيل والمهوقنى. وتبرز أهمية دارفور الإستراتيجية من تعدد مناخاتها وتدرجها من الصحراوى الجاف إلى السافنا الفقيرة والغنية ثم المناخ الإستوائى، ووجود مناخ البحر الأبيض المتوسط في منطقة جبل مرة، حيث يعنى ذلك تعدد مصادر المياه من مياه الأمطار إلى المياه السطحية ثم الجوفية.
- إن دارفور تكتسب بأقاليمها الثلاثة أهمية كبيرة بسبب احتوائها لمناطق تتوفر فيها الامكانات الزراعية والرعوية، وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة. وتتمتع ولايات دارفور بإمكانات هائلة من الثروة الحيوانية خاصة الابل والضأن والابقار ويبلغ تعداد الثروة الحيوانية حوالي ثلاثين مليون رأس، تسهم بحوالي11%من الإقتصاد القومى السودانى وهى تمتلك ثروة معدنية هائلة يأتي على رأسها

البترول الذى يتوفر في المناطق والاحواض المنخفضة الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية بما في ذلك مناطق جنوب دارفور. وتوجد معادن أخرى ذات قيمة إقتصادية عالية يأتي في مقدمتها اليورانيوم الذى يوجد في حفرة النحاس بجنوب دارفور، كما يوجد بها النحاس والذهب بتركيز عال في ترسيباتها. وتتوفر في شمال الإقليم كميات من الحديد و الزنك. وتوجد معادن أخرى كالنيكل والبوكسيت وغيرها.

- إن هناك شحاً ونقصاً مريعاً في مياه الشرب النقية في ولايات دارفور رغم تعدد مصادر المياه ، وذلك بسبب تدهور قطاع المياه وكثرة أعطال الاليات لقدمها وإجهادها بكثرة التشغيل وعدم وفرة قطع الغيار وضعف ميزانيات التنمية ثم لغياب أو لعدم تفعيل السياسات واللوائح والتشريعات التى تنظم استخدامات المياه وإدارة مرافقها. وإن لنقص المياه وتوزيعها الجغرافى والزمانى في دارفور تأثيره المباشرعلى مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

- إن غالبية سكان دارفور يعملون في القطاع الإنتاجى الأولي (زراعة، رعى، النشاط الغابى) حيث يعمل 1،94% من سكان الريف بالزراعة أو الرعي بينما يعمل 56% من سكان المدن بقطاع الخدمات. وتمثل الزراعة في دارفور النشاط الاقتصادي الثاني في الأهمية بعد النشاط الرعوي. وينقسم سكان دارفور قبليا إلى قبائل رعوية متنقلة أو مستقرة وقبائل زراعية مستقرة.وتحدث بين تلك المتحركة والمستقرة الاحتكاكات المتكررة والتي تطورت لتصبح إحدى مسببات قضية دارفور الحالية.

- إن الكثير من التطورات والتداخلات قد مرت على إقليم دارفور و أثرت على ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه خصوصاً مع توطين قبائل من الرحل من غير سكان الإقليم نتيجة للتقسيم الجغرافى لافريقيا من قبل الإستعمار الأوربى الذى لم يراع الكثير من الظروف. ولم يكترث لعدم وجود حواجز طبيعية أو فوارق إثنية تفصل بين السكان على جانبي الحدود مما كان سبباً في العديد من النزاعات

والتعقيدات، منها مشكلة دارفور.ونظراً للمساحة الشاسعة للإقليم وصعوبة أتصال الحكومات المركزية في الخرطوم مع تلك الأطراف فقد انتشر السلاح في الإقليم وتفاقمت النزاعات القبلية حول المياه والمراعي التى تطورت الى الحروب والصراعات المسلحة.

- إن النقطة الأكثر تأثيراً في الصراع الدائر الآن في دارفور هى أن السكان ينقسمون بشكل أساسى إلى قسمين كبيرين: القبائل العربية والقبائل الأفريقية (عرب وزرقة) وتأتى أهمية الإشارة إلى هذا التقسيم لأنه ينعكس مباشرة على طبيعة الصراع والياته وافاق تطوره. فالحركات المسلحة تنتمى قياداتها ومعظم قاعدتها إلى قبيلتى الزغاوة والفور بينما تنتمى مليشيات الجنجويد إلى القبائل العربية. والقبائل التى يقال عنها إنها غيرعربية تأثرت من ناحية النسب بالدماء العربية وإختلطت بها وتأثرت بلغتها وإختلطت الألفاظ والتراكيب والمصطلحات العربية بغيرها وأصبحت الثقافة العربية هى السائدة بإعتبارها لغة القران في مجتمع يدين كله بالدين الإسلامي. ولا توجد خطوط كاملة التحديد في التمايز بين القبائل سواء كانت أصولها عربية أو إفريقية.

- إن قبائل البقارة من أقوى القبائل العربية وأغناها وأكثرها نزوعاً للحرب وتمتهن رعى البقر وتنتشر في إقليمي دارفور وكردفان، ولأنها متنقلة وراحلة خاصة في فصل الجفاف حيث تنزح ناحية الجنوب فإنها تختلط بالقبائل الإفريقية وتجعل من الصدام معها أمراً لا مفر منه. ذلك لآن القبائل الإفريقية المستقرة تمتلك الأراضى الزراعية وتمنع البقارة من الرعي أو المرور إلا بضريبة، وبعدم دفعها يحدث الصدام. وعرف طوال تاريخه الصراعات القبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه، لكن هذه الصراعات كانت محدودة، ويتم تسويتها من خلال الأطر والأعراف المحلية. ولكن منذ منتصف الثمانينات ظلت المناوشات العرضية الصغيرة تتسع في حدتها حتى تطورت إلى حرب شاملة. وتورطت جميع القبائل في حرب دموية شاملة غير مسبوقة ومستمرة. وإتخذ الصراع شكلاً عنصرياً

عرقياً وأتضحت فيه رغبة كل طرف لإبادة الطرف الآخر وتهديد وجوده كلية. وصار التقسيم (عرب زرقة) واضحاً بحيث يجب أن يحدد كل المقيمين في الإقليم موقعهم إما مع الحركات المسلحة أو مع الحكومة والجنجويد.

- إن الاستقطاب السياسي لقبائل الإقليم من القوى الحزبية المتنافسة على السلطة المركزية أو المحلية هي التي حولت الصراعات المهنية والانتاجية بين القبائل إلى صراعات سياسية وعرقية. وأصبحت القبيلة عنصراً أساسياً في مكونات الشراكة في الحكم. ودخلت الموازنات القبلية في توزيع المناصب الدستورية التنفيذية. وأصبح الطامحون في العمل السياسي أكثر تشبثاً بقبائلهم وأعراقهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى المناصب من خلال إنتمائهم القبلى. وبذلك عادت دارفور مرة أخرى إلى الوراء تحكمها مواريث القبيلة والعصبية التى تجاوزتها االمجتمعات المتمدنة.

- إن من الصعب تحديد بداية معينة لقضية دارفور ولكن كانت هناك حوادث قبلية متفرقة في العام 2000م، ورغم حدة بعضها إلا أنها ظلت في الإطار المحلي وفي متناول مجتمع وقيادات دارفور التى أوجدت ومارست الصلح الأهلي. وتعاملت الحكومة مع تلك الأحداث بإعتبارها نهباً مسلحاً وسعت لعلاجها علاجاً محدوداً ومؤقتاً وتكتيكياً. إلا أن الأحداث تطورت وتحولت لمهاجة معسكرات الجيش والشرطة ورئاسات المحافظات منذ منتصف العام 2002. أي أن الصراع تحول من صراع قبلي إلى صراع بين الحكومة وفئات متمردة من أبناء دارفور. وظهرت بيانات تعلن ظهور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

- إن استمرار ظروف الجفاف ومشاكل المراعي وإنشغال الحكومة المركزية بمفاوضات الجنوب وعدم تدخلها لحل مشاكل نقص المياه وندرة الغذاء بدارفور وعدم متابعة السلطات المحلية لحركة المراحيل الموسمية، وعدم إهتمامها بتخطيط مسارات الترحل قبل وصول القبائل المترحلة إلى المناطق الزراعية أدى لوقوع الإعتداءات الواسعة في مارس 2003 مما أسفر عنه مقتل الآلاف وحرق مئات

القرى. وأدى ذلك لدخول الصراع بين المتمردين من جانب والقبائل العربية من البـدو الرحـل مـن جانـب اخر مرحلة شديدة العنف. وجاءت هجمات المتمردين غاية في القوة والعنـف لدرجـة أنهـا إحتلـت مطـار الفاشرعاصمة الإقليم ودمرت سـبعة طـائرات تابعـة للحكومـة الـسودانية. مـما دفـع الحكومـة للاحـساس بخطورة الموقف وتبين لهـات أن الأمـر قـد يخـرج مـن الـسيطرة، فقامـت بـضرب المتمـردين ضربـا عنيفـا مستخدمة كافة أنواع الأسلحة فعمت الفوضى وزاد الدمار في دارفـور. وبـذلك أصـبحت الحكومـة طرفـاً في الصراع، وجاءت إتهامات المتمردين لها أنها تقف إلى جانب القبائل العربية ضدها.

- إن قيام الحكومات المركزية أو الإقليمية لسبب ما بإعادة ترسيم الحدود الإدارية التـي غالبـا مـا تتطابق مع الحدود القبلية أو إصدار مراسيم أو تشريعات تؤثر على هذه الحدود دمجاً أو تفريعاً و إلغـاء الإدارة الأهلية حرم شيوخ وأعيان القبائل من ممارسة دور كبير في حفظ الأمن في وقت إنتشر فيه الجفاف وإنتشر السلاح بسبب الحروبات التـشادية وعـدم الإسـتقرار الـدائم فيهـا وقيـام القـذافى بتـسليح القبائـل العربية للإستقواء بها في صراعها مع تشاد حول إقليم أوزو، وفى وقت ضعفت فيه إمكانيـة الدولـة الأمنيـة والمؤسساتية وعجزت عن ملئ الفـراغ الإدارى الـذى خلفـه ذلـك الإلغـاء. وعنـد إعـادة بعـض الـصلاحيات تم تخصيص بعـض المناصـب للمجموعـات العربيـة في منـاطق لم تكـن دارهـا مـما خلـق غبنـا شـديدا في نفوس أصحاب تلك الدور ورأوا فيه تقويضا لدورهم ومكانتهم التاريخية ،فكان ذلك أحـد أسـباب الـصراع الهامة.

- إن وفرة السلاح في دارفور شجع الأفراد لإستخدامه كوسيلة للكسب وشجع بعض القبائل لتسوية حساباتها مع القبائل الأخرى التى لديها معها ثارات قديمة. ومـن ناحيـة أخـرى خـرج المتمـردون وحـاملوا السلاح عن الطاعة القبلية ولم يخضعوا لأجهزة الدولة لأن اسلحتهم أقوى وتدريبهم أكثر تقدماً.

• إن الحركات المسلحة في دارفور بدأت في شكل احتجاج محدود على عدم قيام الدولة بما فيه الكفاية من واجبها لحماية أموال وأرواح المزارعين من غارات البدو عليهم، إلا أنها سرعان ما توسعت دائرتها وتحولت إلى الصراع الإقليمي – المركزي، المتمثل في إحساس قطاع عريض من أهل دارفور بأن نصيبهم من الثروة والسلطة القومية ليس عادلاً.وكانت تلك ظاهرة جديدة في دارفور، فقد اعتبرها المراقبون وكذلك الحكومة المركزية كحدث معزول يمكن التعامل معه كمجرد مجموعات من قطاع طرق والنهب مسلح.

• إن الحكومات الوطنية بمختلف اتجاهاتها وأزمانها لم تخل من تهمة إحداث الأثر السلبي على الوضع القبلي في دارفور. والحكومات المركزية جميعها حرمت الإقليم من الأنشطة التنموية التي توفر فرص العمل التي تستوعب الفاقد التربوي.

• إن الهجرة إلى البلاد العربية خاصة ليبيا مثلت منفذاً هاماً لجزء من الفاقد التربوى وفائض الأيدي العاملة في دارفور. وفي هذا المناخ بدأت الاتهامات والشكوك حول محاباة الحكومة لجماعات دون أخرى في منح فرص العمل والتوظيف، وأصبح الشباب الخريجون الذين رحلوا من دارفور إلى الخرطوم وغيرها مصدر قلق للدولة لأنهم لم يندمجوا في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فرص العمل بعد أن رحلوا إليه. فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ الذي يمكن أن يحتموا فيه. ولما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع البطالة فكان لهم الدور الفاعل في تنشيط الحرب والصراع في دارفور.

• إن إقليم دارفور ظل معزولاً عن أقاليم السودان الأخرى لا سيما في الوسط والشمال ولذلك أصبح أكثر ارتباطا بالمجتمعات والدول المتاخمة له سواء داخل جمهورية السودان مثل كردفان وبحر الغزال أو خارجه مثل تشاد وليبيا ومصر الأمرالذي أحدث تداخلاً اجتماعياً وسكانياً بين دارفور وسكان تلك المناطق مما عزل الإقليم نسبياً عن أقاليم السودان الأخرى خاصة في مثلث الوسط. ومما زاد

من عزلة دارفور عن كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي جرت في بقية أنحاء السودان هو عدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان، وعدم توفر وسائل المواصلات السهلة. وطريق الإنقاذ الغربي الذى يعتبره البعض أحد اسباب أزمة دارفور ما زال متعثراً. وقد أعاقت كل هذه الظروف أية تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجالات التجارة والتسويق والتنمية، مما عمق من أسباب الخلاف بين دارفور والخرطوم.

● إن الفكرة السائدة لدى الكثير من السودانيين في غرب السودان وشرقه هى أن الشماليين قد هيمنوا على السلطة في السودان منذ الاستقلال عام 1956 فجميع المناصب الكبرى تولاها الشماليون، والمناصب الرئاسية والوزارات السيادية بالسودان لم يتقلدها "دارفوري أو بيجاوي أو أحد من الجزيرة"، ويرى البعض أن الأحزاب التقليدية الشمالية هي أساس البلاء لأزمات السودان المتتالية. فهي تنادي بالديمقراطية بينما نجدها في الأصل لا تمارس العمل الديمقراطي حتى في شؤونها الحزبية. ولما كانت الأحزاب السياسية التي تولت سلطة البلاد التنفيذية قد أهملت مصالح الشعب وانشغلت بمصالحها وبالصراعات الحزبية خاصة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي كمنابر سياسية وبين طائفتي الختمية والأنصار كطوائف دينية.

● إن مسألة الجنجويد ظهرت مع تطور مشكلة دارفور وتصعيدها وهى جماعة غير منظمة لا تنتمي إلى قبيلة محددة. ولكنها تشكلت كمليشيا تتهم بانها الذراع العسكرى للقبائل العربية التى تحالفت فيما عرف بالتجمع العربي. وينسب لها الإعلام الغربى مسئولية إختلال الآمن في إقليم دارفور. ويقال إن هدفهم من مهاجمة القبائل الإفريقية هو طردها من مواقعها وإجبارها على التخلي عن موارد المياه والمراعي المهمة التى يسيطرون عليها وتركها للقبائل العربية المترحلة ذات الأصول العربية. والسبب هو الجفاف والتصحر وقلة المراعي في دارفور.

• إن الصراع الدائر في دارفور ضد الحكومة وعناصر موالية لها ليس صراعاً دينياً على الإطلاق، فأهل دارفور كلهم مسلمون على المذهب المالكي، ومعظمهم يتبع التيجانية والمهدية باعتبارها من أهم الطرق الصوفية. والقول بأن حركة تحرير السودان – حركة التمرد الرئيسية في دارفور – هي تجمع الزرقة (ذوى الاصول الافريقية) من أجل تحقيق مطالب دارفور التنموية والخدمية والسياسية، وأن الجنجويد هو تجمع العرب ضد مطالبة الزرقة بحقوقهم في التنمية والخدمات والمشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح على الإطلاق لأن حركة تحرير السودان ليست ذلك المعين الواسع الذي يستوعب جميع القبائل غير العربية فهناك أكثر من 30 قبيلة غير عربية خارج هذه الحركة من بينها قبائل رئيسية لها ارتباط قوى بالأرض وتاريخ مشهود عبر مئات السنين مثل البرتي والداجو، كما أن الجنجويد كذلك ما هي إلا مجموعة متفلتة من قبائلها بالرغم من جريان الدم العربي في عروقهم إلا أنهم لا يمثلون الرأي والاتجاه العام للقبائل العربية.

• إن الاحزاب والقوى السياسية السودانية التى حكمت السودان منذ الاستقلال أخفقت من خلال التجارب الديمقراطية الثلاث (1958-1964-1986) في تسيير مقاليد الحكم والادارة، كما عجزت عن انزال برامجها الانتخابية على أرض الواقع. وقد تجلى ذلك واضحاً خلال فترة الديمقراطية الثالثة حيث ظهرت الكثير من الممارسات الخاطئة والتى القت بظلالها السالبة على الأوضاع بدارفور، وخلقت وضعا اجتماعياً مريراً عاشه مواطنوا الإقليم. ونتج عن تلك الممارسات أن برز لسطح الحياة السياسية عدد من مجموعات الضغط التى سعت كل منها للوصول لغاياتها وتحقيق ماربها على حساب تفكيك النسيج الاجتماعي في دارفور والذي ظل متماسكاً طوال عقود طويلة.أي أن للأحزاب دور وتأثير سلبي على الأوضاع في دارفور في السابق وكذلك في الوضع الحالي.

ثانياً- في المستوى الإقليمي والدولي:

• إن إفريقيا بما فيها السودان ممثلاُ في بؤرة دارفور أصبحت ساحة هامة لحرب أمريكا ضد الإرهاب، حيث صارت المنطقة مستهدفة من قبل المجموعات الإرهابية باعتبارها هدفاً سهلاً في ظل عدم توفر الإمكانيات اللازمة. وتعتقد أمريكا أن 25% من المنفذين لعمليات انتحارية في العراق من إفريقيا لذلك كان لا بد لها من إيجاد موطيء قدم في المنطقة. كما أن دارفور تمثل عمقا إسلامياً عربياً في إفريقيا لمجاورتها لا صعب بؤرة توتر في تشاد وإفريقيا الوسطى.

• إن اهتمام الدول العظمى والمسيطرة على العالم بدأ يتجه نحو إفريقيا وكان السودان على رأس قائمة الأولويات في اجندة أمريكا وحلفائها لأنه بدأ في رسم طريقه ووضع معالم سيره. وبعد أن فشلت أمريكا في ممارسة الضغوط الإقتصادية والدبلوماسية على السودان، وعند الانتهاء من مشكلة الجنوب بتوقيع إتفاقية السلام الشامل فيه تحولت الضغوط مباشرة إلى غرب البلاد وفتحت أمريكا والغرب جبهة دارفور ودولتها وروجت لأزماتها.

• إن السودان ولترامي أطرافه وحساسية وضعه الجيوبولوتيكي الذي جعله في تقاطع حاد مع كثير من قوى الضغط العالمي، ورغم أنه يمثل واحداً من الأقطار الأفريقية الأكثر تماسكاً، إلا أنه ليس استثناء من كافة دول المنطقة.فقد ظل مستغرقا في حرب بين جنوبه وشماله لمدى نصف قرن ،ثم هاهو ذا يرزح في معضلة دارفور.

• و نظراً لموقعه الجيوبوليتيكى ولأنه بلد أفريقي مجاور لكثير من الدول الأفريقية فقد كان من الطبيعي أن تؤثر أحداث دارفور والسودان على تلك الدول الأفريقية المجاروة، وأن تؤثر بالمقابل تلك الدول على مجريات الأحداث في دارفور.

• إن الدول الأفريقية عموما لم تكن متحمسة للتورط في قضية دارفور، وكانت في البداية غير راغبة في الانسياق وراء التوجهات الغربية تجاه تطورات

القضية. وذلك لسببين الأول يتمثل في علاقاتها المتنامية بالسودان وأن أي عدم استقرار يصيبه قد يصيب كثيرا من دول القارة. والثاني خوفها إذا ما سوغت الدعاوي الغربية اليوم فقد يحدث لها ذات الشئ في يوم ما. ولكن رغم ذلك فقد تورطت الكثير من دول الجوار سلباً بدعم حركات التمرد لأن لها أجندتها الخاصة أو أيجابا في إتجاه التوسط لحل المشكلة.

- إن المجتمع العربى إهتم بقضية دارفور خاصة بعد تأزمها، وكانت لاتريد تكرار خطأ ترك الحكومة السودانية وحدها في مواجهة صعبة- كما حدث في مفاوضات مشاكوس ونيفاشا- وسط ضغوط امريكية وغربية، وتدخل أجنبي واضح في شئون السودان، والواقع أن الدور العربي الاسلامي مطلوب لإعادة كفة التوازن مع التواجد الاجنبي المكثف في دارفور عبر عشرات المنظمات الإغاثية والتبشيرية ذات الصلة الواضحة بأجهزة المخابرات الغربية، ولعدم ترك الساحة خالية للغرب على حساب مصلحة العرب والسودانيين على السواء. ولكن رغم ما بدا من اهتمام من الدول العربية والاسلامية بقضية دارفور إلا أن حجم الإهتمام العالمي بالمشكلة كان أكبرا. يظهرذلك جليا من عدد الوفود والشخصيات العالمية التي زارت دارفورمقارنة بالوفود والشخصيات العربية والاسلامية وكذا من خلال مقارنة المنظمات الطوعية العالمية مع المنظمات العربية والاسلامية.

- إن تدخل الدول الغربية في مشكلة دارفور والجنوب خاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة جاء لأنهما يمكنهما أن يشكلا دولة ذات إمكانات إقتصادية وبترولية عظيمة ويكونا شريطا أو دولة حاجزة بعيداً عن الشرق الأوسط والمنطقة العربية غير المستقرة. وإن هناك العديد من البلدان الأوروبية مثل هولندا وألمانيا والنرويج صارت تعتبر قضية دارفور قضية داخلية في مناقشات برلماناتها لأن الكنائس والمنظمات التطوعية التي تهتم بالإغاثة هناك تؤثر على الرأي العام الداخلي.

• وإن تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما كـان لـه أثر سلبي أدى إلى تفاقم الأزمة وانتقالها من أزمة محلية إلى مشكلة إقليمية ودولية، بل إن القوى الغربيـة قد اعتبرت هذه الأزمة أسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

• إن الإعلام الغربي ضخم المشكلة وعرضها بالصورة التـي تخـدم مـصالحه وتـبرر تدخلـه في غيـاب الإعلام الوطني والعربي خاصة التلفزيون السوداني عن كثير من مناطق هـذا البلـد الكبـير. وتميـل الجهـات الغربية لتحميل الحكومة مسئولية ما يجري و تطالبها بالسيطرة على مليشيات الجنجويد و نـزع أسـلحتها وفتح الأبواب أمام منظمات الإغاثة الدولية. وكانت صيغ المطالبة للحكومة السودانية تجمع بين التجريم و التهديد في آن واحد.

• إن السياسة الأمريكية تجاه السودان تأتي في سياق السياسة الأمريكية تجـاه العـالم، التـي تـرتبط بالاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية والامريكية المشتركة، التي تتبناها الولايات المتحدة عـبر اللـوبي الـصهيوني ومجموعات الضغط داخل الكونغرس وهي بناء قوة عسكرية كافية لـردع أيـة جهـة أو مجموعـة تتحـدى السيطرة الأمريكية تحت حجج مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الانسان. وتستهدف تغيير طبيعـة النظـام من الداخل بتصفية الحسابات مع رموزه عبر إتهامهم بإرتكاب جرائم تطهير عرقى وإبادة جماعية، بحيـث تضمن سيطرة عنصر إفريقي علماني بدلاً من سيطرة العناصر العربية والاسلامية. وإن الغرض من التـصعيد الأمريكي لقضية دارفور يمثل جزءاً مـن الاهـتمام الواسـع الـذي تبديـه الإدارة الأمريكيـة بـشؤون الـسودان وسعيها للقضاء على نظام الإنقاذ وإيجاد حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديـدة للمنطقـة. ومهـما حاولت الحكومة لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة فإنها ترى أن عدم حل مـشكلة دارفـور يقـف حجـر عثرة أمام ذلك. وقد وجد اللوبي الصهيوني المتطرف في الولايات المتحدة في المشكلة فرصة طيبة للتـأثير عـلى

أتباعه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية على ما سواها، من خلال إهتمامها بمشكلات العناصر السوداء في دارفور المسلمة.

● إن المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية – وللدول الأوروبية التي سارت على دربها – خاصة في العقدين الأخيرين هو السيطرة على مناطق توفر مصادر الطاقة (البترول واليورانيوم) والأراضي الزراعية البكر ومصادر المياه الضخمة في وسط إفريقيا التى لم يتم استغلالها بعد، وأن قارة إفريقيا هي الرهان والبديل الراجح على المدى القصير والمتوسط وتشكل احتياطي هام لمصادر الطاقة وستكون الاحتياطي الاستراتيجي المضمون للموارد الطبيعية التي تحتاج إليها الأجيال الأمريكية القادمة. ومن هنا جاء دعمها لحق تقرير المصير لجنوب السودان. لأن الجنوب لو انفصل عن الشمال – في ظل علاقات الولايات المتحدة المتينة معه – تستطيع أمريكا أن تستخلص لنفسها نصيباً طيباً من بتروله. وإذا كانت شركات البترول العاملة في السودان حالياً هي شركات صينية وهندية وماليزية، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور – إضافة إلى تدخلها في أزمة جنوب السودان – يفتح الباب أمام شركات بترولها العملاقة (وفي مقدمتها شركة شفرون التى تعرف خلال عملها في السودان في ثمانينات القرن العشرين أن السودان يحتوي على بحيرة بترولية واسعة تعتبر من اكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم) الفرصة لاستغلال الموارد النفطية الضخمة هناك.

● إن إسرائيل أرادت من خلال تسليط الضوء على قضية دارفور إعادة أجواء الحديث عن الإبادة الجماعية (الهلوكست) التي تورط فيها الأوربيون وخصوصاً الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ومحاولة ابتزازهم معنوياً وإعلامياً من أجل أن يصمتوا عما يجرى في العراق وفلسطين. ولقد وجدت إسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي. وإن إسرائيل واليهود قد لعبوا دوراً كبيراً في تضخيم مشكلة دارفور ودعمت المتمردين في هذا الإقليم من

خلال سيطرتها على الالة الإعلامية العالميـة والمـنظمات الطوعيـة، وإن إعـتراف عبـد الواحـد بفـتح مكتـب لحركته في إسرائيل يؤكد ذلك.

• إن موقف دول الإتحاد الأوربى المتمثل في الموقف البريطاني والفرنسي فقد برز من خلال تحريـك ودعم الحركات المسلحة ودفعها قدما للدخول في مفاوضات مع الحكومة عـلى أن ترافـق تلـك المفاوضـات قرارات دولية ضاغطة لإضعاف موقـف الحكومـة التفـاوضي واجبارهـا عـلى تقـديم تنـازلات لتـسوية تلـك القضايا. ظهرذلك جلياً في الطرق على قضية دارفور وتسريع تدويلها وإيصالها لمجلس الأمن. فبريطانيـا هـي الأكثر إهتماماً بقضايا السودان من منطلق أنها كانت صـاحبة أوسـع المـستعمرات في أفريقيـا كلهـا وكانـت الدولة المستعمرة للسودان والعارفة بجميع شئونه والمستغلة لإمكاناته وهى التـى صـنعت كافـة مـشاكله المستديمة، وفرنسا كانت تحتل دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور محل النـزاع. والأمـر يهمها بالطبع لأن لها مصالح اقتصادية في تشاد، أما مواقف بقية الدول الأوربية مثل إيطاليا وألمانيا وكنـدا، فقد أتت منطلقة من زاوية مصالحها في المنطقة الإفريقية.

• أما بالنسبة لدور الصين في أزمة دارفور فقد انطلق من موقف أساسه الحفاظ على مصالح الصين في السودان. حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك. وهناك صراع بين الولايات المتحدة والصين في الـسودان مـسرحه دارفـور. ولـذلك كانـت الـصين مـع فكـرة حـل مـشكلات دارفـور والـسودان عـن طريـق الاتحـاد الأفريقي.حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذاً للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان.

ثالثاً- على المستوى العام:

• إذن فـأن الأسـباب الجذريـة للـصراع في دارفـور قـد تـداخلت فيهـا الأسـباب المتعلقة بموقع دارفور الجغرافي وعاملها التاريخي الـذي أسـهم في تـشكيلها بالإضـافة إلى أن التعدد الإثنـي للقبائـل والمجموعـات الـسكانية قـد أسـهم في خلـق صراعـات

بسبب المرعى والكلأ والبحث عن موارد المياه حيث أدى الإنقسام المهني والحرفي لسكان إقليم دارفور بولاياته الثلاث لبعض الاحتكاكات والتي تتحول بفعل المرارات التاريخية بين القبائل والمجموعات السكانية إلى صراعات أشبه بالمستدامة نتيجة الثأرات فيما بينها. وأيضاً لعبت التداخلات بين علاقات القبائل والمجموعات السكانية المشتركة مع نظيرتها بدول الجوار في حدود السودان في جهة دارفور مع ثلاث من الدول إلى بروز شكل جديد للصراع تسببت فيه القوى الاستعمارية التي كانت تهيمن على أفريقيا ولم تزل تضع أصابعها في المنطقة بسبب سيطرتها على الموارد الظاهرة والكامنة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا. ونخلص إلى أن كل هذه المعطيات السابقة قد أسهمت في بلورة الصراع بأنماطه وأشكاله المختلفة.

- **وتوصي الدراسة بالآتي:**

أولاً- المستوى السياسي:

- على الحكومة المركزية تنفيذ اتفاقية السلام الشامل (برتكولات نيفاشا) كإطار لحل النزاعات في الشمال ودارفور. والتأكيد على أن مبادئ تقسيم السلطة والثروة والحكم الراشد والشفافية تصلح تماماً لحل مشكلة دارفور. وعليها تنفيذ إعلان المبادئ الموقع بين الطرفين في أبوجا.

- الإقرار بوجود مشكلات تنموية تحتاج إلى علاج من قبل الدولة حيث يمثل الاعتراف بالمشكلة جزء من الحل.

- اعتماد الحواروالتفاوض بين الحكومة وكلفة الأطراف كوسيلة لتحقيق الأهداف بدلاً عن الصراع، وإعمال الشورى وقبول الرأي والرأي الاخر.

- مشاركة كافة الأطراف في عملية السلام بمن فيهم الأغلبية الصامتة أى المواطنين الذين لم يحملوا السلاح بهدف ضمان ثبات واستمرار أي اتفاقية يمكن التوصل إليها.

- على المجتمع الدولى تقديم دعم تقني وفنى للمساعدة في عملية التفاوض والوصول إلى اتفاق سلام.

- رغم فارق الزمن، الربط بين المبادئ الأساسية التي جاءت في اتفاقية السلام في دارفور واتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الدستور الانتقالي وتمثيل دارفور في الحكومة الانتقالية (حكومة الوحدة الوطنية) في المستوى القومي والانتخابات في المستوى المحلي، وإنشاء مجلس قومي يضمن تمثيل كافة الأطراف في دارفور.

- الوصول إلى طريقة ملائمة تضمن تمثيل كافة المصالح وسماع كل وجهات النظر في دارفور قبل التوقيع النهائي على اتفاقية السلام المتوقعة و التركيز على أن تعكس نتائج المفاوضات مصالح ووجهات نظر كل الإطراف الأساسية في دارفور.

- تطبيق نظام الحكم الفدرالي الديمقراطي، لتمكين مواطني دارفور خاصة والسودان عامة من الممارسة الفعلية للشأن العام. ومعالجة موضوع قسمة السلطة والثروة حسب أسس متفق عليها تراعي الثقل السكاني، بالإضافة إلى المعايير الأخرى. واعتبار ما يجري في السودان شأناً داخلياً، وتقليل التدخل الأجنبي إلى حدوده الدنيا، الذي يمكن أن تكون نتائجه بالغة الثمن.

- إتباع الحكم الرشيد مع الشفافية والمحاسبة والتداول السلمي للسلطة عبر نظام ديمقراطي تعددي. وتطبيق معايير دولة المؤسسات واعتماد الكفاءة والتأهيل أساساً لتولى الوظيفة العامة في الدولة.

ثانياً- المستوى الإقتصادي والتنموي:

- إعادة الاعمار والتنمية لأنها تمثل عوامل أساسية في تحقيق سلام مستدام. وإنشاء مفوضية للتنمية وإعادة الاعمار في دارفور بهدف ضمان المشاركة الكاملة للمجتمعات وتطوير إستراتيجية ملائمة. وتوسيع وتعزيز تدخل الدولة في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

- تحريك جهود التنمية وإحياء المشاريع المتوقفة وإعداد الدراسات اللازمة لمشروعات التنمية في الأقاليم والتنمية الريفية، خاصة مجالات البنيات التحتية والمياه والرعي والصحة والتعليم.
- إدخال عملية تكثيف زراعي ملائم للبيئة (تخزين المياه) وتشجيع التوسع الرأسى في الزراعة.
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية بما يتناسب مع ظروف البيئة المحلية.
- تشجيع استقرار البدو(الرحل) وإدارة هجرتهم بشكل فعال ،إضافة إلى تنمية مزارع كبيرة لتربية الثروة الحيوانية وتطوير سلالاتها .
- استصلاح الأراضي عن طريق الزراعة في الصحراء باستخدام المياه الجوفية .
- تطوير وسائل جديدة لكسب العيش خارج إطار الزراعة والرعي .
- الاستغلال الأمثل لدخل البترول، وتوجيهه لزيادة تنمية الموارد الزراعية والحيوانية والصناعية ومشاريع التنمية الكبرى.

ثالثاً- المستوى الإجتماعي:

- احترام النظام التقليدي لإدارة الأرض واستخدامها، بما في ذلك مداخل البدو للأرض (المراعي والمياه) ويتطلب ذلك إعادة اعتماد المؤتمرات الوقائية التي تجمع القيادات القبلية دورياً كما كان يحدث في الفترات السابقة.
- استصحاب الإرث الثقافي والعادات والتقاليد المجتمعية لأهل دارفور وإعتبار أن المواطنة والمصلحة الوطنية تعلو على الولاءات القبلية لفرض هيبة وسلطان الدولة على الجميع.
- بث روح الوعي الاجتماعي والثقافي والاستفادة من الموروث الروحي للمجتمع.

• ربط التعليم بالاحتياجات العلمية للتنمية وتفعيل الخطة القومية لمحـو الأميـة وتعلـيم الكبـار، ومحو الأمية التقنية.

• تعميق مفهوم الوحدة الوطنيـة والتربيـة الوطنيـة ومحاربـة الانـتماء العرقـي والجهـوي. وعـدم تسييس زعماء العشائر والقبائل.

• القيام باتصالات مباشرة مع قيادات ومواطني المناطق المتأثرة بالصراع وإجراء مـصالحات لإعـادة المياه إلى مجاريها وتجاوز المرارات من أجل التعايش السلمي في المرحلة المقبلة.

رابعاً- المستوى العسكري والأمني:

• تجريد المواطنين من السلاح على أن تتولى الدولة مسؤوليتها في بسط الأمن وفرض هيبة الدولة.

• مكافحة النهب المسلح مسؤولية السلطة وعليها التعامل معها بجديـة وحـسم شـديدين، وذلـك بإنشاء فرقة لمكافحة النهب المسلح من القوات النظامية وتأهيلهم وتحفيـزهم وتزويـدهم بـأجهزة اتـصال أسوة بقوات مكافحة التهريب.

• تنفيذ توصيات مؤتمرات الصلح بين القبائل.

• تأهيل مراكز الشرطة وتزويدها بوسائل الحركة والاتصال.و مراقبة الحدود ومـداخل الولايـة مـن دخول وخروج الأسلحة.

• محاكمة مرتكبي الجرائم.

خامساً- توصيات عامة:

• تقيـيم وضـعية إدارة الأرض واسـتخدامها في الوقـت الحـالي بهـدف تطـوير فعاليتهـا وملاءمتهـا وصياغة سياسة مناسبة في هذا المجال. وتأسيس مفوضية أراضي خاصة بـدارفور، بـسبب الطبيعـة المتفـردة لتنظيمها التقليدي لملكية الأرض.

- تمكين النازحين من العودة إلى مواطنهم الأصلية وذلك بجانب توفير الخدمات الاجتماعية والأمنية الضرورية والتعويضات المجزية للمتضررين من الحرب.

- تشجيع ودعم تنظيمات المجتمع المدني في دارفور للقيام بدورها في عمليات المصالحة وإعادة الاعمار وبناء السلام.

- التعويضات العادلة عن فقد الأرواح والمظالم وتخريب ونهب الممتلكات وإعادة النازحين إلى مواطنهم بسلام.

- استنهاض الجهود الطوعية والخيرية والشعبية للإسهام في عمليات التنمية والاعمار، استكمالاً للجهود الرسمية للدولة.



الملحق (1)

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دار فور

(http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc)

تعيـيـن اللجنـــة

أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (97) لسنة 2004 بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ادعاءات انتهاكـات حقـوق الإنـسان المرتكبـة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دار فور على النحو التالي:

رئاسة الجمهورية

قرار جمهوري رقم (97) لسنة 2004م

بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول ادعاءات إنتهاكات

حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة

بولايات دار فور.

رئيس الجمهورية:

بعد الإطلاع على المادة 43 من دستور جمهورية السودان لسنة 1998 وعملاً بأحكام المادة 3 (1) من قانون لجان التحقيق لسنـ 1954ــة.. اصـدر القـرار الآتـــي نصه:

اسم القرار وبدء العمل به

1. يسمى هذا القرار " قرار جمهوري بإنشاء لجنة لتقصى الحقائق حول ادعاءات انتهاكات حقـوق الإنـسان المرتكبـة بواسـطة المجموعـات المـسلحة بولايات دار فور لسنة 2004م " ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه.

تشكيـــل اللجنة

2. (1) تُشكل لجنة مستقلة ومحايدة لتقصى الحقائق حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تكون ارتكبت بواسطة المجموعـات المـسلحة بولايات دار فور.

(2) تتكون اللجنة على النحو الآتي:

(أ) مولانا / دفع اللـه الحاج يوسف (رئيس القضاء الأسبق)	رئيساً
(ب) الأستاذ/ غازي سليمان (المحامي)	عضواً.
(ج)الفريق (م) حسن احمد صديق(مدير عام قوات الشرطة الأسبق)	،،
(د) الفريق /السر محمد احمد (قائد القيادة الغربية الأسبق)	،،
(هـ) الدكتور / فاطمة عبد المحمود (عضو المجلس الوطني)	،،
(و) الأستاذ/حمدتو مختار(رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الوطني)	
(ز) الناظر/ محمد سرور رملي (ممثل للإدارة الأهلية)	،،
(ح) الناظر / عبد القادر منعم منصور (ممثل للإدارة الأهلية)	،،
(ط) ممثل لنقابة المحامين	،،
(ي) الأستاذ فؤاد عيد (إداري سابق)	عضواً ومقرراً

اختصاصات اللجنة وسلطاتها

3. تختص اللجنة بالآتي:

(1) جمع الحقائق والمعلومات حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دار فور.

(2) تقصي الحقائق حول كافة الادعاءات المنسوبة للمجموعات المسلحة بولايات دار فور وما يكون قد نجم عنها من أضرار على الأنفس والممتلكات.

(3) معرفة الأسباب التي أدت للانتهاكات والأضرار في حاله تحققها.

(4) رفع تقارير دورية لرئيس الجمهورية حول نتائج أعمالها.

(5) الاستعانة بمن تري من الأشخاص لمباشرة اختصاصاتها.

إجراءات عمل اللجنة

4.(1) تتبع اللجنة الإجراءات الواردة في المادة 9 من قانون لجان التحقيق لسنة 1954م.

(2) دون المساس بعمومية نص البند (1) أعلاهـ يكون للجنة اتخاذ أي من الإجراءات:

(أ) عقد جلسات استماع.

(ب) رصد وتحليل البينات المتوفرة لها.

(ج) الإطلاع على كافه المستندات والوثائق التي تعينها في أداء مهامها.

معينات عمل اللجنة

1. على الجهات المختصة برئاسة الجمهورية توفير كافة المعينات اللازمة لتسهيل مهمة عمل اللجنة والقيام بأعمال السكرتارية.

توصيات اللجنة

2. ترفع اللجنة تقريراً بتوصياتها النهائية لرئيس الجمهورية.

صدر تحت توقيعي في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الأول لسنة 1425هـ الموافق اليوم الثامن من شهر مايو لسنة 2004م.

عمر حسن احمد البشير

رئيس الجمهورية

موجز التقرير

1. شكل السيد رئيس الجمهورية بموجب القرار رقم 97 لسنة 2004م لجنة لتقصى الحقائق حول الإدعاءاتٍ بانتهاكات حقوق الانسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دارفور. وقد حدد القرار تشكيل اللجنة واختصاصاتها وسلطاتها على ان تمارس عملها بموجب قانون لجان التحقيق لعام 1954م.

2. بدأت اللجنة أعمالها بتحديد مرجعياتها والاتفاق على المنهج الذى ستتبعه للقيام بالتكليف الملقى على عاتقها.

3. عقدت اللجنة 65 اجتماعاً واستمعت الى 288 شخصاً كما زارت ولايات دارفور الثلاث عدة مرات حيث ذهبت الى 30 منطقة للوقوف على مسارح الاحداث واخذت البينة على اليمين من الشهود، كما اجتمعت بالسلطات المحلية والولائية والادارات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة المحلية والاجنبية العاملة بولايات دارفور.

4. طلبت اللجنة وتسلمت من مختلف الوزارات والولايات والاجهزة المركزية والولائية كل الملفات والمستندات ذات الصلة بموضوع التكليف، كما اطلعت اللجنة على التقارير التى أعدتها كل البعثات التي زارت االسودان والتى تمثل الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والمؤتمر الاسلامي والجامعة العربية وغيرها من المنظمات. وقد درست اللجنة بعناية كل التقارير التى تصدر تباعا عن منظمات حقوق الانسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مرصد حقوق الانسان ومجموعة الازمات الدولية بالاضافة الى تقارير لجنة حقوق الانسان الدولية بجنيف.

5. كما اطلعت اللجنة ايضاً على قرارات الكونغرس الامريكي والمجموعة الاوربية ومجلس الامن وعلى محاضر المفاوضات بين المعارضة المسلحة والحكومة التى تمت في انجمينا وابشى وابوجا. وكان الهدف من كل ذلك استخلاص الاتهامات المدعى بها من كل طرف ضد الطرف الآخر واى اتهاماتٍ اخرى يمكن استخلاصها.

6. خاطبت اللجنة عدة مرات المعارضة المسلحة في الخارج كتابة ومهاتفة تدعوها للاجتماع بها والاستماع لوجهة نظرها في اى زمان ومكـان يمكـن ان يتفق عليه، بعد ان بعثت لها قرار التشكيل وقانون لجان التحقيق إلا أن الاجتماع لم يتم.

7. وثقت اللجنة كل ما قامت به كتابة وتسجيلاً صوتياً وتصويراً فوتوغرافياً، متى ما تيسر ذلك.

8. ان الخلفية الجغرافية والتاريخية لدارفور ومتاخمتها لثلاث من الدول الافريقية بشريط حدودى يمتد 1300 كيلو متر والتركيبـة الـسكانية لـدارفور حيث انها تضم اكثر من ثمانين قبيلة والتداخل القبلى مع دول الجوار وما طرأ على المنطقة من تغيرات بيئية وديمغرافية نتيجة للجفاف والتـصحر والنـزوح مـن دول الجوار وانتشار السلاح في العقود الاخيرة بشكل واسع وظهور التنظيمات السياسية السرية والعلنية مع التغييرات الادارية المتلاحقة وانعكاس التطورات السياسية التى تمت في السودان على اقليم دارفور وغير ذلك من العوامل امور لابد للجنة من ان تستصحبها وهـى تقـوم بـالتكليف المنـاط بهـا. إذ ان مـا يحـدث الآن في دارفـور في جوهره محصلة لكل تلك العوامل، بالاضافة للتسييس غير الرشيد الذى ادى بدوره الى تدويل المشكلة.

9. بلغ تعداد سكان دارفور حسب احصاءات التعداد السكانى لعام 1993م حوالى 456،746،4 نسمة الا ان تقديرات الجهاز المركزى للاحصاء تشير الى ان تعداد سكان دارفور حالياً يقارب الستة مليون نسمة، وتبلغ مساحة دارفور 404،196ميلاً مربعاً وهى تعادل حوالى خمس مساحة السودان وتقطنها قبائل شـتى تنحدر من اصول عربية وافريقية الا ان تلك القبائل وعلى مدى قرون متعاقبة اختلطت ببعضها البعض وتمازجت عرقيا وثقافيا وكـان محـصلة ذلـك مجتمـع دارفـور الحالى بخصائصه المتفردة، حيث كانت دارفور طوال تاريخها مكاناً لهجراتٍ متعددة من شمال وشرق وغرب افريقيا، كما هـاجرت مجموعـات مـن قبائـل دارفـور الى مختلف أنحاء السودان.

10. ان تنوع البيئة الطبيعية والمناخ ادى الى تنوع النشاط الاقتصادى وسبل كسب العيش وظلت مهنتا الزراعة والرعى المهنتين الرئيـستين لـسكان دارفور، بجانب التجارة التي تطورت الى حجم مقدر عبر الحدود.

11. تحكم حيازة الارض في دارفور اعراف وتقاليد راسخة حيث تعيش القبائل في مناطق محددة معروفة بالديار او الحواكير وترتبط حيـازة الارض بمفهوم السلطة وممارستها ومسمياتها المختلفة (سلطان، ملك، ناظر، دمِنقاوى، شرتاى، فرشة، عمدة، شيخ)، كما ترتبط بالنشاط الاقتصادى وتحركات القبائل الرعويـة طلباً للماء والكلأ.

12. عاشت قبائل دارفور في سلام نسبي على مدى القرون تتخلله نزاعات حول الموارد بين الذين يمتهنـون الزراعـة والـذين يمتهنـون الرعـى، الا ان تلك النزاعات كانت تسوى في حينها وفقاً للاعراف السائدة من قبل الادارة الاهلية وبرعاية الدولة، وظلت امراً ملازماً لمجتمع دارفـور وافـضت الى نظـام متفـق عليـه يحكم مسارات الرحل وينظم العلاقة بين الزراع والرعاة في ارتياد مواقع الزراعة والرعى وموارد المياه. ولهذا تعـددت مـؤتمرات الـصلح القبليـة التـى ترعاهـا الـسلطة الولائية والمركزية وتنتهى الى اتفاقات يحرص الجميع على تنفيذ مقرراتها وهذا امر تفردت به دارفور وشكل جزءا من ثقافتها التى تقوم على احترام كل طرف حقـوق الطرف الآخر واقتناع القبائل بمختلف خلفياتها انه لا مناص من ان تتعايش مع بعضها البعض ولا تستطيع اية مجموعة قبلية اقـتلاع مجموعـة اخـرى.ولقـد احـصت اللجنة اكثر من 36 نزاعا مسلحا بين مختلف القبائل في الفترة من 1932م الى 2001م، وقد كان اغلبها يتصل بالصراع حول الموارد بالاضافة للثارات والنهب وغير ذلـك، وتلاحظ اللجنة ان اغلب هذه الصراعات كانت تدور بين القبائل المنحدرة من اصل واحد كما تدور بين قبائل من اصولٍ مختلفة.

13. من الضرورى ان نذكر ان الادارة الاهلية كانت من اهم عوامل الاستقرار في المنطقة حيث كانت تلعب دورا هاما في تسوية النزاعات وتنظـيم العلاقات بين القبائل والتعاون مع السلطات المحلية والولائية والاتحادية في هـذا الـشأن، إلا ان حلّهـا في عـام 1970م دون إيجـاد بـديل مناسـب ادى الى فـراغٍ ادارى وامنى، وكما ادى الى تفاقم الصراعات وظهور النعرات القبلية الحادة والاستقطاب السياسى وخرج بهذه النزاعات من إطارها التقليدي الى اطار اقليمى اكتسب أبعـادا قومية تتعلق بالقضايا المطروحة على الساحة مثل التهميش وقسمة السلطة والثروة وغيرها.

14. ان تدنى مستوى التنمية الاقتصادية في دارفور لشتى العوامل المذكورة في التقرير وتـدهور الخـدمات، والتغـير المستمر في النظم الادارية وشاغلى المناصب التنفيذية المختلفة وتوقـف مـشروعات التنميـة مثـل مـشروع تنميـة غـرب دارفـور ومشروع السافنا ومشروع ساق النعام وتعثر تنفيذ مشروع طريق الانقاذ الغربى وتفشى العطالة وازدياد معدلات الفاقـد التربـوى بالاضافة لانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه مع عدم الاستقرار الذى ساد جمهورية تشاد والتغيير المـستمر في انظمـة الحكـم

بها وارتباط ذلك ببعض القبائل السودانية، كل ذلك ادى الى ظهور ثقافة العنف وبعض الممارسات الغريبة على مجتمع دارفور مثل النهب المسلح الذى استشرى في الثمانينات من القرن الماضى وادى الى ظهور الجرائم شبه المنظمة والعابرة للحدود عن طريق تهريب المواشى المنهوبة الى دول الجوار وقد شارك في هذا المنفلتون من شتى القبائل بمختلف انتماءاتهم العرقية من داخل وخارج السودان في مجموعات شبه منظمة درج اهل دارفور على الاشارة اليها ب"الجنجويد" وتبع ذلك ظهور جماعات اخرى مثل "التورابورا" و"الباشمرقة" والمليشيات المسلحة، كما ادى ذلك الى لجوء مختلف القبائل بدارفور الى تكوين تنظيمات مسلحة لحمايتها وقيام تحالفات بينها، ذلك ان العوامل التى سلف ذكرها ادت الى ضعف سلطان الدولة وفقدان هيبتها مقارنة بما كانت عليه في السابق مما حدا برئيس الجمهورية للتدخل عدة مرات لتشكيل آليات خولها كثيراً من السلطات وأناط بها حل المشكلات القائمة وبسط هيبة الدولة على مستوى ولايات دارفور الثلاث.

15. فى هذا المناخ الذى تميز باضطراب الأمن وبالصراعات داخل الاقليم والتمرد على سلطان الدولة وضمور دور الإدارة الأهلية وانتشار ظاهرة النهب المسلح والقرارات الادارية المتضاربة التى سعت الى ايجاد معالجات للمشكلات القائمة دون وعى بتداعياتها الآنية والمستقبلية خصوصاً تلك التى تتعلق بحيازة الارض وعلاقتها بممارسة السلطة وما يترتب عليها فضلاً عن ظروف الحرب الأهلية التى كانت تعيشها البلاد ومحاولة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب استقطاب أبناء الولايات الطرفية تحت شعار السودان الجديد وحل قضايا المهمشين وفى هذا المناخ تم تسييس القضايا والخروج بها من اطارها التقليدى الى قضايا ذات ابعاد قومية، كما انتقل الصراع الى صراع بين المجموعات المختلفة وبين الدولة بدأ باطروحات فكرية وانتهى الى حمل السلاح، ادى هذا الى حدوث فراغ امنى بعد تواتر الهجوم على نقاط الشرطة في مختلف المناطق واستشهاد ما يقارب خمسمائة من افرادها والاستيلاء على اسلحتها. في ظل هذا الفراغ الامنى تفاقمت الصراعات بين مختلف القبائل للاسباب المذكورة آنفا ولاسباب اخرى منها الثارات القبلية واطماع بعضها في الاستيلاء على أراضِ الغير واقامة كيانات قبلية غالبة، كل ذلك ادى الى تسييس القضية وتدويلها بشكل غير مسبوق في تاريخ السودان.

16. ان هجوم المعارضة المسلحة على مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور في 2003/4/25م، وكتم في 2003/8/1م، ومليط في اغسطس 2003م، ثم على كلبس، و برام، وطويلة وما تمخض عنه من اعتداء على القوات المسلحة وقتل اكثر من سبعين شخصاً وتدمير وحرق خمسة طائرات وتدمير المرافق العامة لاسيما المستشفيات في كلبس وكتم ومليط وبرام والاعتداء على رموز السلطة العامة مثل القضاة ووكلاء النيابة والاعتداء على بعض رجال الادارة الاهلية وقتل وحرق العديد من المواطنين ومهاجمة قوافل الإغاثة كل هذا ادى الى تدخل القوات المسلحة لبسط الامن وحماية المواطنين، كما ادى الى توجس بعض القبائل من اعتداءات قد تقع عليها ونتج عن هذه الاحداث انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ومعاناة لاهل دارفور ونزوح الى المعسكرات وما يرتبط بذلك في بعض الاحايين من قطع للطرق نتج عنه شح في المواد التموينية وارتفاع الاسعار، وكل ذلك كان بداية للمشكلة بحجمها الحالى وتدويلها.

17. هذه الاحداث التى تناقلتها وكالات الانباء والفضائيات ادت بمنظمات حقوق الانسان الدولية الى اهتمام مشروع ومقدر بهذه الاحداث، الا ان بعض هذه المنظمات جنحت الى المبالغة والى الاعتماد على معلومات غير دقيقة ومتناقضة حول الاوضاع بدارفور تمليها في الغالب الاعم خلفيات سياسية، مما ادى الى اهتمام دول منفردة وفى اطار الامم المتحدة بالمشكلة والى توجيه اتهامات للسودان بالتطهير العرقى والابادة الجماعية والاغتصاب المنظم.

18. تاسيساً على كل ما سلف باشرت اللجنة إجراءات تقصى الحقائق حيث أعدت قوائم بكل الوقائع المدعى بها والتى تشكل انتهاكات لحقوق الانسان او جرائم ضد الانسانية (راجع ملحق 3) والتى تتلخص في حرق القرى، القتل، الاغتصاب والعنف الجنسى، التهجير القسرى، الاعتقال والتعذيب والاختطاف، قصف المدنيين وتعريض حياتهم للخطر، نهب ممتلكات المواطنين، الابادة الجماعية والتطهير العرقى، والاعدام خارج النطاق القضائى. وتلخصت اجراءات التحقيق في عقد جلسات سماع مطولة مع كل الاطراف وزيارة المناطق المدعى بانها كانت مسرحاً للاحداث التى ادت الى الانتهاكات والرجوع الى المستندات والوثائق واخذ البينات على اليمين من عدد من الشهود.

19. بعد تقييم اللجنة لكل ما سلف ومناقشته على ضوء قانون حقوق الانسان الدولى واحكام القانون الدولى الانسانى والنظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية والسوابق التاريخية ذات الصلة خلصت الى ما يلى:

19-1/وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان شملت ولايات دارفور الثلاث شارك فيها كل اطراف النزاع بدرجاتٍ متفاوته ادت الى معاناة انسانية لاهل دارفور تمثلت في النزوح الى عواصم الولايات واللجوء الى تشاد.

19-2/ان ما حدث في دارفور بالرغم من جسامته لا يشكل جريمة الابادة الجماعية ذلك ان اشراطها لم تتوفر، فلم يثبت امام اللجنة ان احدى المجموعات المحمية وهى الاثنية او الدينية او العرقية او القومية وقع عليها ضرر جسدى او عقلى او أخضعت لعوامل معيشية قصد بها هلاكها كليا او جزئيا وتم ذلك بسوء قصد. وما وقع في دارفور من احداث لا يشابه ما جرى في رواندا او البوسنة او كمبوديا ففى تلك السوابق كانت الدولة تنتهج جملة سياسات تؤدى الى هلاك احدى المجموعات المحمية.

19-3/ثبت امام اللجنة ان احداث دارفور كانت نتيجة للعوامل المذكورة في التقرير وللملابسات التى تم توضيحها كما ثبت للجنة ان وصف ما حدث بانه يشكل ابادة جماعية كان نتيجة لارقام مبالغ فيها تتعلق بالقتلى لم تثبت بعد التحرى (راجع الفقرة 13 من التقرير).

19-4/كذلك ثبت للجنة ان القوات المسلحة قصفت بعض المناطق التى تحتمى بها عناصر من المعارضة المسلحة ونتيجة لذلك القصف قتل بعض المدنيين وقد قامت القوات المسلحة بإجراء تحقيقات في هذا الامر وقامت بتعويض المتضررين بمناطق هبيلة، وام قوزين، وتولو ولازال التحقيق جارياً فيما يتعلق بحادثة ود هجام.

19-5/كما ثبت للجنة ان المعارضة المسلحة ارتكبت نفس الافعال فقتلت مدنيين عزل وعسكريين جرحى في مستشفى برام وقامت بحرق بعضهم احياء.

19-6/كما ثبت للجنة ايضاً ان كثيراً من حوادث القتل ارتكبته مختلف القبائل ضد بعضها البعض في مناخ الصراع الدائر في بعض المناطق مثل سانيا دليبة وشطايا وغيرها.

19-7/ان قتل المدنيين في جميع الحالات السابقة يشكل انتهاكاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م (راجع الفقرة 14 من التقرير).

19-8/ان حوادث القتل بملابساتها المختلفة المرتكبة من قبل جميع اطراف النزاع المسلح والتى قد ترقى لانتهاك المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م لا تشكل في راى اللجنة جريمة الابادة الجماعية لعدم توفر عناصر هذه الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم ثبوت استهداف اى من المجموعات المحمية والقصد الجنائى.

19-9/وردت ادعاءات بوقوع حالات إعدام بلا محاكمة من جميع الأطراف غير ان بعض الادعاءات في هذا الشان لم تثبت امام اللجنة بما يقطع دابر الشك ولذلك اوصت اللجنة في حالاتٍ محددة ذكرتها في التقرير باجراء تحقيق قضائى مستقل (راجع الفقرة 16 من التقرير). ذلك ان اى اقوال تم الادلاء بها امام اللجنة لا يجوز قبولها كبينةٍ امام اى محكمة إعمالاً لنص المادة 12 من قانون لجان التحقيق لعام 1954م التى تقرأ: " لا يجوز قبول اى اقوال ادلى بها اثناء اى تحقيق يجرى بمقتضى هذا القانون كبينة امام اى محكمة سواء ان كانت مدنية ام جنائية".

19-10/اما في شان جرائم الاغتصاب والعنف الجنسى التى لقيت اهتماما في وسائل الاعلام العالمية فقد حققت فيها اللجنة في جميع ولايات دارفور على مستوياتٍ مختلفة واستمعت على اليمين لعدد من الشهود بما فيهم المجنى عليهن وقامت بعرضهن على الكشف الطبى كما استصحبت اللجنة تقارير اللجان القضائية المفصلة التى زارت مختلف المناطق بدارفور بما في ذلك معسكرات النازحين.

19-11/من كل ذلك ثبت امام اللجنة ان حوادث اغتصاب وعنف جنسى قد ارتكبت في ولايات دارفور الا انه ثبت ايضاً للجنة ان هذه الحوادث لم ترتكب بطريقة ممنهجة وعلى نطاق واسع مما يشكل إرتكاب جريمة ضد الانسانية كما ورد في الادعاءات، كما انه ثبت امام اللجنة ايضاً ان اغلب جرائم الاغتصاب قد سجلت ضد مجهولين الا ان التحرى قاد الى توجيه اتهام لعدد من الافراد بما فيهم عشرة من افراد القوات النظامية رفع وزير العدل الحصانة القانونية عنهم وتجرى محاكمتهم. وقد ارتكبت اغلب هذه الجرائم بشكل فردى في مناخ الانفلات الامنى.

واسترعى انتباه اللجنة ان كلمة "اغتصاب" بمدلولاتها القانونية واللغوية لم تكن مدركة لعامة النساء في دارفور ذلك انهن يعتقدن ان كلمة اغتصاب تعنى استعمال العنف لارغام شخص على فعل امر رغم ارادته وليس الاغتصاب على وجه الخصوص (راجع الفقرة 17 من التقرير). ومن المؤسف انه قد تم تصوير مشاهد لعملية اغتصاب جماعى تم عرض بعضها خارج السودان،

وقد اتضح لاحقاً انها كانت ملفقة وادلى بعض المشاركين فيها باعترافات تفيد بانهم قد تم إغراءهم بمبالغ مالية مقابل المشاركة في تمثيل تلك المشاهد (مرفق قرص مدمج).

19-12/ان النقل (التهجير) القسرى كاحد مكونات جريمة التطهير العرقى والذى يعنى ترحيل جماعة عرقية او جماعة تتحدث لغة واحدة او تغلب عليها ثقافة معينة من ارض استقرت فيها تلك الجماعة قانونياً الى منطقة اخرى وان يتم كل ذلك قسراً او بالعنف كما ان التطهير العرقى ارتبط عبر التاريخ بفكرة تكوين الدولة الامة (Nation State) وهو بهذا المفهوم جريمة ضد الانسانية.

19-13/تاسيسا على ما تقدم زارت اللجنة عدة مناطق في ولايات دارفور ادعى البعض ان ثمة نقل قسرى او تطهير عرقى قد وقع فيها، واستجوبت اللجنة اهالى تلك المناطق وثبت امامها ان بعض المجموعات من القبائل العربية هجمت على منطقة ابرم وعلى وجه التحديد قريتى مّراية وام شوكة مما ادى الى نزوح بعض المجموعات ذات الاصول غير العربية منها واستقرت فيها الا ان السلطات كما افاد معتمد محلية كاس قد شرعت في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الوضع واعادة الممتلكات لاصحابها. ان ما قامت به بعض المجموعات العربية افضى الى نزوح قسرى لتلك المجموعات ولذلك ترى اللجنة ان يتم تحقيق قضائى لمعرفة الظروف والملابسات التى ادت لهذا الوضع فاذا ما ثبت ارتكاب جريمة النقل القسرى تتخذ الاجراءات القانونية ضد تلك المجموعات ذلك ان ما حدث يشكل سابقة خطيرة تخل بالاعراف السائدة ويؤدى بدوره الى افعال مشابهة تؤدى الى تفاقم المشكلة.

19-14/زارت اللجنة الكثير من القرى التى تم حرقها بمحليات كلبس، الجنينة وادى صالح وكاس ووجدت ان اغلبها غير مأهول مما لم يمكنها من استجواب سكانها كما وجدت في بعضها قوات من الشرطة التى تم نشرها مؤخراً بعد الاحداث تمهيداً للعودة الطوعية للنازحين. ولكن افادات الشراتى والعمد الذين اصطحبتهم اللجنة فضلاً عن القرائن تدل على ان مسئولية حرق القرى تقع على كل الاطراف في مناخ النزاع المستعر، وثبت ان افعال الحرق كانت سبباً مباشرا في نزوح سكان تلك القرى من القبائل المختلفة والتى تشكل قبيلة الفور اغلبية سكانها الى المعسكرات، مثل دليج وكلمة، قرب المناطق الآمنة والتى تتوفر فيها الخدمات المختلفة. ازاء ما ثبت فان اللجنة ترى ان جريمة التهجير القسرى لم تثبت فيما عدا الحادثة المشار اليها اعلاه والتى اوصت اللجنة بالتحقيق فيها.

19-15/ ان ما وقع من احداث ادى الى نزوح عددٍ كبيرٍ من المواطنين واثار الذعر والفزع مما حمل كثير من المواطنين لترك قراهم والنزوح الى المعسكرات. ولقد ثبت امام اللجنة ان قبائل دارفور بمختلف اعراقها تستضيف من نزح اليها ولا تستقر قبيلة في دار قبيلة اخرى قسراً كما اكد ذلك ناظر البنى هلبة وناظر الهبانية (الفقرة 18 من التقرير).

20. ان الوضع الحالى في دارفور بما ينطوي عليه من معاناة انسانية ومن تدخل دولى غير مسبوق وما اتاحه من فرص لمختلف اصحاب المصالح لاستغلالها ولبعض المنظمات العالمية العاملة في مجال حقوق الانسان لتوجيه الاتهامات بانتهاك قواعد القانون الانسانى الدولى وقانون حقوق الانسان وممارسة ضغوط على حكوماتها وعلى المنظمات الدولية اعتماداً على معلومات ثبت للجنة ان بعضها لا يتسم بالدقة ولا يتطابق مع الواقع ويجنح للمبالغة احياناً كان نتيجة لعدة عوامل منها تجاهل جذور المشكلة ومسبباتها والانصراف الى معالجة تداعياتها ومنها الخلط بين اسباب المشكلة وما تمخض عنها مما ادى الى الخروج بها من اطارها التقليدى الى اطار يتضمن مطالب سياسية تتعلق بقضايا التهميش وقسمة الثروة والسلطة مما جعل حلول المشكلة تتداخل مع بعضها البعض في مجالاتها الانسانية والامنية والاقتصادية والسياسية وادى الى تعثر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ومنها ايضاً عجز النظام الولائى بكل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والامنية عن استيعاب المشكلة وعلاجها في بداياتها، ومنها المفهوم الخاطىء الذى تبنته بعض الدول لممارسة ضغوط مستمرة على الحكومة كوسيلة من وسائل حل المشكلة ذلك المفهوم الذى بدا الآن مراجعته وفقا لما تكشفت عنه حقائق الاوضاع في ولايات دارفور من قبل المجتمع الدولى الذى ادرك ان علاج المشكلة لا يتم الا بعلاج أسبابها الجذرية وباعتماد الحلول السياسية التى تاخذ في الاعتبار المطالب المشروعة لمختلف اطراف النزاع وان تدويل المشكلة بالطريقة التى تم بها كان سبباً مباشراً لتفاقمها.

21. لم تستطع اللجنة تحديد عدد القتلى بشكل دقيق الا ان ما ورد في صلب التقرير يثبت ان القتلى من كل الاطراف بما فيها القوات المسلحة وقوات الشرطة لا يتجاوز بضع الاف وان الارقام المتداولة في الوسائط الإعلامية وفى بعض

تقارير المنظمات الدولية ارقاماً غير دقيقة وتضيف اللجنة ان ما وصلت اليه يستند على ما تمكنت من القيام به من تحريات، اذ لم يتم اجتماع بينها وبين المعارضة المسلحة كما لم يتيسر لها زيارة معسكرات اللاجئين في تشاد.

22. ان ما ترتب على احداث دارفور من خسائر في الارواح والممتلكات امر مؤسف ومحزن وغير مقبول وقد استقصت اللجنة فيما سلف الخسائر المتعلقة بالارواح اما ما يتعلق بالخسائر في الممتلكات فقد تلقت اللجنة تقارير من الجهات الرسمية وعلى وجه التحديد من وزارة الداخلية والقوات المسلحة ومن السلطات الولائية والسلطة القضائية والادارة الاهلية، وبالرغم من ان اللجنة شاهدت اماكن الاحداث والخسائر في الممتلكات الا انها لم تستطع ان تحصل على جميع المعلومات المتعلقة بخسائر المواطنين ذلك ان عددا كبيرا من المتضررين يتواجدون بالمعسكرات ولم تستطع اللجنة استجوابهم فرداً فردا، ولذلك ترى اللجنة ان يعهد بالتحقيق في الخسائر والممتلكات الى لجنة قضائية مختصة توفر لها كل المعينات حتى تستطيع ان تصل الى الارقام الحقيقية مما يوفر المعلومات للحل المرتقب للمشكلة. علما بان إطلاع اللجنة على ملفات النيابة والاجهزة القضائية تبين ان هنالك كثيرا من البلاغات والدعاوى والاحكام تتعلق بهذا الجانب.

23. صفوة القول ان ما ذهبت اليه اللجنة من توصيات سابقة تؤيده اراء عديدة صدرت عن المجتمع الدولى بما في ذلك تصريحات رئيس الاتحاد الافريقى الرئيس اوبوسانجو وتقرير صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ 2002/9/25م ومجلة لانست الطبية البريطانية والدراسات التى اجراها فريق علمى فرنسى بقيادة افلينى ديبوريتر رئيس المجموعة الطبية الفرنسية (ايبسنتيغ) وخبراء منظمة اطباء بلا حدود وتقرير صحيفة الاوبزيرفر اللندنية بتاريخ 2004/10/3م وتقارير وفد اتحاد الاطباء العرب ومنظمة المؤتمر الاسلامى بالاضافة الى قرائن اخرى منها ان الكثير من افراد القوات المسلحة ينتمون لقبائل دارفور المختلفة كما ان ابناء القبائل المدعى بتعرضها للابادة يشاركون في كافة مستويات السلطة الاتحادية والولائية وفى وفود التفاوض مع المعارضة المسلحة، وحركة النزوح الى المراكز الحضرية التى تسيطر عليها الحكومة.

24. ويجدر بنا ان نذكر انه قبل تفاقم المشكلة وفى الفترة من 8/16/ 2002م الى أبريل 2004م نظمت الحكومة عدة مؤتمرات قبلية وارسلت وفوداً من قيادات قبيلتى الفور والزغاوة للتفاوض مع حملة السلاح كما ارسلت وفداً عالى المستوى يضم اكثر من ثلاثين شخصاً من ابناء دارفور على راسه وزير التربية الاتحادى ووالى ولاية نهر النيل، كما ان الفريق ابراهيم سليمان رئيس آلية بسط الامن بولايات دارفور آنذاك وسلطات الولاية كانوا يتفاوضون مع المعارضة المسلحة ووصلوا لاتفاق بتسوية القضية قبل بضعة ايام من الهجوم على الفاشر في ابريل 2003م (راجع الفقرة 3 من التقرير).

25. ثبت للجنة ضلوع بعض ضباط وافراد ينتمون للقوات المسلحة الشادية في الهجمات التى تعرضت لها منطقة كلبس وقد ذكر الشهود اسماء ضابطين هما محمد جمال وحسين جريبو ولعل ذلك يعود للتداخل القبلى في المنطقة ومناصرة افراد القبائل عبر الحدود لبعضها البعض واعمال النهب المتبادلة.

26. ان اسباب النزاع التى ثبتت للجنة تستدعى اتخاذ تدابير ادارية وقضائية، وتوصى اللجنة بدراستها كما توصى بمعالجة القصور الاداري الذي كان من أسباب تفاقم النزاع ومعالجته (راجع الفقرة 5 من التقرير). كما اوصت اللجنة في تقريرها بتكوين لجان تحقيق قضائية في الآتى:

أ) الادعاء بالاعدامات خارج النطاق القضائى بمنطقة دليج وتنكو لوجود قرائن ترى اللجنة ان يتم فيها تحقيق قضائى مفصل وتقديم من تثبت ضدهم تهمة مبدئية للمحاكمة خصوصاً ان هنالك اتهام موجه الى افراد بعينهم.

ب) الادعاء باستيلاء بعض المجموعات العربية على قريتين لقبيلة الفور بمحلية كاس والتى علمت اللجنة ان تحقيقاً ادارياً يجرى فيها الآن بواسطة لجنة كونها والى ولاية جنوب دارفور،وذلك لخطورة الاتهام وتداعياته التى تستوجب الاسراع في الاجراءات.

ج) التحقيق فيما تم في برام ومليط وكلبس من قتل للجرحى في المستشفيات وحرق بعضهم احياء واتخاذ الاجراءات تجاه الجناة خصوصاً وقد تضمنت افادات الشهود اسماء معينة ومعروفة لدى المواطنين.

بداية تقرير اللجنة

وتجـدر الإشـارة إلى أن نقابة المحامين قد اختارت الأستاذ / عمر الفاروق حسن شمينا ممثلاً لها في اللجنة.

1/ مرجعيات اللجنة:

1- قرار السيد رئيس الجمهورية.

2- دستور السودان لعام 1998م(1).

3- قانون لجان التحقيق لعام 1954م(2).

4- المعايير العامة التي وردت في المواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وتنوه اللجنة إلى أن المذكرة التفسيرية التي صاحبت قانون لجان التحقيق و لجان تقصي الحقائق لسنة 1954م وردت على النحو التالي(3):

1- لا يوجد قانون لتكوين لجان للتحقيق تباشر بموجبه التحري والتحقيق في المسائل التي تتعلق بالمصالح العامة ذات الأهمية الكبرى.

2- هناك فقط قانون التحقيق في الحوادث لسنة 1952م وهذا القانون ينص فقط على التحقيق في نوع معين مـن الحـوادث كـالحوادث التـي تـنجم عنها خسائر في الأرواح.

3- هذا وقد وقعت وربما تقع في المستقبل حوادث تتطلب المصلحة العامة إجراء تحقيق فيها لا يتيسر تحـت نـصوص القـانون الحـالي ويكـون ذلـك التحقيق مرضياً للرأي العام.

4- إن التحقيق في أي مسألة تتعلق بمصلحة عامة تكون بأمر وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء كما أن السلطة المقترحة لذلك الغرض تغني عـن ضرورة الرجوع إلى البرلمان لتكوين لجان خاصة متى ما وقعت حوادث تتطلب ذلك.

5- إن السلطة الممنوحة بموجب القانون إلى لجان التحقيق المذكورة قد كفلت الغرض المكونة من أجله هذه اللجان.

6- إن نظام لجان التحقيق المذكورة متبع في كثير من الأقطار وان إدخال هذا النظام في السودان مفيدُ في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة.

وباستقراء المذكرة التفسيرية التي صحبت القانون يتضح لنا أن المهمة الأساسية التـي تـضطلع بهـا لجـان التحقيـق المكونـة بموجـب القـانون تنحـصر في استقصاء الوقائع والوصول إلى الحقائق المجردة التي تكتنف الحدث أو الأحداث موضوع التحقيق. ويتوجب أن يتم استقصاء الحقـائق وفـق مـا نـص عليـه القـانون وهي إجراءات قضائية في شكلها ومضمونها. هذا من جانب ومن جانب أخر فان التشكيل قد خول اللجنة صـلاحية حـصر الخـسائر ومعرفـة الأسـباب التـي أدت إلى الانتهاكات.

وخلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة للسودان بخصوص دارفور صدر بيان بين حكومة السودان والأمم المتحدة في الخرطوم 2004/6/29(4) وقـد نـص في الفقرة 3/2 علي الأتي:

(Ensure that the independent investigation committee، established by presidential decree in May2004،receives the necessary resources to undertake its work and that its recommendation are fully implemented).

أعقب ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1556بتاريخ 2004/7/29م حيث ورد أيضا في الفقرة (14) ما نصه(5):

(Encourages the Secretary General،s Special Representative for the Sudan and the Independent expert of the Commission on Human Rights to work closely with the Government of the the Sudan in supporting independent investigation of violations of human rights and international humanitarian law in Darfur region)

وبهذا اكتسب عمل اللجنة بعداً دولياً فضلاً عن أن هذه اللجنة تمارس سلطات قانونية بموجب قانون اللجان 1954 من بينها أخذ الإفادات عـلي اليمـين وطلب الوثائق من أي جهة، واستدعاء الشهود واتخاذ إجراءات قانونية ضدهم إذا رفضوا المثول أمامها

2/ الموجهات العامة:

تأسيسا علي ذلك بدأت اللجنة عملها بوضع الموجهات العامة التي تلتزم بها في انجاز مهمتها وهي:

1. أن تتوخى في إجراءاتها أقصى درجات الحياد.

2. أن تستقصي الحقائق في موضوع الحدث وان تستمع لكافة المعنيين داخل وخارج البلاد دون استثناء. وان تطلع على كل الدراسات والتقارير والوقائع والتوصيات التي صدرت من مؤتمرات عنيت بالمنازعات في دار فور.ولاستقصاء الوقائع علي أتم وجه رأت اللجنة أن تطلع علي الشكاوي التي قّدمت في شأن الانتهاكات لحقوق الإنسان لشتى الجهات.

3. تولي اللجنة اهتماما خاصا لما صدر من تقارير من قبل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان،خصوصاً تلك التي أصدرتها البعثات التي زارت دارفور.

4. أن تتوخى اللجنة في اجتماعاتها مع كل البعثات الدبلوماسية التي زارت السودان وطلبت لقاء اللجنة توضيح مرجعيتها وأسلوب عملها والاستماع إلى تلك البعثات وعما خلصت اليه بعد زيارتها لدارفور.

5. الاطلاع علي ما يرد في أجهزة الأعلام المختلفة من نشرات ذات الصلة بالتكليف من المنظمات العالمية والمنظمات التطوعية والمجموعات المهتمة والصحف المحلية والإقليمية والعالمية(عبر كافة الوسائل لاسيما الإنترنت).

6. التقارير الواردة من الأجهزة الاتحادية والولائية.

7. الاطلاع علي إحصائيات النيابة العامة والأجهزة القضائية المتعلقة بمختلف الجرائم في ولايات دارفور.

8. على ان يشمل التحقيق جلسات استماع لكل الاطراف المعنية بالنزاع وزيارات المواقع المدعى بانها مُسرح للاحداث واخذ البينات علي اليمين وتوثيق التحقيق بالكتابة والتسجيل الصوتى والتصوير الفوتغرافى.

9. وتأسيسا علي ذلك تم رصد الاتهامات المدعى بها من كافة الجهات وضد كافة الجهات توطئة للتحقيق فيها عن طريق الاستماع للإفادات المختلفة وزيارة المواقع المختلفة واخذ البينة علي اليمين والاطلاع علي كافة المستندات لدى كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتوثيق ذلك بالتسجيل الكتابي والصوتي والتصوير الفوتوغرافي والاستعانة بالفنيين والاطباء الشرعيين في بعض الأحيان.كما أخطرت اللجنة المعارضة المسلحة بتكوينها(6) وأرسلت لها نسخة من القانون وطلبت منها الاتفاق على مكان وزمان للاجتماع بها داخل أو خارج السودان واخذ افاداتها ، خصوصا وان هناك ادعاءات كثيرة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد المعارضة المسلحة. كما تم اتصال هاتفي بين مقرر اللجنة والسيد عبد الباقي (ممثل الحركة بجنيف).لكن لم يصل للجنة من جانب المعارضة المسلحة،للأسف،ما يفيد باستعدادها للالتقاء بها.

3/ التكوين الجغرافي والقبلي لولايات دارفور:

تقع ولايات دار فور في أقصى غرب السودان حيث تمتد ولايات شمال وجنوب وغرب دار فور بين خطى عرض 9ــ 20 شمالاً و خطي طول16 -27.20 شرقاً وتبلغ جملة مساحاتها 196.404 ميل مربع أي حوالي خمس مساحة السودان.

ولولايات دار فور حدود مشتركة يبلغ طولها 1300كلم مع كل من الجماهيرية العربية الليبية وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى، وليس هنالك حدود طبيعية تذكر بينها وبين كل من تشاد وأفريقيا الوسطي مما سهل عملية التواصل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين مواطني دارفور ومواطني هاتين الدولتين من ناحية اخرى فان هذا التواصل جعل كل من هذه الدول تؤثر تاثيراً كبيراً على الدولة الاخرى في الجوانب الامنية، وبالرغم من أن الصحراء الكبرى تمثل حاجزاً بين دارفور و الجماهيرية العربية الليبية ألا أن هنالك قدراً من التواصل بين سكانها وسكان المدن الجنوبية من الجماهيرية العربية الليبية وقد ازدادت معدلاته بعد توفر وسائل النقل الحديثة.كما أن هنالك تواصلاً مستمراً عن طريق "درب" الأربعين منذ عدة قرون بين دارفور ومصر.

ونسبةً لسهولة انسياب الهجرات السكانية المتبادلة بين دارفور والدول المجاورة لها فان اغلب المجموعات السكانية بدارفور وخصوصاً تلك التي تعيش على الحدود لها امتدادات في الدول المجاورة مما يجعل التمييز بين سكان الدول الثلاث أمراً بالغ الصعوبة وعلى وجه الخصوص بين سكان دارفور والمنطقة الشرقية من دولة تشاد.

لقد كان الجزء الأكبر من دارفور الكبرى موطنا للعديد من القبائل التي قدمت إليها عبر حقب التاريخ في موجات متتالية من الشمال والشرق والغرب،وعلى الأخص منذ القرن التاسع الميلادي حيث بلغت ذروتها في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي(7). ومنذ ذلك الوقت بدا اختلاط العرب بالمجموعات السودانية المقيمة مما أدى إلى ظهور سلسلة من السلطنات الإسلامية في الفترة ما بين منتصف القرن الخامس عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهى ممالك الفونج في منطقة الجزيرة والفور في دارفور ومملكة تقلى والمسبعات بكردفان(7). ولعل مملكة الفور التي أسسها سليمان صولون في القرن السابع عشر واستمرت

حتى سنه 1874 حيث قضى عليه الزبير باشا في معركة منواشي ثم استمرارها حيث بلغت عظمتها في عهد عبد الرحمن الرشيد الذي شجع قبائل الشمال من الدناقلة والجعليين للهجرة إلى دارفور وخاصة العلماء منهم الذين عملوا على نشر تعاليم الدين وامتهنوا التجارة والتي استمرت حتى عام 1916م على عهد السلطان علي دينار حيث انتهت المملكة وتم ضم إقليم دارفور للسودان الإنجليزي- المصري في ذلك الوقت. وكانت تتبع هذه المملكة ممالك صغيرة مثل الزغاوة في الشمال والميدوب والبرتي ، والبرقد والبرقو،التنجر والميما والداجو والبيقو(8) وفضلاً عن العوامل الطبيعية والاقتصادية السياسية و الثقافية التي اضطرت المجموعات السكانية لمغادرة مواطنها الأصلية فان تلك المجموعات قد وجدت في دارفور كل دواعي الاستقرار من توفر البيئة الطبيعية والظروف المناخية الملائمة لتربية الحيوان، وقد نتج عن تلك الهجرات تلاقح وتمازج عرقي وثقافي خصوصا ما بين المجموعات ذات الانتماءات العرقية المختلفة.

ولما كانت هجرة مختلف القبائل من مواطنها الاصلية إلى شتى أنحاء السودان وسيلة من وسائل كسب العيش، فقد هاجر بعض سكان دارفور واستقروا في مناطق أخرى من السودان، وبالمثل كانت هنالك هجرات داخلية من سكان شمال وأواسط البلاد إلى دار فور بغرض التجارة ويشكل هؤلاء شريحة من سكان دارفور اليوم في مدنها الكبرى مثل نيالا والفاشر والجنينة ومليط، وقد تمازجت وانصهرت هذه العناصر مع اهل دارفور عبر حقب تاريخية مختلفة أسهمت في تشكيل إنسان دار فور الحالي، وقد شملت هذه الهجرات اعداداً مقدرة من اهالي غرب افريقيا الذين يعبرون دارفور في طريقهم لاداء فريضة الحج ويستقرون في بعض مناطقها وحتى هؤلاء صاروا جزءا من التركيبة السكانية لدارفور وامتزجوا بشتى القبائل.

ويتعين علي اللجنة في هذا الاطار الحديث بايجاز عن حيازة الارض أو ملكيتها في دارفور. ان النظر في هذا الامر بمنظور تاريخي يكشف لنا ان حيازة الارض أو ملكيتها كانت تمنح للقبائل من قبل سلاطين دارفور وكانت للسلطان سلطات واسعة في منح وتخصيص الاراضى للقبائل ومارس السلاطين هذه السلطة منذ ما ينيف عن ثلاثة قرون وجرت الاعراف المرعية ان يمنح السلطان " حاكورة " للقبيلة. والحاكورة تعنى وفقاً للاعراف المستقرة رقعة جغرافية معلومة الحدود يخصصها السلطان " دار " للقبيلة، فكانت دار مساليت ودار الرزيقات ودار الهبانية وما الى ذلك(9). واصبح مفهوم الدار والحاكورة جزءاً لا يتجزأ من المفهوم العرقي والثقافي في دارفور وبه اكتسبت القبائل حقوقاً عرفية من الوجهة السياسية والادارية(10)، فاحترمت القبائل والسلطات المحلية والحكومية هذا النظام واصبح استخدام الارض لاغراض الرعى والزراعة والاحتطاب والصيد مشاعاً لجميع القبائل على ان تكون السلطة الإدارية للقبيلة صاحبة الدار. ضربت دول الساحل والصحراء موجات من التصحر والجفاف كانت سبباً مباشراً في زيادة معدلات الهجرة من خارج السودان والنزوح الى داخله. وقد حمل المهاجرون والنازحون اعرافاً وتقاليداً مختلفة عن تقاليد واعراف اهل الدار الامر الذى انعكس سلباً على العلاقات التى نشأت بموجب الحواكير.

بلغ تعداد سكان ولايات دارفور حسب إحصائيات التعداد السكاني للبلاد عام 1993م حوالي 4.746.456 نسمه إلا أن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء تشير إلى ارتفاع سكان ولايات دارفور إلى 5.561.000 نسمة(11)، وينتمون لقبائل شتى كالفور والبني هلبه، التنجر، البرق، الهبانيه، الزغاوة، الزياديه الرزيقات، المساليت، المعاليا، التعايشه، الميدوب، البرقو، الداجو، البني حسين، التاما، الماهريه، المحاميد، السلامات، المسيريه العريقات، العطيفات، الفلاته، القمر، بنى منصور، الدروق، الصليحاب، الميما، الترجم، المراريت، الهواره و الجوامعه وغيرهم.وقد اختلفت الأرقام حول عدد القبائل وتتراوح حسب إفادات الذين استمعت لهم اللجنة بين 80- 154 قبيلة والسبب في الاختلاف حول عدد القبائل يرجع للاختلاف في عملية التصنيف إذ أن بعض القبائل هي أفخاذ وبطون من قبائل أخرى يصنفها البعض علي أنها قبائل قائمة بذاتها.

تتمتع ولايات دار فور بتنوع بيئتها الطبيعية وظروفها المناخية حيث تقل معدلات الرطوبة والأمطار في أجزائها الشمالية المتاخمة للصحراء وتزداد تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً ويسود مناخ السافنا الفقيرة ذو الأشجار الشوكية معظم أنحائها ماعدا أطرافها الجنوبية المتاخمة لمنطقه بحر العرب حيث السافنا الغنية المعروفة بكثافة غطائها النباتي من إعشاب وأشجار وغابات، أما منطقة جبل مره في أواسط دار فور ونسبة لارتفاعها يسودها مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط مما جعلها صالحة لزراعة العديد من الخضر والفواكه وقد ساعد على ذلك توفر التربة البركانية الخصبة .

أدى هذا التباين في الظروف المناخية والبيئية إلى تنوع النشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش لسكان ولايات دارفور ولذلك فضلت بعض الجماعات كالميدوب والزغاوة والزيادية والرزيقات الشمالية والبني حسين وغيرهم،الاعتماد على رعى الإبل والماعز والأغنام والأبقار كحرفة رئيسيه لهم في المنطقة الشمالية من دارفور، وقد عرف عن المجموعات التي تعتمد في حياتها على تربية الإبل والماشية أنها في حركة دائبة بين مناطق شمال وجنوب دارفور إذ انهم خلال الفترة التي تمتد من يناير إلى يونيو يتجهون جنوباً بحثاً عن المراعى المناسبة لحيواناتهم وتقليلاً للضغط على مصادر المياه الشحيحة في بعض المناطق تفاديا للاحتكاكات القبلية التي كثيراً ما تحدث بسبب المنافسة على الكلأ والماء ويتجهون شمالاً مع بداية هطول الأمطار في المناطق الجنوبية ليبقوا خلال الفترة من يوليو وحتى ديسمبر من كل عام في أقصى الشمال حيث ينمو نبات الجزو الذي يعتبر غذاءً صالحاً للإبل لأنه يختزن الرطوبة التي تغني عن الحاجة للماء.

كما فضلت العديد من القبائل في جنوب دارفور كالرزيقات والهبانيه والتعايشة والمعاليا والسلامات والفلاتة الاعتماد على تربية الماشية لتناسب طبيعة التربة والحشائش التي تنمو في ذلك الجزء من دارفور.

وقد اعتمد جزء كبير من سكان الولاية خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية والغربية على الزراعة كحرفة رئيسية لهم بغرض الاكتفاء الذاتي وبيع فائض الإنتاج في الأسواق المحلية.

لقد ظل النشاط الاقتصادي في ولايات دار فور اقتصاداً معيشياً إلا أن تحولاً ملحوظاً قد طرأ على هذا النمط التقليدي حيث بدأ الإنتاج يتجه للتصدير للأسواق المحلية والخارجية استجابة تلقائية للتواصل القائم مع الجماهيرية العربية الليبية وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى، وتشجيعاً لتجارة الحدود والحد من التهريب فقد أنشأت حكومات ولايات دار فور العديد من مراكز ونقاط الجمارك الحدودية مثل كرب التوم، الوخايم، مليط، كتم، كرنوي، الطينة، الجنينة، فوربرنقا ، وكلبس.

ونتيجة لذلك اتجه العديد من مواطني دارفور إلى زراعة الحبوب الزيتية كالسمسم والفول السوداني إضافة للكركدي والصمغ العربي للتصدير وكذلك شراء الإبل والماشية والأغنام لتسمينها لتغطية احتياجاتهم الحياتية في السوق المحلى من اللحوم وتصدير جزء منها إلى مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج. ولقد كان لربط دارفور بشبكة خطوط السكك الحديدية اثر ملحوظ في زيادة النشاط الاقتصادي والزراعي.

وعلي وجه العموم فان التركيبة القبلية بكل مقتضياتها من ارض " دار"، ونظم إدارية " إدارة أهلية" وأعراف وتقاليد تحكم العلاقة بين القبائل في حالتي التعايش السلمي والنزاع، وظلت هي السمة الرئيسية لمجتمع دارفور خصوصاً فيما يتعلق بالسلطة والزعامة القبلية ولذلك حينما بدأ الصراع في دارفور للأسباب المذكورة في هذا التقرير يتخذ أبعادا سياسية أفضى إلى استقطاب حاد وخلافات عميقة بين القبائل.وقد ظهرت عبر المراحل التاريخية المختلفة لدارفور تنظيمات سياسية سرية وعلنية تعبر عن المطالب القبلية والجهوية بشكل يختلف عن الماضي اذ تضعها في اطار سياسي وتبلورها في مطالب مختلفة مثل منظمات اللهيب الأحمر وسوني وجبهة نهضة دار فور والتجمع العربي وغيرها.

يسكن دارفور ما يزيد على الثمانين قبيلة وظلت هذه القبائل لقرون عديدة في حالة تعايش سلمي تشوبه صراعات حول الموارد من وقت لآخر وقد نتج عن هذا الوضع علاقات تصاهر وتزاوج بين مختلف القبائل وكذلك أنتج ثقافة وتقاليد مشتركة بين مواطني دارفور إلا أن عدم الاستقرار في الدول المجاورة وموجات الجفاف والتصحر الذي زاد من معدلات الهجرة وأخل بالتوازن الديموغرافي مما كان سبباً في النزاعات بالإضافة إلى أن هذه الموجات من الهجرة استوطنت في مختلف "ديار" القبائل المستقرة مما أدى إلى أشكالات إدارية. ومع اشتداد الصراع علي الموارد اتخذت تلك النزاعات أبعاداً سياسية مختلفة. ولقد حملت هذه الهجرات معها ممارسات تختلف عما كان سائداً بين القبائل السودانية، نتجت عنها تنامي ثقافة العنف بكل أشكاله والجنوح إلى النهب المسلح.

لقبائل دارفور إرث وتقاليد عريقة فيما يتعلق بالسلطة والزعامة القبلية ولكل قبيلة زعماء وقادة يتميزون بوضع خاص بين أفراد القبيلة ويعرفون بألقابهم (سلطان، ملك، دمنقاوى، شرتاى، فرشة، ناظر عمدة، شيخ،...الخ). ومن مهام زعيم القبيلة تمثيل الحاكم، رعاية مصالح القبيلة والحفاظ علي الأمن والسلام داخلها وبينها وبين جيرانها من القبائل وتمثيلها في مختلف المناسبات(9)... ويرتبط زعماء القبائل مع بعضهم البعض بعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل بينهم ويلتقون من وقت لآخر

حـسب مـا يقتـضي الحـال للنظـر في القـضايا ذات الاهـتمام المـشترك بالنـسبة لقبـائلهم ولـذلك فـان اسـتقرار الأحـوال في دارفـور كـان يقـوم عـلي مبـدئين أساسين:

1.علي المستوى الإقليمي مراعاة مقتضيات التوازن القبلي والمواءمة بين مصالح مختلـف القبائـل مـما يجعـل أي إخـتلال يحـدث في هـذا التـوازن نتيجـة لعوامل سياسية أو صراعات بين شرائح ذلك المجتمع يؤدي إلى نزاعات وحروب طاحنة.

2.أما علي المستوى المركزي فقد شارك مواطنو دارفور في كل التطورات الدستورية في البلاد وفي كل الانتخابات التي تمـت بعـد الاسـتقلال وقـد تـم تمثيـل دارفور بعدد مقدر من المقاعد في البرلمانات الوطنية بل كانوا مركز الثقل فيما يتعلق بتكوين الحكومـات المختلفـة في تلـك العقـود وذلـك بحكـم ثقلهم التمثيلى.

وفي العقدين الأخيرين لعبت نخبة من أبناء دارفور دوراً فاعلاً داخل كل التنظيمات السياسية ومراكز اتخاذ القرار.وظل أبناء دارفور بمختلـف انـتماءاتهم العرقية ، على المستوى المركزي، يطرحون قضاياهم ويدافعون عنها ككيان يمثل اقليماً موحداً كما تقلد ابناء دارفور كثـيرا مـن الوظـائف القياديـة المركزيـة في القـوات المسلحة والشرطة والخدمة العامة والقضاء ومرافق الدولة الاخرى.

وقد اتضح للجنة أن جميع قبائل دارفور وبدون استثناء تمارس مهنتي الزراعة والرعي ولكن بدرجات متفاوتة مما أدى إلى تباين درجات الـوعي وانتـشار التعليم والحصول علي الوظائف.

أن امتهان مهنتي الزراعة والرعي كان يخضع تحت الإدارة الأهلية والسلطات العامة لتنظيم دقيق ينسق بـين مقتـضيات الرعـي مـن مـسارات محـددة ومراعى وموارد مياه وبين مقتضيات الزراعة، وقد اختلّ هذا النظام اختلالاً تدريجياً لعوامل شتى منها تناقص المـوارد أمـام زيـادة الـسكان والمـواشي ومنهـا النزاعـات القبلية المتعلقة بالثارات والرغبة في الحصول علي اكبر قدر من الموارد ومنها الترتيبات الإدارية التي اتخذت في شأن اللاجئين من الدول المجاورة والنازحين من المنـاطق الأخرى هذا فضلاً عن الآثار السلبية للصراع السياسى والتناحر الحزبي في المركز، وحل الإدارة الأهليـة في مطلـع الـسبعينات مـما أدى لانفـلات في الأمـن وضـياع لهيبـة القانون... ووظف هذا الاختلال في بلورة النظم المتعارف عليها والتي تحكم العلاقة بين المزارعين والرعاة في مرحلة ما توظيفا سياسياً عنـدما اسـتخدمه الـبعض كـأداة من أدوات الصراع علي السلطة على المستويين المحلي والمركزي، ونتيجة للحرب التي استعرت في جنوب البلاد لعقود عديدة كتعبير مختلف عـن الـصراع الـسياسي بـين الأطراف والمركز اتخذ النزاع السياسي في دارفور بخلفياته القبلية بعدا قومياً بظهـور بعـض المجموعـات المـسلحة التـي رأت محاربـة الحكومـة المركزيـة تحـت شـعار "التهميش". وهنالك ما يشير للصلة الوثيقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب والحركات التي تسعى لتحقيق أهدافها بقوة السلاح ليس فقط في دارفور بل في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان ومنطقة ابيى، وقد صنف الصراع بين الأطراف والمركز على انه صراع ديني في الجنوب وصراع عرقي في دارفـور وهنا أنبهمت الرؤيا وغابت حقيقة الصراع وأسبابه الجذرية وانصرفت الجهود إلى معالجة تداعياته وأثاره الإنسانية. ومن جانبٍ آخـر فـان الاتجـاه لحمـل الـسلاح في وجه الدولة كتعبير عن الشعور بالغبن والتهميش تم التعامل معه بمنظور أمنى لم يؤد الى حل المشكلة بل قاد الى تداعيات سالبة في بعض الأحايين، وأن مـا أتخـذ مـن معالجات في أغلب الأحوال لم ينفذ إلى لب المشكلة، وخاصة أن المجهودات التي بذلت في جانب التنمية وتوفير الخدمات الضرورية وبـالرغم مـما طـرأ مـن زيـادة في معدلاتها في العقدين الأخيرين فقد كانت قصيرة المدى وضئيلة الجدوى بالنسبة لحجم المشكلة التى لم تستوعبها بابعادها الحقيقيـة فـضلاً عـن انهـا لم تلـق التقـدير الكافي من المواطنين اذ تغلبت النظرة السياسية على التقويم الموضوعي مما ادى الى تعقيدها اكثر.

4/خلفية النزاعات:

أن الصراع التشادي- التشادي والتغييرات المستمرة في نظام الحكم في تشاد والذي كان يتخذ من دارفور قاعـدة لـه لوجـود التـداخل القـبلي عـلي طـول شريـط حدودي مع الدول المجاورة يبلغ طوله 1300 كيلو متراً تسبب في دخول كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار والـدول الأخـرى إلى دارفـور ويقـدر الـبعض كميـة الـسلاح الموجودة بدارفور حالياً بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور(12) وهذا أدى إلى نتيجتين هامتين هما سهولة الحصول عـلي الـسلاح، وازدهـار تجارتـه بـين مـواطني

المنطقة فضلا عن أن حمل السلاح بدارفور يعتبر سمة اجتماعية وثقافة شعبية. إن هذا الوضع شجع القبائل بدون استثناء للقيام بإعداد مليشيات مسلحة تسليحاً متقدماً، وكما أدى هذا لظهور بعض السلوكيات الغريبة علي مجتمع دارفور مثل النهب المسلح الذي استشرى في الثمانينات من القرن الماضي وظهور الجماعات التي تسمى بـ"الجنجويد". كما أدى هذا الوضع إلى ظهور الجرائم العابرة للحدود وذلك عن طريق تهريب المواشي المنهوبة خاصة من الإبل والمواشي إلى دول الجوار، وتطور النهب المسلح إلى ما يشبه الجريمة المنظمة في تخطيطها وتنفيذها وشارك في هذا المنفلتون من شتى القبائل بمختلف انتماءاتهم العرقية من خارج وداخل السودان ونتج عن ذلك إضافة أعباء جديدة على الدولة كجهة مسئولة عن استتباب الأمن. ومن ناحية أخري فقد أدى انتشار السلاح مقارنة بالعقود السابقة إلى زيادة الخسائر البشرية والمادية التي تنجم عن الثارات والنزاعات القبلية والنفرة لاسترداد الأموال المنهوبة، ولعل حالة عدم الاستقرار والفوضى الأمنية وضعف هيبة السلطة كان دافعاً لان تغيّر الحركات السياسية ذات البعد الجهوى والقبلي طبيعتها إلى حركات تعتمد السلاح كأحد الوسائل لتحقيق ما تصبو إليه.

ومن ناحية أخرى فان ازدياد النزاعات المسلحة وتطور أشكالها أدى إلى إرهاق الأجهزة الأمنية من قوات مسلحة وشرطة وقوات أمن ومما يشير إلى ذلك مضاعفة تلك القوات بنسبة كبيرة للتعامل مع ظواهر الانفلات الأمني،كما تمت محاكمة المئات من الخارجين على القانون بعقوبات رادعة وصل بعضها إلى الحكم بالإعدام (13)ولكن كل ذلك كان ينتهي وفقاً لما هو متعارف عليه بين القبائل من صلح وديات(12،14).

بالرغم من كل ذلك استطاع أهل دارفور التعايش في سلام نسبي وحلّ ما يطرأ من مشكلات عن طريق أرثهم التقليدي المتمثل في "الأجاويد"ومجالس الصلح والمؤتمرات القبلية، إلا أن اكتساب تلك المشاكل أبعادا سياسية بالتناحر والتدخل الحزبى وتحويلها إلى صراع بين السلطة وبين من يحملون السلاح مما اضعف دور الادارة الاهلية وافقده تأثيره ونتيجةً لذلك تعددت مؤتمرات الصلح وتطورت المسائل المطروحة على طاولتها من نزاعات محدودة حول الموارد والتنمية والخدمات إلى قضايا كبرى تمس الإقليم وقبائله وترتيباته الإدارية والأمنية وقسمة الثروة والسلطة بغية الخلوص إلى توصيات تستهدف حل المشاكل الكبرى علي مستوى الإقليم... ولقد كان الأمل أن تؤدي هذه المؤتمرات إلى حل المشاكل ولكن للأسف لم تجد توصياتها الطريق إلى التنفيذ كما ينبغي مما جعل المشاكل تتجدد بين حين وآخر وبوتيرة متسارعة، ومن أسباب ضعف النتائج الإيجابية لتلك المؤتمرات انه لم تكن هنالك جهة محددة تتابع تنفيذ قراراتها مما يؤدى الى تفاقم المشاكل التى اصبحت امراً عادياً وعجزت القوى السياسية والحكومات المتعاقبة عن تقدير تداعياتها ومآلاتها في المستقبل المنظور.

ونخلص من كل ذلك إلى حقيقة هامة وهي انه يتعين النظر إلى الأوضاع الراهنة بدارفور علي ضوء تلك الخلفية التي تنطوي على العديد من العوامل التي أفضت لها وعلى رأسها تقلص دور الإدارة الأهلية نتيجة القرار الذي أُتخذ في العام 1970 بحلها، والمحاولة لإيجاد بدائل لها لا تُلبي احتياجات أهل دارفور للاستقرار والتعايش السلمي، وبالإضافة لذلك التغيّر في منظومة القيم التي كانت تحكم المجتمع الدارفوري وعدم استقرار الأوضاع في دول الجوار وما لازم ذلك من انتشار للسلاح وما نتج عنه. ومما زاد الأمور تعقيداً الصراعات السياسية الحادة في المجتمع السوداني والتي ألقت هي الأخرى بظلالها علي مجتمع دارفور.

يتضح أن الصراعات لم تكن علي أسس الانتماء العرقي فحسب بل للأسباب التي أسهبنا في طرحها آنفا إذ أن التداخل العرقي والقبلي والمصاهرة في دارفور ووقوع فروع من القبائل المختلفة داخل إدارات موحدة تضمها مع فروع قبائل اخرى تجمعهم مصالح مشتركة تجعل من الصعوبة بمكان تصنيف الصراعات في دارفور علي أسس عرقية محضة بشكل يهدف لابادة عرق لعرق آخر وعلي ضوء ذلك فليس من دقة التعبير تقسيم مجتمع دارفور لقبائل عربية محضة وأخري زنجية محضة وذلك للتمازج العرقي المستمر الذى لم يتوقف حتى بعد تدهور الاحوال الامنية في دارفور،وكمثال لذلك نورد الإحصاءات التالية خلال الفترة من يناير 2001 – مايو 2003(17):

1. سبعة وثمانون شاباً من أبناء الجنوب تزوجوا من فتيات ينتمين لقبائل ذات اصول عربية.
2. واحد وعشرون شاباً من قبائل عربية تم زواجهم بفتيات ينتمين لقبائل ذات اصول غير عربية.
3. تبين السجلات المدنية لولايات دار فور الكبرى 473 حالة زواج لفتيات من قبائل عربية بأبناء من الزغاوة والفور.

إن هذه الإحصاءات تشير إلى استمرار التمازج العرقي الكبير رغم ظروف النزاع وهي الحالات المسجلة ولا تمثل إلا جزءاً يسيراً من الواقع السائد. وهذا ينهض دليلاً على بطلان ادعاء التمايز العرقي وما يتبعه من تطهير عرقي وإبادة جماعية.

4-1/ أن الإشارة للقبائل من اصل أفريقي كزرقة، ومن اصل عربي كعرب، مفهوم مبهم تم تسييسه حيث أخذ أبعاداً كثيرة عندما تم تسييس المشكلة في العقدين الآخيرين من القرن الماضي بالإضافة إلى ذلك فإن دارفور الكبرى التي تضم كل القبائل في إطار النظام الدستوري وحدة متماسكة ومشاركتها في التطور السياسي وإعادة الهيكلة الإدارية لاتتم وفق تقسيمات قبلية ضيقة كما أن المشاكل المطروحة لتدني مستويات التنمية والخدمات والتهميش أمر يعانى منه مجتمع دارفور بكل مكوناته القبلية.

4 -3/ لقد أثبتت المؤتمرات القبلية فعاليتها في احتواء وتسوية هذه النزاعات ولو إلى أمد محدود إلا أن بعض توصيات وقرارات هذه المؤتمرات لاتجد العناية الكافية من حكومات الولايات أو الحكومة الاتحادية ، مثل تأخير دفع الديات وعدم وصولها لمستحقيها، الأمر الذي جعل النزاعات تتجدد من وقت لآخر خاصة في مواقع الموارد المشتركة، ولقد أجمع معظم من استمعت لهم اللجنة أن قرارات وتوصيات مؤتمرات الصلح تمثل ما اتفق عليه أهل دارفور، ولو أنها نفذت وتم تفعيلها لما كان لمشكلة دارفور أن تتفاقم بهذه الصورة وعلى وجه الخصوص(75):

1. مؤتمر الصلح القبلي بين الفور وبعض القبائل العربية المنعقد بالفاشر في الفترة 15 أبريل – 8 يوليو 1989.
2. مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دار فور والمنعقد في الفترة 17 ديسمبر – 22 ديسمبر 1997.
3. الملتقي التشاوري للقيادات بالفاشر الذي انعقد في الفترة 24 – 25 فبراير 2003.

4-4/ الجدير بالذكر أنه بعد إعلان حركة تحرير دارفور ضد الحكومة التي سميت فيما بعد بحركة تحرير السودان بدأت المصادمات ضد الحكومة وكانت حوادث أم حراز وشوبا وقولو وروكرو وطور ونيرتتي وغيرها. وعلى ضوء ذلك كونت لجنة من أبناء دارفور لحفظ الأمن ومعالجة المشكلات ومنحت سلطات رئيس الجمهورية في مايو 2002.

إضافة لذلك وفي إطار سعيها لاحتواء المشكلة إتخذت حكومة ولاية شمال دارفور الخطوات الآتية(18):

1- عقدت الحكومة مؤتمراً لقبيلة الفور لمعالجة المشكلة في منطقة نيرتتي في الفترة ما بين 16- 2002/8/22م.

2- عقدت الحكومة مؤتمراً لستين قبيلة حول جبل مرة في الفترة ما بين 11- 2002/9/13م.

3- أرسلت الحكومة وفداً من قيادات قبيلة الفور لتفاوض المتمردين في أعالي جبل مرة بتفويض كامل للوصول للحل في 2002/12/13م. وقد تم اسر هذا الوفد بدلا من التفاوض معه.

4- استعانت الحكومة بأعيان وقيادات الزغاوة وأرسلتهم إلى جبل مرة للتفاوض مع المعارضة المسلحة في أكتوبر 2002م.

5- تمكنت الحكومة من إقناع افراد المعارضة المسلحة ومحاورتهم وتأمينهم وإيصالهم حتى مدينة الفاشر وتم الحوار معهم في مكتب الوالي في محاولة للوصول لاتفاق وذلك في نوفمبر وديسمبر 2002م.

6- عقدت الحكومة ملتقى جامعاً لكل أهل دارفور ومختلف قبائلها في مدينة الفاشر في فبراير 2003م ضم هذا الملتقى اكثر من ألف قيادي من أبناء دارفور.

7- أرسلت الحكومة ثلاثة وفود من قبائل الفور و الزغاوة والعرب إلى أماكن المعارضة المسلحة والمجموعات المسلحة الاخرى في جبل مرة ودار زغاوة وجبال كارقو لمعالجة الأمر وكان ذلك في فبراير ومارس 2003م.

8- أرسلت الحكومة وفداً يتألف من وزير التربية الاتحادي ووالي نهر النيل، وهما من أبناء دارفور، للتفاوض مع المعارضة المسلحة في أماكنها في الجبال والغابات ومعهم 31 شخصاً من قيادات دارفور من مختلف القبائل وقد مكث هذا الوفد شهراً مع المتمردين في الحوار ولكنهم في النهاية اخذوا منهم بعض سياراتهم وعادوا دون التوصل لاتفاق.

9- استجابت الحكومة لمبادرة الرئيس التشادي/ إدريس دبي في أبشي الأولى في سبتمبر 2002م.

10- استجابت الحكومة وواصلت التفاوض في أبشي الثانية في نوفمبر 2003م.

11- أرسلت الحكومة وفداً ثالثاً للتحاور في أنجمينا الأولى في ديسمبر 2003م.

12- أرسلت الحكومة وفداً رابعاً إلى أنجمينا لمواصلة الحوار في أوائل أبريل 2004م.

13- أرسلت الحكومة وفداً خامساً إلى أنجمينا لمواصلة الحوار في أواخر أبريل 2004م.

ويتضح من ذلك أن جهوداً كبيرةً قد بذلت لاحتواء المشكلة وحلها حلاً سلمياً إلا أن تلك الجهود لم تفض إلى نتيجة لاصرار المعارضة المسلحة على الاستمرار في الهجوم بالسلاح لارغام الحكومة على تحقيق مطالبها السياسية. واتضح للجنة انه كان هنالك شئ من سوء التقدير للموقف من جانب حكومة ولاية شمال دارفور بأن ما يجري هو ثورة مسلحة ذات أهداف بعيدة المدى تتعلق بمفهوم توزيع السلطة والثروة وبقضايا المهمشين وليس صراعاً حول مطالب محلية كما كان الحال في السابق.

5/ عوامل التدهور الأمني بدار فور:

1. الصراع التشادي- التشادي والصراع الليبي – التشادي أدي إلى تفاقم النزاع إذ نجم عنه:

أ- دخول كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة نسبياً.

ب- تفاقم ظاهرة النهب المسلح.

ج- مناصرة القبائل لبعضها البعض عبر الحدود الدولية. وهذا أدى بالضرورة لدخول أعداد كبيرة ذات أصول عربية وأفريقية من تشاد، لها ممارسات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في السودان، ذلك أن السودانيين من تلك القبائل ظلوا ولعقود عديدة يتقبلون الانصياع للسلطة سواء كانت مركزية، أو محلية، أو قبلية، وينطلقون في ذلك من مبدأ المحافظة على التعايش مع بعضهم البعض، بخلاف التجربة التشادية وهنا ترسخت الممارسات الشنيعة من القتل والسلب والنهب والتمثيل.

2. قلة الموارد أمام زيادة عدد السكان وازدياد المنافسة عليها وازدياد الرقعة الزراعية علي حساب المراعي وازدياد تدفق اللاجئين الذي أدى لانهيار نظام المسارات، كما أوضحنا في الفقرة(3).

3. ظاهرة الجفاف والتصحر التي ضربت الغرب الأفريقي في مطلع الثمانينات من القرن الماضي والتي أدت إلى هجرة ونزوح كثير من القبائل من الدول المجاورة.

4.تطور النهب المسلح الذي اشترك فيه متفلتون من كل القبائل والذي كان نتيجة لعوامل اقتصادية وعوامل انعدام سبل كسب العيش للنازحين إلى ما يشبه الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

5. التغيير السياسي المستمر في نظم الحكم في تشاد والمؤسس علي اعتبارات قبلية والذي يتخذ القائمون به من السودان قواعد رئيسية للانطلاق للاستيلاء علي السلطة في تشاد مع إبقاء جزء كبير من أسلحتهم وعتادهم العسكري داخل الأراضي السودانية(12) مع الدعم المستمر بالسلاح من بعض الأجهزة الاستخباراتية للدول الأخرى لاسيما إسرائيل(12).وجاء في كتاب(تهريب السلاح إلى أفريقيا) ، (19) والذي أعده نخبة من الباحثين والمختصين الأوربيين، أن أجزاء كبيرة من أفريقيا ،خصوصا دارفور بغرب السودان، أصبحت سوقا لتجارة السلاح القادم من إسرائيل. وان قيادات المعارضة المسلحة زارت إسرائيل عدة مرات وتلقوا تدريبات على أيدي قادة الجيش الإسرائيلي. وكشفت معلومات الكتاب أن القارة الأفريقية أضحت خلال الأربعة عقود الماضية مسرحاً لشبكات تجارة السلاح الإسرائيلي حتى أصبحت 60% من دولها تقع فريسة للعنف المسلح أو الحروب الأهلية.

6.ان الوضع الاقتصادى العام الذى عانت منه البلاد بسبب الحصار الاقتصادى واستنزاف الموارد في الحرب الدائرة بالجنوب وتوقف مشروعات التنمية مثل مشروع تنمية غرب دارفور والسافنا وساق النعام وتعثر تنفيذ طريق الانقاذ الغربى كل ذلك كان من اسباب تفشى العطالة ومن ثم تفاقم الاوضاع الامنية.

7.في الفترة منذ الثمانينات نشطت المعارضة المسلحة والمتمثلة أساسا في حركة تحرير السودان بقيادة العقيد جون قرنق في محاولاتها للوصول إلى أواسط وشرق السودان والحركات اللاحقة والتابعة للحركات السياسية في الخارج خلقت مناخا مواتيا للعمل المسلح لبعض العناصر في دارفور في محاولة لتحقيق أطروحاتهم والتي تتعلق باقتسام الثروة والسلطة، وتركز علي قضايا التهميش وتدعو إلى سودان جديد، وقد صاحب ذلك دعم خارجي دبلوماسي وسياسي وأعلامي من مختلف الجهات الإقليمية والدولية التي لم تراع الأسباب الحقيقية والتاريخية للنزاعات في دارفور.

8. الصراع السياسى في المركز على السلطة وتشرذم القوى السياسية وما ترتب عليه من محاولات استقطاب للقبائل في دارفور. بالاضافة الى ذلك فان اعادة تقسيم دارفور الى ولايات ومحافظات ومحليات على اسس قبلية اسهم في تسييس النزاعات.

9.التناول الإعلامي غير الراشد والذي لا يؤسس علي معلومات موثوق بها بسبب التعتيم الاعلامى من ناحية كان أداة لتأجيج النزاع وإخراجه من إطاره الصحيح مما ادى الى تدويل النزاع وتهويل إبعاده.

10. عدم الالتزام بمقررات مؤتمرات الصلح لغياب الآلية الفاعلة للتنفيذ ادى لاستمرار المشاكل وتفاقمها مما اتاح إمكانية استغلالها على النطاق الدولى.

11.الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة زاد من الاهتمام الإقليمي والدولي بها والتكالب عليها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والسعي لاكتساب مناطق نفوذ جديدة.

12.علي الرغم من التطور الدستوري والإداري بالبلاد والذي شمل دارفور الكبرى منذ الحكم الإقليمي والحكم الاتحادي وقيام سلطات ولائية بأجهزتها التنفيذية والتشريعية والعمل السياسي المكثف من قبل السلطة المركزية والأحزاب المختلفة عجزت السلطات على كافة المستويات عن استيعاب هذه العوامل والتحسب لتداعياتها بل تعاملت معها كحوادث خروج عن القانون ويدخل في هذا الاطار عدم توخى الدقة في تعيين الاجهزة التنفيذية ذات الكفاءة والخبرة المطلوبة.

6/ أكدت توصيات المؤتمرات بدارفور منذ عام 1989 وجود عوامل التدهور الأمني آنفة الذكر وانعكاساتها السالبة علي النسيج الاجتماعي في دارفور وتقدمت بتوصيات مناسبة إلا أن عدم تنفيذ التوصيات وعدم وجود آليات التنفيذ الفاعلة أدى إلى تفاقم الأوضاع.

7/ جلسات السماع:

7-1/على ضوء الخلفية اعلاه زاولت اللجنة مهمتها للحصول علي المعلومات الأساسية من شتى المصادر سواء كانت سماعية أو مكتوبة حيث عقدت بالخرطوم جلسات السماع التالية(ملحق-2-):

1. منظمات المجتمع المدني بدار فور (2004/5/27).
2. نواب ولايات دار فور بالمجلس الوطني (2004/6/1).
3. نواب ولايات دار فور بالمجلس الوطني (2004/6/8).
4. ممثلي منظمات المجتمع المدني (2004/6/13).
5. السيد/ محمود بشير جماع (2004/6/30).
6. مواطني محلية كلبس(2004/7/4).
7. مواطني مدينة كتم (2004/7/8).
8. لجنة محامي دار فور (2004/7/13).
9. السيد/ احمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية (2004/7/20)
10. الاستماع لإفادات مسئولين من وزارة الدفاع (2004/8/8).
11. رؤساء الأجهزة القضائية والعدلية بولايات دارفور.
12. الاستماع لإفادات ممثلي الأجهزة الأمنية في دارفور.
13. السيد / عبد اللـه مسار – والي ولاية نهر النيل (2004/10/9)
14. الفريق/ ابراهيم سليمان- والي ولاية شمال دارفور السابق (2004/10/5)
15. الفريق/ الطيب عبد الرحمن مختار – والي ولاية غرب كردفان السابق ووزير المالية بولاية جنوب دارفور الأسبق (2004/10/10).
16. محمد احمد الفضل – وزير الدولة بديوان الحكم الاتحادي ووالي ولاية غرب دارفور الأسبق (2004/10/13)
17. السفير حسن بشير- سفير السودان السابق بتشاد (2004/10/31).
18. الشيخ/ موسى هلال – شيخ قبيلة المحاميد (2004/11/28).

وتتمثل مجمل أفاد اتهم وبإيجاز في الآتي:

1.الاتفاق على أن ما يحدث في دارفور كارثة كبرى أثّرت علي النسيج الاجتماعي وأدت إلى ارتكاب جرائم بحق المواطنين كما أدت للنزوح بأعداد كبيرة مما يؤثر على الوضع الاقتصادي والى فقدان الموسم الزراعي.

2.يتفق الجميع علي ضرورة حل مشكلة دارفور حلاً سياسياً لأنه السبيل الوحيد لوضع حد للمعاناة الإنسانية ولأن كل مشاكل دارفور على مدى التاريخ كان يتم حلها سياسياً وبالتراضي، على أن يكون ذلك بمشاركة كل الأطراف مراعاة للتركيبة السكانية.

3.انتشار ممارسة العنف بين كل الأطراف ترتب عليها قتل و اغتصاب وهجرة للمواطنين لمختلف القبائل للمدن الكبرى بدارفور كما نشأت أيضا من جراء ذلك معسكرات للنازحين ولجؤ إلى تشاد.

4.القرارات الإدارية وبعض التشريعات المتلاحقة والمتناقضة التي تتعلق بحيازة الأرض (الحواكير) أفضت إلى نزاعات حول حيازة الأرض التي ظل يحكمها نظام أهلي معروف ومتوارث ومستقر منذ فترات طويلة.

5.اتخاذ دارفور قاعدة تنطلق منها كل حركات التغيير في تشاد علي مدى العقود الأخيرة كان سبباً مباشراً في انتشار السلاح وزعزعة الأمن وضياع هيبة الدولة.

6.الاعتداءات التي تمت علي بعض المناطق من قبل حاملي السلاح كانت بالتعاون مع فصائل من الجيش التشادي.

7.بعض القبائل ّسلّحت تسليحا انتقائيا الأمر الذي مكنها من الاعتداء علي قبائل أخرى.

8.اتفق الجميع علي أن مصطلح "الجنجويد" مصطلح مبهم المعنى والدلالة، اختلفت الآراء حول فهمه وتفسيره بل أن هذا الاختلاف يشكل الآن المحور الأساسي في كل القرارات التي تصدر من الجهات الخارجية تجاه السودان إذ تتهم الحكومة بأنها سلّحت ودربت الجنجويد للاستعانة بهم في مقاومة المعارضة المسلحة وانه قد تم اختيارهم من قبائل عربية بعينها كما اتفق الجميع علي أن ظاهرة الجنجويد كانت وليدة لعوامل عديدة منها النهب المسلح والنازحين من الدول المجاورة وانتشار السلاح والعلاقات التي تربط بين المتفلتين داخل وخارج السودان والنزاعات القبلية المختلفة والتي سادت في العقدين الأخيرين، علاوة على ضعف قدرات الدولة الأمنية وكذلك الضعف الذي اعترى الإدارة الأهلية.وهذه الظاهرة تبلورت في شكل مجموعات من شتى القبائل علي مختلف انتماءاتها تربط بينهم مصالحهم الخاصة وتمارس النهب المسلح للثروة الحيوانية من مختلف القبائل وتتعامل مع مجموعات أخرى في تشاد وأفريقيا الوسطى لحماية نفسها والاستفادة القصوى من الماشية المنهوبة في عملية تشابه عملية غسيل الأموال، وترد الإشارة إلى مصطلح (بقر حار وبقر بارد) ويقصد من ذلك استبدال الأبقار المنهوبة بأخرى من دول الجوار.لقد ظل الجنجويد هاجساً أمنياً للحكومات المتعاقبة حيث تم إلقاء القبض علي عدد منهم ومحاكمتهم.وتكتسب ممارساتهم أبعاداً عنيفة في حالة الاضطرابات الأمنية والصراع المسلح بين القبائل.والجدير بالذكر أن جميرا رون،الباحثة بقسم أفريقيا بمنظمة مرصد حقوق الإنسان، قد اعترفت بهذه الحقيقة،وأشارت إلى إن هنالك جنجويد من قبيلة الزغاوة والقبائل الأخرى. وتقول أيضا انها تلقت بجانب ذلك إفادات بأن الجنجويد يحرقون القرى من تلقاء أنفسهم وانهم يهاجمون ايضاً القرى التي تهاجمها قوات الحكومة ويكون بها عدد قليل من المعارضة المسلحة(20).

9.تعرض بعض المدنيين للإصابات جراء القصف الجوي لبعض القرى والمناطق.

10.استهداف المعارضة المسلحة لنقاط الشرطة وبعض المؤسسات الحكومية مثل الجمارك وديوان الزكاة والمصارف وزعماء الإدارة الأهلية الذين لايوالونهم والتعرض لقوافل الإغاثة.

11.ليس كل الذين يحملون السلاح ينتمون إلى قبائل تصنف بأنها غير عربية وأنما يوجد من بينهم بعض المجموعات من القبائل العربية.

12.الصراع القبلي في الآونة الأخيرة اتخذ أشكالا عدة حيث يمنع الرعاة السكان المستقرين من ورود الماء كما يقومون بإتلاف الزرع، وفي الجانب الآخر يقوم المزارعون بإتلاف المراعي ودفن مصادر المياه.

13.مساعدة حكومات وقبائل من دول الجوار لقبائل بعينها في دارفور لها امتدادات قبلية ومصالح مشتركة.

14.العمليات التي قامت بها المعارضة المسلحة والتي شملت الفاشر كتم،برام، الطينة، مليط، طويلة، كلبس، الحليلات، كراكر، أبوقمرة، ود هجام ، القوز، قريضه ،والردوم، والخسائر التي لحقت بالمواطنين والقوات المسلحة والشرطة خلقت فراغاً

أمنياً بولايات دارفور مما استدعى السلطات لاتخاذ تدابير لمواجهة هذا الوضع من ضمنها استنفار المواطنين. فاستجاب كثير من المواطنين من مختلف القبائل لهذه النفرة وكانت الاستجابة اكبر من القبائل ذات الاصول العربية والتي توجست من استهدافها، وكما كانت أيضا الاستجابة من القبائل ذات الاصول غير العربية استجابة مقدرة مثل المساليت والفور وغيرهم الذين انضم بعضهم للمعارضة المسلحة بعد أن تم تدريبهم وتسليحهم.

وقد حوت الإفادات بعض الانتهاكات التي ضُمنت قائمة الانتهاكات وتم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

2-7/كما استمعت اللجنة لإفادات ممثلى المنظمات الأجنبية(ملحق 3):

1.المقرر الخاص للأمم المتحدة للأعدامات خارج النطاق القضائي (2004/6/10)

2.وكالة الأنباء الأفريقية (22 /2004/6).

3. نائب وزير الخارجية الإيطالي للشؤون الإنسانية والوفد المرافق له (2004/6/23).

4. سفراء الاتحاد الأوربي بالسودان (2004/6/29).

5. وفد مجلس العموم البريطاني (2004/6/30).

6. مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية(7/5 /2004م)

7.لجنة حقوق الإنسان والشعوب التابعة للاتحاد الأفريقي (7/17 /2004م)

8. ممثل الاتحاد الأفريقي لدار فور (8/3 /2004م).

9. مساعد الأمين العام للجامعة العربية.

10. القائم بالأعمال الكندي لدى السودان.

11.وفد المقدمة لمنظمة العفو الدولية.

12. اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان.

13. عضو مجلس الشيوخ الكندي وسفير كندا في أثيوبيا.

14.المقرر الخاص للعنف ضد المرأة.

15.المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

16. المدير التنفيذي لمنظمة مرصد حقوق الإنسان الدولي (HRW).

17. المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية.

18. اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول الإبادة الجماعية بدارفور.

19. لجنة تقصي الحقائق بدارفور لبرلمان عموم أفريقيا.

20. وفد المجموعة الافريقية الكاريبية الباسفيكية(2004/12/5).

وكانت هذه اللقاءات قبل وبعد زيارات تلك الوفود والبعثات لولايات دارفور و تتلخص مجمل إفاداتهم في الآتي:

1. أن ما يحدث بدارفور كارثة إنسانية تحتاج إلى تضافر المجتمع الدولي لدرء المخاطر المترتبة عليها.
2. يزداد عدد النازحين واللاجئين زيادة مضطردة مما يشير إلى عدم اطمئنانهم علي أرواحهم وممتلكاتهم إذا ما عادوا إلى مناطقهم وديارهم.
3. أن النازحين في حالة من الرعب وانعدام الثقة في الأجهزة الرسمية مما يجعل عودتهم إلى مواطنهم أمر يحتاج إلى كثير من الجهد وبناء الثقة والطمأنينة في نفوسهم.
4. أن الأحوال المعيشية في المعسكرات في تحسن مضطرد وان المنظمات الأجنبية تمارس عملها دون صعوبات تذكر.
5. أن هنالك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تمت في كل مناطق دارفور وان إلقاء القبض علي مرتكبي هذه الجرائم ومحاكمتهم أمر مهم بالنسبة للمجتمع الدولي وذلك لأنه يحد من المزيد من الانتهاكات.
6. أن الحكومة مسئولة عن توفير الأمن للمواطنين.
7. أكدوا استعدادهم للتعاون مع اللجنة لأداء مهامها.

3-7/ ولاحظت اللجنة أن بعض هذه الوفود تحمل أراء مسبقة عن الوضع في السودان ويعود هـذا في المقـام الأول إلى تـصريحات الـسيد/مـوكش كـابيلا Mr.Mukesh Kapila(21) الممثل المقيم السابق للأمم المتحدة في السودان التي أدلى بها في نيروبي يوم 19 مارس 2004، حيث صنف ما يجري في دارفور بأنه تطهير عرقي واتهم بعض المجموعات العربية بأنها تقوم بحملات تمس اكثر من مليون شخص و كما قارن ذلك بما جرى في روانـدا عـام 1994م مـن إبـادة جماعيـة. وأعقـب ذلـك تصريح في الثاني من أبريل 2004 من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية والإغاثة(22) وصف فيه ما يجري في دارفور بأنه تطهـير عرقـي. وفي يـوم 7 أبريل 2004 أشار الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجنة الدولية لحقوق الإنسان بالامم المتحدة بمناسبة مرور عشرة أعوام علي الإبادة التي حدثت في رواندا إلى تقريـر مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بشأن دارفور وطلب أن يسمح للعاملين في مجال حقوق الإنسان والإغاثة بالوصـول إلى دارفـور دون معوقـات(22).إن بعـض هـذه التصريحات المتتالية لم تستند علي وقائع محددة وقد اثرت على الرأي العام الدولي وكانت مادة للأعلام العالمي.

4-7/ هذه الإدانة المسبقة ظهرت جليا فيما أدلى به أمام اللجنة السيد كنث روث Mr. Keneth Roth المدير التنفيذي لمرصد حقوق الإنسان(HRW): "نهـتم بالاعتداء علي المدنيين ونعتقد أن هنالك خطوات هامة يجب أن تقوم بها الحكومة لأعطاء النازحين الإحساس بالأمن، وهي توفير الحماية للنازحين، محاكمة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ووقف دائرة الانتقام، والقيام بذلك يعكس رغبة دولية لتحقيـق العدالـة"، وقـد ذكـر كنـث روث في أفادتـه أن اللجنـة الدوليـة لتقـصى الحقائق حول دارفور ستصل قريبا وستركز علي موضوع محاكمة المسئولين عن الإبادة الجماعية وإذا فشلت الحكومة في ذلك سيتم تقديم الجناة للمحكمـة الجنائيـة الدولية وأن عدم تحديد المسئولين عن تلك الجرائم بحجة عدم معرفتهم لن يكون مقبولاً ،وان المجتمع الدولي مهتم بهذا الأمر ومن غـير المعقـول أن تنتظـر الجهـات العدلية بالسودان أن يشتكى لها الناس كما جاء على لسان أحد المسئولين في تلك الأجهزة، كما ذكر كنث روث انه يعرف رئيس اللجنة الدولية لتقصى الحقائق بدارفور على اعتبار انه خبير في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويعلم كيف يؤدى عمله، إذا لم تقم الحكومة بواجبها في محاكمة المسئولين سيرفع الأمر لمجلـس الأمن،وأكد السيد/ روث أن لديه معرفة وثيقة واتصال مع جميع أعضاء مجلس الأمن(23). من حديث السيد/ كنـث روث اتـضح للجنـة أن القـرارات التـي تـصدر في إطار هذه المشكلة تلعب المنظمات الإنسانية الدولية دوراً مؤثراً فيها وهذه المنظمات بدورها تعتمد في مواقفها علي معلومات غير دقيقة وسوف تتضح المفارقـة بـين ما يرد في تقارير المنظمات الأجنبية وماهو واقع بالفعل من خلال النتائج التي توصلت لها اللجنة في هذا التقرير. ومما يؤيد ذلك الحملة التي شنتها بعض المـنظمات الإنسانية على القرار الذي أصدره مجلس الأمن بنيروبي بشان السودان ، كما أنها طالبت الاتحاد الأوربي بالتدخل لمعاقبة الحكومـة الـسودانية. وتـود اللجنـة أن تؤكـد ثقتها واحترامها للجنة الدولية لتقصي الحقائق بدارفور والتي لن تتأثر بما ذكره السيد/ كنث روث.

8/ التقارير والوثائق:

اطلعت اللجنة علي تقارير كافة الوزارات الاتحادية ذات الصلة حيث تسلمت تقارير من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والأمن الـوطني ووزارة الخارجيـة ووزارة الشؤون الإنسانية ووزارة العدل، كما تسلمت تقارير من حكومات ولايات دار فور الثلاث، واطلعـت عـلي كافـة النـشرات والوثـائق التـي أصـدرتها المـنظمات العالمية المختلفة العاملة في مجال حقوق الإنسان، وكما اطلعت علي بعض التقارير المنسوبة للمعارضة المسلحة والتقارير التي وردت في الوسـائط الإعلاميـة المختلفـة مثل تلك التي ينشرها د. حسين آدم الحاج على الإنترنت، وكما تابعت اللجنة ما ينشر في الصحف المحلية والعالمية حول موضوع دارفور وكذلك اطلعـت اللجنـة عـلى محاضر جلسات الكونغرس الأمريكي وقرارات مجلس الامن ومداولات الندوة التى عقدت في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في هذا الشأن.

9/ رصد وتصنيف الادعاءات:

تأسيسا علي ما سبق قامت اللجنة بأعداد قوائم بالانتهاكات الموجهة لمختلف الأطراف، تبين الجهة المدعية والجهة المدعى عليها ونـوع وتـاريخ ومـصدر الانتهاك ومكان وقوعه(ملحق 3).

10/ الزيارات الميدانية:

10-1/الزيارة الاولى:

على ضوء ما توفر لها من ادعاءات باشرت اللجنة عمليات الاستقصاء والتحقيق حيث قامت بزيارة ميدانية أولى لولايات دار فور الثلاث زارت فيها عـدداً من المعسكرات ووقفت علي أحوال النازحين كما تحدثت الى بعض الضحايا وذويهم واجتمعت مع القائمين على إداراتها، كما قابلت الولاة والقيادات الأمنية والأجهـزة العدلية واستمعت للجان الأمن للولايات الثلاث والتقت برجال الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وكل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة والعون الإنساني وقد أطلعت علي كل البلاغات المفتوحة بولايات دارفور،وأضافت للقوائم المعدة بعض الادعاءات التي نمت إلى علمها في تلك الزيارات.وقامت اللجنة بتلخيص أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان في الآتي:

1. حرق القرى.
2. القتل خارج النطاق القضائي.
3. تعريض حياة المدنيين للخطر.
4. الاعتقال.
5. التعذيب
6. الاغتصاب
7. الاختطاف.
8. نهب ممتلكات المدنين.
9. التهجير القسري والتطهير العرقى.
10. الابادة الجماعية.

10-2/قائمة الادعاءات بالانتهاكات:

استخلصت اللجنة من كل ذلك قائمة بالادعاءات حول الانتهاكات المختلفة للتحقيق فيها على النحو التالي:

1-حرق القرى

الانتهاك	المصدر	المدعي عليه
21 قرية (جنوب دار فور)	مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة السودانية – الجنجويد
200 قرية بوادي صالح	إفادة الشرتاي محمد بشار (2004/5/27)	الحكومة السودانية
عدد قري غير محدد	إفادة الشيخ حماد عبد الـلـه (2004/5/27)	حملة السلاح المتمردين
435 قرية	مجموعة حقوق الإنسان السودانية	الحكومةالسودانية – الجنجويد
7 قرى بمنطقة الجنينة	مذكرة لجنة محامي دارفور	الرائد/احمد عبدالرحيم شكرتالـلـه
2قرية(حسكنيتة- طرشانة)	مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الرائد/احمد عبدالرحيم شكرتالـلـه

2- القتل

802 شخصاً	**تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)**	**الحكومة – الجنجويد**
29 شخصاً	تقرير وزارة العدل (2004/5/31)	القوات المسلحة وحركة التحرير والعدل والمساواة
اكثر من 30 شخصاً	تقرير القوات المسلحة (2004/6/8)	حركة التحرير والعدل والمساواة
98% من جرائم القتل بدار فور	مسئول حماية الطفولة أمام الكونغرس	حكومة السودان
اكثر من 50 شخصاً	مذكرة محامي دار فور (3 /2004/7)	الجنجويد
10 اشخاص	الشيخ/ حماد عبد الـلـه(27/ 5/ 2004)	الفور – الزغاوة
40 شخصاً	حسن هود (مواطني كتم)	الجنجويد

127 شخصاً	إفادات نواب دار فور (2004/6/8)	جهات مختلفة
1000شخصٍ	الشرتاى/محمد محمد سراج	الجنجويد
347شخصاً	عمد ومشايخ ادارة داردما بمحلية كاس	الجنجويد
471 شخصاً	مذكرة د. حسين آدم(سودانايل)	الجنجويد والمجموعات المسلحة
476فرداً من الشرطة	من وزارة الداخلية	المعارضة المسلحة
3 أشخاص بسوق قوكر-جنوب الجنينة	مذكرة لجنة محامي دارفور (2004/7/3)	الرائد/احمد عبدالرحيم شكرت اللـه
قتل مواطن تحت التعذيب بسوق تلس- جنوب شرق الجنينة	مذكرة لجنة محامي دارفور (2004/7/3)	الرائد/احمد عبدالرحيم شكرت اللـه
3- الاغتصاب والعنف الجنسي		
109	مرصد حقوق الإنسانHRW (2004/7/6)	الحكومة – الجنجويد
عدد غير محدد	مذكرة محامي دار فور(3 /7 /2004)	الجيش السوداني
4- التهجير القسري		
اكثر من 14 قرية	تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة – الجنجويد
21 قرية بغرب دار فور	تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة – الجنجويد
5- الاعتقال والتعذيب والاختطاف		
63 شخص	تقرير وزارة العدل (2004/5/31)	جهاز المخابرات –الاستخبارات العسكرية
77 شخص	تقرير جهاز المخابرات السوداني	جهاز المخابرات – الاستخبارات العسكرية
6- قصف المدنيين وتعريض حياة المواطنين للخطر ونهب الممتلكات		
5 قري	تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة السودانية
5 قرى	مذكرة محامي دار فور(3 /7 /2004)	الجيش السوداني
7- الإبادة الجماعية والتطهير العرقي		
	الممثل المقيم السابق للأمم المتحدة بالسودان (2004/3/29)	الحكومة السودانية
	مجلس النواب الأمريكي (2004/10/6)	الحكومة السودانية
	ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية	الحكومة السودانية
8- القتل خارج النطاق القضائي		
118	المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب (تقرير وزارة العدل)	الحكومة السودانية والجنجويد
127	عضو المجلس الوطني عبد الجبار آدم	الجيش السوداني
غير محدد	مذكرة لجنة محامي دارفور(2004/7/4)	الحكومة السودانية
145 جنوب دليج	تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة السودانية
65 غرب دليج	تقرير منظمة مرصد حقوق الإنسان- HRW (2004/7/6)	الحكومة السودانية

10-3/ الزيارة الثانية:

بعد دراسة ما تمخض عن الزيارة الأولى كلفت اللجنة بعض أعضائها للقيام بزيارة ثانية استكمالا لعملية التحقق من الادعاءات في كل المناطق التي أُدعي أنها مسارح لمختلف الانتهاكات والأفعال محل الادعاءات وقد شملت هذه الزيارة المناطق التي تم رصدها ووردت في جدول الانتهاكات و سمحت الظروف الأمنية بزيارتها وهي:

ولاية شمال دارفور:

أ- محلية كتم: مدينة كتم وقرية فتابرنو وقرية كدكدل وقرية أمر اللـه.

ب- محلية مليط: مدينة مليط.

ج- محلية الفاشر: منطقة طويلة ومدينة الفاشر.

ولاية غرب دارفور:

أ- محلية كلبس:مدينة كلبس ومنطقة صليعة.

ب- محلية وادي صالح: قرى ارولا ودليج وتنكو.

ج- محلية الجنينة: مدينة الجنينة وبعض القرى التى حولها.

ولاية جنوب دارفور:-

أ- محلية برام: مدينة برام.

ب- محلية نيالا:سانيا دليبة ونيالا

ج- محلية كاس: مدينة كاس ومنطقة ابرم ومنطقة شطاية ومنطقة كايلك.

10-4/ الزيارة الثالثة:-

وللمزيد من التقصى قامت اللجنة بزيارة ثالثة في الاسبوع الثانى من شهر ديسمبر 2004م، لولاية جنوب دارفور حيث زارت محلية كاس (مدينة كاس، وقرى شطاية وكايلك). واستجوبت اللجنة المواطنين الذين شاهدوا الاحداث التى وقعت بالمنطقة، كما استجوبت رجال الشرطة وبعض رجال الادارة الاهلية.

11- الحقوق والحريات الأساسية في القوانين الدولية:

من حيث أن اختصاصات هذه اللجنة تشمل تقصي الحقائق حول ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما ارتكبت بواسطة المجموعات المسلحة بولايات دار فور فانه يتعين في البداية أن نحدد- بشكل عام وبإيجاز غير مخل- الحقوق والحريات الأساسية التي حددها قانون حقوق الإنسان الدولي ومبادئ القانون الإنساني الدولي التي تتصل بأغراض هذا التحقيق.

11-1/ مبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي والإنساني الدولي(24):

تشكلت مبادئ القانون الإنساني الدولي وتطورت منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد اعتني واتصل هذا القانون بالممارسات في الحروب والمنازعات المسلحة. ومن بين مقاصد هذا الفرع من القانون أن يحد من آلام ومعاناة الحرب في البر والبحر والجو. كما عني بمعاملة المدنيين أثناء المنازعات المسلحة الدولية والحروب والمنازعات المسلحة غير الدولية. ويحدد هذا الفرع من القانون الدولي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة التي تنجم عن النزاعات المسلحة مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والترحيل القسري للمواطنين والتعذيب والاعدام خارج نطاق القضاء. يحدد قانون حقوق الإنسان الدولي معنى الحقوق الأساسية الخاصة بحرية الإنسان وامنة وحقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل هذه الحقوق علي سبيل المثال ، الحق في الحياة وحماية الفرد من التعذيب وحقوق التنظيم والتعبير والفكر والتجمع وحقوق الاقليات. يشترك القانون الإنساني الدولي مع قانون حقوق الإنسان في إقرار مبادئ عامة من بينها الحق في الحياة ومنع التعذيب بجميع أشكاله والحق في الحرية والسكن.

11-2/اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949م:

سلف أن ذكرنا أن القانون الإنساني الدولي يعني بصفة عامة بحماية وتحسين أوضاع العسكريين الجرحى والمرضى في الميدان في حالات الحرب والنزاعات المسلحة. وقد كانت اتفاقيات جنيف لسنة 1949 والبرتوكولين الملحقين هن أساس هذا

القانون. ولأغراض هذا التحقيق فان ما يهمنا هي الاتفاقية الرابعة بشان حماية المدنيين في وقت الحرب وعلي وجه الخصوص النزاعات المسلحة الداخلية. كفلت هذه الاتفاقية والبرتوكول الملحق بها لسنة 1977 عناية خاصة بالنزاعات المسلحة الداخلية. وورد في المادة (3) في الأربعة اتفاقيات (المادة المشتركة):

" انه في حالة نشوء نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضى أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بان يطبق كحد ادني الأحكام التالية:-

الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية يعاملون معاملة إنسانية دون تمييز ضار يقوم علي العنصر أو اللون أو الدين.

لهذا الغرض تحظر الأفعال الاتية:

أ) الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية وخاصة القتل بجميع اشكالة والمعاملة القاسية والتعذيب.

ب) اخذ الرهائن.

ج) الاعتداء علي الكرامة الشخصية وعلي الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة.

د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون أجراء محاكمة مُشكلة تشكيلاً قانونياً".

3-11/حالات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي أو بإجراءات موجزة:

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على " لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الامان على شخصه". واكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (6) الأتي:

أ) الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلي القانون أن يحمي هذا الحق،ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.

ب) يجوز إيقاع حكم الموت، في الأقطار التي لم تلغ فيها عقوبة الإعدام، بالنسبة لاكثر الجرائم خطورة فقط طبقاً للقانون المعمول به في وقت ارتكاب الجريمة وليس خلافاً لنصوص الاتفاقية الحالية أو الاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها. ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبة الأ بعد صدور حكم نهائي صادر من محكمة مختصة".

إن الحق في الحياة هو أحد أهم حقوق الإنسان بل هو المنبع الذي ينبع منه سائر الحقوق. بالرغم من هذا فان الحق في الحياة مازال ينتهك علي نطاق واسع في الاضطرابات المسلحة الداخلية. وفي هذه الحالة يتعين ان يؤخذ في الاعتبار اتفاقيات جنيف (أغسطس 1949) والبرتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام 1977 ، وعلي وجه الخصوص الاتفاقية الرابعة التي تهتم بالحماية الإنسانية في المنازعات الداخلية في بلد واحد بين القوات الحكومية وأي قوات أخري مسلحة من المواطنين – مهما كانت صفتهم – ثواراً ام متمردين. وفصل كل ذلك البرتوكول الثاني الملحق بها.

4-11/الجرائم ضد الإنسانية:

طورت محاكم نورمبرج وطوكيو وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمحكمتي رواندا ويوغسلافيا، فقه الجرائم ضد الإنسانية. نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في صياغة مفصلة في المادة(7) منه، معاني وعناصر الجرائم ضد الانسانية. وتنبع أهمية نص المادة (7) من أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعبر عن إرادة المجتمع الدولي إذ شاركت في أعمال ذلك المؤتمر وفود تمثل 160 دولة. ويجدر ان نشير ان حكومة السودان وقعت على النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

ينص صدر المادة(7) في الفقرة (1) علي الأتي:

" لغرض هذا النظام الأساسي ، يشكل أي فعل من الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية ، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم".

الملامح الرئيسية لهذا النص هي أن هذه الأفعال:

أ- لا تتطلب أي رباط أو صلة بنزاع مسلح.

ب- لا يتطلب أن ترتكب بقصد التفرقة.

ج- تتطلب أن يكون الهجوم واسع النطاق.

د-أن يرتكب الفعل أو الأفعال أو الهجوم بسوء قصد.

ولابد أن نلاحظ أن عدم اشتراط ارتباط الجرائم ضد الإنسانية بالمنازعات المسلحة يؤكد أن هذه الجرائم قد ترتكب في وقت السلم أو المنازعات المدنية كما يمكن أن ترتكب من قبل الحكومات في حق مواطنيها. وفضلا عن هذا فان معيار وقوع الهجوم أو أن ترتكب الأفعال علي نطاق واسع يعني بالضرورة أن يكون عدد المجني عليهم أو الضحايا عدداً مقدراً، كما أن اللفظ " منهجي" يعني أن يتم الهجوم أو ترتكب الأفعال بطريقة مخططة ومتناغمة. ويجدر أن نشير أنه يتعين أن يكون الهجوم موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين.

تشكل الأفعال التي وردت في المادة (7) جرائم عادية غير أنها بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية أصبحت جرائم ضد الإنسانية فقد زاد النص اشراط ثبوتها وعناصر تكوينها. ومن بين الأفعال التي وردت في المادة (7) بعض أفعال تري اللجنة أنها تتصل بما تحقق فيه، والأفعال هي:

أ) القتل العمد.

ب) أبعاد السكان أو النقل القسري للسكان.

ج) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه علي البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري أو أي شكل من أشكال العنف الجنسي علي مثل هذه الدرجة من الخطورة.

11-5/جريمة القتل:

تتكون هذه الجريمة من العناصر الاتية:

أ) يقتل الجاني شخص أو أشخاص.

ب) يكون سلوك الجاني في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين.

ج) أن يكون الجاني علي علم بان سلوكه يشكل جزءا من هجوم واسع ومنهجي على مجموعة من السكان المدنيين.

11-6/جريمة إبعاد السكان أو النقل القسري:

أبعاد السكان القسري تدابير يقصد بها إكراه أفراد من مجموعة لترك ديارهم كيما يتفادوا هجوماً او تهديداً أو معاملة سيئة. وثمة رأي أخر مؤداه أن الترحيل القسري قد يشكل جريمة إبادة جماعية إن تم في ظروف غير إنسانية وان قصد به الهلاك الكلي أو الجزئي للمجموعات التي تجد الحماية بموجب اتفاقية إلابادة الجماعية. وتثبت جريمة النقل القسري بتوفر العناصرالاتية:

أ. أن يبعد الجاني المجني عليهم أو يرحلهم قسراً إلى دولة أخرى أو موضع أخر بلا سبب يبيحه القانون الدولي علي أن يتم الترحيل أو الطرد بالقوة الجبرية.

ب. أن يكون سكن المجني عليهم في المكان الذي رحلوا عنه سكناً قانونياً.

ج. ان يكون سلوك الجاني في الترحيل القسري في اطار هجوم واسع النطاق او منهجي وموجه ضد مجموعة سكان مدنيين.

د. ان يكون الجاني علي علم بان سلوكه جزءاً او قصد ان يكون جزءاً من هجوم واسع النطاق او منهجي وموجه ضد مجموعة من سكان مدنيين.

11-7/جريمة الاغتصاب:

يلفت النظر أن المادة (7) من اتفاقية روما وسعت تعريف جريمة الاغتصاب في القانون الجنائي فشملت أفعال الاستعباد الجنسي والحمل القسري والبغاء فاصبح الاغتصاب وفقاً لهذا التعريف الموسع جريمة ضد الإنسانية. ولكيما تثبت الجريمة وفقاً لهذا التعريف الموسع يتعين إثبات العناصر الاتية:-

أ) يعتدي الجاني علي جسد المجني عليه بإيلاج ذكره في فرج أو دبر المجني عليه.

ب) أن يتم الاعتداء الجنسي بالقوة أو بالتهديد أو الإكراه.

8-11/الإبادة الجماعية:

بدا نفاذ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 12 يناير 1951 وانضم أليها السودان فيما بعد. أعلنت المادة الأولي من الاتفاقية أن الإبادة الجماعية تشكل جريمة بموجب القانون الدولي. وقد تم تعريف الجريمة في المادة الثانية التي نصت:

"أن أي فعل من الأفعال التالية يرتكب بقصد أهلاك جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه اهلاكاً كلياً أو جزئياً يشكل جريمة الإبادة الجماعية وهذه الأفعال:

أ) قتل أفراد الجماعة.

ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.

ج) إخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً.

د) فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

ه) نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى."

وجدير بالذكر أن هذا التعريف وجد قبولاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فأخذت به في المادة (6) ، ومن ثم فان جريمة الإبادة الجماعية أصبحت من القواعد الآمرة في القانون الدولي.

إن العبارات التي استعملت في تعريف جريمة الإبادة الجماعية تعابير جلية واضحة حددت ثلاثة مكونات يلزم توفرها واثباتها لارتكاب الجريمة وهي:

أ) يتعين ارتكاب أي فعل أو أفعال حددها التعريف في الفقرات (أ) إلى (ج) من المادة (2) سالفة الذكر.

ب) يلزم أن ترتكب الأفعال في حق أي من المجموعات التي تتمتع بحماية الاتفاقية وهي المجموعات القومية أو الاثنية أو العرقية أو الدينية.

ج) يتوجب أن ترتكب الأفعال بقصد أهلاك المجموعة اهلاكاً كلياً أو جزئياً.

إن ما يميز جريمة الإبادة الجماعية عن الجرائم الأخرى كجريمة القتل هو أن جريمة الإبادة الجماعية تتطلب توفر عنصر القصد الجنائي لاهلاك احدى المجموعات المذكورة. وإن لم يتوفر عنصر القصد الجنائي فلن تثبت جريمة الإبادة الجماعية مهما كانت الأفعال التي ارتكبت شنيعة وبشعة واثبات القصد الجنائي ليس أمرا سهلاً.

أن توفر سوء القصد كأحد عناصر جريمة الإبادة الجماعية يشكل مسالة هامة في إثبات الجريمة وتحديد المسئولية القانونية المترتبة علي ارتكابها. وفي اغلب الأحيان يكون إثبات سوء القصد بالبينة غير المباشرة أو البينة الظرفية.

أن شرط إثبات القصد الجنائي لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية يجعل إثبات ارتكاب الجرم أمرا صعباً.

وثمة عائق آخر أثاره تعريف جريمة الإبادة الجماعية وهو توفير الحماية لمجموعات محددة (المجموعات المعنية بالحماية) ومن ثم لا يجوز إضافة أي مجموعة أخرى مثل مجموعات المعارضة السياسية ، ذلك أن الأفعال التي تشكل جريمة الإبادة الجماعية حددت في المادة (2) علي نحو مانع جامع ولم تحدد علي سبيل المثال فتضاف إليها بالاجتهاد أفعال أخرى. وثمة أمر اخر هو انه يتعين أن تكون المجموعة المعنية بالحماية مجموعة متماسكة غير متنافرة. وفضلا عن كل هذا فان أمر تحديد إن كان ضحايا جريمة الإبادة الجماعية ينتمون لمجموعة عرقية أو قومية أو اثنية أو دينية. أمر ليس سهلاً.

في عام 1978 نظرت إحدى لجان حقوق الإنسان في طبيعة مفهوم جريمة الإبادة الجماعية لتلقي الضوء علي التعريف القانوني الذي وضع لها. وقد كان من بين ملاحظاتها أن لفظ " عرق" يعني مجموعة من الأشخاص يتميزون بملامح مشتركة يتوارثونها جيلا بعد جيل. وفي ذات الوقت فان لفظ "الاثنية" يعني اكثر ما يعني لفظ العرق. الاثنية هي ما يربط بين مجموعة من الناس من عادات ولغة فضلاً عن رابطة العرق كما لاحظت اللجنة ان المجموعة الاثنية هي إحدى المكونات القومية. وهذه المجموعات لا تتميز عن بعضها البعض بدرجة كافية بحيث يضيق مجالات الخلاف في شأنها.في واقع الأمر يصعب التمييز بين المجموعات العرقية والاثنية.

إن الشرط الثالث في التعريف الذي يتطلب أن يقصد مرتكب جريمة الإبادة الجماعية أهلاك إحدى المجموعات المذكورة اهلاكاً كلياً أو جزئياً شرط يثير بعض الأسئلة منها علي سبيل المثال مقدار الهلاك الجزئي لقد سكت التعريف عن تحديد المقدار وفتح الباب علي مصراعيه للاجتهاد.

جريمة الابادة الجماعية جريمة بشعة ومن حيث أنها بهذه الصفة لابد أن تغري البعض ليدعوا بأنها ارتكبت في حقهم بغرض إثارة شفقة الناس عليهم وإدانة من اتهموا بارتكابها وان لم يجر تحقيق في الادعاء.

12/تكييف الوقائع على ضوء مبادىء القانون الدولى:

إزاء ما تقدم من طرحٍ للحقائق والوقائع واستعراض لمبادئ القانون ذات الصلة بهذا التحقيق يتعين تكييف الوقائع على ضوء مبادئ القانون الدولى لتخلص اللجنة ان كان ثمة انتهاكاتٍ لحقوق الانسان قد وقعت في احداث ولايات دارفور كما سيتضح في ما يلى من فقرات.

13/جريمة الابادة الجماعية:

سلف ان تم تحديد مكونات وعناصر جريمة الابادة الجماعية كما نصت عليها المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها (الفقرة 11-8أعلاه) ويمكن بسط مؤدى هذا التعريف في الاسئلة الآتية التى يتعين الاجابة عليها لتحديد وقوع الانتهاك:

أ) هل تم قتل مجموعة اثنية او دينية او عرقية في ولايات دارفور او الحق بهم ضرر جسدى او عقلى جسيم او اخضعوا لاحوالٍ معيشية يقصد بها اهلاكهم كلياً او جزئياً او فرضت عليهم تدابير تمنعهم من الانجاب او نقل أطفالهم عنوةً الى جماعةٍ اخرى؟

ب) ان كانت الاجابة على ماسلف ذكره بالايجاب فهل ارتكبت اى من هذه الافعال بسوء قصد؟

1-13/الادعاءات بوقوع جريمة الابادة الجماعية وردت على ألسنةٍ مختلفةٍ يمكن ايرادها في ايجاز كما يلى:

اثر تفاقم النزاع المسلح في ولايات دارفور بدأ الحديث عن وجود تطهير عرقى بتلك الولايات ولم ترد في ذلك الحين اى اشارة لارتكاب جريمة الابادة الجماعية.جاء الادعاء بوجود افعال جريمة الابادة الجماعية بعد ان شاع اتهام بوجود تطهير عرقى وترسخ لدى الراى العام العالمى.

بدأت الإشارة لاحتمال وجود تطهير عرقي بدارفور لأول مرة في ندوة بمتحف ذكرى المحرقة اليهودية بواشنطن عقدت بتاريخ 20 فبراير 2004 تحت عنوان (Western Sudan in Flames).وشارك في الندوة ادوتي اكوىAdorei Akwei من منظمة العفو الدولية، وجون برندر قاستJohn Prendergast من مجموعة الأزمات الدولية بالإضافة لجميرا رون Jemera Rone الباحثة المتخصصة في شئون السودان بالقسم الأفريقي لمنظمة مرصد حقوق الإنسان(20).ثم ورد بعد ذلك في أقوال بعض منسوبي الأمم المتحدة مثل السيد/ موكش كابيلا، الممثل المقيم للأمم المتحدة حينها بالسودان، في 19 مارس 2004 حيث احدث دوياً اعلامياً كبيراً عندما صرح لمحطة بي. بي.سي الأخبارية أن منطقة دارفور تمر باسوا كارثة إنسانية في العالم،وان اكثر من مليون شخص يتعرضون للتطهير العرقي(21).أعقبه السيد /يان ايقلاند Mr. Jan Igland مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ،الذي وصف في 2أبريل 2004 ما يحدث بدارفور بأنه تطهير عرقي (21). ومن ثم توالت مثل هذه التوصيفات، حيث التقط مجلس النواب الأمريكي تصريح السيد ايقلاند ليعلن في 22 أبريل أن ما يجري بدارفور إبادة جماعية وليعقد جلسة استماع بتاريخ 6 مايو2004 بلجنة العلاقات الخارجية، تحت عنوان(التطهير العرقي في السودان- جبهة جديدة للحرب الدموية في السودان)، قدم من خلالها السيد/ شارلس اسنايدر Mr.Charles R. Snyder، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأفريقية شهادته أمام اللجنة أعقبه عدد من المسئولين بالمنظمات الطوعية العالمية وشمل ذلك روجر وينترMr. Roger P. Winter، المعونة الأمريكية،جون برندر قاست، من مجموعة الأزمات الدولية، بوب لابرادي Mr. laprade Bop من حماية الطفولة الأمريكية بالإضافة إلى عمر قمر الدين اسماعيل من منظمة دارفور للسلام والتنمية، حيث عمد المتحدثون لتهويل مايحدث في دارفور وربطه بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي حدث برواندا قبل عشر سنوات(25).

وتناقلت ذلك وسائل الأعلام العالمية استنادا على معلومات مضللة ومتناقضة كما أوضحنا في الفقرة (7-3) وكان أبرزهـا المقـال المـشترك لعـضوى مجلـس النواب الأمريكيي Mr. Mike Wine وMr. John McCain بصحيفة واشنطن بوست بتاريخ 2004/6/23(26)، حيث استند المقال عـلى معلومـات متـضاربة مـع تـصريحات الناطق بوزارة الخارجية الأمريكية في اليوم التالي كما تضارب مع تقرير أصدرته مجموعة حقوق الإنسان السودانية بعد تحقيق قامت به بدارفور لجنة قانونيـة تتبـع لها برئاسة أحد المحامين (27) خلصت فيه الى ان 12 ألف شخصٍ قد قتلوا.

اضطرت هذه الحملة والضغوط وزير الخارجية لإرسال فريق من وزارة الخارجية الأمريكية لتقصي الحقائق بـدارفور حـول ادعـاء الإبـادة الجماعية،وقـد اقتصر عمل الفريق على زيارة معسكرات اللاجئين بتشاد،ليعلن وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ 9سبتمبر2004 أمام لجنة العلاقـات الخارجيـة مجلـس الـشيوخ أن مـا يحدث بدارفور إبادة جماعية وان حكومة السودان والجنجويد يتحملان مسئولية ذلك (28). وفي 16 أكتوبر 2004 توج مجلس النواب الأمريكي ذلـك باصـدار قـانون السلام الشامل في السودان والذي اعتبر ما يجري بدارفور إبادة جماعية،ودعى الرئيس الأمريكي لفرض عقوبات على الحكومة السودانية(28).

وبالرغم من كل تلك الحملة المنظمة التي أسلفنا توضيح سياقها نلاحظ أن السكرتير العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الأمريكية بعد زيارتهما لدارفور وتباحثهما مع الحكومة بشأن أزمة دارفور(29)، أشارا لانتهاكات لحقوق الإنسان لكنهما لم يتطرقا لا من قريب أو بعيد لجرائم ضد الإنـسانية بـل أن وزيـر الخارجيـة الأمريكي صرح بأنه وفقا لرأى مستشاريه القانونيين فليس هناك إبادة جماعية بدارفور، وفيما بعد وفي جلسة استماع مجلس النواب الأمريكي أشار باستحياء إلى أنهـم يعتقدون أن هناك جرائم ضد الإنسانية في حين يعتقد آخرون غير ذلك.

13-2/ إن جريمة الابادة الجماعية جريمة بشعة تنفر منها النفوس وترفضها الفطرة السليمة وحرمتها كل الشرائع ولذا فان الادعاء بوقوعهـا يثـير الغـضب ويستقطب التأييد لمن يدعون أنهم كانوا ضحايا لهذه الجريمة، ولعله من الطبيعي ان يضخم هؤلاء الضحايا او من يشايعهم عـدد الـضحايا كـيما يثبـت احـد عنـاصر الجريمة كما ورد في تعريفها. لقد استقصت اللجنة هذا الأمر لتحدد رقماً منضبطاً لضحايا احداث دارفور وما كان ذلك ميسوراً، ومما يؤيد ذلك تداول وسائل الاعـلام العالميـة وبعـض مـنظمات حقـوق الانـسان الدوليـة ان عـدد القـتلى في احـداث دارفـور يـصل الى الـسبعين الفاًاسـتناداً لتقريـر صـادر عـن منظمـة الـصحة العالميـة (30) بينما ذكر وزير خارجية السودان ان عددهم لم يتجاوز خمسة آلاف، غير ان المعونة الأمريكية ادعت ان عدد القتلى قد بلغ ثلاثين الفاً وانه قد يصل الى ثلاثمائة وعشرين الفاً بنهاية سبتمبر 2004م(20)، وفي تقريرها بتاريخ 2004/7/6م اوردت منظمة مرصد حقوق الانسان الامريكيـة ان عـدد القـتلى بلـغ ثمانمائـة واثنـين(22) وهذا تضارب واضح يعكس جزافية الادعاءات والتخمينات.

يجدر ان نذكر ان منظمة الصحة العالمية نشرت بتاريخ 2004/10/15م انها اجرت مسحاً صحياً كشف ان الوفيات في ولايات دارفور يتأرجح بـين 35.000 الى 70.000 شخص (30) ولم توافق حكومة السودان على ما ورد في النشرة بل احتجت عليها فأوضحت المنظمة لاحقاً ان المسح الذى استندت عليه في تقريرها شمل ولايتين من ولايات دارفور واقتصر على معسكرات النازحين فقط (31).

ان ما جرى من مسحٍ قامت به منظمة الصحة العالمية عنى بمـواطنين في معـسكرات تـشرف عليهـا حكومـة الـسودان والأمـم المتحـدة والمـنظمات غـير الحكومية وهم بوضعهم هذا لم يخضعوا عمداً او بغير عمد لاحوال معيشية يقصد بها إهلاكهم كلياً او جزئيـاً، وتقـديرات منظمـة الـصحة العالميـة التـى تـتراوح بـين 35000 الى 70.000 بنيت على فرضيات وتقديرات تتعلق باسلوب عمل المنظمة والذى يشمل نظام الانذار المبكر لانتشار الاراض ولاتمثل بشكلٍ دقيق واقع الوفيـات. ولذلك كان هذا الهامش الواسع بين التقديرين ذلك انه امر افتراضى يقوم على عوامل متغيرة.

وكما اوضحنا فان تعريف جريمة الابادة الجماعية سكت عن تحديد مقدار الهلاك الجزئى لاى من المجموعات المحمية ومن ثم فان الخلاف على عدد مـن هلكوا هلاكاً جزئياً في دارفور يثير الشك في ان احد اهم عناصر ومكونات الجريمة قد استوفىَ.

13-3/استجوبت اللجنة عدداً مقدراً من اهالى دارفور وكان من اول اهدافها ان تقف على ارقـام مـن قتلـوا في الاحـداث ولم تجد اجابة شافية او افادة تركن اليها بـلا شـك وعـلى سـبيل المثـال ورد في مـذكرة لجنـة محـامى دارفـور (32) التـى قُدمت للجنـة

ان عدد القتلى بلغ اكثر من ثلاثة وخمسين فرداً غير انهم في ذات المذكرة أوضحوا ان عدد قتلى منطقة دليج في ولاية غرب دارفور غير محدد، اما نواب ولايات دارفور بالمجلس الوطنى فقد افاد بعضهم ان عدد القتلى بلغ 127 قتيلاً في منطقة دليج (33)، كما افاد د.حسن هود امام اللجنة ان عدد القتلى في مدينة كتم بلغ اربعين شخصاً(34). في حين اورد د. حسين آدم الحاج في مقالٍ نشره على موقع(سودانايل) ان عدد القتلى 471 شخصاً(35) (راجع قائمة الانتهاكات بالفقرة 12-2).

13-4/وفى الجانب الآخر تنفى حكومة السودان نفياً قاطعاً ان ما جرى في ولايات دارفور، من احداث وافعال، يشكل جريمة الابادة الجماعية وان وقعت حوادث قتل جماعى او فردى اشتركت فيه كل اطراف النزاع.

13-5/ السوابق التاريخية لجريمة الابادة الجماعية: يتعين على اللجنة في البدء قبل مناقشة الاحداث والوقائع وابداء الرأى ان تقف على السوابق التاريخية بشأن جرائم الابادة الجماعية:

أ) ما جرى في تركيا في الحرب العالمية الاولى في حق الارمن يكشف لنا ان سياسة الدولة المخططة كانت تهدف الى ترحيل الارمن الى مناطق حددتها لدواعٍ امنية ولم تراع في ذلك حماية هذه الاقلية غير المسلمة فمات نتيجة لذلك مئات الالوف من المواطنين، ونرجو ان ننبه ان احداث القتل بسبب تنفيذ سياسة الدولة(36).

ب) واحداث الهولوكست في ألمانيا النازية معلومة للكافة حيث كانت سياسة الدولة تهدف لقتل اليهود كمجموعة عرقية. ولم يكن مصطلح الابادة الجماعية قد عرف في ذلك الحين(36).

ج) اما ما جرى في كمبوديا، فقد كانت سياسة الدولة تعلن بواسطة اجهزة الاعلام المختلفة وهى التخلص من كل من يصنف عدوٌ للدولة حيث اعدم 50.000 شخصاً وعذب المواطنون ورحلوا الى قرى جماعية وقتل منهم ما يفوق المليون(36).

د) وفى رواندا وامام نظر العالم وفى وجود قوات حفظ سلام دولية اعلن رئيس جمهورية رواندا وحرض الاغلبية من الهوتو على قتل بل ابادة الاقلية من قبيلة التوتسى، فأبيد في الشوارع والميادين ما يفوق مليون شخص ولا ذنب لهم غير انهم من عرق مختلف. مما دعى منظمة الوحدة الافريقية اجراء تحقيق في تلك الاحداث نشر في السابع من يوليو 2000م وقد انتقد التقرير بشدة الحكومة الامريكية لدورها السلبى إزاء تلك الاحداث، كما اتهم الموظفين الامريكيين بتعطيل اى اجراء يتخذه مجلس الامن في ذلك الشان وقد بدأت جريمة الابادة الجماعية تكشف عن وجهها (36).

هـ)اما في البوسنة حيث استحدث للمرة الاولى تعبير التطهير العرقى كانت سياسة الدولة المعلنة ترحيل الكروات والمسلمين من اى ارض يسكنها الصرب لتكون ارض الصرب خالية من اى جنس آخر او من يدينون بديانة مختلفة(36).

13-6/لقد أوضحنا في صدر هذا التقرير ان النزاعات القبلية والصراعات على الموارد مع غيرها من العوامل كانت وما زالت السمة الغالبة لعلاقات المجموعات القبلية في ولايات دارفور، والنزاع الحالى في داررفور قبل تسييسه لا يشكل استثناءً من ذلك وما وقع من قتل او اضرار جسمانية لا يختلف عن ما جرى تاريخياً وان ازدادت رقعته وما كانت مقاصد المحاربين من الجانبين كما بدا لنا بصفة اجمالية افناء الطرف الآخر بسبب دينى او عرقى او اثنى او قومى والمرجح هو ان النزاع كان لحد كبير نزاعاً حول الموارد.

13-7/ لقد ثبت ان هجمات المعارضة المسلحة على حاميات القوات المسلحة ونقاط الشرطة خاصة بعد الاعتداء على مدينتى الفاشر وكتم كانت الشرارة الاولى التى اوقدت نار الحرب والاقتتال(37) ذلك انها استهدفت القوات المسلحة والشرطة فكانت التدابير العسكرية التى اتخذتها الحكومة رداً على ذلك. ويجدر ان ننبه ان المجموعات المسلحة اعلنت ان اعتداءاتها على القوات النظامية كان بسبب اهداف سياسة تتجاوز مشاكل دارفور التقليدية (راجع الفقرات 3 و4 اعلاه).

13-8/ واستكمالاً للتحقق من الادعاءات زارت اللجنة اغلب المدن والقرى التى وقعت فيها النزاعات المسلحة لتستوثق من وجود مقابر جماعية او مقابر فردية بأعداد كبيرة تثبت ارتكاب جريمة الابادة الجماعية. كما استجوبت على اليمين شهود من اهالى تلك المناطق(38). خلصت اللجنة من كل هذا ان الادعاء بوجود مقابر جماعية دفن فيها اعدادٌ كبيرة من المواطنين ادعاء غير صحيح غير انها وجدت مقابر فردية حديثة الدفن افاد من استجوبوا في مناطق كايلك وشطاية وتنكو ودليج ولبدو انها تضم من قتلوا في الاحداث ومن بينهم عدد مقدر من رجال الشرطة الذين تصدوا للمعتدين من القبائل العربية وغيرها(39). ويجدر ان نشير الى ان المقابر الموجودة في لبدو بولاية جنوب دارفور، وفقاً لافادة زعماء قبيلة البرقد، تضم رفاة القتلى من القبيلة الذين تمت تصفيتهم بواسطة المعارضة المسلحة (40).

عند زيارة اللجنة لولاية غرب دارفور فانها لم تقف على مقابر جماعية الا انها شاهدت بعض القرى المحروقة(39).

13-9/ورد في افادات شهود بمحلية كاس ان ثمة حصار قد ضرب على قرية كايلك من قبل مجموعات عربية مسلحة وذلك بعد ان تجمع فيها المواطنون الفارون من اعتداءات تلك المجموعات على القرى الاخرى بوحدة شطاية الادارية والتى تضم قرى شطاية، موانقى، تدارى، آيبو، كرت، وابرم، ونتيجة لذلك الحصار توفى عدد من المواطنين من مختلف الاعمار. حققت اللجنة في هذا الامر ولاهميته قامت بزيارة مناطق الأحداث بمحلية كاس مرتين حيث كانت الزيارة الاولى في سبتمبر 2004م واستمعت خلالها لشهادة الشرتاى/محمد محمد سراج من قرية شطاية، والمعلم/آدم احمد شوقار من قرية ابرم وكما استمعت في الزيارة الثانية التى كانت في ديسمبر 2004م لشهادة المواطن/آدم محمد آدم تلة من قرية كرت، والمواطن/عمر ابراهيم عبدالكريم من قرية تكرو، والملازم شرطة/التجانى على العباس. وبعد التقصى الواسع وتقييم البينات خلصت اللجنة الى ان المنطقة كانت مسرحاً لنزاعات قبلية مستمرة منذ النصف الثانى لعقد التسعينات من القرن الماضى وظلت الاوضاع تتفاقم بشتى الاشكال فتفشت عمليات النهب وقطع الطرق الى ان وقعت الاحداث التى نحن بصددها والتى كانت بدايتها قتل ثلاثة اشخاص ينتمون للقبائل العربية بالمنطقة وتم على اثر ذلك عقد صلح عجز الجناة من قبيلة الفور والسلطات المحلية من الوفاء بشروطه مما ادى الى قيام مجموعات مسلحة من القبائل العربية (بنى هلبة والسلامات) بمهاجمة بعض قرى المنطقة التى يسكنها الفور وقطع الطرق خاصة تلك التى تربطها بمدينتى كاس ونيالا، وان الشرطة التى لم تكن طرفا في النزاع حاولت جاهدة دفع المعتدين وتمكين المواطنين من التحرك لمناطق آمنة الا انها جوبهت بمقاومة شديدة من المجموعات العربية المسلحة مما ادى لاستشهاد 22 شرطياً وقفت اللجنة على مقابرهم، كذلك اتضح للجنة ان معتمد كاس احمد انقابو لعب دورا اتسم بسوء تقدير الموقف بمنعه المواطنين التحرك من منطقة الاحداث لاسباب حسب بعض الافادات بانها تهدف للحفاظ على استقرار المواطنين بالمنطقة وعدم نزوحهم الى كاس التى كان قد وصلها من قبل عدد كبير من النازحين غير ان افادات بعض المواطنين تذهب الى ان مسئولية منع المواطنين من النزوح الى خارج المنطقة تقع على عاتق معتمد كاس(39،38).

وبزيارة مقابر كايلك وشطاية شاهدت اللجنة حوالى خمسين قبراً لقتلى من الشرطة والمواطنين رجالاً واطفالاً رغم ادعاء الشاهد عريف شرطة آدم الطاهر احمد ان عدد القتلى حوالى300 شخصاً وادعاء رقيب شرطة احمد عبدالله عبدالرسول بان عدد القتلى حوالى 150 شخصاً.

من كل ذلك خلصت اللجنة الى ان ثمة احداث دامية وقعت في المنطقة وادت لتمكن المجموعات العربية المسلحة من قطع الطرق على المواطنين الفارين من منطقة الاحداث وان ذلك ادى لوفاة عدداً يصل حوالى خمسين شخصاً من قبيلة الفور وثلاثة اشخاص من القبائل العربية بالمنطقة بالاضافة الى 22 شرطياً. وترى اللجنة انه تم حصار المواطنين لبضعة ايام تم بعدها نقلهم من المنطقة بعربات حكومية الى معسكرات النازحين بكاس ونيالا كما ان الاحداث جاءت في اطار النزاعات القبلية وان قوات الشرطة لم تكن كافية لحفظ الامن بالمنطقة. وطالما انه ثبت ان هذا الحصار لم يستمر وقتاً طويلاً بحيث يؤثر على الاوضاع المعيشية للمواطنين مما يؤدى الى موتهم او هلاكهم كلياً او جزئياً فان احد عناصر جريمة الابادة الجماعية لم تثبت. لقد ثبت امامنا بالبينة ان قوات الشرطة قد استطاعت ان تفك الحصار قبل أن تتأثر الاوضاع المعيشية للمواطنين ولم ترد اى افادة اخرى أدعيّ فيها ان اية قرية او مدينة في ولايات دارفور قد تم حصارها عمداً لاخضاع اهلها لاحوالٍ معيشية تؤدى الى هلاكهم كلياً أو جزئياً.

13-10/لقد ثبت امام اللجنة بالمشاهدة ان قرى كثيرة في ولايات دارفور وعلى وجه الخصوص في ولاية غرب دارفور قد حرقت. غير انه لم ترد امام اللجنة اى بينة تثبت ان اى مواطن مات حرقاً بتلك المناطق.

13-11/ إزاء ما تقدم فان اللجنة ترى ان افعال القتل في ولايات دارفور الثلاث لا تشكل ابادة جماعية ولا قتلاً باعدادٍ كبيرة، فضلاً عن انه لم يثبت امامها ان اية مجموعة عرقية او اثنية او دينية في ولايات دارفور اخضعت لظروف معيشية ادت الى هلاك عددٍ مقدرٍ منهم.

13-12/يتعين النظر ان كان قتل من تم قتلهم قد تم بنية ارتكاب جريمة الابادة الجماعية. وهذا بالضرورة يدعو لمناقشة عنصر سوء القصد. لقد سبق ان أوضحنا ان إثبات سوء القصد يتم بالبينة الظرفية او البينة غير المباشرة. السوابق التاريخية (راجع الفقرة 13-5) تبين ان سوء القصد قد استخلص من قرارت الحكومات وسياساتها التى اعلنت عنها. لقد ثبت امام اللجنة ان

الهجوم الذى قامت به الحكومة جاء كرد فعلٍ لهجمات قوات المعارضة المسلحة، ورد الفعل لا يكون نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة. وباطلاع اللجنة على مداولات لجان الأمن بولايات دارفور لم تجد اى قرارات او توجيهات للقوات النظامية مؤداها ابادة او قتل عددٍ كبيرٍ من اية مجموعة عرقية او دينية او اثنية.

13-13/ يتوجب ان نذكر مرة اخرى ان ما يميز الاحداث الدامية في السودان عن ما وقع في السوابق التى اشرنا اليها ان حكومة السودان لم تبدأ بالعمليات المسلحة لتحقيق سياسة معينة كما هو الحال في الحالات الاخرى ولكن إجراءاتها العسكرية كانت رد فعل لهجوم وقع علي القوات النظامية. فضلاً عن هذا فان الحكومة حاولت في اكثر من عشر مرات تسوية الامر سلمياً (راجع الفقرة 4-4)، ومن يجنح للسلم لا يمكن بالضرورة ان يكون من مقاصده ابادة الطرف الآخر.

14-13/لما تقدم من اسباب فان اللجنة ترى ان جريمة الابادة الجماعية لم تثبت امامها.

15-13/مما يؤيد ما ذهبت اليه اللجنة من راى يعضده ويسنده آراء عدة صدرت عن المجتمع الدولى وان لم تؤسس تلك الآراء على بينةٍ وإفادات قانونية نورد بعضها في ما يلى:

أ) في تصريح نشر بصحيفة البيان الإماراتية بتاريخ 25 سبتمبر 2004 رفض الرئيس النيجيري رئيس الاتحاد الأفريقي اوباسانجو وصف أعمال القتل في دارفور بأنها إبادة جماعية إلى أن يثبت تورط الحكومة السودانية في إبادة جماعية عرقية معينة،وأضاف " يجب أن نكون حريصين في استخدام الكلمات لحين، وما لم يكن لدينا دليل على أن الحكومة السودانية اتخذت القرار وأعطت التعليمات لمقاتليها بإبادة جماعة من البشر، في تقديرنا هذا لا يرقى لإبادة، انه صراع أو عنف لكن لا يمكن وصفه بالإبادة" (41).وأكد الرئيس اوباسانجو على موقفه هذا في تصريحات له لقناة CNN الأمريكية بتاريخ 2004/12/3 في ختام زيارته لواشنطن،حيث رفض وصف ما يجري بدارفور بأنه إبادة جماعية(42). ومن المثير للدهشة أن يعلن رود لوبرز، المفوض السامي لشئون اللاجئين بأنه ليست واشنطن الوحيدة التي وصفت ما يجري بدارفور بأنه إبادة جماعية بل يشاركها في ذلك رئيس الاتحاد الأفريقي اوباسانجو و مجلس الأمن(43)، وهذا خلاف ما أدلى به الرئيس اوباسانجو وقرارات مجلس الامن.

ب) تصدى عدد من الباحثين الأوربيين في الشئون الإنسانية لتفنيد مزاعم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، منهم مارك لافيرني الذي ينتمي للمركز الوطني للأبحاث العلمية بباريس (NRS) والمختص في شؤون السودان(44)، كما تضمن تقرير لصحيفة التايمز البريطانية بتاريخ 26 يوليو 2004 م " أن الجيش يقوم بحماية المدن وكذلك تفعل قوات الشرطة. كما اشارت التايمز الى أن حمل السلاح في دارفور يعد أمرا عادياً مثل حمل النساء لحقائب اليد في شارع اكسفورد. وان هناك صعوبة في جمع الأسلحة في منطقة مساحتها 196.404 ميل مربع لا يوجد فيها طريق ممهد.كما ذكرت انه تم في مدينة نيالا، جنوب دارفور، محاكمة 12 من الجنجويد (أفراد المليشيات العربية المسلحة) بتورطهم في جرائم تتراوح بين السرقة والاغتصاب والقتل. كما ذكرت أن حاكم شمال دارفور أفادها بان هناك حملة ضد ما يسمي بالجنجويد تقوم بها قوات الشرطة والجيش والأمن ومن خلال عمليات البحث بطائرات الهيلوكبتر جرى اعتقال 400 من مليشيات الجنجويد" (45).

ج) كما أن مجلة لانسيت الطبية البريطانية المرموقة نشرت دراسة علمية طبية أجراها فريق علمي فرنسي بقيادة افليني ديبيوريتر رئيس المجموعة الطبية الفرنسية (ايبسنتيغ) وخبراءها بمنظمة أطباء بلا حدود وقد شملت الدراسة مناطق زالنجي، مورني، نرتتي، والجنينة. حيث ذكرت أن الأحداث التي تجري بولايات دارفور لاتصل لدرجة الإبادة الجماعية لكن يمكن وصفها بكارثة التركيبة السكانية وقد استجوب الفريق الذي أجرى الدراسة على 3 ألف أسرة خلال الفترة من أبريل إلى يوليو 2004م (46).

د) وقد نسبت صحيفة الاوبزرفر البريطانية الصادرة بتاريخ 3 أكتوبر 2004م لعمال إغاثة دوليين بدارفور قولهم "أن الولايات المتحدة الأمريكية بالغت في حجم الكارثة الإنسانية التي تعاني منها دارفور وان الإدارة الأمريكية قدمت تقارير متحيزة وذلك بهدف تبرير رغبتها في تغيير النظام، ويخالف تقرير صدر عن الأمم المتحدة توصيف الإدارة الأمريكية لحجم الكارثة الغذائية". كما نسبت لأحد العاملين في مجال الإغاثة: يبدو انه يناسب بعض الدول أن تهول الأمور ولكنهم بالتأكيد لم يفكروا في العواقب. ولا أدرى ماهي مرامي كولن باول ولكن قوله أن هناك إبادة ثم قوله انهم لا ينوون عمل شئ يفرغ كلمة إبادة من مضمونها(47). وقد ورد في نفس المقال أن العاملين في الإغاثة في حيرة من أمرهم حول التركيز الدولي على دارفور في الوقت الذي توجد فيه أزمات مماثلة في الخطورة والحجم ، كما في شمال يوغندا وشرق الكنغو(47).وكان الرئيس اليوغندي/ يوري

موسفيني قد انتقد بشدة تصريحات السيد / جان ايقلاند ، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية، والذي حث المجتمع الدولي على التركيز على شمال يوغندا حيث يعيش ما يقرب من مليونين في المخيمات في ظروف غير إنسانية نتيجة الحرب بين الحكومة اليوغندية ومتمردي جيش الرب للمقاومة(48).

ه) كذلك نفى تقرير لوفد اتحاد الأطباء العرب زار دارفور خلال الفترة 13- 22 اغسطس2004م(49)، وجود تطهير عرقي أو إبادة جماعية،أو اغتصاب منظم بدارفور مشيراً إلى أنها تَهم سياسة لا يوجد دليل علمي عليها وأنها لا تستند إلى أي دليل من الواقع. كما جاء في تقرير بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي التي زارت دارفور خلال الفترة 5-8 يونيو 2004م، أنها لم تجد أي دليل على وجود " أسوأ وضع أنساني في العالم" أو أي وجه مقارنه مهما كان مع الإبادة والتطهير العرقي الموثقة توثيقاً جيداً والمثبتة في رواندا عام 1994م(50).وخلص وفد الإتحادات المهنية العربية،بعد زيارته لدارفور،لنفس النتيجة(51).

و) السيد/أكبر محمد الممثل الخاص لزعيم أمة الإسلام لويس فرخان الذي زار السودان ضمن وفد تحالف (امنحوا السلام فرصة Give Peace a Chance) للاطلاع على الأوضاع بدارفور في أكتوبر 2004م، أشار في مؤتمر صحفي عقده وفد التحالف بعد عودته لواشنطن ، إلى انه عاد لتوه من دارفور، حيث زار المعسكرات والتقى بالمسئولين والمعارضة والعاملين في المنظمات الإنسانية ولم يجد من الأدلة ما يبرر للإدارة الأمريكية أن تصف ما يجري في دارفور بأنه إبادة جماعية. وقال أن بعض الناشطين في الحملة المعادية للسودان اتصلوا بالسيد/لويس فراخان لينضم إلى حملتهم ضد السودان، فرفض ذلك واقترح أرسال وفد لتقصى الحقائق. وأضاف بان قضية السودان تبنتها مجموعات لها أغراض وأهداف محددة حيث سبق وان تزعمت ذات المجموعات ادعاءات الرق في السودان وتم دحض تلك الافتراءات بل قد تم نفيها من قبل الصحف الأمريكية والبريطانية على السواء. وأشار إلى أن الحملة التي تستهدف السودان حاولت أن تصور ما يجري في السودان على انه صراع بين العرب والأفارقة حتى يثيروا الحساسية التاريخية للأفارقة الأمريكيين(52).

ز) أوردت صحيفة ألوان السودانية بعددها الصادر بتاريخ 27 نوفمبر2004م تفاصيل مخطط يهودي تقوده لجنة المراقبة اليهودية العالمية(World Jewish Chronicle لشن الحملة الثانية بدعم من (لجنة متابعة المعابد اليهودية العالمية) لحشد الدعم والتمويل لبرنامج(صندوق إغاثة ضحايا التطهير العرقي في السودان) (53).وكانت الحملة الأولى قد انطلقت من متحف المحرقة اليهودية التذكاري في واشنطن في فبراير/2004 الماضي، وشاركت فيها جميرا رون، الباحثة المختصة بالسودان عن قسم أفريقيا بمنظمة مرصد حقوق الإنسان (HRW) (20).

13-16/ إن إبادة مثل هذا العدد المدعى به تستلزم بالضرورة وجود مقابر جماعية تقف شاهدا على ذلك وقد استقصت اللجنة في هذا الموضوع ولم تجد اثراً لهذه الشواهد وراجت مؤخرا اتهامات حول وجود مقابر جماعية بمنطقة لبدو (جنوب دارفور) وقد أفاد زعماء قبيلة البرقد بالمنطقة أن المقابر المشار أليها تحوى رفاة أبناء القبيلة الذين قام التمرد بقتلهم (40).

13-17/ وبالنظر إلى الادعاء بالإبادة الجماعية على ضوء تاريخ النزاعات بدارفور (15،16) نجد أن عدد القتلى والنازحين في ظروف التمرد القائمة امراً لا يرقى للإبادة الجماعية.وأثناء وجود اللجنة بدارفور حدث نزاع مسلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا، وكليهما ذات اصول عربية، أسفر عن مقتل 37 شخصاً وهذا أمر سيستمر بدارفور إذا لم يتم أيجاد حل سياسي يلبي تطلعات مختلف الأطراف ويضع حلولاً جذرية لمسببات النزاعات.

13-18/ يرى البعض ان جريمة الابادة الجماعية قد يتم ارتكابها بافعالٍ مختلفة وعلى سبيل المثال فان التطهير العرقى او التهجير القسرى اوالاغتصاب ان تمت كلها على نطاق واسع فان محصلتها ارتكاب جريمة ابادة جماعية، ولا تجادل اللجنة في هذا الراى الا انها في معرض مناقشتها وعرضها للاحداث لاحقاً سوف تثبت ان الاتهام بالاغتصاب على نطاق واسع وعمداً لم يتم كما ان التهجير القسرى او التطهير العرقى لم يرتكب وفقاً لما اتفق عليه من قواعد.

13-19/ على الرغم من أنه قد وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من كل الاطراف بدارفور فإن اللجنة تقرر وفقاً لما توفر لها من بينات واعمالاً للمعايير الدولية والسوابق التاريخية ان جريمة الابادة الجماعية التى حددت عناصرها آنفاً لم يتم ارتكابها.

13-20/هنالك مسائل جديرة بالملاحظة إذ تدخل في إطار الملابسات، ويشمل ذلك الآتي:

أ) معظم أفراد القوات المسلحة و بصفة خاصة المشاة بالجيش السوداني ينتمون لقبائل دارفور المختلفة(12،20)، ومن غير المتوقع أن يطيع أفراد هذه القوات الأوامر بإبادة أهلهم، حيث لم تسجل أية حالة عصيان بالجيش السوداني طيلة الفترة الماضية.

ب) شارك أبناء القبائل المدعى بتعرضها للإبادة بدارفور في كافة مستويات السلطة الاتحادية والولائية، ولازالوا يشغلون مناصب قيادية عليا بكافة أجهزة الدولة، ولما كانت القبيلة في السودان عموماً وفي دارفور بصفة خاصة هي مصدر الدعم السياسي الرئيسي فمن المستبعد أن يوافق أو يستمر أبناء القبيلة المستهدفة في مناصبهم الحكومية.

ج) الوفود الحكومية للتفاوض مع الحركات المسلحة تضم عدداً من أبناء القبائل المدعى بأنها تتعرض للإبادة، وذلك يتنافى مع المنطق والحس السليم لمجتمع يقوم على أساس الانتماء القبلي، فمثلا جميع أعضاء الوفد الحكومي لمفاوضات أديس أبابا كانوا من أبناء دارفور من مختلف الأعراق ماعدا رئيس الوفد.

د) القناعة الراسخة لدى كل القبائل بدارفور باستحالة اقتلاع إحداها للآخر من واقع التعايش السلمي والمصالح المشتركة والتصاهر والتزاوج بين هذه القبائل لعدة قرون(12). وأكدت على ذلك ديباجات جل مؤتمرات الصلح التي عقدت بدارفور(54).

ه) النازحون يتحركون نحو المراكز الحضرية التي تسيطر عليها الحكومة بحثاً عن الأمن والعون الإنساني، أما الذين لجأوا لتشاد فكان بسبب بعدهم عن هذه المراكز الحضرية أو لعدم توفر الأمن بالطرق أو وسائل النقل للوصول أليها، ومن المستبعد منطقياً أن يلجأ السكان لمن يضمرون أبادتهم أو تطهيرهم عرقياً. وفضلاً عن هذا فان معسكرات النازحين تضم نازحين من قبائل شتى بدارفور ينتمون لاعراقٍ مختلفة (معسكر ابوشوك، معسكر موسيه)(55).

14/ تفاقيات جنيف لسنة 1949م (المادة الثالثة المشتركة) – قصف المدنيين وتعريضهم للخطر:

تقدمت لجنة محامى دارفور بمذكرة للجنة يدعون فيها ان القوات المسلحة السودانية قد قامت بقصف منطقة هبيلة بولاية غرب دارفور، وقرية ام شجيرة بولاية جنوب دارفور، وان القصف أصاب بعض المدنيين في تلك المناطق، وكما ورد ادعاء في نشرة صدرت من منظمة مرصد حقوق الانسان الامريكية بتاريخ 2004/7/4م بقصف قرى تنفوكا، اروم، تلس، اندنقا، وحجر بيضة(56).

14-1/إزاء هذا الاتهام استجوبت اللجنة قيادة المنطقة الغربية للقوات المسلحة السودانية بالفاشر كما استمعت اللجنة الى ممثلين من رئاسة القوات المسلحة السودانية وتتلخص افادتهم فى:

أ) ان ما جرى من عمليات كان حرباً بين قوات نظامية مدربة وعناصر المعارضة المسلحة الذين يختبئون في القرى وينطلقون منها للاعتداء على القوات المسلحة كما يستهدفون المواطنين والمرافق العامة والمستشفيات وقوافل الاغاثة.

ب) لا تستخدم القوات المسلحة الطائرات المقاتلة والهلكوبترات الا وفقاً لقواعد عسكرية هى:

1) بعد دراسة الموقع والهدف ويتم القرار بعد تقييم الدواعى العسكرية وبالضرورة فان المدنيين لا بشكلون هدفاً للعمليات العسكرية.

2) ان يكون استخدام الطائرات وفقاً لقاعدة استعمال اقل قوة ممكنة مع تحقيق اقل الخسائر المدنية.

3) ان استعمال الطائرات محكوم باقتصادية التكلفة، فلا يمكن الهجوم على قرية فيها هدف صغير بطائرة تكون تكلفة استعمالها عالية.

4) ان اتخاذ القرار بالهجوم على منطقة ما وباستعمال اسلحة معينة يتم بواسطة القائد العام ورئيس الاركان والقادة في مناطق العمليات كما ان قائد العمليات يحضر خطته وتوافق عليها القيادة العامة وفى نهاية الامر فان حق أتخاذ القرار بالهجوم وبالعمليات اليومية والموقف الميدانى يقرر فيه قائد المنطقة.

14-2/بالرغم من ذلك تقر القوات المسلحة بحدوث نسبة ضئيلة من الاخطاء التى ادت الى بعض الاضرار في النفس والمال في كل من هبيلة بولاية غرب دارفور، ام قوزين وتولو بولاية شمال دارفور و ودهجام بولاية جنوب دارفور.واضاف انه من الصعوبة بمكان التمييز بين اماكن تواجد حاملى السلاح واماكن المدنيين.

14-3/ تمت الافادة بانه عند وقوع أخطاء يتم اجراء تحقيق فورى ويتم حصر الاضرار وكما تدفع تعويضات عن الاضرار في الممتلكات ودفع ديات عن الخسائر في الارواح تدفع مباشرة للورثة الشرعيين للضحايا (57).

14-4/المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف تلزم الاطراف في النزاع المسلح بالامتناع عن الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية للمدنيين وخاصة القتل بجميع اشكاله. ومن حيث ان القوات المسلحة اقرت بانها عند مهاجمة المواقع التي تختبئ فيها عناصر المعارضة المسلحة قتل مدنيون فقد انتهكت المادة المشار اليها. وترى اللجنة ان الدفع بان نسبة القتل الخطأ كان ضئيلاً لا يشكل دفعاً قانونياً مقبولاً ولكن ترى اللجنة ان تحقيق القوات المسلحة في القصف الخطأ وتعويض اسر الضحايا والمتضررين إجراء صحيح.

14-5/ لقد ورد في الاتهام في حق القوات المسلحة انها كانت تستعين بقوات الدفاع الشعبي وقد اقرت القوات المسلحة انها تستخدم قوات الدفاع الشعبي ويتم استدعاؤهم بامر من القائد العام لقوات الدفاع الشعبى وكل ذلك منصوص عليه في "قانون قوات الدفاع الشعبى" وقد افادت القوات المسلحة ان تدريب الدفاع الشعبى وتسليحه تقوم به القوات المسلحة. إزاء هذه الافادات ترى اللجنة ان اى خطأ ترتكبه قوات الدفاع الشعبى في حق المدنيين تكون مسئولة عنه القوات المسلحة.

15/جرائم القتل:

أثارت عدة جهات اتهام بارتكاب جريمة القتل في حق المدنيين اثناء النزاع المسلح في دارفور وعلى سبيل المثال ورد هذا الاتهام من قبل منظمة مرصد حقوق الانسان الامريكية، ومنظمة العفو الدولية، وزارة العدل السودانية، وبعض مواطنى دارفور مثل د.حسن هود والشيخ/حماد عبدالله من مواطنى كتم، والكاتب د. حسين آدم الحاج، تقرير القوات المسلحة السودانية بتاريخ 2004/6/8م، لجنة محامى دارفور، وما اثاره مسئول منظمة انقاذ الطفولة الامريكية امام مجلس النواب الامريكى.

يتضح مما تقدم ان حكومة السودان ممثلة في الاجهزة التى سلف ذكرها تقر بحدوث جرائم قتل. كما ان اللجنة وضحت في معرض مناقشتها لجريمة الابادة الجماعية ان ثمة حوادث قتلٍ كثيرة ارتكبت في جميع ولايات دارفور اثناء النزاع المسلح بين الحكومة والاطراف المسلحة المختلفة او في ما بين الاطراف المسلحة المتنازعة. كما ان اللجنة شاهدت بنفسها في ولايات دارفور الثلاث مقابر قتلى النزاع المسلح في دارفور. غير ان اللجنة، كما سلف ان ذكرت، لم تتمكن من حصر عدد القتلى على نحو اكيد.

15-1/ القتل جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات في السودان وغيره من البلاد، غير ان القتل يصبح جريمة ضد الانسانية ان توفرت عناصر محددة سلف ان وضحناها من بينها ان تكون افعال الجانى او الجناة في اطار هجوم واسع النطاق او منهجى موجه ضد اى مجموعة من السكان المدنيين وان يكون الجانى او الجناة على علم بان افعالهم او سلوكهم يشكل جزءاً من ذلك الهجوم المنهجى الواسع على مجموعة من السكان المدنيين. ومايميز هذه الجريمة عن جريمة الابادة الجماعية ان الاخيرة تتطلب ان يكون القتل لاحد اربعة مجموعات محمية وهي المجموعة الاثنية أو العرقية او الدينية أو القومية.

يتعين علي اللجنة أن تنظر في البينة التي قدمت اليها ان كان الهجوم الذي تم في مرات عديدة في أحداث دارفور هجوم منهجي واسع من قبل حكومة السودان ضد أي مجموعة مسلحة أو من مجموعة مسلحة ضد حكومة السودان أو بين المجموعات المسلحة.

15-2/زارت اللجنة جميع ولايات دارفور لتقصى الحقائق حول الاحداث فاستجوبت الافراد والجماعات والمسئولين بالحكومات الولائية، وفى ولاية شمال دارفور زارت اللجنة محلية كتم، محلية مليط، ومحلية الفاشر، وفى محلية كتم التى تقع شمال الفاشر التى يسكنها حوالى 200.000 نسمة، منهم 33.000 منهم بمدينة كتم. افاد الشهود على اليمين انه بتاريخ 2003/8/1م هاجمت عناصر المعارضة المسلحة المدينة وقتلت عدداً من القوات النظامية والمدنين ودمرت حامية الجيش ومقر الشرطة ونهبت سوق كتم. وقد ثبت أمام اللجنة ايضاً انه قتل 18من ضباط وجنود القوات المسلحة و 3 من المدنيين، اعقب ذلك هجوم آخر بتاريخ 2003/8/5م، افاد الشهود على اليمين انه نفذ من قبل مجموعة مسلحة سموها "الجنجويد" وقتل بسبب الهجوم 24 شخصاً وجرح آخرون، كما تم نهب وحرق متاجر بسوق كتم، وبالقرى المجاورة لمدينة كتم حيث قتل رجل وامرأة بقرية فتابرنو وستة آخرون بقرية أمرالله و12 مواطناً بقرية كدكدل. وقد وثقت اللجنة ماتم من دمار بالتصوير الفوتوغرافى(38). واتضح للجنة من الافادات ان الهجوم في الحالتين تم على نطاق واسع في المدينة وبطريقةٍ مخططة.

15-3/وفى محلية مليط التى يقدر عدد سكانها بحوالى 206.000 نسمة ومعظمهم من قبائل البرق والميدوب والزيادية ويمارسون الزراعة والرعى وتجارة الحدود ثبت للجنة من شهود على اليمين ان المعارضة المسلحة هجمت على مدينة مليط بتاريخ 2003/5/11م وقتل نتيجة لذلك الهجوم 11 فرداً من القوات النظامية واثنين من المدنيين ومدير الجمارك بالمنطقة، ودمرت حامية القوات المسلحة ونهبت البضائع والعربات بمحطة الجمارك. واثر ذلك تصدت القوات المسلحة لذلك الهجوم فدمرت المدارس والوحدات الصحية بمناطق مختلفة من محلية مليط.

15-4/ وفى محلية الفاشر تقصت اللجنة الاحداث بسماع الشهود على اليمين الذين يربوا عددهم على 15 شاهداً كما زارت منطقة طويله وثبت امامها ان قوات المعارضة المسلحة هاجمت طويلة بتاريخ 2003/7/21م و2003/12/6م وقتل نتيجة لذلك اثنان من قوات الشرطة واثنان من المدنيين، كما نهبت ودمرت بعض الوحدات الحكومية. وبتاريخ 2004/2/27م تحركت القوات المسلحة مدعومة بقوات الدفاع الشعبى ونفذت عمليات حربية قتل فيها 13 مواطناً بمنطقة طويلة تسعة منهم بالقرب من قرية جيلي.

15-5/استمعت اللجنة الى شهود من القوات المسلحة والمواطنين وكانت افاداتهم على اليمين. افاد الشهود ان المعارضة المسلحة هاجمت مدينة الفاشر بتاريخ 2003/4/25م، قتل في الهجوم 72 من ضباط وجنود القوات المسلحة وفقد 32 جندياً وكان ذلك الهجوم الشرارة التى اشعلت النزاع المسلح بين جميع الاطراف على نطاق واسع.

هذا ما كان من امر التحقيق في ولاية شمال دارفور.

15-6/ في ولاية جنوب دارفور زارت اللجنة مدينة برام، منطقة سانيا دليبة،مدينة كاس، شطاية، ابرم، وكايلك. في تلك الزيارات افاد الشهود على اليمين بالآتى:ان المعارضة المسلحة شنت هجومين على مدينة برام التى يسكنها حوالى 820.000 نسمة اغلبهم من قبيلة الهبانية. تم الهجوم الاول بتاريخ 2004/3/13م والثانى بتاريخ 2004/3/22م. قتل في الهجوم الثانى 14 شخصاً من القوات المسلحة والمواطنيين. ردت القوات المسلحة بهجوم جوى والقت قنابل عن طريق الخطأ على منطقة ودهجام قتل فيه 48 مواطناً (38).

15-7/ في منطقة سانيا دليبة حدث نزاع المسلح بين القبائل التى تسكن المنطقة، استمعت اللجنة لشهادة مواطنين افادوا على اليمين أن قرية سانيا دليبة وما حولها من قرى تعرضت لهجوم مسلح من قبائل عربية قتل فيه 18 مواطناً.

15-8/ وفى محلية كاس أفاد الشهود على اليمين أن مجموعات عربية مسلحة أشاروا اليها باسم "الجنجويد" هجمت على قرى المنطقة التى تقع غرب مدينة كاس وكان ذلك الهجوم في أواخر عام 2002م وتم قتل مواطنين في هذه القرى لم تتم الافادة بعددهم، وبتاريخ 2004/1/1م قامت تلك المجموعات بقتل 26 شخصاً في قرى تيرنقو، نبقاية، بدو، وسانى، وقتل 6 اشخاص بتاريخ 2004/4/15م بقرية ناما. وبتاريخ 2004/2/7م قتل 3 اشخاص من القبائل العربية مما أفضى الى هجوم واسع على قريتى شطّاية بتاريخ 2004/2/10م وكايلك بتاريخ 2004/2/11م ادى الى قتل عددٍ كبيرٍ من المواطنين من القبائل غير العربية،وقد اختلفت الافادات في تقدير ذلك العدد حيث ورد في أقوال الشاهد الشرتاى/ محمد محمد سراج إدريس المعروف بسراج(38) أن مجموع القتلى 600 شخصاً بالمنطقة بالإضافة إلى 400 شخص آخرين قتلوا بقرية كيلك بسبب الأوبئة ونقص الغذاء نتيجة الحصار الذي فرضته المجموعات المسلحة من القبائل العربية على المنطقة، ولم تجد اللجنة ما يعضد شهادة الشرتاى سراج حيث استمعت لشهادة المواطن / آدم صالح محمد أتيم والذي أفاد بمقتل 51 شخصاً في حوادث متفرقة بالمنطقة ، أما الشاهد المعلم / آدم احمد شوقار فإن مجموع القتلى بإفادته بلغوا 11 شخصاً ،في حين استلمت اللجنة قوائم بالقتلى قام باعدادها عمد ومشايخ بعض القرى بلغ مجموعهم 347 شخصاً. كما طافت اللجنة ميدانياً على المنطقة بتاريخ 2004/9/19 ولم تجد أي أدلة مادية من مقابر جماعية وخلافه أو شهادة أقرباء أو شهود عيان بالقتل أو الكيفية التي تم بها القتل. أما قتل أربعمائة شخص نتيجة الأوبئة والأمراض بسبب الحصار فلم تجد اللجنة ما يعضده. كما لم يذكر الشاهد أسماء القتلى الذين وردوا في افادته. ترجح اللجنة بعد زيارة المقابر في هاتين القريتين وتقييم الافادات سالفة الذكر ان العدد الذى قتل لا يتعد مائة وخمسين شخصاً.

15-9/ وفي ولاية غرب دارفور قامت اللجنة بزيارة مدينة كلبس، ومنطقة صليعة بمحلية كلبس، وقرى ارولا، دليج، وتنكو بمحلية وادى صالح، ومدينة الجنية.استمعت اللجنة الى عدد كبير من الشهود الذين أفادوا على اليمين بالآتى:ان مدينة كلبس وما حولها التى يتشكل اغلب سكانها من قبيلة القمر تعرضت منذ أغسطس 2003م لعددٍ من الهجمات من مجموعات قبلية مسلحة

اغلبها من قبلية الزغاوة أدت الى قتل 79 من المدنيين و87 من القوات النظامية وكما نهبت ممتلكات المواطنين ودمر سوق كلبس. ومما يجدر ذكره وفقاً للافادات التى استمعت اليها اللجنة ان المجموعات القبلية المسلحة وجدت دعماً من بعض القوات الشادية(38).

15-10/ وفي منطقة صليعة التى اغلب سكانها من(المسيريةجبل) استجوبت اللجنة على اليمين عدداً من المواطنين وثبت لها ان المعارضة المسلحة "حركة العدل والمساواة" هجمت عليها. كما ثبت للجنة ان مجموعات قبلية عربية مسلحة هجمت على بعض القرى في المنطقة وقتل في كل هذه الاحداث 26 شخصاً بالاضافة الى نهب بعض ممتلكات المواطنين.

15-11/فى منطقة ارولا بمحلية وادى صالح أفاد شهود على اليمين انه بتاريخ 2003/8/1م هجمت مجموعة من المعارضة المسلحة على المنطقة وقتلت 6 من افراد القوات المسلحة مما ادى الى هجوم مضاد من القوات المسلحة تعقبت فيه قوات المعارضة وقتل نتيجة لذلك الهجوم 26 مواطنا(38).

15-12/يتضح مما تقدم من أفادات تم اخذها على اليمين انه في اطار هجوم واسع النطاق تم حدوثه في فترة زمنية ممتدة خلال عامي 2003م و2004م،من قبل مجموعات مسلحة من قبائل عربية وغير عربية والقوات المسلحة والدفاع الشعبي، قتل عدد كبير من المواطنين ومن القوات المسلحة ومن المعارضة المسلحة،وترجح اللجنة من الافادات ايضاً ان كل المجموعات خططت للهجوم الذي شنته وكان كل من اشترك في أي هجوم يعلم الغرض من الهجوم ومن ثم كان السلوك في شن الهجمات منظماً.غير انه لم يثبت امام اللجنة ان هجوم اى مجموعة على مجموعة اخرى استهدف قتلاً كلياً او جزئياً لمجموعة اثنية او دينية او عرقية. كان الهجوم المسلح في اطار الصراعات المتبادلة وفى مناخ يسوده الانفلات الامنى.

إزاء ذلك ترى اللجنة ان ما تم من قتلٍ خلال الفترة التى تم تحديدها والمناطق التى ذكرت يشكل أفعال جريمة ضد الانسانية "جريمة قتل" يتحمل مسئوليتها القانونية كل اطراف النزاع المسلح والتى سلف ان حددناها.

16/ حالات الإعدام خارج النطاق القضائى:

الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان ولايجوز إعدام او قتل أي شخص الابعد صدور حكم نهائي صادر من محكمة مختصة.هذا الحق نص علية الأعلان العالمي لحقوق الانسان كما نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية.

16-1/ادعت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب ومنظمة مرصد حقوق الانسان الامريكى ولجنة محامى دارفور وعضوين بالمجلس الوطنى أن حوالي 105 من المواطنين قتلوا في منطقة دليج بعد اقتيادهم الى خارج القرية.

16-2/ تحرت اللجنة في هذا الادعاء بعد أن ذهبت لمنطقة دليج واستمعت إلى شهود في المنطقة (عمدة دليج آدم إسماعيل احمد وكيل الشرتاي جعفر عبد الحكم والعريف جمعة حسن فضالي) وجاءت إفاداتهم كالآتي:

أ) صباح الجمعة 2004/3/5 تمت محاصرة دليج بواسطة الشرطة العسكرية والجيش مع عناصر من الاستخبارات العسكرية حيث تم القبض على 105-110 شخص من النازحين من القرى المجاورة (ارولا، سوفو، كاري، قيرتنج ، كاسيلدو، وزارى) ومن بينهم ثلاث عمد هم:

-العمدة/ محمد سليمان- عمدة تنكو.

-العمدة/ آدم آدم – عمدة فورقو.

-العمدة/ جدو خميس عبد الكريم – عمدة قابا.

وتم اقتياد المعتقلين لمنطقة شرطة دليج بواسطة زعيم مليشيات الفرسان المسلحة محمد علي كوشيب والملازم أول حمدي من الاستخبارات العسكرية.

ب) انه تناهى إلى سمعهم أن المعتقلين قد تم قتلهم ودفنهم بأشراف الملازم أول حمدي وزعيم المليشيات محمد علي كوشيب لكنهم لم يشاهدوا ذلك ولم يقفوا على شواهد تؤكد ذلك مثل مكان دفنهم.وان هناك سبعة شهود على ذلك(لم يظهروا أمام اللجنة على الرغم من إلحاح اللجنة في ذلك).

ج) كما أفاد العمدة/ آدم إسماعيل أحمد بمقتل العمدة محمد سليمان بدليج(38).

16-3/ طافت اللجنة على مختلف أرجاء منطقة دليج ولم تقف على أي نوع من التدمير أو الحرق للقرية أو الإتلاف للمزارع والممتلكات كما لم تقف على أية شواهد لمقابر أو أماكن يمكن أن تدل على دفن القتلى، وتوصلت الى الآتي:

أ) ثبت للجنة من إفادات الشهود ومشاهداتهم أن قرية دليج لم تتعرض لأي هجوم وليس هناك أي آثار حرق أو دمار بدليج.

ب) على الرغم من الادعاء بإعدام 105 من النازحين بمنطقة دليج إلا أن انه لم يثبت ذلك للجنة.

ج) هنالك تباين في أرقام القتلى وفي أماكن إعدامهم وردت في التقارير السابقة الذكر، تتراوح بين 145 إلى 105 مما يلقي بشكوك كثيرة حول مصداقية المصادر، فضلا عن هذا فان كل افادات الشهود كانت سماعية لم تقبلها اللجنة.

16-4/وفي هذا السياق اوردت منظمة مرصد حقوق الإنسان "HRW"، أن حركة تحرير السودان هاجمت المنطقة خصوصاً قرية بندسي التي يبلغ عدد سكانها "16000" نسمة ونهبت الحركة نقطة الشرطة واستولت على الذخائر والاسلحة وقتلت أحد المعتقلين من ذوى الاصول العربية واختطفت أحد رجال الأعمال، أعقب ذلك هجوم قامت به الشرطة. من هذا يتضح أن المنطقة كانت مسرح لمعارك بين أطراف النزاع.

16-5/ ان البينة التي قدمت للجنة لإثبات هذا الاتهام لم تكن مقنعه بما يقطع دابر الشك غير ان اللجنة لا تستطيع ان تقرر بان الاتهام غير صحيح.ازاء هذا ترى اللجنة، ولخطورة الادعاء، أن يتم تحقيق قضائي للاستيثاق من هذا الادعاء وذلك لوجود بينة مبدئية، خصوصاً وان هناك اتهام ضد شخصين ذكرا بالاسم كما ذكر سبعة شهود على لسان العمدة آدم الطاهر النور وقد وعد بإحضارهم ولم يحضرهم.

16-6 اخذت اللجنة على اليمين افادة الشرتاي ادم احمد بخيت التى جاءت كمايلي: " هاجمت مجموعة نهب مسلح بقيادة المدعو آدم قاقا قرية تنكو وتصدت لهم حامية القوات المسلحة بالقرية واجبرتهم على الفرار وتم اثر ذلك سحب الحامية بتنكو الى قارسيلا في اطار عملية سحب القوات الصغيرة بالمنطقة لتعرضها لهجمات مسلحة مما احدث فراغا امنياً. في اكتوبر 2003 هجمت مليشيات عربية مسلحة اشار لها بالجنجويد قوامها 250 مسلحاً على عمودية سلالا وقاموا بقتل 8 اشخاص ونهب 796 من الماشية كما نهبوا ممتلكات المواطنين. بتاريخ 2003/12/5 قامت القوات المسلحة مدعومة بقوات الفرسان بعملية تمشيط في المنطقة بحثاً عن العناصر المسلحة من حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان ونجم عن ذلك حسب ما سمع، حيث لم يكن حاضراً بالمنطقة، حيث تم قتل مائة شخصٍ ولكنه قام بنفسه بدفن 30 منهم(38).

كما افاد انه بتاريخ 2004/1/17 التقى بالعمدة/ محمد سليمان احمد- عمدة تنكو والذي تمرد على الحكومة واقنعه بتسليم نفسه والاستفادة من العفو الرئاسي في هذا الصدد واستجاب العمدة محمد سليمان لذلك الا انه علم فيما بعد من المدير التنفيذي لقارسيلا حيث توجد حامية القوات المسلحة ان العمدة محمد سليمان قد تم اعدامه بواسطة القوات المسلحة.

زارت اللجنة قرية تنكو ووجدتها قد حرقت حرقاً كاملاً ولم تجد فيها شخصاً غير قوة من الشرطة ارسلت للقرية بعد الأحداث.

خلصت اللجنة مما افاد به الشاهد الشرتاي ادم احمد بخيت ومن افادات الملازم اول شرطة سعيد ادم عثمان الى ان الاحداث بدات بمهاجمة مجموعة نهب مسلح بقيادة المدعو ادم قاقا اواخر عام 2003 م قرية تنكو وتصدت لها القوات المسلحة ثم تم سحب الحامية الي قارسيلا تبع ذلك في اكتوبر هجوم مجموعات مسلحة عربية وقامت بقتل 8 اشخاص ونهب 496 راس من الماشية وممتلكات المواطنين اعقب ذلك عمليات تمشيط قامت بها القوات المسلحة بحثاً عن عناصر المعارضة المسلحة ونجم عن ذلك مقتل 100شخص شارك الشرتاي احمد بخيت في دفن ثلاثين منهم.

16-7/ازاء الافادات التى سلف ذكرها ترى اللجنة أنّ ثمة بينة مبدئية على قتل العمدة/محمد سليمان وآخرين في ملابسات سلف توضيحها. ولم تأخذ اللجنة بتلك الافادات نهائياً لانها لم تثبت بما يقطع دابر الشك،لهذا السبب ترى اللجنة اجراء تحقيق قضائى حول تلك الوقائع.

16-8/وفى ولاية جنوب دارفور وعلى وجه التحديد في مدينة برام اتهم بعض المواطنين قوات المعارضة المسلحة بقتل اربعة عشر من جرحى العمليات العسكرية الذين كانوا يتلقون العلاج بالمستشفى.

حققت اللجنة في هذا الاتهام واستمعت على اليمين الى المساعد الطبي في مستشفى برام ومواطن آخر اسمه/بشير فاروق وعامل بالصيدلية وافادوا انهم شاهدوا عناصر من المعارضة المسلحة يقتلون الجرحى الذين حاولوا الفرار من المستشفى بعد الهجوم عليها، كما حرقوا الملازم معتز والعريف جمعة في ميدان جوار المستشفى بعد ان صبوا عليهم مادة حارقة(38).

ترى اللجنة ان تأخذ بتلك الافادات وتقرر ان قوات المعارضة قتلت وأعدمت من هم جرحى وما تم يشكل اعداماً بلا محاكمة أمام محكمةٍ مختصة.

16-9/وفي مدينة كلبس بولاية غرب دارفور استمعت اللجنة الى بعض سكان المنطقة وكان مؤدى أقوالهم ان حوالي سبعمائة شخصٍ من قبيلة الزغاوة هجموا على قرية باترو شرق مدينة كلبس وقتل في الهجوم شيخ الخلوة واربعة من تلاميذه حرقاً(58).

إزاء هذا الادعاء حققت اللجنة في هذه التهمة واستمعت الى خمسة شهود على اليمين وثبت أمامها إعدام المذكورين ولذا تقرر اللجنة أن إعداماً بلا حكم قضائي تم في حق مواطنين من قرية باترو.

16-10/حضر أمام اللجنة المواطنون احمد محمد عبدالمولى، اسماعيل ابكر حسن، ابراهيم محمد صالح، والنور الحاج وهم من مواطني منطقة طويلة وذكر بعضهم انه بعد اجتياح المنطقة من قبل المليشيات والقوات المسلحة قامت مجموعة من قبيلة الكنّين بالقبض على احد عشر شخصاً من منطقة طويلة وأطلقت عليهم النار وقتل تسعة منهم.

حققت اللجنة في هذا الاتهام واستمعت للمذكورين على اليمين فأيّدوا اتهامهم ولم يدحض هذا الاتهام أي شخصٍ آخر ولم تجد اللجنة بيّنة مخالفة للادعاء ومن ثم قررت انه تم إعدام تسعة أشخاص بلا محاكمة في طويلة.

16-11/حققت اللجنة في الادعاءين اللذين وردا في مذكرة محامي دارفور حول مقتل 4 مواطنين بمحلية الجنينة والمدعى عليه فيها الضابط بالقوات المسلحة الرائد/ احمد عبدالرحيم شكرت اللـه ،كما وردت اتهامات مماثلة ضد الرائد المذكور (لم يحدد عدد القتلى) في تقرير منظمة مرصد حقوق الانسان الصادر في مايو 2004م.

استمعت اللجنة لمعتمد الجنينة وأفاد بان لا علم له بالحادث نسبة لأنه قد تم تعيينه قبل وقت قصير من تاريخ زيارة اللجنة وبما أن اللجنة لم تستطع زيارة منطقة الاحداث لأسباب أمنية فإنها لا تستطيع أن تقرر بان الادعاءات صحيحة او خلافه وعليه ترى أن يتم تحقيق قضائي في هذه الادعاءات.

17- الاغتصاب جريمة ضد الإنسانية:

راج الحديث عن جرائم الاغتصاب في وسائل الاعلام العالمية واتهمت مجموعة الأزمات الدولية حكومة السودان والمليشيات باختطاف ستة عشر طالبة من منطقة طويلة بولاية شمال دارفور(59)، كما اتهمت منظمة مرصد حقوق الإنسان في تقريرها الصادر بتاريخ 2004/6/7م(22) انه تم اغتصاب وممارسة العنف الجنسي مع ثلاثة وتسعين فتاة بمنطقة طويلة ولم يذكر الاتهام أسماء المجنى عليهن، وقد ورد في تقرير المنظمة ان الاغتصاب والعنف الجنسي أرتكبه أفراد من القوات المسلحة وبعض المليشيات، كما ورد الاتهام في بعض تقارير منظمة العفو الدولية(60)،كما أثارت لجنة محامى دارفور نفس الاتهام غير أنها لم تحدد عدداً ولم تذكر اسماً(32).

17-1/ولاية شمال دارفور: زارت اللجنة منطقة طويلة بتاريخ 2004/9/13م واستمعت الى عددٍ كبيرٍ من الشهود الذين اعطوا إفاداتهم على اليمين وكان من بينهم الضابط الاداري اسماعيل عمر حسين، والمواطن احمد محمد عبدالمولى من قرية جيلى، ورئيس وحدة الشرطة الرائد الوليد الشريف الامام.

مؤدى إفادات هؤلاء الشهود انه بتاريخ 2004/2/28م تم اغتصاب عدد من النساء بمنطقة طويلة، وحسب افادة الشاهد احمد محمد عبدالمولى انه اثناء تجمع عدد من الرجال والنساء خارج قرية جيلي بالقرب من طويلة حضر شخصان يمتطيان جوادين وأخذا اثنين من البنات هما فتحية إدريس وحواء جمعة واغتصباهما أمام ذلك الجمع بعد ضربهما.

17-2/رأت اللجنة ان تقوم بزيارة طويلة مرة ثانية وذلك بعد ان طلبت من الحضور دعوة جميع النساء اللائي يدعين انهن تعرضن للاغتصاب او للعنف الجنسى للمثول أمامها لأخذ إفاداتهن، وفى اليوم التالى مثل امام اللجنة اربع نساء هن: المواطنة حواء جمعة عمرها 13 سنة من قرية نامى، فتحية ادريس عمرها 15 سنة من قرية جيلي، نادية عبدالرحمن حسن عمرها 16 سنة من حلة كلمة، ومريم محمد آدم متزوجة وتسكن طويلة(38).

كما استمعت اللجنة للشهود: ابراهيم محمد صالح، العمدة/محمد عثمان سام، اسماعيل ابكر حسن، ووالد احدى البنات المغتصبات بالاضافة للنساء اللائي مثلن أمامها، وكانت افادة النساء انهنّ تعرضن لاغتصاب، واستعانت اللجنة بالطبيب رائد شرطة/عبدالعظيم حسين والذى افاد بعد إجراء الكشف الطبي ان هنالك مؤشرات لممارسات جنسية مع المذكورات. أفاد بعض الشهود أن بعض من ارتكبوا افعال الاتصال الجنسى هم من قبيلة الكنّين بالاضافة لآخرين من القبائل العربية ممن رافقوا القوات المسلحة.

17-3/شكل وزير العدل ثلاث لجان كل لجنة مكونة من قاضية ومستشارة قانونية وضابطة شرطة للتحري والتحقيق في جرائم الاغتصاب،حيث بثت هذه اللجان نداءات متكررة عبر وسائل الاعلام المحلية المختلفة بدارفور علاوة على زيارتها الميدانية زارت معسكرات النازحين بولايات دارفور الثلاث وطلبت ممن يدعين بانهن تعرضن لجريمة الاغتصاب أن يتقدمن اليها. ورأت اللجنة أن تأخذ بنتائج تحقيق اللجنة المذكورة لما تتسم به من حياد، كما انها لجنة نسائية مما يشجع النساء للتحدث معها حول الاغتصاب.وقد شارك رئيس اللجنة وثلاثة من أعضائها في بعض أعمال هذه اللجنة للتأكد من سلامة التحقيق الذي تجريه حتى تستصحب ما يرد في تقريرها.

حققت اللجنة التى شكلها وزير العدل بعد سماع المجنى عليهن وبعد عرضهن على الأطباء وتوصلت الى النتائج الآتية(61):

17-4/ولاية جنوب دارفور: من خلال التحريات في المعسكرات المذكورة داخل التقرير مع جميع الأجهزة المختصة والمعنية بالأمر توصلت اللجان التى كونها النائب العام الى أن الجريمة المدعى ارتكابها وهى الاغتصاب لها مفهوم آخر لدى النساء اذ يعنى مفهوم الاغتصاب عندهن إخراجهن من ديارهن عنوة وبالقوة والتعامل معهن بشدة وقوة وضربهن وقد أتضح ذلك من أقوال النازحات الموجودات بالمعسكرات، ومما يؤكد ذلك ادعاء بعض النساء من داخل مدينة كاس ان اغتصاباً وقع عليهن وبعد الكشف الطبي وفقاً لأورنيك 8 الجنائي لم توجد آثار لتلك الجريمة بل هنالك كدمات على الجسم توضح استعمالهن لتعبير "اغتصاب" باعتباره "الضرب" وخلصت اللجنة الى أنها لم تجد أي حالات اغتصاب او دعاوى جنائية تم قيدها تحت نص المادة 149 من القانون الجنائي السوداني لعام 1991م بصورة جماعية ومن جهة بعينها وما وجد من حالات لا يتعد الجرائم العادية التي قد ترتكب حتى في داخل المدن الكبيرة الآمنة والمستقرة.

17-5/ولاية غرب دارفور: ورد في تقرير لجنة التحري في جرائم الاغتصاب الآتي:

أ) ان بلاغات الاغتصاب بلاغات تتم بصورة فردية وليست نتيجة لعمليات جماعية.

ب) ان معظم بلاغات الاغتصاب مسجلة ضد مجهولين.

ج) جميع بلاغات الاغتصاب تحدث خارج المعسكرات.

د) عند الزيارة لبعض المعسكرات أتضح ان جرائم الاغتصاب مجرد ادعاءات وإشاعات وجميع النساء بالمعسكرات يسمعن بها مجرد سماع.

ه) جهل النساء بمعنى كلمة اغتصاب وعدم فهمهن لمدلول الكلمة ويعود ذلك لضعف الوعي بين النساء.

17-6/ترى اللجنة ان توضح أن ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 2004/5/8م (60)بشأن حوادث الاغتصاب في دارفور نسب الى لاجئات سودانيات التقت بهن المنظمة في تشاد وان الإفادات التي قدمت للجنة وفقاً لما ورد في التقرير كانت سماعية ولم تحدد أسماء اللائي أدلين بالإفادة وذكروا بالأحرف الأولى من أسمائهنّ في التقرير، وقد لفتت اللجنة نظر وفد المنظمة الذي اجتمعت معه بالخرطوم الى هذه الملاحظة القانونية. وفى تقرير لاحق نشر بتاريخ 2004/7/19م في مؤتمر صحفي عقد في بيروت تحت شعار " الاغتصاب سلاح الحرب في دارفور" كررت منظمة العفو الدولية تلك الاتهامات (62)، وترى اللجنة ان تقرير منظمة العفو لا يعتد به من الناحية القانونية الصرفة. يسترعى الانتباه في التقرير الذى صدر بتاريخ 2004/5/8م ان المنظمة ذكرت في خاتمته أنها ليست في وضع يمكنها من الحكم في أن ما وقع في دارفور من أحداث يشكل جريمة إبادة جماعية او أن قصد إهلاك مجموعات عرقية او دينية او إثنية او قومية جزئياً او كلياً قد توفر(60).

الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية حسب معايير القانون الدولي كما ورد في المادة السابعة من اتفاقية روما يتطلب عنصر إيلاج الذكر في فرج او دبر المرأة بالإكراه وان يتم الاعتداء الجنسي بالقوة وهذه عناصر جريمة الاغتصاب في قانون

العقوبات السوداني، غير ان ما يميز جريمة الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية ان ترتكب أفعال الاغتصاب بطريقة واسعة لإذلال أهل المغتصبات وان يتم كل ذلك بعلم كل من يرتكب جريمة الاغتصاب.

17-7/أن الافادات التي وردت أمام اللجنة في أحداث طويلة بولاية شمال دارفور ونتائج التحقيق في ولايتي جنوب وغرب دارفور لا ينهض دليلاً على أن جرائم الاغتصاب تمت بطريقةٍ واسعة وبتخطيط من مجموعة معينة ضد مجموعةٍ أخرى. لقد اثبت التحقيق ان جرائم اغتصاب قد حدثت في ولايات دارفور ولكنه ليس بالصورة والعدد الذي أشاعته أجهزة الاعلام او المنظمات التي كتبت في هذا الشأن، وترجح اللجنة أن ثأرات سابقة بين بعض العشائر وضغائن وإحن كانت كانت احد الدوافع الرئيسية التى حملت الاطراف المختلفة لارتكاب جرائم اغتصاب.

17-8/ان ما روجته وسائل الاعلام عن الاغتصاب في ولايات دارفور اتسم بالمبالغة وشوه سمعة أهل إقليم دارفور بل كل أهل السودان وازدرى بأعرافه المستقرة وتقاليده الراسخة، والاتهام على النحو الذى ورد في الاعلام العالمى لا يساعد في رتق النسيج الاجتماعى بدارفور.

17-9/لما تقدم من أسباب تقرر اللجنة أن جرائم اغتصاب قد ارتكبت ويتم محاكمتها امام القضاء المختص بالسودان، غير أن جرائم الاغتصاب التى ثبتت امام اللجنة لا تشكل جريمة ضد الإنسانية وفقاً لما ورد في التعريف الذي سلفت الإشارة اليه.

18- النقل القسري او التطهير العرقي:

عرف التطهير العرقي قبل قرون إلا انه كمصطلح تم تداوله على نطاق واسع أبان حرب يوغسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن الماضي، وشهد القرن العشرين حوادث تطهير عرقي في عدة بلاد نذكر منها على سبيل المثال التطهير العرقي للأرمن في البلقان عام 1922م وطرد البولنديين من روسيا البيضاء عام 1932م والتطهير العرقي المتبادل بين الإغريق والأتراك في قبرص عام 1974م(36).

18-1/ عرف التطهير العرقي بصفة عامة بأنه يعنى ترحيل جماعة عرقية او جماعة تتحدث لغة واحدة او يغلب عليها ثقافة معينة من رقعة ارضٍ استقرت فيها قانونياً وان يتم التطهير قسراً لتحل محلها جماعة أخرى تختلف عن تلك المجموعة ثقافياً او عرقياً او لغوياً او دينياً. والتطهير العرقي لا يختلف الا بالنذر اليسير عن التهجير القسري وهما وجهان لعملة واحدة، بيد ان مصطلح التهجير القسرى اقدم في الاستعمال من مصطلح التطهير العرقي.

18-2/التطهير العرقي ارتبط عبر الأزمان ارتباطاً وثيقاً بفكرة تكوين الدولة الأمة (NATION-STATE) لتكون الدولة منسجمة (HOMOGENEOUS) لا متنافرة في ثقافتها ودينها.والفكرة تعنى بالضرورة رفض التعددية في المجتمع.

18-3/أقرّت المحكمة الجنائية في جرائم يوغسلافيا ان التطهير العرقي يشكل جريمة ضد الإنسانية كما اقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المادة السابعة منه ان النقل القسري للسكان يشكل جريمة ضد الإنسانية.

18-4/الاتهام بالتهجير القسري ورد في تقرير منظمة مرصد حقوق الانسان الامريكية HRW بتاريخ2004/6/7م (22)بادعاء تهجير أكثر من 36 قرية في ولاية غرب دارفور كما اتخذت بعض التقارير نزوح السكان قرينةً على النزوح القسري.

18-5/ لكيما يثبت امامنا أن جريمة النقل القسري او التطهير العرقي قد ارتكبت يتعين توفر اربعة عناصر سلف أن ذكرت (راجع الفقرة 11-6).

18-6/ثبت امام اللجنة عند زيارتها لمنطقة كاس ان بعض المجموعات من القبائل العربية هجمت على منطقة ابرم وعلى وجه التحديد قرى مُرَّاية وام شوكة وهى منطقة بها اراضى خصبة ومياه وافرة وقد وقع الهجوم عام 2002م اعقبه الاحتلال لهذه المنطقة بعد اجلاء سكانها الفور بالقوة وما زالت المجموعات العربية تسكن بالمنطقة وتزرع اراضيها.اقر معتمد منطقة كاس بهذا الادعاء وافاد بانه كون لجنة لتقصى الحقائق في مناطق الحوادث في محلية كاس واعادة الممتلكات لاصحابها.

18-7/مؤدى ما ثبت من وقائع هو ان ما تم في منطقة كاس ترحيل لسكان ام شوكة ومُرَّاية بلا وجه يبيحه القانون الدولى والمحلى وان عملية نزوح قبائل الفور من تلك المناطق تم بالقوة، وبتطبيق عناصر جريمة النقل القسرى على هذه الوقائع

ترى اللجنة ان الجريمة تم ارتكابها في تلك القرى وترى اللجنة ان يستمر التحقيق في الاحداث لجبر الضرر ومحاكمة مرتكبى الجرم.

18-8/وردت عدة اتهامات ان عدداً من القرى قد تم حرقها فهرب اهلها منها وقد وردت هذه الادعاءات في تقارير من جهات شتى، افادت منظمة مرصد حقوق الانسان الامريكية (HRW) بتاريخ 2004/6/7م ان في ولاية جنوب دارفور حرقت 21 قرية(22)، افاد الشرتاى /محمد بشار امام اللجنة بتاريخ 2004/5/27م ان عدد 200 قرية بوادى صالح قد تم حرقها (63) كما ادعت مجموعة حقوق الانسان السودانية ان عدد 435 قرية قد تم حرقها (35)، ولم تحدد اسماء وجهات تلك القرى.

ترى اللجنة انه يتعين اخذ الاحداث في اطار كلى لكيما تحدد حدوث تطهير عرقى او نقل قسرى، ويتعين عليها ايضاً ان تاخذ في اعتبارها،فى ذلك الاطار، إن صحب الحريق قتل وقسر للمواطنين لترك قراهم واحتلال تلك القرى من قبل الجناة.

18-9/ بعد التحقيق ثبت للجنة ان عدداً كبيراً من القرى قد تعرض للحرق اثناء الاشتباكات المسلحة بين مختلف الاطراف وهو ما كان يحدث في النزاعات السابقة وان لم يكن بنفس الحجم، وقد شاهدت اللجنة ان عدداً كبيرا من القرى في منطقة وادى صالح قد تم حرقها بشكلٍ كلى او جزئى، كما تم حرق قرى بمحلية الجنينة ومحلية كاس، وقد ثبت امام اللجنة ان اغلب مواطنى القرى التى تعرضت للحريق تركوها وحملوا معهم بعض امتعتهم، الا انه لم يثبت امام اللجنة ان اى مواطن توفى حرقاً. وقد رات اللجنة اغلب تلك القرى المحروقة ووجدتها تتكون من قطاطى "درادر" وهى منشأة في نصفها الاسفل من الطين واعلاها من القش والحطب الامر الذى سهل عملية حرقها. فضلاً عن هذا لم تشاهد اللجنة في معظم المناطق التى تم حرقها اى سكان من الجناة الذين اعت دوا على هذه المناطق. وان تم سكن فيكون في عدد قليل من القرى لم تشاهدها اللجنة.

18-10/ ثبت للجنة أن عدداً كبيراً من النازحين تركوا قراهم حينما سادت حالة من الذعر عمت اغلب مناطق دارفور خصوصاً بعد هجوم المعارضة المسلحة على مناطق الفاشر، كتم، طويلة، مليط، وقرى وادي صالح، كلبس، وبرام،ومن أسباب هذا الذعر الذي حدا بالمواطنين للجوء لعواصم الولايات والمدن الكبيرة، هو ما تم من استيلاء على نقاط الشرطة ، وتحطيمها وقتل المئات من رجال الشرطة ،والاستيلاء على الأسلحة (64) والهجوم على رموز السلطة من قضاة ووكلاء نيابة، واختطاف رجال الأعمال والهجوم على قوافل الإغاثة وبعض قادة الإدارة الأهلية كل هذا جعل المواطنين يفرون بعشرات الآلاف وأدى إلى إنشاء معسكرات النازحين ، وليس صحيحاً أن كل هؤلاء المواطنين تعرضوا للقتل أو الاغتصاب أو النهب ولكن حالة الخوف التي استولت عليهم هي التي دفعت اغلبهم للجوء لمراكز السلطة ،وفي زيارة اللجنة لمختلف المعسكرات وفي اجتماعاتها مع ممثلي المنظمات الإنسانية(39) وبعد إطلاعها على تقارير وزارة الشئون الإنسانية(65) لم يثبت لديها أي محاولات لإرغام النازحين للعودة إلى مناطقهم إلا أنه وبعد أن تم نشر 12 ألف من رجال الشرطة(66) وتم تأمين الكثير من المناطق بدأ بعض النازحين في العودة الطوعية، إلا أن بعض الأشخاص من داخل المعسكرات الذين ينتمون للمعارضة المسلحة لعبوا دوراً سالباً في ذلك.وتفيد آخر التقارير الصادرة في هذا الصدد أن أعداد العائدين طوعاً إلى مناطقهم حتى 2/ 2005/1م بلغوا 340 ألف منهم 18ألف أسرة عادت من تشاد(65).

18-11/ان كارثة التصحر التى اثرت على بعض المناطق التى ذكرت انفاً أدت الى هجرة بعض القبائل المتأثرة بالمتغيرات البيئية الى مناطق تسكنها قبائل اخرى الا انه لم يثبت امام اللجنة ان من نزح من قبائل تاثرت بالتصحر اجلى القبائل المستقرة عن ارضها، بل شاركت تلك القبائل النازحة اهل الدار فدارهم. لقد افاد ناظر قبيلة بنى هلبة الهادى عيسى دبكة امام اللجنة " أنه عندما نزحت مجموعات من قبيلة الفور نتيجة للاحداث الاخيرة لجأت تلك المجموعات الى دار بنى هلبة ومازالوا في ضيافتهم" (67). وافاد امام اللجنة بوقائع بذات المعنى ناظر قبيلة الهبانية صلاح على الغالى (39). ما يسترعى الانتباه من هذه الافادات ان فكرة احلال قبيلة دار قبيلة اخرى أمر غير وارد في التقاليد القبلية المرعية في ولايات دارفور.

18-12/ افاد بعض مواطنى كلبس عند زيارة اللجنة للمنطقة ان مجموعات مسلحة من قبيلة الزغاوة قامت بهجمات متكررة على المنطقة بغرض اجلاء سكانها من قبيلة القمر ذات الاصول العربية واحتلال المناطق التى تسكنها وان ذلك تم في اطار مخطط لتوسيع منطقة دار زغاوة(39). كذلك افاد بعض الشهود امام اللجنة بالخرطوم بوقائع مشابهة(58).لابد للجنة ان تلاحظ انه ان صح الادعاء بوجود هذا المخطط من قبيلة الزغاوة فانه لم يتم ومن ثم فلم تكتمل عناصر الجريمة.

13-18/تأسيساً على ما تقدم تقرر اللجنة انه باستثناء الحالة التى وقعت فى محلية كاس التى تمت مناقشتها اعلاه والمتعلقة بالتهجير القسرى فان عناصر جريمة التطهير العرقى لم تكتمل في حالات المناطق التى تم فيها حريق وتركها اهلها. وترى اللجنة ان ما وقع من احداث في تلك المناطق يشكل نزوحاً قسرياً خوفاً من القتل والعنف ولجوءاً للمناطق الآمنة تحت سيطرة الحكومة او بعض القبائل.ويلزم ان تشير اللجنة الى ان السوابق التاريخية في تركيا ابان الحرب العالمية الاولى وكمبوديا في منتصف العقد الثامن من القرن الماضى تكشف ان الترحيل الذى تم في مواجهة الارمن في تركيا وترحيل المواطنين في كمبوديا قد نفذته حكومتا البلدين المذكورين غير ان الحال في السودان يختلف ذلك ان حكومة السودان لم تجبر المواطنين على النزوح ولكنهم نزحوا لاسباب مختلفة الى المناطق التى تسيطر عليها الحكومة باعتبارها مناطق آمنة.

14-18/ تجدر الإشارة ان تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان في الاعدام والقتل خارج النطاق القضائى ذكرت في تقريرها النهائى ان ما جرى في ولايات دارفور يشكل نزوحاً قسرياً (69).

15-18/ورد في تقرير المقرر الخاص للامم المتحدة الصادر عام 1993م عن الابعاد الانسانية للتهجير القسرى ما نصه:

"As much as population transfer has prevailed as an instrument of state craft in every age in recorded history ours could be distinguished as the century of the displaced persons" (70)

16-18/ان اللجنة تدرك بشاعة النزوح والتهجير القسرى كما تدرك ما يترتب عليه من قطع الوصل بين الاسر وتأثيره السالب على الروابط الثقافية والاجتماعية فضلاً عن زعزعة الاوضاع المعيشية للمواطنين ومن ثم فانها ترى ان العمل على عودة النازحين الطوعية الى مناطقهم بعد تهيئة البيئة الأمنية والاقتصادية الملائمة يجب ان يكون على راس أسبقيات الاطراف المعنية بالنزاع في دارفور، وتلاحظ اللجنة ان انتشار 12 الف شرطى(66) هو البداية الصحيحة لتهيئة تلك البيئة ولكن يتعين على الحكومة ان تعيد النظر في الاجراءات الادارية وتنفيذ السياسات الملائمة، كما يتعين على المجتمع الدولى وهو يبذل جهوداً كثيرة ان يقدم الدعم اللازم لعودة النازحين بالتنسيق مع السلطات الولائية والاتحادية.

الخــاتمــة

1. اتبعت اللجنة في القيام بالتكليف المنوط بها نهجاً متكاملاً يقوم على استقصاء اسباب النزاع التى ادت الى انتهاكات حقوق الانسان بدافور وقد اقتضى ذلك منها دراسات متعمقة للجذور التاريخية للنزاع والعوامل الجغرافية والاقتصادية والبيئية والتكوين السكانى والتداخل مع دول الجوار والاعراف والتقاليد المستقرة خصوصاً تلك التى تتعلق بتسوية النزاعات القبلية، هذا بالاضافة لظاهرة تدفق السلاح الى دارفور من دول الجوار منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضى، كما اقتضى منها دراسة متعمقة للنزاعات في دارفور في العقود الاخيرة من القرن الماضى وارتباط كل ذلك بالنزاع الحالى ومسبباته وتداعياته والوسائل التى اتبعت في احتوائه ومعالجته، ولم يتيسر لها ذلك الا بعقد جلسات مطولة مع ممثلى كل شرائح المجتمع الدارفورى والاطلاع على الدراسات المتعلقة بدارفور.

2. لقد كان من الضرورى الاطلاع على كل التقارير المتعلقة بالنزاع الحالى والوثائق المختلفة التى حصلت عليها اللجنة من كل الوزارات فضلاً عن دراسة تقارير البعثات المختلفة التى زارت دارفور وتقارير الامم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان العالمية بالاضافة الى تقارير النيابة العامة والاجهزة القضائية. لقد كان من المهم للجنة الرجوع للقانون الدولى الانسانى وقانون حقوق الانسان ودراسة السوابق الدولية لتقف على المعايير القانونية المتفق عليها وتطبيقها على الوقائع حتى تستطيع تكييفها تكييفاً سليماً.

3. ان ما استطاعت اللجنة ان تحصل عليه من وقائع مختلفة بشتى السبل مما سبق ذكره بالاضافة الى زياراتها المتكررة الى ولايات دارفور والوصول الى مسارح الاحداث مكنها من اعداد قوائم مفصلة بالادعاءات المختلفة بانتهاكات حقوق الانسان في كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث وبهذا استطاعت ان تستوعب المشكلة بكل ابعادها وتقف على وقائعها الاساسية التى تتطلب تحقيقاً مفصلاً.

4. بعد ذلك شرعت اللجنة في التحقيقات المفصلة واستخلصت النتائج التى وردت في التقرير مطبقةً المعايير الدولية مستصحبة السوابق التى حدثت في البلاد الاخرى في ظروف مشابهة.

أ) ثبت للجنة بعد التحقيقات التى قامت بها بناء على ذكر اعلاه وبعد زياراتها المتعددة لمناطق النزاع وتقيم الافادات التى تلقتها انه قد وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان شملت ولايات دارفور الثلاث شارك فيها كل اطراف النزاع بدرجات متفاوته ادت الى معاناة انسانية لاهل دارفور تمثلت في النزوح واللجوء الى تشاد، تلك الانتهاكات التى ادت الى تكوين هذه اللجنة والتى تداولتها وسائط الاعلام المحلية والعالمية والتى تبنتها منظمات حقوق الانسان العالمية مما حدا ببعض الدول ان تتخذ مواقف من السودان اتسمت في نظر اللجنة بالافراط في ردود الفعل وتجاهل اسباب النزاع القائم وتطوراته.

ب) ان ما حدث في دارفور بالرغم من جسامته لا يشكل جريمة الابادة الجماعية المدعى بها وفق المعايير القانونية الدولية ذلك ان اشراطها لم تتوفر حيث لم يثبت امام اللجنة ان احدى المجموعات المحمية وهى الاثنية او الدينية او العرقية او القومية وقع عليها ضرر جسدى او عقلى او اخضعت لعوامل معيشية قصد بها هلاكهم كليا او جزئيا وان ذلك قد تم بسوء قصد. وان ما وقع في دارفور من احداث لا يشابه ما جرى في رواندا او البوسنة او كمبوديا ففى تلك السوابق كانت الدولة تنتهج سياست ادت الى هلاك احدى المجموعات المحمية وقد ثبت امام اللجنة ان تلك الاحداث كانت نتيجة للعوامل المذكورة في التقرير وللملابسات التى تم توضيحها كما ثبت للجنة ان وصف ما حدث بانه يشكل ابادة جماعية كان نتيجة لارقام مبالغ فيها تتعلق بالقتلى لم تثبت امام اللجنة (راجع الفقرة 13من التقرير).

ج) ثبت للجنة ان القوات المسلحة قصفت بعض المناطق التى تحتمى بها عناصر من المعارضة المسلحة ونتيجة لذلك القصف قتل بعض المدنيين وقد قامت القوات المسلحة بإجراء تحقيقات في هذا الامر وقامت بتعويض المتضررين بمناطق هبيلة، وام قوزين، وتولو ولازال التحقيق جارياً فيما يتعلق بحادثة ود هجام التى تسكنها مجموعات عربية من الهبانية والترجم فضلاً عن ان المتضررين في المناطق الاخرى ينتمون الى مختلف القبائل ولم يكن هنالك ترصد لمجموعة عرقية بعينها. ان قتل المدنيين في اثناء المعارك امر يقع رغم ما يتخذ من احتياطات وفى استجواب اللجنة لممثل القوات المسلحة اكد ان كل كل الاحتياطات المطلوبة قد اتخذت وان ما وقع امر مؤسف بادرت القوات المسلحة للتحقيق فيه وتعويض المتضررين.

د) كما ثبت للجنة ان المعارضة المسلحة ارتكبت العديد من الانتهاكات، فقتلت مدنيين عزل وعسكريين جرحى في مستشفى مدينة برام التى هى مقر نظارة قبيلة الهبانية وقامت بحرق بعضهم احياءٍ منهم الملازم معتز والعريف جمعة حيث افاد الشاهد/ بشير فاروق على الغالي انه شاهد عناصر من المعارضة المسلحة يقومون بلف المذكورين بمرتبة ومن ثم أشعلوا النار فيهماوهم أحياء.

ه) كما ثبت للجنة ان كثيراً من حوادث القتل ارتكبته مختلف القبائل ضد بعضها البعض في مناخ الصراع الدائر في بعض المناطق مثل سانيا دليبة وشطايا، الا ان كثيراً من الاتهامات التى وردت بشأن حوادث القتل كانت تنسب الى الجنجويد مباشرةً او باشتراكهم مع الحكومة وقد تحرت اللجنة في هذه الادعاءات واتضح لها ان مفهوم الجنجويد مفهوماً مبهم المعنى والدلالة وان الظاهرة كانت نتيجة عوامل عديدة منها النهب المسلح والنزوح واللجوء من دول الجوار وانتشار السلاح والعلاقات التى تربط بين المتفلتين داخل وخارج السودان وتفشى العطالة، كما اتضح للجنة انهم ينتمون الى شتى القبائل تربط بينهم مصالحهم الخاصة ويمارسون النهب المسلح للثروة الحيوانية ويتعاملون فيها مع الدول المجاورة وان ممارساتهم تتسم بالعنف وقد اكدت ماذهبنا اليه الباحثة بمنظمة مرصد حقوق الانسان جميرا رون حيث اشارت الى ان هنالك جنجويد من قبيلة الزغاوة والقبائل الاخرى وتقول انه بما تلقته من افادات ان الجنجويد يحرقون القرى من تلقاء انفسهم وان يهاجمون القرى التى تهاجمها قوات الحكومة ويكون بها القليل من قوات المعارضة المسلحة(20)(راجع الفقرة 8).

و) ان قتل المدنيين في جميع الحالات السابقة يشكل انتهاكاً للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م(راجع الفقرة 15 من التقرير) مما يستدعى مزيداً من التحقيق والتحرى ومحاكمة الجناة.

ز) ان حوادث القتل بملابساتها المختلفة المرتكبة من قبل جميع اطراف النزاع المسلح وترقى لانتهاك المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م لا تشكل في راى اللجنة جريمة الابادة الجماعية لعدم توفر عناصر هذه الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم ثبوت استهداف اى من المجموعات المحمية كما لم يثبت توفر القصد الجنائى من الوقائع التى وقفت عليها اللجنة.

ح) جاءت ادعاءات بوقوع حالات إعدام بلا محاكمة من جميع الأطراف غير ان بعض الادعاءات في هذا الشان لم تثبت امام اللجنة بما يقطع دابر الشك ولذلك اوصت اللجنة في حالاتٍ محددة ذكرتها في التقرير باجراء تحقيق قضائى مستقل

(راجع الفقرة 16 من التقرير). ذلك ان اية اقوال يدلى بها امام اللجنة لا يجوز قبولها كبينةٍ امام اى محكمة إعمالاً لنص المادة 12 من قانون لجان التحقيق لعام 1954م التى تقرأ: " لا يجوز قبول اى اقوال ادلى بها اثناء اى تحقيق يجرى مقتضى هذا القانون كبينة امام اى محكمة سواء ان كانت مدنية ام جنائية".

ط) اما في شان جرائم الاغتصاب والعنف الجنسى الذى لقى اهتماما في وسائل الاعلام العالمية فقد حققت فيه اللجنة في جميع ولايات دارفور على مستوياتٍ مختلفة واستمعت على اليمين لعدد من الشهود ما فيهم المجنى عليهن وقامت بعرضهن على الكشف الطبى كما استصحبت اللجنة تقارير اللجان القضائية المفصلة التى زارت مختلف المناطق بدارفور ما في ذلك معسكرات النازحين.

ي) من كل ذلك ثبت امام اللجنة ان حوادث اغتصاب وعنف جنسى قد ارتكبت في ولايات دارفور الا انه ثبت ايضاً للجنة ان هذه الحوادث لم ترتكب بطريقة ممنهجة وعلى نطاق واسع مما يشكل إرتكاب جريمة ضد الانسانية كما ورد في الادعاءات، كما انه ثبت امام اللجنة ايضاً ان اغلب جرائم الاغتصاب قد سجلت ضد مجهولين الا ان التحرى قاد الى توجيه اتهام لعدد من الافراد ما فيهم عشرة من افراد القوات النظامية رفع وزير العدل عنهم الحصانة القانونية وتجرى محاكمتهم. وقد ارتكبت اغلب هذه الجرائم بشكل فردى في مناخ الانفلات الامنى.

ك) واسترعى انتباه اللجنة ان كلمة "اغتصاب" مدلولاتها القانونية واللغوية لم تكن مدركة مدركة لعامة النساء في دارفور ذلك انهن يعتقدن ان كلمة اغتصاب تعنى استعمال العنف لارغام شخص على فعل امر رغم ارادته وليس الاغتصاب الجنسى على وجه الخصوص (راجع الفقرة 17 من التقرير). ومن المؤسف انه قد تم تصوير مشاهد لعملية اغتصاب جماعى بغية عرضها خارج السودان، وقد اتضح لاحقاً انها كانت ملفقة وادلى بعض المشاركين فيها باعترافات تفيد بانهم قد تم إغراؤهم مبالغ مالية مقابل المشاركة في تمثيل تلك المشاهد (مرفق قرص مدمج).

ل) ان النقل (التهجير) القسرى كاحد مكونات جريمة التطهير العرقى الذى يعنى ترحيل جماعة عرقية او جماعة تتحدث لغة واحدة او تغلب عليها ثقافة معينة من ارض استقرت فيها تلك الجماعة قانونياً الى منطقة اخرى وان يتم كل ذلك قسراً او بالعنف كما ان التطهير العرقى ارتبط عبر التاريخ بفكرة تكوين الدولة الامة (Nation State) وهو بهذا المفهوم جريمة ضد الانسانية.

م) تاسيسا على ما تقدم زارت اللجنة عدة مناطق في ولايات دارفور ادعى البعض ان ثمة نقل قسرى او تطهير عرقى قد وقع فيها، واستجوبت اللجنة اهالى تلك المناطق وثبت امامها ان بعض المجموعات من القبائل العربية هجمت على منطقة ابرم وعلى وجه التحديد قريتى مراية وام شوكة واجلت المجموعات ذات الاصول غير العربية منها واستقرت فيها الا ان السلطات كما افاد معتمد محلية كاس قد شرعت في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الوضع واعادة الممتلكات لاصحابها. ان ما قامت به بعض المجموعات العربية افضى الى نزوح قسرى لتلك المجموعات ولذلك ترى اللجنة ان يتم تحقيق قضائى لمعرفة الظروف والملابسات التى ادت لهذا الوضع فاذا ما ثبت ارتكاب جريمة النقل القسرى تتخذ الاجراءات القانونية ضد تلك المجموعات ذلك ان ما حدث يشكل سابقة خطيرة تخل بالاعراف السائدة ويؤدى بدوره الى افعال مشابهة تؤدى الى تفاقم المشكلة.

ن) زارت اللجنة الكثير من القرى التى تم حرقها في ولايات دارفور الثلاث ووجدت ان اغلبها غير مأهول مما لم يمكنها من استجواب سكانها كما وجدت في بعضها قوات من الشرطة التى تم نشرها مؤخراً بعد الاحداث تمهيداً للعودة الطوعية للنازحين. ولكن افادات الشراتى والعمد الذين اصطحبتهم اللجنة فضلاً عن القرائن تدل على ان مسئولية حرق القرى تقع على كل الاطراف في مناخ النزاع المستعر، وثبت ان افعال الحرق كانت سبباً مباشرا في نزوح سكان تلك القرى من القبائل المختلفة والتى تشكل قبيلة الفور اغلبية سكانها الى المعسكرات قرب المناطق الآمنة والتى تتوفر فيها الخدمات المختلفة. ازاء ما ثبت فان اللجنة ترى ان جريمة التهجير القسرى لم تثبت فيما عدا الحادثة المشار اليها اعلاه والتى اوصت بالتحقيق فيها.

س) ان ما وقع من احداث ادى الى نزوح عددٍ كبيرٍ من المواطنين واثار الذعر والفزع مما حمل كثير من المواطنين لترك قراهم والنزوح الى المعسكرات. ولقد ثبت امام اللجنة ان قبائل دارفور مختلف اعراقها تستضيف من نزح اليها ولا تسكن قبيلة في دار قبيلة اخرى قسراً كما اكد ذلك ناظر البنى هلبة وناظر الهبانية (راجع الفقرة 18 من التقرير).

5. ان الوضع الحالى في دارفور بما ينطوي عليه من معاناة انسانية ومن تدخل دولى غير مسبوق وما اتاحه من فرص لمختلف اصحاب المصالح لاستغلاله ولبعض المنظمات العالمية العاملة في مجال حقوق الانسان لتوجيه الاتهامات بانتهاك قواعد القانون الانسانى الدولى وقانون حقوق الانسان وممارسة ضغوط على حكوماتها وعلى المنظمات الدولية اعتماداً على معلومات ثبت للجنة ان بعضها لا يتسم بالدقة ولا يتطابق مع الواقع ويجنح للمبالغة احياناً وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد انه فيما يتعلق بأعداد النازحين واللاجئين كان التضارب في الأرقام الصادرة عن المنظمات الإنسانية والدولية ليس فقط يدعو للشك بل يقدح في مصداقية هذه التقارير ومصادرها حيث أوردت منظمة حماية الطفولة (الأمريكية) بتاريخ 2004/5/6 م أن عدد النازحين بدارفور مليون، واللاجئين 135 ألف (25)، في حين ادعت مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 2004/3/25 أن عدد النازحين بدارفور 1.2 مليون ، واللاجئين 200 ألف(59) ، وفي تاريخ لاحق في 2004/6/7 ذكرت منظمة مرصد حقوق الإنسان (HRW) أرقاما اقل من رفيقتيها حيث أكدت أن عدد النازحين بدارفور بلغ المليون واللاجئين 110 ألف (22). ولعل مرد هذا التناقض في الأرقام يعود إلى انه يتم تقديرها بصورة جزافية ولا تستند إلى حقائق على الأرض أو مسوحات ميدانية يعتد بها، كما أن اغلب هذه المنظمات أصدرت أدانات مسبقة للحكومة السودانية أو توصيفات محددة للأوضاع بدارفور وتحاول إثباتها فيما بعد، حيث وصف مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية في وقت مبكر من نشوء الأزمة ما يحدث بدارفور بأنه اكبر كارثة إنسانية في العالم(21).

6. وقد أوردت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقريرها بتاريخ 7 مايو 2004(37) أن هجمات المعارضة المسلحة هي الشرارة التي أوقدت نار الحرب والاقتتال بدارفور، حيث استهدفت هجماتها حاميات القوات المسلحة ونقاط الشرطة، مما أدى للرد العنيف من جانب الحكومة السودانية خاصة بعد هجوم المعارضة المسلحة على مدن الفاشر في ابريل 2003م وكتم في اغسطس 2003وكل ذلك قد ادى الى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وحركة النزوح واللجوء الكبيرة التي حركت المجتمع الدولي. وعلى الرغم من ان كل انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أو المدعى بها في حق المعارضة المسلحة (التمرد)، لم ترد في تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية، مثل مرصد حقوق الإنسان (HRW) ومنظمة العفو الدولية، إلا نذر يسير من تلك الانتهاكات التي ثبتت لاحقاً للجنة كما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية بتاريخ 8 مايو 2004(60) وملخصه قيام المعارضة المسلحة بتقييد المسجونين بالسلاسل وإرغامهم على شرب الشطة ممزوجة بالأحماض الكيمائية والمواد البترولية.وقد رصدت اللجنة العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان في عدة مناطق وعلى سبيل المثال اعتداءات المعارضة المسلحة على مناطق كلبس ، برام ، ومليط وارتكابها لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، حيث لم يجد هذا الجانب حظاً في وسائل الأعلام العالمية مما أدى لخلق رأي عام عالمي لا يتسم بالحياد اعتماداً على صورة غير دقيقة وغير مكتملة، وترتب على ذلك اتخاذ قرارات دولية وإقليمية، بل حتى على المستوى الثنائي الذى لا يرى الا جانباً واحداً من الحقيقة والواقع، مما أدى لتعقيد المشكلة ودخول الأجندة الخاصة، وتأخير الحل السياسي وفشل كل المؤتمرات وجولات التفاوض لإيجاد حل للمشكلة. وقد تنبه المجتمع الدولي لذلك مؤخراً وبدأ يطالب الطرفين بتحمل مسئولياتهما تجاه تدهور الوضع الأمني والإنساني بدارفور(حديث باوتشر)، كما بدأ ممارسة بعض الضغوط على حركتي المعارضة المسلحة لوقف الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار وحقوق الإنسان ، خاصة بعد التوقيع على برتكول الترتيبات الأمنية بين الجانبين بابوجا في نوفمبر 2004.كما أورد السيد/يان برونك Mr. Jan Pronk ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لدارفور، في تقريره لمجلس الأمن حول الأوضاع بدارفور بتاريخ 2004/11/4 (70)، أن هناك أزمة قيادة بالحركات المتمردة، كما أن بعض القادة يلجأون إلى الاختطاف والسطو والقتل ويبدو أن بعضهم يحقق أغراضا شخصية، وهؤلاء يسيطرون على أراضٍ واسعة ولابد أن يتحملوا مسئوليتهم فيما يتعلق بالمواطنين حتى لا يصبح المواطنين فريسة (Preying)، وأكد ذلك بقوله "وربما نجد دارفور قريبا تحت حكم أمراء الحرب". وفى ذات السياق صرح رتشارد باوتشر Mr. Richard Boucher الناطق الرسمى باسم الخارجية الامريكية في مؤتمره الصحفى بتاريخ 2004/12/20م "نريد ان نؤكد ان المجموعات المتمردة في دارفور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة يجب عليهما احترام اتفاقية وقف اطلاق النار ونصوص البرتوكول الانسانى والامنى التى تم التوقيع عليهما في ابوجا"(71)

7. غضت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعون الإنساني الطرف عن هجمات المعارضة المسلحة على قوافل الإغاثة ونهبها وعلى العاملين في مجال العون الإنساني وخطفهم وقتلهم على الرغم من أنها تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون

الإنساني الدولي، وأدت لإعاقة عمليات الإغاثة للمحتاجين بالإقليم، وكمثال لذلك اعتداء عناصر من المعارضة المسلحة على قافلة لمنظمة الطفولة البريطانية بتاريخ 2004/7/3 في طريق مدو – مليط، حيث قاموا بالاستيلاء على 6 عربات تابعة للمنظمة ونهب عدد من أجهزة الاتصال (ثريا)، وتكرر اختطافهم لعمال الإغاثة العاملين بمنظمات العون الإنساني الدولية، فبتاريخ 6 يونيو قامت عناصر من المعارضة المسلحة باختطاف 16 من عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة بينهم 3 من عمال الإغاثة الأجانب. كما أدى انفجار لغم ارضي، زرعه المتمردون،بتاريخ 2004/10/10 لمقتل اثنين وأصابة آخر من موظفي منظمة الطفولة البريطانية بمنطقة أمبرو – شمال دارفور، وقد أدان السيد/يان برونك مبعوث الأمم المتحدة للسودان الحادث واعتبره مأساويا(72)

.8 ان احداث دارفور كانت نتيجة لعدة عوامل منها تجاهل جذور المشكلة ومسبباتها والانصراف الى معالجة تداعياتها ومنها الخلط بين اسباب المشكلة وما تمخض عنها مما ادى الى الخروج بها من اطارها الصحيح الى اطار يتضمن مطالب سياسية تتعلق بقضايا التهميش وقسمة الثروة والسلطة مما جعل حلول المشكلة تتداخل مع بعضها البعض في مجالاتها الانسانية والامنية والاقتصادية والسياسية وادى الى تعثر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ومنها ايضاً عجز النظام الولائى بكل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والامنية عن استيعاب المشكلة وعلاجها في بداياتها الامر الذى لم يمكن السلطات الاتحادية واجهزتها من اتخاذ التدابير الضرورية في وقتها بما يستبق تداعياتها الانسانية ووضعها في اطارها الصحيح ويحول دون تدويلها، ومنها المفهوم الخاطىء الذى تبنته بعض الدول لممارسة ضغوط مستمرة على الحكومة كوسيلة من وسائل حل المشكلة ذلك المفهوم الذى بدات مراجعته وفقا لما تكشفت عنه حقائق الاوضاع في ولايات دارفور من قبل المجتمع الدولى الذى ادرك ان علاج المشكلة لا يتم الا بعلاج أسبابها الجذرية وباعتماد الحلول السياسية التى تاخذ في الاعتبار المطالب المشروعة لمختلف اطراف النزاع وان تدويل المشكلة بالطريقة التى تم بها كان سبباً مباشراً لتفاقمها.

.9 لم تستطع اللجنة تحديد عدد القتلى بشكل دقيق الا ان ما ورد في صلب التقرير يثبت ان القتلى من كل الاطراف بما فيها القوات المسلحة وقوات الشرطة لا يتجاوز بضع الاف وان الارقام المتداولة في الوسائط الإعلامية وفى بعض تقارير المنظمات الدولية ارقاماً غير دقيقة وتضيف اللجنة ان ما وصلت اليه يستند على ما تمكنت من القيام به من تحريات، اذ لم يتم اجتماع بينها وبين المعارضة المسلحة كما لم يتيسر لها زيارة معسكرات اللاجئين في تشاد.

.10 ان ما ترتب على احداث دارفور من خسائر في الارواح والممتلكات امر مؤسف ومحزن وغير مقبول وقد استقصت اللجنة فيما سلف الخسائر المتعلقة بالارواح، اما ما يتعلق بالخسائر في الممتلكات فقد تلقت اللجنة تقاريراً من الجهات الرسمية وعلى وجه التحديد من وزارة الداخلية والقوات المسلحة ومن السلطات الولائية والسلطة القضائية(73،40،18)، وبالرغم من ان اللجنة شاهدت اماكن الاحداث والخسائر في الممتلكات الا انها لم تستطع ان تحصل على جميع المعلومات المتعلقة بخسائر المواطنين ذلك ان عددا كبيرا من المتضررين بالمعسكرات لم تستطع اللجنة استجوابهم فرداً فردا، ولذلك ترى اللجنة ان يعهد بالتحقيق في الخسائر والممتلكات الى لجنة قضائية مختصة توفر لها كل المعينات حتى تستطيع ان تصل الى الارقام الاقرب للواقع مما يوفر المعلومات للحل المرتقب للمشكلة. علما بان إطلاع اللجنة على ملفات النيابة والاجهزة القضائية يبين ان هنالك كثيرا من البلاغات والدعاوى والاحكام تتعلق بهذا الجانب.

.11 صفوة القول ان ما خلصت اليه اللجنة تؤيده اراء عديدة صدرت عن المجتمع الدولى بما في ذلك تصريحات رئيس الاتحاد الافريقى الرئيس اوبوسانجو وتقرير صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ 2002/9/25م ومجلة لانست الطبية البريطانية والدراسات التى اجراها فريق علمى فرنسى بقيادة افلينى ديبوريتر رئيس المجموعة الطبية الفرنسية (ايبسنتيغ) وخبراء منظمة اطباء بلا حدود وتقرير صحيفة الاوبزيرفر بتاريخ 2004/10/3م وتقرير وفد اتحاد الاطباء العرب بالاضافة الى قرائن اخرى منها ان الكثير من افراد القوات المسلحة ينتمون لقبائل دارفور المختلفة كما ان ابناء القبائل المدعى بتعرضها للابادة يشاركون في كافة مستويات السلطة الاتحادية والولائية وفى وفود التفاوض مع المعارضة المسلحة، وحركة النزوح الى المراكز الحضرية التى تسيطر عليها الحكومة.

.12 ويجدر بنا ان نذكر انه قبل تفاقم المشكلة وفى الفترة من 8/16/ 2002م الى أبريل 2004م نظمت الحكومة عدة مؤتمرات قبلية وارسلت وفوداً من قيادات قبيلة الفور وقبيلة الزغاوة للتفاوض مع المعارضة المسلحة كما ارسلت وفداً عالى المستوى يضم وزير التربية الاتحادى ووالى ولاية نهر النيل، وهما من ابناء دارفور، بالاضافة لـ31 شخصاً من ابناء دارفور،

كما ان والى ولاية شمال دارفور ورئيس آلية حفظ الامن الاسبق الفريق ابراهيم سليمان وسلطات الولاية كانوا يتفاوضون مع المعارضة المسلحة ووصلوا لاتفاق مبـدئى بتسوية جميع جوانب النزاع قبل بضعة ايام من الهجوم على الفاشر في ابريل 2003م (راجع الفقرات 3-3 و3-4 من التقرير).

13. وقد ثبت للجنة ضلوع بعض ضباط وافراد ينتمون للقوات المسلحة الشادية في الهجمات التى تعرضت لها منطقـة كلـبس وقـد ذكـر الـشهود اسماء ضابطين هما محمد جمال وحسين جريبو ولعل ذلك يعود للتداخل القبلى في المنطقة وتحالف افراد القبائل عبر الحدود وممارسة اعمال النهب المتبادلة.

14. اوصت اللجنة في تقريرها بتكوين لجان تحقيق قضائية في الآتى:

أ) الادعاء بالاعدام خارج النطاق القضائى بمنطقة دليج وتنكو لوجود قرائن ترى اللجنة ان يتم فيها تحقيق قضائى مفصل وتقديم من تثبـت ضـدهم تهمة مبدئية للمحاكمة خصوصاً ان هنالك اتهام موجه الى افراد بعينهم.

ب) التحقيق القضائى في استيلاء بعض المجموعات العربية على قريتين لقبيلة الفور بمحلية كاس والتى علمت اللجنة ان تحقيقاً ادارياً يجرى فيهـا الآن بواسطة لجنة كونها والى ولاية جنوب دارفور،وذلك لخطورة الاتهام وتداعياته التى تستوجب الاسراع في الاجراءات.

ج) تحقيق قضائى فيما تم في برام ومليط وكلبس من قتل للجرحى في المستشفيات وحرق بعضهم احياء واتخاذ الاجراءات تجاه الجناة خـصوصاً وقـد تضمنت افادات الشهود اسماء معينة ومعروفة لدى المواطنين.

د) تشكيل لجنة تحقيق قضائى لحصر الخسائر في ممتلكات المواطنين التى وقعت نتيجة للنزاع القائم.

15. ان اسباب النزاع التى ثبتت للجنة في الفقرة "5" من هذا التقرير تستدعى اتخـاذ تـدابير اداريـة وقـضائية عاجلـة لمعالجـة تـداعيات اسـباب القصور التى وردت في التقرير.

16. ان جذور المشاكل التى تم استقصاؤها في التقرير والتى وردت في ملخص جلسات الاستماع تحتاج الى دراسة متعمقة واتخاذ مبـادراتٍ عاجلـة وسياسات على المدى القصير والطويل حيث تشكل اس الحل السياسى لمشكلات ولايات دارفور واهمها:

أولاً: مشكلة الارض "الديار والحواكير" ووضع سياسة راشدة تاخذ في الاعتبار ما يلى:

أ. الحقوق التاريخية والاعراف التى استقرت على مدى طويل والتى قامت على التراضى بين المجموعات السكانية.

ب. المتغيرات التى طرات على دارفور من حيث زيادة عدد السكان واختلال التوازن الديمغرافى واثـر ذلـك عـلى الـنظم التـى كانـت تحكـم حيـازة الارض واستغلالها بواسطة الذين يمتهنون الزراعة والرعى.

ج. ترتيب نظام المسارات وفق المتغيرات التى حدثت والزيادة المقدرة في اعداد الثروة الحيوانية وازدياد مساحة الرقعة الزراعية وتوفير موارد للمياه.

ثانياً: تفعيل الدور التاريخى للاداره الاهلية وتطويره بما يواكـب المتغـيرات التـى طـرأت عـلى مجتمـع دارفـور ليكـون وسـيلة مـن وسـائل رتـق النـسيج الاجتماعى ليؤدى دوره كاملاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والقضاء على الاثار السالبة لثقافـة العنـف وانتـشار الـسلاح وترسـيخ مبـدأ سـيادة القـانون والعمـل المكثف لاعادة تقاليد التعايش السلمى وامن المجتمع وحمايته من الاثار السالبة للتواصل القائم مع الدول المجاورة في اطار السياسة العامة للدولة.

ثالثاً: الاستفادة القصوى من مقررات وتوصيات المؤتمرات التى عقدت لحل مشاكل دارفور في العقود الاخيرة وذلك بوضع استراتيجية متكاملة تعتمد على تلك المقررات والتوصيات ووضعها موضع التنفيذ وتعديل الهياكل الادارية والتنفيذية والنظم والاجراءات التى تحقق العدالة ورد المظالم واشراك كل مكونات مجتمـع دارفور في ممارسة السلطة.

رابعاً: ان مجتمع دارفور بتركيبته السكانية المتنوعة ونظامه القبلى المتوارث واعرافه وتقاليده ومـا يعتريـه مـن عوامـل التحـديث وانعكاسـات المتغـيرات القومية عليه يقتضى قيام خدمة مدنية بسمات معينة قادرة على استيعاب كل ذلك وحريصة على تحقيق التمازج بـين مكوناتـه وتقويـة نـسيجه الاجتماعـى واعطـاء اولوية للتنمية والخدمات وازالة مشاعر الغبن الحقيقية والمتصورة. ولكى تكون تلك الخدمة المدنية فاعلة يتعين التدقيق في اختيار الكوادر الاداريـة المؤهلـة والقـادرة على تحقيق كل ذلك.وفى هذا السياق يجب الاهتمام بالنظام التعليمى وايجاد الفرص لاستيعاب الفاقد التربوى بالتدريب الحرفى وغيره وتحويله الى طاقة منتجة.

خامساً: توصي اللجنة بالاسراع في تشكيل اللجان المقترحة للتحيق القضائى والادارى في ما ورد من انتهاكات في هذا التقرير واتخاذ الاجراءات القانونية ضد من تقوم عليه بينة مبدئية.

سادساً: بما ان طبيعة العلاقات بين دول الجوار وما افرزته من ممارسات كانت من الاسباب الرئيسية في هذا النزاع توصى اللجنة بتفعيل الاتفاقات القائمة وتعديلها على ضوء ما ذكر في هذا التقرير بما يحقق علاقات حسن الجوار ويحول دون تكرار ما حدث.

سابعاً: بما ان انتشار السلاح وحيازته والمتاجرة فيه كانت من الاسباب الرئيسية للتفاقم النزاع توصى اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة لجمعه وتنظيم حيازتـه تحت رقابة السلطات.

ثامناً: بما ان كل قبائل دارفور تعتمد على مجموعاتها المسلحة لحمايتها وان ذلك يؤدى الى تفلت بعض العناصر واثارة الـصراعات القبليـة تـوصى اللجنـة لمعالجة هذا الامر بشتى الطرق الناجعة وبالتراضى بين جميع القبائل.وهذا يقتضى ايضاً العمل على تاكيد سلطة وهيبة الدولة ودعم وسائل تأكيد تلك الـسلطة حتـى تستطيع بسط حمايتها على كل المواطنين وتقضلى بذلك على ما يترتب على استمرار المجموعات المسلحة في القيام بالدور الذى يتعين على السلطة القيام به وتنتهى لو تدريجياً ظاهرتى "الفزع" و"الاستنفار" التى تؤدى الى استغلال العناصر المتفلتة لها.

.17 وضع برامج عاجلة لاعادة تعمير المناطق التى تاثرت بالاحداث.ووضع استراتيجية وخطط وبرامج تنموية تاخذ في الحسبان الخصوصية البيئية والثقافية والاثنية لدارفور وتوفير واستقطاب موارد حقيقية لتنفيذ ذلك. ومراعاة توخى العدالة في تخصيص الموارد للولايات في اطار الموازنة السنوية للدولة.

.18 بالرغم من ما بذلته وزارة الشئون الانسانية من جهد مقدر الا ان العمل الطوعى الـوطنى في مثـل هـذه الازمـات يـضطلع بـدور كبـير وقـد لاحظت اللجنة قصور وضعف العمل الطوعى الوطنى ولذلك خلصت اللجنة الى ضرورة الاهتمام به ودعمه وتبسيط القوانين واللـوائح التـى تحكـم ادائـه وتخـصيص موراد مالية له من الاوقاف وديوان الزكاة، وزيادة وعى المجتمع المدنى باهمية الدور الذى يضطلع به.

.19 ان ما احاط بدخول المنظمات الطوعية الاجنبية من عقبات بيروقراطية واجرائية تم تذليلها فيما بعد ادى الى صعوبات في التنسيق بينها وبـين السلطات الولائية في البداية، ومارست تلك المنظمات عملها بطريقة اتسمت في بعض الاحيان بتجاهل سلطات وصلاحيات السلطات الولائية بالاضافة الى عدم المامهـا بظروف الاقليم وتركيبته السكانية والعلاقة بين القبائل مما ادى الى اخطاء تم تداركها. ولذلك ترى اللجنة تحديث القوانين واللوائح التى تـنظم عمـل تلـك المـنظمات واتخاذ التدابير التى تمكن تلك المنظمات من اداء مهامها وتوفير الحماية لها.

السيد رئيس الجمهورية،،

في خاتمة هذا التقرير الذى تضعه اللجنة بين يديكم تامل ان تكون قد قامت بالتكليف بموجـب قـرار تـشكيلها وبموجـب قـانون لجـان التحقيـق لعـام 1954م وتامل ان تكون قد ادت واجبها بعدالة وحياد وان استقصائها للحقائق يكون قد اتسم بالموضوعية ان ما قامت به اللجنة جهد بشرى قد يشوبه بعض القصور ولكنها تؤكد لسيادتكم انها قد بذلت كل جهد ممكن وتامل ان تساعد الحقائق الموثقة التى تضعها بين يديكم في حل مشكلة دارفور حتى يتحقـق الامـن والـسلام في جميع ربوع البلاد وتنصرف الجهود الى تقوية النسيج الاجتماعى وترسيخ مبادىء الوحدة الوطنية والولاء القومى.

ونضرع الى اللـه ان يسدد الخطى ويبارك في كل جهد يبذل من اجل ذلك،،،.

مولانا/دفع اللـه الحاج يوسف (رئيس القضاء الاسبق) رئيس اللجنة

السيد/فؤاد عيد على (ادارى سابق) عضو ومقرر اللجنة

اعضاء اللجنة:

الملحق (2)

اتفاقية أنجينا أبريل 2004م حول وقف إطلاق النار

لأسباب إنسانية في نزاع دار فور

19 أبريل **200**م: (أحمد ،دارفور إقليم العذاب، **2006**، ص**199**)

تحت رعاية سيادة الرئيس دبي، رئيس جمهورية تشاد، وبمساعدة رئيس مفوضة الاتحاد الأفريقي، وفي حضور المراقبين والميسورين الدوليين، تعلن حكومة السودان وحركة/ جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة (يشار إليهم بالأطراف) اتفاقيها على الآتي:

مقدمة سياسية:

اقتناعاً بضرورة بناء ثقافة سياسية ديمقراطية في دارفور تضمن لسكان الإقليم حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. واقتناعاً بأن الحل الشامل العادل والدائم المتفاوض عليه سليماً هو الطريق الوحيد لحل مشاكل دارفور.. وإيماناً بضرورة الوصول إلى آلية للحل السياسي في أقرب وقت ممكن.. لكل ذلك:

1- يتعهد الطرفان بالعمل على تحقيق السلام الشامل والدائم في دارفور.

2- يتفق الطرفان على عقد اجتماع بينهما، تحت رعاية الوسيط التشادي، في موعد لا يتجاوز الأسبوعين، بهدف التفاوض حول تسوية محددة للنزاع في دارفور ولمناقشة الحلول المناسبة للمشاكل الجارية، وصولاً إلى تسوية شاملة وعادلة في إطار مؤتمر يشارك فيه ممثلو أهل الإقليم، خاصة الجوانب الخاصة بالتنمية الاقتصادية/ الاجتماعية في الإقليم.

3- يتعهد الطرفان بالعمل على خلق بيئة ملائمة للمفاوضات ولوقوف جميع حملات التعبئة العدائية.

الجوانب الإنسانية:

انطلاقاً من أن أي تسوية سلمية دائمة لمشاكل دارفور يمكن الوصول ُليها فقط عن طريق الحوار الصريح والمخلص.. وإيماناً بضرورة نبذ العنف كوسيلة لتسوية هذه المشاكل... يتفق الطرفان على الآتي:

1- وقف العدائيات المتبادلة، وبشكل خاص وقف إطلاق النار لمدة 45 يوماً، تجدد تلقائياً، ما لم يعترض على ذلك أحد الطرفين. ووقف إطلاق النار سيكون سارياً في الأرض والجو، وذلك بهدف السماح لوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين من السكان بأسرع وقت ممكن، وللوصول إلى حل عادل ودائم لأزمة دارفور.

2- وقف العدائيات بين قوات الأطراف المعينة سيكون سارياً خلال 72 ساعة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية. وخلال فترة وقف إطلاق النار سوف يلتزم الطرفان بالآتي:

- الابتعاد عن أي عمليات لتعزيز قواتهما.
- الابتعاد عن أي نشاط عسكري وأي عمليات للاستطلاع.
- الابتعاد عن أي عمل لنشر الجنود أو أي تحرك أو عمل يستهدف توسيع المنطقة التي تقع تحت سيطرتهما أو قد تقود إلى عودة العدائيات.
- وقف عمليات زرع الألغام الأرضية وذلك إضافة الى وضع علامات تحديد المناطق الخطرة وحقول الألغام.
- الابتعاد عن التزود بالأسلحة والإمدادات.
- الابتعاد عن ممارسة العنف أو أي أعمال مسيئة للمدنيين.
- وقف أعمال التخريب.

- وقف أي قيود على حركة الناس والبضائع.

- إيقاف أي شكل من الأعمال العدائية، بما في ذلك الدعاية والإعلام العدائي.

- تأمين المداخل للمساعدات الإنسانية.

- الابتعاد عن أي نشاط عسكري تعتبره لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة مهدداً لاتفاق إطلاق النار.

3- يقوم طرفا هذه الاتفاقية بتكوين لجنة لوقف إطلاق النار، تتكون من عضوين من كبار الضباط من كل طرف، والوسيط التشادي، والمجتمع الدولي، وذلك في إطار احترام سيادة السودان.

4- لجنة وقف إطلاق النار ستكون مفوضة للقيام بالآتي:

- التخطيط والتحقق من تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار وضمان سريانها في أرض الواقع.

- تحديد طرق تحرك القوات بهدف تقليل الحوادث. واللجنة يجب أن تبلغ بالتحركات الإدارية.

- المساعدة في عمليات إزالة الألغام.

- تسلم وفحص وتحليل الشكاوي الخاصة بالمخروقات المحتملة لاتفاقية وقف إطلاق النار وإصدار الأحكام المناسبة بشأنها.

- تطوير آليات مناسبة لمنع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

- يقوم طرفا الاتفاقية بتقديم أي معلومات يطلبها رئيس لجنة وقف إطلاق النار أو ممثلوه لتنفيذ هذه الاتفاقية مع ضرورة المحافظة على سرية تلك المعلومات.

- القيام بتحديد المناطق التي تحتلها قوى المعارضة المسلحة والتحقق من إيقاف نشاط المليشيات.

- ولجنة وقف إطلاق النار سوف تقدم تقارير دورية للجنة المشتركة المكونة من طرفي الاتفاقية، والوسيط التشادي، والمجتمع الدولي.

5- يتفق الطرفان على إطلاق سراح كافة سجناء الحرب وكل السجناء الآخرين المعتقلين بسبب النزاع المساح في دارفور.

6- يؤكد الطرفان أن كل المجموعات المسلحة التابعة لهما سوف تخضع في مناطق محددة. وحكومة السودان سوف تلتزم بمنع نشاط المليشيات المسلحة.

7- يتفق الطرفان على عقد اجتماع مشترك في أسرع وقت ممكن تحت رعاية الوسيط التشادي والمجتمع الدولي، وذلك لمناقشة القضايا المعلقة، وبالتحديد تشكيل اللجنة المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار المشار إليهما في الفقرات (3 و4) من هذه الاتفاقية.

8- يتعهد الطرفان بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وخلق شروط ملائمة لوصول الإغاثة العاجلة للنازحين وضحايا الحر الآخرين من المدنيين، وذلك في أي منطقة من دارفور، وفقاً للملحق المرفق مع هذه الاتفاقية.

9- في حالة عدم احترام بنود هذه الاتفاقية من أحد الطرفين، سوف يقوم الطرف الآخر بتحويل ذلك إلى لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة (إذا كان ذلك ضرورياً).

10- يمكن تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين وموافقة لجنة وقف إطلاق النار. ويمكن للطرفين تجديد هذه الاتفاقية لمدة 45 يوماً إضافية قبل فترة لا تقل عن 21 يوماً من نهاية الاتفاقية. وأي طرف يمكنه إبلاغ لجنة وقف إطلاق النار برغبته في تجديد الاتفاق. وإذا اتفق الطرفان على ذلك سوف تمدد الاتفاقية لمدة شهرين إضافية.

11- سوف تسري هذه الاتفاقية من تاريخ التوقيع عليها. وقد تمت صياغة الاتفاقية باللغات: العربية والفرنسية والانجليزية، وكلها تعتبر نسخاً معتمدة.

12- تم التوقيع على الاتفاقية في أنجمينا، 8 أبريل 2004/

ع/ حكومة السودان: الشريف أحمد عمر بدر وزير الاستثمار

ع/ حركة جيش تحرير السودان: منى اركو مناوى السكرتير العام

ع/ حركة عدل والمساواة: نصر الدين حسين ضيف اللـه. الرئيس ومحمد صالح حامد نائب السكرتير العام

ع/ الوسيط التشادى: ناجوم ياماسوم، وزير دولة بوزارة الخارجية والتكامل الافريقى

ع/ الاتحاد الإفريقي: سام ب ابوك ممثل رئيس المفوضية.

الملحق (3)

اتفاق مايو **2004** بين الأطراف السودانية حول طرق إنشاء

لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور

- المرجعية: (أحمد ،دارفور إقليم العذاب،2006، 205)

اتفاقية وقف إطلاق النار في النزاع الجاري في دارفور، الموقعة في اندمينا في 8 أبريل 2004، تشير في الفقرات (3 و4)، إلى تكوين لجنة لمراقبة وقف إطلاق النار، تقدم تقاريرها للجنة مشتركة تتكون من أطراف النزاع والوسيط التشادي والمجتمع الدولي. ولتطبيق الفقرات المشار إليها أعلاه، فإن الاتحاد الأفريقي يقترح اتفاق الأطراف المعينة على الآتي:

أ/ لجنة مشتركة:

- سوف تعمل اللجنة المشتركة على أساس الاتفاق الجماعي، وتتكون من عضوين من كبار الضباط لكل من أطراف النزاع، الوسيط التشادي، الاتحاد الأفريقي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ورئيس اللجنة المشتركة سوف يتم اختياره بواسطة الاتحاد الأفريقي من دولة عضو بالاتحاد. وممثلو المجتمع الدولي من الأمم المتحدة والمشاركين الأساسيين سوف تتم دعوتهم لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة كمراقبين.
- سوف تتكون اللجنة المشتركة من قيادات سياسية مفوضة باتخاذ القرارات المطلوبة والتعامل مع المسائل المطروحة أمامها من قبل لجنة وقف إطلاق النار. وسيكون مقر اللجنة المشتركة في البداية في أنجمينا ثم تنتقل إلى الخرطوم في وقت لاحق تتفق عليه أطراف الاتفاقية.

ب/ لجنة وقف إطلاق النار:

لجنة وقف إطلاق النار سوف ترفع تقاريرها للجنة المشتركة المكونة من أطراف النزاع، والوسيط التشادي، والمجتمع الدولي، والتي تعمل في إطار سيادة السودان.

- التكوين:

1. لجنة وقف إطلاق النار سوف يتم تكوينها كالآتي:

أ- الرئيس، يعينه الاتحاد الأفريقي من إحدى دول الاتحاد.

ب- نائب الرئيس، الاتحاد الأوربي.

ج- الوسيط التشادي.

د- حكومة السودان.

ه- حركة العدل والمساواة.

و- حركة/ جيش تحرير السودان.

2. حجم لجنة وقف إطلاق النار يمكن تعديله بموافقة الأطراف، حسب ضرورات تنفيذ أهداف الاتفاقية.
3. ممثلو المجتمع الدولي الآخرين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي سوف تتم دعوتهم للمشاركة كمراقبين.
4. بعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة ستكون الذراع العمليات للجنة وقف إطلاق النار، وتتكون من مراقبين من الأطراف والوسيط التشادي والاتحاد الأفريقي وممثلي المجتمع الدولي.
5. لضمان وتأكيد الإشراف والسيطرة سيكون كل المراقبين مسؤولين أمام رئيس المراقبين العسكريين، الذي يعينه الاتحاد الأفريقي، وسيكون مسؤولاً لدى لجنة وقف إطلاق النار. وإضافة لذلك، وبهدف تأكيد الوحدة وانضباط القيادة، سوف يتم

تمويل كل المراقبين المشاركين في عمليات المراقبة والتحقيق والفحص، وأعضاء لجنة وقف إطلاق النار، من ميزانية لجنة وقف إطلاق النـار. ولا يـسمح بإرسـال تقـارير لأي جهة أخرى فيما يتعلق بتنفيذ المسؤوليات.

6. يمكن أن يحمل المراقبون العسكريون أسلحة خفيفة. وبعثة الاتحاد الأفريقي للمراقبة سوف يتم نشرها على أساس التزام حكومة السودان وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بضمان حماية وسلامة المراقبين. وعلى أي حال، إذا فشلت الأطراف المعينة في توفير حماية فعالة، فإن رئيـساً اللجنـة المـشتركة ولجنة وقف إطلاق النار سوف يطلبان نشر عناصر الحماية المشار إليها في قرار مجلس الأمن الأفريقي بتاريخ 25 مايو2005 وعناصر الحماية هذه سيتم تعيينهم مـن دول الاتحاد ويتراوح عددهم بين 100 إلى 300 عنصر.

جـ- الصلاحيات:

1. صلاحيات لجنة وقف إطلاق النار تشمل الآتي:

- القيام بواجبات التخطيط والتحقيق والفحص وضمان تنفيذ أحكام وتدابير وقف إطلاق النار.
- تحديد طرق تحركات القوات بهدف تقليل مخاطر الحوادث وتبلغ اللجنة بالتحركات الإدارية.
- طرق مساعدات مناسبة في عمليات إزالة الألغام.
- تسلم وفحص وتحليل الشكاوي الخاصة بالخروقات المحتملة لوقف إطلاق النار وإصدار القرارات المناسبة حولها.
- تطوير إجراءات فعالة لمنع مثل هذه الحوادث في المستقبل.
- تحديد المواقع التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة والتأكيد من إيقاف نشاط المليشيات المسلحة.

2. رئاسة لجنة وقف إطلاق النار ستكون مسؤولة عن تنسيق عمليات التحقيق والفحص والمراقبة وتقارير الأداء وفقاً لاتفاقية وقف إطـلاق النـار في دارفور وطرق التنفيذ. وأولوية عمل اللجنة تتمثل في التحقيق وتقارير خروقات هذه الاتفاقية.

3. ستكون رئاسة لجنة وقف إطلاق النار في مدينة الفاشر (دارفور) وسوف تنشأ محطات قطاعية في مواقع أخرى، بما في ذلك نيالا والجنينة وكبكابية وتيني وأبشي. وسوف ينشأ مكتب اتصال في مدينة الخرطوم. وكل قطاع سوف يتكون من فيقين للفحص والتحقيف، ويشمل ذلك الأطراف والاتحاد الأفريقي والوسيط التشادي وممثلي المجتمع الدولي (أنظر خطة الانتشار)

4. القوى العاملة المساعدة للجنة وقف إطلاق النار سوف تكون جزءاً من الرئاسة وسوف يتم تنظيمها كما يلي:

- فريق العمليات: يقوم بتنسيق كل نشاطات اللجنة في دارفور، والمساعدة في الاتصال بالأطراف والمجتمع الدولي.
- فريق المواصلات والتسهيلات اللوجستية: يقوم بتنسيق المواصلات والاتصالات والإمدادات والاحتياجات اللوجستية.
- فريق المعلومات: يقوم بتنسيق نشر المعلومات لدعم وتطوير موقف لجنة وقف إطلاق النار وسط شعل دارفور، بما في ذلك المعلومـات المتعلقـة بنشاطات اللجنة وحرية الحركة والأعمال المدنية وغيرها.
- فريق الدعم الطبي: يقوم بتوفير الرعاية الصحية والدوائية والاستشارات الضرورية للجنة وقف إطلاق النار.
- فريق حكومة السودان: يقوم بتسهيل الاتصال بحركة العدل والمساواة.
- فريق حركة تحرير السودان: يقوم بتسهيل الاتصال بحركة تحرير السودان.

د- طرق المراقبة والفحص:

1- يمكن نشر أعضاء لجنة وقف إطلاق النار، حسب أوامر رئيس اللجنة، في أي مكان في دارفـور، وذلـك لمراقبـة تطبيـق اتفاقيـة وقـف إطـلاق النـار وللتحقيق في أي خروقات لبنود الاتفاقية. وعند نشرها سوف تعمل اللجنة كفريق موحد، تحت إشراف مسؤول يعينه رئيس اللجنة أو نائبة.

2- سوف تقوم اللجنة بالتحقيق حول كل التقارير الموثقة الخاصة بخرق بنود الاتفاقية. ويمكنها القيام بعمليات الفحص والتحقيق بكل كالطرق الممكنة.

3- سوف تقوم الأطراف والمجتمع الدولي بتعيين ضابطين لكل منها للاتصال في كل قطاع، وذلك للمشاركة في عمليات التحقيق في أي وقت. وعدم تعيين ضباط الاتصال من قبل الأطراف سوف يعتبر خرقاً للاتفاقية.

4- بعد الانتهاء من عمليات التحقيق، سوف تعمل لجنة وقف إطلاق النار الوصول إلى قراراتها بالإجماع. وإذا لم يوافق أحد الأطراف على القرار النهائي للجنة، سوف يقوم ذلك الطرف بالاستئناف للجنة المشتركة.

5- سوف تعمل لجنة وقف إطلاق النار على دفع العملية عن طرق زيادات ميدانية في كافة أنحاء الإقليم وذلك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (ICRC،NGDs) وسوف نقوم أيضاً بزيادة مواقع تجمعات النازحين والمناطق الأخرى.

6- سوف تقوم الأطراف بتوفير المعلومات، التي يطلبها رئيس اللجنة أو ممثلوه، الخاصة بتنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار في دارفور، على أن يحافظ رئيس اللجنة على سرية تلك المعلومات.

7- سوف توفر الأطراف الحرية الكاملة لحركة اللجنة وموظفيها في كافة أنحاء دارفور. وقائد القطاع سوف يبلغ كل أعضاء فريق المراقبين ببرنامج تحركاتهم المستقبلية. وسوف يقوم ضابط الاتصال بإبلاغ قيادتهم بهذا البرنامج.

8- سوف توقع اتفاقية لترتيب وضعية البعثة مع حكومة السودان.

أديس أبابا، 28 ماي2004

ع/ حركة/ جيش تحرير السودان

منى أركو ميناوي، السكرتير العام

ع/ حكومة السودان

عثمان السيد/ سفير جمهورية السودان في أثيوبيا

ع/ حركة العدل والمساواة

أحمد محمد توقد لسان

ع/ الوسيط التشادي

ميتين دجومبي، سفير جمهورية تشاد في أثيوبيا

ع/ التحاد الإفريقي

سعيد دجينت، مفوض الأمن والسلام

(تم الاتفاق أيضاً على خطة لإنشاء لجنة لوقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور).

الملحق رقم (4)

الاتفاق الشامل بين الحكومة السودانية ومسلحي دارفور لإنهاء نزاع الإقليم(ابوجا- **مايو2005**)

(www.sudaneseonline.com)

- ديباجة إن حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة (المشار إليها فيما بعد بـ"الأطراف") المجتمعة في أبوجا، نيجيريا في سياق جهودها طويلة الأمد الرامية إلى إيجاد حلّ دائم للنزاع في دارفور؛

إذ تضع في الاعتبار اتفاقاتها السابقة حول هذا الموضوع.

إذ تدين جميع أعمال العنف الممارسة ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان وتؤكد قبولها الكامل وغير المشروط لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة؛

إذ تؤكد التزامها المتبادل بمقررات الاتحاد الإفريقي وقرارات مجلس أمن للأمم المتحدة المتعلقة بضرورة التوصل إلى حلّ سياسي بغية إنهاء النزاع في دارفور؛

اقتناعا منها بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل لدارفور يأتي في النهاية بالسلام والأمن لأهل دارفور؛

إذ تؤكد سيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه؛

إيمانا منها بأن اتفاق السلام لدارفور يشكل الأساس السليم لتسوية النزاع فيما بينها؛

إذ تؤكد بعزم أن التوقيع على اتفاق السلام لدارفور يمثل خطوة بالغة الأهمية نحو إيجاد حلّ سياسي عادل وسلمي ودائم للنزاع في دارفور.

تتفق لدى توقيعها على هذا الاتفاق على ما يلي:

1. التنفيذ الكامل والفعلي لهذا الاتفاق الذي يمشل تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ووقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية فضلا عن الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور.

2. كون الوثائق التالية تشكل جزءا من اتفاق السلام لدارفور (وهي واردة على شكل ملحقات) ينبغي أن تنفذها الأطراف من الآن فصاعدا وفقا لأحكام الفصول الواردة في اتفاق السلام لدارفور:

أ) اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الخاص بالنزاع في دارفور، الموقع في 8 إبريل 2004 (الملحق 1)؛

ب) البروتوكول الخاص بإنشاء مساعدات إنسانية، الموقع في 8 إبريل 2004 في انجامينا، تشاد (الملحق 2)؛

ج) اتفاق الأطراف السودانية حول ترتيبات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر مراقبين في دارفور، الصادر في 28 مايو 2004 (الملحق 3)؛

د) البروتوكول بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، المتعلق بتحسين الوضع الإنساني في دارفور والصادر في 9 نوفمبر 2004 (الملحق 4)؛

هـ) البروتوكول بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة حول تعزيز الوضع الأمني في دارفور وفقا لاتفاق انجامينا (الملحق 5)؛

و) إعلان المبادئ لتسوية النزاع السوداني في دارفور، الصادر في 5 يوليو 2005 (الملحق 6).

3. كون عبارة "هذا الاتفاق" الواردة في الفصول هنا تشير إلى اتفاق السلام لدارفور.

*** الفصل الأول: تقاسم السلطة**

*** المبادئ الأساسية**

*** المادة 1:**

*** المبادئ العامة لتقاسم السلطة:**

1. إن جمهورية السودان دولة مستقلة ذات سيادة. وتمارس الدولة هذه السيادة التي خولها إياها الشعب وفقا لأحكام الدستور القومي الذي ستندمج في هذا الاتفاق.

2. تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية.

3. تعتبر الديانات والإعتقادات والتقاليد والعادات مصدرًا لقوةٍ معنويةٍ والهامٍ للشعب السوداني.

4. إن النقل السلمي للسلطة بطرق ديموقراطية هو ضمان الاستقرار ووحدة البلد.

5. إن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يدعّم حسن إدارة دفة الحكم والمساءلة والشفافية والالتزام برعاية الشعب.

6. يتم ضمان سيادة القانون واستقلالية السلطة القضائية.

7. تؤكد الأطراف مجددًا التزامها باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

8. إن تقاسم السلطة أمر حيوي لضمان الوحدة الوطنية. ويكون نقل السلطة السلمي إستنادا إلى انتخابات حرة ونزيهة أساسًا لقيام حكم ديموقراطي في السودان.

9. ومن الأساسي إيجاد نظام حكم فيدرالي، يكفل تخويلا فعليا للسلطات وتوزيعا واضحا للمسؤوليات بين المركز ومستويات الحكم الأخرى، بما فيها الإدارة المحلية، وذلك لضمان مشاركة متكافئة ومنصفة لمواطني السودان عموما وأهل دارفور بوجه خاص.

10. تقوم الانتخابات على كافة مستويات الحكم في السودان على التصويت الحر والمباشر، بحضور مراقبين محايدين/دوليين، قصد ضمان مشاركة نزيهة لجميع شعب السودان. وتعقد الانتخابات بالنسبة للرئاسة والهيئة التشريعية على كافة مستويات الحكم.

11. يجب تمثيل جميع المواطنين على كل المستويات، بصورة منصفة ومتكافئة، بمن فيهم أهل دارفور، في الخدمة المدنية القومية والقوات المسلحة القومية والشرطة والخدمات الاستخبارية.

12. دون الإخلال بأحكام اتفاقية السلام الشاملة المتعلقة بالحدود بين الشمال والجنوب وأية اتفاقية دولية نافذة بين جمهورية السودان والبلدان المجاورة، تتم إعادة حدود دارفور إلى المواقع التي كانت عليها حتى أول يناير 1956 ويتم إنشاء لجنة فنية مؤقتة مختصة برسم الحدود وفقا لذلك.

13. يكون للمحكمة الدستورية الاختصاص في فصل المنازعات بين مستويات الحكم أو أجهزة الحكم في مجالات اختصاصاتها الحصرية والمشتركة والمتبقية.

14. يعتبر التنوع الثقافي والاجتماعي لشعب السودان أساسا للتماسك القومي ينبغي تعزيزه وتنميته.

15. تقر الأطراف بنقص تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية وهياكل صنع القرار وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لكفالة مشاركة النساء على نحو متكافئ وفعلي في أجهزة صنع القرار على جميع المستويات.

*** المادة 2:**

المعايير والخطوط الإرشادية لتقاسم السلطة فيما يلي معايير تقاسم السلطة وخطوطها الإرشادية:

16. ضمان مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم في جميع مؤسسات الدولة، من خلال معايير مدققة لتقاسم السلطة.

17. يمكن استخدام السوابق ذات الصلة وحجم السكان، عند الإقتضاء، لتحديد تمثيل مواطني دارفور على كافة المستويات.

18. ضمان المشاركة الكاملة والبعيدة الأثر للدارفوريين في إعداد الأساس العادل لإجراء الانتخابات التي تكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة لمجموع السودان. ويتعين تمثيل الدارفوريين في جميع الأنشطة السياسية وبالنسبة للخدمة المدنية والهيئة القضائية والقوات المسلحة والشرطة والخدمات الاستخبارية، وكل الأجهزة الأخرى للدولة يتم احترام مبدإ المشاركة مع مراعاة المتطلبات المتعلقة بالمؤهلات والكفاءة.

19. يعتمد التمييز الإيجابي لصالح الدارفوريين لتعزيز مشاركتهم في قطاع الخدمات العامة. وعلى المدى البعيد يستمر توفير فرص التعليم الخاص والتدريب والعمل في الخدمة العامة لإتاحة المشاركة الكاملة لأهل دارفور في الإسهام في رفاهية الأمة، على أساس متكافئ.

20. دعما وتمكينا لجميع الفئات السكانية في دارفور، وسعيا لتقريب الحكومة منهـا، مـن الـضروري القيـام، فـور إبـرام اتفـاق الـسلام في دارفـور، بـدمج الدارفوريين في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في دارفور. وفي هذا السياق، يتعين الشروع في بـرامج تـساعد عـلى معالجـة الآثـار العكـسية للنزاع فضلا عن آثاره الكبيرة المترتبة عليه.

21. يتم تحديد معايير وأساليب ممارسة السلطة أو تقاسمها بعد الانتخابات بحسب نتائج الانتخابات ووفقا لأحكام الدستور.

22. تسترشد الأطراف، لدى تنفيذها هذا الاتفاق بمبادئ حسن النية والشفافية والمساءلة.

*** المادة 3 حقوق الإنسان والحريات الأساسية:**

23. تستند المواطنة إلى الحقوق والواجبات المدنية والسياسية.

24. تؤكد الأطراف مجددا التزامها باحترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو ما تم تفصيله أدناه وفي مواثيق حقـوق الإنـسان الدوليـة التي صادقت عليها حكومة السودان.

25. لكل شخص الحق في الحرية والسلم والأمان. لا يجوز إيقاف أو احتجاز أي شخص أو تجريده من حريته أو تقييـدها إلا إذا كـان ذلـك منـسجما مـع التدابير التي يفرضها القانون وبالأخص مع التدابير التي يفرضها قانون الإجراءات الجنائية أو الأوامر القضائية.

أ) يعتبر أي شخص متهم بريئا ما لم تثبت إدانته وفقا للقانون.

ب) يتم أبلاغ أي شخص تم إيقافه، لحظة إيقافه، بأسباب إيقافه كما يتم إخطاره على الفور بالتهم الموجهـة ضـده. ويتمتـع الـشخص المـتهم بـالحق في الدفاع عن نفسه أو بواسطة محامٍ يختاره. تقدم الدولة المساعدة القانونية في حالة عجزه عن الدفاع عن نفسه إذا وجهت له تهم خطيرة.

ج) يتمتع كل شخص متهم بحكم عادل يجري في وقت معقول حسب ما نص عليه القانون. ويتولى القانون تنظيم محاكمته غيابيا.

د) في جميع المداولات المدنية والإجرامية، لكل شخص الحق في محاكمة علنية وعادلة تعقـدها محكمـة مختـصة عاديـة وفقـا للإجـراءات التـي يفرضـها القانون.

هـ) لا توجه للشخص المتهم اتهامات بالقيام بعمل أو إغفال لا يشكل خرقا للقانون في الوقت الذي يزعم أنه تم ارتكابه فيه.

و) لا يحرم أي شخص من حق اللجوء إلى العدل. ويتم ضمان الحق في التقاضي لجميع الأشخاص.

26. لكل إنسان الحق في الحياة والكرامة والنزاهة. ولا يجوز حرمان أي أحد من الحياة بصورة قسرية.

27. جميع الأشخاص متساوون أمام القانون، ولهم الحق في الحماية المنصفة من الدستور والقانون، دون تمييز على أسـاس الجـنس، اللـون، نـوع الجـنس، اللغة، المعتقدات الدينية أو السياسية أو أي آراء أخرى.

28. أ) يتمتع الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية التي وردت في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فضلا عـن الحقـوق الاقتـصادية والاجتماعية والثقافية التي نص عليها الميثاق الدولي الذي صدقت عليه حكومة السودان.

ب) إن الأسرة هي أساس المجتمع ويتعين على القانون حمايتها. ويتمتع الرجال والنساء بحق التزوج وتأسيس الأسرة وفقا لقوانين الأسرة الخاصة بها.

ج) تقاوم الدولة العادات والتقاليد التي تقوض كرامة المرأة ومركزها.

د) توفر الدولة خدمات الأمومة ورعاية الأطفال والرعاية الطبية للنساء الحوامل والأطفال المحتاجين والأشخاص ذوي الاحتياجـات الخاصـة وكبـار الـسن، تمشيا مع المواثيق الإقليمية والدولية التي صدقت عليها حكومة السودان.

هـ) تقوم الدولة بحماية حقوق الطفل، على نحو ما نصت عليها الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صدقت عليها حكومة السودان.

و) توفر الدولة فرص الوصول إلى التعليم دون تمييز على أساس الدين، الجنس، العرق، نوع الجنسين أو العجز، وكذا الاستفادة من مجانية الرعاية الصحية الأولية ومجانية التعليم الإبتدائي الإجباري.

29. لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو معاملته معاملة قاسية، لاإنسانية أو مهينة كما لا يجوز معاقبته بصورة غير قانونية.

30. يمنع الاسترقاق والتجارة بالرقيق بجميع أشكاله. ولا يجوز مطالبة أي شخص بأداء عمل بصورة قسرية أو إجبارية إلا إذا تعلق الأمر بعقوبة أصدرتها محكمة مختصة إدانة له.

31. أ) لا يجوز فرض عقوبة الإعدام إلا إذا كان ذلك على سبيل جزاء أو عقوبة تفرض على جرائم جد خطيرة حسب القانون.

ب) لا تصدر عقوبة بالإعدام في حق شخص يقل عمره عن ثمانية عشرة عاما أو شخص بلغ من العمر سبعين عاما إلا في حالات متعلقة بالجزاء أو العقوبات الشرعية.

ج) لا تنفذ عقوبة بالإعدام في حق نساء حوامل أو مرضعات إلا بعد سنتين من الإرضاع.

32. يتمتع كل مواطن بلغ من العمر ما حدده القانون، بحق التصويت في أي انتخابات وترشيخ نفسه لمنصب عام، على أساس حق الإقتراع السري، وذلك بدون تمييز أو قيد وحسبما نص عليه القانون.

33. تحترم الحياة الشخصية لجميع الأفراد ولا يتعرض أي شخص لانتهاك حرمة حياته أو حياة أسرته أو بيته أو مراسلاته بشكل قسري وغير قانوني إلا بما يتفق مع القانون.

34. يحق لكل شخص إقتناء أو حيازة ممتلكات وفقا لما ينظمه القانون. ولا يجوز مصادرة ملكية خاصة إلا بالقانون مع مراعاة المصلحة العامة والحاجة إلى دفع تعويضات سريعة ومنصفة. ولا يجوز مصادرة أي ملكية خاصة، إلا بحكم يصدر عن محكمة قضائية.

35. يتمتع كل شخص بالحق في حرية التنقل والحرية التامة في اختيار مكان إقامته، بما لا يخالف القانون. ولكل مواطن الحق في مغادرة بلده حسب ما ينظمه القانون. وله الحق في العودة.

36. لكل شخص الحق المتكافئ في العمل والممارسة التجارية في الحدود التي يفرضها القانون.

37. لكل شخص الحق في حرية الإعتقاد الديني والعبادة.

38. لكل شخص حق غير مقيد في حرية التعبير وتلقي المعلومات وتوزيعها ونشرها حسب ما يحدده القانون. وتكفل الدولة حرية الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في جوٍ يسوده التنافس وينظمه القانون. وتلتزم جميع وسائل الإعلام باحترام الأخلاقيات المهنية والكف عن تحريض البغض الديني والعرقي والجنسي أو الثقافي والكف عن إثارة العنف أو الحروب.

39. أ) تكفل الدولة الحق في التجمع السلمي. ويتمتع كل شخص بحق في حرية إنشاء الجمعيات مع أشخاص آخرين، بما في ذلك، حق إنشاء أو إنضمام لأحزاب سياسية وجمعيات ونقابات عمالية أو مهنية بهدف حماية مصالحهم.

ب) ينظم القانون كيفية تشكيل وتسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات العمالية.

ج) لكل جمعية الحق في التسجيل والعمل كحزب سياسي وفقا للقانون وبوجه خاص:

1- إذا كانت العضوية فيها مفتوحة لجميع السودانيين بغض النظر عن دينهم وأصلهم العرقي ونوع جنسهم أو مكان ميلادهم.

2- إذا كان له برنامج لا يتعارض مع أحكام الدستور الذي ستندمج فيه هذا الاتفاق.

3- إذا كشف بصورة شفافة عن مصادر تمويله.

د) يتم إنشاء مكتب أمين السجل يكون مستقلا ومحايدا ويراقب تسجيل الأحزاب السياسية وأدائها وتحترم جميع السلطات الحقوق الشرعية وحريات الأحزاب السياسية وتحترم المحكمة الدستورية هذه الحقوق والحريات.

40. يكون للجماعات العرقية والثقافية الحق في ممارسة معقتداتها واستخدام لغاتها وتنمية ثقافاتها ضمن عاداتها.

41. تقر الدولة بالحقوق الملكية الثقافية وتحميها لكل مواطن سواء كانت من إنتاجه علمي أو أدبي أو فني.

42. لا ينتقص من الحقوق والحريات المذكورة سابقا إلا بما نص عليه الدستور الذي ستندمج فيه هذا الاتفاق. وتتمتع لجنة حقوق الإنسان الذي ينص عليها الدستور القومي الانتقالي باستقلال كامل وتتولى مراقبة تطبيق الحقوق والحريات الواردة بهذا.

43. تتم مراجعة جميع القوانين القائمة وفقا لأحكام الدستور التي ستندمج في هذا الاتفاق.

44. تتخذ الدولة الإجراءات التشريعية الضرورية لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية للبلد ولمكافحة التدهور البيئي.

* النظام الفيدرالي وجميع مستويات الحكم واختصاصاتها

*** المادة 4**

* نظام الحكم الفيدرالي 45. تنعم جمهورية السودان بنظام حكم فيدرالي يقوم على التخويل الفعلي للسلطات. وريثما يتم اتخاذ قرار نهائي بشأن وضع دارفور، وفقا لهذا الاتفاق، توزع المسؤوليات بين المستوى القومي للحكم ومستويات الحكم الأخرى انسجاما مع أحكام الدستور القومي الانتقالي.

*** المادة 5: المستوى القومي للحكم**

46. تشتمل المؤسسات على المستوى القومي ما يلي:

السلطة التنفيذية القومية السلطة التشريعية القومية أجهزة السلطة القضائية القومية، والمؤسسات والمفوضيات الأخرى التي يحددها الدستور.

يحدد الدستور القومي الا نتقالي السلطات والمهام المسندة لهذه المؤسسات والعلاقة فيما بينها.

*** المادة 6 المستوى الولائي للحكم**

47. تنشأ أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على مستوى الولاية وتعمل وفقا للدستور القومي والدستور الولائي ذي الصلة.

48. تعمل الولاية على تعزيز وتمكين الحكم المحلي. ويجري تنظيم الحكم المحلي والانتخاب في المؤسسات الخاصة به وفقا للدستور الولائي ذي الصلة.

* إدارة دارفور 49. تقوم حكومة الوحدة القومية، فور التوقيع على هذا الاتفاق، بإنشاء سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية.

50. تعمل سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية التي يمثل فيها – بصورة فعلية – كل من حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، كأداة رئيسية لتنفيذ اتفاق السلام الشاملة وتعزيز التنسيق والتعاون بين ولايات دارفور الثلاث. وتكون سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية رمزا للمصالحة ووحدة أهالي دارفور ولما يبذلونه من جهود لبناء مستقبل يقوم على السلم وحسن الجوار.

تشكيل وتمويل سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية

51. تتألف سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية من ما يلي ذكره أدناه:

كبير مساعدي الرئيس، وحكام ولايات دارفور الثلاث ورؤساء لجنة دارفور لإعادة التأهيل وإعادة التوطين، وصندوق دارفور للإعمار والتنمية ولجنة أراضي دارفور ومجلس دارفور للأمن ومجلس دارفور للسلم والمصالحة وآخرين ممن قد تتفق عليهم الأطراف، ويترأس الاجتماعات كبير مساعدي الرئيس وفي غيابه أو غيابها، يترأس الاجتماعات بالتناوب حكام ولايات دارفور الثلاث.

52. تضع سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية نظامها الداخلي الخاص بها، وتستخدم من الموظفين من تراه ضروريا لإنجاز عملها، وتضع ميزانية للإنفاق على أعمالها. وتوفر حكومة السودان ميزانية كافية لتمويل أنشطة سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية ويجوز لها أن تنشأ صندوقا خاصا لاستقبال أموال المانحين الدوليين الخاصة ببرامج سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية.

*** اختصاصات سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية**

* 53. تمارس سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية الوظائف التالية:

1.53 تتطلع بالمسؤولية الأولى عن تنسيق تنفيذ هذا الاتفاق ومتابعته. وتتضمن هذه المسؤولية بصفة خاصة تسهيل عودة اللاجئين والنازحين داخليا وتنسيق إقرار الأمن وتعزيز السلم والمصالحة عبر أراضي دارفور.

2.53 تستعرض التدابير التشريعية والتنفيذية وتوصي بها مما يعزز التنسيق والتعاون بين ولايات دارفور.

3.53 تسهل الاتصال والتعاون والتنسيق بين حكومات ولايات دارفور.

4.53 تسهل تنسيق الإعمار وإعادة التأهيل وجهود التنمية المستدامة في دارفور.

5.53 تسهل الاتصال والتفاعل بين حكومة السودان ودارفور في إطار سياق الوحدة الوطنية والدستور وبدون مساس بالحاجة لإقامة علاقة مباشرة بين كل ولاية على حدة وحكومة السودان فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية؛ و 6.53 أية مهام أخرى قد تتفق عليها الأطراف الممثلة في سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية لتعزيز مقاصد هذا الاتفاق.

54. تمارس سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية المهام المذكورة أعلاه دون المساس بالسلطات والمهام الدستورية لولايات دارفور الثلاث.

*** الوضع الدائم لدارفور**

55. يتحدد الوضع الدائم لدارفور من خلال استفتاء يجري في وقت متزامن في ولايات دارفور الثلاث.

56. يجري الاستفتاء على وضع دارفور في وقت لا يتجاوز اثني عشر شهرا بعد إجراء الانتخابات في دارفور التي سوف تنظم بالتزامن مع الانتخابات الوطنية كما نص على ذلك الدستور القومي الانتقالي، على أن لا يتجاوز ذلك بأي حال شهر يوليو 2010.

57. وتقدم في الاستفتاء الخيارات التالية:

1.57 إنشاء إقليم دارفور المكون من ثلاث ولايات.

2.57 الإبقاء على الوضع القائم للولايات الثلاث دون وجود إقليم.

58. تقوم لجنة الانتخابات الوطنية بتنظيم الاستفتاء على وضع دارفور والإشراف عليه. ويحدد قانون الانتخابات الوطنية القواعد والإجراءات الناظمة للاستفتاء. ويخضع الاستفتاء للإشراف الدولي.

59. وفي حالة تصويت غالبية أهالي دارفور في الاستفتاء لصالح إنشاء إقليم دارفور، تقوم سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية بتشكيل لجنة دستورية لتحديد اختصاصات حكومة دارفور الإقليمية. وتقدم اللجنة، بغرض الإعتماد، دستورها المقترح إلى مجالس ولايات دارفور الثلاث المجتمعة في جلسة مشتركة خلال ثلاثة أشهر بعد الاستفتاء. ويتخذ رئيس جمهورية السودان آن ذلك خطوات لتنفيذ الدستور كما اعتمدته المجالس.

60. وفي حالة تصويت الأغلبية ضد الإقتراح الرامي إلى إنشاء إقليم، يتم الإبقاء على وضع وبنية الولايات الثلاث في دارفور ويجري حل سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية وتضطلع كل من الحكومات المنتخبة في ولايات دارفور الثلاث بأية مهام متبقية لسلطة دارفور الانتقالية الإقليمية، كل في ولايته.

*** حدود دارفور**

61. دون المساس بأحكام اتفاق السلام الشامل الخاص بالحدود بين الشمال والجنوب وأية اتفاقات دولية نافذة بين جمهورية السودان والبلدان المجاورة تعود الحدود الشمالية لدارفور إلى وضعها الذي كان سائدا حتى أول يناير 1956. ويجري تشكيل فريق تقني متخصص لترسيم الحدود على هذا الأساس.

*** المادة 7**

* الحكم المحلي 62. يعد المستوى المحلي للحكم أمرا جوهريا للوفاء لالتزام تفويض السياسة للشعب ونقل السلطة إلى القواعد الشعبية وضمان المشاركة الفعلية للمواطنين وتعزيز التنمية على أوثق نحو للسكان وجعل إدارة الشؤون العامة أكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية.

63. تحترم الإدارة المحلية حيثما كان ذلك مناسبا التقاليد التاريخية والمجتمعية المستقرة والأعراف والممارسات شريطة أن لا تكون منافية لأحكام الدستور الوطني أو دستور الولاية أو قانونها وإذا حدث ذلك تكون السيادة للقانون الوطني أو دستور الولاية أو قانونها.

المشاركة الفعلية في جميع المؤسسات على المستوى الفيدرالي وعلى جميع مستويات الحكم الأخرى

* **المادة 8**

* **السلطة التنفيذية القومية**

* **الرئاسة** 64. لدى إجراء التعيينات لتحديد تشكيل الرئاسة خلال فترة ما بعد الانتخابات يولى الاعتبار المناسب لضمان التمثيل لمناطق شمال السودان بما في ذلك دارفور، التي لم تتمتع تاريخيا بمثل هذا التمثيل.

65. لدى توقيع هذا الاتفاق يقوم الرئيس بتعيين كبير مساعدي الرئيس من قائمة من المرشحين الذين تقدمهم حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. ويصبح كبير مساعدي الرئيس في المرتبة الرابعة في هيئة الرئاسة.

66. ويضطلع كبير المساعدين باختصاصات هامة تمكنه/ها من التأثير على السياسات الوطنية. وبلوغا لهذه الغاية، يكون كبير المساعدين عضوا، ضمن جملة أمور أخرى، في مجلس الوزراء القومي ومجلس الأمن القومي ومجلس التخطيط القومي ويشارك في مداولاتها وفي عملية اتخاذ قراراتها. وإضافة إلى ذلك يكون كبير المساعدين:

1.66 يترأس اجتماعات سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية حيثما كان هو/هي متواجدا/متواجدة في دارفور. وفي حال غياب كبير المساعدين، يترأس الاجتماعات واحد من حكام الولايات بالتناوب؛

2.66 يعمل كهمزة وصل وتنسيق وكمستشار رئيسي للرئيس في شؤون تنفيذ اتفاق السلام الشامل في دارفور؛

3.66 تقع عليه المسؤولية الأولى في مساعدة الرئيس في كافة القضايا المتصلة بدارفور؛

4.66 يقوم بتنسيق صياغة وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج ذات الصلة بدارفور بما في ذلك إعادة التأهيل والإعمار والتنمية في دارفور إضافة إلى تسهيل عودة اللاجئين والنازحين داخليا.

67. إضافة إلى كبير المساعدين يقوم الرئيس أيضا بتعيين مستشار للرئيس من بين الدارفوريين.

68. على إثر الانتخابات الوطنية يقوم الحكام المنتخبون في ولايات دارفور الثلاث بتقديم قائمة مشتركة من ثلاثة مرشحين لتولي منصب كبير مساعدي الرئيس ورئيس سلطة دارفور الانتقالية الإقليمية. ويقوم الرئيس بتعيين هؤلاء من قائمة المرشحين المقدمة إليهم.

* **تمثيل دارفور في الفرع التنفيذي لحكومة السودان**

69. ريثما تجري الانتخابات وبغية التعبير عن الحاجة لتحقيق الوحدة والشمولية، تضمن حكومة السودان تمثيلا فعليا للدارفوريين، بما في ذلك حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، كما يلي:

1.69 مناصب الوزراء الثلاثة ومناصب وزراء الدولة الثلاثة التي يشغلها حاليا الدارفوريون تظل مشغولة بواسطة الدارفوريين.

2.69 يتم تخصيص منصب وزير ومنصبين إضافيين لوزيري الدولة لمرشحين من حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة.

3.69 تخصص رئاسة إحدى لجان المجلس الوطني لمرشح من الحركات.

4.69 يبذل جهد خاص لضمان تمثيل المرأة في هذه التعيينات.

70. لدى القيام بتعيينات أخرى نص عليها في الدستور القومي الانتقالي أو في هذا الاتفاق يتخذ الرئيس الخطوات المناسبة لضمان تمثيل منصف للدارفوريين بما في ذلك حصة منصفة للمرأة.

* **المادة 9**

* **الهيئة التشريعية القومية**

* **المجلس القومي** 71. ريثما يتم إجراء الانتخابات وبغية الوفاء بالحاجة إلى تحقيق الوحدة والشمولية تضمن حكومة الوحدة الوطنية تمثيلا فعليا لدارفور في المجلس القومي بما في ذلك حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة. وفي هذا

الصدد، يخصص ما لا يقل عن إجمالي اثنا عشر مقعدا لمرشحين من حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. ويوصى بشدة أن يكون بعض المرشحين من النساء.

مجلس الولايات

72. يكون ممثلو ولايات دارفور في مجلس الولايات أشخاصا بارزين ليست لهم علاقة حزبية ولا إنتماء سياسي. ويوافق الأطراف على ضرورة إجراء تشاور واسع النطاق بين الدارفوريين بشأن تمثيل ولايات دارفور في مجلس الولايات وهذا سوف يكون موضوع التشاور في حوار الدارفور-الدارفور ومشاوراتها.

*** المادة 10**

*** الهيئات القضائية القومية** * 73. يمثل الدارفوريون على نحو مناسب في المحكمة الدستورية والمحكمة القومية العليا وغيرها من المحاكم القومية الأخرى إضافة إلى اللجنة الوطنية للخدمة القضائية وذلك بواسطة المحامين الأكفاء وذوي الخبرة.

*** المادة 11**

*** الخدمة المدنية القومية** 74. توافق الأطراف على أن تكون الخدمة المدنية القومية، وبخاصة على المستويين الأعلى والأوسط، ممثلة للشعب السوداني.

75. توافق الأطراف أيضا على إنشاء لجنة الخدمة المدنية القومية التي سوف تقوم، ضمن جملة أمور أخرى، بتصحيح الاختلالات في الخدمة المدنية القومية. وبغية خلق حس بالوحدة الوطنية وبالإنتماء يجري تمثيل الدارفوريين تمثيلا منصفا في لجنة الخدمة المدنية القومية.

76. على الأمد الطويل وعلى إثر توقيع هذا الاتفاق يتم إنشاء فريق من الخبراء تحت رعاية لجنة الخدمة المدنية القومية لتحديد مستوى تمثيل الدارفوريين في الخدمة المدنية القومية على كل المستويات. وينبغي إشراك الدارفوريين الأكفاء والمؤهلين تعينهم الحركات في أعمال الفريق.

1.76 يحدد الفريق أي مجال للإختلال حال دون تمثيل الدارفوريين في الخدمة المدنية القومية. ويقوم الفريق بوضع توصيات عملية المنحى بغية تصحيح هذه الإختلالات والتباينات في الخدمة.

2.76 لتحديد مشكلة الإختلالات والتوصية باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيل منصف للدارفوريين في الخدمة، ويسترشد الفريق في عمله بما يلي:

1.2.76 حجم السكان على أساس تعداد السكاني لعام 1993.

2.2.76 التمييز الإيجابي بشأن التوظيف والتدريب والترقية بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين.

3.2.76 السوابق في اتفاق السلام الشامل.

3.76 يكمل الفريق عمله ويرفع تقريره في وقت لا يتجاوز مدة عام بعد توقيع هذا الاتفاق. وعلى إثر ذلك تقوم حكومة السودان باتخاذ الإجراءات العلاجية خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ رفع تقرير الفريق.

77. وفي المدى القصير وفي انتظار نتيجة ما يتوصل إليه الفريق، تضمن حكومة السودان القيام بالمهام التالية:

1.77 تحديد وإنجاز أهداف انتقالية بمشاركة الدارفوريين وبخاصة على المستويين الأوسط والأعلى في الخدمة المدنية القومية، بما في ذلك وليس قصرا على، مناصب وكلاء الوزارات والسفراء وأعضاء المجالس ورؤساء الهيئات للتصدي لشواغل التمثيل المتدني للدارفوريين في بعض المستويات. وسوف تستند هذه الأهداف التي سوف يجري استعراضها بعد تقديم تقرير فريق الخبراء، على نفس المعايير التي وردت في الفقرة 2.13. ومع مراعاة ضرورة تمثيل الحركات في الخدمة المدنية ينبغي تخصيص هذه المناصب على لمرشحين من حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة حصرًا.

2.77 الاحتفاظ ببعض الوظائف في الخدمة المدنية حصرا للنساء المؤهلات وبخاصة اللائي ينتمين إلى أقل المناطق نموا مثل دارفور.

3.77 صياغة سياسات واتخاذ إجراءات تمييز إيجابية بشأن التدريب والتوظيف في الخدمة المدنية القومية للدارفوريين المؤهلين أخذا في الاعتبار المعايير الواردة في الفقرة 2.13 بهدف ضمان تمثيل منصف في الخدمة الوطنية ولتحصحيح الإختلالات السابقة.

4.77 بعد السنوات الثلاث الأولى يجري استعراض التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الموضوعة ووضع أهداف ومقاصد جديدة ووضع ما قد يكون ضروريا من أهداف ومقاصد مع مراعاة نتيجة التعداد السكاني.

78. تتخذ تدابير خاصة لضمان مشاركة المرأة في الخدمة المدنية.

*** المادة 12**

* **القوات المسلحة وأجهزة تطبيق القانون والأمن القومي** 79. يتعين أن تكون القوات المسلحة السودانية نظامية واحترافية وغير حزبية، على أن يكون تمثيل الدارفوريين على جميع المستويات فيها، بما في ذلك المناصب القيادية الكبيرة على نحو منصف.

80. يتعين دمج المقاتلين المؤهلين من قوات حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، في القوات المسلحة السودانية وأجهزة تطبيق القانون والسلطات الأمنية، على أن تتفق الأطراف على تفاصيل هذا الدمج في إطار بروتوكول متضمن في قسم الترتيبات الأمنية من هذا الاتفاق.

81. يتعين عل حكومة السودان اتخاذ التدابير الملائمة الرامية إلى تصحيح أي خلل توازني قد يوجد في تمثيل الدارفوريين على مستوى المناصب الكبيرة في القوات المسلحة السودانية بصفة عامة وفي قبولهم في الأكاديميات العسكرية بصفة خاصة.

82. يتعين أن تكون خدمات الشرطة والجمارك والهجرة وحراسة الحدود والسجون والحياة البرية مفتوحة لانضمام كافة السودانيين بما في ذلك الدارفوريون بصفة خاصة ومرشحو حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة تعبيرا عن تنوع المجتمع السوداني.

83. يتعين أن تكون هيئة الأمن القومي تمثيلية للشعب السوداني، على أن يكون أهل دارفور ممثلا فيها على كافة المستويات وعلى نحو منصف.

*** المادة 13**

* **المؤسسات والمفوضيات القومية الأخرى** 84. يتعين أن يتم تمثيل الدارفوريين بما في ذلك حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في كافة المفوضيات والمؤسسات القومية على نحو كاف وفقا للمنصوص عليه في الدستور والقانون وفي هذا الاتفاق مع مراعاة المتطلبات الخاصة بالمؤهلات والكفاءة بما في ذلك مفوضية المراجعة الدستورية بصفة خاصة والمفوضية القومية للانتخابات والمجلس القومي للإحصائيات السكانية واللجنة الفنية المختصة لترسيم حدود 1956/1/1 من الشمال إلى الجنوب حسب الخطوط الحدودية.

*** المادة 14**

* **المؤسسات التعليمية** 85. يتعين تمثيل الدارفوريين على نحو منصف في الإدارة وفي مجالس للجامعات والمؤسسات العامة الأخرى للتعليم العالي في العاصمة القومية و في دارفور مع الأخذ في الاعتبار بالمؤهلات المطلوبة والكفاءة.

86. تتفق الأطراف على الحاجة، كمسألة ذات أولوية، إلى معالجة المشاكل المرتبطة بتردي نوعية التعليم والإفتقار إلى فرص القبول بالنسبة للدارفوريين على مستويات التعليم الإبتدائي والمتوسطي والثانوي والجامعي. ويجب اتخاذ إجراء إيجابي لتشجيع المجموعات المحرومة على الإقبال على التعليم داخل دارفور والمجموعات الأخرى كافة.

1.86 مراعاة المرونة في تطبيق معيار الأهلية في القبول في الجامعات والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي في السودان، و 2.86 إلغاء الرسوم المدرسية عن كافة الطلاب الجدد من دارفور على جميع المستويات لفترة خمسة أعوام.

87. يتعين على حكومة السودان حين تعتزم وضع وتنفيذ خططها القومية للاستثمار في المؤسسات التعليمية وتقديم المعونات والمنح الدراسية والتدريب، أن تعطى الأولوية في إصلاح الخلل التوازني فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم الإبتدائي

والثـانوي والجـامعي في دارفـور بهـدف تمكـين دارفـور مـن احـتلال مكانتهـا في المـستويات القوميـة للقبـول في المؤسـسات التعليميـة والإنجـاز عـلى جميـع المستويات.

88. وفقا على الوفاء بشروط القبول، يتعين تخصيص ما لا يقل عن 15% من مجموع المقبولين في الجامعات العامة والمؤسسات الأخرى للتعليم العـالي في العاصمة القومية وما لا يقل عن 50% فيما يتعلق بتلك الجامعات والمؤسسات الموجودة في دارفور، لصالح الطلاب من دارفور لفترة عشر سنوات كحد أدنى. ولا يوجد في هذا الخصوص شئ يهدف إلى تقييد عدد البرامج الأخرى المعدة لفائدة الطلبة الدارفوريين.

المادة 15

* **العاصمة القومية** 89. يتعين أن تعكس إدارة العاصمة القومية، الخرطوم، وحدة وتنوع السودان. وإلى حين إجراء الانتخابـات، يجـب أن تمثـل كـل مـن حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على نحو منصف في إدارة العاصـمة القوميـة. وإلى حـين انتخابـات الولايـة، يجـب أن يـشغل مرشـح واحـد مـن حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة منصبا وزاريا واحدا في السلطة التنفيذية لحكومة ولاية الخرطوم.

90. يجب أن تكون أجهزة تطبيق القـانون للعاصـمة القوميـة تمثيليـة للـسودانيين جميعـا وأن تتلقـى تـدريبا جيـدا وحـساسة للتنـوع الثقـافي والـديني والاجتماعي في السودان.

* **المادة 16**

* **تقاسم السلطة خلال فترة ما قبل الانتخابات داخل دارفور** 91. يتعين إجراء الانتخابات وفقا لأحكام الدستور القومي الانتقـالي. وكجـزء مـن الترتيبـات التي تسبق الانتخابات، تتفق الأطراف على ما يلي:

* السلطة التنفيذية أ) يتعين أن يكون والي إحدى ولايات دارفور الثلاث ونائبا والي الولايتين الأخريين من مرشحي حركـة/جـيش تحريـر الـسودان وحركـة العدل والمساواة.

ب) يخصص منصبان وزاريان ومنصب كبير مستشارين واحد في كل من ولايـات دارفـور الـثلاث لمرشـحي حركـة/جـيش تحريـر الـسودان وحركـة العـدل والمساواة.

* المجلس التشريعي ج) انتظارا لانتخابات الولاية، يتعين زيادة مقاعد كل من ولايات دارفور الثلاث إلى 65 مقعدا. ومن بـين هـذه المقاعـد، يخـصص 18 مقعدا في المجلس التشريعي في كل ولاية لمرشحي حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. د) يجب أن يكون نواب رؤسـاء المجـالس التـشريعية لولايـات دارفور من مرشحي حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

92. يجب أن تجري انتخابات المجلس التشريعي للولاية وفقا لأحكام الدستور القومي الانتقالي. ومن ثم، يجب أن يكون عـدد المقاعـد وفقـا لمـا يحـدده دستور كل ولاية.

* **الفصل الثاني: تقاسم الثروة**

* **المادة 17**

* **المفاهيم والمبادئ العامة لتقاسم الثروة**

* **مبادئ تقاسم الثروة:**

93. تتفق الأطراف على أن المبادئ التوجيهية والأحكام المذكورة أدناه تشكل الأساس للنص الشامل حول تقاسم الثروة.

94. يتم تحديد مفهوم ثروة السودان بمعناها الأوسع لتشمل الموارد الطبيعية والبشرية والتراث التاريخي والثقـافي والأصـول الماليـة بمـا في ذلـك الإئـتمان والإقتراض العام والمساعدة والمعونة الدولية.

95. تشكل الثروة عاملا حيويًا يتأثر إنتاجها وتوزيعها بقدر كبير بسياسات وبرامج ومؤسسات الحكومة. من ثـم، يـشمل تحديـد مفهـوم الـثروة الوسـائل والمؤسسات والسياسات والفرص التي تسهم في خلق الثروة وتوزيعها، بالإضافة إلى الموارد المادية والإيرادات الحكومية. وتعتبر المشاركة العادلة في صـنع القـرار عنـصرا أساسيا يؤثر على إنتاج الثروة وتوزيع الموارد.

96. تشكل الموارد البشرية وسيلة وهدفا لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية.

97. تكون لجميع مواطني السودان حقوق متساوية في:

* السلامة من الجوع؛

* كسب وسائل العيش المستدامة؛

* الحصول على المياه الصالحة للشرب؛

* الحصول على تعليم جيد؛

* الاستفادة من الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى؛

* الاستفادة من المرافق العامة والبنى التحتية بصفة ملائمة؛

* الاستفادة من التنمية وفرص العمل بصفة منصفة؛

* حرية الوصول إلى الأسواق؛

* ضمان سلامة الممتلكات؛

* تعزيز وحماية التراث الثقافي؛

* إعادة الممتلكات إلى المتضررين من النزاع؛

* المراجعة القضائية للإجراءات الإدارية التي تؤثر على ظروف المعيشة.

98. يتم تقاسم ثروة السودان بصفة عادلة حتى يتاح لجميع مستويات الحكم أن تؤدي مسؤولياتها القانونية والدستورية تجاه أهل السودان. وتقوم الحكومة القومية بتحويلات مالية ملائمة لفائدة مستوى الحكم في دارفور، وهذا طبقًا للاتفاق التي يتم إبرامها بين الأطراف.

99. إقرارًا بالآثار المتراكمة الناجمة عن التخلف والمظالم التي تعرضت لها دارفور زمنا طويلا، بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب، وسعيا إلى معالجة هذه المشكلة، تتفق الأطراف على إقامة نظام فعال يتسم بالشفافية والمسؤولية يتولى توزيع الثروة. ويتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة الوضع من خلال ممارسة العمل الإيجابي في السياسية الاقتصادية.

100. يجب أن يقوم تقاسم وتوزيع الثروة على أساس المنطق المتمثل في أن جميع أجزاء السودان لها الحق في التنمية العادلة. وإقرارا بتفشي الفقر في السودان، بصفة عامة وفي دارفور بصفة خاصة، يتعين تبني استراتيجية قومية لإزالة الفقر، تكون بمثابة إطار لسياسة التنمية في البلاد وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

101. تعتبر إعادة تأهيل وإعادة إعمار دارفور من الأولويات. وتحقيقًا لهذا الغرض، يجب اتخاذ إجراءات ترمي إلى دفع تعويضات إلى أهل دارفور ومعالجة المظالم المترتبة على الخسائر في الأرواح، وتعرض الممتلكات للإتلاف والسرقة والمعاناة الناجمة عن ذلك.

102. إن دارفور هي في حاجة ماسة وعاجلة إلى إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وتنمية البنى التحتية الاجتماعية والمادية المتضررة من جراء النزاع، لا سيما فيما يتعلق بالنازحين داخليا واللاجئين، وتأدية الوظائف الحكومية الأساسية، وبناء الإدارة المدنية.

103. تتفق الأطراف على إجراء تقييم شامل لهذه الاحتياجات كمسألة ذات أولوية قصوى، من خلال إنشاء بعثة تقييم مشتركة لدارفور لهذا الغرض. وسيتم تحديد ترتيبات تشكيل هذه البعثة وموعد إنشائها في أقرب وقت ممكن. وتعتبر هذه المسألة أولوية تحتاج إلى تنفيذ عاجل بعد التشاور مع جميع المعنيين. ونظرًا إلى أن الموارد المالية والخبرة المطلوبة لإجراء هذه العملية تتجاوز قدرة السودان، توجه الأطراف نداءًا حارًا إلى المجتمع الدولي للمشاركة الكاملة في هذه المبادرة والمساعدة على توفير الموارد والخبرة اللازمة والإسهام في تلبية الاحتياجات المحددة لهذه الغاية.

104. تتفق الأطراف على أن دارفور ككل ولا سيما المناطق التي هي في حاجة إلى بناء/إعادة بناء يجب أن ترقى إلى نفس المستوى الذي يسمح لها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على نحو سريع. وستتم صياغة برنامج لتنمية البنى التحتية الأساسية لدمج دارفور في كامل الاقتصاد.

105. ينص هذا الاتفاق على إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار وتنمية دارفور.

106. تتفق الأطراف على أن تهدف السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية القومية إلى ما يلي:

1.106 كفالة حياة جيدة وكريمة لجميع المواطنين وتحسين ظروف معيشتهم دون تمييز عنصري أوديني أو تمييز قائم على الجنس والعرق واللغة أو على الإنتماء السياسي والجغرافي؛

2.106 ضمان مشاركة المواطنين، من خلال مستويات الحكم الخاصة بهم والمؤسسات غير الحكومية، في إعداد وتنفيذ السياسات الاجتماعية الضرورية لإنشاء وتوزيع الثروة، وفي اتخاذ القرارات بشأن إدارة الموارد وتنميتها؛ 3.106 ضمان التمثيل المنصف في جميع المؤسسات الحكومية التي تعمل على إنتاج الثروة وتوزيعها.

107. تهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية القومية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1.107 إنتاج الثروة وتوزيعها على أساس عادل عبر جميع أنحاء السودان بما يتماشى مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام؛

2.107 ضمان تحصيل الضرائب بصورة عادلة واستخدامها لفائدة الجميع؛

3.107 لامركزية عملية صنع القرار في مجالات التنمية وتقديم الخدمات وممارسة الحكم؛

4.107 توفير فرص الوصول السليم والآمن والمنفتح، إلى الأسواق والسلع والخدمات؛

5.107 الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي؛

6.107 تعزيز الرعاية الاجتماعية والاستقرار؛

7.107 ضرورة معالجة التدهور البيئي؛

8.107 تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة؛ 9.107 تهيئة الجوّ الملائم للاستثمار الأجنبي.

108. تتمثل أولى أولويات تنفيذ اتفاق السلام في تلبية احتياجات المناطق المتضررة من النزاع، مع إيلاء عناية خاصة للنازحين داخليا والأشخاص المتضررين جراء الحرب وضمان الخدمات الأساسية والأمن اللازم لعودتهم إلى ديارهم بكل أمان وكرامة. ويحدد هذا الاتفاق مبادئ إعادة الممتلكات لهؤلاء المتضررين وتقديم المساعدة لإعادة إدماجهم الكامل في مجتمعاتهم، بما في ذلك حقوقهم في امتلاك الأراضي وتعويضهم عن الأضرار والخسائر التي لحقت بهم جراء الحرب.

109. تشارك نساء دارفور في كافة مجالات النشاط ويمثلن الجزء الأكبر من القوى العاملة، لاسيما في المجال الزراعي ومجال تربية المواشي. وإضافة إلى ذلك، فإن النساء هن ربات الأسر المعيشية في أوساط اللاجئين والنازحين داخليا والمهاجرين. وقد ازدادت أوضاع النساء سوءًا نتيجة ذلك، مما ألحق ضررا كبيرا بالنساء والأطفال لاسيما بوسائل معيشتهم. ومن ثم، يتعين التركيز بوجه خاص على الأوضاع التي تعيشها النساء وعلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة شواغلهن؛ فضلا عن ضمان مشاركتهن الفعلية والمتكافئة في اللجان والهيئات التي سيتم إنشاؤها بموجب هذا الاتفاق.

110. من الأهمية بمكان، الاعتراف بالحقوق التقليدية والعرفية بما في ذلك (الحواكير)، والحقوق التاريخية المتعلقة بالأرض، وذلك على أساس سليم ومستدام لضمان وسائل المعيشة والتنمية في دارفور. ويرمي هذا الاتفاق إلى وضع الآليات اللازمة للاعتراف بتلك الحقوق وحمايتها.

111. تتفق الأطراف على إنشاء آلية تحدد عمليات كفالة استغلال ومراقبة الأراضي والموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتضمن استشارة جميع المواطنين المتضررين من تنمية الأراضي و/أو استغلال الموارد الطبيعية، وأخذ آرائهم في الحسبان، أما الأشخاص الذين أتلفت ممتلكاتهم أو أراضيهم نتيجة أعمال تنمية الأراضي و/أو الموارد الطبيعية، عند تنفيذ عملية التنمية هذه، وأن هؤلاء الأشخاص فلهم الحق في الحصول على تعويضات ملائمة.

112. يتم تطوير هياكل ومؤسسات إدارة الأراضي ودعمها قانونيا للنهوض بالتنمية المستدامة ومعالجة مشاكل التدهور البيئي.

*** المادة 18**

*** النظام الفيدرالي المالي والعلاقات فيما بين الحكومات**

* **تحديد المسؤوليات المالية** 113. تؤكد الأطراف أن توزيع المسؤوليات بخصوص المصروفات والإيرادات بين مستويات الحكم القومية والقومية الفرعية ينبغي أن يتم طبقا لما يلي:

1.113 نشأ وظيفة خاصة بالمصروفات تعهد إلى مستوى الحكم الذي يعكس نطاق سلطته بشكل أفضل، المنطقة الجغرافية (الولاية/الإقليم) التي تشملها هذه الوظيفة. ويمكن تقديم خدمة معينة (تنفيذ المصاريف)، على وجه الحصر، من جانب أحد مستويات الحكم أو بالإشتراك بين مستويين أو أكثر؛

2.113 عى الحكومات القومية الفرعية (الولايات/الأقاليم) إلى سداد قيمة الخدمات المقدمة للمـواطنين القـاطنين في منطقـة جغرافيـة (الولايـة/الإقلـيم) معينة بواسطة الإيرادات المحصل عليها في هذه المنطقة (الولاية/الإقليم) (تنفيذ الإيرادات).

114. يكون لمستويات الحكم القومية الفرعية (الولايات/الإقليم) الحق في تحديد هيكل قاعدة الإيرادات ومستوى الرسوم، وكذلك معدل الضريبة المحدد على هذا الأساس، دون تدخل الحكومة القومية، وذلك وفقا لما جاء في الفقرة 6 من هذه الوثيقة.

* **تحديد قواعد الدخل** 115. إن كافة الإيرادات المحصلة على المستوى القومي أو من جانب الحكومة القومية، بما في ذلـك إيـرادات أي وزارة أو إدارة أو حصة الحكومة من أرباح المؤسسات والشركات أو أي كيان آخر، الناتجة عن نشاط تجاري أو غيره، تدفع في حـساب صـندوق الـدخل القـومي الـذي تـديره الخزينـة القومية. ويشمل هذا الصندوق كافة الحسابات بما فيها الحسابات الفرعية التي تجمع وتودع وتقيد فيها الأموال المستحقة للحكومة القومية.

116. إن جميع الإيرادات (الضريبية وغيرها) والمصاريف الخاصة بكافة مستويات الحكم تقيد في الميزانية، ويتم الإعلان عنها.

117. يجوز لحكومة السودان سنّ قانون لتحصيل الإيرادات وجمع الضرائب من المصادر الآتية:

أ) الضريبة القومية على الدخل الفردي؛

ب) الضريبة على أرباح المؤسسات والشركات؛

ج) الرسوم الجمركية ورسوم الإستيراد؛

د) دخل الموانئ والمطارات؛

هـ) رسوم الخدمات؛

و) الإيرادات البترولية؛

ز) إيرادات مؤسسات ومشاريع الحكومة القومية؛

ح) رسوم القيمة المضافة ورسوم المبيعات بالجملة وبالتجزئة وغيرها من الرسوم المطبقة على السلع والخدمات.

ط) الضرائب غير المباشرة؛

ك) القروض بما فيها الإقتراض من بنك السودان المركزي ومن المواطنين؛

ل) الإعانات المقدمة من جانب الدولة والمساعدات المالية الأجنبية؛

م) رسوم أخرى يتم تحديدها من قبل الهيئة التشريعية القومية.

118. يكون لولايات دارفور الحق في تحصيل وإدارة ما يلي:

أ) الرسوم العقارية وضرائب الملكية؛

ب) تكاليف الخدمات القومية الفرعية؛

ج) رسوم إصدار الرخص؛

د) الضرائب المطبقة على الدخل الفردي على المستوى القومي الفرعي؛

هـ) الضرائب المتعلقة بالسياحة؛

و) الحصة القومية الفرعية من دخل البترول والموارد الطبيعية الأخرى المنتجة في ولايات دارفور؛

ز) مشاريع الحكم القومي الفرعي (الولائي/الإقليمي) والمحميات الطبيعية؛

ح) إيرادات الدمغة؛

ط) الرسوم الزراعية؛

ك) الضرائب غير المباشرة؛

ل) القروض والاستدانة المحلية والأجنبية وفقا للجدارة الإئتمانية للحكومات القومية الفرعية وانسجاما مع إطار سياسة الاقتصاد الكلي القومية؛

م) الإعانات المقدمة من جانب الدولة والمساعدات المالية الأجنبية؛

ن) مخصصات صندوق الإيرادات القومية كما وردت في الفقرة 3 أعلاه؛

س) جميع الإعتمادات اللازمة لإنشاء صندوق إعادة إعمار وتنمية دارفور وفقا للمبادئ العامة المتفق عليها؛

ع) أية ضرائب أو رسوم يتم تشريعها بين الحين والآخر من جانب السلطات التشريعية.

* 119. يجوز لولايات دارفور إبرام اتفاقات لرفع مستوى حشد الموارد وإدارتها عبر الأراضي التي هي تحت سلطتها.

* إطار التحويلات المالية فيما بين الحكومات 120. تحقيقا للتوازن المالي تعمل مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد على ضمان تمثيل مصالح وآراء أهل دارفور، على أساس يتناسب مع مصالح الحكومات القومية الفرعية الأخرى. وينبغي هيكلة المفوضية بما يسمح باستخدام وتقاسم الموارد المالية على نحو ملائم عموديا وأفقيا، وضمان الشفافية والإنصاف في تخصيص الأموال لفائدة ولايات دارفور وغيرها من ولايات البلاد، والتأكد من إسراع الحكومة القومية بتحويل منح التساوي لفائدة ولايات دارفور والولايات الأخرى. وترفع المفوضية تقارير إلى الهيئة التشريعية القومية.

121. حتى تتمكن المفوضية من آداء مهامها يقوم الرئيس بتعيين فريق من الخبراء المستقلين، بناء على توصية من المفوضية وموافقة الهيئة التشريعية القومية. ويتألف هذا الفريق من اقتصاديين ذوي الكفاءة العالية وخبراء آخرين من مؤسسات جامعية وحكومية ومن القطاع الخاص. ويقترح الفريق صيغا للتخصيص العمودي للموارد بين الحكومة القومية والولايات، ومعايير التخصيص الأفقي بين الولايات. ويبرز هذا الإقتراح/التقرير أيضا الأهمية التي تكتسيها هذه المعايير. وتقوم المفوضية كذلك بتحديد صلاحيات الفريق.

122. يقوم الفريق بتقديم تقريره إلى الرئيس عن طريق المفوضية في موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ تشكيله. ويعرض الرئيس التقرير بعد ذلك على الهيئة التشريعية القومية للموافقة عليه في غضون شهر من تاريخ استلامه. وفي حالة المصادقة على هذا التقرير، يتعين على المفوضية تنفيذ الصيغ والمعايير المتعلقة بتخصيص الموارد، على نحو ما ورد في التقرير.

123. تتفق الأطراف على أن تكون المفوضية مستقلة وقادرة على إنجاز عملها بطريقة فعالة. ومن أجل القيام بعملها على نحو متواصل ومستقل يتم تعيين رئيس المفوضية لفترة معينة ولا يجوز إقالته من منصبه دون مبرّر مقبول. ولتمكين اللجنة من القيام بعملها بشكل فعال، يتم إنشاء أمانة فنية تشتمل على موظفين محترفين ذوي الكفاءة العالية. وتتخذ المفوضية قراراتها بتوافق الآراء.

124. تتخذ الحكومة القومية كافة الخطوات اللازمة لضمان تفعيل مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد خلال السنة المالية 2006 وقيامها بعرض توصياتها بشأن صيغة التخصيص الأفقي والتخصيص العمودي، على الرئاسة والهيئة التشريعية لإدراجها في الميزانية القومية لعام 2007. وتحقيقا لذلك، يتم تعيين فريق خبراء فور التوقيع على اتفاق السلام في دارفور. وفي حالة عدم قيام الفريق بإعداد التقرير عن المفوضية أو عدم الموافقة عليه من جانب الهيئة التشريعية خلال 2006، تقوم اللجنة بإقتراح صيغة ترتكز على المؤشرات الأولية التي يعدها فريق الخبراء حتى يتسنى للحكومة القومية تخصيص حصة من الدخل القومي لفائدة الولايات/الإقليم، بصرف النظر عن ولايات جنوب السودان. ويجوز لولايات شمال السودان التفاوض على أساس جماعي لأجل الحصول على مستويات أعلى من المخصصات العمودية من الحكومة القومية. وتقوم مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد أيضا بتحديد صيغة التخصيص الأفقي بالنسبة للولايات، اللازم إدراجه في الميزانية التي ستقدمها الرئاسة إلى الهيئة التشريعية للسنة المالية 2007.

125. من الضروري قيام حكومة السودان بتحويلات مالية للوفاء باحتياجات ولايات دارفور من المصروفات. وتتفق الأطراف على اعتماد إجراءات التسوية المالية كما حددتها مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد. وينبغي لهذه الإجراءات:

أ) ألا تحدّ من الصلاحيات التي تمارسها السلطات المحلية في نطاق مسؤوليتها؛

ب) أن تدعم كافة أشكال التحويلات، كالتي تتعلق بالمشاريع والإعتمادات المالية المشروطة؛

ج) أن تضمن، دون تمييز، حياة كريمة وظروفا معيشية جيدة لجميع السكان.

126. تعمل مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد على تنفيذ عملية شفافة يتم من خلالها دفع التحويلات إلى ولايات دارفور وإلى الحكومات القومية الفرعية الأخرى، كما ستتفق عليه الأطراف وذلك بناءًا على التوقعات وحسب مواعيد محدّدة، مع ضمان عدم قيام الحكومة الفيدرالية بإحتجاز أموال دارفور أو أية حكومة قومية فرعية أخرى.

127. يجوز لولايات دارفور رفع دعاوى أمام المحكمة الدستورية في حالة قيام الحكومة القومية بإحتجاز الأموال المستحقة لها/له.

128. تتفق الأطراف على ضرورة استحداث نظام اعتمادات لتأدية أغراض محددة سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثلة في إزالة الفقر والنهوض بالمرأة.

* **مستحقات دارفور المالية:**

129. في إطار النظام الفيدرالي يحق لمستوى الحكم المناسب في دارفور الاستفادة مما يلي وفقا لما تتفق عليه الأطراف:

أ) التحويلات من الإيرادات المحصلة على الصعيد القومي، وفقا للمعايير المبينة أعلاه؛

ب) حشد الإيرادات وجمعها على النحو المبين أعلاه؛

ج) التمثيل الملائم في مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد؛

د) موارد الصندوق القومي لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور؛

هـ) منح موارد من صندوق الإئتمان المتعدد المانحين؛

و) التحويل الكامل وفي الوقت المناسب للإعتمادات المالية من حساب الدخل القومي.

* **مصادر التمويل الخارجية** 130. يمكن لولايات الاستفادة من الإقتراض من الأسواق الرأسمالية الإقليمية والدولية شريطة أن يتم ذلك بكيفية منسجمة مع سياسة الاقتصاد الكلي وأن تحظى الحكومة القومية الفرعية بالجدارة الإئتمانية. ودون الإخلال باستقلالية بنك السودان المركزي وفي حدود إمكانية الحكومة القومية و/أو بنك السودان المركزي، تمنح ضمانات سيادية على القروض الممنوحة للولايات، على أن أولوية الحصول على هذه الضمانات ستعطي لدارفور والمناطق المتضررة من الحرب والمناطق الأقل نموا.

131. تحيل حكومة ولايات دارفور تقريرًا إلى الحكومة القومية يتضمن المبالغ المستلمة في إطار التمويل الخارجي والمعونة.

* **تعزيز القدرات** 132. تعمل الحكومة الفيدرالية فور توقيع اتفاق السلام على مساعدة دارفور على وضع وتنفيذ برنامج واسع وشامل لبناء القدرات في مجال المالية العامة والعلاقات الحكومية، بما في ذلك إدارة المصروفات بما يضمن المساءلة.

* **المراقبة والمساءلة** 133. تتعاون ولايات دارفور مع الحكومة القومية على إعداد تقارير مرحلية شاملة (ربع سنوية، نصف سنوية وسنوية) حول مبالغ كافة المصروفات والإيرادات الولائية والمحلية (الرسوم الضريبية وغير الضريبية). ويجب أن تكون هذه النفقات والإيرادات مدرجة في الميزانية. ويتم تحديد شكل إعداد هذه التقارير وفقا لمعايير شفافية الحكم على المستوى القومي. ومن البديهي أن هذا الأسلوب في إعداد التقارير يساعد على تحديد قيمة التحويلات المالية القومية من جانب الحكومة القومية.

134. تشمل المؤسسات المسؤولة عن مراقبة عملية تنفيذ هذا الاتفاق ما يلي:

أ) رئاسة الجمهورية؛

ب) الهيئات التشريعية القومية؛ ج) مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد؛

د) غرفة مراجعة الحسابات القومية؛

هـ) الهيئات التشريعية القومية الفرعية؛

و) المحكمة الدستورية العليا.

*** المادة 19**

*** السياسة الاقتصادية لإعادة الإعمار والاستثمار والتنمية سياسات الاقتصاد الكلي:**

135. تعتبر السياسة الاقتصادية إحدى المهام الرئيسية للحكومة. من ثم، فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية، هو السعي إلى توفير العمالة الكاملة من خلال اتباع سياسات سليمة تركز على استقرار الأسعار ومستويات العمالة والنمو الاقتصادي المستدام لفائدة الفقراء. وتشكل مثل هذه السياسات إطارا لسياسة الاقتصاد الكلي القومي الذي يتم من خلاله صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية على المستويات القومية الفرعية.

136. لهذا، فإن إطار سياسة الاقتصاد الكلي القومي، يوفر وسيلة مهمة لمكافحة الفقر والتهميش في السودان خلال الفترة التي تعقب النزاع.

137. يتعين صياغة سياسات الاقتصاد الكلي القومية بشكل يدعم الحياة الكريمة والظروف المعيشية الجيدة لجميع المواطنين في السودان بدون تمييز يقوم على العنصر أوالعرق أوالدين أوالانتماء الجغرافي أو السياسي أو نوع الجنس.

138. يتعين مراجعة السياسات المالية والنقدية ولا سيما فيما يتعلق بالنظام المصرفي سعيًا إلى الوفاء بمتطلبات النمو المستدام والتنمية العادلة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الرأسمالية الدولية.

139. تناشد الأطراف بنك السودان المركزي تبني أساليب ووسائل مبتكرة كفيلة بتكثيف جهود التنمية في ولايات دارفور والأقاليم المحرومة الأخرى في السودان.

140. إقرارًا بأن القطاع الخاص (القومي والأجنبي) يؤدي دورًا مهما في التنمية، يتعين على السياسات الاقتصادية القومية أن تسعى إلى تهيئة جو موات لمشاركته الفعالة في تنمية ولايات دارفور خلال فترة ما بعد النزاع.

141. يتعين تشجيع ودعم البحوث والتنمية ولا سيما التنمية التكنولوجية.

142. يكتسي القطاع الزراعي بما في ذلك تربية المواشي أهمية خاصة في الاقتصاد وفي حياة كافة مواطني السودان لاسيما أهل ولايات دارفور. من ثم يتعين على السياسات الهادفة إلى تحقيق التنمية إيلاء الأولوية لهذا القطاع، والتركيز على تنميته.

143. يجب بذل الجهود لوضع قاعدة صلبة للتنمية الصناعية مع تركيز خاص على الصناعة الزراعية.

144. يجب توجيه السياسات الاقتصادية القومية نحو تشجيع التصدير من السودان إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

*** سياسات تنمية دارفور**

145. تتفق الأطراف على أن سياسة التنمية القومية ينبغي أن تقوم على تأكيد حق كافة أنحاء السودان في تنمية عادلة وعلى ضرورة منح هذه السياسات أولوية خاصة للولايات الأكثر حرمانا بما في ذلك ولايات دارفور؛

146. في هذا الإطار تسعى ولايات دارفور إلى تحقيق الأهداف القصيرة والمتوسطة المدى المتمثلة في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والبناء والتنمية مع مراعاة الاحتياجات الملحة وضرورة وضع الأساس لتنمية طويلة المدى. وستمنح عناية خاصة للبرامج والمشروعات التي تسمح لولايات دارفور بأن تنتقل بسرعة من مرحلة طلب الإغاثة إلى مرحلة تحقيق التنمية؛

147. إن الأهداف الاستراتيجية الرئيسي لولايات دارفور في مجال النهوض الاقتصادي والتنمية خلال فترة ما بعد النزاع ضمن السياسة الاقتصادية القومية الشاملة المشار إليها آنفا تتمثل في:

أ) تنشيط اقتصاد ولايات دارفور بما يتيح لها الإندماج في الاقتصاد القومي وتعزيز التجارة فيما بين الأقاليم؛

ب) إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل توفير التعليم والصحة والمياه؛

ج) تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية عادلة واستقرار اجتماعي وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛

د) القضاء على الفقر وزيادة القدرة الاقتصادية وتعزيز الوعي؛

هـ) توفير فرص العمالة بشكل مناسب؛

و) تنمية القدرات الفردية والمؤسسية اللازمة للحكم الرشيد وتعزيز المساءلة والشفافية؛

ز) تنمية البنى التحتية المادية الكفيلة بتحسين فرص وصول ولايات دارفور إلى أسواقها الرئيسية فضلا عن أسواق بقية أنحاء السودان والبلدان المجاورة؛

ح) بناء القدرات الفنية والتحليلية في المجالات الرئيسية مثل الإدارة الاقتصادية والإدارة المالية والمشتريات؛

ط) تشجيع إنتاج مصادر الطاقة البديلة ومعالجة أسباب تدهور البيئة.

148. تقر الأطراف بأن ولايات دارفور باعتبارها تاريخيا منطقة محرومة وعانت الكثير من الدمار جراء الحرب، في حاجة ماسة، إلى ما يلي:

أ) استعادة السلم والأمن والاستقرار الاجتماعي.

ب) تنفيذ المهام الحكومية على نحو فعال.

ج) دعم الإدارة المدنية.

د) إعادة التأهيل وإعادة الإعمار وبناء البنى التحتية المؤسسية والاجتماعية خلال فترة ما بعد النزاع.

152. هناك مشكل هام يتمثل في تنافس الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين على المراعي والمياه. وستتم معالجة هذا المشكل بكيفية شاملة، من خلال وضع سياسات تستهدف الحدّ من التدهور البيئي ووقف انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية، وحمل الرعاة تدريجيا على الاهتمام بالكيف بدلا من الكم، وتوفير إطار لتكافؤ فرص وصول مختلف مستخدمي الأراضي إلى الموارد المائية، فضلا عن تنمية القدرة على إجراء بحوث في هذه المجالات.

149. تتفق الأطراف على بذل الجهود من أجل إرتقاء (ولايات/إقليم) دارفور إلى المعدل القومي من التنمية البشرية في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* **إعادة الإعمار والاستثمار والتنمية** 150. تقر الأطراف بأن ولايات دارفور في حاجة إلى فترة انتقالية للانتقال بسرعة من الحرب إلى السلم ومن ثم تهيئة بيئة تسمح بالتحول من مرحلة المساعدات الإنسانية إلى مرحلة النهوض الاقتصادي والتنمية.

151. دعما للفترة الانتقالية هذه، وتحقيقا للأهداف السالفة الذكر، تحتاج ولايات دارفور إلى موارد تفوق بكثير مستوى قدرتها على حشد الموارد على الصعيد الاقتصادي المحلي في مستقبل قريب. ولذا ستتم مساعدتها في جهودها عن طريق تحويلات مالية هامة ومضمونة ومنتظمة يقوم بتنفيذها صندوق / حساب الدخل القومي، وكذلك عن طريق موارد قومية أخرى فضلا عن المعونة الأجنبية.

152. تتفق الأطراف على أنه، إضافة إلى حصة دارفور من تحويلات مفوضية تخصيص ومراقبة الموارد من حساب الدخل القومي، تقوم الحكومة القومية بتخصيص مبلغ أولي قدره 000،000،300 (ثلاثمائة مليون دولار أمريكي) لصندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية لعام 2006. وتلتزم الحكومة القومية أيضا بتخصيص المبالغ التالية لهذا الصندوق:

1.156 مبلغ لا يقل عن 000،000،200 (مائتي مليون دولار أمريكي) للسنة الواحدة خلال السنتين 2007 و 2008 وتتم تسوية هذا المبلغ بناء على نتائج بعثة التقييم المشتركة.

2.156 حصتها من التزاماتها تجاه بعثة التقييم المشتركة ويتم تحديد هذه الحصة للفترة التي تقرها بعثة التقييم المشتركة خلال مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد بعد نهاية مهة بعثة التقييم المشتركة، على أن تتم تسوية هذه الحصة وفقا لهذا القرار.

3.156 المبالغ اللازمة لاستكمال المشاريع الإنمائية التي حددتها بعثة التقييم المشتركة بالنسبة لدارفور إذا لم تكن هذه المشاريع مستكملة في نهاية ولاية بعثة التقييم المشتركة، على أن يستمر دفع هذه المبالغ حتى نهاية 2015 كجزء من العملية الشاملة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية 153. تتفق الأطراف على إنشاء صندوق خاص لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والبناء والتنمية في ولايات دارفور، يدعى "صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية".

1.157 يسعى صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية إلى طلب الأموال وحشدها وجمعها من المانحين المحليين والدوليين على أن تصرف هذه الأموال في عمليات إعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة دمج اللاجئين والنازحين داخليا. كما يسعى إلى تصحيح أوجه الإختلال في مجال التنمية لاسيما على صعيد البنى التحتية.

2.157 تتم إدارة صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية بأسلوب الاحتراف والشفافية. وضمانا للمساءلة والشفافية والعدل والإنصاف في استغلال الأموال يتعين قيام هذا الصندوق بوضع نظام فعال للمراقبة والتقييم.

3.157 يكون صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية مسؤولا عن إدارة موارده ومصروفاته. ويحق له حشد أموال إضافية عن طريق هبات من البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية و/أو هيئات أخرى لغرض إعادة الإعمار والبناء والتنمية في ولايات دارفور.

4.157 يقوم صندوق دارفور بإنشاء آليات تمويل لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء. وتشمل هذه الآليات، دون الحصر، توفير فرص الاستثمار، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ومنح القروض وعناصر الإنتاج، وبناء القدرات لفائدة النساء.

5.157 يشمل هيكل إدارة صندوق دارفور ممثلين عن كل من الحكومة القومية وولايات دارفور والمانحين. ويتم تحديد كيفية تسيير هذا الصندوق في إطار آليات التنفيذ والضمانات.

* **بعثة التقييم المشتركة لولايات دارفور** 154. تتفق الأطراف على التعجيل بإنشاء بعثة التقييم المشتركة بغية تحديد وتقدير احتياجات برنامج النهوض الاقتصادي والتنمية وإزالة الفقر في فترة ما بعد النزاع في ولايات دارفور. وستعرض هذه الاحتياجات على المانحين خلال مؤتمر المانحين المقرر عقده بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام لدارفور. وفي هذا الشأن، تدعو الأطراف البنك الدولي للإعمار والتنمية والأمم المتحدة والبنك الإفريقي للتنمية إلى القيام بدور رائد في توجيه أنشطة بعثة التقييم المشتركة وذلك بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكافة البلدان والأطراف الأخرى المعنية.

* **المادة 19**

* **تنمية وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية**

* **الحقوق التقليدية والتاريخية المتعلقة بالأرض** 155. يكون تنظيم ملكية الأراضي واستغلالها وممارسة الحقوق المتعلقة بالأرض من الاختصاصات المشتركة التي يتم ممارستها على المستوى الملائم من الحكم.

156. إن الحقوق المتعلقة بالأرض التي تمتلكها الحكومة القومية داخل دارفور تتم ممارستها من جانب مستوى الحكم الملائم أو المحدد.

157. يجب إقرار وحماية حقوق ملكية الأراضي القبلية (الحواكير) والحقوق التاريخية في الأرض، وفي مسالك المواشي التقليدية والعرفية، وفي الحصول على المياه. ويتعين على كافة مستويات الحكم تبني عملية تهدف إلى تطوير وتعديل القوانين ذات الصلة بصورة تدريجية بغية تضمينها في القوانين العرفية والممارسات التقليدية والتوجهات والممارسات الدولية، وحماية التراث الثقافي.

158. يستعيد كافة النازحين داخليا وسائر الأشخاص الآخرين حقوقهم في الأرض التي انتزعت منهم بشكل تعسفي وغير مشروع. ولا يجوز تجريد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص من حقهم التقليدي والتاريخي في ملكية الأرض والوصول إلى المياه إلا بعد إجراء مشاورات أو تقديم تعويضات لهم على أساس عادل.

159. تتفق الأطراف على أن الأراضي المشار إليها في هذا الاتفاق هي أراض تابعة لدارفور كما تم الاتفاق عليه في البند/القسم ×× من البروتوكول حول تقاسم السلطة.

* **الموارد الطبيعية**

* 160. تتفق الأطراف على أن الولايات التي تنتج النفط والموارد المعدنية لها الحق في التفاوض بشأن هذه الموارد واستلام النصيب المتفاوض عليه من الدخل الناتج عنها.

* **الإصلاح القانوني**

* 161. تنص القوانين المعدلة وفقا للفقرة 3 أعلاه، على إقرار وحماية الحقوق التقليدية أو العرفية المتعلقة بالأرض.

* **لجنة الأراضي**

162. دون المساس بسلطة المحاكم، يتعين إنشاء لجنة (ولائية/إقليمية) للأراضي للنظر في الحقوق التقليدية والتاريخية المتعلقة بالأرض ومراجعة عمليات إدارة واستغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية.

163. يشترط في اللجنة الولائية للأراضي ما يلي:

1.167 أن تكون مستقلة ومحايدة؛

2.167 أن يمثل أعضاءها مصالح استغلال الأراضي في المنطقة الجغرافية التي تمارس فيها لجنة الأراضي الولائية سلطتها؛

3.167 أن تحدد قواعد الإجراءات الخاصة بها؛

4.167 أن يسمح لها بالإطلاع على كافة السجلات المتعلقة بالأرض؛

5.167 أن تؤدي مهامها في مواقيت ملائمة؛

6.167 أن تقوم باتخاذ التدابير المعقولة لضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في وضع قواعد الإجراءات الخاصة بها؛

7.167 أن ترفع تقريرًا سنويًا إلى المستوى الملائم من الحكم بشأن عملياتها ومصروفات ميزانيتها السنوية.

8.167 أن ينظم القانون العضوية والتعيينات وشروط الخدمة في اللجنة الولائية للأراضي.

164. تتولى اللجنة الولائية للأراضي المهام التالية:

1.168 التحكيم في المنازعات حول الحقوق المتعلقة بالأرض؛ 2.168 تقديم توصيات إلى المستوى الملائم من الحكم بخصوص سياسات إصلاح الأراضي واستغلالها والاعتراف بالحقوق التقليدية و التاريخية المتعلقة بالأرض؛

3.168 الفصل في الطلبات بمراجعة القرارات المتعلقة بتخطيط استغلال الأرض والموافقة على تنمية الأرض وفقا للتشريع الذي تم سنّه طبقًا لهذا الاتفاق؛

4.168 إنشاء سجلات عن الاستخدامات الحالية والتاريخية للأرض والحفاظ عليها؛

5.168 القيام ببحوث حول ملكية الأرض واستخدامها في المنطقة الجغرافية التي تتم فيها ممارسة السلطة؛

6.168 تقديم توصية إلى المستوى الملائم من الحكم حول التدابير المتعلقة بتحسين النظام الخاص بتخطيط وتنمية الأرض والموارد الطبيعية؛

7.168 مراجعة الوثائق الحالية المتعلقة بالأرض وإعداد توصية إلى السلطة ذات الصلة، بإدخال التغييرات الضرورية المطلوبة بما في ذلك إعادة الحقوق المتعلقة بالأرض إلى أصحابها أو دفع تعويضات لهم.

165. تكون للجنة الولائية للأراضي خلال تأديتها مهمة التحكيم، صلاحية تلقي الطلبات، ويجوز لها بموافقة من الأطراف المتنازعة، أن تطبق القوانين العرفية والتقليدية و/أو مبادئ العدالة والإنصاف. ويكون قرار التحكيم ملزمًا لأطراف النزاع، ويمكن أن يوضع موضع التنفيذ من جانب محكمة ذات الاختصاص.

166. تكون للجنة الولائية للأراضي ملزمة بالقرارات التي تتخذها أية هيئة أو سلطة تمنح لها الصلاحية من مستوى الحكم الملائم أو تنشأ خصيصًا لذلك بموجب هذا الاتفاق لإصدار الأحكام المتعلقة بأراضي النازحين داخليا والأشخاص الآخرين المتضررين جراء الحرب.

167. على اللجنة القومية للأراضي واللجنة الولائية للأراضي التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق أن تتعاونا وتنّسقا أنشطتهما بغية استخدام مواردهما بصورة فعالة. ودون وضع قيود على مسائل التنسيق، يمكن أن تتفق اللجنة القومية للأراضي واللجنة الولائية للأراضي على ما يلي:

1.171 تبادل المعلومات والقرارات التي يتخذها كل منهما؛

2.171 إسناد بعض مهام اللجنة القومية للأراضي، بما في ذلك جمع البيانات والبحوث، إلى اللجنة الولائية للأراضي؛

3.171 الكيفية التي يمكن بواسطتها تسوية كل مسألة تتعارض مع نتائج أو توصيات أي لجنة من اللجنتين؛

* 168. في حالة وجود تعارض بين نتائج أو توصيات اللجنة القومية واللجنة الولائية يستعصي الوصول إلى تسوية بموجب الاتفاق، يتعين على اللجنتين التوفيق بين موقفيهما. وتحال المسألة إلى المحكمة الدستورية لإصدار حكمها إذا لم يعد بالإمكان التوفيق بين الموقفين.

* تخطيط وتنمية الأرض والموارد الطبيعية 169. على السلطات المختصة التي تعتزم إعتماد عمليات شفافة ومسؤولة لتحديد استغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية في دارفور، إيجاد نظام لوضع خطة لاستغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية في دارفور بما في ذلك الأراضي التي تمتلكها الحكومة القومية لتحقيق الأهداف والمشاريع الإنمائية القومية الأخرى.

170. تكون لنظام تخطيط وتنمية الأراضي والموارد الطبيعية الذي يقام بموجب هذا الاتفاق، الأهداف التالية:

1.174 الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وتنميتها وحفظها بما في ذلك الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية والأحراج والمعادن والمياه والمدن والبلدات والقرى، وذلك بهدف تعزيز الإزدهار والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد بيئة أفضل؛

2.174 تعزيز وتنسيق العمل الاقتصادي المنظم لاستغلال وتنمية الأرض والموارد الطبيعية؛

3.174 التنمية المستدامة مع سلامة البيئة؛

4.174 حماية التراث الثقافي؛

5.174 حماية وتوفير وتنسيق الاتصالات والخدمات؛

6.174 توفير الأراضي لأغراض عامة؛

7.174 توفير وتنسيق الخدمات والتسهيلات الاجتماعية؛

8.174 حماية البيئة بما في ذلك حماية وحفظ الحيوانات والنباتات الأصلية والأنواع المهددة بالإنقراض والمجتمعات البيئية؛

9.174 إعادة تأهيل الأراضي التي تعرضت للإتلاف، وبرامج إعادة التشجير؛

10.174 دعم المسؤولية المشتركة في التخطيط البيئي بين مختلف مستويات الحكم في دارفور؛

11.174 إتاحة فرص الإنخراط العام والمشاركة في تخطيط وتقييم البيئة؛

12.174 إتاحة التشاور مع جميع الأشخاص المتضررين من برامج تنمية الأراضي والموارد الطبيعية؛

13.174 تقديم تعويضات كافية للأشخاص الذين تضررت وسائل معيشتهم أو ممتلكاتهم نتيجة لقرارات تنمية الأراضي والموارد الطبيعية.

171. يتعين على مستويات الحكم القومية الفرعية في دارفور، تعزيز وتنفيذ خطط إدارة الأراضي في إطار اختصاصاتها وفقا للأهداف الواردة في الفقرة 16 أعلاه. وعلى الإدارات المحلية أن تتشاور مع الأشخاص المتضررين وتأخذ في الاعتبار الأهداف الواردة في الفقرة 16 وفي أي قانون عرفي أو تقليدي يمكن تطبيقه فيما يتعلق باتخاذ قرارات حول التنمية في إطار اختصاصاتها.

* **استغلال الأرض وتخطيط الموارد الطبيعية:**

172. يتعين على مستويات الحكم القومية الفرعية في دارفور، سنّ تشريع ينص على الأهداف الواردة في الفقرة 16. ويجب أن ينص التشريع الخاص بالتخطيط على ما يلي:

1.176 إنشاء هيئة تخطيط تقوم بتنظيم وتنمية وتنفيذ خطط إدارة استغلال الأرض؛

2.176 تحديد المتطلبات الإجرائية التي يتعين على الحكومات أن تتقيد بها كحد أدنى، في تطوير ووضع خطط إدارة استغلال الأرض بما في ذلك حكم خاص باستشارة الأشخاص المتضررين من الخطط المقترحة؛

3.176 تحديد الحد الأدنى من محتوى خطط إدارة استغلال الأرض، بما في ذلك المتطلبات الخاصة بالغايات والسياسات والاستراتيجيات التي يتم بموجبها وضع خطة لتنفيذ أهداف التشريع؛

4.176 ممارسة رقابة على تنمية الأرض في دارفور وذلك بتحديد أنواع التنمية التي لا يجوز تنفيذها أو التي لا يسمح بتنفيذها إلا بعد ترخيص؛

5.176 إنشاء سجل عمومي لكافة خطط إدارة استغلال الأرض؛

* **المراجعة والإجراءات الإدارية والمساءلة:**

173. ينبغي للتشريع الخاص بالتخطيط أن ينص على:

1.177 أن تقوم اللجنة الولائية للأراضي بمراجعة الصلاحية القانونية لخطط إدارة استغلال الأراضي المعدة وفقا لأحكامها؛

2.177 أن تقوم اللجنة الولائية للأراضي بمراجعة الاستحقاق والصلاحية القانونية للقرارات المتعلقة بتنمية الأرض والموارد الطبيعية؛

3.177 أن تطلب من هيئة التخطيط رفع تقرير سنوي إلى الحكومة بشأن تنفيذ التشريع الخاص بالتخطيط.

* **مشاريع إنمائية رئيسية**

174. في ظروف استثنائية، يجوز للهيئة التشريعية، الولائية في دارفور، الترخيص للحكومة الولائية بإبرام اتفاقات لتنفيذ مشاريع إنمائية رئيسية، لا تتوافق مع أية خطة لاستغلال الأرض أو تشريع خاص بالتخطيط. ولا يجوز للحكومة السعي إلى الحصول على هذا الترخيص إلا إذا تضمنت هذه الاتفاقات أحكامًا مفصلة توضح ما يلي:

1.178 الأجراءات التي يتعين تبنيها بموجب الاتفاق المتعلقة بحماية البيئة؛

2.178 الخطوات التي تم اتخاذها للتشاور مع جميع الأشخاص الذين تأثرت مصالحهم بالتنمية المقترحة؛

3.178 الفوائد المستحقة للمجموعات المحلية ولأهل دارفور نتيجة إبرام هذا الاتفاق؛

4.178 مستوى التعويضات التي تدفع إلى الأشخاص الذين تضررت ممتلكاتهم أو تأثرت وسائل معيشتهم سلبًا نتيجة هذا الاتفاق، مع توضيح ما إذا كان الأشخاص المتضررون قد وافقوا أم لا على هذا المستوى من التعويضات.

* **المادة 20**

* **البرامج العاجلة لفائدة النازحين داخليا واللاجئين والأشخاص الآخرين المتضررين من الحرب والتعويضات المقدمة لهذه الفئة الأخيرة**

* **المبادئ** 175. يتمتع النازحون والمتضررون من الحرب بنفس الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية التي يتمتع بها أي مواطن بموجب قوانين السودان. وبصفة خاصة، تتحمل السلطات المختصة مسؤولية ضمان تمتع هؤلاء الأشخاص بحرية الحركة واختيار مكان إقامتهم بما في ذلك العودة والاستقرار في أماكنهم الأصلية أو الإقامة في أماكنهم المعتادة.

176. تتم معاملة النازحين والمتضررين من الحرب النازحين من وإلى دارفور بما ينسجم مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ.

177. في جميع الحالات ينبغي أن تتم إعادة النازحين إلى أماكن أو مناطق نشأتهم، على أساس طوعي. وفي هذا الصدد، ينبغي تيسير حصولهم على معلومات صحيحة وموثوقة حول الظروف السائدة في أماكن نشأتهم. وتعمل السلطات ذات الصلة، بمساعدة الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، على ضمان الحماية المناسبة والمعاملة اللائقة للنازحين خلال عودتهم الطوعية وإعادة توطينهم الطوعي وإدماجهم في المجتمع.

178. تتفق الأطراف على ضرورة توفير الأمن اللازم لعودة النازحين داخليا. فمن أجل بدء النازحين حياتهم الجديدة وضمان اندماجهم في المجتمع ينبغي توفير مياه الشرب والأغذية وهياكل الإيواء، فضلا عن عناصر الإنتاج الزراعي اللازمة للمحاصيل وتربية المواشي، والبذور، والنبتات، والخدمات البيطرية، والأدوات والمعدات الأساسية، بما في ذلك أجهزة صنع لبنات البناء، فضلا عن تقديم القروض الصغيرة. وتتطلب عملية الإنعاش إعادة تأهيل/إنشاء مرافق صحية وتعليمية ملائمة. 179. تلتزم الحكومة القومية بالإسهام بموارد للوفاء عاجلا بالاحتياجات الضرورية لعودة وإعادة توطين النازحين داخليا واللاجئين. 180. تسهر لجنة إعادة تأهيل وإعادة التوطين في دارفور، بدعم من السلطات ذات الصلة ومساعدة من الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، على ضمان هذه الحقوق وغيرها من الحقوق الأساسية الأخرى وتلبية احتياجات العائدين.

* **الحماية** 181. تنشئ الأطراف لجنة لإعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور بغية وضع استراتيجيات وإجراء مسح أو تقييم أورصد لأوضاع المشردين والمتضررين من الحرب وإعداد تقارير بشأنهم ترفع إلى المستوى المناسب من الحكم. ويتعين إفادة المجتمع الدولي بالاستراتيجيات وعمليات المسح والتقييمات والمعلومات المتعلقة بهم.

182. تجري لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور مشاورات مع النازحين داخليا والعائدين، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى.

183. إن لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، إنسجاما مع نظمها، تسمح للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهما من الوكالات الإنسانية، بالوصول إلى النازحين والمتضررين من الحرب، سواء كانوا في أماكن حضرية أو ريفية أو في مخيمات، وذلك وفقا للقانون الإنساني الدولي. وتتم إحالة المنازعات المتعلقة بإيصال المساعدة الإنسانية، إلى السلطات المعنية في الحكومة القومية.

184. تتعهد أطراف هذا الاتفاق، بتوفير الحماية والأمن للنازحين والمتضررين من الحرب في جميع مناطق دارفور، وذلك بمساعدة الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي. وتبذل السلطات ذات الصلة الجهود اللازمة للاستجابة لشكاوى انتهاك حقوق الإنسان ولمعالجة أثر هذه الإنتهاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان العدل بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

185. تولي السلطات ذات الصلة، بمساعدة الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، عناية خاصة بالنازحين لحمايتهم من شتى أشكال التحرش الجنسي والمضايقات "الضرائب" غير الرسمية ومصادرة الممتلكات. وفي إطار هذه الجهود، ينبغي إيلاء عناية أكبر بالنساء النازحات لحمايتهن من كافة أشكال التحرش الجنسي والاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس.

186. توفر لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، الأغذية الأساسية والمأوى والمياه الصالحة للشرب لفائدة النازحين وهم يشقون طريقهم نحو مناطق العودة. وتبذل هذه اللجنة جهوداً خاصة لكفالة مشاركة كاملة للنساء في تخطيط وتوزيع هذه المواد الأساسية.

187. تشمل الاستراتيجيات الواردة في الفقرة 14 الأنشطة الهادفة إلى تحقيق المصالحة وبناء السلام؛ مثل اجتماعات المصالحة المحلية الرامية إلى تسوية النزاعات المحلية والاستعانة بالآليات التقليدية لتسوية النزاعات.

188. تقوم لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة، بتقديم المساعدة لأنشطة إعادة تأهيل وإعادة دمج اليتامى وسواهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

189. بناء على طلب من لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، تقوم السلطات ذات الصلة عند الضرورة، بإنشاء محاكم متنقلة وآليات أخرى لضمان الوصول عاجلا إلى الأجهزة القضائية.

* **الوثائق الشخصية** 190. تتخذ لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، بالتعاون مع السلطات ذات الصلة، إجراءات لتيسير عملية تسجيل جميع النازحين سواء كانوا في أماكن حضرية أو ريفية أو في المخيمات، وتصدر جميع الوثائق اللازمة لممارسة حقوقهم الشرعية، مثل جوازات السفر وبطاقات التعريف الشخصية وشهادات الميلاد وشهادات الزواج وكافة سندات الملكية. وتعمل لجنة إعادة التأهيل كذلك على تيسير إصدار الوثائق الجديدة أو استبدال تلك التي ضاعت خلال فترة التشريد، دون فرض شروط أو تكاليف أو مواعيد غير معقولة. وعند اللزوم يمكن الاستعانة بالإدارة التقليدية أو قيادات المجتمع المحلي لإثبات الهوية.

191. للنازحين من الرجال والنساء حقوق متساوية في الحصول على الوثائق اللازمة. ويتم إصدار الوثائق لفائدة النساء والفتيات باسمهن الشخصي. وتوجه عناية خاصة لليتامى لتزويدهم بالوثائق التي يحتاجون إليها.

* **جمع شمل الأسرة** 192. تتعهد الحكومة القومية والسلطات ذات الصلة في دارفور بحماية سلامة الأسرة والمجتمع والحق في التمتع بالحياة العائلية. وتبذل جهود خاصة لتسهيل عودة القاصرين اللذين ليس لهم مرافقون، إلى أسرهم أو مجتمعاتهم الأصلية. وتعمل لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، على تيسير إجراءات تقديم الطلبات التي يقدمها أعضاء الأسر، وعلى التعاون مع المنظمات الإنسانية التي تعمل في مجال المساعدة على لمّ شمل الأسرة.

* **إستعادة الممتلكات** 193. يحق للنازحين استعادة ممتلكاتهم سواء اختاروا أم لا العودة إلى ديارهم أو مناطق نشأتهم. ولهم الحق في التعويض الكافي عن إتلاف ممتلكاتهم، وذلك وفقا للمبادئ الدولية.

194. تضع لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور بالتعاون مع السلطات ذات الصلة إجراءات استعادة الممتلكات على نحو مبسط وشفاف وقابل للتنفيذ. وتكون جميع جوانب عملية المطالبة بالاستعادة، بما في ذلك إجراءات

الاستئناف، عادلة ومحددة زمنيا وميسرة ومجانية وتأخذ في الحسبان خصائص العمر ونـوع الجـنس. وتتـضمن الإجـراءات تـدابير إيجابيـة لكفالـة قـدرة النـساء عـلى المشاركة في العملية على أساس المساواة الكاملة.

195. يتم التعويض عن الممتلكات بدلا من استعادتها في حالة ثبوت استحالة الاستعادة بشكل قاطع وفقا للإجراءات الواردة في هذا الاتفاق.

196. تقوم لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، بإنشاء لجان مستقلة ومحايدة يشار إليها فيما بعد بـ "لجان المطالبـة بالممتلكـات"، وذلـك في المناطق الريفية والحضرية لمعالجة كافة المنازعات المتعلقة بالممتلكات أو التي قد تنشأ جراء عملية العودة وتتطلـب تـسوية سريعـة محليًـا. كـما يـستعان بالآليـات التقليدية لتسوية المنازعات على أن تكون منسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان ولا تمس بالسلطة القضائية للمحاكم. وتتولى لجان المطالبة بالممتلكات المهام الآتية:

1.200 تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق ملكية الأراضي الناجمة عن تشريد السكان الأصليين أو القائمين باستغلال الأراضي. وفي حالة فـشل اللجنـة تحـال المسألة إلى السلطات ذات الاختصاص؛

2.200 الحرص على أن تكون مستقلة ومحايدة؛

3.200 أن يكون الأعضاء فيها ممثلين لمناطق جغرافية تمارس فيها اللجنة سلطتها؛

4.200 تحديد قواعد الإجراءات الخاصة بها، مسترشدة في ذلك بلجنة إعادة التوطين والتأهيل في دارفور؛

5.200 تيسير الإطلاع على كافة سجلات الأرض وغيرها ذات الصلة؛

6.200 القدرة على استدعاء الشهود؛

7.200 القيام بمهامها حسب جدول زمني مناسب؛

8.200 اتخاذ كافة التدابير المعقولة لكفالة المشاركة الكاملة والفاعلة في وضع الإجراءات الخاصة بها؛

9.200 عقد جلسات علنية وإصدار قراراتها؛

10.200 رفع تقارير ربع سنوية عن عمليات ومصروفات ميزانيتها السنوية إلى لجنة إعادة التأهيل وإعادة التوطين في دارفور، المنشأة أعلاه؛

11.200 تنسيق عملها مع لجان الأراضي المنشأة بموجب هذا الاتفاق؛

12.200 إصدار توصيات إلى السلطات المعنية حول تنفيذ قراراتها.

197. ينظم القانون الشؤون المتعلقة بالعضوية والتعيينات وشروط الخدمة في لجان المطالبة بالممتلكات.

* **التعويضات** 198. تتفق الأطراف على أن لضحايا النزاع المسلح في دارفور الحق الثابت في أن تتم معالجة شكاواهم بأسلوب شامل يضمن لهم الحـصول على تعويضات. وإن عملية إعادة الممتلكات وتقديم التعويضات عن الأضرار والخسائر تتطلب تعبئة موارد ضخمة.

199. تتفق الأطراف على إنشاء لجنة تعويضات مستقلة ومحايدة لتعالج – دون المساس بسلطة المحاكم – المطالبات بالتعويض التي يقدمها أهل دارفور ممن يعانون من الأذى، بما في ذلك الضرر المادي والعقلي والإنفعالي أو الخسائر البشرية والاقتصادية وغير ذلك مما له علاقة بالنزاع.

200. يتم إنشاء اللجنة بموجب مرسوم رئاسي. وستظل تمارس مهامها إلى حين الإنتهاء من معالجة جميع المطالبات بالتعويض.

201. تضم عضوية اللجنة أشخاصا تعينهم الأطراف وأشخاصا يمثلون المجموعات المتضررة من الحرب وقيادات الإدارة الأهلية. ويتم اتخـاذ تـدابير خاصـة لضمان التمثيل الفعلي للنساء في اللجنة. ويجوز للجنة توظيف خبراء والعمل وفقا للتوصيات الصادرة عنهم.

202. تضع اللجنة قواعد الإجراءات الخاصة بها استنادا إلى المبادئ والممارسات الدولية والقانون القومي والقوانين والممارسات العرفية. ويجوز لهـا إنـشاء فروع محلية وغرف متخصصة. وتسهر على أداء عملها – بصفة شفافة – وتيسير وصول المواطنين إليها ممن يطالبون باستعادة الملكية أو أي تعويض عنها.

203. تبذل اللجنة كل ما في وسعها لتنسيق عملها مع لجان المطالبة بالملكية. وتحيل المنازعات المتعلقة بالملكية والناجمة عن عملية الإعادة، إلى لجان المطالبة بالملكية التي تنشأ بموجب هذا الاتفاق. وفي حالة نشوب نزاع بين لجان المطالبة بالملكية ولجنة التعويضات تتعذر تسويته من خلال التشاور فيما بين الطرفين، فإن لجنة إعادة التأهيل والتوطين في دارفور هي التي تتولى حل النزاع. وتقوم لجنة التعويضات أيضا بتنسيق أنشطتها مع لجنة إعادة التأهيل والتوطين في دارفور. 204. تقوم اللجنة بصياغة مبادئ استعادة الملكية أو التعويض عنها على الوجه السليم. وتراعي اللجنة في ذلك، من بين أمور أخرى، الاعتبارات التالية:

1.208 المبادئ والممارسات الدولية، والقانون القومي، والقانون العرفي، والممارسات العرفية؛

2.208 مبدأ الإعادة العادلة والمنصفة للملكية الضائعة أو المتضررة؛

3.208 مبدأ توفير تعويضات أخرى عند استحالة إعادة الملكية؛

4.208 احتياجات الفئات المستضعفة، مثل النساء والأطفال؛

5.208 مبدأ عدم تقديم تعويضات مرتين عن نفس الملكية الضائعة؛

6.208 مبدأ التمييز بين الحكم باستعادة الملكية أو التعويض عنها الصادر بموجب هذا القسم، ومسألة المعاقبة بموجب القانون الجنائي؛

7.208 قدرة مرتكب أو مرتكبي الجنح على دفع تعويضات نقدية.

205. تسند إلى اللجنة، من بين أمور أخرى، الصلاحيات التالية:

1.209 إضفاء الطابع الإلزامي لأحكام استعادة الملكية أو التعويض عنها، التي تصدرها ضمن اختصاصها؛

2.209 تسوية المطالبات بصفة غير رسمية أو عن طريق تطبيق القوانين والممارسات التقليدية أو العرفية؛

3.209 إصدار أمر يسند مسؤولية إعادة ملكية أو دفع تعويضات عنها إلى الأشخاص الذين ترى اللجنة أن لهم المسؤولية المشتركة في ضياع الملكية أو إلحاق الضرر بها، مما يتطلب دفع تعويضات عنها؛

4.209 تحديد موعد دفع التعويضات النقدية التي صدر بشأنها قرار من اللجنة.

206. تشمل قرارات دفع التعويضات الصادرة عن اللجنة ما يلي:

1.210 إعادة الممتلكات المسروقة، أو الضائعة أو المتلفة؛

2.210 دفع تعويضات نقدية؛

3.210 توفير عناصر الإنتاج (المحاصيل، تربية المواشي، الأدوية البيطرية؛ الأدوات الزراعية، الخ...)؛

4.210 إعادة التأهيل، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية؛

5.210 تقديم المساعدة القانونية والخدمات الاجتماعية؛

6.210 الإقرار بالمسؤولية وقبولها؛

7.210 ضمانات عدم المعاودة؛

8.210 تقديم أشكال تقليدية من التعويض.

207. لا يجوز للجنة النظر في أية مطالبة بالتعويض يتم تقديمها بعد أزيد من عشر سنوات من تاريخ إبرام هذا الاتفاق.

208. ينص القانون المؤسس للجنة التعويضات على ما يلي:

1.212 إنشاء آليات مراجعة قرارات اللجنة في الشؤون القانونية؛

2.212 إنشاء آليات تنفيذ قرارات اللجنة بخصوص تقديم تعويضات نقدية أوإعادة الملكية أو دفع تعويضات في أشكال أخرى.

209. تتفق الأطراف على إنشاء صندوق تعويضات بعد ثلاثة شهور من التوقيع على الاتفاق. ويجوز للجنة التعويضات سحب مبالغ مالية منه وفقا لما يصدر عنها من قرارات بدفع تعويضات نقدية بصورة مؤقتة، دون إجراء تحقيق كامل في القضية.

210. ويتم دفع المبالغ المقررة من اللجنة في غضون 60 يوما من إصدار القرار. وفي حالة ما إذا تم دفع مبلغ معين للمدعي من صندوق التعويضات، فإنه يخصم من المبلغ النهائي الذي تحدده اللجنة، بعد إجراء تحقيق كامل في القضية.

211. وتحدد اللجنة طرق تشغيلها (لدفع التعويضات) على أن تراعي، من بين أمور أخرى، الآليات التقليدية لتسوية المنازعات.

212. وتدفع الحكومة مساهمات في صندوق التعويضات دعما له. وتقوم اللجنة أيضا بحشد أموال من القطاع الخاص أو أية مصادر أخرى.

* **المادة 21**

* **أحكام عامة** 213. تتفق الأطراف على إنشاء لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في دارفور، فور التوقيع على هذا البروتوكول. وفي هذا الصدد، تدعو الأطراف المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني والمادي والمالي من أجل تفعيل لجنة الإغاثة وإعادة التأهيل في دارفور، في أقرب وقت ممكن.

214. تدعو الأطراف المجتمع الدولي إلى تزويد صندوق دارفور لإعادة الإعمار والتنمية بأرصدة أولية للتعجيل بالشروع في تنفيذ البرامج ذات الأثر السريع وبناء القدرات في المجالات الرئيسية مثل الإدارة الاقتصادية والهياكل المؤسسية والمادية المرتبطة بعمليات الإغاثة.

* **الفصل الثالث: وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية**

* **المادة 22**

* **مبادئ عامة**

* 219. إقرارا بالآثار المدمرة للنزاع المسلح وإدراكا لضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار الشامل، فإن الأطراف، بموجب هذه الوثيقة:

* تؤكد مجددًا التزامها بتنفيذ جميع الاتفاقات والبروتوكولات الموقع عليها، لاسيما اتفاق انجامينا لأبريل 2004 واتفاق أديس أبابا لمايو 2004 وبروتوكول أبوجا لنوفمبر 2004 بشأن تعزيز الوضع الأمني في دارفور، فضلا عن إعلان المبادئ الصادر في يوليو 2005.

* تؤكد أن إحلال سلام دائم في دارفور يتم تحقيقه ودعمه، من بين أمور أخرى، من خلال اتفاق وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية التي تعالج الأسباب الجذرية ومختلف جوانب النزاع المسلح.

* تتعهد بالإمتناع عن القيام بأعمال مثل التعبئة أو التجنيد أو إطلاق مبادرات من شأنها تعريض عملية السلام إلى الخطر، بما في ذلك القيام بأعمال عسكرية هجومية وتحركات ونشر قوات والشروع في حملات دعائية عدائية، كتأكيد جديد لالتزام بتهيئة بيئة مواءمة والحفاظ عليها.

* تضمن حرية تنقل الأفراد والسلع والخدمات في دارفور.

* تمتنع عن أي عمل قد يعرض العمليات الإنسانية إلى الخطر وتؤكد مجددا التزامها بإيجاد ظروف أمنية ملائمة للتدفق الحر للسلع والمساعدات الإنسانية وضمان الأمن في معسكرات النازحين داخليا وتهيئة جوٍ مواتٍ للعودة الطوعية للنازحين داخليا واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية.

* تتخذ الإجراءات اللازمة لتحييد ونزع سلاح الجنجويد/الميليشيات المسلحة انسجاما مع القرارين 1556 و 1564 للأمم المتحدة وقرارات قمة الاتحاد الإفريقي واتفاق انجامينا وبروتوكول أبوجا الصادر في نوفمبر 2004، وذلك بما يضمن الأمن في دارفور.

* تتخذ إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك إطلاق سراح المعتقلين نتيجة النزاع في دارفور، ما عدا الأشخاص الذي تمت إدانتهم نتيجة محاكمة قانونية، وذلك فور التوقيع على اتفاق السلام الشاملة.

* تضمن وجود قوات مسلحة سودانية قوية تعمل على أساس الاحتراف والشمولية وكمؤسسة قادرة على الحفاظ على سيادة الأمة وسلامة ترابها.

* تنشئ جهازا يعنى بالتنفيذ الفعلي للقوانين وضمان الأمن الداخلي في دارفور.

* تقوم بصياغة إطار يتيح لجميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع الدولي القيام بدور فعال في تحقيق سلام شامل.

* تضع آليات ملائمة لعمليات تسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع عند عودتهم إلى الحياة المدنية.

* تتعهد بأن جميع القوات الخاضعة لقيادتها على كافة المستويات، ستقوم باحترام هذا الاتفاق وتنفيذها وحمايتها.

*** المادة 23**

*** مقدمة**

*** الغرض من هذا الاتفاق**

* 220. ترمي هذا الاتفاق إلى تعزيز وقف إطلاق النار الإنساني والاتفاقات الأخرى التي وقعتها الأطراف وإلى إرساء دعائم ترتيبات أمنية نهائية وسلام دائم في دارفور.

221. إن الاتفاقات التي وقعتها الأطراف هي: اتفاق انجامينا لعام 2004 حول وقف إطلاق النار الإنساني بشأن النزاع في دارفور، واتفاق أديس أبابا لعام 2004 الذي وقعته الأطراف السودانية حول ترتيبات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين في دارفور وبروتوكول أبوجا لعام 2004 بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة حول تحسين الوضع الإنساني في دارفور وبروتوكول أبوجا لعام 2004 بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة حول تعزيز الوضع الأمني في دارفور، وفقا لاتفاق انجامينا (يشار إلى هذه الاتفاقات فيما بعد بـ "اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية")

* مقاصد هذا الاتفاق 222. فيما يلي مقاصد هذا الاتفاق:

أ) ضمان سريان وقف إطلاق النار في دارفور.

ب) ضمان عدم تعرض المدنيين لأعمال العنف والترهيب والتهديد والتشريد القسري.

ج) ضمان عدم تعرض النساء والأطفال للعنف بسبب نوع الجنس.

د) ضمان توفير المساعدة الإنسانية على نحو آمن للنازحين داخليا والمدنيين الآخرين المحتاجين.

هـ) المساعدة على تهيئة بيئة ملائمة تتيح للنازحين داخليا واللاجئين العودة الطوعية والآمنة إلى أماكنهم الأصلية.

و) ضمان تعاون الأطراف مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والهيئات الأخرى لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق.

*** نطاق هذا الاتفاق**

* 223. تشمل هذا الاتفاق المسائل الرئيسية التالية:

أ- المقدمة (الفصل الأول) ب- الأنشطة المحظورة (الفصل الثاني) ج- تعزيز آليات مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق (الفصل الثالث) د- حماية النازحين داخليا ومسالك الإمدادات الإنسانية (الفصل الرابع) هـ-فكّ الارتباط وإعادة الانتشار والمراقبة المحدودة للأسلحة (الفصل الخامس) و- توفير الإمدادات اللوجستية غير العسكرية للحركات (الفصل السادس)

*** وضع هذا الاتفاق**

* 224. يهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية. ولا تعتبر بديلة عن هذه الاتفاقات التي لا تزال سارية المفعول. وعلى الأطراف احترام التزاماتها وتعهداتها بموجب هذا الاتفاق.

225. عند بروز أي تناقض أو تباين بين هذا الاتفاق واتفاقات وقف إطلاق النار الحالية، تكون الأولوية لهذا الاتفاق ويصبح ناسخا لغيره.

226. يبدأ سريان مفعول هذا الاتفاق بعد 72 ساعة من توقيع الأطراف عليها.

227. ليس في هذا الاتفاق ما يمس حق حكومة السودان على حماية سلامتها الإقليمية وسيادتها ضد أي عدوان خارجي.

*** تفسير الاتفاقات وتسوية المنازعات:**

* 228. في حالة نشوب أي نزاع بين الأطراف حول تفسير هذا الاتفاق أو أي من اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية، تسعى الأطراف إلى تسوية النزاع عن طريق التوافق في إطار اللجنة المشتركة.

229. إذا تعذر على الأطراف تسوية النزاع بالتوافق، فعلى رئيس اللجنة المشتركة إجراء مشاورات مع الأعضاء الدوليين في اللجنة المشتركة وإصدار قرار نهائي بهذا الخصوص، على أن يكون ذلك ملزمًا للأطراف.

*** الترويج لهذا الاتفاق**

230. يتعين على الأطراف تعزيز التوعية بهذا الاتفاق وتفهمه والتقيد بأحكامه، بين قادتها وأعضائها والقوات المتحالفة.

231. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بالتعاون مع الأطراف، وضع وإدارة برامج توعية في دارفور للتأكد من أن المجتمعات المحلية وقادة الأطراف الميدانيين والأعضاء والقوات المتحالفة على وعي بتفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والتزامات الأطراف بوقف إطلاق النار والأنشطة التي تشكل انتهاكا له، على أن تشمل هذه البرامج الاستفادة من الاجتماعات والوسائل الإعلامية المطبوعة والالكترونية الصادرة باللغات المحلية.

*** المادة 24**

*** الأنشطة المحظورة**

232. في ضوء اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية، تمتنع الأطراف، على نحو صارم، عن القيام بالأنشطة التالية:

أ- كافة أنواع الإعتداءات ضد أفراد ومواقع الطرف الآخر، بما في ذلك أعمال التخريب وأخذ الرهائن والإحتجاز وزرع الألغام والإستيلاء على الممتلكات المعدات التابعة للطرف الآخر.

ب- كافة الإعتداءات والتحرش والإختطاف والترويع وإيذاء المدنيين، بما في ذلك النازحون داخليا والعاملون في المجالات الإنسانية والأشخاص الآخرون غير المقاتلين وأية محاولة للإستيلاء على معداتهم وممتلكاتهم.

ج- القيام بأية أعمال من شأنها عرقلة أو تأخير عملية المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية للمدنيين.

د- وضع أية قيود على حرية وسلامة حركة الوكالات الإنسانية وسلاسة حركتها.

هـ - أي عمل من أعمال العنف الموجه ضد نوع الجنس.

و- فرض أية قيود على حرية تنقل الأفراد والسلع.

ز- شن أية هجمات ضد عاملي ومنشآت بعثة الاتحاد الإفريقي واحتجاز معداتها.

ح- القيام بأنشطة تعرقل جهود بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وترقى إلى مستوى عدم التعاون مع البعثة بما في ذلك حظر دوريات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومنع طائراتها من التحليق فوق أية مواقع حتى في حالة فرض حظر التجول والمرور في مناطق محظورة.

ط- أية محاولة من جانب أي طرف لتمويه معداته أو عامليه أو أنشطته، بغرض نسبها إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ووكالات الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر/الهلال الأحمر أو إلى أية منظمة أخرى.

ي- تحليق أية طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دارفور.

ك- أية محاولة لإعادة نشر القوات والمعدات العسكرية أو احتلال مواقع خارجة عن مواقع الأطراف الخاصة بها أو نشر قوات عسكرية إضافية من جانب حكومة السودان في دارفور دون موافقة لجنة وقف إطلاق النار.

ل- أية محاولة تحريك القوات العسكرية دون إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بذلك والحصول على موافقتها.

م- عملية تجنيد قوات عسكرية في دارفور من جانب أي طرف من الأطراف.

ن- أي تجنيد للأطفال أو الفتيات الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة من جانب أي طرف من الأطراف.

س- جميع الحملات الدعائية العدائية والتحريض على العمل العسكري.

233. تمتنع الأطراف عن القيام بجميع الأنشطة المحظورة في أقسام أخرى من هذا الاتفاق واتفاقات وقف إطلاق النار الحالية.

234. تمتنع الأطراف عن القيام بكافة الأنشطة التي تعتبرها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ولجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة اختراقات لوقف إطلاق النار استنادا إلى هذا الاتفاق واتفاقات وقف إطلاق النار الحالية.

* المادة 25

* تعزيز آليات مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق

* أحكام عامة

* 235. إن الأطراف:

أ- تقر بأهمية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ولجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني، وذلك بغية الحفاظ على وقف إطلاق النار وبناء الثقة وفض المنازعات بين الأطراف؛

ب- تؤكد الأطراف مجددًا التزامها بالتعاون مع آليات مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق؛

ج- تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الآليات وتفعيلها؛

د- تدعم توفير تدريب لفائدة أعضاء الآليات، بما في ذلك مندوبو الأطراف بهدف تعزيز مشاركتهم في الآليات؛

هـ- تدعم مشاركة عدد أكبر من النساء في الآليات؛

و- تدعو – بصورة عاجلة – الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز التنسيق بين بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ولجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني؛

ز- تدعو – بصورة عاجلة – هذه الآليات إلى تطوير عملية أكثر سرعة وكفاءة وحزما في التحقيق في الشكاوى ورفع التقارير واتخاذ القرارات حول انتهاكات وقف إطلاق النار.

* بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان

236. تطلب الأطراف من الاتحاد الإفريقي وشركائه الدوليين ضمان توفير مستويات ملائمة من القوة البشرية والموارد لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بما في ذلك القدرات الجوية والبرية بغية تمكينها من أداء المهام الموكلة إليها.

237. تعمل حكومة السودان، بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي وشركائه الدوليين، على ضمان صيانة تسهيلات الهبوط في مطارات دارفور وتوسيعها للوفاء باحتياجات النقل الجوي الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

238. يتعين تعزيز القوة البشرية والفنية للشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بما يمكنها من أداء مهامها.

239. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان العمل على زيادة عدد مراقبيها العسكريين، لاسيما من جهة الأطراف وزيادة مواقع مراقبتها العسكرية بغية تمكينها من القيام، على نحو أفضل، بتغطية أراضي دارفور والوصول إلى المناطق النائية وإجراء التحقيق في كافة الشكاوى، على نحو أسرع.

240. يتم نشر الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في معسكرات النازحين داخليا والمناطق السكانية التي التي تسيطر عليها الحركات. وتقوم هذه الشرطة أيضا بوضع خطة انتشار بالتنسيق مع ضباط اتصال شرطة الحركات.

241. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان زيادة عدد مترجمي اللغات المحلية لاسيما المترجمات بغية تحسين قدرتها على جمع المعلومات الخاصة بالنزاع وإنفاذ القانون والتفاعل مع المجتمعات المحلية.

242. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تبني سياسة عدم التسامح المطلق فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس والإساءة إلى النساء والأطفال.

243. يرخص للشرطة المدنية للاتحاد الإفريقي بزيارة المحتجزين في السجون والمعتقلات بسبب نزاع دارفور المسلح دون أية عوائق.

244. يتعين على الأطراف توفير حرية التنقل دون إعاقة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في جميع المناطق وفي جميع أوقات الليل والنهار.

245. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إبلاغ ممثلي الأطراف في لجنة وقف إطلاق النار وقادة الأطراف الميدانيين بأن أي طرف يعمد إلى منع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من الوصول إلى أية منطقة تحت مراقبته، سيعتبر منتهكا لوقف إطلاق النار.

* **لجنة وقف إطلاق النار**

* 246. يرأس قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لجنة وقف إطلاق النار. وتقدم الأطراف لقائد القوة الدعم اللازم لتأدية مهامه.

247. ينشئ قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لجانا فرعية لوقف إطلاق النار في كل قطاع عسكري من قطاعات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في دارفور، بغية ضمان الإسراع بدورة التحقيق ورفع التقارير عنه. ويرأس اللجان الفرعية لوقف إطلاق النار قادة القطاعات العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

248. يتم اختيار نائب قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من بين أعضاء لجنة وقف إطلاق النار. وفي حالة غياب قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، يقوم نائب قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بمهام منصبه، بصفته رئيسا للجنة. ويكون مفوض الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان عضوا في لجنة وقف إطلاق النار.

249. تخول الأطراف لممثليها في لجنة وقف إطلاق النار السلطة اللازمة لاتخاذ جميع القرارات الضرورية.

250. يعمل ممثلو كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة كمراقبين.

251. يقدم رئيس لجنة وقف إطلاق النار تقارير أسبوعية إلى اللجنة المشتركة.

252. يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار إنشاء أمانة اللجنة، على نحو ملائم، على أن يقوم بتجهيزها وتزويدها بالعاملين ذوي الكفاءات المناسبة؛ وذلك بعد إبلاغ حكومة السودان بهذا الأمر وفقا للاتفاق المتعلق بصفة البعثة.

253. عندما يتعذر على الأطراف التوصل إلى توافق حول مسألة معروضة على لجنة وقف إطلاق النار، يقوم رئيس هذه اللجنة بإحالة الموضوع إلى اللجنة المشتركة. وعلى الأطراف التقيد بالحكم الذي ستصدره هذه الأخيرة.

254. يصدر رئيس لجنة وقف إطلاق النار بيانات صحفية منتظمة حول اختراقات وقف إطلاق النار بعد إجراء التحقيقات حول الحوادث. ويعلن عن هذه البيانات من خلال موقع الانترنت للاتحاد الإفريقي و بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان كما يقوم بإرسال نسخ من هذه البيانات إلى الأطراف.

* **اللجنة المشتركة**

* 255. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها في دارفور. وريثما تتم تهيئة الظروف الملائمة في دارفور، تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها في مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا. ويرأس اللجنة المشتركة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي.

256. يتعين على اللجنة المشتركة عقد اجتماعاتها شهريا ورفع تقارير بعد كل اجتماع، على أن يتلقى أعضاؤها جدول الأعمال والوثائق قبل سبعة أيام على الأقل من انعقاد الاجتماع. وعلى اللجنة المشتركة أن تعقد اجتماعات طارئة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

257. تقوم اللجنة المشتركة باتخاذ إجراء حاسم بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار. وتتضمن هذه الإجراءات واحدا أو أكثر من الخيارات التالية:

أ- الإعلان عن الانتهاك مع ذكر الطرف الذي ارتكبه،

ب- إصدار توصية بملاحقة الأفراد الذين قاموا بخرق وقف إطلاق النار، عن طريق إجراءات تأديبية ملائمة بما فيها المثول أمام المحكمة العسكرية أو من خلال إجراءات المحاكمة الجنائية أو من خلال إجراءات دولية.

ج- التوصية باتخاذ إجراءات ملائمة ومقبولة دوليا ضمن هيئات ملائمة في حالات الانتهاك الخطيرة، د- تقديم توصيات إضافية بشأن الإجراء العقابي إلى الاتحاد الإفريقي لبحثه.

258. تقوم الأطراف بتنفيذ توصيات اللجنة المشتركة بشأن التدابير التأديبية المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار.

259. تقوم اللجنة المشتركة برفع جميع تقاريرها إلى الاتحاد الإفريقي لبحثها واتخاذ الإجراءات بشأنها، عند الضرورة.

260. تقوم الأطراف بتوزيع تقارير اللجنة المشتركة على أعضائها والجهات المساندة لها في الدوائر الإنتخابية.

261. تسعى اللجنة المشتركة لاتخاذ القرارات بالتوافق. وفي حالة تعذر الوصول إلى توافق، تصدر اللجنة تقريرا يعكس وجهات نظر كل الأطراف.

262. إضافة إلى ذلك، وعند استحالة توصل اللجنة المشتركة إلى توافق، فإن رئيس اللجنة يجري مشاورات مع الأعضاء الدوليين وفقا للقواعد والإجراءات المتعارف عليها. ويصدر قرارا بهذا الشأن إذا رأى في ذلك ضرورة تخدم مصالح حفظ وقف إطلاق النار. وتكون الأطراف ملزمة بالامتثال لهذا القرار.

263. يقوم رئيس اللجنة المشتركة بإصدار بيانات عامة منتظمة بشأن انتهاكات وقف إطلاق النار والتقدم المحرز في تنفيذ هذا الاتفاق. ويتم إدراج هذه البيانات في موقع الانترنت للاتحاد الإفريقي وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وتوزيع نسخ من هذه البيانات على الأطراف.

* **الوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني**

264. مع تفادي ازدواجية الجهود القائمة المبذولة على الصعيد الدولي في مجال التنسيق والمساعدة وعدم عرقلتها، تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على وجه الاستعجال وحسب النهج المنصوص عليه في البروتوكول الصادر في 2004 حول تحسين الوضع الإنساني في دارفور، بإنشاء الوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني في الفاشر واستكمال اختصاصاتها وترتيباتها.

265. تضم الوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني كلا من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والأمم المتحدة وممثلي الأطراف وسواهم من ممثلي المجتمع الدولي الذين يدعوهم الاتحاد الإفريقي.

266. يتولى رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي أو نائبه توجيه الدعوة إلى عقد الاجتماعات المنتظمة للوحدة وضبط جدول أعمالها ودعوة أعضاء الوحدة إلى المشاركة في الاجتماعات.

267. تشمل أدوار ومسؤوليات الوحدة ما يلي:

أ- مراقبة المساعدة الإنسانية والظروف المعيشية؛

ب- مراقبة الأمن واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بالنازحين داخليا والمدنيين الآخرين والإمدادات الإنسانية؛

ج- رفع تقارير شهرية إلى اللجنة المشتركة، عن طريق لجنة وقف إطلاق النار، حول التقدم المحرز والصعوبات التي تمت مواجهتها؛

د- إصدار التوصيات اللازمة ورفعها إلى اللجنة المشتركة ولجنة وقف إطلاق النار وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومديري معسكرات النازحين داخليا مع منسقي المساعدات الإنسانية في المعسكرات والمنظمات الإنسانية والأطراف؛

هـ- توفير الدعم لآليات تنسيق المساعدات الوطنية والدولية القائمة التي تعمل في معسكرات النازحين داخليا والأمم المتحدة (بما في ذلك التشاور مع ممثلي هؤلاء النازحين؛

و- توفير الدعم لقائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وفق طلباته؛

ز- دعم الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية العاملة في دارفور؛

ح- دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيسير العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى أماكنهم الأصلية؛

ط- دعم المنظمات الإنسانية ذات الصلة – بناء على طلب منها – في عملية تيسير العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى أماكنهم الأصلية؛

ي- دعم الجهود التي تبذلها المنظمات ذات الصلة لأجل حلّ مشاكل الأطفال الجنود والأطفال المختفين والأطفال المعتقلين وغيرهم من أطفال دارفور؛

ك- تحديد طرق نزع فتيل التوتر بين المجتمعات وبناء الثقة والوئام في دارفور.

268. تقوم الوحدة بمراجعة مهامها واختصاصاتها بعد 90 يومًا من تاريخ إنشائها.

* المادة 26

* حماية النازحين داخليا ومسالك الإمدادات الإنسانية

* الالتزامات العامة

269. انسجامًا مع اتفاقات وقف إطلاق النار الحالية، تؤكد الأطراف مجددًا على الالتزامات التالية:

أ- احترام حقوق النازحين داخليا.

ب- الكف عن الأنشطة التي من شأنها تقويض سلامة ورعاية وأمن النازحين داخليا.

ج- الكف عن الأنشطة التي من شأنها تقويض أو تعريض العمليات الإنسانية في دارفور للخطر.

د- تهيئة بيئة ملائمة للعودة الطوعية للنازحين داخليا واللاجئين إلى أماكنهم الأصلية.

هـ - توفير حماية خاصة للنساء والأطفال والمستضعفين والمعاقين.

و- الامتثال لبروتوكول انجامينا لعام 2004 المتعلق بإنشاء مساعدات إنسانية في دارفور ولبروتوكول أبوجا الصادر في 9 نوفمبر 2004 حول تحسين الوضع الإنساني في دارفور.

* المناطق المنزوعة السلاح حول معسكرات النازحين داخليا

270. بالتشاور مع الأطراف، يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بإنشاء مناطق منزوعة السلاح حول معسكرات النازحين دخليا في دارفور، مع مراعاة المناطق الآمنة التي تم تحديدها في خطة عمل أغسطس 2004 التي وقعتها كل من حكومة السودان والأمم المتحدة.

271. تكون المنطقة المنزوعة السلاح عبارة عن مساحة تطبق عليها القواعد التالية:

أ- لا يجوز تواجد أية قوات لأي من الأطراف أو أية مجموعة مسلحة أو ميليشيات أخرى في هذه المنطقة إلا بإذن من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان التي تتولى مهمة المرافقة؛

ب- لا يجوز لأي شخص ليس عضوا في بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان حمل السلاح، إلا بإذن من هذه البعثة التي تتولى أيضا مهمة المرافقة؛

ج- في المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان تجري الشرطة التابعة لهذه الحكومة عملية حفظ النظام بمراقبة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. أما في المناطق التي يقر هذا الاتفاق أنها خاضعة للحركات، فإن هذه العملية تتم على يد ضباط اتصال شرطة الحركات؛ وذلك بمراقبة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

272. لا تتضمن مساحة منطقة منزوعة السلاح أية منطقة من المناطق الحضرية أو الأماكن المجاورة للمطارات أو مواقع مخططات الأمن الحضري. وفي المناطق التي تراقبها حكومة السودان، يتم رسم هذه الحدود على خرائط تتفق عليها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وحكومة السودان. أما في المناطق التي يقر هذا الاتفاق أنها خاضعة لسيطرة الحركات فإن هذه الحدود يتم تحديدها على خرائط تتفق عليها بعثة الاتحاد والحركات.

273. لا يجوز لأي طرف أو لأي شخص آخر أن يحيد عن هذه القواعد ما عدا الشخص الحاصل على ترخيص خطيّ من رئيس لجنة وقف إطلاق النار أو شخص مفوض منه، على ألا يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الترخيص. يجوز لكل شخص أو طرف لديه أسباب مشروعة في الحصول على هذا الترخيص، أن يقدم طلبًا خطيًا لهذا الغرض.

274. تضطلع لجنة وقف إطلاق النار بالمسؤوليات التالية المتعلقة بالمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمعسكرات النازحين داخليا:

أ- يتعين على رئيس اللجنة رسم حدود المناطق المنزوعة السلاح وإجراء المشاورات اللازمة مع مفوض شرطة بعثة الاتحاد الإفريقي وحكومة السودان والحركات، وعند الإقتضاء، مع آليات تنسيق المساعدات الوطنية والدولية القائمة التي تعمل في معسكرات النازحين داخليا ومع الأمم المتحدة (بما في ذلك، التشاور مع ممثلي النازحين داخليا).

ب- يتعين على رئيس اللجنة أن يقرر، بالتشاور مع الأعضاء، ما إذا كانت عملية إعادة انتشار القوات التابعة لأي طرف أمرًا ضروريًا على ضوء ترسيم الحدود. كما يتعين عليه أن يقرر الإجراءات الخاصة بإعادة أي انتشار مطلوب إضافة إلى الجدول الزمني الخاص بهذا الانتشار.

ج- تعتبر لجنة وقف إطلاق النار كل خرق للقواعد الخاصة بالمناطق المنزوعة السلاح، انتهاكا لوقف إطلاق النار.

275. يجب على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أن تضطلع بالمسؤوليات التالية المتعلقة بالمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمعسكرات النازحين داخليا:

أ- يعمل قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بالتنسيق مع كل من مفوض الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وشرطة حكومة السودان في المناطق الخاضعة لمراقبة حكومة السودان وضباط اتصال الشرطة في الحركات في المناطق التي يقر هذا الاتفاق أنها خاضعة للحركات، يعمل على تطوير خطة خاصة بمراقبة المناطق المنزوعة السلاح حول معسكرات النازحين داخليا وتنظيم الدوريات فيها والإشراف على تنفيذ هذه الخطة.

ب- ففي المناطق المنزوعة السلاح الواقعة في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة السودان فإن أمر القيام بالدوريات تسند إلى وحدات تضم المراقبين العسكريين لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وشرطتها المدنية ووحدات حماية قوتها والشرطة التابعة للحكومة السودانية. وتتولى هذه الأخيرة المهام التنفيذية المتعلقة بالحفاظ على النظام، تحت مراقبة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

ج- أما في المناطق المنزوعة السلاح الواقعة في الأراضي التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة للحركات، فإن أمر القيام بالدوريات تسند إلى وحدات تضم المراقبين العسكريين لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وشرطتها المدنية ووحدات حماية قوتها وضباط اتصال شرطة الحركات.

* 276. تناط بالأطراف المسؤوليات التالية المتعلقة بالمناطق المنزوعة السلاح.

أ- يتعين على الأطراف التقيد بالقواعد الخاصة بالمناطق المنزوعة السلاح.

ب- يتعين على الأطراف التأكد من أن قادتها الميدانيين على معرفة جيدة بالحدود والقواعد المعمول بها في المناطق المنزوعة السلاح.

ج- تمارس شرطة حكومة السودان صلاحيات تنفيذ الحفاظ على النظام في المناطق المنزوعة السلاح الواقعة في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة السودان. وتتم ممارسة هذه الصلاحيات تحت رقابة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وفقا لأحكام هذا الفصل.

د- في المناطق التي يقر هذا الاتفاق أنها خاضعة لرقابة الحركات، يتولى ضباط اتصال شرطة الحركات مهام الحفاظ على النظام بمراقبة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

*** الأمن الداخلي في معسكرات النازحين داخليا**

277. تقوم الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بمراقبة الأمن في معسكرات النازحين داخليا.

278. تقوم كل من الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وشرطة حكومة السودان بوضع الترتيبات الأمنية في كل معسكر يقع في المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان، بالتنسيق مع آليات تنسيق المساعدات القومية والدولية القائمة في معسكرات النازحين داخليا ومع الأمم المتحدة (بما في ذلك، التشاور مع ممثلي هؤلاء النازحين). وفي معسكرات النازحين داخليا الواقعة في المناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لسيطرة الحركات، تقوم الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتنسيق مع ضباط اتصال شرطة الحركات بوضع خطط مماثلة استنادا إلى نفس المبادئ.

279. في معسكرات النازحين داخليا الواقعة في المناطق الخاضعة للحكومة السودانية، تقوم الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بالتنسيق مع شرطة حكومة السودان، بوضع خطة لإنشاء وبناء قدرات شرطة مجتمعية وتدريبها. وتقوم هذه الخطة على مبادئ يختار بموجبها مجتمع النازحين داخليا أنفسهم الشرطة المجتمعية التي تعمل، بتعاون وثيق، مع قيادات المجتمع وتفوض لها الصلاحيات من قبل شرطة حكومة السودان وتحيل حالات التحقق التي تقوم بها إلى السلطات القضائية، بمراقبة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وفي المناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لسيطرة الحركات، فإن

الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تقوم، بالتعاون مع ضباط اتـصال شرطـة الحركـات، بـصياغة خطـط مماثلـة، بالاسـتناد إلى نفـس المبـادئ المبينـة أعلاه.

280. تقوم الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بالتنسيق مع الأطراف، بتدريب شرطـة المجتمـع المدنيـة المحليـة في معـسكرات النـازحين داخليا الواقعة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان، لتمكينها من أداء مهامها الخاصة بحفظ النظـام في المعـسكرات عـلى أن تـشكل الأسـاس لقـوة شرطـة المجتمع بالنسبة للنازحين داخليا عند عودتهم إلى ديارهم.

281. تقدم الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في كل معسكر تقارير منتظمة إلى اللجنة المشتركة، عن طريـق لجنـة وقـف إطـلاق النـار. وتتضمن التقارير هذه مستوى الأمن في المعسكر وموجزا عن الحوادث المسجلة والجاري التحقيق فيهـا؛ وذلـك بمراقبـة الـشرطة المدنيـة لبعثـة الاتحـاد الإفريقـي في السودان.

* **حماية النساء والأطفال**

282. تقوم الأطراف بإطلاق سراح جميع الأطفال الجنود ووضعهم تحت رعاية منظمة اليونيسيف أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويتعين دعـوة كـل من اليونيسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقـديم المـساعدة في تحديـد هويـة الأطفـال المنـضوين بالقوات والمجموعات المسلحة وعودتهم إلى أسرهم وإعادة دمجهم.

283. تعمل الأطراف، بالتنسيق مع الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وآليات تنسيق المساعدات الإنسانية الوطنية والدولية التـي تعمـل حاليا في معسكرات النازحين داخليا ومع الأمم المتحدة (بما في ذلك التشاور مع ممثلي النازحين داخليا)، تعمل على ضمان حماية النـساء والأطفـال مـن كافـة أشـكال العنف.

284. في المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان، تقوم شرطة حكومة السودان بـالتحقيق في كافـة الجـرائم، بمـا في ذلـك تلـك المرتكبـة ضـد النـساء والأطفال. وتسعى لضمان ملاحقة مرتكبيها وحماية الضحايا، مع السهر على تيسير وصول الشرطة المدنية لبعثة الاتحـاد الإفريقـي في الـسودان إلى المعلومـات اللازمـة لمراقبة هذه الأنشطة.

285. تقوم شرطة حكومة السودان، جنبا إلى جنب مع الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وضباط اتصال شرطة الحركات، كـل في المنطقـة التي يراقبها، بإنشاء وحدات شرطة منفصلة للإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال. ويكون الموظفون في هذه الوحدات من النساء الشرطيات.

286. يتعين توظيف عدد أكبر من النساء في كل من شرطة حكومة السودان وضباط اتصال شرطة الحركات والـشرطة المدنيـة لبعثـة الاتحـاد الإفريقـي في السودان. ولا بد من تشغيلهن في وحدات متخصصة في مسائل الجنسين للتعامل مع النساء والأطفال. ويتعين أن تشمل فرق الشرطة التي تقوم بالتحقيقـات والمراقبـة إمرأة واحدة على الأقل.

* **استعراض الاتفاق من قبل الوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمل الإنساني**

287. بعد مائة يوم من توقيع هذا الاتفاق، تقوم الوحدة المشتركة لمراقبة وتيسير العمـل الإنـساني بتقيـيم فعاليـة الإجـراءات الأمنيـة الـواردة في الأجـزاء السابقة من هذه الوثيقة والمتعلقة بمعسكرات النازحين داخليا وحماية النساء والأطفال.

288. لدى القيام بهذا الاستعراض، تقوم الوحدة بتقييم الأوضاع في المعسكرات والتشاور مع الوكالات الإنسانية ذات الصلة بهدف تـذليل العقبـات التـي تحول دون توفير المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية.

* **نزع السلاح في مسالك مختارة من مسالك الإمدادات الإنسانية**

289. تمتنع الأطراف عن عرقلة حرية حركة سلع وسيارات المساعدة الإنسانية وتنقل العاملين فيها، داخل دارفور.

290. بالتشاور مع الأطراف، يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بإنشاء مناطق منزوعة السلاح على طول مسالك مختارة من مسالك الإمدادات الإنسانية في دارفور. ولهذا الغرض يتم اختيار مسالك الإمدادات الإنسانية لتصبح مسالك منزوعة السلاح، عـلى أسـاس مرورهـا عـبر أو بجـوار المنـاطق المراقبـة/منـاطق إعـادة الانتشار التابعة لمختلف الأطراف. وتعود المسؤولية عن أمن مسلك الإمدادات الإنسانية الذي يقع، على وجه الحصر، داخـل منطقـة المراقبـة/منطقـة إعـادة الانتـشار التابعة لطرف ما، إلى هذا الطرف ذاته.

291. يتعين رسم المسالك المختارة والمنزوعة السلاح للإمدادات الإنسانية بشكل واضح على خرائط تتفق عليها الأطراف.

292. يتم تطبيق القواعد التي تحكم المناطق المنزوعة السلاح والمحددة في الفقرات 3 و 7 و 8 من هذا الفصل.

293. يجوز لقائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان – بناء على طلب من المنظمات الإنسانية – توفير المرافقة العسكرية للسيارات الإنسانية عبر المسالك المنزوعة السلاح من مسالك الإمدادات الإنسانية.

294. يجوز لرئيس لجنة وقف إطلاق النار إنشاء مسالك إضافية منزوعة السلاح للإمدادات الإنسانية حسب ما يراه ضروريا، وذلك بالتشاور مع الأطراف.

*** مسارات هجرة السكان الرحل**

295. تمتنع الأطراف عن عرقلة حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في دارفور أو الحيلولة دون قدرة أهل دارفور على العيش بسلام حسب تقاليدهم.

296. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتنسيق مع الأطراف بوضع خطة عاجلة لتنظيم هجرة السكان الرحل على طول المسارات التاريخية. وتعالج هذه الخطة الجانب الأمني لضمان سلامة المهاجرين من دارفور، بمن فيهم الرحل التقليديون. كما تشمل إعداد خرائط مفصلة تبيّن هذه المسارات.

297. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، بالتنسيق مع الأطراف، برصد تنفيذ الخطة المشار إليها في الفقرة 28. ومن ثم، تتخذ أية خطوات إضافية لازمة لضمان أمن هجرة السكان الرحل في دارفور، بما في ذلك الرحل التقليديون.

*** المادة 27 فكّ الارتباط وإعادة الانتشار والمراقبة المحدودة للأسلحة**

*** أحكام عامة**

298 تحقيقا لمصداقية وقف إطلاق النار، فإن الأطراف ترى أن ذلك يحتاج إلى عمليات ملائمة لفكّ الارتباط العسكري وإعادة الانتشار للقوات والمراقبة المحدودة للأسلحة.

299. وسعيا إلى تحقيق وقف إطلاق نار ذي مصداقية، من شأنه أن يعمل على تعزيز الأمن وبناء الثقة، يجب أن يتم ذلك وفقا لخطوات تدريجية متبادلة مع توفير ضمانات أمنية ملائمة واردة في اتفاقات يتم التوصل إليها من خلال لجنة وقف إطلاق النار. وتقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتحقق من ذلك.

300. يضطلع رئيس لجنة وقف إطلاق النار بمسؤولية تخطيط وتنسيق وإدارة ومراقبة العمليات، ويشرف على تنفيذ المقررات والاتفاقات.

301. تجري العمليات حسب الترتيب التالي:-

أ) التحضير لفكّ الارتباط وإعادة الانتشار بما في ذلك التحقق.

ب) المرحلة الأولى: فكّ الارتباط؛

ج- المرحلة الثانية: إعادة الانتشار؛

د- المرحلة الثالثة: المراقبة المحدودة للأسلحة.

302. يتعين على الأطراف إبلاغ قوادها الميدانيين عن جوانب الخطط والقواعد المتعلقة بهذه المراحل وضمان التقيد بهذه القواعد.

303. يتعين على الأطراف إبلاغ رئيس لجنة وقف إطلاق النار عن مواقع قواتها بدقة وتوضيحها بصورة خاصة على الخرائط على أن تكون هذه المواقع خاضعة للتحقق من جانب بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ولا يتم إفشاء هذه المعلومات للأطراف الأخرى.

304. على الأطراف الالتزام بالخريطة الرئيسية الأصلية التي تحددها وساطة الاتحاد الإفريقي وتوافق عليها الأطراف.

305. يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار تزويد الأطراف بالخرائط المعدلة الخاصة بالمناطق الخاضعة للأطراف والمناطق المنزوعة السلاح وطرق الإمدادات الإنسانية المنزوعة السلاح ومناطق إعادة الانتشار.

306. يتعين على الأطراف التقيد بالقواعد الرئيسية المتعلقة بتحرك الجنود والأسلحة والمؤن والإمدادات وفقا للنظام التالي:

أ- في حالة تحرك الجنود المسلحين وتناوب واستبدال الوحدات أوسحب الوحدات من المنطقة، يتعين إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان سلفا بذلك وإعطاؤها مهلة 72 ساعة على أن توافق عليه بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

ب- في حالة نقل [الصنف الخامس والصنف السابع] (ذخيرة ونظم أسحلة) إلى منطقة، داخلها أو منها، يتعين إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان سلفا بذلك وإعطاؤها مهلة قدرها 72 ساعة، على أن توافق بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان عليه.

ج- فيما يتعلق بتوصيل مؤن عادية إلى منطقة ومنها: الصنف الأول (الأغذية والمياه) الصنف الثاني (المعدات والمواد الطبية) الصنف الثالث (الوقود والزيوت والشحوم) والصنف الرابع (مواد البناء) يتم إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان فقط وإعطاؤها مهلة قدرها 72 ساعة عند الإقتضاء.

307. سيعتبر أي إخلال بالقواعد المتعلقة بعمليات فك الارتباط وإعادة الانتشار والمراقبة المحدودة للأسلحة الواردة في هذا الفصل، خرقا لوقف إطلاق النار.

308. يتعين عدم عرقلة تمركز وإعادة انتشار القوات واستخدام طرق الوصول من أجل حماية الحدود في دارفور على أن يتم إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بذلك سلفا.

*** الإطار الزمني**

309. يجب تنفيذ المراحل حسب المواعيد المحددة أدناه:

أ) يجب الشروع في التحضيرات بما في ذلك التحقق بعد مرور أسبوع واحد من التوقيع على هذا الاتفاق على أن يستكمل خلال 30 يومًا.

ب) المرحلة الأولى: بشأن فك الارتباط، تبدأ فور استكمال التحضيرات وتنتهي خلال مدة 45 يوما.

ج- المرحلة الثانية: حول إعادة الانتشار، تبدأ فور استكمال المرحلة الأولى وتنتهي خلال مدة 45 يوما.

د- المرحلة الثالثة: حول المراقبة المحدودة للأسلحة تبدأ فور استكمال المرحلة الثانية وتنتهي خلال مدة 30 يوماً.

310. تضطلع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بمسؤولية التحقق فيما يتعلق باستكمال المراحل.

311. يجوز لرئيس لجنة وقف إطلاق النار وبالتشاور مع الأطراف تبديل تواريخ البدء والمواعيد النهائية، إذا رأى ذلك ضروريا. وقد يشمل ذلك الإسراع في تنفيذ المراحل في أي قطاع معين وتنفيذ المراحل على نحو متواصل إذا كان ذلك ممكنا.

312. على رئيس لجنة وقف إطلاق النار أن يرفق المواعيد النهائية بمختلف الأنشطة التي يجب القيام بها في كل مرحلة من مراحلها.

*** التحضير لفكّ الارتباط وإعادة الانتشار**

*** صنع القرار والاتصال**

313. فيما يتعلق بالتحضير لعملية فكّ الارتباط وإعادة الانتشار، يتعين على لجنة وقف إطلاق النار بذل الجهود في صنع القرارات وحل المنازعات بتوافق الآراء.

314. عند إخفاق الأطراف في التوصل إلى التوافق، يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار رفع المنازعة إلى اللجنة المشتركة بغية اتخاذ قرار خدمةً للمصالح العليا فيما يتعلق بعملية فك الارتباط وأمن المدنيين في دارفور وعلى الأطراف التقيد بهذه القرارات.

315. على رئيس لجنة وقف إطلاق النار التأكد من أن جميع القرارات والاتفاقات المتعلقة بالمناطق المنزوعة السلاح والمناطق العازلة والمناطق الخاصة بالأطراف ومناطق إعادة الانتشار، تم رسمها بوضوح على الخرائط مرفقا بإحداثيات دقيقة وفقا للنظام العالمي لتحديد المواقع. و يجب عليه التأكد كذلك من أن في حوزة الأطراف نفس الخرائط مع نفس الترسيمات الخرائطية المرفق بها.

316. على لجنة وقف إطلاق النار تدوين مقرراتها في ملاحق ترفق بهذا الاتفاق.

317. يتعين على قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إقامة نظام للاتصالات والإجراءات بغية إيجاد اتصال فعال وموثوق به بين بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والأطراف.

*** التحقق**

318. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تقييم المعلومات التي توفرها الأطراف والتحقق منها حسبما وردت إلى وساطة الاتحاد الإفريقي ولجنة وقف إطلاق النار فيما يتعلق بمواقع قوات كل طرف. ويجب التحقق من الموقع المحدد لكل وحدة. ويجب أن يحتفظ رئيس لجنة وقف إطلاق النار بهذه المعلومات بصورة سرية طوال فترة مرحلتي التحضير وفكّ الارتباط.

*** الخطط**

319. يتعين على قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تشكيل فريق عمل للتنفيذ، على أن يتألف هذا الفريق من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وممثلي الأطراف والشركاء الدوليين كما ينبغي، ويقوم الفريق بزيارة المواقع (مع عضو طرف ملائم فقط) الخاضعة لسيطرة قوات حكومة السودان المكونة من كتيبة أو أكثر وزيارة مراكز قيادة جميع الحركات بغية توفير المعلومات لضباط حكومة السودان وقواد الحركات الميدانيين والتخطيط لتنفيذ هذا الاتفاق.

320. يتعين على الأطراف رفع قائمة إلى لجنة وقف إطلاق النار بشأن المجموعات المسلحة والميليشيات الأخرى التي تنتسب إليها والخاضعة لنفوذها على أن توضح مواقع هذه المجموعات والتدابير المتخذة للسيطرة و/أو كسر فعالية الميليشيات غير المنضبطة.

321. يتعين على حكومة السودان تقديم خطة لإعادة الانتشار إلى لجنة وقف إطلاق النار تتضمن جميع مراحل تنفيذ وقف إطلاق النار.

322. يتعين على حكومة السودان تقديم خطة شاملة إلى لجنة وقف إطلاق النار خاصة بكسر فعالية ميليشيات الجنجويد ونزع سلاحها والميليشيات المسلحة وتحديد الإجراءات التي ستتخذ خلال جميع مراحل تنفيذ وقف إطلاق النار. وتقدم هذه الخطة قبل ابتداء المرحلة الأولى (أي في غضون 37 يوما من التوقيع على هذا الاتفاق) وتنفذ طبقا للتوقيت الزمني في هذا الاتفاق.

323. يتعين على لجنة وقف إطلاق النار وضع خرائط تشير بالتحديد إلى مواقع المناطق العازلة والمناطق المنزوعة السلاح ومناطق السيطرة المختصة ومناطق إعادة الانتشار الخاصة بمختلف مراحل تنفيذ وقف إطلاق النار.

324. بعد التشاور مع الأمم المتحدة والأطراف، يتعين على قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وضع خطة لإزالة الألغام في أثناء عملية فكّ الارتباط وإعادة الانتشار.

*** شرطة الحفاظ على الأمن والنظام**

325. يتعين على حكومة السودان بعد التشاور مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وضع خطة لنشر شرطة للقيام بدوريات في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة السودان في دارفور. على أن يضع مفوض الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وبالتنسيق مع ضباط اتصال شرطة الحركات، خطة لنشر الشرطة للحفاظ على الأمن في المناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لمراقبة الحركات، وعلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتنسيق مع شرطة حكومة السودان وضباط شرطة الاتصال التابعين للحركات، وضع خطة لنشر الشرطة للحفاظ على الأمن والنظام في المناطق العازلة والمناطق المنزوعة السلاح. ويجب على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أن تتولى مراقبة هذه الخطط.

326. تتضمن هذه الخطط ما يلي:

أ) الاستراتيجيات الشرطية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

ب) إعداد الترتيبات لتوفير خدمة شرطية للمجتمع المحلي أثناء مرحلة تنفيذ هذا الاتفاق؛

ج) استراتيجيات للتعامل مع مشكلة العنف ضد النساء والأطفال؛

د) أدوار شرطة حكومة السودان وضباط اتصال شرطة الحركات والشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وحماية قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وشرطة المجتمع والهيئات الأخرى المتعلقة بهذه الاستراتيجيات؛

هـ) استراتيجية للتعامل مع اللصوص المسلحين والخارجين على القانون؛

و) المهام التي يضطلع بها شرطة المجتمع المحلي في معسكرات النازحين داخليا.

ز) أدوار الزعماء التقليديين والسلطات المحلية.

* 327. قيام الشرطة بالأنشطة التنفيذية في المناطق التالية وبالكيفية التالية:-

أ) في المناطق المنزوعة السلاح الخاضعة لسيطرة حكومة السودان، يتعين على شرطة حكومة السودان تنفيذ الأنشطة الشرطية تحت إشراف بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ويقوم ضباط اتصال شرطة الحركات بوظائف شرطية في المناطق المنزوعة السلاح في المناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لمراقبة الحركات؛

ب) في المناطق العازلة التي تفصل بين حكومة السودان والحركات، على شرطة حكومة السودان ممارسة سلطاتها في تنفيذ الأنشطة الشرطية وفقا للخطة المتفق عليها بإشراف بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وبالتنسيق مع ضباط اتصال الشرطة في الحركات. [يتم القيام بدوريات مشتركة بين شرطة حكومة السودان وضباط اتصال شرطة الحركات تحت إشراف الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان]؛

ج) تقوم الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بدوريات بالتنسيق مع ضباط اتصال شرطة الحركات في المناطق المنزوعة السلاح والمناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لمراقبة الحركات والمناطق العازلة التي تفصل بين قوات الحركات المختلفة.

*** المرحلة الأولى: فكّ الارتباط**

*** موجز الخطوات الرئيسية**

* 328. يتعين أن تتضمن عملية فك الارتباط الخطوات الرئيسية التالية:

أ) أن تكون تحركات وأنشطة قوات الأطراف مقصورة على المناطق المختصة بالأطراف؛

ب) وفقا لما ورد في الفصل الرابع من هذا الاتفاق، يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار إقامة المناطق المنزوعة السلاح حول معسكرات النازحين داخليا وعلى طول مسار الإمدادات الإنسانية المختار؛

ج) بعد التشاور مع الأطراف، يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار إقامة المناطق العازلة في المناطق التي تحتدم فيها المنازعات؛

د) يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مراقبة المناطق العازلة والقيام بالدوريات بها؛

هـ) يتعين على الأطراف التأكد من أن المجموعات المسلحة والميليشيات في المناطق المختصة بها، تتقيد بوقف إطلاق النار.

329. وصف هذه الخطوات أدناه بصورة أوسع:

*** الحصر داخل مناطق السيطرة المختصة**

330. خدمة لمصالح فك الارتباط وبناء الثقة وتحسين الأمن، يتعين على الأطراف حصر قواتها وأنشطتها العسكرية ضمن المناطق المختصة بها فقط.

331. على الأطراف إنشاء مركز قيادة ضمن المناطق المختصة بها على أن تكون مسؤولة عن قيادة ومراقبة القوات المتواجدة في تلك المنطقة، وعلى أن يتمتع مركز القيادة بقدرات ضرورية في مجالي الاتصال والتنسيق.

332. خلال الاستعدادات لعملية فك الارتباط وإعادة الانتشار، يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار، بعد التشاور مع الأطراف، تعيين الحدود بين مناطق الأطراف المختصة بها. ويجب أن ترسم الحدود بصورة واضحة على الخرائط.

*** إنشاء المناطق العازلة**

333. تحقيقا لهدف فك الارتباط وبناء الثقة وتحسين الأمن، يتعين على رئيس لجنة وقف إطلاق النار، بعد التشاور مع الأطراف، إنشاء مناطق عازلة في أشد مناطق النزاع حدة. ويجب أن ترسم الحدود بصورة واضحة بما فيه الكفاية على الخرائط.

334. تكون المنطقة العازلة مساحة تنطبق عليها القواعد التالية:-

أ) لا يجوز أن تكون فيها أية قوات تابعة لأي طرف ولا مجموعات مسلحة أوميليشيات أخرى؛

ب) لا يجوز لأي طرف أن يقوم بأية أنشطة عسكرية هناك أو أن تنشئ بها أية مجموعة مسلحة أو ميليشيات؛

ج) لا يجوز حمل الأسلحة داخلها من جانب أي شخص لا ينتمي إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان باستثناء الأحكام الخاصة بدوريات الشرطة المتضمنة في هذا الاتفاق.

د) على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مراقبة أنشطة شرطة حكومة السودان باستثناء المناطق العازلة المقامة خصيصا للفصل بين قوات الحركات المختلفة، وفي هذه الحالة يجب أن تقوم بالدوريات تحت إشراف الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مع ضباط اتصال شرطة الحركات.

*** مسؤوليات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان**

335. يتعين على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مراقبة تقيد الأطراف بقواعد فك الارتباط والقواعد التي تحكم المناطق العازلة.

336. يتعين على قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وضع خطة للقيام بدوريات ومراقبة المناطق العازلة والإشراف على تنفيذ الخطة.

337. يجب القيام بدوريات للمناطق العازلة ومراقبتها من جانب فرق المراقبة المشتركة التي تضم مراقبي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومراقبي الأطراف.

338. يتعين على شرطة حكومة السودان، بالتنسيق مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وضباط اتصال شرطة الحركات، وضع خطة للعمل الشرطي في المناطق المنزوعة السلاح وتقوم شرطة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بمراقبة تنفيذ الخطة.

*** ضرورة تقيد المجموعات المسلحة الأخرى والميليشيات التي ليست طرفا في هذا الاتفاق، بوقف إطلاق النار**

339. فيما يتعلق بالمناطق المختصة بها، على الأطراف بذل الجهود عبر الوسائل غير العسكرية لضمان تقيد المجموعات المسلحة والميليشيات التي ليست طرفا في هذا الاتفاق بوقف إطلاق النار، بما فيها المفاوضات والوساطة والأشكال التقليدية لحل النزاع والاستعانة بدعم القيادات التقليدية للزعماء التقليديين والسلطات المحلية؛ وأساليب ضبط الأسلحة بما فيها تسجيل الأسلحة، تخزين الأسلحة وفرض قيود على حمل السلاح.

340. تقوم الأطراف بعرض تقارير شهرية تستعرض نشاطها داخل لجنة وقف إطلاق النار وتتضمن الإشارة إلى المجموعات والميليشيات المسلحة التي وافقت على الالتزام بوقف إطلاق النار وتلك التي رفضته.

341. بالتشاور مع الأطراف، يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بتحديد أنسب الاستراتيجيات الصالحة للتعامل مع المجموعات المسلحة والميليشيات التي لاتلتزم بوقف إطلاق النار. ويرفع هذه الخطة إلى اللجنة المشتركة للموافقة عليها وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي للبت فيها.

342. إضافة إلى الوسائل غير العسكرية المذكورة أعلاه، تشمل هذه الاستراتيجيات حظر الإمدادات بالأسلحة والذخيرة وإنشاء مناطق عازلة إضافية ونشر العاملين في بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بشكل مركز وتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ونزع السلاح الإجباري وتقوية مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في حماية المدنيين والمنظمات الإنسانية وطرق الإمدادات الإنسانية.

*** الإجراءات التي تتخذ ضد الجنجويد/الميليشيات المسلحة**

* 343. تقوم حكومة السودان بكسر فعالية الجنجويد والميليشيات المسلحة المتواجدة في المناطق التي تسيطر عليها حكومة السودان، وتشمل الإجراءات حصرها والتحكم في حركتها ضمن مواقع محددة ومقيدة بحزم. وستزود بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بتفاصيل هذه الأنشطة.

344. بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ولجنة وقف إطلاق النار، يتعين على حكومة السودان اتخاذ إجراء قوي ضروري لكبح جماح الجنجويد والميليشيات المسلحة وفقا للخطة التي تم اعتمادها.

345. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتحقق من كسر فعالية الجنجويد والميليشيات المسلحة وفقا للخطة المتفق عليها.

*** المقاتلون الأجانب في دارفور**

346. تقوم حكومة السودان بالوفاء بمسؤوليتها وهي التأكد من احترام كل المقاتلين الأجانب الموجودين على الأراضي السودانية لاتفاق وقف إطلاق النار في جميع الأوقات ما داموا في دارفور.

347. تأخذ الأطراف علما بأحكام اتفاق طرابلس الموقع عليها في 8 فبراير 2006 ولاسيما فيما يتعلق بالمادة 4 التي تنص على أن على حكومة السودان منع العناصر المتمردة من جمهورية تشاد من البقاء في الأراضي السودانية.

348. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بفحص أية تقارير تتعلق بخرق وقف إطلاق النار من جانب المقاتلين الأجانب. ويجب إحاطة آلية طرابلس علما بنتائج هذه التحقيقات.

349. تمشيا مع مقرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بدعم فريق العمل الذي تم تشكيله سعيا إلى تنفيذ اتفاق طرابلس.

*** المرحلة الثانية: إعادة الانتشار**

*** موجز الأنشطة الرئيسية 350. تشمل عملية إعادة الانتشار الأنشطة الرئيسية التالية:**

أ- يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار، بالتشاور مع الأطراف، بإنشاء مناطق عازلة ومناطق إعادة نشر القوات؛

ب- تقوم الأطراف بإعادة نشر قواتها وأسلحتها بعيدا عن المناطق العازلة وداخل مناطق إعادة نشر القوات الخاصة بها؛

ج- تراقب بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان المناطق العازلة وتقوم فيها بالدوريات؛

د- يطلق سراح الأشخاص المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع المسلح والأطفال المجندين في دارفور؛

هـ- يستمر التحكم في الجنجويد/الميليشيات غير المنضبطة مع الشروع في نزع سلاح الجنجويد/الميليشيات المسلحة؛

و- تبدأ إعادة تقديم الخدمات الأساسية.

* 351. فيما يلي وصف مستوف لهذه الأنشطة.

* مناطق إعادة الإنتشار والمناطق العازلة 352. يتم رسم مناطق إعادة الانتشار والمناطق العازلة بصورة واضحة على الخرائط التي اتفقت عليها الأطراف.

353. بالتشاور مع الأطراف، يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بتعيين حدود مناطق إعادة الانتشار المختصة بالأطراف على نحو دقيق كما يحق له تعديلها لاحقا.

354. يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بإنشاء مناطق عازلة بين مناطق إعادة نشر القوات الخاصة بالأطراف، وذلك بالتشاور مع هذه الأخيرة. ويحدد الفصل الخامس أعلاه القواعد المطبقة في المناطق العازلة.

355. تقوم حكومة السودان بسحب قواتها إلى مواقع تتسع لكتيبة واحدة باستثناء المنشآت والبنى التحتية الرئيسية والحدود الأمنية الخاصة بالمدن. وتنسحب الحركات من أية مواقع خارج مناطق إعادة الانتشار الخاصة بها.

356. تقوم الأطراف بإعادة نشر قواتها بعيدة عن المناطق العازلة إلى داخل مناطق إعادة الانتشار الخاصة بها.

357. يتعين على حكومة السودان التأكد من أن أية منطقة مخصصة للحركات لإعادة الانتشار فيها، تكون فيها الجنجويد/الميليشيات المسلحة مكسورة الفعالية تماما وتقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتحقق.

358. يتعين تحديد منطقة إعادة الانتشار باعتبارها منطقة جغرافية تكون قوات وأسلحة طرف محصورة فيها لفترة مؤقتة ريثما يتم تنفيذ جميع مراحل الترتيبات الأمنية النهائية. ولا يجوز لأي طرف الدخول في منطقة إعادة الانتشار الخاصة بطرف آخر بدون إذن مسبق ومشروط بالقواعد التالية:

أ) لا يجوز لطرف نشر قواته وأسلحته خارج منطقة إعادة الانتشار الخاصة بها بدون إذن مكتوب من قبل قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أو من يكلفه بذلك.

ب) لا يجوز لأي فرد مسلح أو لمن يرتدي زيًّا رسميا تابعا لطرف أن يدخل منطقة إعادة الانتشار الخاصة بطرف آخر بدون الموافقة الصريحة من ذلك الطرف وقائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. ويجوز لقائد قوة الاتحاد الإفريقي أن يصر على أن يصحبه في الدخول مرافق من عناصر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

359. تقوم حكومة السودان بإعادة نشر مدفعيتها وإعادة نشر العربات المدرعة لنقل الجنود والأسلحة المضادة للدبابات، ومدافع الهاون على مستوى مركز قيادة اللواء. وتراقب بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان هذه المواقع. وتقوم حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بسحب مدفعيتهما وأسلحتهما المضادة للدبابات، ومدافع الهاون التي بحوزتها، إلى مركز القيادة الخاص بكل منهما. وتراقب بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان هذه المواقع 360. تتعهد حكومة السودان بنزع سلاح الجنجويد والميليشيات المسلحة وفقا لهذا الاتفاق. في حالة ما إذا طلب من حكومة السودان نقل المعدات المشار إليها أعلاه في الفقرة 358 (62) يتعين عليها إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مسبقا.

361. تقوم الأطراف، ضمن مناطقها لإعادة الانتشار، بإنشاء مركز تسند إليه مسؤولية قيادة ومراقبة القوات المتواجدة في هذه المنطقة، على أن تكون له القدرات اللازمة في مجالي الاتصال والتنسيق.

*** تعيين حدود المناطق**

362. عند رسم حدود المناطق لإعادة نشر القوات والمناطق العازلة أو تعديلها، يراعي رئيس لجنة وقف إطلاق النار والأطراف ما يلي:

أ- أماكن تواجد التجمعات البشرية الرئيسية، طرق الإمدادات الإنسانية، المسارات التاريخية لهجرة الرحل وأماكن معسكرات النازحين داخليا، والمناطق المنزوعة السلاح، واعتبارات إنسانية أخرى.

ب- ضرورة فصل المناطق لإعادة نشر القوات التابعة لمختلف الأطراف، بواسطة مناطق عازلة متباعدة بما فيه الكفاية.

ج- ضرورة التقليل من كل المخاطر الأمنية التي تمثلها عملية إعادة الانتشار.

د- ضرورة بناء ثقة الأطراف في عملية إعادة الانتشار.

363. يتم رسم حدود المناطق لإعادة نشر القوات والمناطق العازلة على الخرائط بصورة واضحة.

*** بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان**

364. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي بالتحقق من التزام الأطراف بالاتفاقات والقرارات المتعلقة بعملية إعادة الانتشار.

365. تتابع بعثة الاتحاد الإفريقي امتثال الأطراف للقواعد المطبقة في المناطق لإعادة نشر القوات والمناطق العازلة.

366. يقوم قائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي بوضع خطة للمراقبة وتنظيم الدوريات في المناطق العازلة والإشراف على تنفيذ هذه الخطة.

367. تقوم فرق المراقبة المشتركة التي تضم مراقبين عسكريين من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومن الأطراف، بمراقبة المناطق العازلة وتنظيم الدوريات فيها.

*** تنظيم الأنشطة الحدودية**

368. مراعاة لالتزامات حكومة السودان والدول المجاورة باحترام جميع أحكام القانون الدولي ذات الصلة بما في ذلك على وجه الخصوص، الحظر على إباحة استخدام الأراضي الإقليمية لشن هجمات عسكرية ضد دولة أخرى ومنع مرور الأسلحة عبر الحدود الدولية، فإن حكومة السودان تؤكد على حقها السيادي في مراقبة حدودها القومية وفي ممارسة هذا الحق بطريقة تتمشى مع الالتزامات التي تتضمنها هذا الاتفاق، على أن تخضع التدابير التي تتخذها حكومة السودان في حماية حدودها الدولية لإخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مسبقا.

*** إطلاق سراح المحتجزين**

369. تقوم الأطراف بدون شرط، باطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع في دارفور، باستثناء الأشخاص الذين تمت إدانتهم بموجب القانون، كما هو منصوص في الفقرة 6 من القرار رقم 1556 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة عام 2004.

370. تقوم لجنة وقف إطلاق النار بتيسير الإفراج عن المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع المسلح في داروفر وتطلب مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

*** نزع السلاح الجزئي للجنجويد/الميليشيات المسلحة**

371. تضمن حكومة السودان عدم قيام الجنجويد/الميليشيات المسلحة والمتواجدة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة السودان بأي نشاط في مناطق سكنى المدنيين ومعسكرات النازحين داخليا أو أن تنتقل إلى المناطق التي يقر هذا الاتفاق بأنها خاضعة لمراقبة الحركات من شأنه عرقلة إعادة نشر قوات الحركات.

372. تقوم حكومة السودان بتنفيذ مراحل خطتها ذات الصلة بكسر فعالية الجنجويد/الميليشيات المسلحة والسيطرة عليها ونزع سلاحها في المناطق التي تسيطر عليها. وتتم عملياتها بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وبعد إخطار مسبق للجنة وقف إطلاق النار. وقد تشمل هذه المرحلة من الخطة ما يلي:

أ) عمليات التطبيق تتم في مواقع مختارة بهدف الاحتجاز ونزع الأسلحة؛

ب) مصادرة أنظمة الأسلحة الثقيلة والبعيدة المدى والأسلحة التي تديرها الأطقم وكذلك الأسلحة والسيارات.

ج) إجراءات المحاكمة وإنزال العقوبات على العناصر المجرمة.

د) وأي إجراء مماثل وفقا لما ورد في الخطة التي تتفق عليها لجنة وقف إطلاق النار.

373. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتحقق من الإجراءات المذكورة أعلاه.

*** إعادة تقديم الخدمات الأساسية**

374. تتولى حكومة السودان مسؤولية توفير العاملين وتمويل الخدمات الحكومية في المناطق التي انقطعت عنها هذه الخدمات جراء النزاع، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه والخدمات البيطرية والتوسع الزراعي والغابات وصيانة الطرق والمراكز والاتصالات السلكية واللاسلكية مع تركيز خاص على الاحتياجات الخاصة بالنساء. ويأتي هذا منسجما مع أحكام البروتوكول حول تقاسم الثروة. على أن تتعاون الحركات في استعادة مثل تلك الخدمات.

*** المرحلة الثالثة: المراقبة المحدودة للأسلحة:**

375. في أعقاب إعادة نشر قوات الأطراف في مناطق إعادة الانتشار الخاصة بها وتنفيذ مراحل الخطة ذات الصلة بغية كسر فعالية ونزع سلاح الجنجويد/الميليشيات الخارجة على القانون وإبطال نشاط الميليشيات غير المنضبطة والسيطرة عليها، تودع الأطراف أنظمة أسلحتها البعيدة المدى والمدافع الثقيلة والأسلحة التي تديرها الأطقم والذخيرة ذات الصلة، في أماكن آمنة خاضعة للتفتيش من جانب بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان على مستوى وحدة. ويجب القيام بزيارة مقر قيادة اللواء والفرقة العسكرية التابعة لحكومة السودان. ويجب كذلك زيارة المقار الرئيسية ومقر القطاع التابع للحركات.

376. بالتشاور مع الأطراف، يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار بالإشراف على عملية مراقبة الأسلحة وتحديد الأسلحة والذخيرة التي يتم إيداعها بدقة وذلك لتمكين بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من تفتيشها وتعيين الأماكن وتحديد الاحتياجات والإجراءات للإيداع والتفتيش والزيارة.

377. يقوم رئيس لجنة وقف إطلاق النار، بالتشاور مع الأطراف، باختيار مناطق تجميع قوات الحركات، ويشرع في التحضيرات المتعلقة بتجميع مقاتلي الحركات كما ورد بالتفصيل في الصفة النهائية لاتفاق الترتيبات الأمنية.

*** عمليات التحقق المنوطة ببعثة الاتحاد الإفريقي في السودان**

378. خلال جميع مراحل التحضير وفكّ الارتباط وإعادة الانتشار والمراقبة المحدودة للأسلحة، تكون بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان مسؤولة عن التحقق من التزام الأطراف بالاتفاقيات والقرارات الصادرة عن لجنة وقف إطلاق النار وقرارات رئيس اللجنة.

379. تقدم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بصفة منتظمة تقارير عن عمليات التحقق إلى لجنة وقف إطلاق النار، وتخبرها على الفور بما يجري من خروقات للقواعد أو انتهاكات لوقف إطلاق النار.

380. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بمراقبة التزامات حكومة السودان بالكف عن أي تحليق جوي عسكري هجومي داخل أو فوق دارفور. وفي هذا الإطار تدخل صفة اتفاق البعثة التي تجيز الوصول إلى جميع المطارات والتسهيلات ذات الصلة في دارفور.

381. تلتزم الأطراف بعدم استعمال شارة وأعلام بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان. وتعتبر لجنة وقف إطلاق النار أي إخلال بالالتزامات في هـذا النطـاق انتهاكا خطيرا للغاية لوقف إطلاق النار.

*** المادة 28**

*** الدعم اللوجستي غير العسكري للحركات**

382. عندما يتم إعادة نشر قوات الحركتين، يجوز للحركتين أن تطلبا دعما لوجستيا غير عسكري ومعـدات الاتـصال لـصالح قـواتهما. وعـلى لجنـة وقـف إطلاق النار بحث مثل هذه الطلبات.

383. بناءا على طلب اللجنة المشتركة، يتعين على الاتحاد الإفريقي التماس وجمع الدعم من المـانحين والمـنظمات الدوليـة سـعيا إلى الحـصول عـلى مـؤن لوجستية غير عسكرية من أجل تمويل مثل تلك الإمدادات لقوات الحركتين.

384. تتأهل الحركتان لطلب دعم لوجستي غير عسكري عندما تتعهدان بتأدية الأنشطة التالية التي تحظى برضى قائـد قـوة بعثـة الاتحـاد الإفريقـي في السودان.

أ- إعادة نشر قواتهما وأسلحتهما؛

ب- إيداع أنظمة أسلحتهما البعيدة المدى والمدافع الثقيلة والأسلحة التي تديرها الأطقم والذخيرة ذات الـصلة، في أمـاكن آمنـة وخاضـعة لتفتـيش بعثـة الاتحاد الإفريقي في السودان.

ج- تسجيل أسماء مقاتليهما وتحديد أرقام وأعمار ونوع جنس المقاتلين الذين يحتاجون للدعم.

385. يجوز لقائد قوة بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان تعليق وصول الإمدادات إلى أية منطقة ثبت فيها خرق وقف إطـلاق النـار. ويحـال هـذا الأمـر بسرعة إلى لجنة وقف إطلاق النار للبت فيه.

386. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بإنشاء لجنة للتنـسيق اللوجـستي تتـولى مـسؤولية مراقبـة وتنـسيق الـدعم اللوجـستي المقـدم إلى قـوات الحركتين. وترفع هذه اللجنة تقاريرها إلى لجنة وقف إطلاق النار.

387. تشمل اختصاصات لجنة التنسيق اللوجستي ما يلي:

أ- جمع وتقييم البيانات المتعلقة بالمستلزمات اللوجستية لقوات الحركتين.

ب- تسلم الإمدادات اللوجستية من المانحين وتخزينها.

ج- تقديم طلبات الحصول على الإمدادات اللوجستية بالنسب الملائمة من حيث الكمّ والنوع، إلى كبـير المـديرين في بعثـة الاتحـاد الإفريقـي في الـسودان المسؤول عن المشتريات.

د- توزيع الإمدادات اللوجستية على قوات الحركتين، عن طريق نقاط ومراكز التوزيع.

هـ- تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم توفير الإمدادات اللوجستية غير العسكرية لفائدة قوات الحركتين.

388. تضم لجنة التنسيق اللوجستي، نائب قائد القوات (رئـيس اللجنـة) ورئـيس مركـز العمليـة اللوجـستية المـشتركة وكبـير المـديرين وممثـل الأطـراف والمانحين والأمم المتحدة.

389. تتعاون الأطراف مع لجنة التنسيق اللوجستي و بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وأي جهاز آخر يشارك في توفير الدعم اللوجستي للحركتين.

390. تقوم لجنة التنسيق اللوجستي بتحديد احتياجات الحركتين من الدعم اللوجستي والتحقق منها، بالنسبة لما يلي:

أ- الإعاشة ب- المياه ج- المأوى د- الإمدادات الطبية هـ- الكسوة 391. تيسيرا لعملية تقديم الدعم اللوجستي، تقوم لجنـة التنـسيق اللوجـستي، بإنـشاء نقاط ومراكز التوزيع في المناطق لإعادة نشر القوات الخاصة بالحركتين.

392. تضمن الأطراف سلامة طرق إيصال الدعم اللوجـستي التـي اسـتحدثتها لجنـة التنـسيق اللوجـستي. وتقـوم هـذه اللجنـة بـإبلاغ الأطـراف بحركـة الإمدادات في الموعد المطلوب.

393. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بتوفير حراس لمرافقة قوافل الإمدادات انطلاقا من المخازن إلى نقاط ومراكز التوزيع.

* المادة 30

* الاتفاقية الأمنية النهائية في دارفور

* الغرض

394. ينص هذا القسم على الدمج (الفصل 9 هنا)ونزع السلاح والتسريح (الفصل 10 هنا) وإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي (في الفصل 11 هنا) وعلى إصلاح مؤسسات أمنية قومية مختارة (في الفصل 12 هنا.

* دمج المقاتلين السابقين في المؤسسات الأمنية القومية

* لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور

394. يتعين على حكومة السودان إنشاء لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور على الفور على أن تكون جهازا فرعيا لسلطة دارفور الانتقالية الإقليمية تقوم بتنفيذ ما جاء في هذا القسم.

395. يتعين على لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور إنشاء هيئات فرعية كتلك التي تعتبرها ضرورية للقيام بمهامها الرامية إلى دمج قوات الأمن ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

396. تشمل العضوية في لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور ولاة ولايات دارفور الثلاثة وممثلا عن رئيس هيئة أركان القوات المسلحة السودانية وممثلا عن المجلس القومي لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وثلاثة ممثلين ترشحهم الحركتان وممثلين عن بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ورئيس الفريق الاستشاري للشؤون الأمنية المشار إليه أدناه وأشخاصا آخرين يطلب منهم تنفيذ عملية الدمج. وعلى رئاسة الجمهورية تعيين رئيس لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور.

397. تشمل عضوية أية هيئات فرعية قد تنشئها لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور ممثلين من المجموعات التي تتكون منها عضوية لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور.

398. يكون التمثيل النسوي في لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور وفي أية هيئة فرعية قد تنشئها اللجنة تمثيلا منصفا. وتقوم هذه الهيئات بوضع آليات لضمان القدر الملائم من مساهمات النساء في التحاور حول مسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للنساء والأطفال.

* الفريق الاستشاري للشؤون الأمنية

* 399. سعيا إلى بناء الثقة وضمان الإنصاف، تقوم حكومة السودان بالتنسيق مع الأطراف بإنشاء فريق استشاري للشؤون الأمنية يتكون أعضاؤه من الخبراء الفنيين من دولة أو دول مقبولة لدى الأطراف أو من منظمة دولية أو إقليمية وتعمل على دعم دمج المقاتلين السابقين ومراقبته والإشراف عليه بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية المختارة.

400. توفر حكومة السودان الدعم المالي واللوجستي بصورة كافية للفريق الاستشاري للشؤون الأمنية ويجوز لها السعي إلى تعبئة المجتمع الدولي بغية المساعدة في توفير مثل ذلك الدعم.

401. يتعين أن يرأس الفريق الاستشاري للشؤون الأمنية جنرال عسكري للقيام بالدعم والاستشارة للجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور في الصياغة والتخطيط والتنفيذ والإدارة والإشراف والتحقق فيما يتعلق بدمج المقاتلين السابقين في المؤسسات الأمنية المختارة. وعلى الفريق الاستشاري للشؤون الأمنية القيام بأنشطته بالتشاور مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وآخرين حسب الضرورة.

402. يكون الفريق الاستشاري للشؤون الأمنية مستعدا لمساعدة لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور في التوسط في أية منازعة قد تنشأ بين الأطراف بخصوص دمج المقاتلين السابقين.

* مبادئ دمج المقاتلين السابقين في المؤسسات الأمنية لدارفور

403. تقوم لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور أو أية هيئة فرعية تنشئها هذه اللجنة بوضع وتخطيط وتنفيذ وإدارة ومراقبة وتحقق دمج المقاتلين السابقين. وعلى اللجنة وضع خطة دمج المقاتلين السابقين خلال مدة 60 يوما من تاريخ إنشائها.

404. تتم صياغة عملية الدمج وتنفيذها بطريقة تساعد في تعزيز مهنية وشمولية وقدرات المؤسسات الأمنية السودانية دون تمييز على أساس نوع الجنس. وتستكمل عملية الدمج خلال 18 شهرا بما في ذلك التدريب التقليدي باستثناء التدريب الأساسي الخاص بالمنصب أو رفع مستواه.

405. توفر حكومة السودان المناصب لصالح المقاتلين السابقين على أساس هيكل الرتب ويشمل ذلك المناصب الكبيرة عند الضرورة، مع المراعاة، بصفة خاصة في هذا الصدد لدمج المقاتلات السابقات.

406. يتعين على حكومة السودان ترتيب أو توفير دعم وتدريب المقاتلين السابقين بما في ذلك التدريب المستعجل إن كان ذلك ضروريا ضمانا لاستيفائهم متطلبات رتبهم ومهامهم واحتمال ترقيتهم إلى مناصب أعلى.

407. يحق لحكومة السودان أن تطلب من الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء والشركاء الدوليين إتاحة فرص التدريب في مؤسساتها التدريبية لصالح المقاتلين السابقين بما في ذلك كبار الضباط وضباط الصف والجنود وقوات الأمن المعينة الأخرى عند الإقتضاء لزيادة خبراتها المهنية.

408. بعد دمجهم يتعين إرسال أو نشر المقاتلين السابقين إلى الوحدات العاملة في دارفور، لفترة خمسة أعوام على الأقل فور دمجهم.

409. لا يجوز إبعاد المقاتلين السابقين المندمجين حديثا، من الخدمة الحكومية نتيجة لأية تخفيضات لمستوى القوة تكون متزامنة مع إصلاحات قد تتم في القطاع الأمني أو أية متطلبات أخرى لتخفيض القوات خلال فترة الخمسة الأعوام الأولى من الخدمة.

410. يعطى المقاتلون السابقون الذين خدموا سابقا كضباط شرطة، الأفضلية في المعاملة تشجيعا لهم على العودة إلى قوة الشرطة متمتعين برتبهم السابقة.

411. لن يقبل مقاتلون وغير مقاتلين سابقون تقل أعمارهم عن 18 سنة في أية مؤسسة من المؤسسات الأمنية القومية السودانية.

*** خطة إدماج المقاتلين السابقين**

412. تتفق الأطراف على أن تنص خطة إدماج المقاتلين السابقين على الدمج المبني على معيار معقول وعادل للأهلية فيما يتعلق بالعمر واللياقة للخدمة:

أ- يتم دمج الحد الأدنى من المقاتلين السابقين لقوات الحركتين في القوات المسلحة السودانية وعددهم.....

ب- تعطى الأولوية لإعادة استيعاب المقاتلين السابقين الذين خدموا في القوات المسلحة السودانية سابقا والذين تركوا الخدمة أو فصلوا عنها نتيجة النزاع في دارفور.

ج- يتم دمج الحد الأدنى من المقاتلين السابقين من الحركتين وعددهم... في المؤسسات الأمنية الأخرى السودانية ولاسيما فيما يتعلق بحرس الحدود وقوات الدفاع الشعبية. وفي ظروف استثنائية، قد يدمج عدد... من الوحدات المشكلة في مثل تلك المؤسسات الأمنية.

413. بالإضافة إلى الأعداد المشار إليها أعلاه، يتم دمج الحد الأدنى من المقاتلين السابقين وغير المقاتلين من أعضاء الحركتين، في قوة الشرطة السودانية. ويبلغ هذا العدد.... فردًا.

414. تنص خطة دمج المقاتلين السابقين على قيام القوات الأمنية ذات الصلة بوضع خطة الدمج والإرشادات والجداول الزمنية الخاصة بها؛ على أن تخضع خطط الدمج هذه لمراجعة من لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور قبل إعتمادها.

415. في حالة ادماج الوحدات التي تم تشكيلها في المؤسسات الأمنية المشار إليها أعلاه، يتعين أن تشمل خطة دمج المقاتلين السابقين الإرشادات بشأن التنفيذ والجداول الزمنية الخاصة بإعادة هيكلة الوحدات التي تم تشكيلها لتحويلها إلى وحدات تقليدية ونشرها في حاميات حكومة السودان.

416. يتعين على الخطة الخاصة بدمج المقاتلين السابقين الأخذ في الاعتبار لاحتياجات المقاتلات السابقات.

تجميع المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وتسريحهم.

أحكام عامة

417. يتعين أن يبدأ تجميع قوات الحركتين فور استكمال المرحلة الثالثة من اتفاق تعزيز وقف إطلاق النار وقفا على قيام بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بالتحقق من نزع سلاح الجنجويد/الميليشيات المسلحة. على أن يستكمل تجميع القوات في غضون 60 يوما فور استكمال المرحلة الثالثة.

418. تجري عملية تجميع قوات الحركتين لأغراض نزع سلاحها وتسريحها بالموازاة مع البدء في برامج إصلاح مؤسسات أمنية مختارة.

419. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان خلال المرحلة 3 من اتفاق تعزيز وقف إطلاق النار، وبالتشاور مع الأطراف، بوضع خطة تتضمن مواقع التجميع التي تشمل ما يلي:

أ) حجم وعدد مواقع تجميع قوات الحركتين؛

ب) المواصفات المطلوبة لمواقع التجميع، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء المقاتلات سابقا؛

ج) الدعم اللوجستي لمواقع التجميع.

420. توفر حكومة السودان التمويل الكافي والدعم اللوجستي غير العسكري لدعم عملية تجميع المقاتلين السابقين. ويجوز لها السعي لتعبئة مساعدات لدى المنظمات الدولية الملائمة بغية ضمان الدعم المالي والفني واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم اللازم للقيام بعمليات تجميع القوات ونزع سلاحها وتسريحها.

421. تقوم بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بنقل المقاتلين السابقين إلى مواقع تجميع نهائية ومراقبة هذه المواقع نفسها. وتتفق الأطراف على منح البعثة حرية الوصول بدون عائق إلى جميع مواقع التجميع.

422. تتحمل الحركتان المسؤولية عن شؤون الإدارة والانضباط والأمن الداخلي للمقاتلين السابقين في مواقع التجميع.

423. قبل استكمال عملية نزع السلاح، لا يسمح للأفراد من المقاتلين السابقين بحمل السلاح خارج مواقع التجميع. ويتعين على الوحدات المقاتلة السابقة والراغبة في التنقل خارج مواقع التجميع إخطار بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان بهذا الأمر بـ 72 ساعة على الأقل قبل القيام بذلك. ويجب أن توافق البعثة على هذا الشأن.

*** عمليتا نزع السلاح والتسريح**

424. تقوم لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور أو أي جهاز فرعي تنشئه، بوضع خطة تحدد مواقيت وتسلسل مراحل عمليتي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم.

425. تقوم الحركتان بنزع السلاح والتسريح بمساعدة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان والشركاء الدوليين.

426. تقوم الأطراف بضمان تجميع المقاتلين السابقين مع الحرص على أن تجري عمليتا نزع السلاح والتسريح وفقا لما يلي:

أ) توعية وتحسين وتدريب القيادات والقوات التي تشرف عليها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وعملية السلام وتوعيتها بأدوارها ومسؤولياتها.

ب) تتفق الأطراف على معايير الأهلية لعملية نزع سلاح المقاتلين الذين لا يتم دمجهم، كما ورد ذلك في الملحق لهذا الاتفاق.

ج) في انتظار تدمير الأسلحة، يتم تخزينها في حاويات توضع في أماكن معينة وتغلق بقفلين أحدهما بيد الحركتين والثاني مودع لدى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

د) تجري عملية تسجيل قوات الحركتين وفرزها وتصنيفها قبل تسريحها.

هـ) تبدأ عملية تسريح وإعادة دمج المقاتلين المعوقين، على الفور.

427. يتم الشروع في عملية التسريح بعد عملية نزع السلاح، على أن تكون عملية التسريح هذه مرتبطة بعملية الاندماج على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي. ويتم تنفيذ هذه العملية في مواقع تجميع الحركتين بمراقبة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

428. تشمل عملية التسريح المقاتلين السابقين، بمن فيهم المقاتلات السابقات.

429. تقوم حكومة السودان باستكمال العملية التي بدأت في أغسطس 2004 والمتعلقة بتخفيض عدد أفراد قوات الدفاع الشعبية ووحدات الحراسة على الحدود وهي العملية التي تم تسخيرها استجابة للنزاع في دارفور. وتقوم أيضا بنزع سلاح وتسريح أفراد الوحدات التي تم تخفيضها فضلا عن كشفها لوضع القوات حتى أغسطس 2004 وإبلاغ لجنة وقف إطلاق النار بهذا الأمر، باعتبار ذلك أحد المعايير القياسية اللازمة للمراقبة.

430. تتفق الأطراف على عدم نقل المقاتلين السابقين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة إلى مواقع التجميع، بل يجب نزع سلاحهم وتسريحهم على انفراد. كما تتفق على ضرورة البدء في نزع سلاح الأطفال وتسريحهم فور التوقيع على الاتفاق.

*** إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين**

*** أحكام عامة**

431. بمساعدة الشركاء الدوليين تكفل حكومة السودان لجميع المقاتلين السابقين الراغبين في العودة إلى الحياة المدنية والذين لا تتوفر لهم المؤهلات المطلوبة للالتحاق بالقوات العسكرية السودانية والمؤسسات الأمنية المختارة، تكفل لهم الدعم اللازم من خلال برامج إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي.

432. تضمن حكومة السودان أيضا الدعم الملائم لجميع الأفراد من أصل دارفوري والمسرحين من القوات المسلحة السودانية والمسرحين من المؤسسات الأمنية المسلحة، وذلك من خلال برامج إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي.

433. عند تحديد أهلية حصول المقاتلين السابقين على المساعدة، يجب التحلي بالإنصاف والشفافية والمساواة والاستقامة.

434. تتم معاملة المقاتلين السابقين على قدم المساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم السابقة لأي حركة من الحركات. ويتم تمكينهم ودعمهم عن طريق توفير التدريب والمعلومات لهم بحيث يصبحون قادرين على اختيار طريقهم نحو الاندماج، بصورة طوعية. وينبغي أن تقوم عملية إعادة الدمج على المجتمع ويستفيد منها كل من العائدين والمجموعات المحلية.

435. تستهدف الجهود التي تبذل في مجال إعادة الدمج تحقيق الاستدامة على المدى البعيد. وتشمل هذه الجهود اتخاذ إجراءات المتابعة والرصد وتدابير الدعم المستمر، بحسب ما هو مطلوب.

436. تشجع برامج إعادة الدمج مشاركة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز قدرتها على الاضطلاع بدورها في تحسين واستدامة إعادة دمج المقاتلين السابقين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

437. توفر حكومة السودان الدعم المالي واللوجستي الكافي لإعادة دمج المقاتلين السابقين وتسعى لحشد هذا الدعم لدى المجتمع الدولي.

438. يتم حشد موارد خاصة وتوجيهها لتلبية احتياجات النساء الخاصة في مجال إعادة الدمج. وتتم إدارة هذه الموارد على حدة بواسطة آلية قادرة على أداء هذه المهمة على أكمل وجه.

*** المؤسسات والتخطيط لإعادة الدمج**

439. تقوم لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور أو أية هيئة فرعية تنشؤها، بوضع خطة لإعادة الدمج تكون ذات صلة وثيقة بالخطط التي تم إعدادها بالنسبة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم.

440. تعالج خطة إعادة الدمج ما يلي:

أ) أهداف برنامج إعادة الدمج كعنصر من الخطة الاستراتيجية القومية لتحقيق مصالحة وإعادة الإعمار والتنمية.

ب) إطار البرنامج وآلياته ومواقيته والدعم الفني المقدم لعمليات إعادة الدمج.

ج) الاحتياجات الخاصة في مجال إعادة الدمج، كما هي مبنية أدناه.

441. تقوم لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور أو أي جهاز فرعي تنشأه، بتنسيق جهودها مع صندوق دارفور لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. ويجوز لها أن تلتمس الدعم من المانحين الدوليين.

*** الاحتياجات الخاصة في مجال إعادة الدمج**

442. في إطار خطة إعادة الدمج يتم تطوير برامج محددة لفائدة المقاتلين السابقين اللذين تقل أعمارهم عن 18 سنة والمقاتلات السابقات والمقاتلين السابقين المعوقين.

443. يتم وضع برامج محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال، لاسيما يتامى المقاتلين، في مجال إعادة الدمج.

444. يتم توجيه دعوة إلى منظمة اليونيسيف وغيرها من منظمات حماية الأطفال لكي تقدم الدعم والمساعدة في عمليات تحديد هوية الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والمجموعات المسلحة، بهدف إبعادهم عنها ولمّ شمل أسرتهم وإعادة دمجهم.

445. يتم وضع برامج محددة لمواجهة الاحتياجات الخاصة للنساء، لاسيما أرامل المقاتلين السابقين، في مجال إعادة الدمج.

*** إصلاح مؤسسات أمنية مختارة**

*** أحكام عامة**

446. يشمل الإصلاح، دون أن يقتصر عليها، المؤسسات الأمنية التالية؛ لاسيما تلك التي توسعت أو تغير تشكيلها أو تفويضها خلال النزاع في دارفور.

أ) قوات الدفاع الشعبية؛

ب) وحدات الحراسة على الحدود؛

ج) شرطة الدولة (حكومة السودان) وإداراتها الفرعية، بما فيها الشرطتين التاليتين، دون الاقتصار عليهما:

*** الشرطة الشعبية * الشرطة الظاعنة**

447. يتم إصلاح مؤسسات أمنية مختارة وفقا لما يلي:

أ) يتم تحديد حجم وقدرة وتفويض المؤسسات بما ينسجم مع المهام التي تؤديها. وتوجه عناية خاصة لاحتياجات دارفور.

ب) تتم إدارتها على أساس الحيدة والاحتراف.

ج) تكون العضوية فيها على أساس الجدارة والأهلية بغض النظر عن العنصر أو الانتماءات السياسية، مع التمثيل المنصف لجميع الفئات.

د) أن تخضع للرقابة المدنية والمساءلة القانونية.

هـ) أن تتضمن العضوية فيها النساء من جميع الطبقات الاجتماعية. وتضم وحدات محددة تعنى بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في مجال الأمن الشخصي وإنفاذ القانون.

و) يؤدي أفرادها مهامهم بطريقة تنال الثقة من كافة المجموعات التي يخدمونها وأهل دارفور.

*** المؤسسات وتخطيط الإصلاح**

448. سعيا للحد من حالات الخروج على القانون ودعما لسيادة القانون في دارفور، تقوم لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور بمراجعة كل مؤسسة أمنية وتقديم توصيات بشأنها إلى السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور.

449. تقوم حكومة السودان، بالتنسيق مع الحركات، بتنفيذ تلك التوصيات التي أقرتها السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور

*** بناء قدرات الشرطة**

450. تكون قوة شرطة حكومة السودان في ولايات دارفور الثلاث محترفة ومحايدة وممثلة للمجموعات السكانية في دارفور، وتباشر عملها وفقا للمعايير المتبعة (دوليا).

451. بعد 60 يوما من توقيع هذا الاتفاق، تشرع لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور في مراجعة شاملة لضبط النظام في دارفور، بهدف تقديم توصيات محددة إلى السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور لتحسين مستوى فعالية واحتراف الشرطة، لاسيما قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الخاصة للنساء ومراعاتها.

452. تعالج المراجعة الشاملة الهياكل التنظيمية والإدارة والمراقبة والتحكم والتدريب والتوظيف والتنمية المهنية ومسائل حقوق الإنسان والمساءلة والعلاقة بين الشرطة والمجتمعات. وتتم إحالة التوصيات الناجمة عن المراجعة إلى السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور والحكومات الولائية لاتخاذ إجراءات بشأنها.

*** مراقبة أسلحة المدنيين والجماعات المحلية**

453. كجزء من التزامها بإحلال سلام دائم وثابت في دارفور، تواصل الأطراف جهودها طويلة الأمد في مجال مراقبة الأسحلة التي هي بحوزة المدنيين وأفراد المجتمع. ويتعين إدراج هذه العملية كبند يتم بحثه في إطار الحوار الدارفوري-الدارفوري.

* المادة 31

* تسلسل العمليات ومواقيتها

* إرشادات خاصة بتسلسل العمليات ومواقيتها

454. إن الترتيب الصحيح للأنشطة أمر أساسي لضمان بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف.

455. إن المجتمعات السكانية في دارفور لها دور هام في عملية إعادة الدمج. ولذا يتعين استشارتها على نطاق واسع.

456. ينبغي أن تتضمن الخطط المفصلة التي تقوم بوضعها لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية لدارفور الترتيب النهائي والمواقيت المحددة لإنجاز البرامج الواردة في هذا الاتفاق.

457. المراحل والمواقيت

أ) المرحلة الرابعة (تبدأ فور استكمال المرحلة الثالثة وتنتهي بعد شهرين).

ب) نزع السلاح الكامل للجنجويد/الميليشيات المسلحة.

ج) تجميع قوات الحركتين عند نهاية المرحلة الثالثة من اتفاق وقف إطلاق النار.

د) المرحلة الخامسة (تبدأ فور استكمال المرحلة الرابعة وتنتهي بعد 16 شهرا.

هـ) دمج المقاتلين السابقين في القوات السودانية المسلحة والمؤسسات الأمنية التابعة للحكومة السودانية.

و) إصلاح بعض المؤسسات الأمنية المختارة في دارفور، بما في ذلك تخفيض عدد المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم.

ز) البدء في توظيف وتدريب قوات الشرطة الحكومية التي جرى إصلاحها لتحسين فاعليتها وأدائها الاحترافي.

ح) الشروع في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ط) المرحلة السادسة (تبدأ فور استكمال المرحلة الخامسة وتنتهي بعد 12 شهرا).

ي) استكمال عملية دمج المقاتلين السابقين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ك) استكمال عمليات إصلاح بعض المؤسسات الأمنية المختارة.

* الفصل الرابع: الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور

* تعريف

458. الحوار الدارفوري- الدارفوري والتشاور هو مؤتمر يمكّن ممثلي كل أصحاب الشأن الدارفوريين من الاجتماع لمناقشة تحديات إعادة السلام لأرض دارفور، وتجاوز الانقسامات بين المجتمعات المحلية، وحلّ كل المشاكل الحالية لبناء مستقبل مشترك.

* المبادئ العامة

459. إنطلاقا من حقيقة أن إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في دارفور يقتضي تحقيق مصالحة مجتمعة تتجاوز بكثير كل ما يمكن تحقيقه في المحادثات بين الأطراف السودانية بشأن النزاع في دارفور المنعقدة في أبوجا وما تفضي إليه من إبرام سلام في دارفور، يشكل الحوار الدارفوري_الدارفوري والتشاور آلية ربط لاتفاق السلام في دارفور بالقضايا الاجتماعية والسياسية في دارفور مما يمكن الآليات الاجتماعية التقليدية المعنية بحل المنازعات من النهوض بدورها في إقرار سلام إجتماعي مستدام. ويشكل الحوار الدارفوري-الدارفوري فرصة للحركات لتقديم جدول أعمالها السياسي لشعب دارفور وبذلك تحقق استثمارا في التطورات السياسية السلمية. وفضلا عن ذلك يوسع الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور نطاق التمثيل غير الكافي للدارفوريين في أبوجا مما يتيح الفرصة لأطراف أخرى لتصبح جزءا من اتفاق سلام لدارفور.

460. وينتظم الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور وفقا لإعلان المبادئ المبرم بتاريخ 5 يوليو 2005 والذي ينص على ما يلي: "يجب عرض الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين الأطراف على أهل دارفور لضمان دعمهم لها من خلال حوار وتشاور دارفوري-دارفوري".

461. يمثل الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور آلية لحشد التأييد لاتفاق السلام لدارفور وتنفيذه، وذلك عن طريق:

أ) نشر هذا الاتفاق والتعريف به وعدم إعادة فتح مفاوضات إضافية بشأنه؛

ب) تعميق هذا الاتفاق لمجابهة تحديات السلم المحلية وقضايا المصالحة؛

ج) مناقشة وإيجاد توافق جماعي حول القضايا الأساسية العالقة الخاصة بسكان دارفور وأسباب النزاع وانعدام الأمن وإعادة بناء النسيج الاجتماعي ومستقبل مشترك للجميع؛

د) توفير منتدى للأطراف للمشاركة في الإضطلاع بمسؤولياتها أثناء تنفيذ التزاماتها الواردة في اتفاق أبوجا للسلام ؛

هـ) إشراك ذوي الشأن الآخرين في عملية السلام حول دارفور مع إيلاء اهتمام خاص للمشاركة النشطة والظاهرة من جانب النساء والشباب.

462. يجب على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور أن يسعى إلى حشد التأييد لاتفاق السلام حول دارفور وضمان آليات لتنفيذها فيما بين أبناء دارفور من خلال تبنيهم لاتفاق السلام.

463. يجب على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور أن يضع أسسا مشتركة وتمثيلا بصفة ديموقراطية ومتواصلة لفائدة شعب دارفور.

464. تؤكد الأطراف على أن الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور جزء لا يتجزأ من عملية أبوجا للسلام. وعلى الأطراف أن تحترم الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور بضمان استقلاليته. وعليها أن تمتنع عن استخدامه كأداة لتحقيق مكاسب سياسية على أمد قصير. وعليها أيضا التأكد من أن الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور منظم بطريقة نزيهة.

465. يشكل الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور آلية استشارية. وتكون صلاحيات اتخاذ القرار مقتصرة على بعض المجالات المحددة في اتفاق السلام حول دارفور. ومن مهامها تقديم المشورة والنصح حول جملة من القضايا الأخرى التي لم تنص عليها اتفاق السلام. وذلك بالبحث عن توافق بين أصحاب المصالح.

466. يسعى الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور إلى تمثيل حقيقي لكل الدارفوريين بقطع النظر عن انتماءاتهم السياسية وبذلك يصبحوا متمتعين بسلطة أخلاقية وسياسية.

467. توافق الأطراف على أن يكون العنصر النسائي ممثلا بصفة فعالة في كل الأجهزة واللجان المنبثقة عن الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور.

*** الولاية**

468. يستمد الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور ولايته من إعلان المبادئ الصادر بتاريخ 5 يوليو 2005. وتكون الولاية متطابقة مع روح اتفاق السلام الشامل بتاريخ 9 يناير 2005.

469. يمثل الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور آلية للتشاور والتيسير.

470. يقدم الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور توصيات وملاحظات للسلطات الدارفورية والسلطات القومية، بما في ذلك الزعماء المحليون.

471. يعقد الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور تحت إشراف الاتحاد الإفريقي.

*** اللجنة التحضيرية**

472. في غضون ثلاثين يوما من توقيع هذا الاتفاق يقوم الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع الأطراف بتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الدارفوري-الدارفوري.

473. لا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة التحضيرية خمسة وعشرين عضوا وتتألف من ممثلي حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وممثلي منظمات المجتمع المدني وزعماء القبائل وممثلي الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، ويرأس ممثل الاتحاد الإفريقي اللجنة التحضيرية.

474. تجري اللجنة التحضيرية مشاورات موسعة بين أطياف عريضة من ذوي المصالح الدارفوريين في مراحل مناسبة. وتسهل هذه العملية وضع أجندة عريضة. وترفع اللجنة التحضيرية توصية بإختيار رئيس الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور على أن يتم تعيينه بالتشاور مع الأطراف ويجب أن يكون من الشخصيات الإفريقية المرموقة.

* **أدوار الأطراف**

475. يرشح كل طرف أعضاء في اللجنة التحضيرية للقيام بدور في صياغة الأجندة واختيار الرؤساء ولجنة الخبراء والأمانة العامة. ويجب على الأطراف بذل جهد كبير لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في هذه الترشيحات.

476. وعلى الأطراف أن ترشح ممثليها في الحوار كمراقبين أو مشاركين حسب ما يقتضي الأمر. ويعتبر التمثيل العادل للمرأة والشباب أمرا إلزاميا.

477. لجميع الأطراف دور هام في تأمين نزاهة الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور وعدم التلاعب به ومن واجبها التعاون لجعل هذا الحوار حوارا حقيقيا.

* **الصلاحيات**

478. يركز الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور على مجالين اثنين وهما المجال السياسي والمجال الاجتماعي الاقتصادي والتقليدي. ويعقد الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور تحت شعار: "بناء السلام والمصالحة في دارفور".

* **الوظيفة السياسية**

479. تكون أول وظيفة للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور التعريف بالاتفاق وحشد الدعم والمساندة له من قبل ذوي الشأن في دارفور. وهذا يتضمن النقاش والتفاهم ونشر الأجزاء المختلفة لاتفاق السلام في دارفور.

480. وبالإضافة إلى ذلك قد تنص بعض البنود المحددة في اتفاق السلام على تخويل الصلاحية للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور النظر أو اتخاذ قرارات عند الإقتضاء في قضايا معينة. وتشمل هذه القرارات:

أ) العمل كآلية نهائية لمعالجة الحالات المستعصية؛

ب) وضع آليات محلية لمنع النزاعات وتشجيع المصالحة 481. على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور أن يشكل فرصة مبكرة تمكّن الأطراف من عرض رؤاهم لشعب دارفور في منتدى مفتوح.

482. يمكن للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور تقديم النصح حول أفضل السبل لتنفيذ عناصر محددة في اتفاق السلام حول دارفور.

* **الوظيفة التقليدية والاجتماعية**

483. تتم دعوة ممثلي المجتمعات المحلية إلى تحمّل المسؤولية فيما يتعلق بالمصالحة فيما بين القبائل والوئام المجتمعي في مجال إعادة بناء المجتمع الذي دمرته الحرب.

484. ومن بين النقاط التي ينبغي على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور تقديمها ما يلي:

أ) إجراءات للتعريف باتفاق السلام وتطبيقه؛

ب) مصالحة داخل المجتمعات المحلية وداخل القبائل وفيما بينها؛

ج) العودة الآمنة للاجئين والنازحين داخليا؛

د) الأرض والماء والموارد الطبيعية ومواقع وتنظيم مسالك انتقال الرحّل؛

هـ) الأمن الإنساني والمواضيع الاقتصادية والاجتماعية؛

و) مراقبة الأسلحة الصغيرة والتنظيم الانتقالي لمجموعات الدفاع المحلية بعد القيام بنزع السلاح النهائي؛

ز) ضمان معالجة الخلافات السياسية من خلال الطرق المدنية السياسية لا عن طريق العنف.

ح) المركز القانوني للإدارة الأهلية وسلطاتها؛

ط) التدابير الكفيلة بالحفاظ على الطابع العرقي المتعدد لدارفور؛

ي) التدابير الكفيلة بمعالجة المسائل الخاصة بالنساء.

485. في حالة عدم التمكن من استيفاء هذه المسائل حقها خلال الزمن المتاح قد يوصى الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور بأن تدرسها جمعيات الولايات التشريعية في دارفور (اللجان منها) أو تعالجها كيانات السلم والمصالحة التي سيتم إنشاؤها.

486. يتعين على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور السعي إلى تحقيق توافق حول كافة المسائل.

*** لجنة الخبراء**

487. يتعين على رئيس اللجنة التحضيرية بالتشاور مع الأطراف والشركاء الدوليين، إنشاء لجنة خبراء للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور.

488. يتعين أن يتكون أعضاء لجنة الخبراء أساسا، من الخبراء السودانيين على أن تضم أيضا عند الإقتضاء، الخبراء الدوليين، مع إيلاء اهتمام خاص لإشراك خبراء حل المنازعات ونوع الجنس.

489. على لجنة الخبراء أن تعقد اجتماعا للاسهام في تقديم المقترحات بشأن جميع جوانب الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور إلى اللجنة التحضيرية وإلى الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور عند عقد دوراته.

*** المقر والدعم اللوجستي والتمويل**

490. على اللجنة التحضيرية أن تبت، بالتشاور مع الأطراف، في موضوع مقر الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور والمشاورات التمهيدية داخل دارفور.

491. يتعين تنظيم الدعم اللوجستي للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور على أساس ثلاثي بين حكومة السودان والاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة.

492. على حكومة السودان توفير الأمن للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور بالتعاون مع بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

493. يتعين على حكومة السودان الاسهام جزئيا في تكلفة الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور على أن توجه الدعوة إلى المجتمع المحلي الدارفوري للاسهام في تقديم أموال إضافية. كما ينبغي أن يوجه نداء إلى الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء والشركاء الدوليين للاسهام في هذا الصدد. ويجب الاحتفاظ بهذه الأموال في صندوق إئتمان خاص يتم إنشاؤه لهذا الغرض.

*** التمثيل**

494. على اللجنة التحضيرية أن تقرر التمثيل في الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور وفقا للخطوط الإرشادية التالية:

495. يتعين أن يتكون الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور من مندوبين عددهم ×× بالإضافة إلى المراقبين.

496. يتعين اختيار ×× مندوبا على أساس تمثيل مجتمعي وقبلي. ويجب أن تمثل كافة قبائل دارفور فيها. ويجب أن يشمل هذا التمثيل زعماء القبائل المعروفين والممثلين الذين تختارهم كافة الفئات المحلية. بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخليا. ويجب تشكيل آليات خاصة للتأكد من أن القبائل الصغيرة وغير الدارفوريين القاطنين في دارفور ممثلون أيضا فيها.

497. يتم اختيار عدد ×× مندوبا يختار من أجل تمثيل ذوي الشأن الآخرين في اللجنة بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات الدينية وزعماء رجال الأعمال وأعضاء الشتات والاتحادات النقابية والمهنيين.

498. يجب ضمان تمثيل كاف وفعال للنساء والشباب.

499. يجب أن يأتي المراقبون من أجزاء أخرى من السودان ووساطة الاتحاد الإفريقي والمسهلين وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتجمع الساحل والصحراء (س-ص) و(إيجاد) والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

*** الرؤساء**

500. يتعين أن يكون رئيس لجنة الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور من حيث المهام السياسية، من الشخصيات الإفريقية المرموقة ويختاره الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع الأطراف.

501. بالنسبة للمهام الاجتماعية والتقليدية للحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور قد يعين الرئيس فريقا من الشيوخ الذين سيشغلون منصب الرئيس المشارك بالتناوب.

* **الأمانة**

502. بناءا على توصية اللجنة التحضيرية، ينشئ الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون، عند الإقتضاء، أمانة تتكون عضويتها من مجموعة خبراء فنيين وخبراء. وتتمثل مهمة الأمانة بداية، في خدمة اللجنة التحضيرية ولجنة الخبراء. وفي حالة انعقاد الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور نفسه على الأمانة تقديم خدمات للرؤساء.

503. يتعين توجيه دعوة إلى الشركاء الدوليين للتعاون في دعم الأمانة.

أ) على الأمانة التقدم بطلب إلى الخبراء بخصوص إعداد الخطوط الإرشادية بشأن المسائل التي سيتم نقاشها؛

ب) على الاتحاد الإفريقي الاضطلاع بمسؤولية تقديم الإحاطات الإعلامية حول اتفاق السلام لدارفور والمسائل ذات الصلة؛

ج) سيقوم الاتحاد الإفريقي بالمشاركة مع رؤساء الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور بوضع جدول الأعمال لمناقشة هذه المسائل بما في ذلك تحديد المتحدثين الرئيسيين.

504. يتعين أن تكون لدى الأمانة استراتيجية الاتصالات للتأكد من أن المعلومات عن الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور تم نشرها على أوسع نطاق وفي متناول أيدي الجميع داخل دارفور ومناطق أخرى في السودان وعلى المستوى الدولي.

* **النتائج**

505. يتعين إحالة نتائج الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور إلى سلطات دارفور ذات الصلة والسلطات القومية الأخرى.

506. على الحوار الدارفوري-الدارفوري والتشاور إنشاء مجلس السلم والمصالحة باعتباره آلية دائمة لتحقيق السلم والمصالحة في دارفور وفقا لأحكام اتفاق السلام لدارفور.

* **الفصل الخامس: أحكام عامة**

* 507. تناشد الأطراف معا المجتمع الدولي ككل بما فيه المنظمات والدول المشاركة في التفاوض حول هذا الاتفاق بصفة خاصة على أن يجدد دعمه الكامل للاتفاق وأن يشارك على نحو وافٍ في الأنشطة الواردة في هذا الاتفاق بالأسلوب الذي سيتم توخيه والمساعدة في توفير الموارد والخبرات الضرورية بغية التنفيذ الكامل والناجح للاتفاق.

508. يدمج هذا الاتفاق في الدستور القومي الانتقالي، وتحقيقا لهذا الغرض وكمسألة ذات أولوية، على المفوضية القومية للمراجعة الدستورية القيام بإعداد نص ملائم دستوريا لاعتماده وفقا للإجراءات المحددة في الدستور القومي الانتقالي.

509. تتفق الأطراف على تسوية أي خلاف أو منازعة تنشأ بموجب هذا الاتفاق بالوسائل السلمية. كما تتفق الأطراف على أنه في حالة المنازعة بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يجب عليها إحالة المسألة إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي.

510. يدخل الاتفاق حيز التنفيذ فور توقيع الأطراف عليه ومن ثم، على الأطراف اتخاذ الخطوات العاجلة للوفاء بالتزاماتها المذكورة أدناه بما في ذلك الخطوات ذات الصلة بإضفاء الصبغة القانونية على الترتيبات المتفق عليها فيها. وعلى الأطراف التعهد بأن كافة المؤسسات والهيئات والمفوضيات واللجان والكيانات الأخرى التابعة لها بما في ذلك أعضاؤها، تراعي شروط هذا الاتفاق.

511. على رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي تسجيل هذا الاتفاق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

* وإثباتا لذلك، فقد وقع ممثلو الأطراف المرخص لهم حسب الأصول، هذا الاتفاق، بحضور الشهود المذكورين أدناه:

* حرّر في أبوجا، نيجيريا، في هذا اليوم....... من سنة..........2006 في ثلاثة نصوص أصلية باللغات العربية والانجليزية والفرنسية مع كونها متساوية الحجية.

* عن حكومة السودان.....................................

* عن حركة/جيش * عن حركة/جيش

* تحرير السودان * تحرير السودان...

* عن حركة العدل والمساواة..

* شهود..

الملحق رقم (5)

نص البيان الختامى للمؤتمر الجامع لاهل دارفور

الخميس **22** ديسمبر **2005**

المؤتمر الجامع لاهل دارفور

في الفترة من **19ـ21** ديسمبر **2005**م

البيان الختامى

(المركز السودانى للخدمات الصحفية،**2006**، ص**221**)

والتوصيات:

قال تعالى " يا أيها الذين امنوا اتقوا اللـه وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع اللــه ورسـوله فقـد فـاز فـوزاً عظـيماً "

صدق اللـه العظيم.

ان قضية دارفور وما وصلت اليه آثارها وتداعياتها وافرازاتها من مبلغ علي المستوي المحلي والاقليمي والدولي وما شكلته من تحـد لـلارادة الوطنيـة ومـا قادت اليه من تدخل دولي يظهر واقعها المأساوي الجديد اذ صارت ارضاً للخوف والجوع بعد ان كانت ارضاً للـسلام والامـن وأضـحي انـسانها نازحـاً ولاجئـاً وشريـداً واصبحت ارضها نهباً للطامعين وقد كانت الملاذ والملجأ للطريد والشريد وعمها الخراب والدمار بنيه وبيئة وامسي الجميع ازاءها بـين مـشفق متحـسر عـلي الحـال او مستبصر وباحث علي الحل وباتت هماً دائماً لكل الحادبين والمخلصين.

وانطلاقاً من احساس غامر بالمسئولية تجاه الوطن مستشعرين عظيم هذه القضية برزت جملة من المبادرات والمـساهمات مـن قبـل الاحـزاب والهيئـات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وحتي الافراد هدفت كلها الي ايجاد حل لهذا الامر فان فاتها ان يتحقق لها اجماع حول القضية فستبقي تتحدث عن جد المسعي وصدق النوايات ونبل القصد

ولما كان امر القضية يهم الجميع بحثاً عن رؤية موحدة لاهل دارفور لحل المعضلة مستلهمين تـاريخ دارفـور وريادتهـا في حـل المـشكلات، تنـاوي جميـع ابنائها علي قدم المساواة مقصدهم دارفور القضية دون طاعة لمجموعة او توصية لكيان وشعارهم (دارفور بلدنا سنعيد سيرتها الاولي) جودية وراكوبة للحل والعقد.

يأتي هذا المؤتمر الجامع لاهل دارفور الذي نبعت فكرته من القواعد كامل طال انتظاره وامنية لامست الشفاه والقلوب وحلـم راود مخيلـة اهـل دارفـور متمنين تحقيقه، علاجاً يلم الشامل ويجمع الكلمة ويقطع الطريق امام المخاطر المحدقة بالسودان بـل ويتعـداه الي محيطـة الافريقـي والعـربي.قـصدنا بهـذا المـؤتمر الجامع لاهل دارفور الوصول الي اتفاق يؤمن العبور الي سلام مستدام يوقف القتل والاقتتال ويمنع التدمير والخراب ويبعد أيـة شـبهة للـسيطرة او الهيمنـة او اقـصاء لاحد واضعين في الاعتبار التام اعلان المبادئ الذي ارتضته جميع الاطراف حكومة وحركات مسلحة ومجتمعاً دوليا حيث التفاوض في ابوجا مازال يشكل ارضية صـالحة للتفاوض الذي يفضي الي السلام المرتجي باذن اللـه ووصلاً لما تقدم انعقد بمدينة الفاشر حاضرة ولاية شـمال دارفـور في الفـترة مـن 19-212 ديـسمبر 2005م المـؤتمر الجامع لاهل دارفور وامة في جلسته الافتتاحية مايزيد عن الفي مشارك وحضر الجلسات 1211 عضواً من جملة 1300 عضواً مدعوون كأعضاء مـشاركين وقـد تنـادوا جميعاً لقضيتهم ممثلين انفسهم في المؤتمر بكافة الوانهم السياسية وشرائح المجتمع من أساتذة الجامعـات والادارات الاهليـة والـشباب والطـلاب والمـرأة والاعلاميـين وابناء دارفور بالخارج والفئات الاخري في تناغم فريد وروح دارفورية اصيلة.

شرف الجلسة الافتتاحية سبعة وعشرون من رؤساء وممـثلي البعثـات الدبلوماسـية في الخرطـوم وممـثلي الامـم المتحـدة والاتحـاد الافريقـي والمـنظمات المختلفة اضافة الي تغطية اعلامية متميزة.

تم في هذه الجلسة الاولي انتخاب الاستاذ عـثمان محمـد يوسـف كـبر رئيـساً للمـؤتمر بـالاجماع عقـب انـسحاب المرشـحين الآخرين كما تم اختيار نواب الرئيس ومقرري المؤتمر وتوالـت الجلـسات حيـث اختـير رؤسـاء الجلـسات ونوابهـا والمقـررون وقـدمت

اوراق الولايات التي اعدتها لجان الاعداد والتوثيق عبر ورش العمل قبيل انعقاد المؤتمر بكل من الفاشر، نيالا، الجنينة والخرطوم ومـن ثـم انبثقـت مـن المـؤتمر اربـع لجان وفق محاور تضم (الاجتماعي ـ الانساني ـ الامني، الاقتصادي والسياسي).

وامتد الحوار والنقاش لساعات طوال في جو ودي واخوي وخلص فيها المؤتمرون الي التوصيات التالية:

أولاً: المحور الاجتماعي الانساني:

1. اولاً الرجوع الي قيم الدين الفاضلة والاعمال بقيم التكافل والتآخي والتعايش السلمي

2. التأكيد علي ان الصراع الدائر في دارفور بين مكونات المجتمع ليس صراعاً عرقياً بل هو صراع المصالح والموارد

3. ان مشكلة دارفور لا تحل جذرياً إلا بالعمل علي اقامة مشاريع تنموية متكاملة وشاملة لسد أي ذريعة لرفع السلاح

4. المطالبة بانشاء مشاريع لحل مشكلة البطالة والـتأهيل والتدريب وبناء القدرات

5. التعويض المجزي لكل المتضررين وتحقيق العدالة الكاملة ومحاسبة الذين ارتبكوا جرائم ضد الانسانية مؤكدين قدرة ونزاهة القـضاء الـسوداني ويمكـن ان يحتذي في ذلك بتجربة جنوب افريقيا

6. ضرورة ايجاد احصائية دقيقة وحقيقية للخسائر في الارواح والممتلكات

7. ان تكف الدولة عن توظيف المواطنين علي اساس قبلي 8. ان تكف الدولة عن الاستنفار علي اساس قبلي 9. ضرورة دعـم وتأهيـل المـنظمات الوطنيـة دعماً مالياً سخياً لسد الفراغ بالارياف 10. العمل علي انشاء مفوضية خاصة بالمرأة والطفل 11. تفعيل دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية والنفسية والعقلية مع ايجاد مصحات خاصة في هذا المجال

12. اعادة اعمار القري التي دمرتها الحرب بمواد ثابتة مع توفير الخدمات الضرورية

13. تكوين لجان علي مستوي القري والمدن والفرقان لنشر ثقافة السلام. 14. انشاء مشاريع لدعم النشاطات الشبابية في المعسكرات بدعم وطني خالص 15. انشاء مراكز للانذار المبكر لدرء الكوارث

16. الاهتمام بالادارة الاهلية وانفاذ القوانين تبرز دورها في حفظ الامن لتمكنها من القيام بواجباتها واعمال مبدأ المحاسبة عند التقصير.

ثانياً: المحور الامني:

1. ضرورة الالتزام بوقف اطلاق النار من كافة الاطراف وبمراقبة دقيقة وفعالة من آلية المتابعة

2. حماية الدولة للمواطنين وممتلكاتهم 3. جمع السلاح بعد عودة الامن والاستقرار من كافة الاطراف غير النظامية وتعويض اصحابها مادياً

4. تنفيذ بنود ومقررات مؤتمرات الصلح والاستمرار في المصالحات المحلية وبطريقة واقعية ومقنعة

5. العودة الطوعية للنازحين واللاجئيين الي مناطقهم بعد تذليل كافة الصعاب وتوفير الامن لقراهم ومناطقهم التي هجروها قسراً

6. السيطرة علي الحدود وتطوير وتحسين العلاقات مع دول الجوار 7. ضرورة مراجعة قانون الحكم المحلي السائد الآن وقانون الادارة الاهلية مـن حيـث الامكانيات والسلطات وتفعيلها للقيام بدورها كاملاً

8. ضرورة اعادة تقسيم المراحيل والمسارات بما يتماشي مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع مراعات حقوق المزارعين

9. العمل علي استقرار الرحل وتأمينهم

10. اعادة الامن النفسي للنازحين واللاجئين وتشجيعهم للعودة الطوعية بعد توفير كل متطلباتهم

11. يؤكد المؤتمر رفضه لكل اشكال التدخل الاجنبي في ولايات دارفور

12. يرفض المؤتمر وبشدة أي اتفاق امني علي غرار اتفاقية نيفاشا ينتقص من قومية وهيبة القوات المسلحة

ثالثاً: المحور الاقتصادي:

- أولاً: تعريف الثروة

1. هي الثروة الطبيعية في باطن الارض أو ظاهرها من معادن وتربة وغابات وحيوانات

2. الثروة البشرية المتمثلة في حجم السكان وقدرتهم وخبراتهم ومساهمتهم الفكرية.

3. المشاركة في صنع القرار السياسي الذي يحدد الخدمات ويوزع الثروة بين المستويات المختلفة للحكم. 4. درجة المشاركة في ادارة مؤسسات الدولة المختلفة من الوزارات والهيئات والشركات والمؤسسات

5. القروض والمنح والتسهيلات التي تحصل عليها الدولة

- ثانياً: عدالة التوزيع:

1. لكل المواطنين الحق المتساوي في الدخل القومي وعلي الدولة اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بعدالة قسمة الدخل القومي علي المواطنين

2. علي الدولة اتباع نظام الفدرالية المالية التي تحول لكل مستوي من مستويات الحكم حصتة المالية التي تمكنه من القيام بواجباته

- ثانياً التمييز الايجابي لولايات دارفور في مجال البني التحتية:

1. انشاء مفوضية لاستقطاب الدعم المحلي والاجنبي لاغراض الاعمار والتنمية

2. قيام البنيات التحتية المتمثلة في اكمال طريق الانقاذ الغربي باعتباره شريان الحياة وربطه بدول الجوار.

3. انشاء الطرق البينية بين ولايات دارفور الثلاث بطول حوالي 3000 كيلومتر

4. تأهيل المطارت تأهيلاً كاملاً وذلك بتوفير السلامة الجوية والكوادر الفنية المؤهلة واكمال مطار الشهيد صبيرة علي وجه الخصوص

5. انشاء مطارات في كل من الضعين، زالنجي، كتم، برام / كبكابية وخلافها وانشاء مهابط في انحاء متفرقة هامة بالولايات الثلاث

6. ربط دارفور بالسكك الحديدية لتشمل نيالا زالنجي الجنينة الفاشر وذلك لاهميتها الاقتصادية.

رابعاً في مجال الزراعة

1. تأهيل المشاريع التنموية المتوقفة في ولايات دارفور - مشروع جبل مرة - هبيلبة - غزالة جاوزت ـ ساق النعام ـ هيئة تنمية السافنا، ام بياضة، اوبوحمرة ،

2. توفير المعينات الزراعية والارشاد الزراعي وتحسين البذور والتقاوي وتشجيع الفلاحة البستانية لدورها في التنمية المستدامة

3. ضرورة اعمار الغابات وحمايتها من عوامل التصحر والجفاف والرعي الجائر وذلك بتبني مشروع التحضير في مساحات دارفور الشاسعة

4. ضرورة الاهتمام بالثروة الحيوانية بتوفير المعينات اللازمة والرعاية البيطرية واستيراد الانواع المحسنة وارشاد القطاعات الرعوية وذلك لامكانية زيادة القيمة الاقتصادية للثروة الحيوانية بتوفير خدمات التعليم والمياه وفتح المسارات

خامساً: في مجال الطاقة والتعدين:

1. تكثيف الدراسات الاولية من قبل الدولة بتجشيع الاستثمار في مجالات النفط والتعدين وذلك بعمل الخريطة الجيولوجية بولايات دارفور. 2. ادخال مشاريع الطاقات المتجددة في ولايات دارفور 3. رفع مستوي الكهرباء في دارفور الي كهرباء المدن وربطها مستقبلاً بكهرباء سد مروي

سادساً: في مجال التعليم:

1. توفيرفرص التعليم في المراحل المختلفة وتمثيلهم حسب حجم السكان مع تهيئة البيئة المدرسية وادخال نظام الداخليات وتأهيل المعلمين.

2. دعم جامعات دارفور بانشاء كليات تقنية متخصصة تستجيب لمتطلبات التنمية

3- انشاء مراكز تدريب للفاقد التربوي لمحاربة العطالة ومكافحة الفقر

4. تأسيس معامل مركزية في مجالات البحوث التطبيقية

5. تفعيل قرار مجلس الوزراء القاضي باعفاء طلاب دارفور من الرسوم الجامعية وتكوين صندوق خاص لدعم السكن والاعاشة

سابعاً: في مجال الصحة: ضرورة تأهيل المستشفيات والمراكزالصحية الحالية وزيادة كفاءاتها العملية وانشاء مستشفيات ومراكزصحية جديدة تشمل المدن والقري والفرقان والمراحيل ومستشفيات خاصة لمرضي الكلي وكل الامراض المزمنة والفتاكة والعمل علي توفير الكوادر المتخصصة

ثامناً: في مجال المياه التركيز على انشاء الخزانات والسدود علي الاودية في دارفور لاغراض الزراعة والرعي وتوفير الآبار الجوفية وكذلك مياه الشرب النقية لكل مواطن

تاسعاً: في مجال السياحة: ضرورة ادخال السياحة كواحدة من الموارد الاقتصادية الهامة والاستفادة من موارد دارفور الطبيعية، جبل مرة، الردوم، شمال دارفور، في سياحة الصيد واقامة منتجعات سياحية

عاشراً: في مجال الصناعة والاستثمار والتجارة:

1. العمل علي تشجيع الصناعات الصغيرة والتحويلية وتوفير المال اللازم وتشجيع المستثمرين الاجانب والوطنيين علي الاستثمار في دارفور

2. تشجيع قيام منطقة تجارة حرة للاستفادة من موقع دارفور الجغرافي

توصيات عامة في المحور الاقتصادي:

1. محاربة البطالة وذلك بتشجيع المشروعات الصغيرة

2. تكليف بيت خبرة بتقديم دراسة تنموية متكاملة لولايات دارفور تستند علي المعطيات التي تذخر بها ولايات دارفور

3. إعداد استراتيجية لمحاربة الفقر والاستفادة من الفرص المتاحة من مجتمع المانحين في هذا المجال

4. تشجيع تجارة الترانزيت

5. تشجيع قيام شركات المساهمة العاملة

6. اعتماد اسلوب التنمية الريفية المتكاملة في التخطيط التنموي

7. استيعاب ابناء دارفور في مجالس الادارات المختلفة والشركات والمؤسسات والهيئات

8. اقامة مؤسسات لتمويل المشروعات الصغيرة لزيادة دخل الفرد

رابعاً: المحور السياسي:

1. قبول كل التوصيات التي تناولتها الاوراق كافكار وموجهات يستهدي بها اهل دارفور في مجال العمل السياسي علي المستوي القومي والمحلي

2. التأمين علي ان مستوي الحكم الفدرالي الحالي هو المستوي الانسب لاهل دارفور مع تفويض المزيد من الصلاحيات السياسيةوالمالية حتي تتمكن الولايات من اداء مهامها.

3. العمل علي زيادة عدد الولايات في دارفور مع السعي لايجاد صيغة تنسيقية مناسبة تمكن الولايات من خدمة المصالح المشتركة لاهل دارفور مع تثبيت انه قد برز اتجاه داخل المؤتمر يدعو الي قيام اقليم دارفور بحكومة ومجلس نيابي مع الابقاء علي الولايات الحالية

4. ضرورة مشاركة اهل دارفور في رئاسة الجمهورية والوزارات السيادية والاقتصادية للحكومة الاتحادية والمفوضيات القومية بالقدر الذي يشكل قناعة حقيقية بالمشاركة والمساواة آخذين في الاعتبار الكثافة السكانية للاقليم والاسهام التاريخي لاهل دارفور في السودان.

5. ضرورة ان يشارك اهل دارفور في قيادة كافة مستويات الخدمة المدنية والمؤسسات الاقتصادية والمالية وكل المؤسسات العامة وتمييزهم ايجابياً في مجالات التدريب وبناء القدرات بالداخل والخارج

6. التأكيد علي حدود دارفور المتعارف عليها عام 1956 مع إعادة حدود ولاية شمال دارفور الشمالية (منطقة كرب التوم والحدود مع مصر).

7. التأكيد علي السعي الجاد لتحقيق وحدة اهل دارفور حتي يتمكنوا من تحقيق اهدافهم ومطالبهم بالطرق السياسية السلمية.

8. مناشدة الحكومة وحاملي السلاح بالاسراع للوصول الي السلام الدائم في دارفور مع ضرورةاخذهم بمقررات وتوصيات هذا المؤتمر مأخذ الجد باعتبارها دعماً ايجابياً لمسيرة التفاوض في ابوجا وانها تمثل رؤية جل اهل دارفور. 9. يناشد المؤتمرون الحكومة الاتحادية وحاملي السلاح باطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسجناء والاسري والمختطفين من ابناء دارفور الذين ارتبطت أسباب وجودهم في السجن او الحجز او الاختطاف او الاعتقال بازمة دارفور

9. يؤكد المؤتمر ان الحوار هو الاسلوب الامثل لفض النزاعات وان الحرب لم ولن تكن طريقاً للسلام

10. قرر المؤتمر اعتماد الوثائق المقدمة من الجهات الاعتبارية التالية ضمن وثائقه وهي: " وثيقة الادارة الاهلية " وثيقة ممثلي النازحين " وثيقة المبدعين " وثيقة المرأة

11. يقر المؤتمر بضرورة تكوين آلية ذات كفاءة عالية لتعمل علي متابعة انفاذ قرارت وتوصيات هذا المؤتمر

12. يحيي المؤتمرون الذكري الخمسين لاستقلال السودان المجيد مؤكدين ان دارفور التي قدمت اقتراح استقلال السودان من داخل البرلمان ستكون دوماً وابدا راعية وحامية لهذا الاستقلال كما ستكون علي الدوام السند الاقوي والظهير الاشد لوحدة السودان وامنه وسلامة ارضه

" وقد حيا المؤتمرون بالتقدير والاجلال اهل دارفور الاكرمين في ولايات دارفور الثلاث وفي ولايات السودان كافة وفي مختلف مواقعهم في دول المهجر ويخصون بالتقديراهل دارفور المقيمين فيها والذين تعرضوا لويلات الحرب والاقتتال والتشريد والنزوح واللجوء وشتي صنوف الابتلاء من جراء الفتنة التي ما فتأت تطحنهم السنوات ذات العدد ويسألون اللـه العلي القدير ان يعيد عليهم السلام والامن والاستقرار الذي طالما رفلوا في اثوابه " ويتوجه المؤتمر بالتقدير كله والامتنان كله والشكر لكل القوي الوطنية والاقليمية والدولية التي اسهمت في معالجة الشأن في دارفور سواء في المجال السياسي او الدبلوماسي او الانساني

" كما يتوجه المؤتمر بالشكر الجزيل للحكومة الاتحادية علي التصميم والارادة لانجاح فعاليات المؤتمر ومن ثم الاستجابة لتوصياته والاهتمام بقراراته ويزجي المؤتمر التحية الخالصة والتهنئة الاكيدة لمواطني وحكومة ووالي ولاية شمال دارفور علي جهدهم الكبير وسهرهم المتصل وتبنيهم للفكرة وخدماتهم للمؤتمرين انجاحاً للمؤتمر الجامع لاهل دارفور والذي سيحفظ لهم دوماً هذا الدور التاريخي العظيم

والحمد لله بنعمته تتم الصالحات

الملحق رقم (6)

قرارات الامم المتحدة

القرار 1556 (2004)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5015، المعقودة في 30 تموز/ يوليه2004

إن مجلس الأمن (http://www.unmis.org/arabic/doc-SCresolutions06.htm):-

إذ يشير إلى بيان رئيسة المؤرخ 25 أيار/ مايو2004 (S/PRST/2004/16) وإلى قراره 1547 (2004)، المؤرخ 11 حزيران/ يونيه2004، وقراره 1502 (2003)، المؤرخ 26 آب/ أغسطس2003، بشأن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين،

وإذا يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الوضع في دارفور، وإذا يعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود،

وإذا يرحب كذلك بالبلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 27تموز/ يوليه2004 (S/2004/603)،

وإذا يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أرضيه واستقلاله، تمشيا مع بروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20تموز/ يوليه2002، والاتفاقات التالية له والمستندة إليه، التي وافقت عليها حكومة السودان،

وإذا يرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة في 3تموز/ يوليه2004، بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة، وإذ يعرف بالخطوات المتخذة من أجل تحسين سبل تحسين وصول المساعدات الإنسانية،

وإذا يحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن السودان، الصادر في 3حزيران/ يونيه2004، وإذا يرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لشؤون السودان وبالجهود التي بذلها حتى الآن،

وإذا يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة مئات الألوف للخطر،

وإذا يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة، وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين، والاغتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، وبخاصة ما ينطوي منها على بعد عرقي، وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون،

وإذا يشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي،

وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع نهاية لها، وإذ يشدد على أن مرتكبي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب،

وإذ يرحب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسئولين عن ارتكابها،

وإذا يؤكد التزام حكومة السودان بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح ميليشيات الجنجويد،

وإذ يشير أيضا في هذا الصدد إلى قراراته 1325 (2000)، المؤرخ 31تشرين الأول/ أكتوبر2000، بشأن النساء والسلام والأمن، و1379 (2001)، المؤرخ 20تشرين الثاني/ نوفمبر2001، و1460 (2003)، المؤرخ 30كانون الثاني/يناير2003، و1539 (2004)، المؤرخ 22 نيسان/ أبريل2004، بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، و1265 (1999)، المؤرخ 17أيلول/ سبتمبر1999، و1296 (2000)، المؤرخ 19نيسان/ أبريل2000، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا في 8نيسان/ أبريل 2004، وإذ يكرر تأكيد أن جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار عليها أن تمتثل لجميع الشروط الواردة فيه،

وإذ يرحب بالمشاورات التي عقدها الجهات المانحة في جنيف في حزيران/ يونيه2004، وبما تلاها من جلسات الإحاطة التي سلط فيها الضوء على الاحتياجات الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها،

وإذ يشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى المساعدة إنسانية عاجلة، وإلى أن تقدم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم المطير، وأن مئات الآلاف من الأشخاص ستتعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل،

وإذ يعرب عن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر،

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور،

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى 200000 لا جئ قد فروا إلى دولة تشاد المجاورة، مما يلقى عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا السودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود،

وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1- يطلب إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في 3تموز/ يوليه2004 بطرق منها على وجه الخصوص تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولاسيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان؛

2- يؤيد إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الإفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، ويرحب بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، ويؤكد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعينة بتيسير عمل المراقبين وفقا لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ 28أيار/ مايو2004 بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار؛

3- يحث الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، ويرحب بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛

4- يرحب بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى السودان، ويهيب بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين؛

5- يحث الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ 8نيسان/ أبريل2004، على أن تبرم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم المشاركة كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في 15تموز/ يوليه في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسي للتوترات التي تشهدها دارفور، ويحث بشدة الجماعات المتمردة على احترام وقف إطلاق النار والقيام فورا بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع؛

6- يطالب حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون 30يوما، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريراً عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرزه، من تقدم في هذا الصدد، ويعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة؛

7- يقرر أن تتخذ جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أرضيها أم لا؟

8- يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية والأفراد المحددين في الفقرة 7، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، بالتدريب أو المساعدة التقنيين فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة7 أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها؛

9- يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرتين7 و8 أعلاه لن تنطبق على:

- اللوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعينة؛

- لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصد حقوق الإنسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها؛

- لوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات؛

10- يعرب عن اعتزامه النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب الفقرتين7 و8 عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة6؛

11- يؤكد مجدداً دعمه لاتفاق نيفاشا الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتطلع إلى وجود سودان، موحد يسوده السلام ويعمل في تأليف مع جميع الدول الأخرى من أجل تنمية السودان، ويهيب بالمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة المتواصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لدعم السلام والتنمية الاقتصادية في السودان؛

12- يحث المجتمع الدول يعلى توفير المساعدة التي تحتاج إليها كثيراً عملية تخفيف آثار الكارثة الإنسانية التي تتبدى أبعادها في منطقة دارفور الآن، ويهيب بالدول الأعضاء أن تفي بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

13- يطلب إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز؛

14- يشجع الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور؛

15- يمدد البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار 1547 لمدة 90يوماً إضافية، حتى10كتنون الأول/ ديسمبر 2004، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة؛

16- يعرب عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثه في دارفور، وأن يجرى الاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن العام بالتقدم المحرز؛

17- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

القرار 1591 (2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5153، المعقودة في 29 آذار/ مارس 2005.

إن مجلس الأمن، (http://www.unmis.org/arabic/doc-SCresolutions06.htm):-

إذا يشير إلى قراراته 1547 (2004) المؤرخ 11 حزيران/ يونيو 2004، و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/ يوليو 2004، و1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/ سبتمبر 2004، و1574 (2004)، المؤرخ في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، و1585 (2205 المؤرخ 10 آذار/ مارس 2005، 1558 (2005) المؤرخ 17 آذار/ مارس 2005، والى بيانات رئيسة المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحداته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/ ابريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 بين حكومة السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، وإذا يشير إلى التعهدات التي وردت في البلاغ المشترك الصادر في 3 تموز/ يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام.

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في 9 كانون الثاني/ يناير 2005، على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وإذا يسلم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاستفادة من ذلك الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يدعو جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طرفي اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور ولاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الانساني الدولي ولوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الآثار المفجعة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخلياً.

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخلياً ستكون عاملاً حاسماً في دعم عملية السلام، وإذ يعرب أيضاً عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين، المشردين داخلياً، وسائر السكان المتضررين بالحرب. وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الانساني الدولي في منطقة دارفور ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار 1574 (2004)، وإذ يحث جميع الأطراف اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على السعي إلى الكشف عن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير.

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية لنجاح ذلك الاتفاق، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع الدائر في دارفور من شأنه أن يسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذا يقلقه استمرار العنف رغم ذلك في دارفور.

وإذا يشير إلى المطالب الواردة في القرارات 1556 (2004)، و 1564 (2004)، 1574 (2004)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور.

وإذ يرحب باجتماع القمة الذي عقد بشان دارفور في نجامينا في 16 شباط/ فبراير 2005، وباستمرار التزام الاتحاد الإفريقي بالاضطلاع بدور رئيسي في تيسير التوصل إلى حل للصراع الدائر في دارفور بجميع جوانبه، وبإعلان حكومة السودان في 16 شباط/ فبراير 2005 بأنها ستتخذ خطوات فورية، بما في ذلك سحب قواتها من لبدو وكاريفا ومارلا الواقعة في دارفور، وسحب طائرة الانتونوف التابعة لها من دارفور.

وإذ يثني على جهود الاتحاد الإفريقي، ولا سما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الإفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور.

وإذ يعيد تأكيد قراراته 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و1379 (2001) و1460 (2003) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك القرارين 1265 (1999) و1296 (2000) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار 1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

وإذ يحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة 31 كانون الثاني/ يناير 2005 (S/2005/47 و Add.1)، و3 كانون الأول/ ديسمبر 2004 (S/2004/947)، و4 شباط/ فبراير 2005 (S/2005/68)، و4 آذار/ مارس 2005 (S/2005/140)، وكذلك التقرير المؤرخ 25 كانون الثاني/ يناير 2005 للجنة التحقيق الدولية (S/2005/60).

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. يعرب عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تتمثل امتثالاً لالتزاماتها ولمطالب المجلس المشار إليها في القرارات 1556 (2004) و 1564 (2004) و 1574 (2004)، ويدين استمرار انتهاك اتفاق ناجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/ ابريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت بها حكومة السودان في كانون الأول/ ديسمبر 2004 وكانون الثاني/ يناير 2005، وهجمات المتمردين على قرى دارفور في كانون الثاني/ يناير 2005، وعدم قيام حكومة السودان بنزع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني وأعمالاً وحشية أخرى وتقديمهم لمحاكمة، ويطالب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها في ما يتعلق باحترام اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، بما في ذلك الإبلاغ عن مواقع قواتها، وتيسير المساعدة الإنسانية، والتعاون تعاوناً تاماً مع بعثة الاتحاد الإفريقي.

2. يؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويدعو حكومة السودان والجامعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/ حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه العدالة والمساواة على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعاً إلى اتفاق، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعماً لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.

3. يقرر في ضوء عدم وفاء جميع أطراف الصراع في دارفور بالتزاماتها:

أ. أن ينشئ وفقاً للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه باللجنة)، وتضطلع بالمهام التالية:

- رصد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من هذه الفقرة والفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004) والفقرة 7 أدناه.

- تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من هذه الفقرة والنظر في طلبات الاستثناء وفقاً للفقرتين الفرعيتين (و) و (ز).

- وضع ما يلزم من مبادئ توجيهي لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ).

- تقديم تقرير كل 90 يوماً على الأقل إلى مجلس الأمن عن أعمالها.

- النظر في الطلبات المقدمة من حكومة السودان بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقاً للفقرة 7 أدناه/ وإصدار موافقة مسبقة عليها حسب الاقتضاء.

- تقييم التقارير المقدمة من فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ومن الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، بشأن الإجراءات المعينة التي تتخذها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) والفقرة 7 أدناه.

- تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير.

ب. أن يطلب إلى الأمين العام أن يعي، في غضون 30 يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة فريقاً للخبراء يتألف كمن أربعة أعضاء يتخذ من اديس أبابا، باثيوبيا، مقراً له، ويسافر بانتظام إلى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان، ويعمل بتوجه من اللجنة، وذلك لمدة ستة أشهر للاضطلاع بالمهام التالية:

- مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ التدابير المبنية في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، والفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004)، والفقرة 7 من هذا القرار، وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن إجراءات قد يؤد المجلس النظر في اتخاذها.

- تقديم إحاطة في منتصف المدة إلى اللجنة عن أعماله، وتقرير مرحلي إلى المجلس في موعد لا يتجاوز 90 يوماً بعد اتخاذ هذا القرار، وتقديم تقرير نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة وفي موعد لا يتجاوز 30 يوماً قبل انقضاء ولايته، يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

- تنسيق أنشطته حسب الاقتضاء، مع ما تقوم به بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من عمليات.

ج. أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العام، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة وسائر المصادر ذات الصلة، ممن يعرقلون عملية السلام، أو يشكلون تهديداً للاستقرار في دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقاً للفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004) أو الفقرة 7 من هذا القرار، عند تنفيذ الدلو لها، أو يعتبرون مسؤولين غاية النهاية عن التحليقات العسكرية الهجومية الموصوفة في الفقرة 6 من هذا القرار، عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) أدناه.

د. أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضيها مع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها.

هـ. أن تجمد جميع الدول جميع الأموال والأصول المادية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت لاحق، التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بأحكام الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، أو التي تحوزها كيانات يملكها أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية الو موارد اقتصادية لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم.

و. ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (د) أعلاه حيثما تقرر اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بناء على كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الواجبات الدينية أو كلما استنتجت اللجنة بأن الاستثناء سيخدم بطريقة أخرى أهداف قرارات المجلي في ما يتعلق بإرساء السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة.

ز. إلا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من هذا القرار على الأموال والأصول المادية الأخرى والموارد الاقتصادية التي:

- تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الأساسية، بما في ذلك سداد ثمن المواد الغذائية أو الإيجارات أو القروض، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المنافع العامة أو لسداد رسوم مهنية معقولة وسداد النفقات المقترنة بتقديم خدمات قانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المحددة وفقاً للقوانين الوطنية من أجل تسيير الأعمال الروتينية المتعلقة بحفظ وصون الأموال المجمدة وغيرها من الأصول الآلية والموارد الاقتصادية، على أن يكون ذلك بعد أن تحظر الدول المعنية اللجنة بأنها تعتزم التصريح بالحصول على هذه

الأمـوال والأصـول الماليـة الأخـرى والمـوارد الاقتـصادية، حيـثما اقتـضى الأمـر، ومـا لم تـرفض اللجنـة ذلـك في غـضون يـومي عمـل مـن هـذا الأخطار.

- تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الاستثنائية، شريطة أن تبلغ الدول المعنية اللجنة بذلك وأن توافق اللجنة عليه.

- تقرر الدول المعنية أنها خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأموال أو الأصول الماليـة الأخـرى والمـوارد الاقتصادية للوفاء بهذا الرهن أو الحكم شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد أصبح سارياً قبـل تـاريخ صـدور هـذا القـرار، وألا يكـون الـرهن أو الحكم قد أصبح سارياً قبل تاريخ صدور هذا القرار، وألا يكون لصالح شخص أو كيان حددته اللجنة، وأن تكون الدول المعنية قد أخطرتها به.

- يقرر أن يبدأ نفاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين 3 (د) و(هـ) بعد 30 يوم من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه.

- يعرب عن استعداده للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة 3، بناء على توصية اللجنة أو في ناهية فترة 12 شهراً مـن تـاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذ رأى مجلس الأمن قبل ذلك الحين أن أطراف الصراع في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات المطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه.

- يطالب حكومة السودان بالكف فوراً عن القيان بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها، وذلك وفقـاً لالتزاماتهـا بموجـب اتفـاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/ ابريل 2004، وبروتوكول أبوجا الأمني المؤرخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة في هذا الشأن عنـد الاقتـضاء مـع الأمـين العـام أو اللجنـة أو فريـق الخـبراء المنـشأ بموجب الفقرة 3 (ب).

- يؤكد من جديد التدابير المفروضة بموجب فقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004) ويقرر أن تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضاً على جميع أطراف اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور؛ ويقـرر أن هـذه التـدابير لا تسري على ما يرد في الفقرة 9 من القرار 1556 (2004) من إمدادات وما يتصل بها من تدريب ومساعدة فنيين؛ ويقرر عدم سريان هـذه التـدابير في ما يتعلق بالمساعدة والإمدادات المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويقرر كذلك عدم سريان هذه التدابير على عمليات نقـل المعـدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور التي توافق عليها مقدماً اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 3 (أ) بناء على طلب من حكومة الـسودان؛ ويـدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة 3 (ب).

- يؤكد مجدداً أن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأحكام المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين 1 و 6، واستمرار تدهور الحالبة في دارفور.

- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

القرار 1593 (2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5158 المعقودة في 31 آذار/ مارس 2005

إن مجلس الأمن (http://www.unmis.org/arabic/doc-SCresolutions06.htm)

إذ يحيط علماً بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الانساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (S/2005/60).

وإذ يشير إلى المادة 16 من نظام روما الأساسي التي تقتضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهراً بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى. وإذ يشير أيضاً إلى المادتين 75 و 79 من نظام روما الأساسي وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا.

وإذ يحيط علماً بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة 89-2 من نظام روما الأساسي. وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1. يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 1 تموز/ يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

2. يقرران تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كلما يلزم مساعدة، عملاً بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاوناً كاملاً.

3. يدعو المحكمة والاتحاد الإفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة. بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شانها أن تسهم في الجهود الاقليمة المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

4. يشجع أيضاً المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقاً لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور.

5. يشدد أيضاً على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبلي لجان تقصي الحقائق و/ أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الإفريقي والدعم الدولي.

6. يقرر إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفاً في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الإفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلاً واضحاً.

7. يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات متكبدة فيما يتصل بالإحالة، وأن تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيعها طواعية.

8. يدعو المدعي العام إلى الادلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملاً بهذا القرار.

9. يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

القرار 1706 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/ أغسطس2006

إن مجلس الأمن (http://www.unmis.org/arabic/doc-SCresolutions06.htm)

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1679 (2006) المؤرخ 16 أيار/ مايو2006 و1665 (2006) المؤرخ 29 آذار/ مارس 2006، و1663 (2006) المؤرخ 24 آذار/ مارس2006، و1593 (2005) المؤرخ 31 آذار/ مارس2005 و1591 (2005) المؤرخ29آذار/ مارس2005 و1590 (2005) المؤرخ 24آذار/ مارس2005 و1574 (2004) المؤرخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر2004 و1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/ سبتمبر2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/ يوليو 2004، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

غذ يشير أيضاً إلى قراراته السابقة1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و1612 (2005) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و1674 (2006) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقرتين138 و139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام2005، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفقرة من4 إلى 10 حزيران/ يونيه2006.

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام، وإذ يعرب عن تصميمه على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل الاحترام الكامل بسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان، وأن تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

إذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل الأزمة في دارفور، بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور، والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولاسيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام)، وإذ يثني على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، وإذ يعرب عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفور، وإذ يؤكد مجددا ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في9أيار/ مايو2006 في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، وإذ يشدد على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، وإذ يقرر بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه.

وإذ يثني على الجهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، وإذ يشير إلى قراري مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين 10آذار/ مارس2006، و27 حزيران/ يونيه2006 المبينين في الفقرة10 من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن ما أسفرت المشاورات الجارية بين الحكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالانتقال إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور لسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، وإذ يرحب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ27حزيران/ يونيه2006 بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، وإذ يرى أن البعثة بحاجة ملحّة إلى التعزيز.

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصاً تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإذ يشدد على ضرورة معالجو جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور.

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعو حكومتي البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/ فبراير2006، والاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في أنجامينا في 26 تموز/ يوليو2006، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، وإذ يرحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخراً بين السودان وتشاد، وإذ يدعو جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي.

وإذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، وإذ يدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنساني في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلغاء الاستمارة رقم8 وتوفير سبل الانتصاف القانوني.

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب وإذ يدعو جميع الأطراف، لاسيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وأن تكفل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لاسيما إلى المشردين داخليا واللاجئين.

وإذ يحيط علما بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في12كانون الثاني/ يناير و10آذار/ مارس و15أيار/ مايو و27حزيران/ يونيه2006 بشأن تحول بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ28تموز/ يوليو2006 (S/2006/591).

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان مازالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين:

1. يقرر، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار1590 (2005)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات8 و9 و12 أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، ويحث الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة.

2. يطلب إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ28 تموز/ يوليو 2006.

3. يقرر تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى17300 من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل إلى3300 من أفراد الشرطة المدنية، وعددا يصل إلى16 من وحدات الشرطة المشكلة، ويعرب عن تصميمه على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخذا في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار1590 (2005).

4. يعرب عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة87 من تقريره المؤرخ 28تموز/ يوليو2006.

5. يطلب إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات40 إلى58 من تقرير الأمين العام المؤرخ 28تموز/ يوليو2006 في موعد لا يتجاوز 1تشرين الأول/ أكتوبر2006؛ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عمليا، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31كانون الأول/ ديسمبر2006.

6. يلاحظ أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار1590 (2005)، ينطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحائه، بما في ذلك في دارفور.

7. يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأذن للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 28

تموز/ يوليو2006، بما في ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة.

8. يقرر أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ 5آيار/ مايو2006 واتفاق انجامينا بشأن وقف وإطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور ("الاتفاقان")، بوسائل منها أداء المهام التالية:

أ. رصيد تنفيذ الأطراف للفصل3 ("وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية") من اتفاق دارفور للسلام واتفاق انجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقيق من ذلك التنفيذ.

ب. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقاً للاتفاقين؛

ج. التحقيق في انتهاكات الاتفاقين والإبلاغ اعن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار؛ وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بأحكام الاتفاقين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي.

د. الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المتروعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لاسيما عن طريق ردع استخدام القوة.

ه. رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.

و. المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لترع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، على نحو ما دعا إلية اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين15556 (2004) و1564 (2004).

ز. مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها.

ح. مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

ط. التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدة بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار و التشاور بين الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة، إزاء المصالحة وبناء السلام.

ي. مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع استراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في استتاب السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه.

ك. تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تتولي اهتماماً خاصاً لاحتياجات المرأة والطفل.

9. يقرر كذلك أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضاً:

أ. العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور.

ب. الإسهال في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزهـا ورصـدها، فـضلاً عـن تنـسيق الجهـود الدوليـة الهادفـة إلى حمايـة المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخلياً، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال.

ج. مساعدة الأطراف في الاتفاقين، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريـق تقـديم المـساعدة الإنـسانية لإزالـة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برنامج للتوعية بخطر الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة؛

د. المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية مـن أجـل تحـسين الوضـع الأمنـي في المنـاطق المجـاورة عـلى طـول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتـألف مـن مـوظفي اتـصال معنيـين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخـيمات المـشردين داخليـا واللاجئـين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في 26تموز/ يوليو2006؛

ه. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقُّل جميع الأفراد بحرية وسرعـة ودون عراقيـل إلى الـسودان، وكـذلك حركـة المعـدات والمـؤن والإمـدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصوراً على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور؛

و. يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقـصير في الامتثال لمقتضياته.

ز. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

- يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل:
- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجـال الإنـساني، وأفـراد لجنـة الرصد والتقييم، ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفـاق دارفـور للـسلام، دون المـساس بمـسؤولية حكومـة الـسودان، وحمايـة المـدنين المعرضين لخطر العنف البدني.
- دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين.
- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها يشكل وجودها في دارفور انتهاكاً للاتفاقين وللتـدابير المفروضـة بموجـب الفقرتين7 و8 من القرار1556، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب.
- يطلب إلى الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعيـة العامة 58/ 28 بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويقرر أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مـع أي مـن البلـدين، يُطبَّـق بـصورة مؤقتـة اتفـاق مركـز القـوات النمـوذجي المـؤرخ9 تـشرين الأول/ أكتـوبر1990 (A/45L594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد.

10- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحـسين الوضـع الأمنـي في الجانب التشادي من الحدود مع السودان.

13- يدعو الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلـك دون تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، ويؤكد مجددا عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالـةِ، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.

14- يقرر لإبقاء المسألة قيد نظره.

القرار 1769 (2007)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727، المعقودة في 31 تموز/ يوليو 2007

إن مجلس الأمن (http://www.unmis.org/arabic/doc-SCresolutions06.htm):

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بقضية السلام، وإذ يعرب عن تصميمه على العمل مع حكومة السودان، مع الاحترام التام لسيادته، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة في دارفور بالسودان.

وإذ يشير إلى نتائج مشاورات أديس أبابا الرفيعة المستوى بشأن الحالة في دارفور، التي عقدت في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، والتي أيدها البلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والسبعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي المعقود في 22 حزيران/ يونيو 2007، وإذ يشير إلى بيان رئيس المجلس المؤرخ 19 كانون الأول/ ديسمبر 2006 الذي أعرب فيه عن التأييد الاتفاقي أديس أبابا وأبوجا، وإذ يدعو جميع الأطراف إلى تنفيذهما بالكامل دون إبطاء والعمل على تيسير النشر الفوري لمجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل المقدمتين من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، ونشر عملية مختلطة في دارفور تقدم لها الأمم المتحدة هياكل الدعم والقيادة والتحكم، وإذ يشير إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن هو جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يؤكد مجدداً أيضاً قراراته السابقة 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، 1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و1612 (2005) بشأن، الأطفال والصراعات المسلحة والاستنتاجات اللاحقة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال في الصراع المسلح التي تتصل بأطراف الصراع المسلح في السودان (S/2006/971) و 1674 (2006) 1674 (2006) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى أديس أبابا والخرطوم في يومي 16 و 17 حزيران/ يونيو 2007، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، المؤرخ 5/ حزيران/ يونيو 2007، وإذ يشيد في هذا الصدد بموافقة السودان على نشر العملية المختلطة في دارفور، على النحو المبين بالتفصيل في نتائج المشاورات الرفيعة المستوى التي أجراها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة مع حكومة السودان في أديس أبابا في 12 حزيران/ يونيو 2007.

وإذ يشيد إلى ما ورد في اتفاق أديس أبابا من أن العملية المختلطة ينبغي أن تكون ذات طابع إفريقي غالب وأن يستجلب جنودها، قد الإمكان، من البلدان الإفريقية، وإذ يثني على الاتحاد الإفريقي للجهود التي إنجاح نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وجهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي ساعدته في نشرها، وإذ يشيد على ضرورة قيام البعثة، بدعم من مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل المقدمتين من الأمم المتحدة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق سلام دارفور إلى أن تنتهي ولايتها، وإذ يطلب إلى حكومة السودان تقديم المساعدة في إزالة جميع العقبات التي تحول دون اضطلاع البعثة وبلايتها بشكل سليم، وإذ يشير إلى البلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع والسبعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي المؤرخ 22 حزيران/ يوليو 2007 بشأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان لفترة إضافية لا تتجاوز ستة أشهر لغاية 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى حشد الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم المطلوب لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

وإذ يرحب بالاستعدادات الجارية من أجل العملية المختلطة، بما في ذلك وضع ترتيبات لوجيستية في دارفور في مقر الأمم المتحدة ومقر مفوضية الاتحاد الإفريقي، والجهود المبذولة لتشكيل وحدات للقوات والشرطة وكذلك الجهود المشتركة الجارية التي يقوم بها الأمين العام ورئيس الاتحاد الإفريقي لوضع اللمسات الأخيرة على السياسات التنفيذية الضرورية، وإذ يرحب كذلك بالإجراء الذي اتخذ من أجل إنشاء آليات مالية وإدارية مناسبة تكفل الإدارة الفعالة للعملية المختلطة، وإذ يكرر تأكيد إيمانه بما يشكله اتفاق سلام دارفور مكن أساس للتوصل إلى حل سياسي دائم وأساس لاستمرار الأمن في دارفور، وإذ يسؤوه عدم تنفيذ الاتفاق على نحو تام من قبل الأطراف الموقعة، وعدم توقيعه من قبل جميع أطراف الصراع في دارفور، وإذ يدعو إلى

وقف فوري لإطلاق النار، وإذ يحث جميع الأطراف على عدم التصرف على أي نحو يعوق تنفيذ الاتفاق، وإذ يشير إلى البلاغ الصادر عن الاجتماع الدولي الثاني بشأن الحالة في دارفور الذي عقده المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة في طرابلس في يومي 16 و 16 تموز/ يوليو 2007.

وإذ يلاحظ مع القلق الشديد الهجمات الجارية التي تشن على السكان المدنيين وعلى العاملين في المجال الانساني، واستمرار ارتكاب العنف الجنسي وانتشاره على نطاق واسع، بما في ذلك ما ورد ذكره في تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن العملية المختلطة في دارفور، وتقرير الأمين العام المؤرخ 23 شباط/ فبراير 2007 وغذ يشدد على ضرورة تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة، وإذ يحث حكومة السودان على القيام بذلك، وإذ يكرر في هذا الصدد إدانته لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الانساني الدولي المرتكبة في دارفور.

وإذ يكرر تأكيد اهتمامه البالغ بتوفير الأمن للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية وسبل وصولهم إلى السكان المحتاجين، وإذ يدين أطراف الصراع لعدم كفالتها وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل ولآمن ودون معوقات،وقيامهم بإيصال المساعدة الإنسانية لا سيما إلى المشردين داخلياً واللاجئين، وإذ يسلم إلى المشردين داخلياً واللاجئين، وإذ يسلم بأنه مع استمرار تشريد العددي من المواطنين في دارفور، فإن الجهود الإنسانية تظل تشكل أولوية إلى أن يتم تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى عملية سياسية شاملة.

وإذ يطالب بعدم القيام بعمليات قصف جوي أو استخدام شارات الأمم المتحدة على الطائرات المستعملة في شن هذه الهجمات.

وإذ يؤكد مجدداً قلقه من احتمال أن يستمر العنف الدائر في دارفور في التأثير سلباً على باقي أنحاء السودان، وعلى المنطقة، وإذ يشيد على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام طويل الأجل في دارفور، وإذ يدعو حكومتي السودان وتشاد إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/ فبراير 2006، والاتفاقات الثنائية اللاحقة.

وإذ يقرر أن الحالة في دارفور بالسودان، لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين:

1. يقرر من أجل دعم القيام في وقت مبكر وعلى نحو فعال بتنفيذ اتفاق سلام دارفور ونتيجة المفاوضات المتوقع إجراؤها وفقاً للفقرة 18، أن يعطي إذنه وتكليفه بان تنشأ لفترة أولية مدتها 12 شهراً، عملية مختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، (بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور)، على النحو المبين في هذا القرار، وعملاً بتقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المؤرخ 5 حزيران/ يونيو 2007، ويقرر كذلك أن تكون ولاية هذه البعثة على النحو المبين في الفقرتين 54 و 55 من تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، المؤرخ 5 حزيران/ يونيو 2007.

2. يقرر أن تتكون بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، التي تشمل أفراداً من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان ومن مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل التابعتين للأمم المتحدة، من 19555 من الأفراد العسكريين بمن فيهم 360 مراقباً عسكرياً وضابط اتصال، وعنصراً ملائماً من المدنيين يشمل عدداً يصل إلى 3772 من أفراد الشرطة و 19 وحدة شرطة مشكلة تتكون كل منها من عدد يصل إلى 140 فرداً.

3. يرحب بتعيين رودولف أدادا ممثلاً خاصاً مشتركاً بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدارفور، ومارتن أغواي قائداً للقوة، ويدعو الأمين العام إلى البدء فوراً بنشر هياكل القيادة والتحكم، والنظم الضرورية لكفالة تحقيق عملية سلسلة لنقل السلطة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى البعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور.

4. يدعو جميع الأطراف إلى أن تيسر على وجه السرعة النشر الكامل لمجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل المقدمتين من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، والأنشطة التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، ويدعو كذلك الدول الأعضاء إلى الانتهاء من تقديم إسهاماتها إلى البعثة، في غضون 30 يوماً من اتخاذ هذا القرار،ويدعو الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى الاتفاق على التشكيل النهائي للعنصر العسكري للبعثة في غضون الفترة نفسها.

5. يقرر أن:

أ. تقوم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، في موعد لا يتجاوز تشرين الأول/ أكتوبر 2007، بإنشاء قدر تشغيلية أولية لقيادة الأركان، تشمل هياكل الإدارة والقيادة والتحكم الضرورية التي سيتم من خلالها تنفيذ

الأنشطة التشغيلية، وتقوم بوضع الترتيبات المالية اللازمة لتغطية تكاليف القوات بالنسبة لجميع الأفراد الذين يتم نشرهم في بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

ب. تقوم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، باستكمال الاستعدادات اللازمة لتولي سلطة القيادة التنفيذية على مجموعة الدعم الخفيف والأفراد المنتشرين حاليا لدى بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وما قد يتم نشره من مجموعة الدعم الثقيل وأفراد البعثة المختلطة بحلول ذلك التاريخ، حتى تصبح قادرة فور انتقال السلطة إليها بموجب الفقرة الفرعية (ج) أدناه على أداء المهام المنوطة بها بموجب ولايتها، وذلك بقدر ما تتيحه مواردها وقدراتها.

ج. تنتقل السلطة إلى البعثة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007، بعد أن تكون قد أكملت جميع المهام المتبقية اللازمة التي تتيح لها تنفيذ جميع عناصر ولايتها، من أجل بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة والقوام الكامل للقوات في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.

6. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس خلال 30 يومياً من اتخاذ هذا القرار،وكل 30 يوماً بعد ذلك، عن حالة تنفيذ البعثة للخطوات المحددة في الفقرة 5، بما في ذلك حالة الترتيبات المالية واللوجستية والإدارية لدى البعثة، وعن مدى ما أحرزته البعثة من تقدم نحو قدرتها التشغيلية الكاملة.

7.يقرر أن تكون هناك وحدة في القيادة والتحكم، وهذا يعني، وفقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وجود تسلسل قيادي واحد، ويقرر كذلك أن توفر الأمم المتحدة هياكل القيادة والتحكم وأن توفر الدعم، ويشير في هذا السياق إلى نتائج مشاورات أديس أبابا الرفيعة المستوى بشأن الحالة في دارفور التي عقدت في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

8. يقرر ان تكون تشكيل وإدارة القوات والأفراد على النحو المنصوص عليه في الفقرات 113 إلى 115 من تقرير الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المؤرخ 5 حزيران / يوليو 2007، ويطلب إلى الأمين العام أن يبدأ، دون إبطاء، اتخاذ الترتيبات العملية لنشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، بما في ذلك تقديم توصيات إلى الجمعية العامة، بشان آليات التمويل والإدارة المالية والرقابة الفعالة.

9. يقرر أن تقوم البعثة برصد وجود أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتده في دارفور بشكل ينتهك الاتفاقات والتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و 8 من القرار 1556 (2004).

10. يهيب بالدول الأعضاء كافةً أن تيسر انتقال جميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والامدادات وغيرها من السلع، إلى السودان بحرية وبسرعة ودون عوائق، بما في ذلك انتقال المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصوراً في دارفور على البعثة.

11. يشدد على الحاجة الماسة إلى تعبئة الدعم المالي واللوجستي وأشكال الدعم الأخرى المطلوبة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، ويهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أن تقدم لها المزيد من المساعدة لتتيح، على وجه الخصوص، النشر المبكر لكتيبيتين إضافيتين خلال مرحلة الانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور.

12. يقرر إعادة القوام المأذون به لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى مستواه المحدد في القرار 1590 (2005) عند نقل السلطة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور عملاً بالفقرة 5 (ج).

13. يهيب بجميع أطراف الصراع في دارفور أن توقف فوراً جميع أعمال القتال وأن تلتزم بوقف متواصل ودائم لإطلاق النار.

14. يطالب بأن توقف على الفور على الفور أعمال القتال والهجمات على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وعلى الأفراد المدنيين ووكالات الأعمال الإنسانية وموظفيها وأصولها وقوافل الإغاثة، وان تقدم كل المساعدات اللازمة لنشر مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل لدى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور وبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان.

15. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

أ. يقرر أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور بان تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار قواتها، حسبما تراه في حدود قدراتها، من أجل:

- حماية أفرادها ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، وكفالة أمن وحرية تنقل أفرادها ولعاملين في المجال الانساني التابعين لها.

- دعم تنفيذ اتفاق سلام دارفور في وقت مبكر وعلى نحو فعال، ومنع تعطيل تنفيذه، ومنع شن الهجمات المسلحة، وحماية المدنيين دون مساس بمسؤولية حكومة السودان.

ب. يطلب إلى الأمين العام أن يبرم، خلال 30 يوماً، بالتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وحكومة السودان، اتفاقاً لمركز القوات فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، مع مراعاة قرار الجمعية العامة 58/ 82

بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وقرار الجمعية العامة 133/61 بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، ويقرر أن يجري، بصورة مؤقتة، ريثما يتم أبرام ذلك الاتفاق، تطبيق اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 (A/45/594) فيما يتعلق بأفراد البعثة العاملين في ذلك البلد.

16. يطلب إلى الأمين العام أم يتخذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي في البعثة لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع استراتيجيات واليات ملائمة لمنع جميع أشكال سوء السلوك وتحديديها وردعها، بما فيها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع وقوع أي سوء سلوك وضمان الامتثال التام لمدونة قواعد سلوك الأمم المتحدة، وأن يتخذ كذلك جميع الإجراءات الضرورية وفقاً لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة بالحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (ST/SGB/2003/13)، وان يبقى مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة بما في ذلك تدريبات التوعية في مرحلة ما قبل نشر القوات، وتدريبات التوعية لمرحلة ما بعد النشر بالنسبة للقوات التي نشرت سابقاً تحت إمرة الاتحاد الإفريقي، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات لضمان المسألة التامة في حالات إتيان أفراد قواتها هذا السلوك.

17. يهيب بجميع الأطراف المعنية ضمان توفير الحماية للأطفال لدى تنفيذ اتفاق سلام دارفور، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل استمرار رصد حالة الأطفال والإبلاغ عناه، واستمرار الحوار مع أطراف النزاع فيما بتعلق بوضع خطط عمل مقترنة بحدود زمنية لوضع حد لتجنيد الجنود الأطفال واستعمالهم وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

18. يؤكد إنه لا يمكن أن بكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويرحب بالالتزام الذي أعربت عنه حكومة السودان وبعض الأطراف الأخرى في الصراع، بالدخول في محادثات وفي العملية السياسية بوساطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى دارفور والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي في دارفور اللذين يحظيان بتأييد المجلس الكامل، وبموجب المواعيد النهائية المحددة في خريطة الطريق التي قدماها، ويتطلع إلى قيام هذه الأطراف بعمل ذلك، ويهيب بجميع الأطراف الأخرى في الصراع أن تتصرف على النحو ذاته، ويحث جميع الأطراف ولا سيما الحركات غير المتوقعة، على الانتهاء من الأعمال التحضيرية لهذه المحادثات.

19.يرحب بالتوقيع على البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشان تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، ويدعو إلى تنفيذه بالكامل والى أن تكفل جميع الأطراف، وفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والأمن ودون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين، وإيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخلياً واللاجئين.

20. يؤكد الحاجة إلى التركيز، حسب الاقتضاء، على القيام بمبادرات إنمائية تحقق مكاسب السلام على ارض الواقع في دارفور، بما في ذلك، بوجه خاص، إكمال الأعمال التحضيرية اللازمة لإعادة التعمير والتنمية وعودة المشردين داخلياً إلى قراهم والتعويض واتخاذ الترتيبات الأمنية المناسبة.

21. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل 90 يوماً من اتخاذ هذا القرار، على الأكثر تقريراً عما يحرز من تقدم بشأن المسائل التالية، وتقريراً فورياً حسب الاقتضاء عن أي عقبات تعترضها:

- تنفيذ مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور.

- تنفيذ البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشان تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور.

- العملية السياسية.

- تنفيذ اتفاق سلام دارفور وامتثال الأطراف لالتزاماتها الدولية والتزاماتها بموجب الاتفاقات ذات الصلة.

- وقف إطلاق النار، والحالة على أرض الواقع في دارفور.

22. يطالب أطراف الصراع في دارفور بالوفاء بتعهداتها الدولية والتزاماتها بموجب الاتفاقات ذات الصلة، وبموجب هذا القرار وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة.

23. يشير إلى تقريري الأمين العام المؤرخين 22 كانون الأول/ ديسمبر 2006 (S/2006/1019) و23 شباط/ فبراير 2007 (S/2007/97) اللذين يعرضان التفاصيل المتعلقة بضرورة تحسين أمن المدنيين في منطقتي شرق تشاد وشمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى، ويعرب عن استعداده لدعم هذا المسعى، ويتطلع إلى أن يقدم الأمين العام تقريراً عن المشاورات التي أجرها مؤخراً مع حكومتي تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

24. يشدد على تصميمه على أن تتحسن الحالة في دارفور بشكل ملموس ليتسنى لمجلس النظر، في الوقت المناسب وحسب الاقتضاء، ومع مراعاة التوصيات المقدمة من الأمين العام ورئيس الاتحاد الإفريقي في دارفور، وإنهائها في نهاية المطاف.

25. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

ملحق رقم (7)

موقف حكومة السودان حول قرار مجلس الأمن رقم **1769**

(http://www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefiles/20050727150746.doc)

لقد جاء القرار رقم 1769 نتيجة لمشاورات مطولة ومفاوضات مكثفة استمرت لأكثر من شهر، حيث ظل المجلس طيلة هذه الفترة منقسماً حول مشروع القرار بسبب تمسكنا بضرورة استيعاب تحفظات وشواغل حكومة السودان. إن النص الذي تم اعتماده أمس (2007/7/31) قد استجاب للعديد من تحفظات السودان وشواغله مقارنة بالنص الأول والثاني لمشروع القرار.

* إن السودان يعلن موافقته على القرار للأسباب الآتية:

1- أن القرار يؤكد بصورة واضحة على التزام المجلس بسيادة السودان واستقلاله وسلامة أراضيه.

2- تم تضمين فقرة جديدة في الديباجة حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صيانة الأمن والسلم الدوليين وفق ما هو مضمن في ميثاق الأمم المتحدة (أي الفصل الثامن).

3 - أن القرار يؤكد على الصبغة الأفريقية للعملية.

4 - أنه يضمن تمويل قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور إلي حين الانتقال إلي العملية الهجين.

5 - أن الأمم المتحدة قد تكفلت بموجب القرار بتمويل العملية.

6 - تم التأكيد على العملية السياسية كما تم تضمين رسالة تحث غير الموقعين على اتفاقية سلام دارفور على إكمال تحضيراتهم والدخول في المحادثات القادمة. إضافة إلي أن القرار تضمن كذلك فقرة تشيد بالتزام الحكومة السودانية بالعملية السلمية.

7 - تم تخصيص فقرة عاملة مستقلة تعالج استراتيجية الخروج.

8 - يحتوي القرار على فقرة هامة تدعو إلي قيام مبادرات إنمائية في مجالات إعادة التعمير والتنمية والتعويض.

9 - خلا القرار من الإشارة إلي القرارات السابقة التي رفضتها حكومة السودان مثل القرار 1706، 1591 الخاص بالعقوبات و1593 الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

10 - اقتصرت الإشارة إلي الفصل السابع على متطلبات الدفاع عن النفس والمدنيين في المناطق خارج سيطرة الحكومة.

- وعلى الرغم من أن القرار قد استجاب، كما يتضح من أعلاه، للعديد من الشواغل السودانية إلا أنه لم يستجب بالطبع لكل التحفظات بصورة مطلقة. ولعلنا نورد على سبيل المثال مختصر اسم العملية التي كنا نرى أن تكون AUNMID عوضاً عن UNAMID.

*إن السودان يسجل ويشيد بالوقفة الصلبة من قبل الوفود الصديقة بالمجلس مثل الصين، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، قطر، الكونغو والاتحاد الروسي. كما نحمد لغانا انسحابها من تبني مشروع القرار بصورته الأولى.

* إن صدور القرار بهذه الصيغة التوافقية يؤكد جدوى ما ظل السودان يدعو إليه من ضرورة إتباع نهج الحوار والتشاور خلافاً لأسلوب التهديد والمواجهة.

* هذا وسيعمل السودان على تنفيذ القرار فيما يليه بكل جدية استناداً على كل المرجعيات المتفق عليها. ويتوقع أن تقوم كافة الأطراف الأخرى بإبداء ذات الالتزام.

المصادر والمراجع

- ابراهيم، خليل رئيس حركة العدل والمساواة، جريدة اخبار اليوم، الخرطوم،2005

- إبراهيم،يس الحاج عابدين واحمد ابراهيم عبد الله، التخطيط الاستراتيجى في السودان، المركز القومى للانتاج الاعلامى، الخرطوم، 2005.

- اسحق،ابراهيم محمد، دارفور وخدمة الحرمين الشريفين،كيرا للخدمات الاعلامية، الخرطوم ، 1998.

- اتفاق بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقى وحكومة السودان ،وضع القوة الهجين بدارفور، الخرطوم، 9 فبراير 2008

- احمد، محمود حسن، دور الاتحاد الافريقى في حل مشكلة دارفور، المركز القومى للدراسات الدبلوماسية،الخرطوم،2006.

- احمد، عبد الغفار محمد ولايف مانقار، دارفور اقليم العذاب –اشكالية الموقع وصراع الهوية، ترجمة محمد على جادين، منشورات الرواق،هولندا –جامعة بيرجن، 2006.

- إدريس، شمس الهدى ابراهيم، دارفور المؤامرة الكبرى، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2006.

- الموند، جابريل جى، وجى.بنجهام باويل الابن 'السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،1998.

- ايجلاند ، يان ،سكرتير عام مساعد الامم المتحدة للشئون الانسانية ، دارفور على حافة الهاوية من جديد ، السياسة الدولية حوار سوسن حسين، مجلد 41 (عدد 164ص 148-152) ابريل 2006.

- باسيفتش، اندرو، الامبراطورية الاميريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت،2002.

- البارودى، ابراهيم عوض، سياسة السودان الخارجية من الحصار الى الانفتاح، المركز القومى للانتاج الاعلامى، الخرطوم، 2005.

- الثانى، فهد بن عبد الرحمن،دراسات في الجغرافيا السياسية، دار وائل، الدوحة،2000.

- باسان، عمر محمد عبد الرحيم، البترول في السودان التحدى والانجاز، المركز القومى للانتاج الاعلامى، الخرطوم ،2005.

- البحيرى،زكى، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ،الابعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، مكتبة مدبولى، القاهرة،2006.

- البرازى، تمام مكرم، السودان بين اقامة الدولة الاسلامية والحروب المستمرة، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2002.

- الجاسور،ناظم عبد الواحد،موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوى، عمان، 2004.

- جاويش ، ميرغنى النور، ميثاق الاخاء المصرى السودانى، الاكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم،1988.

- الجوهرى، يسرى و ناريمان درويش، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1986.

- الحاج، تاج السر عثمان ، تاريخ الفور الاجتماعى، عزة للنشر،الخرطوم ،مايو1993.

- الحاج يوسف ،اسماعيل، ازمة صناعة القرار في السياسة السودانية، الخرطوم، 2003.

-حاكم، محمد المعتصم،السودان بين فرص الحل السياسى رأى ورؤية،السياسة الدولية، عدد 141، 2000.

- حسنى، سمير وزيد الصبان،اتفاق دارفور للسلام ودور الجامعة العربية،السياسة الدولية، مجلد 41. عدد 165 ص150-157) يوليو2006.

- حقار، على احمد، البعد السياسى للصراع القبلى في دارفور، شركة مطابع العملة، الخرطوم،2003.

- حمدى ،عبد الرحيم ،مستقبل الاستثمار في السودان، الخرطوم، مارس 2007.

- الدجانى،محمد سليمان ومنذر سليمان الدجانى،منهجية البحث العلمى في علم السياسة،دار زهران ،عمان،2006.

- دوفاى، الكسندر، ترجمة حسين حيدر، الجغرافية السياسية، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2007.

- دوروثى، جيمس وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، 1985.

- الدومة،صلاح الدين عبد الرحمن، اثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، المكتبة الوطنية، الخرطوم، 2006.

- دى مابيور ،جون قرنق،مستقبل السودان الوحدة والتنوع،السياسة الدولية،عدد 141، 2000.

--دينار،حاتم ابراهيم على، حريق دارفور خطة الصراع الاهلى والسياسى، هيئة الخرطوم الجديدة، ،الخرطوم ،2005.

-دينق، فرانسيس، ترجمة عوض حسن محمد ، صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم،2001.

- رسلان ،هانى ،مفاوضات ابوجا والانقسام في حركة تحرير السودان ،السياسة الدولية،مجلد 41 (عدد163 ص208-211)،يناير 2006.

- الرشيدى ،احمد،محاكمة مجرمى دارفور..قراءة في القرار 1953، مجلة السياسة الدولية ،مجلد 41 (عدد163عدد، ص106-109) ، يناير 2006.

- الزاكى،عمرحاج،التنافس الاوربى في مشكلة دارفور،حلقة نقاش في مشكلة دارفور، الخرطوم، مركز الدراسات الدبلوماسية،2007/2/6.

-الزين ،ادم واخرون، التنمية مفتاح السلام في دارفور، مؤسسة فريدريتش ايبرت ومركز دراسات التنمية، الخرطوم،2003.

- الزين، ادم والطيب ابراهيم وادى ،النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الافريقية، الخرطوم،1998.

- الساعورى ،حسن على،الموقف السياسى للاتحاد الاوربى في مشكلة دارفور، حلقة نقاش دور الاتحاد الاوربى في مشكلة دارفور، الخرطوم، مركز الدراسات الدبلوماسية، 2007/2/6.

- الساير ،حبيب احمد'التعايش السلمى في السودان مرتكزاته ومهدداته، الخرطوم،2005.

- سعودى، محمد عبد الغنى، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ،غ م.

- شافعى ،بدر حسن،ازمة دارفور بين الافرقة والتدويل،السياسة الدولية،مجلد41 (عدد 164ص180-183)ابريل 2006.

- صافى ،عدنان' الجغرافيا بين الماضى والحاضر' مركز الكتاب العربى، عمان،1999'

- الصديق، بلال قسم الله، التسلسل الزمنى للاحداث، دراسات استراتيجية، (ع24)، الخرطوم، مركز الدراست الاستراتيجية،سبتمبر2007.

- الضمور ،جمال حمود' مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولى ضد ليبيا السودان الصومال، مركز القدس للدراسات السياسية ،عمان،2004'

- الطويل ،امانى ،الادوار الخارجية،السياسة الدولية ،مجلد41(عدد163، ص212-215)، يناير2006.

- الظاهر ، نعيم ابراهيم' الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولى الجديد، دار اليازورى العلمية،عمان،1999.

-عبد الحليم ،احمد،مستقبل السودانى السياسى رأى ورؤية ،السياسة الدولية،عدد 141، 2000.

- عبد الرحمن،حسين حامد، الصراع القبلى في السودان ،كلية الدفاع ماجستير ، عمان، 2007.

-عبد الرحمن،زين العابدين صالح،الانقاذ ورسالة الثقافة والإعلام المفقودة ،السياسة الدولية ،عدد141، 2000.

- عبيد ،كمال محمد، العلاقات السودانية التشادية ٬مركز البحوث والدراسات الافريقية، الخرطوم ،2001.

- العيسوى، فايز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة٬دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003٬

- الفادنى،الطاهر محمد احمد الشيخ، المنظمة الاممية ومحاولات رهن القرار السودانى،المركز القومى للانتاج الاعلامى، الخرطوم. 2005

- فالنستين ،بيتر،ترجمة سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور ،مدخل الى فهم تسوية الصراعات ٬ المركز العلمى للدراسات السياسية ،عمان،2006٬

- فلينت ،جولى واليكسى دى وال٬ تاريخ دارفور حرب وابادة ٬ترجمة انطوان باسيل،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت،2006.

- قناة الجزيرة، اكتشاف بحيرة مياه جوفية ضخمة بشمال دارفور، قد تثرى مصادر المياه الجوفية بالسودان ،2007/4/11 م الساعة ، 18:52 (غرينتش).

- كبر ،عثمان محمد يوسف ،والى شمال دارفور،رؤى ومؤشرات حول الازمة في دارفور، الفاشر،اكتوبر2006.

- اللجنة الدولية للتحقيق حول دارفور الى الامين العام للامم المتحدة،نيويورك،2005.

- مجلس الاعلام الخارجى٬أزمة دارفور بين الحقيقة والافتراء٬الخرطوم،2004.

-محمد ،خالد حسين ،السيادة في القانون الدولى بين الابعاد القانونية والابعاد السياسية بتركيز على التدخل باسم حقوق الانسان،مطبعة ايمان للطباعة والنشر، الخرطوم، 2006.

- محمد ،خالد حسين٬المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الافراد السودانيين٬مطابع السودان للعملة،الخرطوم، 2007.

- محمـد،ادم الـزين والطيـب ابـراهيم وادى،رؤى حـول النزاعـات القبليـة في الـسودان،معهد الدراسـات الافريقية والاسيوية،الخرطوم،1998.

- المركز السودانى للخدمات الصحفية دارفور الحقيقة الغائبة، شركة مطابع العملة الخرطوم، 2004.

- محمود ،احمد ابراهيم ،الابعاد العسكرية لازمة نشر القوات الدولية في دارفور،السياسة الدوليـة ،مجلـد 41(عدد 166ص 188-192)اكتوبر2006.

- محمود، جميل مصعب،تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا، دار مجدلاوى، عمان، 2005.

- مشاقبة،أمين،عمان،2008.

- مكـاوى، بهـاء الـدين ، الـصراعات الاثنيـة في القـارة الافريقيـة، مركـز دراسـات الـشرق الاوسـط وافريقيا،الخرطوم،2003.

- مهاجر، عمر، التدخل الدولى في السودان، المؤتمر العربى العام، الخرطوم،2006.

- المومنى، محمد احمد عقلة، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكـا في القـرن الواحـد وعـشرين، دار الكتـاب الثقافى،عمان،2004.

- المومني، محمد احمد عقلة، جيوبوليتيكا المياه،دار الكتاب الثقافى،اربد،2005.

- النقر،سامية الهادى، الجمعيات الاهلية والاسلام السياسى في السودان، مكتبة مدبولى،القاهرة ،2005.

-النور،خالد التجانى،معركة واشنطن للفوز بقلوب وعقـول الافارقـة، تـسوية ازمـة دارفـور في انتظـار مهمـة افريكوم ،جريدة ايلاف،2007/9/17.

- المركز القومى للانتاج الاعلامى ،إنجازات وزارة الطاقة والتعدين، دار الفطر ، بيروت، 2005.

- مضوي، صديق محمد احمد، حـدود الـسودان الواقـع الاجتماعـى والـسياسى والقـانونى، المكتبـة الوطنيـة، الخرطـوم، 2006. مركـز دعـم القـرار بمجلـس

الوزراء، جهود الدولة في التنمية في دارفور، شركة مطابع العملة،الخرطوم ،2004.

- مكي ،حسن،اطماع دول الجوار والقبائل المشتركة ستجعل السودان مازوما ل 30 عاما قادمة، مجلة حضارة السودان،ع، الخرطوم، يوليو2007.

- مناوى، منى اركو ، الرأى العام،الخرطوم ،2007/7/8.

- مهدى، جابر مهدى، السيادة والتدخل الانسانى،مؤسسة oplc،أربيل ،كوردستان ،2004.

- مهدى، محمد عاشور،التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمى للدراسات السياسية،عمان،2002.

-هيئة جمع الصف الوطنى،ملف دارفور،الخرطوم،مايو2007.

- الهيتى، صبرى فارس ،الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية ، دار الكتاب الجديدة المتحدة ،بيروت ،2000.

-وزارة الخارجية،استراتيجية العلاقات الخارجية ،الخرطوم ،2007.

- يعقوب ،سبيل ادم، قبائل دارفور، دار عزة للنشر،الخرطوم،2005.

-Azzo،Paul Hormez ،National library Cataloging-SUDAN،Anis Press، Beirot، 2006.

- Bienefeld، Manfred & Martin godfer the struggle for development، national strategies in an international context، john wiley & sons ،chichester ،newyork ،brisbane،toronto، singapore، 1982.

- B. Mcneil، Elton، The nature of human conflict،prentice-hall ،inc ،englewood &newjersy ،.1965.

- Brwnlie، Ian، Documents on africa affairs،oxford at claredon press،oxford،1971.

implication for the ،China expanding role in Africa ،-Centre for strategic and international studies FEB2007.، Washington ،united states

- Crisis group،Africa briefing،Nairobi&Brussels،october2005.

- David Hoile،Darfour In Perspective،London،Euro-Sudanese Public Affairs،2005.

- Ermakova،Antonina And Valentin Ratnikov،What Are Classes And The Class Stuggle، Progress Publishers،Moscow،1986.

-Flint،Julie And Alex De Waal،Darfur:A Short History Of A Long War، Zed Books،London، 2006.

-Hassan ،Yusuf Fadl ،The Arabs And The Sudan،Sudatek Limited،Khartoum،2005.

-Henderson،K.D.D.،Sudan Republic،Benn Ltd،London،1965.

-Holbraad Carsten،Superpowers And International Conflict، Billing And Sons،London، 1979.

-Loescher،Gil،Refugee Movements And International Security،Brassy For The (Iiss) International Institute Of Strategic Studies،Oxford،1992.

-Markovitz ،Iriving Leonard،African Politics And Society،The Free Press And Colli Er Macmillan United،London،1970.

-Marsh،Peter & Others،The Rules Of Disorder،Henley And- Boston،London، 1978.

-Mitchell،Morrison،And Stevenson Paden،Black Africa،The Free Press،Newyork،1972.

-Mohamad،Mahathir،Human Rights،World Youth Foundation،Malaysia،1999.

-Morrison،Stephen And Others،China Expanding Role In Africa And Its Implications For The United States Of America ،Cetre For Strategic And International Studies،Washington، 2007.

-The National Higher Committee For Comprehensive National Conference For Development، Development Horizons In Greater Vdarfur، The Sudan Curency Printing Press ،Khartoum،2005.

-Oberschall،Anthony،Social Conflict And Social Movements، Prentice-Hall،Inc ،Englewood And Newjersy،.1973.

- Pollock،N.C.،Studies In Emerging Africa،Butterworth،London،1971.

- Smith،Clagett،Conflict Resolution، University Of Notre Dame Press،Notre Dame ،London، ،1971.

- Sudanese Media Centre،Darfur The Absent Truth، The Sudan Curency Printing Press، Khartoum،،2005.

- Thopson And Adolf ، French West Africa،George Henrry Urivana Ltd،Greenwood،1969.

- Van Den Haag،Ernest،Political Violence And Civil Disobedience Harper&Row Publishers،، Newyork ، Evaston، Sanfrancisco،London، 1972.

-مواقع انترنت:

- المركز السوداني للخدمات الصحفية ، موازاة مشروع الشرق الاوسط الجديد

20.11.2006،smc.sd

-حركة العدل والمساواة،المليشيات العربية المسلحة في دارفور،sudanjem.com،28.2.2007

-حركة العدل والمساواة،ملخص اتهامات المحمة الدولية ضد الوزير احمد هرون،sudsnjem.com ،28.2.2007

- حركة تحرير السودان ،الاعلان السياسي، sudansalma.com،2007/7/10

- دبور، فؤاد، السودان في دائرة الاستهداف،smc.sd،26/9/2006

- الدهب ،شريف،مقومات النجاح للحوار الدارفوري، sudanslma.com،10/7/2007

- رميح ،طلعت،رؤية استراتيجية في قضية دارفور،المسلم ، almoslim.net ،1425/6/18هج

- زيدان ،عصام ،دارفور ملتقى الارادات ومنتهى الغايات ، smc.sd،15/11/2006

- سونا ،النزاعات والمصالحات القبلية في دارفور ،الخرطوم،الاربعاء 2007/4/4

- الصادق،هشام،السودان وتشاد-دارفور تعيد التقارب بينهما، smc.sd،15/10/2006

- الصحافة، الدور الليبى في قضية دارفور، ،الخرطوم،ع 4886، 2007/1/21

- محمود ،احمد ابراهيم،القرار1769 ومستقبل أزمة دارفور.http://acpss.ahram.org .

-مجلس الامن ،كواليس مجلس الامن وملفات دارفورالملتهبة، smc.sd،7/11/2006

- محمد، ادم، البعد الاقليمى في الصراع في دارفور، Sudaneseonline.com،20.11.2006

- مركز دارفور لتعزيز السلام ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،مبادرة لبلورة اطار تفاوضى بين الحركات المسلحة ، hrinfo.net،16/7/2007

-منظمة سوادنة ،الوضع في السودان، sudanjem.com،11.3.2007

-ازرق،ادريس ابراهيم ، http://www.sudanjem.info/petition.

- ادريس ،كامل ،تداعيات القرار ،1769، sudaneseonline.com،2007.

- النور ،خالد التجانى،ما قبل الهجين،ايلاف،الخرطوم،ع 129، 2007/6/18

- هرون ، محمد محجوب،دعوة لتحويل التدخل الدولى لتدخل ايجابى، الراى العام، الخرطوم، 2004/7/14.

-www.telegraph.co.uk، Ten Reasons Why "Save Darfur" is a PR.

-Darfur the Politics of naming، Mail & Guardian، South Africa، 18/3/2007

-www.telegraph.co.uk، Ten Reasons Why "Save Darfur" is a PR.

-scam to Justify the next U S Oil and Resource wars in Africa، 1 December، 2007.

-scam to Justify the next U S Oil and Resource wars in Africa ، 1 December، 2007.

www.dissidentvoice.org/2007/11/the-us war-in-darfur Keith Harmon snow 22 August 2007.

-http://www.unmis.org/Arabic/doc-Scresolutions60.htm.

-www.mfa.gov.sd/arabic/sudanesefile/20050727150746.doc.

-www.news.bbc.co.uk/hi/Arabic/news/

-www.cihrs.org/darfur/Darfur_studies_2007(اماني الطويل)

-www.aljazeera.net/NR/exeres/B4300910).

-http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/05/article03b.shtml

-www.sudanjem.com..5ص،2007،حسين،خالد عبد اللـه

-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec132.htm

دارفــــور
الواقع الجيوسياسي
الصراع والمستقبل





9789957326432

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان- ص.ب. : 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

www.daralhamed.net